الموضح عن جهة إعجاز القرآن

(الصرفة)

الشريف المرتضى

علي بن الحسين الموسوي (٣٥٥-٤٣٦ هـ)

تحقيق

محمد رضا الأنصاري القمي

بسم الله الرحمن الرحیم

الموضع عن جهه اعجاز القرآن و هو الكتاب المعروف ب "الصرفه"

كاتب:

على بن حسين علم الهدى

نشرت فى الطباعة:

بنیاد پژوهشهای اسلامی آستان قدس رضوی

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

الموضع عن جهه اعجاز القرآن و هو الكتاب المعروف ب "الصرفه"

اشاره

سرشناسه : علم الهدی، علی بن حسین، ق ۴۳۶ - ۳۵۵

عنوان و نام پدیدآور : الموضع عن جهه اعجاز القرآن و هو الکتاب المعروف ب "الصرفه"/ تالیف الشریف المرتضی ابی القاسم علی بن الحسین بن موسی الموسوی البغدادی؛ تحقیق محمدرضا الانصاری القمی

مشخصات نشر : مشهد: مجمع البحوث الاسلامیه، ۱۴۲۴ق. = ۱۳۸۲.

مشخصات ظاهری : یا،ص ۳۴۴

شابک : ۱۸۰۰۰ ریال

وضعیت فهرست نویسی : فهرستنویسی قبلی

یادداشت : عربی

یادداشت : کتابنامه: ص. [۳۲۳] - ۳۲۴؛ همچنین به صورت زیرنویس

عنوان دیگر : الصرفه

موضوع : قرآن -- اعجاز

موضوع : قرآن -- علوم قرآنی

شناسه افزوده : انصاری قمی، محمدرضا، ۱۳۳۷ - ، مصحح

شناسه افزوده : بنیاد پژوهشهای اسلامی

رده بندی کنگره : BP۸۶/ع۷۵م۸ ۱۳۸۲

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۱۵۸

شماره کتابشناسی ملی : م ۸۲-۲۰۱۹۷

ص:۱

اشاره

المقدمه

منذ بدء نزول آيات القرآن على النبيّ صلى الله عليه و آله فى جزيره العرب، أدرك هؤلاء العرب - و فنّ القول الأدبيّ أوضح مزاياهم - أنّ القرآن يغاير مألوف القول و متداول الكلام،

فلا نظير له فى الشعر الذى هم ألصق الناس به و أعرفهم بدقائقه، و لا هو من نمط النثر المعروف و الخطابه الشائعه.

و كثيرا ما كان سماع آيات من القرآن من لدن عرب الجاهليّه محرِّكا فى دواخلهم نقطةً خفيّه تُوقظهم على الإحساس بوجود «سرّ» خاصّ فى التعبير القرآنيّ هو الذى يشدّهم اليه، ليكون ذلك تمهيدا للإقبال على مضمونه و الانفتاح على رساله القرآن. و كان أهل الجاهليّه يدركون، أمام النصّ القرآنيّ الآسر، أنّهم فى مقابل كلمات و عبارات فيها من الهيمنه و السطوه و الجذب الباطنيّ ما جعلهم طائفتين اثنتين: طائفه سلّمت أنّ فى القرآن روحا إلهيّه غيبيّه يخلو منها تماما قول البشر، فكان أن آمنت بالنبيّ و رسالته. و طائفه أخرى أحسّت أنّ فى القرآن شيئا غريبا يهجم على القلب و يهيمن - أو يكاد يهيمن - عليه، بَيد أنّ خلفيّاتها الاجتماعيّه أو

الاعتقاديّه الموروثه كانت تسوق أتباع هذه الطائفه الى الفرار من التسليم للقرآن و من الإقرار بتفرّده و تميّزه الصادر من الغيب الإلهيّ، فكان هؤلاء يلجؤون الى المغالطه فينعتون القرآن بالسِّحر؛ بسبب هذه السلطه الداخليّه التى يجدونها فى أنفسهم، أو يصفونه بالكهانه أحيانا، و بالشعر أخرى. و كانوا لا يفتأون يمنعون الذين لم يكونوا قد سمعوا القرآن من سماعه؛ لئلّا يغلب عليهم و يفضى بهم الى

الإيمان به(۱).

و أراد اللّه تعالى أن يغلق عليهم سبل الهروب من أمام حقيقه القرآن الغالبه، و أن يجرّدهم من الـذرائع التى تصدّهم عن الإيمان بالقرآن و رساله النبىّ صلى الله عليه و آله و أن يكشف عن تزويرهم و تمويههم، فكان أن واجههم بأسلوبٍ صاعق حشرهم فى زاويه ضيّقه، هو أسلوب «التحدّى» الذى عجزوا عن جوابه و الثبات أمامه.

لقد تحدّاهم اللّه سبحانه فى خاصّه قدراتهم البيانيّه التى هم أقدر الناس عليها، ليثبت

لهم إلهيّه القرآن، و ليفضح فى الوقت نفسه مفترياتهم و أقاويلهم. و هذا التحدّى الذى حمله القرآن نفسه قد تكرّر مرّات عديده فى صيغ شتّى. و هو فى كلّها قد تعمّد مغالبتهم جميعا، مصرِّحا بعجزهم – و لو كانوا مجتمعين متآزرين – عن مماثلته كلّه، أو مماثله عشر سور منه، أو حتّى سوره واحده من سوره مهما قَصُرت... ليخلص الى هذه الغايه، و هى: «فإلَّم يَستَجيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أنَّما أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللّه ِ وَ أنْ لا إلهَ إلاّ هُوَ فَهَلْ أنْتُمْ مُسْلِمُونَ»(۲)؟! و منذ البدء كان القرآن قد أعلن عن النتيجه و كشف كشفا مستقبليّا عن عجز العرب عن معارضته: «وَ إنْ كُنْتُمْ فى رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلى عَبْدِنَا فَأتُوا بِسُورَهٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَداءَكُمْ مِنْ دُونِ اللّه ِ إنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ لَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتى وَقُودُهَا النَّاسُ وَ الحِجَارَهُ اُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ»(۳).

۱– حكى القرآن عن أمثال هؤلاء أنّ بعضهم كان يقول لبعض: «لا تَسمَعوا لهذا القرآن و الغَوا فيه لعلّكم تَغلِبون» فصّلت: ۲۶. و حكى أيضا أنّهم كانوا يهوّنون من شأن القرآن و من مزاياه المتفرّده، فكانوا يشيعون أنّهم – أو صفوه بلغائهم فى الأقلّ – قادرون أن يقولوا مثل القرآن؛ فلا مزيّه له إذا و لا هو دليل نبوّه «و قالوا قد سَمِعنا لو نشاءُ لَقُلنا مِثل هذا»! الأنفال : ۳۱.

۲– هود: ۱۴.

۳– البقره: ۲۳–۲۴.

و كـان فى هـذا التحـدّى و فى عجزهم أمـام هـذا التحـدّى حجّه بيّنه بأنّ القرآن من عنـد اللّه أوحاه الى عبـده و رسوله. و بغياب المحاولاـت الجـادّه لمعـارضه القرآن من قبـل أهـل الفصـاحه و التعبير الأـدبىّ الرفيع من خلاصات العرب، سـقطت الافتراءات و التخرّصات بشأن القرآن، و ثبتت غلبته فى هذا التحدّى على مدى الزمان.

* * *

و انطلقت بعدئذ رساله الاسـلام، فاتّسع نطاقها ليضمّ جزيره العرب كلّها، ثمّ ليمتدّ خارج الجزيره الى أقاليم واسعه و بلدان مترامية فى الشـرق و الغرب. بَيـد أنّ جوهر الإعجـاز القرآنىّ ظـلّ سـرّا محوريًا دارت حوله الأبحاث، و تعـدّدت بشأنه الـدراسات. و قد تركّزت جهـود البـاحثين و المتخصّصـين فى محاولاـت للاـقتراب من هـذا السـرّ الإعجـازىّ فى فنّ القـول القرآنىّ: فى بلاـغته و فصـاحته و قـدرته البيـانيّه الأخّـاذه. و من هنـا شـهدت القرون الإسـلاميّه الأولى نتاجات أدبيّه واسعه تبحث فى القرآن من حيث الأسـلوب و الألفاظ و الجمال البيانىّ، فى محاوله للتعرّف على ذلكم السرّ المعجز، و للمقارنه بين تألّق التعبير القرآنىّ و بين كلام البلغـاء و الفصـحاء. و أفضـى بهم هـذا كلّه الى العنـايه الفـائقه بعلـوم البلاـغه الـتى تختصّ بـدراسه الأسـلوب و الصوره و اللفظه المفرده، حتّى حـاز الاهتمـام بالبلاـغه المقام الأوّل من بين سائر العلوم. و قـد عبّر أبو هلال العسـكرىّ عن هـذه الحاله بقوله: «إنّ أحقّ العلوم بـالتعلّم و أولاها بالتحفّظ – بعـد المعرفه باللّه جلّ ثناؤه – علم البلاغه و معرفه الفصاحه الـذى به يُعرف إعجاز كتاب اللّه تعالى. و قد علمنا أنّ الإنسان إذا أغفل علم

البلاغه و أخلّ بمعرفه الفصاحه لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهه ما خصّه اللّه به

من حسن التأليف و براعه التركيب، و ما شـحنه به من الإيجاز البديع و الاختصار اللطيف، و ضـمّنه من الحلاوه، و جلّله من رونق الطلاوه، مع سهوله كَلِمه و جزالتها

و عذوبتها و سلاستها...»(۱).

و هكذا غدت الدراسات البلاغيّه مقدّمه لدراسه القرآن و تفسيره، و ضروره لتذوّق و إدراك البيان القرآنيّ، حتّى أنّك تجد من العلماء من كان لا يبدأ بتدريس تلاميذه كتب التفسير إلّا بعد أن يدرس هؤلاء التلاميذ فنون البلاغه. و قد ألّف يحيى بن حمزه العلويّ كتابه (الطراز المتضمّن لأسرار البلاغه و علوم حقائق الإعجاز) ليكون تمهيدا لتدريسه تفسيرَ الكشّاف للزمخشريّ الذى «لا سبيل الى الاطّلاع على حقائق الإعجاز إلّا بإدراكه و الوقوف على أسراره و أغواره. و من أجل هذا الوجه كان متميّزا عن سائر التفاسير»(۲).

و قاد الإيمان بأنّ سرّ إعجاز القرآن فى فصاحته و بلاغته الى إيجاد حركه تأليف كبيره فى لغه القرآن و فصاحته. و اهتدى من المؤلّفين من اهتدى الى أنّ الأعجاز كامن فى «النَّظْم» القرآنيّ، و فى طريقه صياغه العباره و فى فصاحه الألفاظ كذلك، أى فى القول القرآنيّ: ألفاظا مفرده و تراكيب، و فيما تتضمّنه من المعانى الصحيحه العاليه. و من هنا نشأت «نظريّه النَّظم» فى دراسات الإعجاز بوصفها بَلْوَره راقيه للدراسات البيانيّه للقرآن.

و قد ظهر مصطلح «النظم» منذ عصر مبكّر، فاستُعمل استعمالاً خاصّا يرتبط بأسلوب القرآن، كما استُعمل احيانا اصطلاحا بلاغيّا عامّا. و لعلّ سيبويه (ت ۱۸۰ه) من أقدم مُستخدِمى مصطلح النظم فى أساليب التعبير حينما تحدّث عن معنى النظم و ائتلاف الكلام، و ما يُفضى الى صحّته و فساده و حسنه و قبحه(۳).

و ذكر عمرو بن كلثوم العَتّابىّ (ت ۲۲۰ه) أنّ الألفاظ للمعانى بمنزله الأجساد

۱- كتاب الصناعتين ۱.

۲- الطراز ۱ / ۵.

۳- الكتاب ۱ / ۸.

للأرواح، فينبغى أن توضع مواضعها، و إلّا تغيّر المعنى و فسد النظم(۱).

و فى سياق الأسلوب القرآنىّ آمن الجاحظ (ت ۲۵۵ه) أنّ القرآن معجز بنظمه البديع الذى لا يقدر على مثله العباد(۲).

و استمرّ مصطلح النظم متداولاً فى لغه أدباء و علماء آخرين، من مثل ابن قتيبه (ت ۲۷۶ه)(۳)، و إبراهيم بن المدبّر (ت ۲۷۹ه)(۴)، و المبرّد (ت ۲۸۵ه) الذى كانت البلاغه تعنى عنده حسن النظم(۵)، و الطبرىّ (ت ۳۱۰ه)(۶)، و أبى سعيد السيرافىّ

(ت ۳۶۸ه)(۷)، و علىّ بن عيسى الرمّانىّ (ت ۳۸۶ه)(۸)، و الخطّابىّ (ت ۳۸۸ه) الذى تلخّصت رؤيته فى إعجاز القرآن بأ نّه «إنّما صار معجزا لأنّه جاء بأفصح الألفاظ فى أحسن نظوم التأليف متضمّنا أصحّ المعانى»(۹)، و أبو هلال العسكرىّ

(المتوفّى آخر القرن الرابع الهجرىّ)(۱۰)، و الباقلانىّ (ت ۴۰۳ه) فى مثل قوله: «فأمّا شأو نظم القرآن فليس له مثال يُحتذى عليه و لا إمام يُقتدى به، و لا يصحّ وقوع مثله»(۱۱)، و قوله: «و قد تأمّلنا نظم القرآن فوجدنا جميع ما يتصرّف فيه من الوجوه التى قدّمنا ذكرها على حدّ واحد من حسن النظم و بديع التأليف و الرصف، لا تفاوت فيه و لا انحطاط عن المنزله العليا و لا إسفاف فيه الى الرتبه الدنيا»(۱۲). و صرّح بأنّ الإعجاز ليس «فى نفس الحروف، و إنّما هو فى نظمها و إحكامها و

۱- كتاب الصناعتين ۱۶۷.

۲- الحيوان ۴ / ۹۰.

۳- تأويل مشكل القرآن ۲۹۹.

۴- الرساله العذراء ۱۷.

۵- البلاغه للمبرّد ۵۹.

۶- جامع البيان عن تأويل آى القرآن ۱ / ۶۵.

۷- الإمتاع و المؤانسه ۱ / ۱۰۷.

۸- النكت فى إعجاز القرآن ۱۰۷.

۹- بيان إعجاز القرآن ۲۷.

۱۰- كتاب الصناعتين ۱۶۷.

۱۱- إعجاز القرآن ۱۱۲.

۱۲- إعجاز القرآن ۳۷.

رصفها»(١).

و عُنى القاضى عبد الجبّار (ت ٤١٥ه‍) عنايه خاصّه بالنظم(٢)، حتّى إذا جاء عبد القاهر الجرجانىّ (ت ٤٧١ه‍) كان أوسعَ من كتب فى الموضوع من خلال كتابه (دلائل الإعجاز). و قد أعانه ما كان يتمتّع به من ذوق و سلامه طبع على تجليه مفهوم النظم تجليهً تطبيقيّه لآيات كثيره من القرآن. و قد قرّر أنّ إعجاز القرآن فى

نظمه و ما يتضمّنه هذا النظم من إحكام يؤلّف بين المعنى فى أصدق و أروع مظاهره، و اللفظ فى أجمل و أدقّ هيآته(٣).

و ظلّت قضيّه النظم وصلتها بالإعجاز - بعد عبد القاهر - بدون إضافه تُذكر أو تجديد ذى شأن حتّى العصر الحديث.

و فى هذا السياق ألّف عدد من قدامى المؤلّفين كتبا و رسائل فى نظم القرآن، و قد احتفظت المصادر بأسماء عدد منها و بإشارات الى مضامين بعضها. و لعلّ أبرزها كتاب نظم القرآن للجاحظ (ت ٢٥٥ه‍)، أشار اليه فى كتابه (الحيوان) بقوله: «كما عِبتَ كتابى فى الاحتجاج لنظم القرآن و غريب تأليفه و بديع تركيبه»(٤). و نصّ على هذا الكتاب من القدماء الخيّاط المعتزلىّ(٥). و ألّف محمّد بن يزيد الواسطىّ (ت ٣٠٦ه‍) كتابا فى أنّ «إعجاز القرآن فى نظمه و تأليفه»(٦). و كتب من بعده

الحسن بن علىّ بن نصر الطوسىّ (ت ٣٠٨ه‍) كتاب نظم القرآن(٧). ثمّ ألّف أبو علىّ الحسن بن يحيى بن نصر الجرجانىّ (توفّى أوائل القرن الرابع الهجرىّ) كتاب نظم

١- التمهيد ١٥١.

٢- المغنى ١٦ / ١٩٧.

٣- ينظر دلائل الإعجاز، فقد وضعه المؤلّف كلّه فى بيان قضيه النظم.

٤- الحيوان ١ / ٩.

٥- الانتصار ٢٥، ١١١.

٦- الفهرست ٢٢٠.

٧- طبقات المفسّرين للداوودىّ ١ / ١٣٨.

القرآن فی مجلّدین(۱)، و قد نقده مِن بعده و اختار منه مکیّ بن أبی طالب القیسیّ المغربیّ (ت ۴۲۷ه) فی کتابه (انتخاب کتاب الجرجانیّ فی نظم القرآن و إصلاح غلطه)(۲).

و ممّن کتبوا فی نظم القرآن کذلک: عبد اللّه بن أبی داوود السجستانیّ (ت ۳۱۶ه)(۳)، و أبو زید أحمد بن سلیمان البلخیّ (ت ۳۲۲ه)(۴)، ثمّ أحمد بن علیّ بن الإخشید أو الإخشاد (ت ۳۲۶ه)(۵).

* * *

و إلی جوار سیاده فکره النظم و استمرارها الطویل بوصفها مکمن الإعجاز فی التعبیر القرآنیّ، کان ثمّه فکره أخری فی تفسیر الإعجاز، لکنّها أقلّ شیوعا و أدنی حظّا فی القبول من لدن المعتیّین بشأن القرآن عامّه و شأن البیان القرآنیّ خاصه، هی فکره «الصَّرفه». و یراد بالصرفه فی هذا السیاق أنّ اللّه تعالی أراد أن یثبت أنّ

القرآن مُنزَل من عنده و لیس من اصطناع البشر، فصدّ العربَ عن معارضته و دفعهم عن مجاراته، أی أ نّه منعهم منعا قهریّا أن یأتوا بمثل القرآن، و صرفهم عنه صرفا مقصودا یدرکون معه أنّهم مُعجَزون أمامه، علی الرغم من وفره قدراتهم البیانیّه و براعتهم فی القول.

و الواقع أنّ هذه الفکره قد نشأت - أوّل ما نشأت - فی بیئه المتکلّمین منذ أواخر القرن الثانی و أوائل القرن الثالث، ذلک أنّ مسأله إعجاز القرآن کانت قضیّه من القضایا الاعتقادیّه المتّصله بالنبوّه، و قد استأثرت بالجدل و النقاش، و هی ممّا یقع

۱- تاریخ جرجان ۱۸۶.

۲- إنباه الرواه ۳ / ۳۱۶.

۳- تاریخ بغداد ۹ / ۴۶۴.

۴- البصائر و الذخائر للتوحیدیّ ۲ / ۳۷۹.

۵- الفهرست ۴۱.

فی صلب موضوع علم الکلام. و کان المعتزله – و هم من أبرز من عُنی بالنظر العقلیّ فی مسائل الاعتقاد – هم الذین قد نبتت فی بیئتهم فکره الصرفه، إلی جوار ما شاع بینهم و بین غیرهم من القول بالفصاحه و النظم القرآنیّ المعجز.

و یبدو أنّ إبراهیم بن سیّار النظّام (ت ۲۲۴ه) کبیر معتزله عصره کان أقدم مَن ذهب هذا المذهب فی قوله: «إنّ العرب لم یعجزوا عن معارضه القرآن، و إنّما صرفهم

اللّه عن تلک المعارضه». لکنّ النظّام لم یعالج هذه الفکره بشیء من البیان و التفصیل، أو

إنّه قال بها «من غیر تحقیق لکیفیّتها و کلام فی نصرتها» کما یقول الشریف المرتضی(۱).

و قد استهوت فکره الصرفه عددا من تلامذه النظّام، کان أبرزهم الجاحظ الذی مال الیها علی الرغم من إیمانه بتفوّق النظم القرآنیّ الذی ألّف فیه کتابا مستقلاًّ. لکنّ

الجاحظ، شأنه شأن سلفه النظّام، لم یکشف عن أبعاد لهذا المذهب و لم یبسط القول فیه، فلم یُفرِد له بابا فی کتاب، و إنّما ذکره ذکرا عابرا فی معرض حدیث له عن مُلک النبیّ سلیمان (ع)، حین قال بعد ما أورد من شواهد: «و مثل ذلک ما رفع من أوهام العرب و صرف نفوسهم عن المعارضه للقرآن بعد أن تحدّاهم الرسول بنظمه، و لذلک لم نجد أحدا طمع فیه، و لو طمع فیه لتکلّفه...»(۲). وهذا الصرف – فی رؤیه الجاحظ – نظیر ما وقع لبنی إسرائیل فی التِّیه «فقد کانوا أمّه من الأمم یکسعون أربعین عاما فی مقدار فراسخ یسیره و لا یهتدون الی المخرج. و ما کانت بلاد التِّیه إلاّ من مَلاعبهم و مُتنزّهاتهم... و لکنّ اللّه صرف أوهامهم و رفع القصد من صدورهم»(۳).

۱– الذخیره فی علم الکلام ۳۷۸.

۲– الحیوان ۴ / ۳۱.

۳– نفسه.

و يُفهم من كلام الجاحظ أنّ الصَّرفه عنده إنما كانت لحمايه القرآن من معارضه الذين يتكلّفون هذه المعارضه ليموّهوا على أغرار الناس و من لا علم لهم بمزايا نظم القرآن، و إلاّ فإنّ القرآن كان و ما يزال معجزا فى هذا النظم.

* * *

و مهما يكن فإنّ أبرز مَن استوفَى الكلام عن الصَّرفه من بين المتكلّمين المعنيّين بأمر القرآن هو المتكلّم الإماميّ الفقيه الأديب الشريف المرتضى (ت۴۳۶ه)؛ فإنّه كان يذهب الى القول بالصرفه و تحدّث عن خطوط الموضوع الكبرى فى كتابه (الذخيره فى علم الكلام). ثمّ لمّا وجد أنّ المسأله تقتضى المزيد من البسط و الإيضاح و ردّ الاعتراضات، أراد أن يجلّى الصوره التى يراها لهذا اللون من الإعجاز، فألّف كتابا خاصّا فى الموضوع أسماه (المُوضِح عن جهه إعجاز القرآن أو الصَّرفه).

قصد المرتضى فى كتابه (المُوضح) إلى بيان أنّ اللّه تعالى تحدّى العرب بالقرآن فأوقعهم، من هذه الناحيه، بالعجز عن تعاطى محاكاته بأن سلبهم ما فيهم من قدره علميّه و نفسيّه و بيانيّه على هذه المحاكاه، كلّما قصدوا إليها و همّوا بها، فانصرفوا

عن محاوله الإتيان بمثل القرآن – و هو موضوع التحدّى – فيما عُبِّر عنه بالصَّرفه.. التى هى، فى هذه الرؤيه، «جهه إعجاز القرآن». أى أنّ إعجاز القرآن هو هذا الذى كان يجده العرب فى أنفسهم من العجز العجيب عن مجاراته، و كأنّهم مسلوبو الحول و القوّه، فاقدو القدره، عاجزون تمام العجز عن التصرّف حياله. و كان هذا كافيا ليؤمنوا أنّ القرآن صادر من مصدر إلهىّ.

إن هذه الرؤيه احتاجت من الشريف المرتضى إلى بيان مفصّل فيه من الردّ على المعترضين و من الدفاع شىء كثير. و بعباره أخرى: إنّه استطاع أن يجلّى الفكره من

خلال ما عكف عليه فى كتابه من ردود و نقض و من إزاله الإبهام و كشف الغموض. و هو بعمله هذا تمكّن من تقديم وضوح كافٍ لنظريه الصَّرفه لم يسبقه اليه أحد من سابقيه، و لم يَزد عليه أحد من لاحقيه.

* * *

إنّ محاوله الشريف المرتضى التفصيليّه هذه تُعدّ محاوله جريئه كانت تخالف التّيار السائد و تعاكس مجراه، مع أ نّه كان يعتقد بمزايا النظم و الفصاحه القرآنيّه العاليه. و قد ظلّت خطوته هذه تثير التحفّظ إزاءها و الصمت حيالها فى أقلّ تقدير. و يبدو أنّ نفرا من علماء الإماميّه ممّن تأثّروا بالمرتضى قد مالوا الى الصَّرفه فى شطر من حياتهم العلميّه، ثمّ ما لبثوا أن هجروها و ابتعدوا عنها؛ لأنّها ربّما كانت تحمل تعريضا - و لو يسيرا و عابرا - بإعجاز القرآن الداخليّ القائم على تفرّد مضمونه و تفرّد أسلوبه البيانيّ، فى حين تعنى الصَّرفه أنّ إعجاز القرآن مصدره إرادةٌ من خارجه هى التى تحوطه بالعنايه و تقطع السبيل على المعارضين.

و مهما يكن فإنّ كتاب (المُوضِح عن جهه إعجاز القرآن أو الصَّرفه) هو عمل علميّ كبير دالّ على تخصّص مؤلّفه و على قدرته الكلاميّه و طاقته الأدبيّه الرفيعه و إلمامه

الواسع باللغه و الأدب و التاريخ و أساليب البيان.

و الكتاب يهيّئ لدراسى الإعجاز و مؤرّخى علوم القرآن فرصه جديده للتعرّف على أثر مهم طالما أُنسى و أُغفل، إذ كان فى عداد المفقود من مؤلّفات الشريف المرتضى. و لم يكن أحد يعلم أ نّه كان قابعا أجيالاً ـ طويله فى زاويه من زوايا خزانه مخطوطات المكتبه المركزيّه فى الآستانه الرضويّه فى مدينه مشهد المقدّسه، حتّى قيّض اللّه تعالى مَن وجده و لم يمنعه السَّقطُ الذى كان فى أوّله من التعرّف عليه.

ثمّ كان هذا المسعى لإخراج الكتاب لأوّل مرّه على يد الفاضل المحقّق سماحه

حجّه الإسلام و المسلمين الشيخ محمّد رضا الأنصاريّ القمّيّ الذى بذل جهدا علميّا مشكورا فى القيام بأعباء التحقيق و التقديم للكتاب. و تولّى مجمع البحوث الإسلاميّه فى الآستانه الرّضويّه المقدّسه إخراجه ليطّلع عليه المعنيّون بالقرآن و بدراسات الإعجاز فيه، و ليكون ذلك مقدّمه لإنتاج دراسات حوله تناسب موقعه فى تاريخ حركه التأليف فى إعجاز القرآن الكريم.

مجمع البحوث الإسلاميّه

قسم الكلام و الفلسفه

عليّ البصريّ

ص:١٢

مراجع المقدّمه

١ - إعجاز القرآن: أبوبكر محمّد بن الطيّب الباقلانىّ (ت ۴۰۳ه). تحقيق أحمد صقر، دار المعارف بمصر ۱۹۶۴.

۲ - الإمتاع و المؤانسه: أبو حيّان التوحيدىّ (ت ۴۱۴ه). تحقيق أحمد أمين و أحمد الزين، القاهره ۱۹۵۲.

۳ - إنباه الرواه على أنباه النحاه: علىّ بن يوسف القفطىّ (ت ۶۴۶ه). تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مصر ۱۹۵۵.

۴ - الانتصار للقرآن: الباقلانىّ (مخطوط مكتبه با يزيد فى استانبول).

۵ - البصائر و الذخائر: أبو حيّان التوحيدىّ. تحقيق إبراهيم الكيلانىّ، دمشق.

۶ - البلاغه: محمّد بن يزيد المبرّد. تحقيق رمضان عبدالتوّاب، القاهره ۱۹۶۵.

۷ - بيان إعجاز القرآن: حمد

بن محمّد الخطّابىّ (ت ۳۸۸ه). تحقيق محمّد خلف اللّه أحمد و محمّد زغلول سلّام (فى ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن)، دار المعارف بمصر ۱۹۷۶.

۸ - تاريخ جرجان: حمزه بن يوسف السهمىّ (ت ۴۳۷ه). حيدرآباد الدكن ۱۹۶۷.

۹ – تأويل مشكل القرآن: عبد اللّه بن قتيبه. تحقيق أحمد صقر، القاهره ۱۹۷۳.

۱۰ – التمهيد: أبوبكر الباقّلانىّ (ت ۴۰۳ه). تحقيق مكارثى، بيروت ۱۹۵۷.

۱۱ – جامع البيان عن تأويل آى القرآن: محمّد بن جرير الطبرىّ (۳۱۰ه)، القاهره ۱۳۲۳ه .

۱۲ – الحيوان: عمرو بن بحر الجاحظ (ت ۲۵۵ه). تحقيق عبد السلام هارون، القاهره ۱۹۳۸.

۱۳ – دلائل الأعجاز: عبدالقاهر الجرجانىّ (۴۷۱ه). تحقيق محمود محمّد شاكر، القاهره.

۱۴ – الذخيره فى علم الكلام: الشريف المرتضى علم الهدى علىّ بن الحسين الموسوىّ (ت ۴۳۶ه).تحقيق السيد أحمد الحسينىّ، مؤسّسه النشر الإسلامىّ التابعه لجماعه المدرّسين بقمّ ۱۴۱۱ه .

۱۵ – الرساله العذراء: إبراهيم بن المدبّر (ت ۲۷۹ه). تحقيق زكى مبارك، مصر.

۱۶ – الطراز المتضمّن لأسرار البلاغه و علوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزه العلوىّ. القاهره ۱۳۳۲ه / ۱۹۱۴م.

۱۷ – طبقات المفسّرين: محمّد بن علىّ الداوودىّ (ت ۹۴۵ه). تحقيق على محمّد عمر، القاهره ۱۹۷۵.

۱۸ – الفهرست: محمّد بن إسحاق النديم (ت ۳۸۰ه). تحقيق رضا تجدّد، طهران ۱۹۷۱.

۱۹ – الكتاب: عمرو بن عثمان سيبويه (ت ۱۸۰ه). بولاق ۱۳۱۶–۱۳۱۷ه .

۲۰ – كتاب الصناعتين: أبو هلال الحسن بن عبد اللّه العسكرىّ. تحقيق: محمّد

أبو الفضل ابراهيم و البجاوىّ، مصر ۱۹۷۱.

۲۱ - المغنى فى أبواب التوحيد و العدل: القاضى عبدالجبّار (ت ۴۱۵ه). تحقيق أمين الخولىّ، القاهره ۱۹۶۰.

۲۲ - النكت فى إعجاز القرآن: علىّ بن عيسى الرمّانىّ (ت ۳۸۶ه). تحقيق محمّد خلف اللّه أحمد و محمّد زغلول سلّام (فى ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن)، دار المعارف بمصر ۱۹۷۶.

ص:۱۶

المُوضِح عن جهه

إعجاز القرآن

و هو الكتاب المعروف

ب- «الصَّرْفه»

تأليف

الشريف المرتضى

أبى القاسم ، علىّ بن الحسين بن موسى الموسوىّ البغدادىّ

(۴۳۶-۳۵۵ ه)

تحقيق

محمّد رضا الأنصارىّ القُمّىّ

ص:۳

تقديم

الشريف المرتضى عليّ بن الحسين موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم ابن الإمام موسى بن جعفر عليهماالسلام ، السيّد الشريف ، أبوالقاسم المرتضى ، عَلَم الهدى ، ذوالمجدين الموسويّ البغداديّ (۳۵۵-۴۳۶ ه) ، عَلَمٌ خفّاقٌ فى سماء العِلم و المعرفه . منذ أن بَزَغ نوره فى سماء مدينه السَّلام ، و ظلّ يَشعُّ مدى حياته و بعد وفاته .

تسابق المترجمون له فى وصفه بأجلّ النعوت و أجمل الصفات ، فقد قيل عنه : «إنّه متوحّدٌ فى علوم كثيره ، مجمَعٌ على فضله ، مقدَّمٌ فى العلوم ، و أكثرُ أهل زمانه أدبا و فضلاً» ، «حاز من العلوم ما لم يُدانِه فيه أحدٌ فى زمانه ، عظيمُ المنزله فى

العلم و الدِّين و الدُّنيا» ، «نقيبُ النُّقباء ، الفقيه ، النظّار ، أوحدُ الفُضَلاء ، يتوقّدُ ذكاءً» ، «كان ذا محلٍّ عظيم فى العلم و الفضائل و الرياسات» ، «كثير الاطّلاع و الجدال» ،

«إمام أئمّه العراق ، إليه فَزِع علماؤها ، و عنه أخذ عُظماؤها ، صاحبُ مدارسها ،

جِماعُ شاردها و آنِسها ، ممّن سارت أخباره ، و عُرِفت به أشعاره ، و حُمِدت فى ذات اللّه آثاره» ، «هو و أخوه فى دوح السِّياده ثمران ، و فى فَلَك الرياسه قمران» ، «كان إماما فى علم الكلام و الأدب و الشِّعر و البلاغه ، كثير التَّصانيف ، متبحِّرا فى فنون العلوم» ، «كان مُجمَعا على فضله ، متوحّدا فى علوم كثيره» ، «و كان من

الأذكياء الأولياء» ، و غيرها من الصفات . فالرّجل أشهرُ مِنْ أن يُعرّف ، و قد ملأ صيتُه الخافقَين ، و من أراد الاستزاده فعليه بمصادر ترجمته(۱).

* * *

القرآن الكريم هو المعجزه الخالده لرسول اللّه صلى الله عليه و آله ، و هو

الكتاب الذی لا يأتيه الباطلُ من بين يدَيه و لا من خلفه ، نزل به الأمينُ جبرائيل عليه السلام بلسان عربیّ مبين ، على قلب نبيّه الكريم نجوما ، و تحدّى به صلى الله عليه و آله العرب خصوصا ،

۱- اهمّ هذه المصادر: الفهرست ، للطوسیّ / ۹۹-۱۰۰ ، الرجال / ۴۸۴-۴۸۵ ، رجال النجاشیّ / ۲۷۰-۲۷۱ = ۷۰۸ ، معالم العلماء / ۶۱-۶۳ ، مجمع الرجال ۴ / ۱۸۹-۱۹۱ ، تنقيح المقال ۲-۱ / ۲۸-۲۸۵ ، معجم رجال الحديث ۱۱ / ۳۹۴-۳۹۸ ، أمل الآمل ۲ / ۱۸۲-۱۸۵ ، مستدرک الوسائل ۳ / ۵۱۵-۵۱۷ ، روضات الجنّات ۴ / ۲۹۴-۳۱۲ ، الدرجات الرفيعه ۴۵۸-۴۶۶ ، تاريخ بغداد ۱۱ / ۴۰۲-۴۰۳ ، الذخيره فی محاسن أهل الجزيره ق ۴ - مج ۲/۴۶۵-۴۷۵ ، دميه القصر ، ۱/۲۹۹-۳۰۳=۸ ، و فيات الأعيان ابن خلّكان ۳/۳۱۳-۳۱۷ ، معجم الأدباء ۵/۱۷۳-۱۷۹ ، إنباه الرواه ۲/۲۴۹-۲۵۰ ، الوافی بالوفيات ۲۱/۶-۱۱=۲ ، تلخيص مجمع الآداب فی معجم الألقاب (علم الهدى ۴-۱/۶۰۰-۶۰۲ ، (اللام و الميم) (المرتضى) ۵ / ۴۸۷-۴۸۸ = ۱۰۲۶ ، بغيه الوعاه ۲/۱۶۲ ، المنتظم ۸/۱۲۰-۱۲۶ ، سير أعلام النبلاء ۱۷ / ۵۸۸-۵۹۰ = ۳۹۴ ، شذرات الذهب ۳/۲۵۶-۲۵۸ ، مرآه الجنان ۳/۵۵-۵۷ ، لسان الميزان ۴/۲۲۳-۲۲۴ ، الأعلام (ط ۳) - ۵/۸۹ ، معجم المؤلّفين ۷/۸۱-۸۲ ، أدب المرتضى ، الدكتور عبدالرزّاق محيى الدين (مطبعه المعارف - بغداد - ۱۹۵۸) ، هديّه العارفين ۱/۶۸۸ ، رجال بحرالعلوم ۳/۸۷-۱۵۵ ، عمده الطالب ۱۹۳-۱۹۵ ، أعيان الشيعه (ط . دارالتعارف) ۸/۲۱۳-۲۱۹ ، الغدير ۴/۲۶۲-۲۹۹ ، مقدّمه الأمالی ، لمحمّد أبيالفضل إبراهيم ۱/۳/۲۶ ، مقدّمه ديوان المرتضى ، للشيخ محمّد رضا الشبيبیّ ، و الدكتور مصطفى جواد ، و رشيد الصفّار فی ۱۴۴ صفحه ، مقدّمه «الانتصار» للسيّد محمّد رضا الخرسان فی ۶۱ صفحه ، الغدير فی التراث الإسلامی ، للسيّد عبدالعزيز الطباطبائیّ . الشريف المرتضى : أضواءٌ على حياته و آثاره ، للشيخ محمّد رضا الجعفریّ ، فی مجلّه تراثنا ، العددان ۳۰ و ۳۱/۱۴۴-۲۹۹ .

و الجنّ و الإنس عموما من الأوّلين و الآخرين ، على أن يأتوا و لو بآيه واحده مِثله .

و

الواقع التاريخيّ شاهدٌ حيّ على عجز الجميع عن الإتيان بمثل آياته المباركه الى يومنا هذا ، برغم أنّه صلى الله عليه و آله تحدّى بذلك قريشا على رؤوس الأشهاد ، فكذّبوه و استهزأوا به ، و بَهَتوه و نعتوه بالسِّحر و الجنون و غيرهما ، ثمّ اختاروا المُنازَله

الصّعبه معه ، فناصبوه العَداء ، و هجروه و حاصروه فى شِعاب مكّه مع قومه و عشيرته ، ثمّ حاربوه فى مُنازَلات عديده ، و جرت بينهم الدِّماء ، و أخيرا كانت

الغلبه و النصر له صلى الله عليه و آله ، فآمن من آمن منهم طوعا أو كرها أو رغبهً ، و أظهر آخرون منهم الإيمان و أبطنوا كفرَهم نفاقا.

و

بقى التحدّى دون أن يتجرّأ على الإتيان بمثله أحدٌ منهم ، و فيهم البلغاء و الفصحاء و الشعراء ، إلاّ بعض الحَمقى و المغفّلين أمثال مسيلمه الكذّاب ، ممّن

استهزأ بهم و بأقوالهم السخيفه العربُ قبل غيرهم . و هكذا بقيت الآيات القرآنيه الشريفه شامخه منيعه ، برغم مرور القرون المتواليه ، و تعاقب الأجيال العديده ، و تنامى الحضاره الإسلاميه ، و منازلتها لسائر الملل و النحل الكافره ، التى كانت

تسعى بشتّى الوسائل أن تصدّ عن انتشارها ، و تحاول النيل من هذه الآيات التى كانت تُتلى آناء اللّيل و أطراف النَّهار ، و لكنّهم فى جميع الظروف و الأحوال ،

عَجَزوا عن أن يتحدّوا المسلمين و يأتوا و لو بآيهٍ واحده ، و صدق اللّه العلىّ العظيم حيثُ قال : «قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْاِءنْسُ وَ الْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَ لَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعضٍ ظَهِيرا» .

* * *

منذ الصدر الأوّل و إلى يومنا هذا عكف الآلاف من القُرّاء و المُحدّثين و البُلغاء

و الفُصحاء و الفقهاء و اللّغويّين ، و غيرهم - من أصحاب القدرات العلميه الجبّاره ، الذين تحفل بأسمائهم و أبحاثهم و كتبهم و دراساتهم كتبُ التراجم و التاريخ و الفهارس - على دراسه القرآن من شتّى النواحى و الجوانب ، و بذلك تأسّس علمٌ - بجانب بقيّه العلوم - سُمّى باسم علوم القرآن ، ينـدرج تحته عـدد كبير من العناوين الفرعيّه ، و كلّ عنوان فرعى يتضـمّن فصولاً و أبوابا فرعيّه ، تبحث عن موضوع معيّن يتعلّق بالقرآن . و يكفى لمعرفه سعه هذا العلم و تنوّع أبحاثه و تطوّره عبر

التاريخ ، مراجعه سريعه ل- «الفهرست» لابن النديم ، و

ملاحظه أسماء المئات من المؤلّفين و المؤلَّفات و الكتب و الرسائل فى هذا المجال ، منذ أن نشأ هذا العلم

و لغايه جَمعِ ابن النـديم لفهرسته فى أواسط القرن الرابع الهجرىّ ، أى خلال ثلاثه قرون فقط . و أمّا خلال القرون العشره التى أعقبت تأليف الفهرست ، فإنّ من الصَّعب الوقوف على كلّ ما كُتِب و أُلّف فى هذا المجال ، لأسباب معروفه و واضحه لدارسى هـذا العلم ، مِن تعدّد المذاهب و الفِرَق و النِّحَل و المدارس الفكريّه ، و تزايد الحواضر العلميّه ، و تشتّت أماكنها و تباعدها ، و سعه رقعه تواجدها ، و تنوّع لُغاتها . حيثُ انتشرت المدارس من الأندلس غربا إلى تخوم الهند و الصين و بلاد ماوراء النهر شرقا و شمالاً ، مرورا بأهمّ الحواضر العلميّه ، أى بلاد فارس و

العراق و بلاد الشام و مصر . و هكذا كثُرَ الدارسون و المؤلّفون و المؤلّفات فى مجال هذا

العلم ، و تعدّدت رؤاهم و اجتهاداتهم حول القرآن ، و تنوّعت لغاتهم التى كتبوا بها

مؤلّفاتهم . هذا فضـلاً عمّا كُتِب فى بلاد الغرب خلال القرون الميلاديّه الأربعه الأخيره ، حيث تأسّست معاهد و جامعات عديده لدراسه الشرق و تراثه ، لأغراض علميّه نزيهه و أخرى سياسيّه مشبوهه ، فكان من أولى أهتماماتهم العنايه بالدراسه القرآنيّه ، و انتشرت دراسات المستشرقين و أبحاثهم ، و كان فيها الغثّ و

السمين ،

منها ما يحتوى على الوجهه العلميّه و الأكاديميّه الصِّرفه ، و منها ما صَدَر عن أحقادٍ صليبيّه و أغراض استعماريّه مكشوفه . و فى كلّ الأحوال كان لدراساتهم مساهمه حقيقيّه فى تطوير أبحاث علوم القرآن .

يعدّ البحث عن «إعجاز القرآن» من أهمّ فروع علوم القرآن ؛ لأنّه يتركّز على أهم ركيزهٍ واجَهَ رسولُ اللّه صلى الله عليه و آله المشركين و الكفّار بها ، ألا و هى تحدّيهم بإعجاز نصّ القرآن ، و أنّهم عاجزون عن أن يأتوا بقرآنٍ مثله ، أو بعَشرِ سُورٍ مثله ، أو

بسورهٍ واحده ، أو آيهٍ مشابههٍ لآياته ، فصار البحث عن «الإعجاز» و ما يتفرّع عليه

من معنى «المُعْجز» و «المعجزه» و شروطها و حدودها ، و ما به يكون الشىء معجزا ، و أنواع الإعجاز ، و معجزيّه القرآن ، و صنوف الإعجاز الذى يتضمّنه القرآن ، و غيرها من الأبحاث المتعلّقه بالإعجاز ، موضع عنايه الباحثين و

الدارسين منذ الصَّدر الأوّل ، فتنوّعت اجتهاداتهم و آراؤهم و أقوالهم و مذاهبهم فى ذلك .

و يمكن تلخيص أهمّ أقوالهم فى هذا المجال بما يلى :

١ – إنّ مجرّد صدور مثل هذه المجموعه من الآيات ، من رجل أُمّىّ لم يَسبق له أن درس أو قرأ ، لَخيرُ دليلٍ على كونه خَرْقا للعاده و معجزا .

٢ – ارتفاع فصاحته و اعتلاء بلاغته بما لا يدانيه أىّ كلام بشرىّ على الإطلاق .

٣ – صوره نظمه العجيب ، و أسلوبه الغريب ، المرتفع على أساليب كلام العرب و مناهج نظمها و نثرها ، ممّا لم يوجد قبله و لا بعده نظير له .

۴ – ما انطوى عليه من الإخبار بالمغيَّبات ، ممّا لم يكن فكان كما قال ، و وقع كما أخبر .

۵ – ما أنبأ به من أخبار القرون السَّالفه ، و الأُمم البائده ، و الشَّرائع الدائره ، ممّا

كان لا يَعلم به إلّا الفذّ مِنْ أحبار أهل الكتاب بصوره ناقصه و مشوّهه .

۶ – احتجاجاته المضيئه ، و براهينه الحِكَميّه التى كشفت النقاب عن حقائق و معارف كانت خفيّه مستوره لذلك العهد .

۷ – استقامه بيانه ، و سلامته من النقص و الاختلاف و التناقض .

۸ – إعجازه من وجهه التشريع العادل ، و نظام المدنيّه الراقيه .

۹ – استقصاؤه للأخلاق الفاضله ، و مبادئ الآداب الكريمه .

۱۰ – ذهب المعتقدون بِقدَم القرآن إلى أنّ وجه إعجاز القرآن كونه قديما ، أو هو عباره عن الكلام القديم و حكايه له .

هذه النظريّات و مشابهاتها ممّا تندرج فى إحداها ، أو تكون متفرّعه عن إحداها ، تُعدّ مجموعَ أقوال الجمهور و زبده آرائهم ، و هناك قولٌ آخر فى وجه إعجاز القرآن قد يعدّ مخالفا لرأى الجمهور ، هو :

۱۱ – القول بالصَّرفه ، يعنى أنّ اللّه سبحانه و تعالى صَرَفَ الناس عن معارضته و أنْ يأتوا بمثله ، و لولا ذلك لَاستطاعوا .

بحثٌ عن حقيقه مذهب الصَّرفه فى إعجاز القرآن

الصَّرْف و الصَّرفه مصدر (صَرَفَ) ، و قد أطال اللّغويون فى توضيح معناها و بيان اشتقاقاتها ، لكن حقيقه المادّه تفيد معنىً واحدا فى معظمها ، ألا وهو

ردّ العزيمه .

قال الخليل فى العين : الصَّرف : أن تصرف إنسانا على وجهٍ يريده إلى مصرفٍ غير ذلك .

و قال ابن فارس فى «معجم مقاييس اللغه» : صَرَف ، الصّاد و الراء و الفاء ،

معظم بابه يدلّ على رجع الشیء . من ذلک صَرَفتُ القومَ صَرْفا و انصرفوا ، إذا رجعتهم فرجعوا .

و

قال الراغب فی مفرداته : الصَّرف : ردُّ الشیء من حالهٍ إلی حاله ، أو إبداله بغیره .

و

قال ابن منظور فی لسان العرب : الصَّرف : ردّ الشیء عن وجهه ، أنْ تصرف إنسانا عن وجه یریده إلی مصرفٍ غیر ذلک .

أمّا اصطلاح الصَّرف و الصَّرفه عند المتکلّمین ، فمعناه أنّ اللّه تعالی سَلَب دواعیهم إلی المعارضه ، مع أنّ أسباب توفّر الدواعی فی حقّهم حاصله .

و

یمکن تبیین و تفسیر کلام القائلین بالصَّرفه بأنّ القرآن الکریم یتکوّن من مجموعه من الکلمات و الحروف قد سُطّرت و نُظمت بنظم خاص . و هذا النظم مهما علا شأنه و فارق سائر نظوم الکلام ، فإنّه بنفسه لا یمکن أن یکون معجزا بحیث یعجز مَن تُحُدّیَ به عن الإتیان بما یقاربه . نعم ، إنّه یُعدّ معجزه و

مُعجزا حینما یسلب اللّه سبحانه و تعالی دواعی الکفّار و غیرهم عن معارضته ، فإعجاز نصّ القرآن لا لنفسه و ذاته ، و إنّما لسببٍ خارجیّ طرأ علی بعض الناس ، و هم الذین قَصَدوا المعارضه و حاولوا إتیان ما یقاربه فی النظم ، و لولا ذلک لاستطاعوا

مجاراه سور القرآن و آیاته و الإتیان بما یقاربهما فی الشَّبه . و هذا الطارئ الخارجیّ ، و تثبیط عزائم القاصدین للمجاراه ، و قبول التَّحدی ، هو فی نفسه إعجازٌ

خارقٌ للعاده . و ذهب جماعه إلی أنّ هذا الرأی یعدّ أخطر و أجرأ ما قیل فی هذا المجال .

و إلیک توضیح أبی القاسم البلخیّ المتکلّم الشهیر فی کتابه عیون المسائل

و

الجوابات لمذهب هؤلاء القائلين بالصَّرفه ، يقول(١) :

«و احتجّ الذين ذهبوا إلى أنّ نظمه – يعنى القرآن – ليس بمعجز ، إلاّ أنّ اللّه تعالى أعجز عنه ، فإنّه لو لم يُعجِز عنه لكان مقدورا عليه ، بأنّه حروفٌ قد جُعل بعضها إلى جنب بعض ، و إذا كان الإنسان قادرا على أن يقول : «الحمدُ» ، فهو

قادرٌ على أن يقول : «للّه» ، ثمّ كذلك القول فى كلّ حرف . و إذا كان هكذا فالجميع مقدورٌ

عليه ، لولا أنّ اللّه تعالى أعجز عنه» .

هـذا ، و لخطوره هـذا الرأى من حيث آثاره و تبعاته و ما يترتّب عليه من القول بأنّ نصّ القرآن لا يعدّ آيه و معجزه فى جوهره و ذاته و لا علَما لرسول

اللّه صلى الله عليه و آله ، و إنّما هو آيه من جههِ عارضٍ خارجىّ عَرَض على المتحدّى به ، فسَلَبه القـدرهَ على المعارضه جبرا ، بعد أن سَلب اختيارَه و إرادته ، و لتباين المذاهب الاعتقاديّه

بين المتكلّمين ؛ واجه القولُ بالصَّرفه استنكارا واسعا منذ أن خرج إلى الأوساط العلميّه ببغداد فى بدايات القرن الثالث الهجرىّ ، فانبرى جماعه للردّ عليه ، و التَّشهير به ، و الطَّعن بأدلّته ، و تسفيه قائليه ، و استمرّ الأمر على ذلك حتّى يومنا هذا . و سوف نشير لاحقا إلى أسماء ثلّه ممّن عارضوا هذا المذهب من المتكلمين و الأدباء و المفسّرين و الفقهاء ، من المتقدّمين و المتأخّرين .

يُنسَب إلى أبى إسحاق إبراهيم النظّام المتوفّى سنه بضع و

عشرين و مئتين أنّه أوّل من قال بالصَّرفه ، و أنّه مبتدع هذه الفكره . و قد شاعت هذه النسبه إليه حتّى

غَدَت من الأمور الثابته فى هذا الباب . و لكن من الصعب الاطمئنان إلى هذه النسبه – أو على أقلّ تقدير لتفاصيل مذهبه – لأنّ النسبه إليه جاءت من كتب مخالفيه من الأشاعره و المُجْبِره و الحَشويّه الذين يحاولون الطعن فى معارضيهم بأقوال تنافى

١– الموضح / ٧٩ .

أو تستلزم المنافاه للمعتقد العامّ عند عامّه المسلمين ، خاصّه إذا لاحظنا أنّه كان للنظّام رأىٌ خاصّ - يخالفُ به المذاهب السنّيه و الحشويّه - فى شرعيّه خلافه الخلفاء ، و تفضيل أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب عليه السلام على غيره ، و أمور أخرى تعدّ من ركائز مذاهب أهل السنّه . و النسبه إليه جاءت من عبدالقاهر البغدادىّ فى كتاب الفَرق بين الفِرَق ، و أصول الدين ، نقلاً عن الانتصار للخيّاط ، و هو عن ابن الراوندىّ الذى نقل أقواله و طعونه على النظّام فى كتابه ، تمهيدا للردّ عليه و

تكذيب ما نُسب إلى النظّام . و يبدو أنّ تفاصيل مذهب النظّام لم تكن معروفه على وجه الدقّه(١) ، يقول الشريف المرتضى فى بدايه الفصل الذى عقده للبحث عن موضوع الصَّرفه ، فى كتابه «الذخيره»(٢) : «و قد حُكِى عن أبى إسحاق النظّام القول بالصَّرفه ، من غير تحقيق لكيفيّتها ، و كلامٍ فى نصرتها» .

و

مهما كانت درجه صحّه النسبه ، فإنّ الثابت هو بروز أصل الفكره فى تلك الفتره ، و أنّ هناك من المتكلّمين من كان يقول : إنّ نظم القرآن و حُسن تأليف كلماته ليس بمعجزه للنبىّ صلى الله عليه و آله ، و لا دلاله على صِدْقه فى دعواه النبوّه . . . أو أن

نظم القرآن و حُسن تأليف آياته ، فإنّ العباد قادرون على مثله ، و ما هو أحسن منه

فى النظم و التأليف(٣) .

١- قال المستشرق Bouman J : إنّ النظّام - وفقا لتقارير الأشعرىّ و الخيّاط و البغدادىّ - لم يَقُل بأنّ صرف اللّه الناس عن الإتيان بمثل القرآن والذى عُرف فيما بعد بالصَّرفه اصطلاحا معجزه ، و إنّما ذكر النظّام هذا الرأى جوابا لمن يسأل السؤال التالى : لماذا لم يُقلّد الأسلوب القرآنىّ تقليدا ناجحا على الصعيد العملىّ ، مع أنّه قابلٌ للتقليد ؟ راجع : مارتين مكدر موت ، نظريّات علم الكلام عند الشيخ المفيد / ١٣٤ .

٢- الذخيره / ٣٧٨ .

٣- مذاهب الإسلاميّين لعبد الرحمن بدوىّ / ٢١٣ .

إنّ إطلاق هـذا الرأى أدّى إلى أن يُقْـدِم جماعه من المتكلّمين – سواء من الأشاعره أو المعتزله – على تدوين كتب و رسائل فى الدفاع عن معجزيّه نظم القرآن و نصّه ، منها :

١ – نظم القرآن للجاحظ ، المتوفّى سنه ٢٥٥ ه .

٢ – إعجاز القرآن فى نظمه و تأليفه ، لأبى عبدالله محمّد بن يزيد الواسطىّ المتوفّى سنه ٣٠٦–٣٠٧ ه .

٣ – نظم القرآن ، لابن الإخشيد ، المتوفّى سنه ٣٢٦ ه .

٤ – النكت فى إعجاز القرآن ، لعلىّ بن عيسى الرُّمانىّ ، المتوفّى سنه ٣٨٦ ه .

٥ – إعجاز القرآن للباقلّانىّ ، المتوفّى سنه ٤٠٣ ه .

٦ – الانتصار للقرآن ، للباقلّانىّ .

و

قيل إنّ ممّن تابع هذا الرأى و انتصر له جماعةٌ من أعلام السنّه من الأشاعره و المعتزله و الظاهريّه ، منهم :

الجاحظ الذى نُسب اليه القول بالصَّرفه ، على الرغم من اضطراب مذهبه و عقيدته ، حيث كان من دَيدَنه أنّه يتبنّى مذهبا فيصنّف فى الدفاع عنه ، ثمّ يردّه

بكتابٍ آخر و ينتصر لما يُضادّ الرأى الأوّل ، و هكذا كان فى كثير من اعتقاداته .

و أبو إسحاق النَّصيبىّ ، و عبّاد بن سليمان الصَّيمرىّ ، و هِشام بن عمرو الفُوطىّ

(وهم بعض تلامذه النظّام) .

و

الطريف أن ممّن اعتقد بالصِّرفه من أصحاب أبى الحسن الأشعرىّ ، أبا إسحاق إبراهيم بن محمّد الأسفرايينىّ ، الفقيه الشافعىّ الأشعرىّ ، المتوفّى سنه ٤١٨

ه ، لكنّه كان يذهب إلى أنّ الإعجاز يكون من جهه الصَّرفه و الإخبار عن الغيب معا .

ص:١٤

هـذا ، و قد أدرج الشـريف المرتضـى أبا القاسم البلخىّ (المتوفّى ۳۱۷ أو ۳۱۹ ه) فى عِـداد من قـالوا بالصَّرفه لا مطلقا ، بل على بعض الوجوه(۱) ، قال : «المذهب الذى نقله أبوالقاسم البلخىّ عن جماعه المعتزله و نَصَره و قوّاه ، هو أنّ نظم القرآن

وتأليفه يستحيلان من العباد ، كاستحاله إحداث الأجسام ، و إبراء الأكمَه و الأبرَص» .

و

كـذلك اعتنق مـذهب الصَّرفه صـراحهً أبو محمّـد علىّ بن أحمد بن حزم الأندلسـىّ الظّاهرىّ المتوفّى سـنه ۴۵۶ ه ، و دافـع عن معتقده فى كتابه الفصل فى الملل و الأهواء و النِّحل ، و خلاصه قوله :

«إنّ القرآن معجزه خالده ، لا يَقدرُ أحدٌ على المجىء بمثلها أبدا ؛ لأنّ اللّه تعالى

حال بين الناس و بين ذلك . . . و هذا هو الذى جاء به النصّ ، و الذى عَجَز عنه أهل

الأرض ، منذ أربعمائه عام و أربعين عاما ، و إلى أن يرث اللّه الأرض و مَن عليها»(۲) .

بيان حقيقه اعتقاد الشريف المرتضى فى القول بالصَّرفه

يُعـدّ الشـريف المرتضـى أبرز متكلّم اعتقد بمقوله الصَّرفه ، و من حسن الحظّ أنّه وصل إلينا تراثه الكلامىّ ، و يمكن للباحث أن يقـف على حقيقه معتقـده فى الصَّرفه من جميـع جوانبهـا دون لبسٍ أو تمويهٍ و تشويهٍ من النـاقلين الوسـطاء ؛ فقـد بيّن المرتضـى مذهبه و اعتقاده فى عددٍ من كتبه ، و دافع عنه دفاع العالِم الخبير ، و المتكلّم النبيه ، و من هذه الكتب كتاب جُمَل العِلم و

العَمل(۳) ، حيث نجد صريح

ص:۱۵

۱- الموضح / ۱۰۷ .

۲- الفِصل ۳/۲۶ - ۳۱ ، طبعه دار الجيل .

۳- و هو مطبوع مستقلاً ، و كذلك مع شرح القاضى ابن البرّاج ، و طبع أيضا ضمن مجموعه رسائل الشريف المرتضى .

کلامه فی باب (ما یجب اعتقاده فی النبوّه) ، و کـذلک تحدّث فی المسائل الرَّسیّه(۱) فی المسألة الثالثه فی (معرفه وجه إعجاز القرآن) . کما عقد الشریف فصلاً فی کتابه الذخیره(۲) سمّاه ، فی جهه دلاله القرآن علی النبوّه و

تحدّث فیه بالتفصیل عن مذهب الصّرفه .

و

قام الشیخ الطوسیّ (المتوفّی سنه ۴۶۰ ه) – و هو أبرز تلامـذه الشـریف و خلیفته فی المشیخه و الإفتاء و الدرس – بشـرح کتاب جُمَل العلم و العمل سـمّاه تمهیـد الأصول(۳) و بسـط القولَ فی شـرح مـذهب شـیخه ، و أیّـده فی ذلـک و جعله مختاره قبل أن یتراجع عنه لاحقا .

هـذا ، و یبدو أنّ الشـریف أحسّ أنّ هذه الفصول المتناثره فی کتبه العدیده التی عقدها لشـرح مذهبه ، غیرُ کافیه لتبیان مذهبه و جوانبه ، و إسـکات خصومه المنبرین للردّ علی مذهب الصَّرفه ، فأقدم علی تألیف کتابٍ مسـتقلّ فی هذا الموضوع ، سمّاه کتاب المُوضِح عن جهه إعجاز القرآن ، و سمّاه مختصرا ب– کتاب الصَّرفه ، و فیه بَسَط القول ، و أبرز الجوانب العدیده لهذا المذهب ، و عرض آراء المعارضین و الموافقین لمذهبه . و هذا الکتاب یُغنی الباحث فی مذهب الصَّرفه و

ما یتعلّق به من مناقشات عن الرجوع إلی غیره ، و سنتحدّث عن هذا الکتاب و أسلوب المصنّف فیه لاحقا .

و

إلیک خلاصه مذهب الشریف المرتضی فی الصَّرفه ، بناءً علی ما جاء فی کتاب «المُوضِح» بنصّ کلامه و عباراته ، بتصرّف یسیر .

ص:۱۶

۱- المسائل الرّسیّه / ۳۲۳، المطبوع ضمن المجموعه الثانیه من رسائل الشریف المرتضی.

۲- الذخیره / ۳۷۸-۴۰۴ .

۳- تمهید الأصول من جمل العلم و العمل / ۳۳۴ .

يقول الشريف المرتضى فى هذا الكتاب :

١ – يعدّ نصّ القرآن معجزا للبريّه ، و عَلَما و دالاًّ على النبوّه و صدق الدَّعوه . (ص ١٣)

٢ – و إنّ فصاحته بحيث خَرَقَت عادهَ العرب ، و بانَت من فصاحتهم . (ص ١٤)

٣ – إنّ القرآن مختصّ بطريقهٍ فى النظم مفارقهٌ لسائر نظوم الكلام ، و هذا الاختصاصُ أوضح من أن يحتاج إلى تكلّف الدَّلاله عليه . لكن لا يكفى النظم وحده فى التحدّى به ، بل لا بدّ أن يقع التحدّى بالنظم و الفصاحه معا (ص ٨) ، أى أنّ التحدّى وقع بالفصاحه و الإتيان بمثله فى فصاحته و طريقته فى النظم معا ، لا مجرّد النظم وحده . (ص ٧)

۴ – إنّ التحدّى وقع بحسب عُرف القوم و عادتهم ، من حيثُ أطلق اللّفظ به ، و قد علمنا أنّه لا عهد لهم و لا عاده بأن يتحدّى بعضهم بعضا بطريقه نظم الكلام

دون فصاحته و معانيه ، و إنّ الفصاحه هى المقدّمه عندهم فى التحدّى ، و النظم تابعٌ

لها . (ص ٨۴)

۵ – و المِثْلُ فى الفصاحه الذى دُعُوا إلى الإتيان به هو ما كان المعلوم من حالهم تمكُّنهم منه و قدرتهم عليه ، و هو المُتقارِبُ و المُدانى ، لا

المماثِلُ على التحقيق ، الذى ربّما أشكل حالهم فى التمكّن منه . (ص ٣٢)

۶ – و التحدّى لا يجوزُ أن يكون واقعا بأمرٍ لا يُعلم تعذّرُه أو تسهّله ، و

أنّه لا بدّ أن يكون ما دُعُوا إلى فعله ممّا يرتفع الشكّ فى أمره (ص ٣۵) ، و قد ثبت أنّ

التحدّى للعرب استقرّ آخرا على مقدار ثلاث آياتٍ قصار مِنْ عُرض ستّه آلاف آيه . (ص ٩)

٧ – و الصَّرفه على هذا إنّما كانت بأن يسلُبَ اللّه تعالى كلّ مَن رام المعارضهَ ،

و

فكّر فى تكلّفها فى الحال العلومَ التى يتأتّى منها ، مثلُ فصاحه القرآن و طريقته فى النظم ، و كيفيه الصَّرف هى بأن لا يجدوا العِلم بالفصاحه فى تلك الحال ، فيتعذّرَ

ما كان مع حصول العلم متأتّيا . (ص ٢٥)

٨ - و إذا لم يقصد المعارضه ، و جرى على شاكلته فى نظم الشعر ، و وصف الخُطَب ، و التصريف فى ضُرُوب الكلام خُلّى بينه و بين علومه .

٩ - و ما يقال : إنّ هذا القول يوجبُ أن يكون القرآن فى الحقيقه غير مُعْجزٍ ، و أن يكون المُعْجِز هو الصَّرف عن معارضه ، فنقول له : بل إنّ القرآن هو

المعجِز من حيثُ كان وجود مثله فى فصاحته و طريقه نظمه متعذرا على الخلق ، من دون اعتبار سبب التَّعذر ؛ لأنّ السَّبب و إنْ يعود عندنا إلى الصَّرف ، فالتعذُّر حاصلٌ على كلّ حال . (ص ٤٠)

١٠ - هكذا ثبت أنّ القرآن هو العَلَم على صِدْق دعوه النبىّ صلى الله عليه و آله ، و أنّ معارضته متعذَّرةٌ على الخلق ، و أنّ ذلك ممّا انحسمت عنه الأطماع و انقطعت فيه الآمال . فالتحدّى بالقرآن و قعود العرب عن المعارضه ، يدلّان على تعذّرها عليهم ، و أنّ التعذّر لا بدّ أن يكون منسوبا إلى صرفهم عن المعارضه . (ص ٤٢)

١١ - و القول بأنّ الصَّرفه مخالفه لإجماع أهل النظر غير تامّ ؛ لمخالفه النظّام و مَن وافقه ، و عبّاد بن سليمان ، و هِشام بن عمرو الفُوطىّ و أصحابهما ، فإنّهم

خارجون عن الإجماع . (ص ٤٤-٤٥)

كما قام الشريف بتوضيح نقاط كثيره ، و مفاهيم عديده - مثل : المُعْجِز ، الإعجاز ، التحدّى ، النظم ، الفصيح ، خرق العاده و غيرها - التبست معانيها على كثيرٍ

من المتكلّمين ، ممّا استلزم مخالفتهم إيّاه و نسبه اعتقادات إليه هو برىءٌ منها .

و مع وضوح تفاصيل مذهب الشريف فى القول بالصَّرفه - الذى ذكرنا

خلاصته ، و یجد القارئ الکریم تفاصیله و توضیحه لأمورٍ أخری فی الکتاب - یتبیّن بطلان کثیرٍ ممّا قیل أو یقال ، و نُسِب أو ینسبُ إلیه -و إلی غیره من القائلین

بالصَّرفه - من أمور مخالفه لعقیدهِ عامّه المسلمین و إجماعهم، من القول بأنّهم ینفون

مُعجِزیّه نصّ القرآن ، و کونه عَلَما و دالاًّ علی صدق دعوی النبیّ صلی الله علیه و آله ، و أنّ القول بالصَّرفه یستلزم صدور القبیح منه تعالی ، و الجبر و سلب الاختیار و

القدره من العرب ، و أمور أخری مستنکَره تعرّض لذکرها کلُّ من تصدّی لردّ مذهب الصَّرفه من المتقدّمین ، کالباقلاّنیّ و القاضی عبدالجبّار و عبدالقاهر الجرجانیّ

و التفتازانیّ . و من المتأخّرین کالسیّد هبه الدین الشهرستانیّ ، و الشیخ محمّد

حسین کاشف الغطاء ، و مصطفی صادق الرافعیّ ، و المحامی توفیق الفُکَیکیّ ، و العلاّمه الطباطبائیّ و آخرین .

ذهب إلی القول بالصَّرفه ، جماعه من معاصری الشریف و ممّن تأخّر عنه :

۱ - أبرزهم شیخه و شیخ الإمامیّه ، و أعظم متکلّمیها علی الإطلاق ، أی الشیخ محمّد بن محمّد بن النعمان البغدادیّ ، المشهور بالشیخ المفید (المتوفّی سنه ۴۱۳ ه) ، فقد صرّح فی کتابه أوائل المقالات ، الجامع لعقائده فی أصول الدین و المذهب ب- (إنّ جهه ذلک - أی إعجاز القرآن - هو الصَّرف من اللّه تعالی لأهل الفصاحه و اللّسان ، عن المعارضه للنبیّ صلی الله علیه و آله بمثله فی النظام عند تحدّیه لهم ، و جَعَل انصرافهم عن الإتیان بمثله و إن کان فی مقدورهم ، دلیلاً علی نبوّته صلی الله علیه و آله ، و اللّطف مستمرّ فی الصَّرف عنه إلی آخر الزمان)(۱) .

و هذا القول تصریحٌ منه رحمه الله لا لبس فیه بأنّه کان یعتقد بمذهب الصَّرفه ، فما

۱- أوائل المقالات / ۶۳ ، طبعه مؤتمر الشیخ المفید .

نسبه إليه العلّامه المجلسیّ رحمه الله فی بحارالأنوار(۱) ، و القُطب الراوندیّ فی الخرائج و الجرائح(۲) أنّه تراجع عنه أخیرا ، قول لم نعثر علی دلیل یسنده من تراث الشیخ المفید المنشور .

اللّهم إلاّ أن یکون الشیخ المفید رحمه الله قد تراجع عن رأیه هذا فی بعض رسائله التی فُقدت و لم تصل إلینا ، و وقف علی محتواها المجلسیّ رحمه الله و القطب الراوندیّ . و معروفٌ أنّ للمفید رسالتین فی موضوع إعجاز القرآن مفقودتین ، هما : الکلام فی وجوه اعجاز القرآن ، و جوابات أبی الحسن سبط المعافَی بن زکریّا فی إعجاز القرآن(۳) .

۲ – الشیخ أبو جعفر الطوسیّ رحمه الله فإنّه حینما أقدم علی شرح القسم النظریّ من کتاب الشریف ، الموسوم ب- جُمَل العلم و العمل ذَهَب إلی القول بالصَّرفه ، لکنّه تراجع عنه بعدئذ ، و صرّح بذلک فی کتابه الاقتصاد(۴) بقوله :

«کنتُ نصرتُ فی شرح الجُمَل القولَ بالصَّرفه علی ما کان یذهب إلیه المرتضی رحمه الله ، حیثُ شرحتُ کتابه ، فلم یَحسُن خلاف مذهبه» .

۳ – أبو الصَّلاح تقیّ الدین الحلَبیّ (المتوفّی سنه ۴۴۷ ه) صرح بذلک فی کتابه تقریب المعارف(۵) بقوله : « . . . ثبتَ أنّ جهه الإعجاز کونهم مصروفین . . . و التحدّی واقع بهما (أی الفصاحه و النظم معا) ، و عن الجمع بینهما کان الصَّرف» .

۴ – الأمیر عبدالله بن سِنان الخفاجیّ (المتوفّی سنه ۴۶۶ ه) ، حیثُ صرّح

۱- بحارالأنوار ۱۷/۲۲۴ .

۲- الخرائج و الجرائح ۳/۹۸۱ .

۳- رجال النجاشیّ / ۴۰۰ ، طبعه جماعه المدرّسین .

۴- الاقتصاد / ۱۷۳ .

۵- تقریب المعارف / ۱۰۷ .

بقوله(۱):

«إذا عدنا إلى التحقيق وجدنا وجه إعجاز القرآن صرف العرب عن معارضته ، بأن سُلبوا العلوم التی بها كانوا يتمكّنون من المعارضه ، فی وقت مرامهم ذلک» .

۵ – قطب الدين سعيد بن هبه اللّه الراوندیّ (المتوفّی سنه ۵۷۳ ه) ، فقد اختار مذهب الصَّرفه ، و صرّح بذلک فی كتاب الخرائج و الجرائح(۲) فی فصلٍ عقده فی باب إعجاز القرآن سمّاه (فی أن التعجيز هو الإعجاز) ، ثمّ طرح فی الباب الذی لحقه أقوال مخالفی الصَّرفه ، و دافع عن مذهب الصَّرفه ، و يُستشمّ من مجموع الكلام فی الباب أنّه اختار مذهب الصَّرفه .

هذا ، و قد نُسب القول بالصَّرفه إلى جماعه ، منهم : أبو مسلم محمّد بن بحر الإصفهانیّ (المتوفّی سنه ۳۲۲ ه) ، و علیّ بن عيسى الرُّمّانیّ (المتوفّی سنه ۳۸۶

ه) ، و الخواجه نصيرالدين الطوسیّ (المتوفّی سنه ۶۷۲ ه) ، و فخر الدين الرازیّ (المتوفّی سنه ۶۰۶ ه) ، و لكن لم نجد تصريحا بذلک فی مصنّفاتهم .

* * *

وصف كتاب (المُوضِحُ عن جهه إعجاز القرآن)

يظهر لمن درس مراحل حياه الشريف المرتضى أنّه من الشخصيّات المتعدّده

الجوانب ؛ فهو فقيه و أصولیّ و متكلّم و شاعر و مفسّر و . . . و له كتب و

رسائل و آراء فی جميع هذه العلوم ، و لكنّه كان قبل كلّ شیء فقيها ، حيثُ بدأ حياته العلميّه بقراءه الفقه على الشيخ المفيد ، و استمرّ يمارس الفقه و يدرّسه طيله حياته ،

۱– لاحظ الإعجاز فی دراسات السابقين، لعبد الكريم الخطيب / ۳۷۳.

۲– الخرائج و الجرائح ۳/۹۸۱ – ۹۹۴ .

ختم مسيرته أيضا بالفقه ، فقد توفّاه اللّه سبحانه و تعالى حينما كان شيخا و مرجعا للفُتيا للطائفه الإماميّه ، إلاّ أنّ شهرته كانت فى علم الكلام و

تضلّعه فى بحوث أصول الدين ، حتّى طغت على بقيّه مواهبه و ملكاته ، و مِنْ هنا عُدَّ فقيها متكلّما أو متكلّما فقيها . و لعلّ لهذه الشهره نصيبا كبيرا من الحقيقه ، إذ حينما

نلاحظ فهرس مؤلّفات الشريف ، نجد أنّ علم الكلام و المناظره و الجدل و مباحث أصول الدين ، يمثل حيّزا كبيرا منها ، فقد كَتَب و ألّف كتبا و رسائل عديده حول مواضيع كلاميّه مهمّه كانت مطروحه عند المتكلّمين و أصحاب المذاهب الكلاميّه و مُناصريهم فى تلك القرون . و من خلال مراجعه سريعه لتراث المرتضى الكلاميّ ، يبرز لنا نشاطه و قوّه اندفاعه فى متابعه آراء خصوم الإماميه ، و الإجابه عنها بما

يطابق المذهبَ الكلاميّ الإماميّ . و لعلّ جانبا من هذا النشاط ، و قوّه الاندفاع ، و سرعه الإجابه ، أو اتّخاذ المواقف ، يعود إلى موقعه و منصبه فى المجتمع البغداديّ ، و عند طائفته ، حيثُ كان زعيم الشيعه بلا منازع ، منذ أن تُوفّى شيخه و سلفه فى الزِّعامه ، الشيخ المفيد عام ۴۱۳ ه . و استمرّ فى زعامته إلى حين وفاته

عام ۴۳۶ ه ، أى مدّهً تزيدُ على عِقدَين ، فقد كان موقعه يقتضيه إبداء رأيه فى كثير

من القضايا المثاره فى تلك الأزمنه ، و ما أكثرها !

و من القضايا التى كانت مُثاره فى تلك العهود موضوع إعجاز القرآن ، و هو موضوع من الأهميّه بمكان ، و قد كُتبت و أُلّفت عنه أسفار كثيره . و

لمّا كان المصنّف يتبنّى رأيا خاصّا فى هذا الموضوع ينفرد به ، هو قوله بالصَّرفه ، استلزم الأمر أن يوضّح اعتقاده ، و يُبيّن غرضه و مراده ، فعقد فى عددٍ من كتبه فصولاً ـ و أبوابا لتوضيح هذا الأمر . و يبدو أنّ الشريف أحسّ أخيرا بعدم وفاء ما عقده من الفصول و الأبواب ببيان غرضه و توضيح مرامه ، فأقدم على تصنيف كتابٍ جامعٍ

مستقلً فی هذا الموضوع ، یحتوی علی کلّ ما یتعلّق به ، سمّاه کتاب (المُوضِح عن جهه إعجاز القرآن) ، و سمّاه ملخّصا (کتاب الصَّرفه) . و یعدّ هذا الکتاب من تراث الشریف الذی سلم معظمُه من عوادی الدهر ، و وصلت الینا نسخه یتیمه منه ، تُعدُّ من نوادر المخطوطات . و یعدّ کتاب الصَّرفه أوسع مؤلَّف کُتب فی هذا المجال ، و هو فرید فی بابه ، حیثُ لم یصنّف غیره - حسبما راجعنا فی کتب الفهارس - فی هذا الموضوع عند الإمامیّه و غیرهم .

نسبه الکتاب الی المصنّف

لا

شکّ أنّ المرتضی ألّف کتابا سمّاه (المُوضِح عن جهه إعجاز القرآن) ، و سمّاه باختصار (کتاب الصَّرفه) ، و قد ذکر کلّ من ترجم له هذا الکتاب فی فهرست مؤلّفاته . و أقدمُ مَن ذکره تلمیذه الشیخ الطوسیّ رحمه الله فی : فهرسته عن مصنّفی کتب الشیعه و أصولهم(۱) ، قال : و له کتاب الصَّرفه .

ثمّ تبعه النجاشیّ (المتوفّی سنه ۴۵۰ ه) فی رجاله(۲) بقوله : کتاب الموضح عن جهه إعجاز القرآن ، و هو الکتاب المعروف بالصَّرفه .

و غیرهم ممّن ترجم للشریف ، آخرهم الشیخ آقا بزرگ الطهرانیّ فی الذریعه(۳) ، قال : کتاب الصَّرفه الموسوم ب- المُوضِح عن جِهه إعجاز القرآن ، للسیّد المرتضی أبی القاسم علیّ بن الحسین بن موسی الموسویّ المتوفّی سنه ۴۳۶ ه . . . و عبّر السیّد نفسه عن هذا الکتاب بالصَّرف فی کتابه جُمَل العلم و العمل ، و کرّر

۱- الفهرست / ۲۹۰ ، طبعه مؤسّسه آل البیت علیهم السلام .

۲- رجال النجاشیّ / ۲۷۰ ، طبعه جماعه المدرّسین .

۳- الذریعه ۱۵/۴۲ .

التعریف بالکتاب فی مدخل (المُوضِح)(۱) .

و

من جهه أخری فإنّ الشریف نفسه قد أشار إلی هذا الکتاب مرارا فی ثنایا بعض کتبه و رسائله ، و قال إنّه قد استوفَی البحثَ عن مذهب الصرفه فیه ، منها : کتاب جُمَل العلم و العمل ، و کذلک کتاب الذخیره(۲) ، حیث قال فیه : «و له نصرتُ فی کتابی المعروف ب- الموضح عن جهه إعجاز القرآن» ، و غیرهما .

هذا ، فضلاً عن أنّ نصّ کتاب الموضح یماثل کثیرا نصّ الفصل الذی عقده الشریف فی إعجاز القرآن فی الذخیره ؛ إذ أنّ التماثل بینهما فی العبارات ، و النمط الفکریّ ، و الأسلوب و المحتوی و الأمثله ، واضحٌ إلی درجه التطابق فی بعض الأحیان بحیثُ یطمئنّ القارئ و یتأکّد له أنّهما صادران من کاتب واحد . و فی الحقیقه یمکن عدّ هذا الفصل من الذخیره تلخیصا للأقسام الأولی من کتاب الموضح .

کما توجد قرینه أخری هی أنّ الشریف قال فی الذخیره(۳) : «و هذا ممّا اعتقده صاحبُ الکتاب المعروف ب- المُغنی ، و نَقَضناه علیه فی کتابنا الموسوم ب- الموضح عن جهه إعجاز القرآن .

و

قد وفی الشریف بوعده هذا فی نسختنا ، حیثُ نلاحظ أنّه تعرّض لأقوال القاضی و طرحها و نقدها بالتفصیل ، و جاء فی الورقه (۵۴ أ) :

«فصلٌ فی بلیغ ما ذکره صاحب الکتاب ، المعروف ب- المُغنی ممّا یتعلّق بالصَّرفه . قال الشریف المرتضی رضوان اللّه تعالی علیه : قال صاحب هذا الکتاب فی فصل وَسَمه . . .» .

ص:۲۴

۱- الذریعه ۲۳/۲۶۷ .

۲- الذخیره / ۳۷۸ و ۳۸۸ .

۳- الذخیره / ۳۸۸ .

و

هـذا تصـريحٌ من كـاتب النسـخه بـاسم الشـريف ، و أنّ الردّ على «المُغنى» يعود اليه ، و هو أكبر دليـل على انتسـاب الكتاب الى الشريف .

نسخه الكتاب

لا

يتوفّر لهـذا الكتاب القيّم و التراث الغالى النفيس إلّا نسـخه يتيمه واحـده ، سَـلِمتْ من عوادى الدهر و حوادث الزمان التى أتلفت كمّا هائلاً من مصـنّفات أعلام القرون الأولى . و المتتبّع فى تراث الشـريف المرتضـى يواجه ظاهره غريبه ، هى أنّ جميع مؤلّفاته الكبيره و المتوسّطه و الصغيره و حتّى رسائله العديده التى لا

يتعـدى حجم بعضـها و ريقات ، كانت متـداوله ، و لها نسـخ عديـده حسب القرون المتأخّره ، و يظهر من تأريـخ كتابه النُّسَـخ و التملّكـات الـتى عليهـا أنّ الأصـحاب كـانوا يتعاهـدونها بـالقراءه و المقـابله و التعليـق و التلخيص و الشـرح ، بـل إنّ بعض كتب المرتضى رحمه اللهلها عدّه شروح ، مثل : جُمَل العلم و العمل ، و الذريعه إلى أصول الشريعه ، إلّا كتاب الموضح ، فإنّه لم يُشِر إليه أحد من المفهرسـين إشاره تنمُّ عن رؤيته للكتاب مباشره و عيانا بعد عصر تلميذه الطوسىّ ، و النجاشىّ المتوفّى سنه ۴۵۰ ه ، و لم ينقل أحد عنه مباشرهً ، و هما يدلّان على أنّ الكتاب لم يكن فى متناول أيدى الجميع مدّه ألف سنه . و لعلّ الكتاب اختفى مباشرهً بعد سنوات قليله من تأليفه ، لأسباب غير معروفه . و يبدو أنّ الأوهام التى أُثيرت حول مُعتقدِى مذهب الصَّرفه مِنْ أنّهم لا يعتقدون بإعجاز نصّ القرآن ، كانت أحد الأسباب فى عدم الاهتمام بالكتاب .

و

إليك مواصفات النسخه التى هى من نفائس مخطوطات خزانه مكتبه الإمام الرضا عليه السلام بخراسان (= كتابخانه آستان قدس رضوى) :

رقم ۱۲۴۰۹ ، قیاس ۱۷×۲۱ ، عدد الأوراق ۱۰۲ ، عدد الأسطر ۲۱ ، و هی نسخه نظیفه بخط نسخ مشرقیّ جمیل مشکول ، و یظهر منها أنّها کانت محفوظه مدّه عشره قرون بأیدٍ أمینه ، حیثُ لم یُرَ علیها أثر للخرم أو الرطوبه ، و لم تُشوِّه

النسخهَ کتابهُ الهوامش و التعلیقات و الذکریات و التملّکات و غیرها .

جاء فی آخرها قول الناسخ رحمه الله :

«تمّ الکتاب ، کتبه محمّد بن الحسین بن حِمیَر الجُشَمیّ(۱) ، حامدا للّه تعالی علی نعمه ، و مصلّیا علی النبیّ محمّد و عترته ، و مستغفرا من ذنوبه ، و فرغ منه

یوم الأربعاء منتصف المحرّم سنه ثمان و سبعین و أربعمائه» .

و الملاحظ أنّ کاتب النسخه، برغم کونه رجلاً عالما فاضلاً، و حاول إخراج نسخه مطابقه لأصل المصنَّف، لکن وقع فی اخطاء و هفوات، وردت الاشاره إلیها فی الهامش.

و

یبدو من البلاغات الموجوده فی جوانب أوراق النسخه – من أوّلها إلی آخرها – أن ناسخها قابلها بعد کتابتها بنسخه الأصل ، و أضاف الکلمات المفرده الساقطه بین الأسطر و علی موضع السقوط . و وضع الکلمات أو الجمل الطویله فی هامش النسخه ، مع الإشاره إلی التصحیح تارهً ، و عدم الإشاره إلیه أخری ، و لکن فی کلّ الأحوال یتطابق قلم ناسخ الأصل مع قلم المصحّح . کما أنّ بدایات الأبواب و الفصول و المسائل و الأقوال قد کُتبت علی نحو بارز و بماء الذهب .

و لا ـ نمتلک معلومات تفصیلیّه تُعیننا علی معرفه الکاتب . أمّا الجُشَمیّ فهو إمّا أن یکون منسوبا الی قبائل جُشَم التی ذکر السمعانی (الأنساب ۲ :۶۱–۶۲) أنّ منها

ص:۲۶

۱– ضبط کلمه الجَشُمیّ فی آخر النسخه ، هو بفتح الجیم و ضمّ الشین المعجمه ، لکن الصحیح هو ضمّ الجیم و فتح الشین المعجمه .

طائفه من العلماء و الأعيان ، أو منسوبا الی منطقه جُشَم التی لم یذکر عنها یاقوت الحمَویّ (معجم البلدان ۲/۱۴۱) إلاّ أنّها من قری بَیهَق من أعمال نیسابور بخراسان(۱) .

و

قد خرّجتْ هذه القریه الصغیره فی تلک الفتره (القرن الخامس الهجریّ) جماعه من الفضلاء الأعلام ، منهم : الحاکم أبو سعد مُحسِّن بن کرّامه الجُشَمیّ الزیدیّ المقتول بمکّه غیلهً سنه ۴۹۴ ه ، صاحب التصانیف العدیده ، و شیخ الزمخشریّ فی التفسیر . و ولده الحاکم محمّد بن أبی سعد الجُشَمیّ ، و أحفاده عفیف القضاه الحاکم الهادی ، و الحاکم الموفّق الجشمیّان . و لعلّ صاحبنا من هذه العائله النبیله الکریمه الشریفه التی ینتهی نسبها إلی محمّد بن الحنفیّه ابن الإمام

أمیرالمؤمنین علیه السلام .

و

ینبغی لنا أن نطلب لهذا العالم الجلیل من اللّه سبحانه و تعالی الرحمه و الغفران ، إذ حفظ لنا کنزا ثمینا ، و تراثا علمیّا لا یعوّض .

و ممّا یُؤسف له أنه قد سقطت بدایه النسخه ، و لا نعرف حجم الأوراق الساقطه ، لکن أشرت فی بدایه الکتاب إلی أنّ الساقط لا یتعدّی و ریقات قلیله ، لعلّها لا تتجاوز المقدّمه ، و بعض الکلام عن التنبیهات و الأوّلیّات عن مذهب الصَّرفه ، و معنی الفصاحه و مفهومها ، حیثُ یشیر المصنّف إلیه فی الورقه ۴ ب / بقوله : «فقد تقدّم فی القول فی الفصاحه ما یکفی» ، ثمّ یشرع المصنّف بعده مباشرهً

۱- من قری ربع گاه علی جانب قریه بروغن ، کما ذکره ابن فندق (ت ۵۶۵ ه) فی کتابه تاریخ بیهق ۳۸ . و القریه لازالت موجوده بالاسم نفسه فی رستاق گاه و داورزن من محالّ مدینه سبزوار بالقرب من قریه بروغن ، و قد ورد اسمها فی المراجع الرسمیّه الإیرانیّه ، مثل : لغت نامه دهخدا / حرف ج ، و فرهنگ آبادی های کشور ۴ ، و سبزوار ۴۹ ، و غیرها .

بالحديث عن الصَّرفه و معناها .

فصول الكتاب و أبوابه

سبق أن أشرنا إلى وجود نقصٍ فی بدایه النسخه ، فلو أغمضنا الطَّرف عنه فإنّه یمکن أن نقول: إنّ کتاب الموضح ینقسم إلی ستّه أقسام أو فصول ، أراد المصنّف من خلال مجموعها إثبات نظریّته ، و هی :

۱ – بیان مذهب المصنّف فی القول بالصَّرفه ، و دفع ما یَرِد علیه من الاعتراضات و الشُّبهات ، و ذلک من صفحه ۱ لغایه ۷۵ .

۲ – فی ردّ مذهب جماعه المعتزله من صفحه ۷۶ لغایه ۹۴ .

۳ – فصل فی بیان ما یلزم مخالفی الصَّرفه ، و ردّ بعض الشُّبهات ، مثل ما قیل إنّ القرآن لعلّه للجنّ ، من صفحه ۹۵ لغایه ۱۵۳ .

۴ – عَرض لأقوال القاضی عبدالجبّار فی کتابه المغنی و نقده لها ، من صفحه ۱۶۶ لغایه ۲۵۰ .

۵ – مسألتان متعلّقتان بدفع بعض الشُّبهات المتعلّقه بالصَّرفه ، من صفحه ۲۵۱ لغایه ۲۶۰ .

۶ – أربعه فصول تتضمّن أبحاثا تتعلّق بأنّه صلی الله علیه و آله قد تُحُدّی بالقرآن و تعذّرت معارضتُه ، من صفحه ۲۶۱ إلی آخر الکتاب .

و

ممّا ذکرنا یظهر أنّ أوسع أقسام الکتاب هو الفصل الأوّل و الرابع ، و هما یتستوعبانِ نصف الکتاب .

عملنا فی تحقیق هذا الکتاب

لمّا کانت النیّه معقوده – بحول اللّه و قوّته – علی إخراج هذا التراث العلمیّ

الثمين إلى الملأ العلميّ ، و إبرازه بما يناسب مكانته من تاريخ علم الكلام الإسلاميّ ، قمتُ بالخطوات اللازمه فى مثل هذه الكتب ، و هى :

١ - قراءه النصّ أولاً قراءهَ تدقيق و تأمّلٍ ، لاستيعاب محتوى الكتاب ، و مِن ثَمَّ مقارنته بسائر مؤلّفات الشريف المرتضى ، لأجل العثور على بعض المقارنات التى تُعيننى فى فهم النصّ و التعليق عليه . حيثُ راجعتُ جُلّ مؤلّفات المرتضى الكلاميّه ، من كتب و رسائل ، و خاصةً كتابه الذخيره الذى يعدّ فصله فى إعجاز القرآن تلخيصا لفصول هامّه من كتاب الموضح ، بل إنّ بعض مقاطع الكتابين متطابقه تماما كما تراه مثبتا فى الهامش .

٢ - تقويم النصّ و تقطيعه بحسب ما هو متعارف عند أهل الفنّ ، و لمّا كانت النسخه المعتمده مشكوله ، ارتأيتُ أنْ أُقدّم النصّ إلى القارئ كما هو مثبّتٌ فى الأصل مع الحركات الإعرابيّه ، بعد تصحيح ما يحتاج الى التصحيح .

٣ - تخريج ما أمكن تخريجه من الآيات و الأحاديث و الأشعار و الأرجاز و الاقوال التى استشهد بها المؤلّف ، و تقديم تعريف موجز بالأعلام الوارده أسماؤهم فى النصّ .

۴ - بالنسبه الى الرسم الإملائىّ قمتُ بكتابه النصّ على الرسم المتعارف عليه اليوم ، لا على ما جرى عليه المؤلّف و الناسخ قبل ألف عام ، إيثارا للتسهيل على من يطالع الكتاب ، و جريا على ما هو المتعارف عليه الآن .

۵ - قراءه متأنّيه للكتاب مرّات عديده، تفاديا لوجود أغلاط مطبعيه، و أملًا فى تقديم نص صحيح، خاصّه و أنّ النّص المطبوع مليءٌ بالحركات الإعرابيّه.

۶ - تصدير الكتاب بمقدّمه تشتمل على ترجمه المصنّف رحمه الله ، و دراسه حول نظريّه الصَّرفه فى إعجاز القرآن ، و حقيقه مذهب الشريف ، و بنسخه الكتاب ، و

ما يتعلّق بها .

* * *

و

أخيرا لاـ يفوتنى أن أُنوّه بجميل مَن آزرنى فى إنجاز هذا العمل ، و أخصّ بالذكر ابن عمّنا المحقّق الفاضل ، و الخبير بعلم الكلام الإسلامىّ ، عضو مؤسّسه دائره المعارف الإسلاميّه الكبرى ، الأستاذ حسن الأنصارىّ الذى يرجع اليه الفضل فى العثور على هذه المخطوطه الثمينه ، و التعريف بها فى مقال علمىّ رصين(١) ، و الحثّ على تحقيقها و إخراجها .

كما يجب أن أقدّم جزيل شكرى و عرفانى للمحقق القدير الأستاذ على البصرى - مدير قسم الكلام فى مجمع البحوث الاسلاميه - الذى راجع الكتاب مراجعه دقيقه فاحصه، و أبدى ملاحظات و تصحيحات قيّمه ممّا زاد فى تقويم النّص و صحته.

و أتقدّم أيضا بوافر الشكر و التقدير لسماحه حجّه الإسلام و المسلمين الشيخ على أكبر إلهى الخراسانى مدير مجمع البحوث الإسلاميه الذى بادرنى بالمباركه على اختيارى الكتاب للتحقيق، و هيّأ لى - متفضّلًا - صوره عن المخطوطه، و ظلّ يتابع بجدّ سير العمل الى مرحلته الأخيره. أسأل اللّه سبحانه له التوفيق الدائم لخدمه

العلوم الإسلاميّه .

و

فى الختام أحمد اللّه العلىّ القدير على توفيقه إيّاى أنْ أعيشَ فى رحاب هذا الكتاب المبارك ، و أسأله تعالى أن يتقبّل عملى ، و يُخلص نيّتى ، و يجعله ذُخرا لى يوم لا ينفع مال و لا بنون ، آمين .

و

آخر دعوانا أن الحمد للّه ربّ العالمين

غُرّه جمادى الآخره سنه ۱۴۲۳ ه

محمّد رضا الأنصارىّ القمّىّ

ص:۳۰

١- مجله نشر دانش ، السنه السابعه عشره ، العدد الثالث ، خريف ۱۳۷۹ ش ، ص ۳۳ .

تصوير الورقه الأخيره من النسخه المخطوطه

ص:٣٢

فی بیان مذهب الصَّرفه

اشاره

... (۱)

و

كذلك لو كانوا مُنِعوا بما يَرفعُ التمكُّنَ مِنَ الكلامِ ، ممّا يَختصُّ الآله و البِنْيه . و ليسَ هذا مذهَبَكُم فَنُطِنِبَ فی رَدِّه .

و

إنْ كانوا سُلِبوا العُلُومَ فَلَيسَ يَخلُونَ مِن أن يكُونوا سُلِبُوها عِند ظُهُورِ القرآنِ و التَّحَدّی به ؛ و قد كانت مِن قبلُ حاصلهً لهم ، أو يكونوا لم يَزالو

فاقِدينَ لها .

فإن أرَدتُم الثّانی ، فهو مؤكِّدٌ لقولِنا ، بل هو نصُّ مذهبِنا ؛ لأنّ القرآنَ يكونُ

حينئذٍ خارِقا للعَادهِ بفَصاحتِه ، مِن حيثُ لم يُمكَّنْ أحدٌ مِنَ الفُصَحاءِ - فی ماضٍ و لا مستَقبَلٍ - مِنَ العلوم الّتی يَقَعُ معها مِثلُه .

و

إنْ أرَدْتُمُ الأوّلَ ، فقد كانَ يجبُ أن يَقَعَ لنا و لغيرِنا الفَرقُ بين كلامِ العَرَبِ و أشعارِها قَبْل زمانِ التَّحَدّی و بعدَ زمانِه ، و نجدَ بَينهُما تَفاوُتا ، و ليسَ نَجدُ ذلك .

و يجبُ أيضا : أن يكونَ ما ذَكَرتُمُوه من اللَّبسِ الواقِعِ على مَن ضَمَّ شيئا مِن

۱- نقص فی نسخه «الأصل» بمقدار وُرَيقات ، لعلّه لا يتجاوز المقدّمه و بعض الكلام عن التنبيهات و الأولیّات من مذهب الصَّرفه ، و معنی الفصاحه و مفهومها ، حيثُ يشير المصنّف إلى هذه الأمور فی الورقه ۴ ب بقوله : «فقد تقدّم فی القول فی الفصاحه ما يكفی» .

القُرآنِ إلى فَصيح كلامِ العربِ ، إنّما هو فى كلامِهم قبلَ زمانِ التحدّى ، فأمّا فيما وَقَع

منهُم بعدَه فالأمرُ ظاهر ، و الفرق واضح . و هذا ممّا يَعلَمونَ ضَرورةً خِلافَه ؛ لأنّنا لا نَجِدُ مِنَ الفَرقِ بين ما نَضُمُّه إلى القُرآنِ مِن كلامِ العَرَب و

أشعارِها قبلَ التَّحدّى إلاّ ما نَجِدُهُ بينَه و بَينَ كَلامِهِم بعدَ ظُهورِ القُرآنِ و وُقوعِ التَّحَدّى به .

و

هذا مَتَى لَمْ تُسَلِّموهُ ، و زعَمتُم أنّ بَين كَلامِهِم قَبل التَّحَدّى و

بعدَه هذا الفرقَ العَظيمَ ، و أحَلْتُم بمعرِفَتِه على غَيرِكُم أو ادَّعيتُموها لأنفُسِكم ، طَرّقتُم على دَليلِكُمُ الّذى قدّمتُموه ما يَهدمُه ؛ لأنّه مَعقودٌ بهذا المعنى و مَبنيٌّ عليه .

و

إنْ كانت دَواعِيهم التى صُرِفَت عن المُعارَضه ، فذلكَ فاسدٌ مِنْ وجوهٍ :

أحدها : إنّا نَعلَمُ - نحنُ و كلُّ أحَدٍ - تَوفّرَ دَواعى القَومِ(١) إلى المُعارِضهِ و شِدّةَ حِرصِهم وَكَلَبِهم(٢) عليها . و لو كانت دَواعيهم إلى المُعارضهِ مَصروفةً لَمَا عُلِمَ ما ذكرناهُ منهم .

و

منها : أنّ الدَّواعى إلى المُعارَضهِ ليسَت أكثَر مِن عِلمِهم بِتَمكُّنِهم منها ، و ما يَعودُ بها مِنَ النَّفعِ ، و يَندَفِعُ مِنَ الضَّرر . و كُلُّ هذا يَعلمُهُ القَومُ ضرورةً ، بل العِلمُ به ممّا يُعَدُّ مِن كمالِ العقلِ ؛ فليسَ يَصرِفُهُم عن هذه الدَّواعى(٣) إلاّ ما أخرَجَهُم من كمالِ عُقُولِهم و ألحقَهُ بأهلِ النَّقص و الجُنون ، و لم يَكُنِ القومُ كذلك .

و منها : أنّ ما صَرَفَ عن المُعَارضهِ لا بُدّ أن يكُونَ صارِفا عمّا فى معناها ، و عَمّا يكُونُ الدَّواعى إليهِ داعيا إليها . و قَد عَلِمنا أنَّهُم لم يَنصَرِفُوا عن السَّبِّ والهِجاءِ و عن المُعَارضهِ ، ممّا لا يَشتبِهُ على عاقلٍ جَهلُ مَن عارَضَ بمثلهِ و سُخفُهُ ،

١- يقصد بهم كفّار قريش و المشركين فى جزيره العرب ، الذين كانوا يعارضون رسول اللّه صلى الله عليه و آله ، و يناوئون دعوته بشتّى الوسائل .
٢- يُقال : رجلٌ كَلِبٌ ، إذا اشتدّ حِرصُه على الشيء .
٣- فى الأصل : الدعاوى ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

كالقَصَصِ بأخبارِ رُسْتُم و اسفَنْدَيار .

و الصَّارِفُ عن المُعارَضهِ صارِفٌ عن هذا ؛ لأنّ ما يَصرِفُ عن المُعارَضهِ(۱) إنّما يَرى أنّه لا غَناء فى فِعلها ، و لا طائلَ فى تَكلُّفِها . و أنّ الحَظَّ فى الإضرابِ عنها و العُدولِ إلى المُناجَزهِ بالحربِ . و هذا لا مَحاله يَصْرِفُ عن جميع ما عَددناهُ .

و

متى لم تَعنوا بالصَّرفهِ أحَدَ هذِهِ الأقسام الّتى فَصّلناهَا ، فمذهبُكم غيرُ مفهومٍ ، و أنتُم إلى أن تُفهِمُونا غَرَضَكُم فيه أحوَجُ مِنكُم إلى أن تَدُلّونا على صِحّته .

قيل له : أوّلُ ما نحتَاجُ اليه فى جوابِكَ أن نُعلِمَكَ كُنهَ مذهَبِنا فى التَّحدّى بالقُرآن . و عِندَنا(۲) أنّ التَحَدّى وَقَع بالإتيانِ بمِثْلِهِ فى فَصَاحتِهِ و طريقَتِهِ فى النَّظمِ ، و لم يكُن بأحَدِ الأمرَينِ عَلى ما تَذهَبُ - أنتَ و أصحابُكَ - إليه ، فلو

وَقَعتِ المُعارضهُ بشِعرٍ أو برَجَزٍ مَوزُونٍ أو بمنثُورٍ مِنَ الكلامِ ليسَ له طَريقهُ القُرآنِ فى النَّظمِ ، لم تكُن واقعهً مَوقِعَها .

و

الصَّرفهُ على هذا إنّما كانت بأن يَسلُبَ اللّه ُ تعالى كُلَّ مَن رامَ المُعارَضهَ و فكّرَ

ص:۳۵

۱- بعدها فى الأصل : صارف عن هذا لأنّ ما يصرف عن المعارضه ، و لعلّه تكرار من الناسخ .

۲- قال الشريف المرتضى فى كتابه الذخيره فى علم الكلام / ۳۸۰ : «فإن قيل : بيّنوا كيفيّه مذهبكم فى الصَّرفه ، قلنا : الذى نذهبُ إليه أنّ اللّه تعالى صَرَف العرب عن أن يأتوا من الكلام بما يساوى أو يضاهى القرآن فى فصاحته و طريقته و نظمه ، بأن سَلَب كلّ مَن رام المعارضهَ العلومَ التى يتأتّى ذلك بها ، فإنّ العلوم التى بها يمكن ذلك ضروريّه من فعله تعالى فينا بمجرى العاده . و هذه الجمله إنّما ينكشف بأن يدلّ على أنّ التحدّى وقع بالفصاحه و الطريقه فى النظم ، و أنّهم لو عارضوه بشعر منظوم لم يكونوا فاعلين ما دُعوا إليه ، و أن يدلّ على اختصاص القرآن بطريقه فى النظم مخالفه لنظوم كلّ كلامهم ، و على أن القوم لو لم يُصرَفوا لعارَضوا» .

فی تَکلّفِها فی الحالِ العُلومَ التی یَتأتّی معها مِثلُ فَصاحهِ القُرآن و

طریقتِه فی النَّظم .

و إذا لم یَقصِد المُعارضَهَ ، وَ جَری علی شاکِلتهِ فی نَظمِ الشِّعرِ ، و وصفِ(۱)

الخُطَب ، و التَّصرُّفِ فی ضُرُوبِ الکلام ، خُلّیَ بینَهُ و بینَ عُلُومِه ، و لم یُخَلَّ بینَهُ و بینَ معرفتِه . و لهذا لا نُصِیبُ فی شیءٍ مِن کلام العَرَبِ - مَنثُورِهِ و

مَنظُومِه - ما یُقارِبُ القُرآنَ فی فَصَاحتِه ، مَع اختِصاصِهِ فی النَّظم بِمِثل طریقتِه .

و

هذا الجوابُ لا یَصِحُّ الأمرُ فیه إلاّ بأن نَدُلَّ علی أنّ التَّحَدّی وَقَع بالفَصاحهِ مَعَ الطَّریقَهِ فی النَّظم ، و علی أنّ القُرآنَ مُختصٌّ بطریقهٍ فی النَّظم مُفارقهٍ لسائرِ نُظومِ الکَلام ، و علی أنّ القَومَ لو لم یُصرَفوا علی الوجهِ الّذی ذَکرناهُ لَوَقَعتْ مِنهُم المعارضَهُ بما یُساوی أو یُقارِبُ الوجهَ الذی ذَکَرناهُ ، [و] لم یُمکِنْ أنْ یُدّعی أنّ شِعر الطائیّین(۲) وَ مَن جَرَی مَجراهُما مِن المُحدَثینَ - إذا قَدَّرنا ارتفاعَ مَن بینهما مِن ذَوی الطَّبقاتِ ؛ لأنّ التَقارُبَ و التَّساوی فیما ذَکَرنا(۳) أنّهم یتساوَونَ فیه - یُریدُ أن

یکونَ خارِقا للعادَهِ و إنْ کانَ بائنا مُتَقدِّما .

علی أنّ الدَّعوَی فی فَصاحَهِ القُرآنِ - أنّها و إنْ خَرَقَت عَادهَ العَرَبِ و بانَتْ مِن فَصَاحتِهم فلیس بینها وَ بَین فَصیحِ کلامِهم مِنَ التَّباعُدِ ما بین شِعر امرِئ القَیس(۴)

ص:۳۶

۱- هکذا فی الأصل، و لعلّه: رَصْف.

۲- الطائیّان هما : ۱ - أبو تمّام حبیب بن أوس الطائیّ ، صاحبُ الحماسه و أحد أشهر شعراء العرب ، قیل إنّه کان یحفظ أربعه عشر ألف أرجوزه من أراجیز العرب ، و کان شیعیّا موالیا لأهل البیت علیه السلام ، تُوفّی بالموصل أیّام الواثق باللّه عام ۲۳۱ و قیل ۲۳۸ه . ۲ - البُحتریّ ، أبو عُباده ، الولید بن عُبید الطائیّ ، الشاعر المشهور ، ولد بمنبج من أعمال الشام ، و مدح جماعهً من الخلفاء أوّلهم المتوکّل ، و خلقا کثیرا من الرؤساء و الأکابر ، توفّی عام ۲۸۴ه .

۳- فی الأصل : ذکرنا ، و المناسب ما أثبتناه .

۴- امرُؤ القیس بن حُجر بن الحارث الکِنْدیّ نحو ۱۳۰-۸۰ ق.ه ، شاعرٌ جاهلیّ، بل أشهر شعراء العرب علی الإطلاق.

و شِعرِ الطائيّين – ظاهِرهُ التّناقُضِ ؛ لأنّا قد عَلِمنا أنّ الطائيّيِن قد يُقاربانِ و يُساوِيانِ امرأ القَيسِ مِنَ القَصيدَهِ فى البَيتَين و الثَّلاثه و إنْ تَعَذّرَ عليهما المساوَاهُ فيما جَاوَزَ هذا الحدَّ . و نِسبهُ ما يُمكن أنْ تقَعَ المُساواهُ منهما فيه إلى جُملهِ القَصيدَهِ نِسبهٌ مُحَصّلهٌ ؛ لعلّها أنْ تكُونَ العُشرَ(١) و ما يُقارِبُهُ ؛ لأنّ القَصيدهَ المتوسِّطهَ فى الطُّولِ

و

القِصَرِ مِن أشعارِهم ليسَ تَتَجاوزُ مِن ثلاثينَ إلى أربعينَ بَيتا . و إذا أضَفنا ذلكَ – على هذا الاعتبارِ – إلى جُملهِ شِعرِهما و شِعره ، وَجَدنا أيضا ما يُمكِنُ أن يُساوِياهُ

فيه مِن جُملهِ شِعرِهِما هذا المَبلَغَ الذى ذَكَرناهُ بل أكثرَ منه ، لأجلِ كَثرَه شِعرِهما وَ زِيادَتهِ على شِعرِ امرئ القَيس .

و

قد ثَبَتَ أنّ التحدّى للعَرَبِ استقَرَّ آخِرا على مِقدارِ ثلاثِ آياتٍ قِصَارٍ مِن

عُرْضِ سِتّهِ آلافِ آيهٍ و كذا و كذا طِوالاً و قِصَارا ، لأنّه وَقَع بسُورَهٍ غَيرِ مُعيَّنهٍ ، و أقصَرُ السَّوَرِ ما كانَ ثلاث آياتٍ ، فلا بدّ أنْ تكُونَ العَرَبُ – على المَذهَبِ الّذى يُرَدُّ على القائلينَ به – غَيرَ مُتمكِّنِينَ مِن مُساواتِه أو مُقَارَبته فى مِقدارِ ثلاثِ آياتٍ . و لهذا عندَهُم(٢) لم يَروُمُوا المُعَارضهَ و

لم يَتَعاطَوها .

و

نحنُ نَعلمُ أنّ نِسبَهَ ثلاثِ الآياتِ الّتى لم يتمكّنوا مِن مُساواتِه و

مُقارِبَته فيها إلى جُملهِ القُرآنِ أقَلُّ و أنقَصُ بأضعافٍ مضاعَفَهٍ مِن نِسبهِ ما يَتمكَّنُ الطائيّانِ مِن مُساواهِ امرئ القَيس أو مُقارَبته فيه ، سواءٌ أضَفْتَ ذلكَ إلى كلِّ قصيدهٍ مِن شِعرِ امرئ القَيس أو أضفتَهُ إلى جُملهِ شِعره ، بل كانَ ما يَتمكَّنُ العَرَبُ مِنْ مُقارَبهِ القرآنِ فيه – إذا أضَفناهُ إلى ما يتَمَكّنُ المُحدَثُونَ مِنْ مُقارَبَهِ المُتقدِّمينَ فيه – لا نِسبَهَ له إلى القُرآنِ . و ليسَ هذا إلاّ لأنّ التباعُدَ بينَ القُرآن و بَين مُمكِنِ فَصَحاءِ العَرَبِ قَد جاوَزَ كُلَّ عادهٍ ، و خَرَجَ عن كُلِّ حَدٍّ . و أنّه لم يَفضُل كلامٌ فَصِيحٌ فيما مضى و لا فيما يأتى

١– فى الأصل : الشعر ، و المناسب ما أثبتناه .

٢– كذا فى الأصل ، و لعلّه : عَدَّهم .

كلاما هو دُونَهُ فى الرُّتبهِ هذا الفَضلَ و لا حَصَلَ بينَهُما هذا القَدرُ ، و إنْ كانَ أحدُهُما مِنَ الفَصَاحهِ فى الذِّروَهِ العُليا ، و الآخَرُ فى المنزِلَهِ السُّفلى .

هـذا إذا فَرَضـنا بُطلانَ الصَّرفهِ ، و نَسَبْنا تَعـذُّرَ المُعَارضهِ على العَرَبِ إلى فَرَطِ فَصَاحهِ القُرآن ، فكيفَ يُمكِنُ مَعَ ما كَشَفناهُ أن يُدّعى أنّ ما بينَ القُرآنِ و بينَ كلامِ فُصَحاءِ العَرَبِ مِنَ البُعدِ فى الفَصَاحهِ دُونَ ما بين شِعرِ الطائيَّينِ و

شعرِ امرئ القَيس ؟ !

و

ما أورَدناهُ مِنَ الاعتِبارِ يُوجِبُ أنْ يكونَ بينَهُما أكثرُ ممّا بينَ شِعرِ المُتَقدِّمينَ

و المُحدَثينَ بأضعافٍ كثيرهٍ . و أنّ ذلكَ لَو لَم يكُنْ على ما قُلنا ، و

كانَ على ما تَوَهّمَهُ الخَصمُ ، لَوَقَعتِ المُعارَضَهُ لا مَحالَهَ . كما أنّ امرأ القَيسِ لو

تَحَدَّى أحدَ الطائيَّينِ ببيتٍ مِنْ عُرْضِ شِعرِه لَسَارَعَ إلى مُعَارضَتِه و لم يَتَخلَّفْ عنها . و

هذا ممّا لا إشكالَ فى مِثلِهِ .

* * *

وَ

بعدُ ، فإنّ مَن يَدَّعىَ أنّ خَرقَ العادَهِ بالقُرآنِ إنّما كانَ مِن جهَهِ فَصَاحتهِ دونَ غَيرِها ، لا يُقْدِمُ عَلى أنْ يقولَ : إنَّ بَينَ شىءٍ مِنَ الكلامِ الفَصِيحِ و إنْ تَقَدَّمَ ، و بينَ غَيرِه مِنَ الفَصِيحِ و إنْ تأخَّرَ ، مِنَ البُعدِ أكثَرَ مِمّا بينَ القُرآنِ و فَصيحِ كلامِ العَرَبِ ؛ لأنّهُ كَالمُنافى لأصلهِ ، و المُنافِرِ لقَولِهِ .

و

إذا استَحسَنَ ارتِكَابَهُ مُستَحسِنٌ ، مُعتَصِما به ممّا تَقدّمَ مِنَ إلزامِنا ، كانَ ما أورَدناهُ مُبطِلاً لقولِه و مُكذِّبا لظَنِّه . و هذا واضحٌ بحَمدِ اللّه .

فإنْ قال : ما الّذى تُريدونَ بقولِكُم : إنّهم صُرِفُوا عَن المُعارَضه ؟ أتُريدُونَ أنَّهُم أُعجِزُوا عنها ، أم سُلِبُوا العُلومَ الّتى لا تَتأتّى إلاّ بها ، أم شُغِلُوا عنها ، و صُرِفَت هِمَمُهُم و دَواعِيهم عن تَعَاطيها ؟

فإنْ أردْتُم العَجزَ فهو واضحُ الفَسادِ ؛ لأنّ العَجزَ لا يَختصُّ بكلامٍ دونَ كلامٍ .

و لو كـانُوا أَعْجِزُوا عن الكلامِ المُساوى للقُرآنِ فى الفَصاحهِ ، لم يَتأتَّ منهُم شـىءٌ مِنَ الكَلَامِ فى الفَصَاحهِ ، و يُماثِلُ فى طريقهِ النَّظمِ ، و نحنُ نَفعلُ ذلك .

[قيـل له] : أمّـا مايَـدُلُّ على أنّ التحـدّى كـانَ بالفَصاحهِ و النَّظمِ معا أنّا رأينا النَّبىَ صـلى الله عليه و آله أرسَلَ التَّحـدّى إرسالاً ، و أطلَقهُ إطلاقـا مِنْ غيرِ تَخصـيصٍ يَحصُـرُه ، أو اسـتِثناءٍ يَقْصُـرُه ؛ فقالَ صـلى الله عليه و آله مُخبِرا عن رَبِّه تعالى : «قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَ الْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَ لَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرا»(۱) .

و

قالَ : «أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَ ادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللّه ِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ»(۲) .

فَتَركُ القومِ استِفهامَهُ عن مُرادِهِ بالتَحدّى و غَرَضِهِ فيه ، و هل أرادَ مِثلَهُ فى

الفَصَاحهِ دونَ النَّظمِ ، أو فيهما مَعا ، أو فى غَيرِهما ؟ فِعْلَ مَنْ قَد سَـبَقَ الفَهمُ إلى قلبِه و زالَ الرَّيبُ عنه ؛ لأ نّهم لو ارتَابُوا لَسَأ لُوا ، و لو شَكُّوا لَاستَفهَمُوا . و لم يَجْرِ ذلك على هذا إلاّ و التحدّى واقعٌ بحَسَبِ عَهْدِهم و عادتِهم . و قَد عَلِمنا أنّ عَادَاتِهم

جَارِيَهٌ فى التحَدّى باعتِبارِ طَريقهِ النَّظمِ مَعَ الفَصَاحهِ ، و لهذا لا

يَتَحـدَّى الشَّاعِرُ الخَطيبَ الذى لا يَتمَكّنُ مِنَ الخَطابهِ . و إنّما يَتَحدَّى الشَّاعِرُ الشَّاعِرَ و الخَطِيبُ الخَطِيبَ . وَ وَجَدْنا أكثَرَهُم لا يَقنَعُ بـأنْ يُعارِضَ القَصـيدَهَ مِنَ الشِّعرِ بقَصـيدهٍ منه حَتّى يَجعَلَها مِن جِنس عَرُوضـها ، كأنّها إنْ كانت مِن الطويلِ جَعَلها مِنَ الطويلِ ، و إن كانت مِنَ البَسيطِ جَعَلَها مِنَ البَسِيطِ . ثُمّ لا يُرضيهِ ذلك حَتّى يُساوِىَ بينَهُما فى القَافِيهِ ، ثُمّ فى حَرَكَهِ القَافِيه .

و

على هذا المذهَب يَجْرى التَناقُضُ(۳) بين الشِّعرِ ، كُمناقَضَه

ص:۳۹

۱- سوره الإسراء : ۸۸ .

۲- سوره هود : ۱۳ .

۳- قال الخليلُ بن أحمد فى كتاب العين : النَّقْض : إفساد ما أبرمتَ من حَبلٍ أو بناءٍ . و المناقضه فى الأشياء ، نحو الشعر ، كشاعر ينقُضُ قصيده أخرى بغيرها . و من هذا نقائضُ جرير و الفرزدق .

جَرير(۱) لِلفَرَزدَق(۲) ، و جَريرٍ للأخطَلِ(۳) ، و غَيرِ هؤلاءِ ممّن لم نَذكُره ، و هو مَعروفٌ . و إذا كانت هذِه عادَتَهم ، فإنّما أُحِيلُوا فى التَحَدّى عليها(۴) .

فإنْ قالَ : عادةُ العَرَبِ و إنْ جَرَتْ فى التحدّى بما ذَكَرتُموه ، فإنّه ليسَ يَمتَنِعُ صِحّةُ التَّحدّى بالفَصَاحةِ دُونَ طريقةِ النَّظم ، و لا سيّما و الفَصَاحَةُ هى التى يَصِحُّ فيها(۵) التَفاضُلُ و التَبايُنُ . و هى أَولى بِصِحّةِ التحَدّى مِنَ النَّظمِ الَّذى لا يَقَعُ فيه التَفاضُلُ .

و

إذا كانَ ذلكَ كذلكَ غيرَ مُمتنعٍ فما أنكَرتُمْ أنْ يكونَ النَّبيُّ صلى الله عليه و آله تَحدّاهُم بالفَصَاحةِ دونَ النَّظمِ ، فأفهَمَهُم قَصدَهُ فَلهذا لم يَستَفهِمُوهُ ؟ !

قيلَ له : ليس يَمنَعُ أنْ يَقَعَ التحَدّى بالفَصَاحةِ دونَ النَّظمِ ممّن بَيَّن غَرَضَه

۱- هو جرير بن عطيّه بن حذيفه الكلبى التميمىّ ۲۸-۱۱۰ ه أشعر أهل عصره، ولد و مات فى اليمامه. كان هجّاءً مُرّا، و له مساجلات مع شعراء عصره، فلم يثبت أمامه غير الفرزدق و الأخطل.

۲- هو أبو فراس ، همّام بن غالب ، من أشهر شعراء العرب . له مساجلات معروفه مع جرير . و هو صاحب الميميّه المشهوره يمدح بها الإمام زين العابدين عليه السلام . * هذا الذى تَعرِفُ البطحاءُ وطْأتَهُ *

۳- الأخطل : هو غياث بن غوث بن الصلت التغلبىّ ۱۹-۹۰ ه ، شاعر بنى أُميّه النصرانىّ . و المروّج لسياساتهم .

۴- قال الشريف المرتضى فى الذخيره فى علم الكلام / ۳۸۰-۳۸۱ : «أنّه صلى الله عليه و آله أطلق التَّحدّى و أرسله ، فيجبُ أنْ يكونَ إنّما أطلق تعويلاً على عاده القوم فى تحدّى بعضهم بعضا ، فإنّها جرت باعتبار الفصاحه و طريقه النَّظم ، و لهذا ما كان يتحدّى الخطيبُ الشاعرَ و لا الشاعرُ الخطيبَ ، و انّهم ما كانوا يرتضون فى معارضه الشعر بمثله إلاّ بالمساواه فى عروضه و قافيته و حركه قافيته . و لو شكّ القوم فى مراده بالتحدّى لاستفهموه . و ما رأيناهم فعلوا ؛ لأنّهم فهموا أنّه صلى الله عليه و آله جرى فيه على عاداتهم» .

۵- فى الأصل : تصحّ فيه ، و المناسب ما أثبتناه .

و أظهَرَ مَغزاه ، و إنّما مَنَعنا فی التَّحدّی بالقُرآنِ مِنْ حیثُ أطلقَ التَحدّی به ، و عَرِیَ ممّا یَخُصُّه بوجهٍ دُونَ وَجهٍ ، فَحَمَلناهُ علی ما عَهِدَهُ القَومُ و

أَلِفُوه فی التحَدّی . و لو کانَ النَّبیُ صلی الله علیه و آله قد أفهَمَهُم تَخصِیصَ التحدّی – کما ادّعَیتَ – بقولٍ مَسمُوعٍ

لَوجبَ أن یُنقَلَ إلینا لَفظُه ، و المَقَامُ الذی قامَهُ الرسولُ صلی الله علیه و آله فیه ، و لیسَ نَجدُ فی ذلک نَقلاً .

و کذلک لو کانَ اضطَرَّهُم إلی قَصدِه بمخارجِ الکلامِ ، أو بما یَجری مَجری مَخارِجِهِ مِنَ الإشاراتِ و غیرِها ، مِن غیر لفظٍ مَسمُوع ، لَوجَبَ اتّصالُ ذلک أیضا بنا و حُصُولُ عِلْمِهِ لنا ؛ لأنّ ما یَدعُو إلی نَقلِ الألفاظِ المَسمُوعهِ یَدعُو إلی نَقْلِ ما یَتَّصِلُ بها مِنْ مَقَاصِدَ وَ مَخَارِجَ ، لا سیّما فیما تَمسُّ الحاجَهُ إلیه . ألا

تَری أنّ النَّبیَ صلی الله علیه و آله

لمّا نَفَی النبوَّهَ بعد نُبوّتِه بقولِه علیه السلام : «لا

نَبیَ بَعدی»(۱) ، ثمّ أفهَمَ السّامِعینَ مُرادَهُ مِن

ص:۴۱

۱- من الأحادیث المشهوره و المتواتره ، و قد نصّ الجمیع علی صحّته ، و رواه الشیعه و السُّنّه فی مجامیعهم الحدیثیّه و مسانیدهم و صحاحهم ، نقلاً عن جماعهٍ من أعیان الصحابه : کأبی سعید الخُدریّ ، و سعد بن أبی وقّاص ، و زید بن أرقم ، و جابر بن عبداللّه ، و أنس بن مالک ، و ابن عبّاس و عبداللّه بن مسعود ، و أسماء بنت عُمَیس و غیرهم . و إلیک مصادر الحدیث : بحار الأنوار حیث رواه العلاّمه المجلسیّ فی مجلّدات عدیده ، و یکفیک أن تراجع المجلّد ۳۷ من ص ۲۰۶ لغایه ص ۳۳۷ . و رواه أحمد بن حنبل فی مسنده ۱/۱۷۰ ، ۱۷۴ ، ۱۷۷ ، ۱۷۹ ، ۱۸۲ و ۳/۳۲ و ۶/۳۶۹ . و فی فضائل الصحابه ۲/۵۹۸ ، ۶۱۰ ، ۶۳۳ ، ۶۴۲ ، ۶۷۰ . و رواه البخاریّ فی صحیحه ۶/۳ باب غزوه تبوک ، و ۵/۱۹ باب مناقب أمیرالمؤمنین علیه السلام. و رواه مسلم فی صحیحه ۷/۱۱۹ ، ۱۲۰ ، ۱۲۱ . الترمذیّ فی صحیحه ۵/۶۳۳ و ۶۴۱ . ابن المغازلیّ فی مناقبه ۲۷ ، ۲۸ ، ۳۰ ، ۳۱ ، ۳۳ ، ۳۴ ، ۳۵ ، ۳۶ . و راجع أیضا : أُسد الغابه ۴/۲۶ ، تاریخ دمشق لابن عساکر ۱/۱۳۲ ، ۲۲۵ ، مستدرک الصحیحین ۳/۱۵۰ ، الخصائص للنسائیّ ۲۶۳ ، أنساب الأشراف ۲/۱۱۲ ، الغدیر فی الکتاب و السنّه ۵/۳۶۳ ، ۷/۱۷۶ ، ۱۰/۲۷۸ ، و مصادر أخری کثیره . و لفظ الحدیث المتّفق علیه عند الجمیع ، أنّه صلی الله علیه و آلهقال لعلیّ علیه السلام : «أنت منّی بمنزله هارون من موسی إلاّ أنّه لا نبیّ بعدی» .

هذا القولِ ، و أنّه عَنَى به : لا نَبیَ مِنَ البَشَرِ كُلِّهم ، و أرادَ بالبَعدِ عُمُومَ سائرِ الأوقَاتِ المُستَقبلهِ ، قَریبها و بَعِیدِها ، اتَّصلَ ذلک بنا علی حَدّ اتّصَالِ اللّفظِ ، حَتّی شَرکْنا سامِعِیهِ فی مَعرفَهِ الفَرضِ ، و كُنّا فی العِلْمِ به كأحَدِهِم . و فی ارتفاعِ كُلِّ ذلک مِنَ النَّقلِ ، دلیلٌ علی صِحّهِ قَولِنا .

علی أنّ التَّحَدّی لو كانَ مَقصُورا علی الفَصَاحهِ دُونَ النَّظمِ لَوَقَعت المُعارضَهُ مِنَ القَومِ بِبَعضِ فَصیحِ شِعرِهِم أو بَلِیغِ كلامِهِم ، لأنّا قد دَلّلْنا علی أنّ خَفَاءَ الفَرقِ علینا بین بَعْضِ قِصَارِ سُوَرِ القُرآنِ و فَصِیحِ كلامِ العَرَبِ ، یَدلُّ علی التَقارُبِ المُزِیلِ للإعجازِ . و العربُ بهذا أعْلَمُ و له أنقَد ، فكانَ یَجبُ أنْ یُعارِضُوا . و

إذا لم یَفعَلُوا ، فلأنّهم فَهِمُوا مِنَ التحدّی الفَصَاحهَ و طَرِیقَهَ النَّظمِ ، و لم یَجتَمِعا لهم .

فأمّا اختِصاصُ القُرآنِ بنظمٍ مُخالفٍ لسائرِ ضُرُوبِ الكلام فأوضَحُ مِنْ أنْ یُتَكَلّفَ الدَّلالهُ عَلَیه . و كلُّ سامعٍ للشِّعرِ المَوزونِ و الكَلامِ المَنثُورِ یَعلَمُ أنّ القُرآنَ لیسَ مِن نَمَطِهما ، و لا یُمكنُ إضافَتُه إلیهما . و الدِّلالهُ إنّما تُقصدُ بحیثُ یَتَطرّقُ الشُّبَهُ ، فأمّا فی مِثلِ هذا فلا .

و

أمّا الّذی یَدُلُّ علی أنّهم لو لم یُصرَفُوا لَعَارَضُوا فی الفَصَاحهِ و

النَّظمِ جمیعا ، فقد تَقَدَّمَ فی القَولِ فی الفَصَاحهِ ما یَكفی(۱) .

و

أمّا النَّظمُ : فهو ما لا یَصِحُّ التَّفاضُلُ فیه و التَّزایُدُ فی مَعناه ، و لهذا تَرَی

۱- قال الشریف المرتضی رحمه الله فی كتابه الذخیره / ۳۸۱ : «و ممّا یبیّن أنّ التحدّی وقع بالنّظممضافا إلی الفصاحه : أنّا قد بیّنا مقارنه كثیر من القرآن لأفصح كلام العرب فی الفصاحه ، و لهذا خفی الفرق علینا من ذلک ، و إن كان غیرَ خافٍ علینا الفرقُ فیما لیس بینهما هذا التفاوت الشدید ، فلو لا أنّ النظم معتبرٌ لعارضوا بفصیح شعرهم و بلیغ كلامهم» .

الشّاعِرَين يَشتَرِكانِ فى النَّظمِ الوَاحِدِ ، و كلامُ أحَدِهِما فَصِيحٌ شَريفٌ ، و الآخَرُ ركيكٌ سَخِيفٌ ، و كذلك الخَطِيبَين .

و

إنّما كانَ هذا ؛ لأنّه لا يَصِحُّ المزِيّهُ فى النَّظمِ حَتّى يكونَ لأحَدِ الشّاعرَين

و الخَطيبَينِ فَضلٌ فى المَعنى –الّذى بِه كانَ الشِّعرُ شِعرا ، و الخِطابَهُ خِطابةً – على الآخرِ ، كما يَصِحُّ ذلك فى الفَصَاحهِ ، و جَزَالهِ الألفاظِ ، و كَثرَهِ المعانى و الفوائد .

و

إذا صَحَّ هذا ، فلم يَبْقَ إلاّ أن يُقالَ : إنّ السَّبقَ إلى النَّظمِ هو

المُعتَبرُ . و ذلكَ غيرُ صحيحٍ ؛ لأنّه يُوجِبُ أن يكُونَ السّابِقُ إلى قَولِ الشِّعرِ فى ابتداءِ الظُّهورِ قد أتى بمُعْجزٍ ، بَلْ يَجبُ أنْ يكونَ السَّبقُ إلى كُلِّ عَرُوضٍ مِنْ أعَارِيضهِ ، و

وَزنٍ مِنْ أوزانِه يَقتَضِى ذلك . و هذا يُؤدّى إلى أنّ أكثَرَ الخَلقِ أصحَابُ مُعْجِزاتٍ(١) !

فإن قال : كيفَ يكُونُ السَّبقُ إلى الشِّعرِ مِنَ المُعْجِزاتِ ، و هو ممّا تَقَعُ فيه المُساواهُ مِنَ المَسبوقِ للسّابِقِ ، حتّى لا يَزيدَ أحدُهُما على الآخَرِ فيه ، و المُعْجِزُ ما تَعَذَّرَ مِثْلُهُ على غَيرِ مَنْ اختصَّ به ؟ و ما أنكَرتُم أنْ يكُونَ نَظمُ القُرآنِ مُعْجِزا مِنْ حيثُ لم تَقعْ فيه مُساواه ؟

قيلَ له : هذا الذى يَدُلُّ على أنّ السَّبقَ إلى نَوعٍ مِنَ النَّظمِ لا يكُونُ مُعجِزا على وَجهٍ ؛ لأنّه ممّا لا بدّ مِن وُقُوعِ المسَاوَاهِ فيه وَ المُماثَلهِ ، كما وَقَعَت فى غيرِه مِنْ أوزانِ الشِّعرِ وَ ضُرُوبِ الكَلامِ الّتى سَبَقَ إليها ، ثمّ حَصَلتِ المُسَاواهُ مِنْ بَعدُ ؛ لأنّا قد بَيّنا أنّ النَّظمَ ممّا لا يَصِحُّ حُصُولُ المَزيّهِ فيه و لا التَّفاضُلُ . و ليسَ ممّا يُحتَاجُ فيه

إلى كَثرَهِ العُلُومِ كما يُحتَاجُ إليها فى الفَصَاحهِ ، بل العِلْمُ ببعضِ أوزانِ الشِّعرِ يُمكنُ

١– قال الشريف المرتضى فى كتاب الذخيره / ٣٨١ : «و إذا لم يدخل فى النّظم تفاضلٌ فلم يبقَ إلاّ أن يكون الفضلُ فى السبق إليه ، و هذا يقتضى أن يكون السابق ابتداءً إلى نظم الشعر قد أتى بمعجز ، و أن يكون كلّ من سبق إلى عَروض من أعاريضه و وزن من أوزانه كذلك ، و معلومٌ خلافه» .

مَعَه التَّصرُّفُ فى سائرِ أوزانِه ، و كذلكَ القولُ فى مَنثُورِ الكَلام .

و

لو لا ـ أنّ الأـمرَ على هـذا لم نُنْكِرْ أن يكونَ فى الشُّعَراءِ مَن يَختَصُّ بـالقَولِ فى البَسـيطِ دونَ غيرِه مِنَ الأعاريض ، مِنْ حيثُ قَصُرَ عِلْمُه عليه ، و مُنِعَ سائرُ الشُّعراءِ منه ، فلو اجتَهَدَ أنْ يقولَ بيتا مِنْ غَيرِ البَسِيطِ لَتَعَذّرَ عليه ، و

لو اجتَهدَ جميعُ الشُّعراءِ فى أنْ يقُولُوا بَيتا منه لَعَجَزُوا عنه . و أنْ يكُونَ فيهم مَنْ يَختَصُّ بالقَولِ فى الطّويلِ على هذا الوجهِ ، و هذا ممّا يُعلَمُ فَسَادُه . و هو دِلَالَةٌ على أنّ النُّظُومَ لا اختصاصَ فى بَعضِها ، و أنّها ممّا يَجبُ الاشتِراكُ فيه(۱) .

فـإنْ قـالَ : مـا أنكَرتُم أنْ يكُونَ التَّصـرُّفُ فى الأوزانِ يَحتاجُ إلى زيادهِ العُلُوم ، و أنْ لا يكُونَ العِلْمُ ببَعضِها عِلْما بسائرِها عَلى ما ذَكَرتُم ، و أنّ المُساواهَ الّتى وَ صَفتُمُوها بين الشُّعراءِ فى ضُرُوبِ الأوزانِ ، إنّما وَجَبَتْ مِنْ حَيثُ أجرَى اللّه العادهَ بأنْ يَفْعَلَ لكُلِّ مَنْ عَلِمَ وَزنا مِنْ أوزانِ الشِّعرِ ، العِلْمَ بسائرِ الأوزانِ ؛ فليسَ يَمتَنِعُ – على هـذا – أنْ يَفعَلَ اللّه تعالى كلاما لهُ نَظمٌ لم يَخُصَّ أحدا مِنَ الخَلقِ بالعِلم به ، و يَجعَلَه عَلَما لبعضِ أنبيائِه ؛ فلا يَتمكّنَ أحدٌ مِنَ البَشَرِ مِن مُساواتِه فيه ، مِنْ حيثُ فَقَدُوا العِلْمَ بطريقهِ نَظمِه ، و إنْ تَمكَّنُوا مِنْ مُساواهِ سائرِ ما يَقَعُ السَّبقُ إليه مِنَ الشِّعرِ و الخُطَب .

و

كيفَ نُنكِرُ ذلك و قد رأينا كثيرا مِنَ الشُّعراءِ المُتَصرِّفينَ فى ضُرُوبِ الشِّعرِ

لا يَهتَدُونَ لنَظْمِ الخُطَبِ ، و كثيرا مِنَ الخُطَباءِ لا يَقدِرُونَ على الشِّعرِ ؛ فما الّذى يَمنَعُ

۱- قال الشريف المرتضى رحمه الله فى الذخيره / ۳۸۱-۳۸۲ : «و ليس يجوز أن يتعذّر نظمٌ مخصوص بمجرى العاده على من يتمكّن من نظوم غيره ، و لا يحتاج ذلك إلى زياده علوم ، كما قلناه فى الفصاحه . و لهذا كان كلّ من يقدر من الشعراء على أن يقول فى الوزن الـذى هو الطويل قَدَر على البسيط و غيره ، و لو لم يكن إلّا على الاحتذاء ، و إن خلا كلامه من فصاحه . و هذا الكلام قد فرغنا [منه] و استوفيناه فى كتابنا فى جهه إعجاز القرآن» .

مِنْ تَعذَّرِ نَظْمِ القُرآنِ على العَرَبِ ، كما تَعَذَّرَ على خَطِيبِهم الشِّعرُ ، و على شاعِرِهِم الخِطابهُ ، و هذا يُغنى عَن صَرفَتِكَم ؟

قيل له : الحَمدُ للّه الذى جَعَلَ مَذاهِبَ المُختَلِفينَ فى وجهِ الإعجازِ – و إنْ تَفرّعَت و تَنَوّعَت – فالقُرآنُ غيرُ خَارجٍ بينها مِنْ أنْ يكونَ مُعْجِزا للبَريّهِ ، و عَلَما على النُّبوّهِ . وَ جَعَلَ ما يَتَردّدُ بينَهُم فيه مِنَ المسائلِ و الجواباتِ – و إنْ قَدَحَت فى صِحّهِ بَعضِ مَذاهِبِهم فى تَفصيلِ الإعجازِ – فإنّها غَيرُ قادِحهٍ فى أصلِ الأعجازِ

و جُملهِ الدِّلالهِ ؛ لأنّه لا فَرقَ بين أنْ يكونَ خارِقا للعَادهِ بفَصَاحتِهِ دُونَ طريقهِ نَظمِه ، أو بنَظمِه دُونَ فَصَاحَتِهِ ، أو يكُونَ مُتَضمِّنا للإخبَارِ عن الغُيوبِ ، أو بأنْ يكُونَ اللّه تعالى صَرَفَ عنهُ العَرَبَ و سَلَبَهُم العِلْمَ به ؛ فى أنّه عَلى الوُجُوه كُلِّها مُعْجِزٌ دالٌّ على النُّبوّهِ و صِدْقِ الدَّعوهِ ، و إن اخْتَلَفَ وَجهُ دلالتِه بحَسَبِ اختِلافِ الطُّرُق .

و

هذا مِنْ فَضائلِ القُرآنِ الشّريفَهِ وَ مَرَاتِبهِ المُنِيفهِ ، الّتى لَيسَت لغيرِه مِنْ مُعْجِزاتِ الأنبياءِ عليهم السلام ؛ لأنّه لا شَىءَ مِنْ مُعجِزاتِهِم إلّا وَجهُهُ دَلالتِهِ واحدهٌ . و

ما قَدَحَ فى تِلْكَ الجِهةِ أخرَجَهُ مِنَ الإعجاز . و لو ألحَقَ هذا مُلْحِقٌ بُوجُوهِ إعجازِ القُرآنِ لَمْ يكُنْ مُخطِئا ، و لَكانَ قَد ذَهَبَ مَذهَبا .

ثمّ نَعُودُ إلى الجوابِ عن السؤال ، فنقولُ : إنّا لو أحَلْنا فى هذا البابِ كُلِّهِ – نعنى فى أنّ النَّظمَ لا بُدَّ مِنْ وقُوعِ المُساواهِ فيه ، و أنّه لا يَصِحُّ أنْ ينفَرِدَ بنوعٍ منهُ مَنْ لا يَشرَكُهُ فيهِ غَيرُهُ – عَلى مُوافَقهِ الفَريقِ الّذى كَلَامُنا الآن(١) مَعَهُم ، و هُم الذّاهِبُونَ

فى خَرْقِ العادهِ به إلى الفَصَاحهِ ، لَكنّا قد وَفَّينا حِجَاجَهُم حَقَّه ؛ لأنّهم مُعترِفُونَ مَعَنا بأنّ النَّظمَ ليسَ بمُعْجزٍ ، و دلَالتُنا فى دَفْعِهِ وَاحدهٌ ، لكِنّا لا

نَقتَصِرُ على ذلك ، و نُورِدُ ما يكونُ حِجَاجا للكُلِّ ، و بُرهانا عَلى الجَميعِ .

ص:۴۵

١– فى الأصل : أمان ، و المناسب ما أثبتناه .

الدليل على أنّ نظم القرآن ليس بمعجز

و الـذى يَـدُلُّ على أنّ نَظمَ القُرآنِ ليسَ بمُعجزٍ بنفسِه : أنّا نَعلَم أنّ كُلَّ قادرٍ على الكلامِ العَرَبِى ، و مُتمَكنٍ مِنْ تقـدِيم بعضِهِ على بَعضٍ و تأخيرِ بَعضِهِ عَن بَعضٍ ، لا يَعجزُ أن يَحتَذى نَظمَ سُورِ القُرآنِ بكلامٍ لا فَصَاحةَ له ، بَل لا

فائدَةَ فيه و لا مَعنىً

تَحتَهُ ، فإنّ ذلكَ لا يَضُـرُّ و لا يُخِلُّ بالمُسَاواةِ فى طَريقهِ النَّظمِ . و قد رَأينا كَثِيرا مِنَ السُّخَفاءِ و المُجّانِ(١) يُعارِضُونَ - على طَريقِ العَبَـثِ و المَجُونِ - الشُّعَراءَ المُتقَـدّمينَ و الخُطَبـاءَ المُجَوّدينَ ، فَيُورِدُونَ مِثـلَ القَصِـيدهِ و الخُطبهِ فى الـوَزنِ و الطريقَهِ ، بكَلاَمٍ سَخِيف المَعنى رَكيـكِ اللّفـظِ ، بَل رُبّما لم يَكُن له معنىً مَفهُوم . و قـد فَعَلَ ذلكَ أبو العَنْبَسِ الصَّيمرىّ(٢) بالبُحتُرِى بينَ يَدَى المُتوَكّلِ(٣) ، فأجازَهُ و صَلَهُ(۴). فالمُسَاوَاهُ فى النَّظمِ حَاصِلَهٌ ، و لكنَّها فى إصابَهِ المَعنى وَ جَزَالهِ اللّفظِ مُتَعذَّرهٌ . و على هذا أكثَرُ شِعرِ الصَّيمرىّ(۵) ، و شِعْرِ أبى العِبَرِ(۶) ؛ فإنّ فى أشعَارِ هَولاء

١- الماجن : الهازل ، و الجمع مُجّان و مَجَنَه .

٢- هو محمّـد بن إسـحاق بن إبراهيم الصَّيمرىّ ، أبو العنبس الكُوفىّ ، ولىَ قضاء الصَّيمره فنُسب إليها ، نديم المتوكّل و المعتمد العبّاسيّين . كان أديبا ظريفا ، و شاعرا هجّاءا خبيث اللسان . و له مناظره مع البُحترىّ . توفّى سنه ٢٧۵ ه .

٣- هو جعفر بن محمّد العبّاسىّ ، أبو الفضل ، الخليفه العبّاسىّ العاشر ، ولد ببغداد عام ٢۶١ ه و مات غيلةً عام ٢۴٧ ه . كان فاسقا فاجرا يعادى أميرالمؤمنين عليه السلام و أهل بيته الطاهرين عليهم السلام .

۴- انظر ما وقع بينهما فى معجم الأدباء ١٨/١٢-١۴.

۵- فى الأصل : الطرمىّ ، و الظاهر أنّه الصَّيمرىّ المتقدّم ذكره .

۶- أبو العِبَر ، محمّد بن أحمد العباسىّ ، الهاشمىّ ، القَرشىّ ، البغدادىّ توفّى سنه ٢۵٠ ه ، نـديم شاعر ، أديب ، حافظ للأخبار ، كـان يمـدح الخلفـاء ، من كتبه : جامع الحماقات و حاوى الرقاعات ، و المنادمه ، و أخلاق الخلفاء و الأمراء . كان فى أوّل أمره يسلك فى شعره الجِدّ ، ثمّ عدل الى الهزل والحماقه فنفق بذلك نفاقا كثيرا .

و غَيرِهِم مِمّن سَلَكَ مَسلَكَهُم ، الكَثيرَ ممّا له وزنُ الشِّعرِ وَ

عَرُوضُهُ ، و لا مَعنىً تَحتَهُ يُفهَم .

و

هذا الطّريقُ لو سُلِكَ عَلى هذا الوَجهِ فى كُلِّ نَظمٍ لَما تَعَذّرَ ، و هوَ يكْشِفُ عَن صِحّهِ ما اعتَمَدناهُ .

فأمّا تَعَذُّرُ الشِّعرِ عَلَى الخُطباءِ و الخَطابَهِ عَلَى الشعراء ، فليسَ يُنكَرُ أنْ يكونَ فى النّاسِ مَنْ لا ذَوقَ له ، و لا مَعرِفه بالوَزنِ ، و لا يَتَأتّى مِنهُ الشِّعرُ . و كذلك رُبَّما كان فِيهم مَن ألِفَ المَوزُونَ مِنَ الكَلامِ ، و مَرَنَ عليه ، فلا يَهتَدى لِنَظمِ الخُطَبِ و الرَّسائل .

و

كَمَا وَجَدنا ذلك فَقَد وَجَدْنا مَن جَمَعَ بين الطريقَينِ وَ برَّزَ فى المَذهَبين ، و هُم كثيرٌ . و ليسَ كلُّ مَن لَم يَقُلِ الشِّعرَ فهُوَ مُتَعذّرٌ عليه ، بل رُبَّما أعْرَضَ عنه ؛ لأنّه لا دَاعِيَ له إليه ، و لا حاجهَ له فيه . أو لأنّه ممّا لا يُحِبُّهُ و

يَستَحليه(١) . أو لأنّه قد عُرِفَ بغَيرِهِ و اشتُهِرَ بِسوَاهُ . أو لأنّ الجيِّدَ منهُ النَادرَ لا يَتّفقُ له ؛ فقد قيلَ لبَعضِهِم : لِمَ لا تَقُولُ الشِّعرَ ؟ فقالَ : ما يأتى(٢) جَيّدُهُ و أأبى رَديَّهُ .

و

لعَلَّ كثيرا ممّن(٣) لا يَقُولُ الشِّعْرَ و لا

يُعْرَفُ به لو دَعَتْهُم إليه الحاجاتُ . وَ بَعَثَتهُم عليهِ الرَّوِيّاتُ ، لَأَتَوا مِنهُ بما يُستَحسَنُ وَ يُستَطرَفُ .

و

قد قالَ بعضُ الشُّعراءِ :

مَا لَقِيْنَا مِنْ جُودِ فَضلِ بنِ يحيى

جَعَلَ النَّاسَ كُلَّهُم شُعَراءَ(۴)

وَ

كُلُّ الدَّوَاعى وَ البَواعثِ ، إذا أضَفتَها إلى دَوَاعى العَرَبِ إلى المُعَارَضهِ ، رأيتَها

١- فى الأصل : و يستحيله ، و المناسب ما أثبتناه .

٢- كذا فى الأصل ، و الظاهر : ما يتأتّى .

٣- فى الأصل : ممّا ، و المناسب ما أثبتناه .

٤- ورد البيت هكذا منسوبا الى بعض الشعراء . قاله فى الفضل بن يحيى البرمكىّ . لاحظ : وفيات الأعيان ٤/٣٥ .

تَقِلَّ و تَصغُرُ . و أينَ الرغبَهُ فى المالِ ، و مُبَاهاهُ النُّظَراءِ ، و

التَّقَدُّمُ عند الأُمراءِ ، مِنَ الضُّرِّ(١) بِفِراقِ الأوطَانِ الّتى فيها نَشَأوا ، و هَجرِ الأديانِ الّتى عَلَيها وُلِدُوا ؟ !

و

أينَ فَوتُ المالِ مِن فَوتِ العِزّ و حِرمَانِ الوَجَاهةِ عندَ بَعضِ النّاسِ ، مِن

حِرمَانِ الرِئاسَهِ على جَميعِ النّاس ؟ !

و

كلُّ ذلكَ أصَابَ العَرَبَ وَ نَزَلَ بِهم ، و فى بَعضِ ما يُظفِرُ بِكُلِّ نظمٍ ، و يَهدى إلى كُلِّ قَولٍ .

على أنّا قَد بَيَّنا أنَّ نظمَ مِثلِ بَعضِ سُوَرِ القُرآنِ لا يَتَعذّرُ عَلى مَن احتَذاهُ مِمّن(٢) لا فَصَاحَهَ له ، و لا تَصَرُّفَ له فى أوزَانِ الكَلامِ ؛ فأجدَرُ أنْ يَتَأتّى للعَرَبِ ، لو لم

يُصَدُّوا وَ لَم يُصرَفُوا .

فإنْ قال : فَهَبُوا أنّ التَّحَدّى وَقَعَ بالإتيانِ بِمِثلِ القُرآنِ فى الفَصَاحهِ و

النَّظم معا حَسْبَ ما ذَكَرتُم ، و أنّ فى كَلامِهِم الفَصِيحِ ما يُقارِبُ بَعضَهُ مُقارَبةً تُزِيلُ خَرْقَ العَادهِ بفصاحَتِه ، و أنّ النَّظْمَ كانُوا يَتمكَّنُونَ منهُ على سَبيلِ الاحْتِذاءِ ، كما يَتمكّنُ منهُ مَنْ تَعَاطاهُ منّا بغَير كلامٍ فَصيحٍ ، لِم أنكَرْتُمْ أنْ يكونَ إنّما تَعَذّرَ عليهم ضَمُّ أحَدِ الأمرَينِ إلى الآخَرِ ، حتّى يُورِدُوا فَصَاحَتَهُم و ألْفَاظَهُم الجَزلَهَ ، و

مَعَانِيَهُم الحَسَنهَ الّتى يَستَعمِلُونَها فى شِعْرِهِم وَ نَثرِهم ، فى مِثْلِ هَذَا النَّظمِ ، كما قَد يَكُونُ بَعضُ الشُّعرَاءِ فى بَعْضِ أوزَانِ الشِّعرِ و أعارِيضِه أفصَحَ فى غَيرِه مِنَ الأوزَانِ ، و

كَلاَمُهُ فِيهِ أجزَلَ ، وَ مَعَانيه أوقَعَ ، و إنْ كانَ قَادِرا على التَصرُّفِ فى سائرِ الأوزَان ؟

و

كما يكُونُ مَن جَمَعَ بين النَّظمِ و الخِطَابهِ ، كَلاَمُهُ فى أحدِهِما أفْصَحُ ، و مَنزِلَتُهُ أعلى ، مع تمكُّنِهِ مِن الأمرَينِ ؟ ! و إذا كانَ هذا مِمّا جَرَتِ العَادهُ بمثلِهِ ، فما الحَاجهُ إلى الصَّرفَهِ ؟

١- فى الأصل : الضّنّ ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

٢- فى الأصل : مَن ، و المناسب ما أثبتناه .

قيلَ له : إذا سُلِّم أنّ القومَ كانُوا قادِرينَ على الفَصَاحَهِ و النَّظمِ و عالِمينَ بها ،

فليسَ يَقعُدُ بهم عَن المُعارَضَهِ قاعِدٌ ؛ لأنّ المُعَارَضَهَ لا تَحتاجُ إلى أكثرَ مِنَ التمكُّنِ مِنَ الفَصَاحهِ و طَرِيقَهِ النَّظم . و إنّما يَتعذّرُ مُعارَضَهُ الكَلاَمِ الفَصِيحِ المَنظُومِ ضَربا مِنَ النَّظمِ على مَنْ لا يَتمكّنُ مِنْ مِثْلِ فَصَاحَتِه ، أو مَنْ لا يَتمكّنُ مِن احتذاءِ طَريقهِ نَظْمِهِ . و مَنْ تَمكَّنَ مِنها فليسَ يَتعذّرُ عليه .

فأمّا تَجويدُ بَعضِ الشُّعراءِ فى بَعضِ الأوزَانِ ، و عُلوُّ كَلاَمِهم فى بَعضِ الأعَارِيضِ ، فما لا يُنْكَرُ ، إلّا أنّه ليس يكُونُ بينَ كَلاَمِهم فيما جَوَّدُوا فيه و بَينهُ فيما قَصَّرُوا فيه ، تَفاوتٌ عَظيمٌ وَ تَباعُدٌ شَديدٌ . و التَّفَاوتُ بين الكَلاَمَينِ فى الفَصَاحهِ حاصِلٌ ، و إنْ تَقَدَّمَ أحدُهُما على الآخَرِ فيها . و كذلكَ القَولُ فيمَن جَمَعَ بينَ الشِّعرِ و الخِطَابهِ ، و جَوَّدَ فى أحدِهِما .

و لو لا أنّ الأمرَ عَلى هذا لم نُنكِرْ أنْ يَلْحَقَ شِعرُ أحَدِ الشُّعراءِ – فى بَعضِ الأعاريضِ – بالطَبَقهِ العُليا ، و يكونَ شِعرُه فى باقى الأوزَانِ فى الطَبَقهِ السُّفلى .

و

هذا ممّا لا يَشتَبهُ بُطلاَنُه ، فلو كانَتْ حالُ العَرَبِ حَال هؤلاءِ لَوجَبَ أنْ يكُونَ بين فَصَاحَتِهم فى أشعارِهم وَ كَلاَمِهم و بينَها ، فى نَظْمِ القُرآنِ ، فَصْلٌ قَريبٌ قد جَرَتْ بِمثلِه العَادهُ ، فكانَتِ المُعَارَضَهُ حينئذٍ تَقَعُ لا مَحالهَ ؛ لأنّهم دُعُوا إلى مُقَاربَتِه لا مُماثَلَتِه .

و

إنّما يكونُ هذا السُؤالُ نافِعا للخَصمِ ، لو كانَ التَفاضُلُ الّذى ذَكَرَهُ بينَ شِعرِ الشُّعَراءِ ينتَهِى إلى أنْ يكُونَ الفَاضِلُ فَصِيحا ، و المفضُولُ لا حَظَّ له فى الفَصَاحَهِ ؛ فيُحمَلُ تَعذُّرُ مُعارَضَهِ القُرآنِ على ذلك .

فأمّا و الأمرُ على ما بيّناهُ فأكثَرُ ما فِيه أنْ يكونَ بَينَ كَلامِ العَرَبِ ، إذا لم يَحتَذُوا نَظْمَ القُرآنِ و بينَهُ إذا احتَذَوهُ ، مِثْلُ ما بين كَلامِ أَحَدِ الشُّعراءِ فى بَعْضِ الأوزَانِ الّتى يُجَوِّدُ فيها ، و كَلاَمِه فى غَيرِه مِنَ الأوزانِ ؛ فكما أنّ مَنْ سَاوى هذا الشّاعِرَ فى رُتَبِه

الفَصِاحِهِ و جَوَّدَ فى الوَزنِ الّذى يُقَصِّرُ هذا فيه لا- يكونُ كَلاَمُهُ فى هذا الوَزنِ مُعْجِزا لِلْمُقَصِّرِ فيه و لا مانعا له مِنْ مُعارَضَتِهِ لو طَالَبَهُ بمُقَارَبَتِه ، فكذلِكَ القَولُ فى القُرآن .

و

ليسَ يمكِنُ أحدا أنْ يَدَّعِىَ : أنّ العَادَهَ إنْ كانَت جَرَت بين المُتَفاضِلِ مِن الكَلَامِ بما ذَكَرناهُ فإنّ اللّه- تعالى خَرَقَ هذه العادَهَ فى القُرآنِ ؛ لأنّه لا

طَريقَ يُرجَى(١) مِنهُ خَرْقُ العَادَهِ فى هذا المَوضِع إلاّ الصَّرفُ الذى بَيّناهُ . و إلاّ ما ذا(٢) يَخْرِقُ العَادَهَ ، و القَومُ مُتَمَكِّنُونَ مِنْ مثل فَصِاحَتِهِ وَ نَظْمِه ، و لا- مانِعَ مِنَ المُعارضهِ ، و الدَّواعى مُتوفّرهٌ إليها ؟ ! و هذا كُلُّهُ يُوجِبُ وُقُوعَ المُعَارَضهِ ، لولا ما ذَكَرناهُ مِنَ الصَّرْفِ الذى به انخَرَقَت العَادَه .

و إنّما يَسُوغُ ادّعاءُ خَرْقِ العَادَهِ بِغَيرِ الصَّرفِ لمنْ جَعَلَ فَصَاحَهَ القُرآنِ مُفَاوِتهً(٣) لسائرِ كَلاَمِ العَرَبِ ؛ حتّى أنّ أحدا مِنهُم لا يَتمكّنُ مِنْ مُسَاواتِها أو

مُقَارَبِتِها ، مِنْ حيثُ لم يُخَصُّوا بالعُلُومِ الّتى تَحتاجُ المُعَارَضَهُ إليها ، أو قالَ فى النَّظمِ مِثْلَ ذلك . و هذا قَد مَضَى ما فيه .

على أنّه لو كانَ ما ظَنَّهُ السّائلُ صَحِيحا لَواقَفَ القَومُ علَيه النَّبِىَ صلى الله عليه و آله ، و لَقالوا له : أمّا(٤) فَصَاحَتُنا فى شِعْرِنا و

كلامِنا فهى مُسَاويهٌ أو مُقارِبهٌ لِما جِئتَ به و طَريقتِهِ فى النَّظمِ ؛ فنحنُ قادِرُونَ عليها . و إنْ شَكَكتَ فَجَرِّبْنا ، إلاّ أنّه ليسَ يَتَهيّأُ لنا كَلاَمٌ يُساوى ما أتَيتَ به فى الفَصِاحَهِ و النَّظمِ جميعا ، حَسْبَ ما التَمَستَ منّا . كما لا يَتَهَيّأُ لبعضِ الشُّعراءِ أنْ تكونَ فَصَاحَتهُ و استِقامَهُ مَعَانِيهِ فى بَعْضِ أوزَانِ الشِّعرِ كما هى فى غَيرِه ، و إنْ كانَ مُتَمكِّنا مِنَ القَولِ فى سائرِ الأوزانِ ؟ ! و إذا كانَ هذا التَفَاضُلُ

١- هكذا تُقرأ هذه الكلمه ، و هى محشوره بين السطرين السادس و السابع ، و فوق الحرف كلمه : «منه» بحبرٍ خفيفٍ . و قد تُقرأ : يُراعى أو يُدّعى .

٢- فى الأصل : فيما ذا ، و لعلّها سهو من الناسخ .

٣- أى مُغايره .

٤- فى الأصل : ما ، و المناسب ما أثبتناه .

مَعهُودا بينَنا ، فبأيِ شيءٍ فُقْتَنَا وَ فَضُلْتَ علينا ؟ ! و أينَ المُعْجِزُ الّذى لا بُدَّ لِمُدّعى النُّبوّه منه ؟ ! و عن أيِ شيءٍ صُرِفْنا ؟ !

و

فى عُدُولِ القَومِ عن هذا – و فيه لو اعتَذَرُوا به أوضَحُ العُذرِ و أكبَرُ الحُجّهِ –

دليلٌ على صِحّهِ طَرِيقتِنا .

فإنْ قالَ : أراكُم تَسُومُونَ(١) العَرَبَ مِنَ الاحتجاجِ وَ

المَواقَفهِ ، بما لا يَهتَدى إليه إلّا حُذّاقُ المتكلِّمينَ و أولو التدقِيقِ مِنهم ؛ لأنّ العِلْمَ بالفَصلِ بين ما يَتَعَذّرُ على الخَلْقِ و لا يكُونُ مُعْجِزا و لا خارِقا للعَادهِ و بَين ما يَتَعذّرُ عليهم و يكونُ كذلك ، و التمييزَ بينَ التفَاضُلِ المعتَادِ و التفَاضُلِ الّذى ليسَ يُعتَادُ(٢) ، أمرٌ مَوقُوفٌ على النظرِ الّذى ليسَ مِنْ شأنِ القَومِ ، و لا يُحسِنُونَهُ . و إنّما وَجَدُوا ما دَعَاهُم إلى الإتيانِ بمثلِهِ ، فَتَعذّرَ عليهم ، و لم يَبحَثُوا عن عِلّهِ هذا التَعَذُّرِ و سَببِه ، و هَل العَادَهُ جَارَيهٌ بمثلِهِ ، أم غَيرُ جاريهٍ ؟ فلهَذَا لم يُواقِفوا .

قيلَ له : ليسَ يَفتَقِر ما ذكرناه إلى دَقيقِ النَّظرِ كما ظَنَنتَ ، بل العِلمُ به قَريبٌ مِن أوائلِ العُقُولِ الّتى لا اختِصاصَ فيها بَينَ العُقَلاءِ ، و ذلك أنّ كُلَّ عاقلٍ يَعلَمُ أنّ النَّبىَ لا بُدَّ أنْ يَبِينَ(٣) مِنْ غَيرِه ، و يَختَصَّ بما لا يَشرَكُه فيه مَن ليس بِنَبىّ .

و

يَعلَمُ أيضا : أنّ الذى يَبِينُ به لا يَجوزُ أنْ يكونَ أمرا مُعتَادا ؛ لأنّ المُعتَادَ

لا إبانَهَ فيه . و لو أنّه ممّا يَقَعُ به الإبانَهُ لَوقَعَت بكلِّ مُعتَادٍ حتّى يُدّعى بالأكلِ و الشُّربِ ، و القُعُودِ و النُهوضِ ، و هذا ممّا يَعلَمهُ جَميعُ العُقَلاءِ . و العَرَبُ لا محالهَ عالِمُونَ به ، و عاقِلُونَ أيضا بأنّ شَاعِرهُم قد يُجوّدُ فى بعضِ الأوزانِ ، و يُقَصِّرُ فى غيرِها . و هذا ممّا إليهم المَرجِعُ فى علمِه .

فلَو كانت حالُ القُرآنِ فى تَعَذّرِه على سائرِهم حالَ ما يُقصِّرُ فيه بعضُ الشُّعراءِ

١- سامه الأمر : أى كلّفه إيّاه ، و ألزمه به .
٢- هكذا فى الأصل ، و لعلّه : بمعتاد .
٣- أى يبرز و يتشخّص عن غيره .

مِنَ الأوزانِ – مع تَجویدِه فی غیره لتَسَارعُوا إلی مُوَاقَفَتِه ، علی أنّ ما بانَ مِنهُم به لیسَ بمُعْجزٍ و لا خَارقٍ للعَادهِ ، و لا مُقتَضٍ للصَّرفِ ، و أنّه ممّا قد جَرَت العَاداتُ بمثِله . و ما رأیتَهُم فَعَلُوا .

و بعد ، فَقَد قالَ اللّه تعالی مُخبِرا عنهم : «وَ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَکَ حَتَّی تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ یَنْبُوعا * أَوْ تَکُونَ لَکَ جَنَّهٌ مِنْ نَخِیلٍ وَ عِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنهَارَ خِلاَلَهَا تَفْجِیرا * أوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ کَمَا زَعَمْتَ عَلَیْنَا کِسَفا أَوْ تَأْتِیَ بِاللّه ِ وَ

الْمَلاَئِکَهِ قَبِیلاً * أَوْ یَکُونَ لَکَ بَیْتٌ مِنْ زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَی فِی السَّمَاءِ وَ لَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِیِّکَ حَتَّی تُنَزِّلَ عَلَیْنَا کِتَابا نَقْرَؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّی هَلْ کُنْتُ إِلاَّ بَشَرا رَسُولاً»(۱) .

و

تظاهَرَتِ الأخبارُ بأنّهم طالَبوهُ بإحیاءِ عبدِ المطّلبِ ، و نَقلِ جِبالِ مکّهَ عن

أماکِنها . و هذا اقتراحُ مَنْ یُفرّقُ بین المُعجزات و غَیرها ، و یُمیّزُ بین أبهَرِها(۲) و أظهَرِها إعجازا ، و بَینَ ما یَلتبِسُ أمرُهُ و یَدخُلُ الشُّبههُ فی مِثْلِه . فکیفَ یذهَبُ علیهِم ما ذَکَرَهُ السّائلُ ؟!

علی أنّ هذا السؤالَ عائدٌ علی مَنْ ذَهَبَ فی إعجازِ القُرآنِ إلی فَرطِ الفَصَاحهِ الخَارجهِ عن العَادهِ ؛ لأنّه إذا اعتُرِضَ فقیلَ له : بأیِ شیءٍ تُنکِرُ أنْ یکونَ بینَ القُرآنِ و

بَینَ فَصِیحِ کَلاَمِ العَرَبِ فصلٌ قَرِیبٌ قد جَرَتْ بمثِله العَادَهُ ؟ و أنّ التَحدّی لمّا وَقَعَ أشفَقَ فُصَحاءُ العَرَبِ مِنْ مُعَارضَتِه ؛ لِعلمِهم بأنّ ما یأتُونَ به لیسَ بمماثلٍ لَهُ ، و ظَنُّوا أنّهم إنّما دُعُوا إلی مُمَاثَلَتِه لا مُقَارَبتِه ، و لم یکُنْ عندَهُم ما عِندَکُم مِنْ أنّ المُقاربه – فی إخراجِه مِنْ أنْ یکُونَ خارِقا للعادهِ – کالمُماثَلَه ، و لا اهتَدَوا إلی أنْ یَقُولُوا إنّ فَضْلَ کلامِکَ علی کَلامِنا کفَضلِ کَلاَمِ بَعضِنا عَلی کَلاَمِ بعضٍ ، و أنّ هذا لا یُوجِبُ لک الإبانَهَ و التخصِیصَ ، کما لا یُوجِبُ لفَاضِلِنا عَلی مُتوسّطِنا ؛ لأنّ ذلک ممّا لا یَقِفُ

۱– الإسراء ۹۰–۹۳ .

۲– أکثرها تفوّقا و غَلَبه.

عليه إلاّ النَّظّارونَ المُتكلِّمونَ ، و ليسَ العربُ منهم ، و هذا يُخرِجُ القُرآنَ مِن أنْ يكونَ مُعجِزا !

لم يَجِدْ مَفْزَعا إلاّ الكَشف عن أنّ مِثْلَ ذلك لا بُدَّ أنْ تَعرِفَهُ العَرَبُ ، و مَن هَو أنقَصُ مَعرفةً مِنَ العَرَبِ . و أنّه ممّا يُحْوِجُ إلى العِلمِ بالنَّظَرِ و لطيفِ الكَلاَمِ ، و هو الذى اعتَمدناهُ فى الجَواب .

فإن قالَ : كيفَ يَصِحُّ ما ذَكَرتُموه مِنْ سَلْبِ مَن رامَ المُعَارَضَهَ فى الحالِ ، العِلْمَ بالفَصَاحهِ و النَّظْم ، و العُلُومُ يَجُوزُ عليها البَقاءُ . و إذا كانَتْ باقيةً فليس تَنتَفى عَن العَالِمِ إلاّ بُوجُودِ ضِدِّها ، و هو الجَهلُ - بخُروجِ المَحَلِّ مِنْ صِحّهِ حُلُولِها فيه - . و الجَهلُ قَبيحٌ لا يَجوزُ أن يَفْعَلَهُ القَدِيمُ تعالى ؛ لأنَه غَنيٌّ عنه عالِمٌ بقُبحِه !

و

لو فَسَدَ المحَلُّ و خَرَجَ مِنْ صِحّهِ حُلُولِ العِلْمِ بالفَصَاحَهِ فيه ، لانَتَفَت عنهُ سائرُ العُلُوم ؛ فكانَ يجبُ أنْ يكونَ كُلُّ مَنْ قَصَدَ المُعَارَضَهَ ، مُختَلَسَ العَقلِ(۱)، فاقدا لجميعِ عُلومِه ، لاحِقا بالمَجَانينِ و البَهائم ! بل يَجِبُ على هذا أنْ يكونَ أنقَصَ مِنَ المجانِينِ و البَهائمِ ؛ لأنّ فى هؤلاءِ عُلُوما ببَعضِ الأشياءِ . و هذا يَخرُجُ مِنْ أنْ يكون عالِما بكُلِّ شيءٍ . و ما أظُنُّكم تَبلُغُونَ إلى ادِّعاءِ كُلِّ هذا !

قيلَ له : الصّحيحُ عندَنا أنّ العُلومَ لا

يَجوزُ عليها البَقاءُ ، و أنّ العَالِمَ إنّما يَستَمِرُّ كَونُهُ عالِما و يَدُومُ لتَجَدُّدِ عُلُومٍ تَحْدُثُ فى كلِّ حالٍ .و إنّما يَصْرِفُ اللّه تعالى عن

المُعَارِضَهِ بأنْ لا يَجِدُوا العِلْمَ بالفَصَاحَهِ فى تلْكَ الحالِ ، فيَتَعَذَّرَ ما كانَ مَعَ حُصُولِ العلمِ مُتأتّيا . و هذا يأتى على ما تَضَمّنَهُ سؤالُكَ .

على أنّ العِلْمَ لو كانَ باقيا - كما ادّعَيتَ - لَصَحَّ أنْ يَنتَفِىَ عَن العالِمِ بِضدٍّ مِنْ أضدادِه سِوى الجَهلِ ، كالظنِّ و السَّهوِ و الشَّكِّ و النسيان ، و ليسَ شَيءٌ مِنْ هذه

۱- أى فاقد العقل و مسلوبه .

قبيحا فَنُنزِّهَ اللّه ـ عن فعلهِ . و كُلّ واحدٍ منها يَنفى العِلمَ ، كما يَنفيه الجَهلُ و السَّهوُ و الشَّكّ و النِّسيانُ ؛ و إنْ كانَ فى إثباتِها مَعَانىَ خلافٌ و كلامٌ رُبَّما التَبسَ .

قال : ليسَ فى الظنِّ معنىً ، و الصَّحيحُ أنّه جِنسٌ مُضادٌّ للاعتقادِ ، لعِلْمنا باستِحَالهِ كَونِ أحَدِنا ظانّا للشىءِ و عالما به فى حالٍ واحدٍ ، كما يَستحِيلُ كونُه عَالما به و جاهلاً ؛ فما دلَّ على أنّ الجَهلَ ضِدُّ العِلْمِ هو دالّ على أنّ الظنَّ ضِدٌّ له أيضا . و لأنّ أحَدَنا يُميّزُ بينَ كونِه مُعتَقِدا للشىءِ و ظانّا له ، و

يُفرّقُ بين حالَيه فى ذلك . و لو لا أنّه مُضادٌّ للاعتقادِ لم يَقَع هذا الفَرقُ و التَمييزُ ، فقد سَقَط السؤالُ على كُلِّ حالٍ .

فإن قالَ : إذا كانَ الصَّحيحُ عندَكُم استِحَالةَ البقاءِ عَلى العُلُومِ ، و إنّ(۱) العَرَبَ إنّما صُرِفُوا عن المُعارَضَهِ بأنْ لم يُفعَل لهم العِلمُ بها فى الحالِ ؛ فأىُ مُعْجزٍ هاهنا ؟ و أينَ ما يُوصَفُ بأنّه دلالهٌ عَلى صِدْقِ الرَّسُولِ صلى الله عليه و آله ؟ و الصَّرفَهُ على هذا ليسَت

أكثَر مِنْ عَدمِ العُلُومِ بالفَصَاحهِ الّتى لم تَكُن مُوجودهً ثُمّ عُدِمَت ، بل عَدَمُها مُستَمرٌّ . و الموجُودُ إنّما كانَ أمثَالَها ؛ فكيف تُوصَفُ بأنّها المُعجزُ ، و

المُعجِزُ ما وَقَع مَوقعَ قَولِ القائلِ للمُدّعى عليه : صَدَقتَ . و ليسَ يَقَعُ هذا المَوقِعَ إلاّ ما كان فِعْلاً واقِعا أيضا على وَجهٍ مَخصُوصٍ !

قيلَ له : المُعْجزُ – فى دِلالتِه عَلى صِدْقِ الرَّسُولِ – كأحَدِ الدلائلِ الدَّالّهِ عَلى ضُرُوبِ المدلولاتِ . و ليسَ مِنْ حَدِّ الدِّلالهِ أنْ تكونَ ذاتا موجُودهً ، أو فِعلاً حادِثا على الحقيقه ، بل الدِّلالهُ ما أمكَنَ أنْ يُستَدلَّ بها على ما هى دِلالهٌ عليه .و

إنْ كانَ قد ألحَق قَومٌ بهذا الحدِّ : أنْ يكون لفاعِلها(۲) أنْ يَستَدِلَّ بها و لها ، ما

يَستَدِلُّ بعَدَم الغرضِ على حُدُوثِه ، و بتَعَذُّرِ الفِعلِ على أنّ مَنْ تَعَذّرَ عليه ليسَ بقادرٍ .

ص:۵۴

۱– فى الأصل : و إنّما ، و المناسب ما أثبَتناه .

۲– فى الأصل : فاعلها ، و ما أثبَتناه مناسب للسياق .

و بتَعَذُّرِه عليه حَكَمنا(١) على أنّه ليسَ بعالِمٍ . و

إنْ لم يَكُن ما استَدْلَلنا به مِنْ ذلك ذَواتٍ قائمةً واقعا لا حادِثةً . و إذا صحَّ هذا فالمُعْجِزُ إنّما يَدُلُّ على صِدْقِ الرَّسُولِ إذا حَصَلَ على وجهٍ لم تَجْرِ به العادَةُ .

و

لا فَرقَ بينَ أنْ يكُونَ فِعْلًا لم تَجْرِ العادةُ بوجودِه على وَجهٍ مَخصُوصٍ ، و بينَ أنْ يكونَ عَدَمُ فِعلٍ لم تَجْرِ العادَةُ بانتِفائه على وجهٍ مَخصُوصٍ ؛ لأنّ

اللّه تَعالى إذا كانَ قد أجرَى العَادَه بأنْ يَفعلَ فى كُلِّ حالٍ للفُصحاءِ العِلمَ بالفَصَاحَهِ كما يَفعَلُ لهم بسَائرِ الضَّروراتِ مِنَ الصَّنائعِ وَ غَيرِها ، فلا بدَّ أنْ يكُونُ مَنعُهُ لهُم فى بعضِ الأحوالِ هذَا العِلم الذى تَقتَضى العَادَةُ استِمرارَ تَجدُّدِه دالًّا على النُّبوِّهِ ، إذا وافقَ هذا المَنعُ دعوةَ مُدّعٍ للرِّساله .

و

يحتَجُّ بأنّ اللّه تعالى يَمنعُ مِنْ ذلك لأجلِه ،و عَلى وجهِ التَصدِيقِ له ، كما أنّه لمّا أجرَى العَادَه بأنْ لا يُمكِّنَ الفُصَحاءَ إلّا مِنْ قَدْرٍ مِنَ العُلُومِ يَقعُ لأجلِها مِنهُم قَدْرٌ مِنَ الفَصَاحهِ معلومٌ ، كان تَمكِينُه لبعضِ عِبادِهِ - مِنَ العُلُومِ التى يَقَعُ بها ما يَتجاوزُ المبلَغَ الّذى جَرَتْ به العادَةُ تجاوُزا كثيرا - دالًّا على النُّبوّهِ ، إذا وَقَع عَقِيبَ الدَّعَوى و الاحتِجَاج .

و

كذلكَ لمّا كانتِ العَادَةُ جاريةً بِطُلُوعِ الشَّمسِ مِنَ المَشرِق . و لا

فَرقَ فى الدَّلالَهِ على النُّبوّهِ بين إطلاعِها مِنَ المَغربِ إذا ادّعى ذلكَ بعضُ الرُّسلِ ، و بينَ أنْ لا يُطلِعَها جُملةً ، إذا ادَّعَى الرَّسُولُ أنّ اللّه تعالى لا يُطلِعُها تَصدِيقا له ، و عَلِمنا أنّ المُتَولّى لإطلاعِها و تَسييرِها هو اللّه تعالى .

و لو كانَ أيضا ما يَراهُ بعضُ المُتَكلِّمينَ مِنْ أنّ العِلْمَ الحاصِلَ عند الأخبارِ

المتَواترهِ ، ضَروريٌّ مِنْ فِعْلِ اللّه تعالى ، و أنّه أجرَى العَادَةَ بأنْ يَفْعَلَهُ للعُقَلاءِ عِنْد

١- فى الأصل : مُحكما ، و المناسب ما أثبتناه .

سَماعِ الأخبارِ صَحِيحا ، يَجرى مَجرى ما ذَكَرناهُ ؛ حَتّى لو احتَجَّ مُحتَجٌّ بأنّ اللّه- تعالى لا يَفعَلُ لأكثَرِ العُقَلاءِ العِلْمَ بمُخْبَرِ الأخبارِ المُتَواتِرهِ ، مع تَكرُّرِها على أسماعِهِم و كمالِ عُقُولِهم ، وَ وَقَعَ ذلك حَسْبَ ما ادّعَى ، لَكان دَليلاً على صِدْقِه .

و

هكذا القولُ فى جَميعِ ما جَرَت به العَادَاتُ ؛ لا فَرقَ فى الدلالهِ عَلى النُّبوّهِ

بين ثُبُوتِ ما جَرَت بانتِفائه و بينَ انتِفاءِ ما جَرَت بثُبُوتِه ؛ لأنّه إنّما دَلّ مِنْ حَيثُ كانَ خارِقا للعَادَهِ فمِن أىِ الجِهَتينِ خَرَقَها هُو دالٌّ .

و

ممّا يَزيدُ ما ذَكَرناهُ وضُوحَا أنّ دِلالَهَ المُعْجِزاتِ على النُّبوّاتِ محمُولَهٌ على تَصدِيقِ أحدِنا لِغَيرِه فيما يَدَّعيهِ عليه ، إمّا بقولٍ يَدلُّ على التَّصدِيقِ ، أو بِفعلٍ ما يَقُومُ مَقَامَهُ . و قد عَلِمنا أنّ أحدَنا لَو ادّعى عليه بَعضُ أصحابِهِ دَعوىً مّا و التَمَسَ تَصدِيقَهُ فيها ، فقالَ له : إنْ كُنتُ صادِقا عَلَيكَ فحَرِّكْ يَدَكَ فى جِهَهٍ مَخصُوصهٍ ، أو ضَعْهَا عَلى رأسِك ، أو طالَبَهُ بغيرِ ذلك مِمّا يَعلَمُ أنّه لم يَفعَلْهُ مُستَمِرّا على عادهٍ له ، لَكانَ إذا فَعَلَهُ دالاًّ على صِدقِه ، و يَجرى فِعلُهُ مَجرى قَولِه : صَدَقتَ . و كذلِكَ لو طالَبَهُ بَدَلاً ممّا ذَكَرناهُ بأنْ يَمتَنِعَ مِنْ فِعلٍ قَد جَرَت عَادَتُهُ باستِمرارِه عليه فامتَنَعَ منهُ ، لَقَامَ مَقَامَ التَّصديقِ بالقَولِ .

و

إذا لم يَختَلِفِ الحالُ فى تَصديقِ أحَدِنا لغَيرِه على الوَجهَينِ جميعا ، لم يَختَلِفْ أيضا فى تصديقِ الرُّسُلِ بالمُعجِزاتِ على كلا الوَجهَين .

فإن قالَ : ما أنكَرتُم أنْ يكُونَ عَدَمُ طُلُوعِ الشَّمسِ – عَلى الوَجهِ الّذى ذَكَرتُمُوه – ليس بمُعْجِزٍ و لا دَلالهٍ ، و أن تكُونَ الدِّلالهُ هناك – فى الحقيقهِ – سُكونَ الشَّمسِ فى المُوضِعِ الّذى سَكَنَت فيه ، و لم تُحَرّكْ منه لِلطُّلُوعِ على مَجرى العادهِ . و ليس مِثْلُ هذا مَعَكُم فى مَنعِ العَرَبِ عَن المُعَارضَه ؟ !

قيلَ له : هذا فى نِهايهِ البُعدِ ، و مِنْ أينَ لِلمُستَدِلِّ على النُّبوّهِ أنّ الشَّمسَ إذا غابَت عن بَلدهٍ فلا بُدَّ مِنْ أن تكُونَ باقيهً ، تَقطَعُ الأماكِنَ حتّى تَنتَهِىَ إلى أُفقِ

ص:۵۶

المَشرقِ ببلدهِ ؟وَهَبْ أنّ هذا حقٌّ بالأدلّهِ عليه ، ليسَ جَهْلُ المُستَدِلِّ عَلى النُّبوَّهِ فى ذلك أو

شكُّهُ فيه بمُخْرِجٍ له مِنْ صِحّهِ الاستدِلالِ - بِتَأخُّرِ الشَّمسِ عن الطُّلُوعِ - عَلى النُبوَّهِ إذا وَقَعَ على الوَجهِ الّذى كانَ ذَكَرناهُ .

ولَو

كانَ المُعْجِزُ ما ذَكَرتَه لَكانَ مَنْ فَقَدَ العِلْمَ به لا يَتمكّنُ مِنَ الاستدلالِ عَلى صِدْقِ الرَّسُولِ ، و إنْ عُدِمَ طُلُوعُ الشَّمسِ عَلى الوَجهِ الّذى ادَّعاهُ و احتَجَّ به ، و قد عَلِمْنا خِلافَ ذلك .

و

بعدُ ، فلو كانَ المُعْجِزُ هو سُكُون الشَّمسِ فى بَعضِ المَواضعِ الغَائِبهِ عن

أبصَارِنا لوَجَبَ أنْ يكونَ ذلك مُعْجِزا ، و إنْ أطلَعَ اللّه تعالى شمسا غَيرَها على هَيئَتِها وَ جَميعِ أوصافها مِنَ المَشرقِ . و نحنُ نَعلَمُ أنّه لو فَعلَ ذلك لم يكُنْ سُكُونُها فى المَوضِعِ الّذى سكَنَت فيه مُعْجِزا ، و لا ممّا يَدُلُّ على النُّبوّه .

فإنْ قالَ : إنّما لم يَكُنْ سُكُونُها - و الحالُ عَلى ما قَدّرتُمُوه - مُعْجِزا و لا دَليلًا ، مِنْ حيثُ كانَ المُستَدِّلُ يُجوِّزُ أنْ تَكونَ هى الطّالِعه عليه لا مِثلها . و إذا جَوَّزَ ذلك لم يُعْلَمْ صِدْقُ الخَبرِ بأنّها لا تَطلُعُ .

و

لو كانَ لهُ سَبيلٌ إلى العِلمِ بأنّ الشَّمسَ الّتى جَرَتِ العَادَهُ بِطُلُوعها قد سَكَنَت فى بَعضِ المَواضِعِ الغائِبهِ عنه - و إنْ طَلَعَ مِثلُها عليه - لَأمكَنَهُ الاستِدلالُ على صِدْقِ المُدّعى .

قيلَ له : كانَ سُكُونُ الشَّمسِ فى المَوضِعِ الغَائِبِ إنّما يكونُ دَلالهً على النُّبوّهِ إذا لم تَطْلُعْ شَمسٌ أخرى مَكانَها . و إذا جازَ هذا أمكنَ أنْ يُقالَ فى مُقَابَلتِه :

و المُعْجِزُ أيضا للنَّبي صلى الله عليه و آله هو

العُلومُ الّتى يَفعَلُها اللّه تعالى فى العَرَبِ بالمُدرَكاتِ و الصِّنَاعاتِ و غيرها مِنَ العُلُومِ الضَّرُوريّهِ ، مُنفَرِدهً عن العِلْمِ بالفَصاحهِ و طَريقهِ النَّظم ؛ إذا رامُوا المُعَارَضه فَتَعَذّرَت عليهم ؛ لأنّه كانَ تعالى قَد أجرَى العَادَهَ

بأنْ يُجَدِّدَ لهُم فی کلِّ حالٍ العِلْمَ بما ذَکرناه ، و بالفَصَاحهِ و

التصَرُّفِ فی ضُرُوبِ الکَلامِ ، ثمّ مَنَعَهُم – عنـد تَعَاطی المُعَارَضَهِ – العِلْمَ بالفَصَاحَهِ ، و جَدَّدَ لهم ما سِواها ، کانت هـذه العُلومُ الواقِعَهُ – مُنفَصِلهً عن العُلومِ بالفَصَاحَهِ ، و قد جَرَتِ العَادَهُ بتَجَدُّدِ

الجَمیعِ عَلی حدٍّ سَواءٍ – هی المُعْجز ، و یکونُ وُقُوعُها ، علی الحَدِّ الـذی ذَکرناهُ ، کالوَجهِ فی صِحّهِ دلالتِها علی النُّبوّهِ ، إذا لم تَطْلُعْ شَمسٌ أُخری .

علی أنّ المُعْجِزَ لو وُجِدَ بِشرائطِه کُلِّها – مِنْ غَیرِ دَعوهِ مُدَّعٍ و لا

احتِجاجِ مُحتَجٍّ – لم یکُنْ دالاًّ علَی النُّبوّهِ. و کذلکَ لو وَقَعَ عندَ ارتفاعِ التکلیفِ و انتقاضِ العاداتِ لم یَکنْ دالاًّ ، فصَارَ وُقُوعُه – مَعَ بقاءِ العَادَاتِ – مُوافِقا لـدَعوی مُدَّعٍ له و مُحتَجٍّ به ، کالوَجهِ فی صِحّهِ دَلَالَتِه عَلی النُّبوّهِ ، فلا یَمتنعُ أیضا أنْ یُجدِّدَ العُلُومَ التی ذَکرناها – مِنْ غَیرِ أنْ تَتجـدّدَ معها العُلُومُ بالفَصَاحَهِ علی مَجری العادهِ – دلالهً علی النُّبوّهِ . و لو تَجَدَّدَ الجمیعُ لم یَکُن دِلالهً ؛ لأنّ خَرقَ العَادهِ – الّذی هو

المُراعی فی دلالهِ النُّبوَّهِ – حاصلٌ لا مَحَالَه .

و

هذا الکلامُ إنّما أورَدناهُ فی مُقابِلَهِ السائلِ علی سَبیلِ الاستِظهارِ فی الحُجّهِ

و إقامتِهـا مِنْ کُلِّ وجهٍ ، و إلاّ فما قَدَّمناهُ مِنْ أنّه لا فَرقَ فی الـدِّلالهِ علی النُّبوّهِ بَین ثُبوتِ ما تَقتَضـی العَادَهُ انتفاءَه و بَین انتِفَاءِ ما یَقتَضی ثُبوتَهُ ، یُغنی عن غَیرِه .

فإنْ قالَ : ألیسَ قَـد شَرَطَ بعضُ المتکلّمینَ فی الـدّلالهِ أنْ تکُونَ حادِثهً علی وَجهٍ مخصوصٍ ، فکیفَ یکُونُ المُعجِزُ عَـدمَ العُلُومِ بالفَصَاحَهِ مع ذلک ؟

قیلَ له : هذا یَنکَسِرُ بما قَدَّمناهُ مِنْ دِلالهِ عَدَمِ الغَرَضِ عَلی حُدُوثِه ، و

تَعَذُّرِ الفِعلِ(١) علی [أنّ] مَنْ تَعَذّرَ علیه لیسَ بقادرٍ ، إلی غیرِ ذلک ممّا ذَکَرناه .

اللّهمَّ إلاّ أنْ یکُونَ مَنْ شَرَطَ ذلک لم یُرِدِ(٢) الحُدُوثَ الحقیقیَ الّذی هو الخُروجُ

١– فی الأصل : الفصل ، و المناسب ما أثبتناه .

٢– فی الأصل : یرو ، و الصحیح ما أثبتناه .

مِنَ العَدَمِ إلى الوجُودِ ، بل أرادَ ما يُعقَلُ مِنْ معنى الحُدُوثِ و

التَّجَدُّدِ ؛ فيكُونُ ما تَكلَّمنا عليه غيرَ خارجٍ عن شَرطِه ، لأنّا نَعقِلُ مِنْ تَجدُّدِ انتِفاءِ العُلُومِ بالفَصَاحَهِ - على مَنْ قصَدَ المُعارَضَهَ - ما لَولا تَصدِيقُ الرَّسُولِ صلى الله عليه و آله لم يَكُن .

فإنْ قالَ : أىُ تَجدُّدٍ يُفعَلُ فى المَوضِعِ الذى ادَّعيتُموه ؟ ! و العُلُومُ التى انتَفَتْ

عَمَّن رَامَ المُعارَضَهَ لم تكُنْ مُوجُودةً ثُمَّ عُدِمَتْ ، بل انتِفاؤها مُستَمِرٌّ غَيرُ مُتجدِّدٍ . و ليسَ كذلك عَدَمُ العَرَضِ الذى يُستَدَلُّ به على حُدُوثِه ، لأنّا نَعلَمُ عَدَمَهُ بعدَ وُجُودِه مُتَجدِّدٌ فى الحَقيقه .

قيلَ له : هذهِ العُلُومُ و إنْ لم تكُنِ انتَفَت بعدَ أنْ وُجِدَت على الحقيقهِ ، فهى مِنْ حيثُ اقتَضَتِ العَادَهُ وُجُودَها - لَو لا تَصدِيقُ الرَّسولِ صلى الله عليه و آله - فى حُكْمِ الموجُودِ ، و إنْ لم يُوجَدْ ؛ فجَرَى انتِفاؤها فى تَجدُّدِه مَجرى ما وُجِدَ على الحقيقهِ ثُمَّ عُدِم .

و

إنّما قُلنا : «فى حُكمِ الموجود»(١) ، لأنّا نَعلَمُ أنّ وُجُودَها كانَ واجِبا لا مَحالَه ، [حسب]مُقتَضى العادِه ؛ فإذا خَرَقَ اللّه تعالَى العَادَهَ فى أنْ يُوجِدَها و استَمَرَّ انتِفاؤها ، جَرَى مَجرى ما طَرأ عليه الانتِفاءُ مِنَ الوَجهِ الّذى ذَكرناه . و هذا بَيّنٌ لا إشكالَ(٢) فيه .

على أنّا قد نَستَدِلُّ بِجوازِ عَدَمِ العَرَضِ على حُدُوثِه ، و إنْ لَم يَحصُلِ العَدَمُ

و يَتَجَدّدْ . و ليسَ كونُه ممّا يَجوزُ أنْ يُعدَمَ مُتَجدّدا على وجهٍ ، و

هذا يُبيِّنُ أنّ الشَرطَ الّذى ذَكَرَ ليسَ بمُستَمِرٍّ فى جميعِ الدَّلائل .

فإنْ قالَ : ما أنكَرتُم أنْ يكُونَ الاشتِراطُ فى الدِّلالهِ أنْ تكُونَ حادثةً هو فى أصولِ الأدلّهِ ؛ لأنّ مَرجِعَ جميعِ الأدلّهِ إلى الأفعال الّتى لا بُدَّ أنْ تكُونَ حادثةً ؟ ! و أنْ يكونَ ما ذَكَرتُمُوه مِنَ الاستِدلالِ عَلى حُدُوثِ العَرَضِ - بعَدَمِهِ ، و بِتَعَذُّرِ الفِعلِ

١- فى الأصل: الوجود، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

٢- فى الأصل : الأشكال ، و المناسب ما أثبتناه .

عَلى مَنْ تَعَذّرَ عليه ليس بقادرٍ – يَرجِعُ جَميعُهُ إلى دِلاَلَه الفِعلِ ، غيرَ أنّه دَالٌّ عَلَيه بواسطةٍ ؛ لأنّ عَدَمَ العَرَضِ أو جَوازَ عَدَمِهِ ، لا يُعلَمُ إلاّ بالفِعْلِ الّذى هو تَحريكُ الشىءِ بعدَ تَسكِينِه ، أو تَسكِينُهُ بعدَ تَحْرِيكِه . و كذَلِك تَعَذُّرُ الفِعلِ على زيدٍ ، يَدُلُّ على أنّه ليسَ بقادرٍ ، مِنْ حيثُ عُلِمَ بالفِعلِ أنّ الفَاعِلَ مِنْ حيثُ صَحَّ منه يَجِبُ أن يكونَ قادرا ، فقد عادَت أُصُولُ الأدلّهِ كلُّها إلى الأفعالِ .

قيلَ له : هذا إذا صَحَّ لم يُؤثّرْ فى طريقَتِنا ؛ لأنّا نَتمكَّنُ مِنْ رَدِّ الدِّلالهِ فى المَوضعِ

الّذى ذَكَرناه أيضا ، إلى الفِعلِ على هذا الوَجه .

فنقولُ : إذا اتّفقَتِ العُلُومُ بالفَصَاحَهِ عنـدَ القَصـدِ إلى المُعارَضَهِ ، و قد كانَت – لولا النُّبوَّهُ – واقِعهً لا مَحَالهَ عَلَى العَادَهِ فقد عَادَتْ دِلالهُ ذلك إلى الفِعلِ أيضا ؛ لأنّ فِعلَ العُلُومِ لو لم يكُن واجِبا بالعَادَهِ لَما دَلَّ انتِفاؤها على شىء ، فالمَرجِعُ إذا الفِعلُ فى الدِّلالهِ ، كما خَرَجَ ذلك فى تَعَذُّرِ الفِعلِ و غَيرِه .

فإنْ قيل : خبِّرونا عن التَّحَدّى بالإتيان بِمثْل القُرآن ، ما المُرادُ به ؟ لأنّكُم ليسَ تَذهَبونَ إلى أنّ العادَهَ انخَرَقَت بفَصَاحَتِه كما نَذهبُ ، فيكُونَ المِثْلُ المُلتَمسُ ما أخرجَه مِنْ أنْ يكونَ خارِقا للعَادهِ و ألحَقَهُ بالعِنادِ . و يَتَساوى فيه المُماثِلُ فى الحقيقهِ و المُقارِبُ .

وهَبْ أنّ طريقهَ النَّظم قُصِدَت أيضا بالتحَدّى – على حَسبِ ما اقتَضَتهُ عَاداتُهُم فى تَحَدّى بَعضِهِم بَعضا – لا بُدَّ أنْ تكُونَ الفَصَاحَهُ مَقصُودهً ، و هى الأصلُ فى التحَدّى .

و

الدُّعاءُ إلى الإتيانِ بالمِثلِ – إذا لم تَصِحَّ طريقتُنا – مُحتَملٌ ، فقد يَجُوزُ على هذا أنْ يكُونُوا ظَنُّوا أنّهم دُعُوا إلى مُماثَلَتِه فى الفَصَاحَهِ على الحقيقهِ لا مُقَارَبَتِه ، فتَعَذَّرَ عليهم المُعَارَضَهُ لا للصَّرفَهِ بل لِعُلوِّ مَنزِلَتِه فى الفَصَاحَهِ عليهم ، و تَقَدُّمِ كَلاَمِه لِكَلاَمِهم .

قيلَ له : المِثْلُ فى الفَصَاحَهِ – الذى دُعُوا إلى الإتيانِ به – هو ما كانَ المعلُومُ مِنْ حَالِهم تَمكّنُهُم منه و قُدرَتُهم عليه ، و هو المُقارِبُ و المُدانِى لا

المُماثِلُ على التَحقِيقِ الّذى رُبَّما أشكَلَ كيفَ حَالُهُم فى التَمكُّنِ منه ، فالّذى يَكشِفُ عن ذلك أنّه : ليسَ يَخلُو القُرآنُ فى الأصلِ مِنْ أن تكُونَ العَادهُ انخرَقَت بفَصَاحَتِه ، و يَكُونُ التَحدّى بإتيانِ مِثله(١) مَصرُوفا إلى ما أدخَلَهُ فى المُعتادِ ، و أخرَجَهُ مِن انخِراقِ

العَادَهِ به . أو أنْ يكُونَ مُعتَادا ، و التحدّى وَقَعَ بالصَّرفِ عن مُعَارَضَتِه . و

يكُونَ دُعاؤهم إلى فِعْلِ مِثلِه ليمتَنِعُوا ، فَتَنكَشِفُ الحالُ فى الصَّرْفَه .

فإنْ كانَ الأوّلُ فقَدْ دَلّلْنا فيما تَقدّمَ على أنّ العَادَهَ لَم تَنخَرِقَ به ، و أنّ خَفَاءَ الفَرقِ بينَ بَعضِ ما وَقَع به القُربُ(٢) مِنه ، و بينَ فَصِيحِ كَلامِ العَرَبِ يَدُلُّ على التَماثُلِ و التَقارُبِ المُخْرِجِ له مِنْ أن يكُونَ خارِقا للعادهِ ، و أشبَعنا القَولَ فى ذلك . و إنْ كانَ الأمرُ جَرَى على الوجهِ الثّانى فهو الذى نَصرناه .

و

ليسَ يَخلُو المِثْلُ الذى دُعُوا إلى الإتيانِ به بعد هذا مِنْ أن يكونَ هو

الذى قَد عُلِمَ مِنْ حالِهم أنّهم مُتَمكِّنونَ منه ، و أنّه الغَالِبُ على كلامِهِم و

الظّاهِرُ على ألسِنَتِهم ، فذاكَ المُقارِبُ لا المُماثِلُ على التَّحقيقِ ؛ لأنّ المُماثِلَ ممّا لا

يَظهَرُ تَمكُّنُهم منه هذا الظُّهُورَ . و لو كانُوا إلى ذلك دُعُوا لَوجَبَ أن يُعارِضُوا . و إذا لم يَفْعَلُوا – مَع تَوفُّرِ الدَّواعى – فلأنّهم صُرِفُوا . و يكُونُ ما دُعُوا إلى فِعْلِه هو المُماثِل على الحقيقهِ .

فإنْ كانُوا دُعُوا إلى ذلكَ لم يَخْلُ حالُهُم فيه مِنْ أمرَينِ : إمّا أنْ يكونُوا قادِرينَ

عليه و مُتَمكِّنينَ منه ، أو غيرَ مُتَمكِّنينَ .

و لو قَدَرُوا و تَمكّنُوا ، لَوَجَبَ أنْ يَفعلُوا . و إنْ كانُوا غَيرَ مُتَمكِّنينَ – لا لأنّهم صُرِفُوا عن ذلكَ و أُفقِدُوا العِلْمَ به فى الحالِ ، بلْ بقُصُورِهم عن نَظْمِه فى الفَصَاحَهِ ،

١– فى الأصل : إتيانٌ بمثله ، و المناسب ما أثبتناه .

٢– هكذا تُقرأ الكلمه فى الأصل ، و قد تُقرأ : «الفرقُ» .

أو لأنّه تَعَمَّلَ(١) له زَمانا طَويلاً ، و طالَبَهُم بِتَعجيلِ مُعارَضَتِه ، أو غيرِ ذلك ممّا قد جَرَت العَادَاتُ بمثلِه ، و لا اختصاصَ لأحدٍ فيه - فقَد كانَ يجِبُ أنْ يُواقِفوا

النَّبىَ صلى الله عليه و آله ، و يَقولوا له : ليسَ فى قُصُورِنا عن(٢) مُعَارَضَتِكَ دليلٌ على نُبوَّتِكَ و صِدقِكَ فيما ادّعَيتَهُ مِنْ صَرْفِ اللّه ِ تعالى لنا عن المُعَارَضَهِ ؛ لأنّك إنّما دَعوتَنا إلى مُماثَلَتِكَ فيما أتَيتَ به . و قد يَتَعذَّرُ مُماثَلهُ الفَاضِلِ عمّن لَم يكُنْ فى طَبَقِته ، لمجرَى العَادَهِ مِنْ غَيرِ صَرْفٍ . و إذا كُنتَ إنّما تَدَّعى النُّبوَّهَ لا

الفَضِيلَه المُعتَادَه الّتى يَدَّعِيها

بَعضُنا على بعضٍ فلا حُجّهَ فيما أظهرَتَه . و ما رأينَاهُم فَعَلُوا ذلك و لا

احتَجُّوا به .

وَ

بعدُ ، فقَد كانَ لهم أن يقولوا له فى الأصل : إنْ كانَ التحَدّى وَقَع بالمُماثَلهِ -

سَواءٌ قَدَرُوا على مُماثَلِته أو نَكَلُوا عنها - فدُعاؤكَ(٣) لنا إلى المُماثَلهِ طَريقُ(٤) الشَّغَبِ و بَابُ العَبَثِ ؛ لأنّ العِلْمَ بأنّ الكَلاَمَينِ مُتَماثِلانِ على التحديد ممّا لا يَضْبِطُهُ البَشَرُ ، و لا يَقِفُ عليه إلاّ عَلاّمُ الغُيوبِ جَلَّ و عَزّ ، فلو

استَفرَغنا كُلَّ وُسْعٍ فى مُعَارَضَتِكَ ، لَكانَ لك أنْ تَقولَ : ليسَ هذا مُماثِلاً لِما جِئتُ به ، و قد بَقىَ عَلَيكُم ما لم تُساوُوا فيه !

فقد دَلَّ ما ذَكرنَاهُ على أنّ الّذى دُعُوا إلى فِعْلِه و المُعَارَضَهِ بِهِ هو

المُقارِبُ الّذى يَظهَرُ تَمكّنُهم منه . و لو كانُوا دُعُوا إلى المُماثِلِ أيضا لم يُخِلَّ ذلك بِصحّهِ طَريقتِنا مِنَ الوجهِ المتقدِّمِ .

و

قد بَيّنا قَبلَ هذا أنّ العَربَ و إنْ لم يكونوا نَظّارينَ(٥) و لا مُتَكلِّمينَ ، فقد كانَ

يَجبُ أنْ يُواقِفوا على مِثْلِ ما ذَكَرناه ، مِنْ حيثُ عَلِمُوا فى الجملهِ أنّ النَّبىَ لا بدّ أن يَبِينَ بما ليسَ بمُعتادٍ .

ص:۶۲

۱- أى اعتنى و اجتهد و تكلّف العملَ له .

۲- فى الأصل : من ، و المناسب ما أثبتناه .

۳- فى الأصل : و دعاؤك .

۴- فى الأصل: و طريق.
۵- أى أهل نظر و جدل و احتجاج .

و ليسَ لأحدٍ أنْ يقولَ : إنّهم شَكّوا فی لفظِ «التحدّی» ، و هل المُرادُ به المُماثَلهُأو المُقاربه ؟ لأنّا قد دَلّلْنا فیما مضی علی أنّهم لو شَكّوا فی ذلک لَاستَفهمُوا عنه ، سیّما مع تَمادی زمانِ التحَدّی و تَطاوُلِه و تَكَرُّرِ التَقریعِ علی أسماعِهم ، و قد بَلَغُوا مِنْ إعنَاتِهم(۱) للنَّبیِ صلی الله علیه و آله ، و تَتَبُّعِه فی أقوالِه و أفعالِه ما كانَ أیسَرَ منهُ سؤالُه عَن مرادِه بالتحَدّی الّذی هو آكدُ حُجَجِه و أظهَرُ دلائله .

و بعدُ ، فقد كانَ یجبُ مَعَ الشکِّ أنْ یُعارِضُوا ما یَقْدِرُونَ علیه ؛ فإنْ وَقَعَ مَوقِعَهُ فقد أنجَحُوا . و إنْ قال لهم : أرَدتُ بالمِثْلِ كذا و لم أُرِدْ كذا ، عَمِلُوا علی ما یُوجِبُهُ التَّفهِیم ، وَ عُذرُهم عِندَ النّاسِ فیما أورَدُوه احتِمالُ القَولِ الذی خُوطِبُوا به و أشبَاهِه . و

نحنُ نَعلَمُ أنّ الاستِفهامَ مَعَ الشکِّ ، أو المُعَارَضَهَ بالمُمكِن إلی أن یَصِحَّ الأمرُ و یَنكَشِفَ المُرادُ أشبَهُ بالعُقَلاءِ مِن العُدُولِ إلی السَّیفِ الذی لا

یُعدِلُ إلیه إلاّ ضِیقُ الحالهِ ، و تَوَجُّهُ الحُجّه !

فإن قالَ : فَاعمَلُوا علی أنّ المُماثَلَهَ عَلَی التَحدیدِ - حتّی لا یُغادِرَ أحَدُ الكلاَمَینِ الآخَرَ فی شیء - لا یَعلَمُها إلاّ عَلاّمُ الغُیُوبِ تَعالی عَمّا ذَكَرتُم ، و لا یَصِحُّ التحَدِّی بها ، لِم أنكَرْتُم أنْ تكُونَ المُماثَلَهُ المُلتَمَسهُ منهم هی التی یُطبّقُ بها العُلَمَاءُ بین الشّاعِرَینِ و البَلِیغَینِ ، و الكَاتِبَینِ و الصَّانِعَینِ . و إنْ لم یَعلمُوا أنّ فِعلَ كُلِّ واحدٍ مماثِلٌ لِفعلِ الآخَرِ مِنْ جمیعِ أطرافِه و حُدُودِه ؟

قیلَ له : قد بَیّنا أنّ التحَدِّی لا یَجوزُ أنْ یكونَ واقِعا بأمرٍ لا یُعلَمُ تَعَذُّرُهُ أو

تَسَهُّلُهُ . و أنّه لا بدّ أنْ یكونَ ما دُعُوا إلی فِعْلِه ممّا یَرتَفعُ الشَّکُّ فی أمرِه و یَزُولُ الإشكالُ عنه .

و

دَلّلْنا علی ذلکَ بأنّهم لو طُولِبُوا بما یُشكِّکُ و یَلتَبِسُ ، و لا تَظهَرُ بَراءهُ ذِمّتِهم

۱- أی إیقاعهم الأذی به صلی الله علیه و آله .

عندَ الإتيانَ به ، لَواقَفُوا على أنّهم قَد أَعنِتُوا و كُلِّفوا ما لم يُطِيقوا .

و المُماثَلهُ الّتى ذَكَرتَها بَين الشّاعِرَينِ و

غيرِهما ، و إنْ لم تكنْ على التحديدِ و التَّحقِيق ، بل لأجلِ اشتِباهِ الكَلاَمَين و شِدّهِ تَقارُبِهما ، وُصِفَا بأنّهما مِثلَانِ ؛ فالإشكَالُ الّذى ذَكَرناهُ فى ذلكِ أيضا حاصلٌ ، و الخَلافُ ثابِتٌ . و لهذا ما اختَلَفَ

النّاسُ فى تَطبيقِ الشُّعراءِ و تَنزِيلِهم و تَفضِيل بَعضِهِم على بعضٍ ، قديما و حَديثا . و اختَلَفَت فى ذلك مذاهِبُهم ، و تَضادَّتْ أقوالُهم ، و جرى فى هذا المعنى مِنَ التَّنازُعِ ما لم يَستَقَرَّ إلى الآن ، فمِن ذاكَ أنَّ أكثَرَ المُطبّقينَ(١) جَعَلوا الأعشى(٢) فى الطَبَقهِالأولى رابِعا ، و قَومٌ مِنهم جَعَلوا طَرَفَهَ(٣) الرّابعَ ، و آخَرُونَ جَعَلُوهُ الخامِسَ .

و اختَلَفُوا أيضا فى تَفضِيلهم ؛ فمِنهُم مَنْ فَضَّلَ امرأ القَيسِ على الجماعهِ ، و مِنهُم مَنْ فَضَّلَ زُهَيرا(۴) ، و مِنهُم مَنْ فَضّلَ النّابِغَه(۵) . و قد فَضَّلَ قُومٌ الأعشى

١- أى الذين قسّموا الشعراء إلى طبقات .

٢- هو ميمون بن قيس بن جَندَل ، من بنى قيس بن ثعلبه ، يُعدّ من شعراء الطبقه الأولى فى الجاهليّه ، و أحد أصحاب المعلّقات ، و لُقّب بالأعشى الأكبر ، و أعشى بكر بن وائل . توفّى سنه ۷ ه .

٣- هو عمرو بن العبد بن سفيان البكرىّ الوائلىّ ، شاعرٌ جاهلىٌ من الطبقه الأولى ، و من أصحاب المعلّقات .

۴- هو زهير بن أبى سُلْمى ، ربيعه بن رياح المُزنىّ المُضَرىّ ، وُصف بأنّه حكيم الشعراء فى الجاهليّه ، و فى أئمه الأدب من يُفضّله على شعراء العرب كافّه ، ولد ببلاد مُزَينه بنواحى المدينه ، لكنّه أقام بديار نجد ، و سيرته و أشعاره و معلّقته مشهوره معروفه . توفّى سنه ۱۳ قبل الهجره .

۵- النَّابغه الذُّبْيانىّ ، زياد بن معاويه الذبيانىّ المضرىّ ، شاعرٌ جاهلىّ ، من الطبقه الأولى ، و هو من أهل الحجاز ، كانت تُضرب له قبّه بسوق عُكاظ فتقصده الشعراء فتَعرِض عليه أشعارَها . و يُعدّ من الأشراف فى الجاهليّه ، و كان حَظيّا عند النعمان بن المنذر ، و له شعر كثير . عاش طويلاً ، و توفّى نحو سنه ۱۸ قبل الهجره .

على أهلِ طَبَقتِه ؛ لِكَثرهِ فُنُونِ شِعرِه .

فأمّا جَرِيرٌ و الفَرَزدَقُ فالاختِلَافُ فى تَفضِيلِهما أيضا مشهورٌ ؛ فبَعضُ العُلَماءِ

و الرُّواهِ يُفضِّلُ جَرِيرا ، و بَعضٌ آخَرُ يُفضِّلُ الفَرَزدقَ . و

آخَرُونَ يُفَضِّلونَ الأخطَلَ على الجميعِ ، و يقولونَ : إنّه أشَدُّهُم أسْرَ شِعرٍ(۱) ، و أشبَهُهُم بمَذهَبِ الجاهليّه ، و لكلٍّ فيما ذهَبَ إليه قَولٌ و احتِجاجٌ .

و

مَنْ تأمّلَ أقوالَ الناسِ فى هذه المَعَانى حَقَّ تأمُّلِها عَلِمَ أنّها كَالمُتَكافِئهِ

المُتَقابِلهِ ، و أنّه لا مَذهَبَ منها إلاّ و له مَخرَجٌ و فيه تأوُّلٌ ، و

أنّ الحقَّ المَحضَ لو التُمِسَ فى خِلَالِها لَتَعذَّرَ وجودُه .

و قد عَلِمنا أنّ هؤلاءِ ، و إن اختَلَفُوا فيما حَكَيناهُ ، فلا اختِلَافَ بينَهُم فى أنّ كلامَ الجَمَاعهِ يُقارِبُ بَعضُهُ بعضا . و كلُّ مَنْ فَضَّلَ أحدَهُم على غيرِه يُقِرُّ بأنّ كلَامَ المَفضُولِ مُقارِبٌ لكَلَامِ الفاضِلِ . و ليسَ هذا ممّا تَدخُلُ الشُّبهَهُ فيه دُخُولَها فى الأوّلِ ، و لا ممّا يَصِحُّ أنْ يُعتَقَدَ فيه المَذاهِبُ المُختَلِفهُ ؛ فقد عادَ الأمرُ إلى أنّه لو كانَ صلى الله عليه و آله تَحَدَّاهُم بأنْ يأتُوا بِمثْلِ ما أتى به على هذا الوجهِ لَكانَ مُتَحَدِّيا بمالا سَبيلَ إلى عِلْمِه ، و مُطالبا لَهم بما لو أحضَرُوهُ لم يَخرُجُوا عن التَّبعهِ .و قد مَضَى أنّهم لو كانُوا فَهِمُوا ذلك مِنَ التحَدِّى لَما صَبَرُوا تَحتَهُ ، و لا أمسَكُوا عَن المُواقَفَهِ عليه ؛ فقد دَلَّ ما ذَكَرناهُ على أنّ التحَدِّى إنّما كانَ بإيرادِ ما هُو ظاهرٌ فى كَلامِهم ، و مَعلومٌ مِنْ حالِهم . و بعدُ ، فلو كانَ التماثُلُ الّذى عَنَاهُ السائلُ ممّا لا يَعتَرِضُ فيه شَكٌّ ، و كانَ أمرُهُ واضِحا جَليّا - و ليسَ كذلِكَ فى الحَقيقهِ - لم يَقدَحِ(۲) الاعتِراضُ بالتحدّى به فى إعجَازِ القُرآنِ على مذهبِنا ؛ لأنّا قد بَيّنا قَبلَ هذا المَوضِعِ أنّهم لو

تُحُدُّوا بذلك

۱- أى أحكمهم صناعةً للشِّعر .

۲- فى الأصل : يقدم ، و الظاهر ما أثبتناه .

و تَمكّنُوا منه لَعَارَضُوا ، وَ لو لم يَتَمكّنُوا لوجهٍ مِنَ الوُجوهِ المُعتادَهِ لَواقَفُوا و تَنَبّهُوا على سُقُوطِ الحُجَّهِ عنهم ؛ فكَلامُنا مُستَقِيمٌ مِنْ كلِّ وجهٍ .

فإن قالَ : كيفَ يكونُ تماثُلُ الكَلامَينِ و تَفضِيلُ أحَدِهِما على الآخَرِ غَيرَ مَضبُوطَينِ ، و الأقوالُ فيهما مُتَكافِئهٌ حسَبَما ادَّعيتُم . و قد رأينا الشُّعراءَ و غَيرَهُم مِنْ أهلِ الصَّنائعِ يَتَحَدّى بعضُهُ بَعضًا ، و يَستَفرِغُونَ الوُسْعَ فيما يُظهِرونَهُ مِنْ صَنائعِهم . و إنّما غَرَضُهُم في ذلك أنْ يُفَضَّلُوا على نُظَرائهم ، و يُجعَلُوا في طَبَقاتِ صَنعَتِهِم ، و يُشْهَد لهم بالتقَدُّمِ ، و يُسلَّمَ إليهم الحِذْقُ . و لو كانَ ما قَصَدوا إليه مِنْ ذلك لا يَنْضَبِطُ و الخِلافُ فيه لا يَنقَطِعُ ، لما أتعَبُوا نُفُوسَهُم و أبدانَهُم فيما لا وُصُولَ إليه . قيلَ له : إنّما تَجَشَّمَ مَنْ ذَكَرتَ مِنَ الشُّعراء و أهلِ الصَّنائعِ ما تَجَشَّمُوهُ مِنَ التحَدّى و المُباهاهِ و المُفاخَرهِ ؛ لأنّ غايتَهُم القُصوَى التى يَجرُونَ إليها أن يَغلِبَ في الظُّنونِ فَضلُهُم ، و يَعتقِدَ أكثرُ العُلَماءِ - أو طائفهٌ مِنهُم على الجُملهِ - تَقَدُّمَهُم . و هذا حاصلٌ لهم و إنْ كانَ أمرُ بَعضِهِم فيه أظهَرَ فيه مِنْ بَعضٍ . و ليسَ في الدُّنيا عاقِلٌ مِنَ الشُّعراءِ و لا مِنْ غَيرِهِم ، يُريدُ أنْ يَقطَعَ النّاسُ بفَضلِهِ على عَدِيلِه و يُطَبِّقَهُ مَعَ نَظيرِه ، مِنْ جههِ العِلْمِ اليقينِ . بل أحسَنُ أحوالِهم و أكبَرُ آمالِهم أنْ يُظَنَّ ذلكَ فيهم ، و يكُونَ حالُهُم به أشبَهَ و أليَقَ ؛ لأنّه لا مَجالَ لِلْعِلمِ

في هذا ، و إنّما يُعمَلُ فيه على الظنِّ و غالِبه . و ليسَ هذا مِنْ دلائلِ النبوّهِ في شيءٍ ؛ لأنّها مَبنيّهٌ على العِلمِ دونَ الظنِّ .

و

إنّما يُعلَمُ صِدْقُ النَّبيِ صلى الله عليه و آله في الخَبَرِ بأنّهم لا يُعارِضُونَهُ و يَدُلُّ على أنّهم

مَصرُوفُونَ بأنْ نَعلَمَ يَقِينا أنّ المُعَارَضَهَ لم تَقَعْ مِنْ أحدٍ منهم ، و أنّ مَنْ تَعَاطى مِنَ القَومِ - ما ادّعى أنّه مُعَارَضَهٌ - مُتعاطٍ لِما لم يُدْعَ إليه ، و

يَتَكَلَّفُ(١) ما لا حُجَّهَ فيه .

١- كذا في الأصل ، و لعلّها : و متكلّف .

و

مَتى لم نَعلَمُ ذلـك و نَقطَعْ على صِحّتِه ، لم تَستَقِمِ الـدِّلَالَهُ على النُّبوّهِ ، و هـذا ممّـا لاـ يَقومُ غَالِبُ الظنِّ فيه مَقام العِلمِ ، كما قَامَ مَقامَهُ فى تَطبيقِ الشَّاعرِ و تَفضِيلِهِ على أهلِ طَبَقَتِه . إلاّ أنّ التَطبِيقَ و المُفَاضَلهَ بين الفَاضِلَين – و

إنْ كانـا مَظنُونَين – فالتَّقـارُبُ بينَ الجَمَاعَهِ مَعلومٌ غيرُ مَظنونٍ . و لهـذا لا نَرى أحـدا مِنْ أهلِ القَريهِ(۱) تَشاكَلَ عليه مُقَارَبهُ كَلَامِ المَفضُولِ لِلفاضِلِ ؛ و إنْ عَلَت طَبقهُ أحَدِهِما عَلى صاحبِه .

و

لاـ يَصِحُّ اعتراضُ الشَّكِ فى أنّ كـلَّ واحـدٍ مِنَ الكَلاَمَينِ مُستَبِدٌّ بحظٍّ مِنَ الفَصَاحهِ ، و إنْ زَادَ فى أحـدِهِما وَ نَقَصَ فى الآخَرِ ، حَتّى يَقَعَ فى ذلـك الخِلافُ و التّنَازُعُ ، و يَعتقـدَ فيه المـذاهِبُ ، و يُصَنَّفَ فيه الكُتُبُ ، كمـا جَرَى كُلُّ ما ذَكَرناهُ فى التَّطبيقِ و المُفَاضَلَهِ بين النَظيرَينِ .

فقد وَضَحَ أنّ التحدّى لم يَقَعْ إلاّ بأمرٍ يَصِحُّ العِلْمُ به و القَطعُ عليه ، دونَ ما يَغلِبُ فى الظنِّ ، و لا يُؤمَنُ ثُبُوتُ الخِلافِ فيه .

فإن قالَ : فيَجِبُ على مَذهَبِكُم هذا أنْ يكُونَ القُرآنُ فى الحقيقهِ غَيرَ مُعْجِزٍ ، و أنْ يكُونَ المُعْجِزُ هو الصَّرْف عن مُعَارَضَتِه !

قيلَ له : هذا سؤالُ مَنْ قد عَدَلَ عن الحِجاجِ إلى الشَّناعهِ(۲) ، و

استنفارِ مَنْ يَستَبشِعُ الألفاظَ مِنْ غَيرِ مَعرفَهِ مَعانيها مِنَ العامّهِ و المقلِّدِينَ . و قَلَّ ما يُفعَلُ ذلك إلاّ عند انقِطاعِ الحُجّهِ و نَفَادِ الحِيلَهِ . و ما أولى أهلَ العِلْمِ و

المُتَحَرّمينَ(۳) بِهِ ، بِتَنَكُّبِ

هذه السَّجِيّهِ و بِتَجَنّبِها ! و نحن نَكشِفُ عمّا فى هذا الكلام .

أمّا «المُعْجِزُ» فى أصلِ اللّغهِ و وضعِها ، فهو(۴) : أنْ يكُونَ مَن جَعَلَ غيرَهُ

عَاجِزا ، كما أنّ «المُقْدِرَ» – الّذى هو فى وَزنِه – مَنْ جَعَلَ غَيرَهُ قادرا ، و «المُكْرِمَ» مَنْ جَعَلَه كريما و فَعَلَ له كرامهً .

۱– كذا فى الأصل، و لعلّها: العربيّه .

۲– أى التشنيع و التقبيح .

۳– تحرّم بحرمهٍ : تمنّع و تحمَّى .

۴– فى الأصل : فهى ، و المناسب ما أثبتناه .

فإنْ كانُوا قَد استَعمَلُوا لفظَهَ «مُقْدِرٍ» فيمَن مكّنَ غَيرَه مِنَ الأسبابِ و

الآلاتِ مِنْ غَيرِ أنْ يَفعَلَ له قُدرهً فی الحقيقهِ ، فكذلك(١) استَعمَلُوا لفظَهَ «مُعجِزٍ» فيمَن فَعَلَ ما يَقدِرُ معه [على] الفِعلِ ، مِنْ سَلْبِ آلهٍ و ما جَرى مَجراها و إنْ لم يكُنْ فَعَلَ عَجْزا ، غيرَ أنّ التعَارُفَ و الاصطلاحَ قد يَنقُلُ(٢) هذه اللّفظَهَ - أعنی لفظَهَ «مُعْجِزٍ» - عن أصلِ وَضعِها ، و جَعَلُوها مُستَعمِلهً فيما تَعَذّرَ على العِبادِ مِثْلُهُ ، سواءٌ كانَ التعَذُّرُ لأنّهم غَيرُ قادرينَ على جِنسهِ ، أو لأنّهم غَيرُ مُتَمكّنينَ مِنْ فِعلِ مِثلِه فی صِفَتِه .

و

كذلكَ كانَ نَقلُ الجِبالِ عن أماكِنِها ، و مَنعُ الأفلاكِ مِنْ حَرَكاتِها مُعْجِزا ، كما كانَ إحياءُ الموتى ، و إعادَهُ جَوارحِ العُميِ و الزَّمنَى مُعْجِزا ، و إن كانَ جِنسُ الأوّلِ مَقدُورا لهم ، و جِنسُ الثّانی غَيرَ مَقدُورٍ .

و

إذا صَحَّ هذا لم يمتَنِعِ القَولُ بأنّ القُرآنَ مُعجِزٌ ، مِنْ حيثُ كان وُجُودُ مِثْلِهِ فی فَصَاحَتِه وَ طَرِيقهِ نَظمِه مُتَعذِّرا على الخَلقِ ، لا اعتِبارَ بما لَهُ تَعَذَّرَ ؛ فإنّ ذلك و إنْ كانَ مَردودا عِندَنا إلى الصَّرْفِ ، فالتَّعذُّرُ حاصِل . كما لم يَختَلِفْ ما تَعَذّرَ فِعلُ جنسِه ، و ما تَعَذَّرَ فِعْلُ مِثلِه فی بعضِ صِفَاتِه فی الوَصفِ بالإعجازِ ، و إنْ كانَ سَبَبُ التَعَذُّرِ مُختَلفا .

فإن قالَ : الأمرُ و إنْ كانَ فی لفظِهِ «مُعجِز» أو أصلِها و مَا انتَقَلَت إليه ، على ما ذَكرتُمُوه ؛ فإنّ المُعجِزَ مِنْ شَرطِه - فی الاصطلاحِ - أنْ يكونَ خارِقا للعادهِ ، و إلاّ لم

يَكْمُلْ له الوصفُ بأنّه مُعجِزٌ . و ليسَ القُرآنُ عِندكُم خارِقا للعادهِ ، اللّهمَّ إلاّ أنْ تَحمِلُوا نُفُوسَكُم علَى ادّعاءِ ذلك ، و تَتأوَّلوا أنّ مِثلَهُ فی الفَصَاحهِ و النَّظمِ لمّا لم يَقَعْ يَجبُ أنْ يكُونَ خارِقا للعادهِ . و هذا مِنَ التأويلِ البَعيدِ ؛ لأنّ فَصَاحَتَهُ عِندَكُم مُعتادهٌ فلا كلامَ فيها ، و طريقَتَهُ فی النَّظمِ - و إنْ لم تُعهَدْ - فهی كالمَعهُودَهِ مِنْ حيثُ كانَ

ص:٦٨

١- فی الأصل : كذلك ، و المناسب ما أثبتناه .

٢- فی الأصل : يقال ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

النّاسُ قَبلَ التحدّى و الصَّرْفِ مُتمكَنينَ مِنَ السَّبقِ إليها ، و غَيرَ ممنُوعينَ منها .

و

كلُّ شيءٍ وَقَعَ التمكُّنُ منه فهو فى حُكمِ المُعتاد المعهودِ و إنْ لم يُوجَد ، فَكَيفَ يَصِحُّ الجوابُ مع ما ذَكَرناه ؟

قيلَ له : إذا أَجَبنَاكَ إلى جميعِ ما اقتَرحتَهُ فى سؤالكَ فقد أسقَطنا شَناعَتَكَ الّتى قَصَدتَها ؛ لأنّ أكثرَ ما فى كَلامِكَ أنْ يكُونَ القُرآنُ على مَذهبِنا غَيرَ خارقٍ للعادَهِ مِنْ حيثُ فَصَاحَتُه و نَظمُه . و أنْ يكُونَ خَرقُ العَادهِ راجعا إلى الصَّرْفِ عن مُعارَضَتِه .و العَامّهُ و أصحابُ الجُمَلِ لا يَعرِفُونَ ما المرادُ بَهذا اللّفظِ ، أعنى : «خَرْقَ العَادَه» ، و لا يعهَدُونَ استِعمالَه ، فكيف يَستَشنِعونَ بَعضَ المذاهِبِ فيه ؟ و إنّما يُنكِرُ أمثالُ هؤلاءِ ما قَد عَرَفُوهُ و أَلِفُوهُ ، إذا قيلَ فيه بِخلافِ قَولِهم .

فإنْ سامَحتَنا فى هذا المَوضِعِ و مَنَعتَنا مِنْ إطلاقِ لفظَهِ «مُعْجزٍ» عَلى القُرآنِ ، مع قَولِنا : إنّه غَيرُ خارقٍ للعَادَهِ مِنْ حيثُ شَرَطْتَ فى «المُعْجِز» أنْ يكُونَ خارقا للعَادَهِ ، جازَ أن نَستَفسِرَكَ فى أوّلِ الكلامِ ، فنقولُ لكَ: ما تُريدُ بقولِك: فيَجبُ أنْ يكُونَ القُرآنُ غَيرَ مُعجزٍ ؟

أتُريدُ : يجبُ أنْ يكونَ الخَلقُ - أو بَعضُهُم - مُتَمكِّنينَ مِنْ مُعارَضته و

مُساواتِه ، أو يكُونَ(١) ممّا يُستَدَلُّ به على نُبوَّهِ النَّبِى صلى الله عليه و آله و صِدقِ دَعوَتِه ؟

أم تُريدُ أنّه يَجِبُ أنْ لا يكُونَ خارِقا للعَادَهِ بفَصَاحَتِه و نَظْمِه ، و

لا عَلَما على النبوَّهِ بِنَفسِه ، لكِنّ قُصُورَ الفُصَحاءِ عنه يَدُلُّ على الصَّرفِ الّذى هو العَلَمُ فى الحقيقهِ ؟

و

إنْ أَردتَ الأوّلَ : فقَد ظَلَمتَ ؛ لأنّا قد دَلّنا عَلى أنّ مُعارَضَهَ القُرآنِ مُتَعَذِّرهٌ عَلى سائرِ الخَلقِ ، و أنّ ذلكَ ممّا قَد انحَسَمَت(٢) عنه الأطماعُ ، و انقَطَعَت

ص:٦٩

١- كذا فى الأصل ، و لعلّه : فلا يكون .

٢- انحسم : انقطع و امتنع .

فیه الآمالُ .

و

دَلّلْنا أیضا عَلی أنّ التَحِدّی بالقُرآنِ و قُعُودَ العَربِ عن المُعارَضَهِ یَدُلّانِ عَلی تَعَذُّرِها علیهم ، و أنّ التعَذرَ لا بدّ أنْ یکُونَ مَنسُوبا إلی صَرْفِهم عن المُعارَضَهِ ؛ فالاستِدلَالُ به مِنْ هذا الوجهِ علی النبوَّهِ صحِیحٌ مستَقِیمٌ .

و

إنْ أرَدتَ القِسمَ الثّانی : فهو قَولُنا ، و ما یأبی ما(۱) رَسَمناهُ إذا قَیَّدناهُ هذا التَّقییدَ ، و فَسَّرناهُ بهذا التَّفسِیرِ .

و

قد زَالتِ الشَّناعَهُ علی کلّ حالٍ ؛ لأنّ القَومَ الّذِینَ قَصَدَت إلی تَقبِیحِ مَذهَبِنا

فی نُفُوسِهم ، إنّما یُنْکِرُونَ أنْ یکُونَ القُرآنُ غَیرَ مُعْجِزٍ ، و

یُشَنّعونَ مَنْ یُضافُ مِثْلُ ذلک إلیه . علی تأوِیلِ أنْ یکُونَ ممّا یَتمکّنُ البَشَرُ مِنْ مُساواتِه وَ

مُعَارَضَتِه ، أو یکُونَ لا حَظَّ له فی الدِّلاَلهِ علی النبوَّهِ ، و نحنُ بَرِیئُونَ مِنْ ذلک و مِنْ قائِلِیه .

فأمّا ما بعدَ هذا مِنَ التفصیلِ فمَوقُوفٌ علی المُتکلِّمینَ و غَیرِهم ، لا ما تَتَخَیّلُهُ ، فَضْلًا عن أنْ تُبطِلَهُ و لا تُصَحِّحَهُ !

فإن قالَ : الشَّنَاعَهُ باقیهٌ ؛ لأنّ المسلِمینَ بأسرِهِم یُنکِرُونَ قَولَ مَنْ نَفی کونَ القُرآنِ عَلَما للنّبیِ صلی الله علیه و آله ، کما تُنکِرُونَ ما ذَکَرتُمُوه و تَبَرّأتُم مِنه مِنْ نَفی دِلالَتِه جُملهً ، و القولِ بأنّه مُمکنٌ غَیرُ مُتعذّرٍ ؟ !(۲)

ص:۷۰

۱- فی الأصل : إذا ، و المناسب للسیاق ما أثبتناه .

۲- قال المصنّف رحمه الله فی کتابه الذخیره / ۳۸۲ : «فإن قیل : هذا المذهب یقتضی أنّ القرآن لیس بمعجزٍ علی الحقیقه ، و أنّ الصَّرف عن معارضته هو المعجز ، و هذا خلاف الإجماع . قلنا : لا یجوزُ ادّعاء الإجماع فی مسأله فیها خلافٌ بین العلماء المتکلِّمین ! و لفظه «مُعْجِز» و إنْ کان لها معنی معروف فی اللغه ، فالمراد بالمعنی فی عُرفنا ما له حظٌّ فی دلاله صدقِ من اختصّ به . و القرآن علی مذهب أهل الصرفه بهذه الصفه ، فیجوز أنْ یوصفَ بأنّه معجز . و إنّما تنکرُ العامّه و أصحاب الجمل القولَ بأنّ القرآن لیس بمعجزٍ ، إذا أُرید به أنّه لا یدلّ علی النبوّه ، و أنّ البشر یقدرون علی مثله . فأمّا کونه معجِزا ، بمعنی أنّه فی نفسه خارق للعاده دون ما هو مسندٌ إلیه و دالٌّ علیه من الصَّرف عن معارضته ، فممّا لا یعرفه من یراد الشناعه عندهم . و الکلامُ فی ذلک وقفٌ علی المتکلّمین» .

قيلَ لهُ : مَنْ هؤلاء المُسلِمُون الّذينَ يُنكِرُونَ ما ادَّعيته ؟

فإن قالَ : هُم النظّارونَ و المُتَكلِّمون .

قيلَ له : مَعاذَ اللّه ِ أنْ يُنكِرَ هؤلاءِ إلاّ ما أقامُوا البُرهَانَ على بُطلانِه و قَطَعُوا العُذْرَ

فى فَسادِه ؛ فإنْ كانُوا مُنكِرينَ لذلك – حَسْبَ ما ادَّعيتَ – فَهاتِ حُجَّتَهم فى دَفعِه ، لِنُسلّمَ لها بَعدَ الوقُوفِ على صِحّتِها . و ما نَراكَ إلاّ أنْ تَسلُكَ طريقَ الاحتِجاج .

و

إن قالَ : هُم الفُقَهاءُ ، و أصحَابُ الحديثِ ، و العامّهُ ، و مَنْ جَرى مَجراهُم .

قيلَ له : و كيفَ يُنكِرُ هؤلاءِ ما لاَ يَفهَمُونَه ؟ ! و لَعلَّه لَم يَخْطِرْ قَطُّ لأحَدِهِم بِبالٍ . و الإنكَارُ للشَىءِ و التَصحِيحُ له إنّما يكُونُ بعدَ المَعرِفَهِ به و

التبيينِ لِمعناه . فإنْ أنكَرَ هذا – ممَّن ذَكَرتَهُ – مُنكِرٌ ؛ فلأنّه يَستَغرِبُه و يَستَبدِعُ(١) الخَوضَ فيه ، لا لأنّه يَعتَقِدُه

كُفرا وَ ضَلالاً ، كما يُنكِرُ أكثَرُ الفُقَهاءِ و جَمِيعُ العَامّهِ ذِكْرَ الجَوهَرِ وَ العَرَضِ وَ الحُدُوثِ وَ القِدَمِ ، و إنْ كانَ كثيرٌ مِنهُم يَتَسرَّعُ إلى الحُكمِ فى كلِّ ما لاَ يَعرِفُهُ و يألَفُه بأنّه كُفرٌ و ضَلاَلٌ !

إلاّ أنّنا ما نَظُنُّ أنّكَ تُقاضِينا إلى أمثالِ هؤلاءِ و تُحَاجُّنا بإنكارِهِم ، فإنّنا

لو رَجَعنا إليهم أو صَغَينا إلى أقوالِهِم لَخرجنا(٢) عن الدِّينِ وَ العَقلِ معا ، و حَصَلْنا على مَحضِ العِنَادِ و التَجَاهُلِ !

و بعدُ ، فَمَتى قِيلَ لمُنْكِرِ هذا مِنَ الفُقَهاءِ و

العَامّهِ – ما نُرِيدُ بقولِنا : «إنّ القُرآنَ ليس بِعَلَمٍ» إخراجَهُ مِنَ الدِّلالَهِ على النبوَّهِ ، و لا أنّ مُعَارَضَتَهُ يمكِنُ أحدا مِنَ البَشَرِ

١- أى ينسبه إلى البدعه .

٢- فى الأصل : يُخرجنا ، و المناسب ما أثبتناه .

أن يأتىَ بها(۱)، و إنّما أرَدْنا كذا و كذا - رَجَعَ عن إنكارِه ، و عَلِمَ أنّ الّذى نَقُولُه بعدَ ذلك فيه ليس ممّا يَهتَدى أمثَالُهُ إلى تَصحِيحِه أو إبطالِه ، و أنّ غَيرَهُ أقوَمُ بِهِ منه . اللّهمَّ

إلاّ أنْ يكُونَ مُستَحكَمَ الجَهْلِ قَليلَ الفِطنَهِ ، فَهَذا مَنْ لا يَنجَعُ فيه تَفهِيمٌ وَ لا تَعلِيمٌ ، و لا اعتِبارَ بأمثالِه حَسْبَ ما قَدَّمناه .

فإن قالَ : ما عَنَيتُ إلاّ العُلَماءَ النَظّارينَ ؛ فإنّهم بأسرِهِم يَعتَرِفُونَ بأنّ القُرآنَ عَلَمٌ على النبوَّهِ ، و يُنكِرونَ قولَ مَن أبى ذلك .

و

أمّا التِماسُكم ذِكرَ حُجَّتِهم فى ذلك فحُجَّتُهم هى الإجماعُ الّذى هُو أكبَرُ الحُجَجِ . و الفُقَهاءُ المُقتَصِرُونَ عَلى الفِقهِ ، و أصحابُ الحَدِيثِ و

العامّهُ ، و إنْ لم يُعرَفْ فى ذلك أقوالُهم مُتَجرّدَهً ، فهُم تابِعُونَ للعُلَماءِ و

المُتَكلِّمينَ .

و

لو ذَهَبنا إلى اعتِبارِ أقَوالِ العَوَامِّ و مَنْ جَرى مَجراهُم فى الإجماعِ طالَ

عَلَينا ، و لم نَتمكّنْ - نحنُ و لا أنتُم - مِن تَصحِيحِ دِلالَهِ الإجماعِ فى بابٍ واحدٍ !

قيلَ له : كيفَ يَسُوغُ لكَ ادّعاءُ إجماعِ أهلِ النَظَرِ ، و النَّظّامُ(۲) و جميعُ مَنْ وافَقَه ، و عَبّادُ بنُ سُلَيمان(۳) ، و هِشَامُ بن عَمرو الفُوطىُ(۴) و أصحابُهما

ص:۷۲

۱- فى الأصل : أو يأتى به ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

۲- هو أبو اسحاق إبراهيم بن سيّار البصرىّ النظّام ، من أئمه المعتزله و رؤوسها ، نشأ بالبصره ثمّ رحل إلى بغداد و اشتهر ، و صارت له مدرسه و تلامذه و أتباع . كان نابها فطنا فحارب الدهريّه و الأشاعره و الحشويّه و أهل الحديث و المرجئه و المُجْبِره . كان يقول بأنّ علىّ بن أبيطالب عليه السلام أفضل الخلق بعد رسول اللّه صلى الله عليه و آله ، فحاربته المذاهب السّنيه و اتّهموه و وصفوه باقترافه الموبقات . كان شاعرا فقيها جدليّا . توفّى ببغداد ما بين سَنتَى ۲۲۰-۲۳۰ ه . له مصنّفات عديده .

۳- عبّاد بن سليمان من أعلام المعتزله و منظّريها ، و كان من أصحاب هِشام بن عمرو الفوطىّ . له كتاب باسم «الأبواب» .

۴- هِشام بن عمرو الفوطىّ البصرىّ ، من أصحاب أبى الهذيل العلاّف ، ولد بالبصره و نشأ بها ثمّ سافر إلى بلدان عديده ، و كان معتزليّا من دعاه الاعتزال ، و له آراء يختصّ بها . له مصنّفات عديده على مذهب الاعتزال .

خارجونَ عنه .

فأمّا النَّظّامُ فمَذْهَبُهُ فى ذلك مَعرُوفٌ . و أمّا هِشامٌ و عَبّادٌ ، فكانا يَذهَبانِ إلى أنّ الأعراضَ لا تَدُلُّ عَلى شَىءٍ ؛ فالقُرآنُ – على مَذهَبِهما – لا يَصِحُّ أنْ يكُونَ دالاًّ على النُّبوَّهِ و لا غيرِها . و قد صَارَ هِشَامٌ و عَبَّادٌ إلى الموضعِ المُستَشنَعِ الذى رُمتَ أيّها السّائلُ أن تَنْحَلَهُ أصحابَ الصَّرفهِ . و إذا خَرَجَ هؤلاءِ عن الجُمَله لم يُعَدَّ القولُ

إجماعا مِنَ المُتَكلّمينَ .

و

بعدُ ، فلو لم يَخرُجْ مَنْ ذَكَرنا لم يكُن إجمَاعا أيضا ؛ لأنّ المتكلِّمينَ ليسَ هُم الأمّه بأسرِها . و إذا كُنّا قَد بيَّنا أنّ مَنْ عدا المتكلِّمينَ لا يَعرِفُ هذا ، و ربّما لم يَفهَمْهُ ، و أنّ فيهم مَنْ إذا سَمِعَ الخَفْضَ(١) فى هذا القُرآنِ – عَلِم أو ليسَ يَعلَمُ – استَبدَعَ أىَ قَولٍ قيلَ فى ذلك ، و اعتقَدَ أنّ مِن قُوّهِ(٢) الدِّينِ و صِحَّهِ العزيمهِ فيه

الإضرابَ عن تَكَلُّفِ أمثالِ هذه الأقوالِ . و فيهم مَنْ إذا فَهِمَهُ رَضِىَ بعضَ المَذاهِبِ فيه ، و سَخِطَ بعضا . فكانَ مَنْ ليسَ بمتكلِّمٍ مِنْ سائرِ المُسلِمينَ لا

قَولَ له فى هذا البابِ ، و لا اتّباعَ و لا رِضىً .

و

إنّما لم تَحصلْ أقوالَ العَامّهِ و أصحَابِ الجُمَلِ فى مسائلِ الإجماعِ كما حَصَلنا أقوَالَ الخاصّهِ و أراءَها ، لِعِلْمِنا بتَسلِيمِهم ذلك للخَاصّهِ ، و

اتّباعِهِم فيه ؛ فيكُونُ هذا الاتّباعُ و الانقيادُ قائما مَقامَ القَولِ المُوافِقِ لأقوالِهم . و ليسَ هذه حالُهُم فيما سألَ عنه السّائلُ . و كلُّ إجماعٍ لم يكُنْ هكذا ، فهو غَيرُ صحيح .

و

مَنْ صارَ إلى ادّعاءِ الإجماعِ فى مَسائلِ الكَلاَمِ اللّطيفهِ الّتى تَخفى عن كثيرٍ

مِنَ العُقُولِ كمسألَتِنا هذه ، فعَجزُهُ ظاهرٌ .

١- أى التنقيص و التقليل من شأنه .

٢- فى الأصل : مرفُوعه ، و الظاهر ما أثبتناه .

ثُمّ يقالُ له(١) : أنتَ أيُّهـا السّائـلُ و أصـحابُك ، تقُولُونَ : إنّ القُرآنَ ليسَ بمعجزٍ ، و لا عَلَم على النُبوَّهِ ؛ لأنّه مَوجُودٌ قَبلَ مَولِدِ النَّبِى صلى الله عليه و آله فى السَّماءِ . و إنّما المُعْجِزُ

عِندَكُم بنُزولِ جَبرئيلَ عليه السلام به إلى النَّبِى صلى الله عليه و آله ، فالتَّشنِيعُ الذى ذَكَرتَه لازمٌ لمذهَبِك .

فإنْ قالَ : نحنُ و إنْ قُلنا إنّ القُرآنَ لم يَكُن عَلَما و مُعْجِزا قبلَ إنزالِهِ و اختِصاصِ النَّبِى صلى الله عليه و آله ، فإنّا نَصِفُهُ بعدَ النُزُولِ و الاختصاصِ بأنّه عَلَمٌ و مُعْجِزٌ .

قيلَ له : قد عَلِمْنا ذلكَ مِنْ قُولِكَ : إنّ الّذينَ أرَدْتَ التَّشنِيعَ علينا عِندَهُم

لا يَرتَضُونَ القَولَ بأنّ القُرآنَ لم يكُنْ عَلَما و مُعْجِزا ، ثمّ صارَ كذلك . و هو مَوجُودٌ فى الحالَينِ ، و عندَهُم أنّ فى ذلك تَصغِيرا مِنْ شأنِه و حَطّا عن قَدرِه .

فإنْ قُلتَ : إنّنى إذا فَهَّمتُهُم المرادَ بهذا القَولِ كانَ المُعْجِزُ يَجبُ أنْ يكُونَ ناقِضا

للعَادهِ ، و من شَرطِهِ كذا و كذا . و لمّا كانَ القُرآنُ مَوجُودا فى السَّماء لم تَنتَقِضْ به عادهٌ ، و لم يَحصُلْ له شُرُوطُ الأعلامِ و الآياتِ ، و أنّه إنّما صَارَ كذلكَ بَعدَ النُزُولِ ؛ أزَلتُ الشَّناعَه .

قيلَ لك : و نحنُ أيضا إذا أوقَفناهُم على الفَرضِ فى قَولِنا ، وَ كَشَفناهُ الكَشفَ الّذى قَدَّمناهُ ، زالَ ما خامَرَ قُلُوبَهُم مِنْ أنّ ذلك كالطَّعنِ فى دِلالهِ القُرآنِ ، و أنِسُوا به . و رُبَّما اعتَقَدهُ مِنهُم مَن فَهِمَه .

و

يقالُ له : على أيِ وجهٍ يَصِحُّ قولُكُم : إنّ القُرآنَ لم يكُنْ عَلَما مُعْجِزا قبلَ نُزُولِ جَبرئيلَ عليه السلام به ، ثُمّ صارَ كذلك ؟ ! و المُعْجِزُ – فى الحقيقهِ – هو الحادِثُ عند دَعوى النبوَّهِ لِيَكُونَ مُتعلِّقا بها تَعلُّقَ التصدِيقِ ، و لهذا لا يكُونُ ما حَدَثَ قَبلَ نُبوَّهِ النبىِ صلى الله عليه و آله– بالمُدَدِ الطويلهِ ، أو تأخَّرَ عنها – عَلَما له و لا مُعْجِزا ، فكيفَ يكُونُ

١– قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٣٨٢ : «و مَن ذهب إلى أنّ القرآن موجودٌ فى السَّماء قبل النبوّه ، لا يمكنه أن يجعل القرآن هو العَلَم المُعْجِز القائم مقام التصديق ؛ لأنّ العَلَم على صدق الدَّعوى لا يُجوز أنْ يتقدّمها ، بل لا بدّ من حدوثه مطابقا لها» .

القُرآنُ على هذا مُعْجِزا ، و وُجُودُهُ مُتَقدّمٌ للنُّبوَّه ؟ !

فإن قالَ : القُرآنُ - و إن تَقَدَّمَ وجودُه - فإنّما يَصِيرُ مُعْجِزا لنُزُولِ جَبرئيلَ عليه السلام به ، و اختِصَاصِهِ بالنَّبي صلى الله عليه و آله على وجهٍ لم تَجرِ العَادَهُ بمثلِه ؛ فَتَحُلَّ فى هذا الباب ، و إنْ كانَ مَحكيا مُنقُولاً على المُبتَدأ للحُدُوثِ . كما أنّ القَديمَ تَعَالى لو خَلَقَ حَيَوانا فى جَبَلٍ أصَمَّ ، و جَعَلَ بَعضُ الأنبياءِ عَلَمَهُ ظُهُورَ ذلك الحيوانِ مِنَ الجَبَلِ ، فصَدَعَ اللّه تعالى الجَبَلَ و أظهَرَ الحَيَوانَ ، لكانَ ذلك مُعْجِزا ، و إنْ كانَ خَلْقُ الحَيَوانِ مُتَقدِّما . و لم يكُنْ بين ظُهُورِهِ على هذا الوجهِ و بين ابتداءِ خَلقِه فى الحالِ فَرقٌ فى بابِ الإعجَازِ ؛ فكذلك القَولُ فى القُرآن .

قيلَ له : إذا كانَ نُزُولُ جَبرئيلَ عليه السلام بالقُرآنِ لم يَجعَلْهُ مُبتدأَ الحُدوثِ ، لأنّه و إنْ كانَ حادِثا عِند الحِكايهِ مِنْ قِبَلِ أنّ البقاءَ لا يَصِحُّ عليه ، فليسَ بمُبتَدأ الحُدُوثِ . و الحكَايَهُ له قائمهٌ مقامَ نَفْسِ المَحكيِ ، حتّى لو أنّه ممّا يَبقى لم يُسمَعْ إلاّ كما

سَمِعتَ بحكايتِه ، فيجِبُ أنْ لا يكونَ هو العَلَم فى الحقيقهِ ؛ لأنه لم يُبتَدأ حُدُوثُه عند الدَّعوى فَيَتَعلّقَ بها .

و

يَجِبُ على هذا المذهبِ أنْ يكونَ العَلَمُ المُعْجِزُ هو نُزُولُ جَبرئيلَ عليه السلام به ؛ لأنّ ذلك مُتَجدّدٌ مُبتَدأُ الحُدُوثِ . و ليسَ الأمرُ فى صَدْعِ الجَبَلِ عن الحَيَوانِ المُتقدِّم خَلقُهُ كما وَقَعَ لك ؛ لأنّ المُعْجِزَ فى ذلك يَجبُ أنْ يكُونَ صَدْعَ الجَبَلِ ؛ لأنّه الحادِثُ عند الدَّعوى ، و المُتَعلِّقُ بها تَعلُّقَ التَّصديق . فأمّا خَلْقُ الحَيوانِ إذا كانَ معلُوما تَقدّمُه ، فلا يجوزُ أنْ يكُونَ هو المُعْجِز .

و

فى نُزُولِ جَبرئيلَ عليه السلام بالقُرآنِ ، و هل يَصِحُّ أنْ يكُونَ مُعْجِزا أو لا يَصِحُّ ؟ و هَل يكُونُ العَجزُ مِنْ فِعْلِ غَيرِ اللّه تعالى ، كما تكُونُ مِنْ فِعْلِه ؟ كلامٌ سَتَراهُ مُستَقصىً فيما بعدُ ، بمشيئهِ اللّه تعالى . و إنّما أورَدنا هذا الكَلامَ هاهُنا لأنّ مَذهبَ الخُصُومِ يَقتَضيه .

فإن قالَ : کیفَ یکَونُ نُزُولُ جَبرئیلَ علیه السلام بالقُرآنِ عَلَما لنا علی النبوَّهِ ، و هو ممّا لا نَعْلمُهُ و لا نَقِفُ علی تَجدُّدِ حُدُوثِهِ ؟ ! و إنّما یَصِحُّ أنْ یکُونَ نُزولُ جَبرئیلَ علیه السلامعَلَما له عندَ النَّبیِ صلی الله علیه و آله ، نَستَدِلُّ بهِ علی صِدْقِهِ فیما یُؤدّیهِ عن رَبِّه تعالی ، فأمّا أنْ یکُونَ عَلَما للنَّبیّ صلی الله علیه و آله فی تَکْلیفِنا العِلْمَ بنُبوّتِه - و هو ممّا لا نَقِفُ علیه - فلا یَصِحُّ !

قیلَ له : لنا سَبیلٌ إلی الوُقُوفِ علیه ؛ لأنّ النَّبیّ صلی الله علیه و آله إذا تَحدَّی بالقُرآنِ فُصَحاءَ

العَرَب فلَمَ یُعارِضُوه ، و صَرَفْتَ أنتَ و أهلُ مَذهَبِکَ تَعذّرَ المُعَارَضَهِ إلی خُرُوجِ القُرآنِ عن العَادَهِ فی الفَصَاحَهِ ، لم تَخلُ الحالُ عِند النّاظرِ المُستَدلِّ علی النُّبوَّهِ مِنْ وجوهٍ :

إمّا أنْ یکُونَ اللّه تعالی ابتَدأ حُدُوثَ القُرآنِ علی یَدِه و خَصَّهُ به ؛ فیکُونَ المُعجزُ حینئذٍ نَفس القُرآن . أو یکُونَ أحدَثَهُ قَبلَ نُبوّتِه ، و أمرَ بَعضَ الملائکه بإنزالِهِ إلیه ، لیتَحدَّی به البَشَرَ فیکُونَ المُعجزُ نُزولَ الملَکِ به لا نَفسَ القُرآنِ الّذی تَقَدّمَ حُدُوثُه .

أو یکُونَ خَصَّهُ بعلومٍ تأتّی مَعَها فِعلُ القُرآنِ ، فیکُونَ المُعْجزُ هو العُلومَ التی

أُبینَ(۱) بها مِنْ غَیره .

فالمَرجِعُ فی القَطعِ علی أحدِ هذهِ الوجوهِ إلیه صلی الله علیه و آله ؛ لأنّ العِلْمَ بصِدقِه حاصلٌ بتعَذُّرِ المُعارَضَهِ . و هی لا تَتعذَّرُ إلّا لأحدِ هذه الوُجُوهِ الّتی کلُّ واحدٍ منها یَدُلُّ علی صِدقِه صلی الله علیه و آله .

و

إذا تَقَدمَ العِلْمُ بصِدْقِهِ مَعْرِفهَ المُعْجزِ بعَینِه ، قُطِعَ علیه بخبره . و قد خَبَّرَ صلی الله علیه و آله بأنّ القُرآنَ نَزَلَ به جَبرئیلُ علیه السلام ، و إنْ کانَ حادِثا قبلَ الرِّسالَهِ فیَجِبُ علیکَ و علی أهلِ مذهَبِک القَولُ بأنّ القُرآن لیسَ بعَلَمٍ فی الحقیقهِ و لا مُعْجِزٍ ! و

هذا یُعیدُ

ص:۷۶

۱- فی الأصل : أتَینَ ، و الظاهر ما أثبتناه .

الشَّناعَه إليک .

ثمّ يُقالُ له : عَرَفَ العامّهُ ما تَقُولُه أنتَ و أصحَابُک ، بل أكثَرُ مُحصّلى المُتَكلِّمينَ ، مِنْ أنّ جميعَ الخَلق قادِرونَ على مِثْلِ القُرآنِ ، و غيرُ عاجِزينَ عنه . و اسمَعْ قَولَهم فى ذلک ، فإنّه أشنَعُ عندَهُم و أفحَشُ مِنْ كُلّ شيء !

فإن قالَ : هذا لا أُطلِقُه ؛ لأنّه يُوهِمُ أنّهم يَتمكّنُونَ مِنْ فِعْلِ مِثلِه ، و أنّه يَتَأتّى

منهم مَتى رامُوه .

قيل له : قد أصَبتَ فى هذا الاحترازِ و التقييدِ ، إلاّ أنّ المَعنى مَفهومٌ ، و إنْ لم تُطلِقِ اللّفظَ . و نحنُ أيضا لا نُطلِقُ أنّ القُرآنَ ليسَ بمُعْجِزٍ و لا

عَلَم ؛ لأنّه يُوهِمُ أنّ مُعَارَضَتَه مُمكِنهٌ غيرُ مُتَعذَّرهٍ ، و أنّه لا دِلالهَ فيه على النبوّهِ ، فلا تَسُمْنا(۱) ذلک . واقنَعْ منّا بما أقنَعتَ به مَن طالَبَک بأنّ القُرآنَ . . .(۲) .

ثُمّ يُقالُ لهم : ألستَ أنتَ و أصحَابُک كنتُم تُجيزُونَ - لو لا إخبارُ الرَّسُولِ صلى الله عليه و آله بأنّ القُرآنَ مِنْ كلامِ رَبِّه تعالى - أن يكُونَ فِعلًا للنَّبىِ صلى الله عليه و آله ؟

فإذا قالَ : نَعَم .

قيل له : فَلَو

لم يُعلَمْ ذلکَ مِنْ جِههِ النَّبىِ صلى الله عليه و آله ، و بَقىَ الجَوازُ على حالِه ، ما الّذى كانَ يكُونُ المُعجِزَ فى الحقيقهِ ؟

فإن قالَ : القُرآنُ هو المُعْجِزُ على كُلِّ حالٍ ، و لا فَرقَ بينَ أنْ يكُونَ مِنْ فِعلِ اللّه تعالى ، و بَين(۳) أن يكُونَ مِنْ فِعلِ النَّبىِ صلى الله عليه و آله .

قيلَ له : فكيفَ يَصِحُّ كونُهُ عَلَما للنَّبىِ صلى الله عليه و آله و مُعجِزا ، و هو مِنْ فِعلِه ؟ و العَلَمُ

۱- أى لا تجعله مزيّه و علامهً لنا .

۲- يبدو أن نسخه الأصل كان فيها بياض بمقدار كلمتين ، فأضاف اليها من قام بمقابله النسخه كلمتين هما : معذّبون عليه ، و لعلّ المناسب : مَقدور عليه .

۳- فى الأصل : من ، و المناسب ما أثبتناه .

هو الواقِعُ مَوقِعَ التَّصدِيقِ ، و التَّصديقُ يجبُ أنْ يَقَعَ ممّن تَعَلّقَتِ الدَّعوى به ، و هو اللّه ُ تعالى . و إذا كانَ مِنْ فعلِ النَّبِي صلى الله عليه و آله ، كانَ هو المُصَدِّق نَفسَهُ ، و هذا ظاهرُ الفَساد .

فإن قالَ : إذا قَدَّرنا ارتِفاعَ حُصُولِ العِلْم لنا مِنْ دِينِ النَّبِي صلى الله عليه و آله بأنّ القُرآنَ مِنْ كلام اللّه ِ تعالى ، جَوَّزنا أنْ يكُونَ القُرآنُ هو المُعجِز ، بأنْ يكُونَ اللّه ُ تعالى تَولّى فِعلَه . وَ جَوَّزنا أنْ يكُونَ مِنْ فِعلِ النَّبِي صلى الله عليه و آله ، و يكونَ المُعجِزُ إذ ذاك العُلُومَ التى خُصَّ بها ، فَتَأتّى معها فِعلُ القُرآن .

قيلَ له : أفكَانَ تَجويزُ كُم أنْ يكُونَ القُرآنُ غَيرَ مُعْجِزٍ ، و أن يكُونَ المُعْجِزُ فى الحقيقهِ غَيرَهُ - مَع عِلْمِكُم بِصِدقِ الرَّسُولِ صلى الله عليه و آله مِنْ جِهةِ القُرآنِ - يُدخِلُكُم فى شَنَاعهٍ !

فإذا قالَ : لا .

قيلَ : فَعَلى أىِ وجهٍ ألزَمتُم أصحابَ الصَّرفَهِ الشَّناعهَ ، و ما قالُوا أكثَرَ مِنْ هذا الّذى اعتَرَفتُم بأنّه لا شَنَاعهَ فيه ؟ !

فإن قالَ : لو

جَرَى الأمرُ على ما قَدَّمتمُوهُ ، لَما حَصَلَ الإجماعُ على أنّ القُرآنَ عَلَمٌ مُعْجِز . و لهذا لم يكُن فى القَولِ بذلك شَناعهٌ . و إنّما ألزَمنا أصحابَ الصَّرفَهِ الشَنَاعهَ الآنَ ، بعد حُصُولِ الإجماع .

قيلَ له : و لا الآن حصل إجماعُ ذلك ، كما ظَنَنتَ . و قد مَضَى فى ادّعاءِ

الإجماعِ ما لا طائلَ فى إعادَتِه .

فإن قالَ : إذا كانَ فُصَحاءُ العَرَبِ - على مَذهَبِكُم - قادِرينَ على ما يُماثِلُ القُرآنَ فى الفَصَاحهِ و النَّظم . أو على ما إنْ لم يُماثِلْهُ فى الفَصاحهِ قارَبَهُ مُقَارَبهً تُخرِجُهُ مِنْ أنْ يكُونَ خارِقا للعادهِ ، فقد كانُوا لا مَحالهَ عالِمينَ بذلك مِنْ أنفُسِهِم ؛ لأنّه لا يجُوزُ أنْ تَعلَمُوا أنتُم ذلك و يَخفى عليهم ! فإذا عَلِمُوهُ ، فأحَدُهُم إذا رامَ المُعَارَضَهَ فلَم

يَتأتَّ له الكَلامُ الفَصِيحُ الّذى يَعْهَدُه مِنْ نفسِه ، حتّى إذا عَدَلَ عنها عَدَلَ إلى طبعِهِ و جَرَى على عادتِهِ ، لا بُدَّ أنْ يقِفَ على سَبَبِ تَلَبُّسِه(١) ، و الوَجهِ الّذى منه وَ هَى(٢) ، و يَعلَمَ أنّ ذلك هو

تَعاطى المُعَارَضَه ، لا سيّما إذا جَرَّبَ نفسَهُ مرّةً بعدَ أخرى فوَجدَ التعَذُّرَ مُستَمِرّا عند القَصدِ إلى المُعَارَضَهِ ، و

التسَهُّلَ حاصلاً عند الانصِرافِ عنها ، فحينئذٍ لا يُعارِضُه شَكٌّ فى ذلك ، و لا يُخالجُه(٣) رَيبٌ .

و

إذا وَجَبَ هذا فأىُ شكٍّ يَبقى لهم فى النبوَّهِ ؟ و هل يَعْدِلُ عنها مِنهُم – و حَالُهُم هذه – إلاّ مُعانِدٌ مُكابِرٌ لنفسِه و عَقلِه ؟ !

و

قد عَلِمنا أنّ مَن انحَرَفَ عن النَّبِى صلى الله عليه و آله مِنَ العَرَبِ الفُصَحاءِ لم يكُونُوا بهذه الصِّفهِ ، بل قد كانَ مِنهُم منْ يَتَديّنُ بمذهَبِه ، و يَتَقرّبُ إلى اللّه ِ تعالى بعبادتِه .

و

الأظهَرُ مِنْ حالِهم [أنّ] عُدُولَهم عن تَصديقِه إنّما كانَ لتمكُّنِ الشَّبَهِ مِنْ قُلُوبِهم ، و لتَقصِيرِهِم فى النَّظرِ المُفضى مُستَعمِلُه إلى الحقِّ . و هذا يكشِفُ عن فَسَادِ ما ادّعيتُمُوه .

قيلَ له(٤) : العَرَبُ و إنْ كانُوا لا بدَّ أنْ يَعْرِفُوا مَبلَغَ ما يَتمكّنُونَ منه مِنَ الكَلامِ

١– اللفظه غير مقروءه فى الأصل ، و لعلّها ما أثبتناه .

٢– هكذا فى الأصل ، و لعلّها : دُهِى .

٣– فى الأصل : و لا عالجه ، و المناسب ما أثبتناه .

٤– قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٣٨٣ : «قلنا لا يبعد أن يعلموا تعذّر ما كان متأتّيا ، و يجوز أن ينسبوه إلى الاتفاق ، أو إلى أنّه سَحَرهم ، فقد كانوا يرمونه بالسِّحر ، و كانوا يعتقدون للسِّحر تأثيرا فى أمثال هذه الأمور ، و مذاهبهم فى السحر و تصديقهم لتأثيراته معروفه ، و كذلك الكهانه . و لو تخلّصوا من ذلك كلّه و نسبوا المنع إلى اللّه تعالى ، جاز أن يدخل عليهم شبهه فى أنّه فِعلٌ للتصديق ، و يعتقدوا أنّه ما فعله تصديقا ، بل لمحنه العباد كما يعتقده كثير من المبطلين ، أو فعل للجِدّ و الدوله» .

الفَصِيح و مَراتِبِهِ ، فليسَ يَجبُ – إذا امتَنَعَ علَيهم عنـد القَصـد إلى المُعَارَضَهِ ما كانَ مُتأبيّا ثمّ عادَ إلى التأتّى و التّسـهُّلِ مَعَ العَدْلِ عنهـا – أن تَعْلَمُوا أنّ سـببَ ذلك هو القَصـدُ إلى المُعَارَضَهِ . و إنْ عَلِمُوا ذلك فليسَ يجبُ أنْ يَعلَمُوا أنّ المنعَ عنها مِنْ قِبَلِ اللّه ِ تعالى ، فإذا عَلِمُوهُ فلا يجبُ أنْ يَعلمُوا أنّ اللّه َ فَعَلَهُ تَصـدِيقا للمُـدّعى للنُّبوَّهِ ؛ لأنّهم قد يجوزُ أنْ يَنسِبُوا ما يَجِدُونَه مِنَ التعَذُّرِ ثمّ التسَهُّل إلى الاتّفاق ، أو إلى غيرِه مِنَ الأسباب .

فـإذا عَرَفُوا أنّه مِنْ أجل المُعَارَضَهِ جازَ أنْ يَنسِبُوهُ إلى السِّحرِ ، فقـد كانَ القَومُ – إلاّ قَليلاً منهم – يُصَـدِّقُونَ بهِ و يعتَقِـدونَ فيه أنّه يُبَغِّض الحَبيبَ ، و يُحَبّب البَغِيضَ ، و يُسَـهِّلُ الصَّعبَ ، و يُصَـعِّبُ السَّهـلَ . و لهم فى ذلك و فى الكَهَانهِ مَـذاهبُ مَعرُوفَهٌ و أخبارٌ مأثورهٌ ، و قد رَمَوا النَّبىَ صلى الله عليه و آله بشىءٍ مِنْ ذلك ، و نَطَقَ به القُرآنُ ، فأكذَبَهُم اللّه ُ تعالى فيه ، كما أكذَبَهُم فى غَيره مِنْ ضُرُوبِ القَرْفِ(١) و التخَرُّص .

فإذا وَصَـلُوا إلى أنّه مِنْ فِعلِ اللّه ِ تعالى وزالَتِ الشُّبهَهُ فى أنّه مِنْ فِعْلِ غَيرِه ، جازَ أنْ يَعتَقِـدُوا أنّه لم يكُن للتَّصـدِيقِ ، بل للجَـدِّ و الدَّولهِ و المحنَهِ للعِبادِ ؛ فأكثَرُ النّاسِ يَرى أنّ اللّه َ تعالى إذا أرادَ إدَالهَ(٢) بعضِ عِبَادِه ، و الإشادَهَ بِذِكرِه ، و الرَّفعَ لقَدرِهِ ، سَخّرَ له القُلوبَ ، و ذَلَّل له الرِّقـابَ ، و قَبَضَ الجوارِحَ ليَتِمَّ أمرُهُ ، وَ يَنتَظِمَ حَـالُه . و لا فَرقَ فى هـذا بين الضالِّ و المُهتـدى ، و الصادِقِ و الكاذِبِ . و

للّه ِ تعالى أنْ يمتَحِنَ عبَادَهُ على رأيِهم بكُلِّ ذلك .

و الشُّبَهُ الّتى تَعتَرِضُ فى كلّ قِسم مِنَ الأقسامِ الّتى ذكرناها كثيرهٌ جِدّا . و قد استَقصَـى الجوابَ عنهُ المُتَكلّمونَ فى كُتُبِهم ، و إنّما أشَرنا بما ذَكَرنَاهُ منها إلى ما

ص:٨٠

١– هكذا فى الأصل : يقال : قرفه بكذا : نسـبه إليه و عابه به . و لعلّ العباره : من ضروب القذف ؛ ففى الذخيره ٣٧١ : و استعمال السبّ و القذف .

٢– أدال فلانا على فلانٍ : نصره و غلبه عليه ، و أظفره به .

هو أشبهُ بأنْ يَقَعَ للعَرَبِ ، و أقرَبُ إلى أفهَامِهِم و عُقُولِهم .

و

إذا كانَ العِلْمُ بأنّ القُرآنَ مُعْجِزٌ و عَلَمٌ على النُّبوَّهِ لا يَخلُصُ إلاّ بعدَ العِلمِ بما ذَكَرناه - و فيه مِنَ النَّظرِ اللطِيفِ ما فيه - فكيفَ يَلزَمُ أنْ يَعرِفَ العَرَبُ ذلك بِبادى أفكارهِم ، و أوائلِ نَظَرِهم ؟ !

ثمّ يُقالُ للسّائل(١) : إذا كانَ العَرَبُ عندَك قد عَلِمُوا مَزيّهَ القُرآنِ فى الفَصَاحهِ على سائرِ الكَلامِ ، و عَرَفُوا أيضا أنّ هذه المزيّهَ خارِجَهٌ عن العَادهِ ، و أنّها لم تَقَعْ بينَ شىءٍ مِنَ الكلامِ ؛ فقد استَقَرَّ إذا عندَهُم أنّ النَبىَ صلى الله عليه و آله مَخصوصٌ مِنْ بينِهم بما لم تَجرِ العَادهُ به ، فكيفَ لم يُؤمِنْ جَميعُهُم مع هذا ، و يَنقَدْ سائرُهم ، سيّما و لم يكُنِ القَومُ مُعانِدينَ ، و لا فى حَدٍّ مَنْ يُظهِرُ خلافَ ما يُبطِنُ ؟ !

فإنْ قالَ : ليسَ يَكفى فى ذلك العِلْمُ بمزيّهِ القُرآنِ و خُرُوجِه عن العَادهِ ؛ لأنّهم يحتَاجُونَ إلى أنْ يَعلَمُوا أنّ اللّه تعالى هو الخَارِقُ للعَادهِ ، و أنّه إنّما خَرَقَها تَصدِيقا للمُدَّعى للنُّبوَّهِ . و فى هذا نَظَرٌ طَويلٌ يَقصُرُ عنه أكثَرُهُم .

قيلَ له : الأمرُ على ما ذَكَرتَ ، و هذا بعينِه جَوَابُك عن سؤالِكَ ، فتأمَّلْه !

فإنْ قال(٢) : لو كانَ اعجازُ القُرآنِ و قيامُ الحُجَّهِ به مِنْ قِبَلِ الصَّرْفَهِ عنه لا لمزيّتِهِ فى الفَصَاحَهِ لَوجبَ أنْ يُجعَلَ فى أدوَنِ طَبَقاتِ الفَصَاحهِ ، بل كانَ الأولى

ص:٨١

١- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٣٨٣ : «قلنا : إذا كانت العرب عُلماء بخرق فصاحه القرآن لعاداتهم ، و أنّ أفصح كلامهم لا يقاربه ، فأىّ شبهه بقيت عليهم فى أنّه من فعل اللّه تعالى صدّق التصديق نبيّه صلى الله عليه و آله . فإذا قالوا : قد يتطرّق عليهم فى هذا العلم شبهاتٌ كثيرهٌ ، لأنّهم يجب أن يعلموا أنّ اللّه تعالى هو الخارق لهذه العاده بفصاحه القرآن ، و أنّ وجه خرقه لها تصديق الدعوه للنبوّه . و فى هذا من الاعتراض ما لا يحصى» .

٢- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٣٨٣-٣٨٤ : «فإن قيل : إنْ كان الصَّرفُ هو المعجز ، فألاّ جَعَل القُرآنَ مِن أرَكِّ كلامه و أبعدِه من الفصاحه ليكون الصَّرف عن معارضته أبهر ؟» .

أنْ يُسلَبَها جُملةً ، و يُجعَلَ كَلَاما ركيكا مُتَقارِبا ؛ لأنّه معَ الصَّرفِ عن مُعَارَضَتهِ ، كُلَّما بَعُدَ عن الفَصَاحَهِ و قَرُبَ ممّا(١) يَتمكّنُ من مُماثِلَتِه فيه المُتَقدّمُ و المُتأخِّرُ و الفَصِيحُ

[و غيرُ الفصيحِ] ، لَكانَت(٢) حَالُهُ فى الإعجازِ أظهَر ، و الحُجَّه به آكَد ، وارتَفَعَت فى أمرِه كُلُّ شُبهَهٍ ، و زالَ كلُّ رَيبٍ . و فى إنزالِ اللّه ِ تعالى له على غَايهِ الفَصَاحَهِ دليلٌ على بُطلَانِ مَذهَبِكُم ، و صِحّهِ قَولِنا .

قيلَ له :(٣) هذا مِنْ ضعيفِ الأسئلهِ ؛ لأنّ الأمرَ و إنْ كانَ لو جَرَى على ما قَدّرتَهُ ، لكانَتِ الحُجَّهُ أظهرَ و الشُّبهَهُ أبعَد ؛ فليسَ يَجبُ القَطعُ على أنّ المصلَحَهَ تابِعهٌ لذلك ! و غيرُ مُمتنعٍ أنْ يَعلَمَ اللّه ُ تعالى أنّ فى إنزالِ القُرآنِ على هذا الوَجهِ مِنَ الفَصَاحَهِ المصلَحَه و اللُّطفَ للمُكلَّفينَ ما ليسَ حاصِلاً عِندَه لو

قَلَّلَ مِنْ فَصَاحَتِه و لَيَّنَ مِنْ ألفاظِه ، فيُنْزِلَه على هذا الوَجهِ . و لو عَلِم أنّ المصلَحَهَ فى خلافِ ذلك لَفَعَلَ ما فِيه المصلَحَهُ و هذا كافٍ فى جوابِك .

ثمّ يُقالُ للسائل(٤) : أمَا يَقدِرُ القَديمُ تعالى على كلامٍ أفصَحَ مِنْ القُرآنِ ؟

١- فى الأصل : ما ، و المناسب ما أثبتناه .

٢- فى الأصل : و لو كانت ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

٣- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٣٨٤ : «قلنا : لا بدّ من مراعاه المصلحه فى هذا الباب ، فربّما ما كان ما هو أظهر دلالهً و أقوى فى باب الحجّه من غيره ، و أصلح منه فى باب الدين ، فما المنكرُ من أن يكون إنزال القرآن على هذه الرتبه من الفصاحه أصلح فى باب الدين ، و إن كان لو قلّلت فصاحته عنه لكان الأمر أظهر فيه و أبهر» .

٤- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٣٨٤ : «فيقال له : اللّه تعالى قادرٌ على ما هو أفصح من القرآن عندنا كلّنا . فألاّ فعل ذلك الأفصح ليظهر مباينه القرآن لكلّ فصيح من كلام العرب ، و تزول الشبهه عن كلّ أحد فى أنّ القرآن يُساوى و يُقارَب ؟ ! فلا بدّ من ذكر المصلحه التى ذكرناها ، فإن ارتكب بعض من لا يحصّل أمره أنّ القرآن قد بلغ أقصى ما فى المقدور من الفصاحه ، فلا يوصف تعالى بالقدره على ما هو أفصح منه ! قلنا : هذا غلطٌ فاحش ، لأنّ الغايات التى ينتهى الكلام الفصيح إليها غير محصاه و لا متناهيه . ثمّ لو انحصرت على ما ادّعى لتوجّه الكلام ، لأنّ اللّه تعالى قادرٌ بغير شبهه على أن يسلب العرب - فى أصل العاده - العلومَ التى يتمكّنون بها من الفصاحه التى نراها فى كلامهم و أشعارهم ، لا يمكنهم من هذه الغايه التى هم الآن عليها ، فيظهر حينئذٍ مزيّه القرآن و خروجه عن العاده ، ظهورا تزول معه الشبهات ، و يجب معه التسليم . فألاّ فعل ذلك إن كان الغرض ما هو أظهر و أبهر ؟ !» .

فإنْ قالَ : لا ، لأنّ فَصَحاَحَهَ القُرآنِ هی نِهایهُ ما یُمکِنُ فی اللّغهِ العربیّه .

قیلَ له : و مِنْ أینَ لکَ هذا ؟ و ما الدَّلیلُ علی أنّه لا نِهایهَ بَعدَها ؟

فإنْ رامَ أن یَذکُرَ دَلیلًا علی ذلک ، لم یَجِد . و

کلُّ مَنْ لَه أدنی معرِفهٍ و إنصافٍ

یعلَمُ تَعذُّرَ الدّلیلِ فی هذا الموضِع .

و

إنْ قالَ : القدیمُ تعالی یَقدِرُ علی ما هو أفصَحُ مِنَ القُرآن .

قیل : فألاّ

فَعَلَ ذلک ؟ ! فإنّا نَعلَمُ أنّه لَو فَعَلَهُ لَظَهرَتِ الحُجَّهُ و تأَکّدَت ، و زالتِ الشُّبهَهُ و انحَسَمَت ، و لم یکُن للرَّیبِ طریقٌ علی أحدٍ فی أنّ القُرآنَ غَیرُ مُساوٍ لکَلاَمِ العَرَبِ و لا مُقارِبٍ ، و أنّه خارِقٌ لعاداتِهم ، خارجٌ عن عَهْدِهم .

فإنْ قال : قد یَجُوزُ أنْ یَعلَمَ تعالی أنّه لا مَصلَحهَ فی ذلک ، و أنّ المَصلَحهَ فیما فَعَلَهُ . و لو عَلِمَ فی خلافهِ المَصلَحهَ لفَعَلَه .

قیلَ له : فبِمثلِ هذا أَجَبنَاک .

علی أنّا لو سَلَّمنا للسّائلِ ما یَدّعیهِ مِنْ أنّ فَصَاحَهَ القُرآنِ قد بَلَغَت النّهایهَ ، و أنّ القَدیمَ تعالی لا یُوصَفُ بالقُدرَهِ علی ما هو أفصَحُ منه ، لکانَ الکلامُ مُتَوجِّها أیضا ، لأنّه لیسَ یمتَنِعُ أنْ یَسْلُبَ اللّه تعالی الخَلقَ فی الأصلِ ، العُلُومَ التی یَتمکّنُونَ بها مِنَ الفَصَاحَهِ الّتی نَجدُها ظاهرهً فی کلامِهم و أشعارِهم ، و لا یُمکِّنَهم منها . و إنْ مکَّنَهُم

فمِنَ الشـىءِ النَّزْرِ اللّطيفِ الّـذى لا يُعتَـدُّ بمثلِه ، و يَنْسِبُ فاعلَه فُصَـحاؤنا العِى(۱)و البُعـدِ عن مَـذهَبِ الفَصَاحهِ ؛ فتظهرُ إذن مَزيّهُ القُرآن و خُرُوجُه عن العَادهِ ظُهُورا يَرفَعُ الشّكَ ، و يُوجِبُ اليقينَ . و ليسَ هذا ممّا لا يُمكِنُ أنْ يُوصَفَ اللّه ُ تعالى بالقُدرهِ عليه ، كما أمكنَ ادّعاءُ ذلك فى الأوّل .

ثمَّ يُقالُ له : خَبِّرْنا ، لو

أنشَرَ اللّه ُ تعالى عنـد دَعوهِ النَّبىِ صلى الله عليه و آله ، جميعَ الأمواتِ أو أكثَرَهُم ، أو أماتَ أكثرَ الأحياءِ أو سائرَهُم ، و أهبَطَ الملائكهَ إلى الأرضِ تُنادِى بتصديقِه و تُخاطِبُ البَشَرَ بنبوّتِه . بل لو فعَلَ – جلّ وعزّ – ما اقتُرِحَ على نبيِّه عليه و آله السّلام مِنْ إحياءِ عبدِ المُطَّلبِ ، و نَقلِ جِبالِ مكّهَ مِنْ أماكِنها ، إلى غيرِ ذلكَ مِنْ ضُرُوبِ ما استَدعَوهُ و اقتَرَحُوه ، أمَا كانَ ذلك أثبَتَ للحُجَّهِ و أنفَى للشُّبهَه ؟ !(۲) فلابدّ مِنْ : نَعَم ، و إلّا عُدَّ مُكابرا .

فيقالُ له : فكيفَ لم يَفعَلْ ذلك أو بَعضَهُ ؟

فإن قالَ : لأنّه تعالى عَلِمَ المَصلَحهَ فى خِلاَفِه !

أو قالَ : لأنّه لو فَعَلَ ذلك لَكانَ الخَلقُ كالمُلْجَئينَ إلى تَصديقِ الرَّسُولِ صلى الله عليه و آله ، و خَرَجُوا مِن أنْ يستَحِقّوا بـذلكَ الثَّوابَ الّذى أجرى بالتّكليفِ إليه !

قيلَ له : هذا صَحيحٌ ، و هو جَوابُنَا لك .

فإن قال : لو كانَ فَصَاحَهُ القُرآنِ غَيرَ خارجهٍ عن العادَهِ ، و كانَ إعجَازُهُ مِنْ قِبَلِ

الصَّرفِ عنه – على ما ذَهَبتُم إليه – لم يَشهَدِ الفُصَحاءُ المُبَرَّزونَ بفَضلِهِ و تَقَدُّمِه فى

ص:۸۴

۱– العىّ : العجز عن التعبير اللفظىّ و البيان .

۲– قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ۳۸۴ : «فألّا فعل ذلك إن كان الغرض ما هو أظهر و أبهر ، و ألّا أحيى اللّه ُ تعالى عند دعوته الأموات أو أكثرهم و أمات الأحياء أو أكثرهم ، و ألّا أحيى عبدَ المطّلب عليه السلام و نقل جبال مكّه عن أماكنها ، كما اقترح القوم عليه . فذلك كلّه أظهر و أبهر» .

الفَصَاحهِ ، و لا قالَ الوليدُ بنُ المُغَيرهِ(۱) و قد اجتَمَعَت إليه قريشٌ و سألَتهُ عن القُرآنِ ، فقالَ : قد سَمِعتُ الخُطَبَ و الشِّعرَ و كلامَ الكَهَنهِ ، و ليس هذا مِنه فی شیءٍ . ثمّ فَكَّرَ و نَظَرَ ، و عَبَسَ و بَسَرَ(۲) و قالَ : «إنْ هَذَا إلّا سِحْرٌ يُؤثَر» ! فاعتَرَفَ بفضيلتِه ، و أقَرَّ بمزيّتِه .

و

قَولُه : «إنْ هَذَا إلّا سِحْرٌ يُؤثَر» ، يَشهَدُ بذلِك ؛ لأنّه لمّا فَرَطَ استِحْسَانُه كلّه ، و أُعجِبَ(۳) به ، و أحسَّ مِنْ نفسِه بالقُصُورِ عن مِثْلِه ، نَسَبَهُ إلى أنّه سِحْرٌ ، كما يُقالُ فيما يُستَحسَنُ و يُستَبدَعُ مِنَ الكلامِ الحَسَنِ و الصَّنائعِ الغَريبهِ : هذا هُو السِّحر ! و قد قالَ رَسُولُ اللّه صلى الله عليه و آله : «إنّ مِنَ الشِّعرِ لَحِكما ، و إنّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرا»(۴) .و كيفَ يكونُ الأمرُ على ما ذَهَبتُم إليه ، و قد انقادَ للنَّبيِ صلى الله عليه و آله جِلَّهُ الشُّعراءِ و أُمراؤهُم ، كلَبيدِ بنِ رَبيعَهَ(۵) ، و النّابِغَهِ الجَعدي(۶) ، و كعبِ بنِ

۱- هو أبو عبد شمس ، الوليد بن المُغيره بن عبداللّه بن عمرو بن مخزوم القرشیّ المخزومیّ ، هو أبو خالد بن الوليد و عمّ أبی جهل ، كان من كبراء قريش و زعمائها و دُهاتها قبل البعثه . جمعَ المتناقضات من صفات الخير و الشرّ ، كان من ألدّ أعداء النبیّ و الإسلام ، و لم يزل على عناده حتى مات كافرا . و دُفن بالحجون بمكّه و عمره ۹۵ سنه .

۲- إشاره إلى قوله تعالى فی سوره المدّثّر : الآيه ۱۷ : «إِنَّهُ فَكَّرَ وَ قَدَّرَ * فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ نَظَرَ * ثُمَّ عَبَسَ وَ بَسَرَ * ثُمَّ أَدْبَرَ وَ اسْتَكْبَرَ * فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرٌ» .

۳- فی الأصل : و أعجبه ، و المناسب ما أثبتناه .

۴- بحار الأنوار ۷۱/۴۱۵ ، ۷۹/۲۹۰ ؛ سنن أبی داود : كتاب الأدب ، باب ما جاء فی الشعر .

۵- هو لبيد بن ربيعه بن مالك العامریّ ، أحد الشعراء الفرسان الأشراف فی الجاهليّه ، و أحد أصحاب المعلّقات ، كان من أهل نجد و أسلم ، و كان من المؤلّفه قلوبهم . سكن الكوفه ، و عاش عمرا طويلاً ، و توفّی سنه ۴۱ ه .

۶- هو قيس بن عبداللّه العامریّ ، صحابیّ و شاعر مفلق و مخضرم ، و كان ممّن هجر الأوثان و نهى عن الخمر قبل ظهور الإسلام ، أسلم و صحب النبیّ ثمّ شارك مع أميرالمؤمنين عليه السلامبصفّين ، ثمّ سكن الكوفه ، و هاجر أخيرا إلى إصفهان مع أحد ولاتها ، و مات بها نحو سنه ۵۰ ه ، و قد كُفّ بصره و كان قد جاوز المئه .

زُهَیر ؟ !(۱)و قد کانَ الأعشَی(۲) - أحـدُ الأربَعه الّـذینَ جَعَلَهُم العُلَماءُ أوّلَ الطَّبقاتِ - و فَدَ إلی مکّهَ ، و عَمِلَ علی قَصـدِ النَّبیِ صلی الله علیه و آله ، و الإیمانِ به ، و

إنشادهِ القَصِیدهَ الّتی قالَها فیه ، و أوّلُها :

* أَلَمْ تَغتَمِضُ عَیناکَ لَیلَهَ أرمَدَا(۳) *

فَعَاقَهُ مِنْ ذلک ما هو مُعروفٌ ؛ و ذلک أنّه لمّا أتی مکّهَ ، نَزَلَ علی عُتبهَ بنِ رُبیعَهَ ابنِ عَبدِ شَـمسٍ(۴) ، فَسمِعَ بخبرِه أبو جَهلِ بنِ هِشَامٍ(۵) ، فأتاهُ فی فِتیهٍ مِنْ قُریشٍ ،

ص:۸۶

۱- هو کعب بن زهیر بن أبی سُلمی المازنیّ ، شاعر من الطبقه العالیه . کان مشهورا فی الجاهلیه ، و لمّا ظهر الإسلام هجا النبیَ و المسـلمین فهدَر رسولُ اللّه صـلی الله علیه و آله دمَه ، لکنّه استأمن النبیّ و تاب و أسلم و أنشده لامیّته المشهوره : «بانت سُعاد . . .» فعفا النبیّ صلی الله علیه و آلهو خلع علیه بُردته . توفّی سنه ۲۶ ه .

۲- هو میمون بن قیس بن جَنَدل ، من بنی قیس بن ثعلبه الوائلیّ الیمامیّ ، من شعراء الطبقه الأولی فی الجاهلیّه ، و أحد أصحاب المعلّقات ، توفّی سنه ۷ ه .

۳- خزانه الأدب ۱/۱۷۷ .

۴- أبو الولیـد ، من شخصـیّات قریش و ساداتها فی الجاهلیّه ، کان خطیبا مفوّها و عُرف بالحلم و الـدّهاء . أدرک الإسـلام و لم یُسـلم ، بل طغی و تجبّر و أصبح من أعـداء الإسـلام و المسـلمین و من المسـتهزئین بهم ، شارک فی وقعه بـدر فی السـنه الثانیه للهجره فقتله أمیرالمؤمنین علیّ علیه السـلام . اجتمع برسول اللّه صـلی اللّه علیه و آله و تأثّر حینما سـمع سوره «حم» ، و أثنی علی رسول اللّه فی قصّه مشهوره .

۵- هو أبو الحکم عمرو بن هشـام القرشـیّ ، الـذی کنّاه المسـلمون بأبی جهل ، کان من رؤساء قریش بمکّه و زعمائها ، معروفا بالشـجاعه و الـدهاء و المکر . کـان من ألـدّ أعـداء الإسـلام و خصـومه ، أکـثر الکفّـار إیـذاءً لرسـول اللّه صـلی اللّه علیه و آله و المسلمین . شارک فی جمیع المؤامرات التی حیکت ضدّ النبیّ صـلی اللّه علیه و آله ، و کان یعذّب المسلمین ، و هو الذی تولّی قتل سُمیّه أمّ عمّار بن یاسر . و لم یزل علی کفره و شرکه حتّی قُتل بوقعه بدر الکبری . و کان عمره یوم هلکک ۷۰ سنه .

و أهدى إليه هَدايا ، ثُمّ سألَهُ : ما الّذى جاءَ به ؟

فقال : جِئتُ إلى محمّدٍ لأنظرَ ما يقولُ ، و إلى ما يَدعو .

فقالَ أبوجهلٍ : إنّه يُحرِّمُ عَلَيکَ الأطيَبَينِ : الخَمرَ و الزِّنا !

قال : کَبِرتُ و ما لی فی الزِّنا مِنْ حاجَه !

قال : إنّه يُحرِّمُ عَلَيک الخَمر !

قال : فما الذی يُحِلُّ ؟

فجَعَلُوا يُخبِرُونَه بأسوأ الأقاويلِ . ثمّ قالَ له : أنشِدْنا ما قُلتَ فيه .

فأنشَدَهُم ، حتّى أتى على آخرِها ، فقالوا له :

إنّکَ إنْ أنشَدتَهُ لم يَقْبَلْهُ مِنک ! فَلَم يَزَالُوا به حتّى يَصُدُّوه ، حتّى قالَ : إنّى مُنصَرِفٌ عَنه عَامِىَ هذا ، و مُتَلوّمٌ(۱) ما يَکونُ . فانصَرَفَ إلى اليَمامهِ ، فلم يَلبَثْ إلّا يَسيرا حتّى ماتَ .

و

ليسَ يَدَّعى هؤلاءِ - و مُنزلَتُهم(۲) فی الفَصاحَهِ و العَقلِ مَنزِلَتُهم - أنّهم(۳) يتَمَکّنُونَ مِنْ مُسَاواتِه فی حُجَّتِه ، و يَقدِرُونَ على إظهارِ مِثْلِ مُعجِزَتِه ، و لو لم يَبهَرْهُم أمرُه ، و يُعجِزْهُم ما ظَهَرَ على يدِه لَما فارَقُوا أديانَهم ، و

أعطَوا بأيدِيهم !(۴)

ص:۸۷

۱- أی متمکّث و متمهّل .

۲- فی الأصل : منزلهم ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

۳- فی الأصل: لم، و المناسب ما أثبتناه.

۴- قال المصنّف رحمه الله فی کتابه الذخيره / ۳۸۴ : «فإن قيل : إذا لم يکن القرآنُ خارقا للعاده بفصاحته ، کيف شهد له بالفصاحه متقدِّمو العرب فيها کالوليد بن مغيره و غيره ؟ و کيف انقاد له صلى الله عليه و آله و أجاب دعوتَه کبراءُ الشعراء ، کالنابغه الجعدىّ ، و لبيد بن ربيعه ، و کعب بن زهير ؟ و يقال : إنّ الأعشى الکبير توجّه ليدخل فی الإسلام ، فغاظه أبوجهل بن هشام ، و قال : إنّه يحرّم عليک الأطيبين : الخمر و الزنا . و صدّه عن التوجّه . و کيف يجيب هؤلاء الفصحاء إلّا بعد أن بهرتهم فصاحه القرآن و أعجزتهم» .

قیلَ له : إنّما تکونُ الشَّهادهُ بفَضلِ القُرآنِ فی الفَصَاحهِ و عُلُوِّ مَرتَبته فیها ردّا علی مَن نَفی فَصَاحَته جُملهً ، أو مَنْ لم یَعترِفْ بأنّه منها فی الذِّروَهِ العُلیا و الغَایَهِ القُصوی ، و لیسَ هذا مَذهَبَ أصحَابِ الصَّرفه .

و

إنّما أنکَرَ القَومُ – مع الاعترافِ له بهذا الفَضلِ و التَقَدُّمِ فی الفَصَاحهِ – أنْ یکُونَ بینَهُ و بینَ فَصِیحِ کَلَامِ العَرَبِ ما بینَ المُعْجِزِ و المُمکِنِ ، و

المُعتَادِ و الخارِقِ للعَادهِ . و لیسَ یُحتاجُ – و لا کُلُّ مَنْ له حَظٌّ مِنَ العِلْم بالفَصَاحهِ و إنْ قَلَّ – فی المعرفهِ بِفَضْلِ القُرآنِ و عُلُوِّ مَرتبتِه فی الفَصاحهِ إلی شهادَهِ الولیدِ بنِ المُغَیرهِ و

أضرابِه ، و إنْ کانَ قد یَظْهَرُ لهم(۱) مِنْ فضلهِ ما لا یَظهَرُ لنا ؛ لتَقَدُّمهِم فی العِلْم بالفَصَاحهِ ، إلّا أنّهم لو کَتَمُوا ما عَرَفُوهُ مِنْ أمرِهِ و لم یَشهَدُوا به ، لم یُخِلَّ ذلک بالمَعرفهِ الّتی ذَکَرناها(۲) .

فأمّا قَولُ الولیدِ بنِ المُغَیره : «قد سَمِعتُ الخُطَبَ و الشِّعرَ و کَلَامَ الکَهَنهِ ، و لیس هذا منه فی شیء» فیَحتَمِلُ أنْ یکونَ مَصرُوفا إلی أنّه مُباینٌ لما سَمِعَ فی طریقهِ

النَّظمِ ؛ لأنّه لم یُعهَدْ بشیءٍ مِنَ الکلام مِثْلُ نَظْمِ القُرآن .

و

قوله «إنْ هَذَا إلّا سِحْرٌ یُؤْثَرُ»(۳) إنّما عَنی به ما وَجَدَ [فی] نفسِهِ مِنْ تَعَذُّرِ

۱– فی الأصل : لها ولا ، و المناسب ما أثبتناه .

۲– قال المصنّف رحمه الله فی کتابه الذخیره / ۳۸۵ : «قلنا : ما شهد الفُصَحاء من فصاحه القرآن و عظم بلاغته إلّا بصحیح ، و ما أنکر أصحاب الصرفه علوّ مرتبه القرآن فی الفصاحه ، قالوا : لیس بین فصاحته – و إن عَلَت علی کلّ کلام فصیح – قدرٌ ما بین المعجز و الممکن ، و الخارق للعاده و المعتاد ، فلیس فی طرب الفصحاء بفصاحته ، و شهادتهم ببراعته ، ردٌّ علی أصحاب الصرفه» .

۳– سوره المدّثر : ۲۴ .

المُعـارَضَهِ إذا رامَهـا ، مَع تَمكّنهِ مِنَ التَّصَـرّفِ فی الکلامِ الفَصِیحِ ، و قُـدرَتهِ علی ضُـروبه ؛ لأنّه لمّا تَعَـذَّرَ علیه ما کانَ مِثْلُهُ علی العَـادَهِ مُمکِنـا مُتأتّیـا ، ظَنَّ أنّه قـد سُـِحر ! و یکونُ قَولُه : «إنْ هـذا إلاّ سِحْرٌ یُؤثَر» ، إشارَهً إلی حالِه و امتِناعِ ما امتَنَعَ علیه ، لا إلی القُرآن .

و هذا أشبَهُ بالقصّهِ ممّا تأوَّلَهُ السّائلُ ، و إنْ کانَ جَوابُ ما ذکرنَاهُ و احتِمالُ

القَولِ لهُ یکفی فی الجَوابِ .

و

أمّا دُخُولُ الشُّعراءِ الّذینَ ذَکَرهُم فی الدِّینِ ، و تَصدِیقُهُم للرَّسولِ

صلی الله علیه و آله ، فإنّما یَقتَضـی أنّ ذلک لم یَقَعَ منهم – مع إبائهم و عِزَّه نَفْسِهم – إلاّ لآیهٍ ظَهَرَت ، و حُجّهٍ عُرِفَت . و أیُ آیهٍ أظهَر ! أو حجّهٍ أکبَرُ مِنْ وُجـدانِهم مـا یَتَسـهَّلُ عَلیهم مِنَ التصَـرُّفِ فی ضُـرُوبِ الفَصَـاحَهِ و النُّظُومِ – إذا لم یَقْصِدُوا المعارضهَ – مُتَعذِّرا إذا قَصَدُوها ، و مُمتَنِعا إذا تَعَاطَوها ! و هذا أبهَرُ لهم ، و أعظَمُ فی نُفُوسِهم ، و

أحقُّ بإیجابِ الانقیادِ و التَّسلِیم ممّا یَظُنُّه السائلُ و أهلُ مَذهبِه !

و

إن قـالَ : إذا کانَ الخَلقُ عِنْـدَکُم مَصـرُوفینَ عن مُعَارَضهِ القُرآنِ ، فکیفَ تَمکَّنَ مُسـیلَمهُ(۱) منهـا ، و کَلاَمُه و إنْ لم یَکُن مُشْـبِها للقُرآنِ فی الفَصَاحهِ و لا قَریبا ، فهو مُبطِلٌ لِدَعواکُم أنّ الصَّرفَ عامّهٌ لجمیعِ النّاسِ ؟(۲)

۱– هو أبو ثُمامه الحَنَفیّ – نسـبه إلی بنی حَنیفه – المشهور بمسیلمه الکذّاب ، و ذلک بعد ما ادّعی النبوّه . ولد بالیمامه و نشأ بها ، و فی أواخر سـنه ۱۰ ه قـدم علی النبیّ صـلی الله علیه و آلهو هو شـیخ کبیر ، و حینمـا عاد ادّعی النبوّه و أنّه شـریک رسول اللّه صلی الله علیه و آله فی دعـوته و نبـوّته . و بعـد أن تـوفّی النـبیّ صـلی الله علیه و آله أعلن عن دعوته بالیمـامه و اسـتفحل أمره ، فحاربه المسلمون سنه ۱۱ أو ۱۲ للهجره ، فقُتل فی المعرکه و کان عمره حینذاک ۱۵۰ سنه .

۲– قال المصنّف رحمه الله فی کتابه الذخیره / ۳۸۵ : «فإن قیل : کیف لم یصرف مُسَیلمه عمّا أتی به من المعارضه ؟» .

قيلَ له : تَمكينُ مُسَـيلَمةَ الكذّابِ ممّا ادّعى أنّه مُعارَضةٌ مِنْ أدلِّ دليلٍ على صِحَّةِ مَذهَبِنا فى الصَّرفَةِ ؛ لأنَّهُ لم يُمكّنْ مِنَ المُعَارَضَةِ إلاّ مَنْ لا

يَشتَبِهُ على عاقلٍ – فضْلاً على فَصيحٍ – بُعدُ ما أتى به عَن الفَصَاحَهِ ، و شَهَادَتُه بِجَهلِهِ أو اضطِرابِ عَقْلِه .

و

إنّما مُنِعَ مِنَ المُعَارضَهِ عندنا مِنَ الفُصَـحاءِ مَنْ يُقارِبُ كَلاَمُهُ ، و تُشْكِلُ حالُه . و لو لم يكُنِ الأمرُ على ما ذَكَرناهُ ، و كانَتِ [حالُ] الفُصَـحَاءِ بأسْـرِهِم ، فى التَّخليهِ بَينَهُم و بَين المُعَارَضَهِ ، حَالَ مُسَـيلَمةَ و أمثالِه ؛ لوَجَبَ أنْ يَقَعَ منهم أو مِنْ بَعضِهم المُعَارَضةُ ، إمّا بِما يُقارِبُ أو بما يُدَّعَى فيه المُقَارَبهُ المُبطِلَهُ للإعجازِ . و أنتَ تَجِدُ هذا المعنى مُستَوفىً فى الدَّلِيلِ التالى لهذا الكلام ، بمشيئةِ اللّه تعالى(١) .

ثُمّ يُقـالُ له : ألَستَ تَعتَرفُ بـأنّ مُعَـارَضةَ القُرآنِ لم تَقَع مِنْ أحَـدٍ ، و على هـذا يَبنى جَمَاعَتُنـا دِلاَلَهَ إعجَازِ القُرآنِ على اختِلاَفِ طُرُقِهم ؟

فإذا قالَ : نَعَم .

قيلَ له : فَكَيفَ تَقُولُ فى مُعَارَضَهِ مُسَـيلَمةَ : لا اعتِراضَ بمِثلِها ؟ ! و إنّما تَبغِى وُقُوعَ المُعَارَضَهِ المؤثّرِهِ ، و هى المُمَاثَلَهُ أو المُقَارَبَهُ على وجهٍ يُوجِبُ اللَّبسَ و الإشكالَ !

قيلَ له : وَ عَن هذه المُعَارَضَهِ المؤثّرِهِ صَرَفَ اللّه ُ تعالى الخَلقَ ، فقد زالَ الطَّعنُ بمُسَيلَمه .

فإن قالَ : فأجِيزُوا على هذا المَذهَبِ أنْ يكُونَ فى كَلاَمِ العَرَبِ ما هو أفصَحُ مِنَ القُرآنِ !

١– قـال المصنّف رحمه الله فى كتـابه الـذخيره / ٣٨٥ : «قلنـا : لاـ شـىء أبلغ فى دلاـله القرآن عليـالنبوّه من تمكين مسـيلمه من معارضـته السـخيفه ، لأـنّه لو لم يكن غيره من الفصـحاء الـذين يقـارب كلامهم و يشـكل حالهم مصـروفا ، لعارض كما عارض مسيلمه ؛ فتمكين مسيلمه من معارضته دليلٌ واضحٌ على ما نقوله فى الصرفه» .

قيلَ لهُ : هذا لَو أجَزناهُ لم يَقدَحْ فى إعجَازِه من الوَجهِ الّذى ذَكَرناه ، بل كانَ أدخَلَ له فى الإعجَازِ ، غيرَ أنّا قد عَلِمنا بالامتحَانِ و الاستِقراءِ أنّه ليسَ فى عَالى فَصِيحِ العَرَبِ ما يَتَجَاوَزُ فَصَاحَةَ القُرآنِ ، بل لم نَجِد فى جَميعِ كَلَامِهم ما يُسَاوى كثيرا مِنَ القُرآنِ ، ممّا يَظهَرُ الفَصَاحَةُ فيه خِلَافَ ظُهُورِها فى غيرِه . و هذا مَوقُوفٌ على السَّبرِ و الاختبار . و كلُّ مَنْ كانَ فى مَعرِفَةِ الفَصَاحَةِ أقوى كان بما ذَكَرناهُ أعرَفَ .

* * *

ص:٩١

فی صَرْف اللّه تعالی العربَ عن المعارضه

و ممّا یَدُلُّ علی أنّ اللّه تعالی صَرَفَ فُصَحاءَ العَرَبِ عَن مُعَارَضهِ القُرآن ، و حالَ بَینَهُم و بَینَ تَعاطِی مُقَابَلتِه :

أنّ الأمرَ لو کانَ بخلَافِ ذلک - و کان تَعَذُّرُ المُعَارَضهِ المُبتَغَاهِ و

العُدُولُ عنها لِعِلْمِهم بِفَضْلِه علی سائرِ کَلَامِهم فی الفَصَاحهِ و تَجاوُزِه له فی الجَزَاله - لَوَجبَ أنْ تَقَع مِنهُم علی کلِّ حالٍ ؛ لأنّ العَرَبَ الّذِینَ خُوطِبُوا بالتَّحَدّی و

التَّقرِیعِ ، وَ وُجِهُوا بالتَّعنِیفِ کانُوا مَتی أضَافُوا فَصَاحَهَ القُرآنِ إلی فَصَاحَتِهم و

قَاسُوا کَلاَمَهُ بِکَلاَمِهم عَلِمُوا أنّ المزِیّهَ بَینَهُما إنّما تَظْهَرُ لهم دونَ غَیرِهم مِمَّن نَقَصَ عَن طَبَقَتِهِم وَ نَزَلَ عن دَرَجَتِهم ، و دُونَ النّاسِ جَمیعا ممّن لا یَعرِفُ الفَصَاحَهَ و لا یأنَسُ بالعَرَبیّهِ .

و

کانَ ما عَلَیه ذَوو المَعرِفَه بفَصِیحِ الکَلَام مِنْ أهلِ زَمانِنا - مِنْ خَفَاءِ الفَرقِ علیهم بَین مَوَاضِعَ مِنَ القُرآنِ و بَین فِقَر العَرَبِ البَدیعهِ و

کَلِمِهم العَرَبیّهِ - سابقا عِندَهُم ، مُتَقرّرا فی نُفُوسِهم ، فأیُ شیءٍ قَعَدَ بهم عَن أن یَعمِدوا(۱) إلی بَعضِ أشعَارِهم الفَصِیحَهِ و ألفاظِهم المَنثُورَهِ البَلِیغهِ فَیُقابِلُوه به ، و یَدّعُوا أنّه مُمَاثِلٌ لفَصَاحَتِه و زائدٌ علیها ، لا سِیّما و خَصمُنا فی هذه الطّرِیقهِ یَدَّعی أنّ التحَدّی وَقَعَ

ص:۹۳

۱- فی الأصل : یعتمدوا ، و المناسب ما أثبتناه .

بالفَصَاحهِ دُونَ النَّظمِ و غيرِه مِنَ المَعَانی المُدَّعاهِ فی هذا المُوضِع ؟ !

فسَواءٌ حَصَلَتِ المُعَارَضَهُ بمنظُومِ الكَلَامِ أو بِمَنثُورِه ، فمَن(۱) هذا الّذی کانَ یکُونُ الحَکَمَ فی هذه الدَّعوی ، و جَمَاعَهُ الفُصَحاءِ أو جُمهُورُهُم کانُوا حَربَ النَّبیِ صلی الله علیه و آلهو مِن أهلِ الخِلَافِ لِدَعوَتِه و الصُّدُودِ عَن مَحَجَّتِه ؛ لا سیّما فی بَدْوِ الأمرِ و أوّلِه ، وَ قَبلَ أوانِ استِقرارِ الحُجَّهِ و ظُهُورِ الدَّعوَهِ و

کَثرَهِ عَدَدِ المُوافِقینَ ، و تَظَافُرِ الأنصَارِ و المُهَاجِرینَ ؟

و

لا تَعمَلُ إلّا علی هذه الدَّعوی ، (لو حَصَلَت لِردِّها)(۲) بالتَّکذِیبِ مَنْ کان فی حَربِ النَّبیِ صلی الله علیه و آله مِنَ الفُصَحاءِ ، أما کانَ اللَّبْسُ یَحصُلُ ، و الشُّبهَهُ تَقَعُ لکلٍّ (مَنْ لَم یُسَاوِها ، و لا فی المَعْرِفه)(۳) مِنَ المُستَجِیبِینَ للدَّعوهِ و المُنحَرِفینَ عنها مِنَ العَرَبِ ، ثُمّ لطَوَائِفِ النّاسِ جمیعا ، کالفُرسِ و الرُّومِ و التُّرکِ ، و مَنْ ماثَلَهُم ممّن لا حَظَّ له فی العَرَبیّه ؟

و

عنـدَ تَقَابُلِ الدَّعاوی فی وُقُوعِ المُعَارَضَهِ مَوقِعَها ، و تَعَارُضِ الأقوالِ فی الإصابهِ بها مَکَانَها ، تَتَأکّدُ(۴) الشُّبهَهُ ، و تَعظُمُ المِحنَهُ ، و یرتَفِعُ الطّرِیقُ إلی إصابهِ الحقّ ؛ لأنّ النّاظِرَ إذا رأی جُلَّ الفُصَحاءِ - و أکثَرُهُم یَدَّعی وُقُوعَ المُکافَاه(۵) و المُمَاثَلهِ ، و قَوما مِنهُم یُنکِرُ ذلـک وَ یَدْفَعُه - کـانَ أحسَنَ أحوَالِه أنْ یَشُـکَّ فی القَولَینِ ، و یُجوِّزَ [علی] کُلِّ واحـدٍ منهما(۶) الصِّدقَ وَ الکَذِبَ ؛ فأیُ شیءٍ یَبقَی مِنَ

ص:۹۴

۱- فی الأصل : و من ، و ما أثبتناه مناسب للسیاق .

۲- کذا فی الأصل ، و لعلّه : و لو حصلت و ردّها .

۳- کذا فی الأصل .

۴- فی الأصل : ممّا تتأکّد ، و المناسب ما أثبتناه .

۵- أی المساواه.

۶- فی الأصل : منهم ، و ما أثبتناه مناسب للسیاق .

المُعجزِ بَعدَ هذا ؟ ! و الإعجَازُ لا يَتِمُّ إلّا بالقَطْعِ على تَعَذّرِ المُعَارَضَهِ على القَومِ ، و قُصُورِهِم عَن المُمَاثَلهِ أو المُقَارَبه .

و

التَّعُـذُّر لا يُعلَمُ إلّا بعـدَ حُصُولِ العِلْم بأنَّ المُعَارَضَهَ لم تَقَعْ مَعَ تَوفُّرِ الـدَّواعى و قُوَّهِ الأسـبابِ ؛ فكانَت حينئذٍ لا تَقَعُ الاستِجابهُ مِن عاقلٍ ، و لا

المـؤازَرَهُ مِـن مُتَـديّنٍ .و ليسَ يَحجِزُ العَرَبَ عمّـا ذكرنـاه وَرَعٌ و لاـ حَيَـاءٌ ؛ لأنّـا وَجَـدناهُم لَم يَرعَـوُوا عن السَّبّ وَ الهِجـاء ، و لم يَستَحْيُوا مِنَ القَذْفِ و الافتِراءِ . و ليسَ فى ذلك ما يكُونُ حُجّهً و لا شُـبههً ، بل هو كاشِفٌ عن شدّهِ حَنَقِهم ، و قُوَّهِ عَدَاوَتِهم ، و أنّ الحَيرَهَ قـد بَلَغَت بهم إلى استِحسَانِ القَبيحِ الّذى كانَت نُفُوسُـهُم تأبَاهُ و تَعَافُهُ ، و طِبَاعُهُم تَشْـنَأُهُ و تَنفِرُ منه ! و أخرَجَهُم ضِـيقُ الخِنَاقِ و قِصَرُ الباعِ إلى أن أحضَرَ أحَدُهُم(۱) أخبَارَ رُسْتُمَ و اسْفَندَيارَ(۲) ، و جَعَل يَقُصُّ بها ، و

يُوهِمُ النّاسَ أنّه قد عَارَضَ ، و أنّ المَطلُوبَ بالتحَدّى هو القصَصُ و الأخبار !

ص:۹۵

۱– هو النضـر بن الحارث بن علقمه القرشىّ ، من شخصيّات قريش و شجعانها فى الجاهليّه ، و ابن خاله رسول اللّه صلى الله عليه و آله . كان من ألدّ خصوم النبىّ صـلى الله عليه و آله و الإسلام ، يقال إنّه كان مطّلعا على كتب الفرس و تواريخهم ، حيثُ كان أكثر تجارته من بلاد فارس ، فكان يسـمع أخبار الفرس و تواريخهم فيقصّها و يرويها لقريش ، و يقول لهم : إنّ محمّدا يحدّثكم بحديث عاد و ثمود ، و أنا أحدّثكم بحديث رسـتم و اسـفنديار و أخبار الأكاسـره ، فكانوا يسـتملحون حديثه و يتركون اسـتماع القرآن . و قد نزلت فى حقّه عدّه آيات تذمّه و تردّ عليه . قتله أميرالمؤمنين عليه السلام يوم بدرٍ صبرا .

۲– أمّا رسـتم فهو ابن دسـتان ، من شـجعان فارس المشـهورين و من قاده جيوش الأكاسـره ، و أمّا اسـفنديار فهو من ملوک بلاد فارس . و يعـدّان من شخصـيات الفرس الأسـطوريه ، و قد خلّد الشاعر الفارسـى أبو القاسم الفردوسـىّ الطوسـىّ ذكر وقائعهما و حروبهما فى ملحمته العالميّه الخالده المسمّاه ب– شاهنامه .

و لیسَ یَبلُغُ بهم الأمرُ إلی هـذا و هُم مُتَمکَنونَ ممّا یُوقِعُ الشُّبهَهَ ، و یُضـعِفُ أمرَ الدَّعوَه ، فیَعْدِلُوا عنه مُختَارِینَ ، و أحلاَمُهم و إنْ وَفُرَت ، و

عُقُولُهم و إنْ کَمُلَت ، و ادُّعِی أنّها تَمنَعُ أمثَالُهم مِنَ الإقدامِ عَلی المُباهَاه ، و

التَّظاهُرِ بالمُکَابره ، و ادِّعاءِ ما تَشـهَدُ أنفُسُـهم ببُطلاَنِه ، و تُوقِنُ قُلُوبُهُم بفَسَادِه ؛ فإنّ الحالَ الّتی دُفِعُوا إلیهَا حَالٌ تُیَسِّرُ العَسِـیرَ ، و تُصَغّرُ الکَبیر . و مَن أشرَفَ علی الهَوانِ بَعدَ العِزَّهِ و

القُصُورِ بعدَ القُدرَهِ خَفَّ حِلمُهُ ، و عَزُبَ(١) عِلمُهُ ، و رَکِبَ ما کانَ لا یَرتَکِبُه ، و أقدَمَ علی ما کانَ لا یُقدِمُ علیه .

و لیسَ یمکِنُ أحدا أنْ یَدّعیَ أنّ ذلکَ ممّا لم یَهتَدِ إلیه العَرَبُ ، و أنّه لَو اتَّفَقَ

خُطُورُه ببالِهم لفَعَلَوُه ، غیرَ أنّه لم یَتَّفقْ ؛ لأنّهم کانُوا مِنَ الفِطنهِ و

اللَّبَابهِ علی ما لا یَخْفی علیهم معَه أنفَـذُ الکیـدَینِ ، و ألطَفُ الحِیلَتَینِ ، فَضـلاً عن أنْ یَذهَبُوا عَن الحِیلَهِ و هی بادِیَه ، و یَعدِلُوا عَن المَکِیدَهِ و هی غَیرُ خافیهٍ .

هذا ، مَعَ صِدْقِ الحَاجَهِ وَ قُوَّتِها ، و ضِیقِ الحالِ وَ شِدَّتِها ، و

الحَاجَهُ تَفتُقُ الحِیلهَ ، و تُبدِی المکنُون ، و تُظهِرُ المَصُونَ .

و هَبْ لم یَفطَنُوا لذلک بالبَدِیهِهِ و قَبلَ الفِکرهِ ، کیفَ لم یَقَعُوا علیه مَعَ التَغَلغُلِ ، و یَظفِرُوا به مَعَ التَوَصُّلِ ؟ ! و کیفَ لم یَتَّفِق لهم مَعَ فَرطِ الـذّکاءِ و جَودَهِ الآراءِ ، مِنَ الکَیدِ إلاّ أضـعَفُه ، و مِنَ القَولِ إلاّ أسـخَفُه ؟ ! و هذا مِنْ قَبیح الغَفلَهِ الّتی یَتَنَزَّهُ القَومُ عنها ، و وَصَفَهُم اللّه ُ تعالی بخلافِها .

و لیسَ یَرِدُ مِثْلُ هـذا الاـعتراضِ مِنْ مُوافقٍ فی إعجـازِ القُرآنِ ، و إنّما یَصـیرُ إلیه مَن خَالَفَنا فی المِلَّهِ ، إذا بَهَرَتهُ الحُجَّهُ و أعجَزَتهُ الحِیلَهُ ، فَیَرمی العَرَبَ بالبَلَهِ و الغَفلَهِ ، و یقولُ : لَعَلَّهم لم یَعلَمُوا أنّ المُعَارَضَهَ أنجَعُ و

أنفَعُ ، و طریقَ الحُجَّهِ

١- أیّ بَعُد .

أصوَبُ و أقرَبُ ؛ لأنّهم لم يكَونُوا أصحَابَ نظرٍ و فِكَرٍ ! و إنّما كانَتِ الفَصَاحَهُ

صَنعَتَهُم ، و البَلاَغَهُ طَرِيقَتَهُم ، فعَدَلُوا إلى الحَربِ الّتى هىَ أشفى للقَومِ ، و أحسَمُ للطَّمَعِ .

و هـذا الاـعتِراضُ إذا وَرَدَ علينا ، كانَت كلمَهُ جماعَتِنا واحِـدهً فى رَدِّهِ ، و قُلنا فى جَوابِه : إنّ العَرَبَ و إنْ لَم يكُونُوا نَظّارينَ ، فلَم يكُونُوا غَفَلَةً مَجانينَ ، و فى العُقُولِ كُلِّها - وافِرِها و نَاقِصِها - أنّ مُسَاواهَ المُتَحَدّى فى فِعلِه و

مُعَارَضَتِهِ بمِثلِه ، أبلَغُ فى الاحتِجَاجِ عليه مِنْ كُلِّ فِعلٍ ، و أقوى فى فَلِّ غَربِهِ(١) مِن كلِّ قَولٍ .

و ليسَ يجُوزُ أنْ تَذهَبَ العَرَبُ الألِبّاء ، عمّا لا

يَذهَبُ عَنهُ العَامّهُ الأغبِيَاء ! و الحَربُ غيرُ مانعَهٍ مِنَ المُعَارَضَهِ ، و لا صَارِفَهٍ عن المُقابَلهِ . و قـد كانُوا يَستَعمِلُونَ فى حُرُوبِهم مِنَ الارتِجازِ ما لو جَعَلوا(٢) مكَانَهُ مُعَارَضَهَ القُرآنِ كانَ أنفَعَ لهُم ،

و أجدَى عليهم . مع أنّه قد تَقَدَّم قَبلَ أوانِ الحَربِ مِنَ الزَّمانِ ما يَتَّسِعُ بعضُهُ للمُعارَضَهِ ، إنْ كانَتِ الحَربُ شَغَلَت عنها ، واقتَطَعَت دونَها .

و هذا بعَينِه كافٍ فى جَوَاب مَن يَعُدّ كَفَّهُم عن المُعَارَضَه بما يُقارِبُ وَ

يَقَعُ به اللَّبسُ على غَيرِهِم ؛ لأنّهم لم يَفطُنُوا لذِلك و لم يَتَنَبَّهوا عليه ، و

لأنّ الحَربَ كانت عِندَهُم أولى و أحرَى .

على أنّهم لو قَدَّمُوا المُعَـارَضَهَ أمـامَ الحَربِ ، و جَعَلُوهـا مكـانَ الهِجَـاءِ وَ السَبِّ ، لم يَجتَمِعْ بـإزائهم مَن يَحتَاجُونَ إلى مُحَارَبَتِه و يَجتَهِدُونَ فى مُغَالَبَتِه ، و لاَستَغنَوا بها عَن جَميعِ ما تَكَلَّفُوهُ مِنَ التَعَبِ ، أو أكثَرِه .

و فى إطباقِ الكُلّ على الإمسَاكِ عَنِ المُعَارَضَهِ أكبَرُ دليلٍ على أنّهم عَنها مَصرُوفُونَ ، و عن تَعَاطِيها مُقتَطَعُون .

١- فلَّ غربه : أى ثَلَم حدّ سيفه ، و التعبير مجازىّ ، و يقصد به إفحامه .

٢- فى الأصل : جعلوه ، و الأنسب ما أثبتناه .

و إنّما لم نَذكُرْ جَميعَ ما يُمكِنُ الاعتراضُ بهِ فى هذا الدَّليلِ ، مِثْل قَولِهم :

فَلَعلَّ العُدُولَ عن المُعَارَضَه ، إنّما كانَ لاستِصغارِهِم أمرَهُ ، و استِبعَادِهم تَمامَ مِثلِه ، و أنّ الأمرَ لمّا استَفحَلَ و انتَظَمَ و تَكَاثَر الأعوانُ و

الأصحابُ ، عَلِمُوا أنّ المُعَارَضَهَ لا تُغنِى ، و أنّ الحَرَبَ أنجَزُ ، فصارُوا إليها . أو لأنّهم عَلِمُوا زِيَادةَ كَلاَمِهم على كَلاَمِه ، فى مَعنى الفَصَاحَهِ ، و فَضْلَهُ فى الجزَالهِ ، و أنّ بَينَهما مِن ذلك ما لا يَكَادُ يَخفى على أحدٍ مِنَ الفُصَحَاءِ . و رأوا مِنْ إقدامِه على تَحَدِّيهِم و

تَقريعِهم ما رأوا مَعَهُ أنّ الحَزمَ فى الإمساكِ عنهُ و العُدُولِ عَن مُقابَلَتِه ، كما يَفعَلُ أهلُ التَّحصِيلِ [مع] مَن تَحَدَّاهُم و قَرَّعَهُم بما لا يَشتَبِهُ على أحدٍ فَضلُهُم فيه و

تَقَدُّمُهم له ؛ لولا أنّهم أشفَقُوا مِن أنْ يُعَارِضُوه فيَحصُلَ الخِلاَفُ و التَّجاذبُ فى المُساوَاهِ بالمُعَارَضَهِ أو المُقَارَبهِ ، و يَترَدَّدَ فى ذلك الكَلاَمُ ، و يَمتدّ الزَّمانُ ، فَتَقوى شَوكَتُه و

تَكثُرَ عُدَّتُه ، فَخَرَجُوا إلى الحَربِ لِقَطْعِ المادّهِ ، أو لأنّهم عَلِمُوا أنّ المُعَارَضَهَ إنّما تُمكِنُ(١) مَنْ عَلِمَ فيها

المُماثلهَ أو المُقَارَبَهَ ، و هُم العَدَدُ اليَسِيرُ ، إذا أنصَفُوا أيضا مِن نَفُوسِهِم ، و لم يَتَّبِعُوا أهواءهُم .

فأمّا طَوائفُ المتَّبِعينَ و عامَّهُ الممستَجِيبينَ الّذينَ بِهِمُ النُّصرَهُ و

فيهِمُ الكَثرهُ ، ممّن لا يَعلَمُ المُفَاضَلهَ بين الفَصَاحَتَينِ ؛ فإنّ المُعَارَضَهَ لا

تَكُفُّهم و لا يَرفَعُون بِمِثلِها رأسا ؛ لأنّهم لم يَستَجِيبُوا بالحُجَّهِ ، فَتُشَكِّكَهُم الشُّبهَهُ . و إنّما انقَادُوا بالتّقليدِ و حُسنِ الظنِّ ، أو لبَعضِ أغرَاضِ الدُّنيا . و مِثْلُ هَؤلاء لا يُفْزَعُ فيهم إلاّ إلى السَّيفِ ؛ لأنّ هذه الاعتراضَاتِ وَ مَا ماثَلَها مَتى صَحَّت ، قَدَحَت فى أنّ تَركَ القَومِ للمُعَارَضَهِ المؤثّرهِ ، إنّما كانَ للتَّعَذُّرِ .

و إنّما وَجَّهنا دَليلَنَا هذا إلى مَن يَعتَرِفُ معنا بأنّ هذه المُعَارَضَهَ لم تَقَعْ ، و أنّها لم

١- فى الأصل : ينبئ ، و لعلّ المناسب ما أثبتناه .

تَقَعْ للتعَـذُّرِ دونَ شـىءٍ مِن هـذه الأعذارِ المُدَّعاهِ . و كانَ ما قَصَدنا(١) به إلى التعَـذُّرِ إنّمـا هو للصَّرفَهِ لا ـ لِفَرطِ الفَصَاحَهِ ، فليسَ يَجُوزُ أنْ تَتَعلَّقَ بشـىءٍ مِنْ ذلك و تَجعَلَهُ عُـذرا فى تَركِ المُعَارَضَهِ الّتى ألزَمْنَا وقُوعَها مَنْ يُخالِفُ فى الصَّرفَهِ ، و يُوافِقُ فى جُملهِ إعجازِ القُرآنِ ، لأنّه راجعٌ علَيه و عائدٌ إليه .

و

الجوابُ عَن هذه الشُّبههِ مُستَقصىً فى الكُتُبِ ، و قد مَضَـى فى أثناءِ كَلَامِنا فى هذا الدليلِ ما إنْ حُصِّلَ أمكَنَ أنْ تَسقُطَ به جَميعُ هذه الشُّبهاتِ و

نَظَائرُها .

فإنْ قالَ قائلٌ : إنّ العَرَبَ كانوا يَعلَمُونَ ضَرُورةً فرقَ ما بينَ فَصِيحِ كَلَامِهم وَ فَصَاحَهِ القُرآنِ ، فكيفَ تَدَّعُونَ مَعَ ذلك – فى شىءٍ مِن كلامِـهم – أنّه مُسَـاواهٌ ، و الجمعُ الكَثيرُ مِنَ العُقَلاءِ لا يَجُوزُ عليهم ادّعاءُ ما يُضـطَرُّونَ إلى بُطلانِه ، و إنكارِ ما يُضـطَرُّونَ إلى صِحَّتِه ؟ !

و لو جازَ على الجَمَاعَاتِ مِثْلُ هذا لم نُنكِرْ أنْ يَسأَلَ إنسانٌ بمدينهِ السّلامِ عن الجِسرِ(٢) ، و

يَستَرشِدَ إليه ، فيُخبِرَهُ جميعُ أهلِهَا أو جُمهُورُهُم بأنّه فى خِلافِ جِهَتِهِ ،

أو يَجحَدُونَهُ و جُودَ الجِسر جُملةً ! و إذا اسْتحالَ هذا فالأوّلُ مِثلُهُ .

قيلَ له : هذهِ الدَّعوى عَلى النّاسِ الّتى ذَكَرتَها ، مِنَ المتكلِّمينَ ، و جَعَلُوها أُسّا و عِمَادا ، و هى مع ذلك غَيرُ صَحِيحهٍ ، و لا خَافِيهِ الفَسَادِ .

و ليسَ يمتَنِعُ أنْ يجتَمِعَ العُقَلاءُ الكَثِيرُونَ على إنكارِ ما يَعلَمُونَهُ ضَـرورةً ، و الإخبارِ بما يَعلَمُونَ خِلافَهُ ضَرورةً ، إذا اجتَلَبُوا بذلك نَفْعا ، أو دَفَعُوا به ضَرَرا . لأنّا

١– فى الأصل : قصدنا ، و الظاهر ما أثبتناه .

٢– يشقُّ نهر دجله مـدينه السّـلام بغـداد و يجعلهـا نصـفين : الكرخ فى الجـانب الغربىّ ، و الرصافه فى الجانب الشـرقىّ ، و يربط الجـانبين جِسرٌ ورد ذكره فى كتب التاريـخ و الخِطـط ، هو الـذى أشار اليه علىّ بن الجهم فى رائيّته المشـهوره : عُيونُ المَها بينَ الرُّصافهِ و الجِسرِ جَلَبنَ الهَوى مِن حيثُ أدرى و لا أدرى

نَعلَمُ أنّ بعضَ السَّلاَطِينِ الظّلَمَهِ لو بَحَثَ عن أموَالِ رَعيَّتِه ، و

أرادَ مَعرِفَهَ أحوالِهم ، ليَغلِبَهُم عَلَيها و يَسلبَهُم ، فاستَدعى أهلَ بَلدهٍ و فِيهمُ الكَثرَهُ الّتى تَمنَعُ مِنَ التَواطُؤ ، ثمّ سألَ كلَّ واحدٍ مِنهُم عَلى انفِرادٍ عَن حالِه فطالَبهُ بمَالِهِ ، لَكَذَّبَهُ فيه ، و لَما صَدقَهُ عنه ، و لاَمتَنَعَ مِن دَلاَلتِه عليه و إرشادِه إليه . و هو يَعلمُ مكَانَه و يَقِفُ على مَبلَغِه ، و لَكَان شُحُّ القَومِ بالمالِ و إشفَاقُهُم عليهِ يَقُومُ مَقَامَ التَواطُؤ و الاتّفاق .

إلاّ أنّه ليسَ يجُوزُ – قِياسا عَلى ذلك – أنْ يُخبِروا بخَبرٍ واحِدٍ له صِيغهٌ واحِدهٌ ، مِن غَيرِ مُوَاطَأهٍ ؛ لأنّ العَادَهَ تُفرّقُ بينَ الأمرَينِ لِكذبه(١) ، و تُوجِبُ حاجَهَ أحَدِهِما

إلى المُواطَأهِ ، و استِغنَاءَ الآخَر عنها .

و

فى هذا كلامٌ كَثيرٌ قد أحكَمَهُ أصحَابُنا الإماميّهُ فى مَواضِعَ ، و فَرَّقُوا بينَ

الكِتمانِ و الإخبارِ ، و ما يَحتَاجُ مِن ذلك إلى تَوَاطُؤ و ما لا يَحتَاجُ ، فلذلِكَ اقتَصَرنَا على هذه الجُملَهِ ، و هى كافيهٌ .

و ليسَ لأحدٍ أنْ يقولَ : إنّما جازَ ما ذَكرتُمُوهُ فى الجَماعهِ الّتى يَسألُها(٢) السُّلطانُ عن أموَالِها ، فَتَكتُمُها ، أو تَدَّعى فيها ما يُعلَمُ خِلافُه ؛ لأنّ كلَّ واحدٍ مِنهُم يُخبرُ عَن مَالِه ، فإذا كذَبَ فى الخَبَرِ عنه فإنّما كَذَبَ فى غَيرِ ما كَذَبَ الآخَرُ فيه . و مُخبَرَاتُ أخبارِهم مُختَلِفهٌ ، و إذا اختَلَفَتْ جازَ هذا فيها ، وَفَارَقَتِ الإخبارَ عَن الشّىءِ الواحدِ و كِتمانِه .

و ذلك أنّ هذا الاستِدرَاكَ لا يُغنى فى دَفعِ كَلاَمِنا ؛ لأنّه كانَ يَجِبُ أيضا أن

يَدَّعىَ كلُّ واحدٍ مِنَ الفُصَحاءِ فى بَعضِ الكَلاَم أنّه مُعَارَضَهٌ للقُرآنِ ، و يكُونَ ما يَدَّعى الوَاحِدُ مِنهُم أنّه مُعَارَضَهٌ غيرَ الّذى ادّعَى الآخَرُ ذلك فيه . و لا يَمنَعُ كَثرَتُهم مِن هذه الدَّعوى ؛ لأنّهم لم يُخبِرُوا عن شىءٍ واحدٍ .

١- كذا فى الأصل ، و الظاهر وجود اضطراب فى هذا الموضع .

٢- فى الأصل: يسلبها، و ما أثبتناه هو المناسب للسياق.

على أنّه لو قَدَّرنا أنّ بين الجَمَاعَهِ الّتى وَصَفنا حَالَها و كَثرَتَها نبيّا أو رَجُلاً صَالِحا يتَّفِقُونَ على وَلاَيتِه و تَعظِيمِهِ ، و يَتَديَّنونَ بِدَفع المكـارِه عَنه ، و أنّ بَعضَ الظّالِمينَ جَمَعَهُم و سألَهُم عَن مَكَانِه ، و غَلَبَ فى ظُنُونِهم أنّهم إنْ دَلُّوهُ عَلى مَوضِعِه قَتَلَهُ ، لَعَلِمنا أنّهم لا بُدَّ أنْ يُنْكِرُوا مَعرِفَهَ مَكَانِه ، و

يمتَنِعُوا مِنَ الإرشَادِ إليه ؛ و إنْ قَوِىَ فى نُفُوسِهم أنّ النَّبِىَ أو الصَّالِحَ لا يَنجُو مِن يدِ هذا الظّالم ، و أنّه لا يَنتَهِى عَن البَحثِ عنه و التَنقِير(١) عَن مَكَانِه إلاّ بأنْ يُخبِرُوه بأنّه قَد خَرَجَ عن بَلَدِهِم و بَعُدَ عَنهُم ، لم يَمتَنِعْ أيضا أنْ يُخبِرَهُ الجَماعَهُ بذلك .

فقد جَازَ عَلى الجَمَاعَهِ الكَثِيرَهِ أنْ تَدَّعِى فى الشَّىءِ الواحدِ ما يُعلَمُ خِلاَفُه ، و تَكتُمَ الشَّىءَ الوَاحِدَ الّذى يَقِفُ عَلى مَكَانِه .

فأمّا التَشـنِيعُ بِكِتمان الجِسرِ فإنّما يَبعُـدُ كِتمانُ مِثْلِه ؛ لأنّه لا دَاعِىَ يَدعُو إليه ، وَ لِشُـهرَهِ مَكَانِ الجِسر أيضا ، و أنّه ممّا يَظهَرُ عليه بأهوَنِ سَعيٍ و

أيسَرِ أمرٍ ، و لكَثرَهِ عَدَد المُخبِرينَ عنهُ و العارِفينَ به . و ما يكُونُ الكِتمانُ نافِيا لخَبَره و ماحِيا لأثره ليسَ كذلك .

وَ لكن ليسَ يُنكرُ أنْ يكُونَ لأهـلِ البَلَدِ فى أحَدِ جانِبَيهِ ذَخَائرُ جَمّهٌ وَ وَدَائع و تجَارَاتٌ كثيرهٌ و بَضَائِعُ ، و يَقصِدَهُم مِنَ الجانِبِ الآخَرِ بعضُ الجـائرينَ ؛ فَيَسألَهُم عن مَكانِ الجِسرِ لِيَعبُرَ عليه ، فَيَحُوزَ أموالَهُم . و هُم يَعلَمُونَ أنّ سؤالَهُ لـذلك لا لغَيرِه ، و أنّه لا يَجدُ مُخبِرا عن الجِسرِ سِواهُم ، و ليسَ ممَّن يَطُولُ مُقَامُه بينهم فَيَقِف على

مكانِه بِنَفسِه أو بِبَعضِ أصحابِه ، فلا بدّ أن يَتَلقَّوه(٢) جمِيعُهُم بالجُحُودِ و

الإنكارِ ، سواءً أفردَ كلَّ واحدٍ منهُم بالسؤالِ أو ضَمَّهُ إلى غيرِه . بل هؤلاءِ وَحَالُهُم هذه مُلْجَأونَ إلى الكِتمانِ و تَركِ الاعترافِ .

ص:١٠١

١- نَقَرْتُ عن الأمر : إذا بحثتُ عنه .

٢- فى الأصل : أن يتلقّاهم ، و المناسب ما أثبتناه .

و

إذا جَازَ هذا على الجَمَاعَاتِ الكَثِيرهِ على وجهٍ مِنَ الوُجُوهِ ، فَقَد بَطَلَ ما اعتَرَضَ به السَّائلُ و زالَت شَنَاعَتُهُ .

و

بعدُ ، فَقَد قالَ القَومُ للنَّبِي صلى الله عليه و آله : لو نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثلَ هذا ؛ و هم يَعلَمُونَ مِن أنفُسِهم ضَرورةً خلافَ ذلك ، وَ يَعلَمُونَ أيضا أنّ كُلَّ سامعٍ لهذا الكلامِ مِنَ الفُصَحاءِ يَعلَمُ كِذبَهُم فيه ، و لم يَمنَعْهُم - و هم كَثيرٌ - العِلْمُ الضَّرُورىُ مِنْ ادّعاءِ خِلاَفِه ، فكَذلِك [لم] يمنَعْهُم عِلمُهُم بِفَضلِ فَصَاحَهِ القُرآنِ عَلى فَصَاحَتِهم مِنْ أن يَدَّعوا فى بَعضِ كَلامِهم أنّه مُماثِلٌ له . بل إذا جَازَ عليهم الأوّلُ - و ليسَ مِمّا يَدخُلُ به شُبهَهٌ على أحدٍ - كانَ الثّانى أولى بالجَوازِ و أحرى ، و هو ممّا يُوقِعُ كلَّ شُبهٍ و يُوجِبُ كلَّ شكٍّ . و هذا بَيِّنٌ لناظرٍ .

فإنْ قالَ : هذا القولُ - و هو : لو نَشَاءُ لَقُلنا مِثْلَ هذا - إنّما قالَهُ(١) أُميّهُ بنُ خَلَفٍ الجُمَحىّ(٢) ، و الواحِدُ يَجوزُ عليه الإخبارُ بما يُضطَرُّ إلى خِلافِه ، إذا فَرَط غَضَبُه و قَوِيَت عَصَبيّتُهُ . و ليسَ كذلك الجَمَاعَاتُ الكَثِيرهُ ، و كلَامُنا إنّما هُو عَلى جَمِيعِ الفُصَحاءِ الّذينَ لا يَجوزُ هذا عَلَيهم !

قيلَ له : إنْ كانَ قائِلُ هذا هو أُميّه بن خَلَفٍ الجُمَحىّ - حَسبَ ما ذَكَرتَ - فما رأينا أحدا مِنَ الفُصَحاءِ كَذَّبَهُ و لا بَكَّتَهُ(٣) ، و قد سَمِعُوا كَلاَمَه و

اتّصَلَ بهم !

و الإمساكُ فى مِثْلِ هذا الموضِعِ و إظهارُ الرِّضا يَقُومُ مَقَامَ المُشَارَكَهِ فى

الدَّعوى و التَّصدِيقِ لها ، فألاّ وَقَعَتِ المُعَارَضَهُ أيضا مِنْ أحَدِهِم لِقوّهِ الغَضَبِ

ص:١٠٢

١- فى الأصل : قال .

٢- هو أميّه بن خلف بن وهب الجُمحىّ القرشىّ ، من سادات قريش و جبابرتها فى الجاهليّه ، و أحد رؤوس الشكّ و الضلال الذين عارضوا النبىّ صلى الله عليه و آله و حاربوه إيذاءً و تكذيبا و سخريهً و تعذيبا للمسلمين . شارك فى وقعه بدر فأُسِر ، و تولّى قتله بلالُ و خُبَيب .

٣- بكّته : عيّره و قبّح فعله .

و العَصَبيّه ؟ فإنّ جَميعَ الفُصَحَاءِ حينئذٍ كانُوا يُمسِكَونَ عن تكذِيبِه و

الرَّدِّ عليه ، و يُظهِرُونَ الرِّضا بِفِعلِه و التَّصدِيقَ لقَولِه ، كما أمسَكُوا عن أُميّهَ بنِ خَلَفٍ و هم مُضطَرُّونَ إلى تكذيبِه و بَهْتِه .

وَ

بَعدُ ، فلَم يَلزَمْ أنْ تَقَعَ المُعَارَضَهُ مِنْ سائرِ الفُصَحَاءِ حَسبَ ما ظَنَنتَ ، و إنّما ألزَمْنا وُقُوعَهَا فى الجُملهِ .

و

خُصُومُنا - إنْ أحَالُوا عَلى الجَمعِ الكَثيرِ الّذينَ لا يَجُوزُ عَلَيهِمُ التَّلاقى

وَ التَواطُؤ و الإخبارُ بما يُضطَرّونَ إلى بُطلانِه - فهم يُجِيزُونَ ذلك على النَّفَرِ

وَ الجَمَاعهِ الّتى يَصِحُّ فى مِثْلِها التَواطُؤ ، فكيفَ لم تَقَعِ المُعَارَضَهُ مِنْ عِدَّهٍ هذه صِفَتُهُم ؟

فإن عادَ السَّائلُ إلى أن يقولَ : لو عَارَضَ مِثلُ هؤلاءِ بما لا يُمَاثِلُ فى الحَقِيقهِ ، لَما وَافَقَهُم البَاقُونَ مِنَ الفُصَحَاءِ ، و لا أمسَكُوا عَن تكذِيبِهم !

قُلنَا لهم : فَقَد أظهَرُوا مُوافَقَه أُميّهَ بنِ خَلَفٍ الجُمَحىّ و أمسَكوا عن تَكذِيبِه ، اللّهمَّ إلاّ أن تُريدَ ما كانَ يُمسِكُ عنهم مَنْ كانَ فى جِهَهِ النَّبىِ صلى الله عليه و آله ، فهذا ما قَدَّمنا فيه التَّمَاثُل .

على أنّا لو طَالَبنَاكَ - أيّها السَّائلُ - بالدِّلَالهِ على أنّ عِدَّهَ الفَصَحَاءِ الّذِينَ يَعلَمُونَ فَضلَ فَصَاحَهِ القُرآنِ على فَصَاحَتِهم و خُرُوجه عَن عَادَتِهم ، كانَت فى ذلك الوَقتِ كثيرهً ، يَستَحِيلُ فى مِثْلِها التَوَاطُؤ ؛ لأتعَبنَاكَ أو أعجَزنَاك ؛ لأنّ الفُصَحَاءَ و إنْ عَلِمنَا وُفُورَهُم فى أزمَانِ التحَدّى و ظُهُورَهُم ، فليسَ كلُّ مَنْ جَادَ فى الفَصَاحَهِ طَبعُهُ ، و عَلَت مَنزِلَتُه ، و تَصَرَّفَ فى النَّثرِ و النَّظمِ ، يجبُ أنْ يَعْلَمَ ما ذَكَرناه ؛ لأنّا نَرى فى زَمانِنا و فيما تَقَدّمَهُ ، مَنْ هذِه صِفَتُه ، و هو لا يُفرِّقُ بين مَوَاضِعَ مِنَ القُرآنِ ، و فَصِيحِ كَلامِ العَرَبِ فى الفَصَاحَهِ . و ما لا يَزالُ يُقالُ فى مثلِ هذا مِنْ أنّ أولئكَ كانُوا

على الفَصَاحَهِ مَطبُوعينَ و مِنْ عَادَتِهم لها مُكتَسَبينَ ، لا يُغنى شَيئا .

ص:١٠٣

لأنّ القَومَ و إنْ كانُوا مَطبُوعِينَ عَلى الفَصَاحَهِ ، فقد كانُوا يَتَفاضَلُونَ فيها تَفَاضُلاً شَديدا ؛ فليسَ يُنكَرُ أنْ يَنتَهِىَ بِهِمُ التَفَاضُلُ إلى أنْ يكُونَ الفَاضِلُ منهُم هو الّذى يَعلَمُ مزيّهَ فَصَاحَهِ القُرآنِ وَ فَضِيلَتَه ، و المَفضُولُ لا يَعلَمُ ذلك و

إنْ كانَ مَطبُوعا . و كما افتَرَقُوا فى المنزِلَهِ و الطَبَقَهِ مع اتِّفاقِهم فى الطَّبعِ ، و كذلك يَفتَرِقُونَ فى هذه المعرفَهِ و إنْ اتَّفَقوا فى الطَّبعِ .

فإنْ قالَ : فَلَعلَّ أُميّه بنَ خَلَفٍ لم يُرِد بقولِه : «لو نَشَاءُ لَقُلنَا مِثْلَ هذا» المُمَاثَلَهَ فى الفَصَاحَهِ ، و إنّما أرادَ مِثلَهُ فى بعضِ الوجُوهِ الّتى يَتَمكّنُ فيها مِنْ مُساواتِه ، و هذا يُسقِطُ الاحتِجَاجَ بقولِه .

قيلَ له : كيف يُريدُ ذلك و هو يَعلَمُ ضرورةً - و كلُّ مَنْ سَمِعَ التَّحَدّى أو اتَّصَلَ به خَبَرُهُ - الفَرضَ فيه ، و أنّهم دُعُوا إلى الإتيانِ بمِثْلِ القُرآنِ فى الفَصَاحَهِ ، أو فى النَّظمِ وَ الفَصَاحَهِ معا ، حَسبَ ما نَصَرناه ؟

و

هذا القَولُ إنّما وَقَعَ منه عند التقرِيعِ بِالقُرآنِ و المُطَالَبهِ بفِعلِ مِثْلِه ، فليسَ يكُونُ إلّا مُطابِقا لمعنَى التحَدّى .

و

لئن جازَ أنْ يُورِدَ ذلك عَلى سَبيلِ التَّموِيه و التَلبِيسِ - فيُطلِقَ هذا اللّفظَ الّذى ظاهِرُهُ يَدلُّ على ادّعاءِ التمكُّنِ مِنَ الإتيانِ بمِثلِه فى الوَجهِ الذى وَقَعَ التَّحَدّى به - و لا يُريدُ هذا بل يُضمِرُ شَيئا آخرَ ، ما اقتَضَاهُ التحَدّى أيضا أنْ يَدَّعى هو أو غَيرُهُ مِن العَرَبِ - فى بَعضِ الكَلامِ الفَصِيحِ - أنّه مُعَارَضَهٌ للقُرآنِ ؛ و إنْ لم يكُن مُماثِلاً فى الحقيقهِ و لا مُقارِبا . و يُضمِر أنّ ما ادّعى ذلك فيه مِثلٌ للقرآنِ مِنْ بعضِ الوُجُوهِ الّتى يُساوى القُرآنُ فيها غَيرَهُ مِنَ الكَلَامِ ، ممّا لم يَتَوجَّه التحَدّى و

التَقرِيعُ به .

و قد فَعَلَ قَريبا مِنْ هذا النَّضرُ بنُ الحارِثُ ؛ فإنّه ادّعى مُعَارَضَهَ القُرآنِ بأخبارِ رُسْتُم و اسْفَندَيارَ ، و أوهَمَ أنّ التحَدّى وَقَع بالقَصَصِ و الإخبارِ عَن الأُممِ السَّالِفهِ و القُرُونِ الغَابِره ، و لم يَمنَعْهُ عِلْمُهُ - بأنّ الّذى أتى به ليسَ بمُعَارَضَه عند أحدٍ مِنَ

الفُصَحَاءِ – مِنَ الإقدَامِ على دَعوَاهُ .

و إذا جازَ أنْ يُعارِضَ النَضْرُ بنُ الحارثِ بما ليسَ بمعارَضَهٍ للقُرآنِ عند أحدٍ

مِنَ العُقَلاءِ – فَصِيحا كانَ أو أعجَمِيّا – مِن حيثٌ لم يُطابِقْ ما أتى بِهِ مِن معنَى التحدّى المعلومِ ضرورةً ، جازَ أيضا أنْ يُعارِضَ غَيرُه مِنَ القَومِ ببَعضِ الشِّعرِ الفَصِيحِ أو الكَلَامِ البَلِيغِ ، و يدَّعى فيه المُماثَلهَ فى الوَجهِ المَقْصُودِ بِالتحَدّى ، و يكُونَ هذا المُعارِضُ أعذَرَ عِند النّاسِ مِنَ النَضْرِ بن الحارثِ ، و أمرُهُ أقربَ إلى اللَّبسِ

و الاشتِباه ؛ لأنَّ بَهْتَهُ و كِذبهُ لَا يَظهَرُ إلاّ لأهلِ الطَّبقهِ العُليا فى الفَصَاحَهِ أو لجماعَتِهم ، حَسبَ ما يَقتَرِحُهُ خُصُومُنا .

و النَّضْرُ بنُ الحارِث كِذبُهُ ظاهِرٌ لكلّ مَنْ عَرفَ الغَرَضَ بالتحَدّى بالقُرآنِ ، و هُمُ العَرَبُ و العَجَمُ جميعا . و هذا يُؤكِّدُ القَولَ بالصَّرفَهِ و يُوضِحُهُ .

فإن قالَ : كيفَ لم يُصرَفِ النَّضرُ بنُ الحارِثِ عمّا ادّعاهُ مِنَ المُعَارَضَهِ ، و صُرِفَ غَيرُه مِنَ الفُصَحَاء ؟

قيلَ له : هذا ممّا قد تَقَدّمَ الجوابُ عنه ، عند الاعتراضِ بمُسَيلَمه .

و إنّما صُرِفَ عِندنا عن المُعَارَضَهِ مَنْ يَحصُلُ بمعَارَضَتِه بعضُ الشُّبهِهِ . و لهذا لم يُمَكَّنْ أحدٌ مِنَ الفُصَحَاءِ مِنْ مُعَارَضَتِه ، ممّا له مَع طَريقتِه فى النَّظمِ أدنى فَصَاحهٍ ، مِنْ حيثُ جازَ أنْ يقَعَ عند ذلك الشُّبهَهُ لِمن لا قُوّهَ له فى العِلْمِ بالفَصَاحَهِ .

فأمّا مَنْ لا شُبههَ على أحدٍ بمُعَارَضَتِه و لا شَكَّ لعاقلٍ فى أمرِه ، فليسَ فى صَرْفِه فائِدهٌ ، بل تَمكِينُه مِنْ فِعْلِه بُرهانٌ على أنّ غَيرَهُ مُصروفٌ عَن المُعَارَضَهِ ، إذ لو كانَت حالُه فى التَخلِيهِ كَحالِه لَساواهُ فى الإتيانِ بالمُعَارَضَه .

و قد قُلنا فى الردِّ على مَنْ ذهبَ فى إعجازِ القُرآنِ إلى خَرْقِ العَادَهِ بِفَصَاحَتِه ، و نَسَبَ تَعَذُّرَ المُعَارَضَهِ إلى أنّ اللّه- تعالى لم يَجرِ العَادَهَ بِفعلِ العلُومِ الّتى يُتَمكّنُ بها مِنْ مِثْلِه ، قَولاً كافيا . و أورَدنا على أنفُسِنا مِنَ الزيادَاتِ وَ المسائِلِ ما لا نَشُكُّ فى

أنّه لم يَخطُرْ لأحدٍ مِنْ أهلِ هذا المذهبِ ببالٍ .

و

الحقُّ - بحمد اللّه ِ - لا يَزدَادُ على البَحثِ و شِدَّهِ الفَحصِ إلاّ قُوّهً و وضُوحا ، و الباطِلُ لا يَلْبثُ أن يَنهتِكَ سِترُهُ ، و يَظهَرَ أمرُهُ .

و

نحنُ الآنَ رَادُّونَ على المَذاهبِ الأُخَرِ الّتى حَكَيناها ، ليَخلُصَ القَولُ بالصَّرفَهِ ، و تَكمُلَ فى صِحَّتِه الحُجَّهُ ، و مِنَ اللّه ِ تعالى نَستَمِدُّ المَعُونَهَ و حُسنَ التَّوفِيقِ .

ص:۱۰۶

مذهب جماعه المعتزله

إعجاز القرآن فی نظمه

أمّا المـذهَبُ الذی حَکَاهُ أبوالقَاسِمِ البَلْخِیّ(۱) عن جَمَـاعَهِ المُعـتَزِلهِ ، و قَوّاهُ و نَصَـرَهُ مِنْ أنّ نَظْمَ القُرآنِ و تـألیفَهُ یَستَحِیلَانِ مِنَ العِبـادِ ، کاستِحَالَهِ إحـدَاثِ الأجسامِ ، و إبرَاءِ الأکمَهِ و الأبرَصِ . و لَو لَا ذلِکَ لجَازَ أنْ یُلحَقَ هـذا القَولُ بالمـذهَبِ الأوّلِ ، و إنْ کانَ لم یُصـرِّحْ به ؛ لأنّ مَنْ بَدَأنا بذِکرِهِم لَا یَمتَنِعُونَ مِنَ القَولِ بأنّ القُرآنَ غَیرُ مَقدورٍ للعِبَادِ ، علی التّأوِیل الصَّحِیح . و هُم أیضا یَـدفعُونَ أنْ یکُونَ هُنَاکَ مَنعٌ ، أو عَجزٌ عن المُعَارَضَهِ - حَسبَ ما حَکی أبوالقَاسِم - غیرَ أنّ التأکِیدَ بالمَقالِ الّذی ذَکَرهُ یَمنَعُ مِنْ ذلک(۲) .

و

الّذی یُبطِلُ هَذا المذهَبَ : أنّ القُرآن لا نَظمَ له و لا تألِیفَ عَلی الحَقِیقَهِ ، و

إنّما

۱- هو أبو القـاسم عبـداللّه بن أحمـد الکعبیّ البلخیّ ، أصـله من بلـخ - مـدینه فی خراسان القـدیمه و افغانسـتان الحالیّه - عاش ببغداد و تتلمذ بها علی أبی الحسـین الخیّاط مدّه طویله . یُعدّ من منظّری المعتزله و أئمّتها ، له آراء خاصّه و تلامیذ و أتباع عُرفوا باسم الکعبیّه ، و له مصنّفات فی الدفاع عن مذهبه و آرائه . توفّی ببلخ سنه ۳۱۷ أو ۳۱۹ ه .

۲- قال المصـنّف رحمه الله فی کتابه الذخیره / ۴۰۰ : «و أمّا مذهب البلخیّ فباطلٌ ؛ لأنّه قال : إنّ نظم القرآن و تألیفه مسـتحیلان من العباد ، کاستحاله إحداث الأجسام ، و إبراء الأکمه و الأبرص» .

تُستَعارُ هذه اللّفظَهُ فى الكَلَامِ مِنْ حيثُ حَدَثَ بَعضُهُ فى إثْرِ بعضٍ ، فشُبِّهَ لِذلِك بتألِيفِ الجَوَاهِرِ .

و

إذا لم يَكُن فى الكَلَامِ معنىً زائدٌ عَلى ذَواتِ الحُرُوفِ ، فكيفَ يَصِحُّ أنْ تَتعلَّقَ

به قُدرَةٌ أو عَجزٌ ، حتّى يُقَالَ : إنّ تأليفَ القُرآنِ يَستَحِيلُ مِنَ العِبَادِ كاستِحَالَهِ كذا و كذا ؟(١)

فأمّا الحُروفُ فهى - أجمَعُ - فى مَقدُورِنا ، و مَنْ قَدَرَ على بَعضِ أجناسِها فلا بُدّ

أنْ يكُونَ قادِرا على سائِرِها .

و

الكَلَامُ كلُّهُ - فَصِيحُهُ و أعجَمِيُّه - يَتركَّبُ مِنْ حُروفِ المُعجَمِ الّتى يَقدِرُ على جَميعِها كُلُّ قادرٍ عَلى الكَلَامِ . و إذا كانَت ألفَاظُ القُرآنِ غَيرَ خَارِجهٍ عَن حُرُوفِ المُعجَمِ الّتى نَقدِرُ عليها ، لم يَصِحَّ قَولُ مَنْ جَعلَهُ مُستَحيلاً مِنّا كاستِحَالَهِ الأجسَامِ وَ غَيرِها مِنَ الأجناسِ الّتى لا يَقدِرُ المُحدِثُونَ عليها !(٢)

فإنْ قالَ قائلٌ : ما أنكَرتُم أنّ المُرادَ بقَولِ مَنْ جَعَلَ النَّظمَ مُستَحِيلاً منّا ، غيرَ ما ظَنَنتُمُوهُ مِنْ أنّ هُنَاك مَعنىً غَيرَ الحُروفِ ، حَسبَ ما يجِبُ فى تأليفِ الجَواهِرِ ، و أنْ يكُونَ المرادُ بذلكِ وُقُوعَهُ على هَذا التَرتِيب .

و

هذا الوَجهُ مِنَ الفَصَاحهِ هو المُستَحِيلُ منّا ، مِنْ غَيرِ إشارهٍ إلى نَظْمٍ فى الحقيقهِ - هو غَيرُه - أو تأليفٍ ، و لذلكَ تَعذَّرَ(٣) الشِّعرُ عَلى المُفحَمِ ، و

الفَصَاحَهُ

١- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٤٠٠ : «و إذا كان القرآن لا نظم له على الحقيقه و لا تأليف ، و إنّما يُستعارُ فيه هذا اللفظ من حيثُ حدثَ بعضه فى إثر بعض ، تشبيها بتأليف الجواهر ، فكيف يصِحُّ أن يقال تأليف القرآن مستحيلٌ ؟ !» .

٢- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٤٠٠ : «و أمّا الحروف : فهى كلّها فى مقدورنا ، و الكلام يتركّب من حروف المعجم التى يقدر عليها كلّ قادر على الكلام . و ألفاظ القرآن غيرُ خارجهٍ من حروف المعجم التى يقدر عليها كلّ متكلّم» .

٣- فى الأصل : ما تعذّر ، و هو غير مناسب للسياق .

على الألكَنِ ، و إنْ كانَا قادِرَين عَلى جَمِيعِ أجنَاسِ الحُرُوفِ(١) .

و لو كانَ ما ذَكَرتُمُوه - مِنْ أنّ الحُرُوفَ إذا كانَت مَقدُورَةً لكُلِّ أحدٍ و لم يُرجَعْ

بالكَلَام إلّا إليها ، فيَجِبُ أنْ يكُونَ جَميعُ ضُرُوبِه مَقدُورَةً - صحيحا لَوَجَبَ أنْ لا يَتَعذَّرَ الشِّعرُ عَلى ناطقٍ ، و لا الكَلَامُ الفَصيحُ على مُتَكلِّم ، و قد عَلِمنا خِلَافَ ذلك .

قيلَ له : إذا كانَ المرادُ بالنَّظمِ و التَأليفِ ما ذَكَرتَهُ وَ نَشَرتَهُ فهو صَحيحٌ غَيرُ

مَدفوعٍ ، و الذى أنكَرنَاهُ غَيرُه .

و

قد قُلنا فى كَلَامِنا : إنّ النَّظمَ يُستَعمَلُ فى الكَلامِ ، و يُرادُ به تَوالى حُرُوفِه .

و

قد يُقالُ : إنّ نَظْمَ الشِّعرِ مُخالِفٌ لنَظْم [النَّثر(٢)] ، بمعنى أنّ حُدُوثَ كَلِماتِ كُلِّ واحدٍ منهما - فى التقَدُّم و التأخُّرِ و التَرتِيبِ - يُخالِفُ الآخَرَ ، إلّا أنّ ذلك لا يُوجِبُ كَونَ نَظمِ القُرآنِ عَلى هَذا التفسِيرِ مُستَحِيلاً مِنَ العِبادِ و غَيرَ مَقدورٍ لهم ؛ لأنّ مَنْ يَقدِرُ على الحُرُوفِ هو قادِرٌ على تَقديمِ إحداثِها و تأخِيرِهِ ، و ضَمِّ بَعضِها إلى بعضٍ و تَفرِيقِه .

و إنّما يَتَعذَّرُ ذلك عَلى مَنْ يَتَعذّرُ عليه لِفَقدِ العِلْمِ بكيفيّةِ تَقدِيمِ بعضِ الحُرُوفِ عَلى بَعضِ الوجوه(٣) الّتى إذا حَدَثَت عليها كانَ الكَلَامُ شِعرا أو خِطابةً ، أو غَيرَ ذلك .

١- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٤٠١ : «و ليس لهم أن يقولوا : إنّ مرادى بالنظم و التأليف هو الترتيب و الفصاحه اللذان وقع القرآن عليهما ، من غير إشارةٍ إلى تأليفٍ كتأليف الأجسام . و أن يكون تعذّره كتعذّر الشعر على المفحَم ، و الفصاحه على الألكن ؛ و إنْ كانا قادرَين على أجناس الحروف» .

٢- سقطت من الأصل ، و أضفناها لاقتضاء السياق .

٣- غير واضحه فى الأصل : فقد تُقرأ : الواجه ، أو الوجه . و لعلّ المناسب ما أثبتناه .

يُبيِّنُ ما ذكرناهُ أنّ الأـمّىَ يَقـدِرُ على الكتَابَهِ ؛ لأنّ الكتَابَهَ ليسَت أكثَرَ مِنْ حَرَكَاتِ يَدِه و اعتِماداتها بالآلَهِ ، و هو قادِرٌ على سائر أجناسِ الحَرَكَاتِ و

الاعتِماداتِ ، و إنّما يَتَعذَّرُ علَيه الكِتَابهُ لِفَقدِ العِلْم .

و

تَعَذُّرُ الشِّعرِ عَلى المُفْحَمِ و الفَصَاحَهِ على الألكَنِ مِنْ هـذا البابِ أيضا ؛ لأنّ الشِّعرَ لم يَتَعذَّرْ على المُفْحَم مِنْ حيثُ لم يكُن قادِرا على حُرُوفِهِ ، أو عَلى إحـداثِها مُتَقَدِّمهً أو مُتَأخِّرهً حتّى يَقَعَ شِعرا ، و إنّما تَعَذَّرَ ذلـك عليه مِنْ حيثُ فَقَدَ العِلْمَ بكيفيّهِ تَقـديمِ الحُرُوفِ و تأخيرِها ، و ضَمِّها و تَفريقِها .

فإنْ كانَ المَعنَى الّذى ذَكَرناهُ و فَصَّلناهُ(١) هو الّذى عَنَاهُ أبوالقاسمِ البَلْخىّ

و ذَهبَ إليه ، فَهو مُخالِفٌ لِلَفظِ حِكايَتِهِ ، و مُلْحِقٌ له بالمذهَبِ الّذى رَدَدناهُ علَيه(٢) .

و

قَدْ وَجَدتُ له فى كِتَابِه المَوسُومِ ب- «عُيون المَسَائلِ و الجَوَاباتِ»(٣) ، كلاما فى هذا البابِ ، يَدلُّ على أنّه أرادَ شيئا فأساءَ العِبَارَه عنه ، لأنّهُ قالَ :

«و احتَجَّ الّذينَ ذَهَبُوا إلى [أنّ] نَظْمَه - يعنى القُرآنَ - ليسَ بمُعْجِزٍ ، إلاّ أنّ اللّه تعالى أعجَزَ عنه - فإنّه لو لم يُعجِزْ عنه لَكان مقدورا عليه - بأنّه حُروفٌ قَد جُعِلَ بَعضُها إلى جَنبِ بعضٍ . و إذا كانَ الإنسانُ قادرا عَلى أنْ يقُولَ : «الحَمدُ» ،

١- فى الأصل : و فصّلنا ، و المناسب ما أثبتناه .

٢- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٤٠١ : «إذا أردنا ما ذكره [و] فسّره ، فقد عبّر عنه بغير عبارته ، لأنّ الشعر لا يتعذّرُ على المفحَم و الفصاحه على الألكن ، لأنّ جنسَيهما غير مقدور لهما . و إنّما يتعذّر ذلك منهما لفقد العلم بكيفيّه تقديم الحروف و تأخيرها ، كما تتعذّر الكتابه على الأمّىّ لفقد العلم لا لفقد القدره ، فقد لحق مذهب أبى القاسم بالمذهب الأوّل الذى أبطلناه ، و إن كان أخطأ فى العباره عنه» .

٣- يعدّ هذا الكتاب من تراث أبى القاسم البلخىّ المفقود ، راجع الفهرست لابن النديم / ٢١٩ .

فهو قـادِرٌ عَلى أنْ يَقُول : «للّه»(۱) ، ثمّ كـذلك القَولُ فى كـلّ حرفٍ . و إذا كانَ هـذا هكـذا فالجَميعُ مقـدورٌ عليه ، لولا أنّ اللّه تعالى أعجَزَ عنه(۲) .

ثمّ قـال : قيـلَ لهم : أوّلُ ما فى هـذا أنّ الأمرَ لو كانَ على ما ذَهَبتُم إليه لكانَ الواجبُ أنْ يَسْخُفَ نَظمُه ، و يجعَلَه أدونَ ما يجُوزُ فى مِثْله ، لِيكُونَ العَجزُ عنه أعظَمَ فى(۳) الأُعجُوبه ، و أبلَغَ فى الحُجَّه .

ثمّ يُقالُ لهم : و كذلك قَولُ الشّاعِر(۴) :

يُغْشَونَ حَتّى مَا تَهِرُّ كِلاَبُهُم

لا يَسألُونَ عَنِ السَّوَادِ المُقْبِلِ

إنّما هُو حُرُوفٌ ، لا يمتنعُ عَلى أحدٍ مِنْ أهل اللّغه أنْ يأتىَ بالحَرفِ بعد الحَرفِ

منها ؛ فقَد يجِبُ أن يَكُونَ كُلّ مَن قَدَرَ على ذلك ، فقد يَجُوزُ أن يَقدِرَ عَلى مِثل هذا الشِّعر و أن لا يمتَنِعَ عليه .

فإنْ مَرُّوا عَلى هذا وَضَحَ باطِلُهم ، و إنْ اعتَلُّوا بشىءٍ كان مِثلَهُ فيما تَعَلَّقُوا

به»(۵) .

ص:۱۱۱

۱- فى الأصل : اللّه ، و المناسب ما أثبتناه وفقا لما فى الذخيره / ۴۰۱ .

۲- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ۴۰۱ : «و وجدتُ له فى كتابه الموسوم ب-- (عيون المسائل و الجوابات) ما يدلّ على أنّه أراد غير مـا دلّ لفظه الـذى حكينـاه عليه ، لأنّه قال : و احتـجّ مَن ذهب إلى أنّ نظم القرآن ليس بمعجز عنه : إلاّ أنّ اللّه تعالى أعجز عنه ، و أنّه لو لم يُعجِز عنه لكان مقـدورا عليه ؛ بأنّه حروف جُعِل بعضـها إلى جنب بعض ، فإذا قدر الإنسان على أن يقول «الحمد» فهو قادرٌ على أن يقول «الحمدُ للّه» ، ثمّ كذلك كلّ حرف» .

۳- فى الأصل : من ، و ما أثبتناه أنسب للسياق .

۴- هو حسّان بن ثابت ، و البيت له ، راجع ديوانه المطبوع ۱/۷۴ .

۵- قال المصـنّف رحمه الله فى كتابه الـذخيره / ۴۰۱ : «ثمّ قـال البلخىُ ، يقـال له : و كـذلك قول الشـاعر : يُغشَونَ حتّى مـا تَهِرُّ كلاَبُهم لا يسألونَ عن السوادِ المُقبِلِ إنّما هو حروف ، لا يمتنعُ على أحـد من أهل اللغه أن يأتى بالحرف منها بعـد الحرف ، فقد كان يجبُ أن يكون كلّ من قدر على الحروف لا يمتنع عليه الشعر» .

و قَد حَكَينا كَلاَمَهُ على وَجهِهِ و بألَفاظه ، و هو دالّ على أنّ تَعَذَّرَ مِثْلِ القُرآنِ

عَلى العَربِ يَجرِى مَجْرى تَعذُّرِ الشِّعرِ الفَصِيحِ على المُفحَمِ . و

الشِّعرُ الفَصِيحُ ليسَ يَتَعذّرُ على المُفحَمِ لأنّه مستَحِيلٌ منه نَظمُه و تَرتِيبُه ، حسبَ ما ذَكرناه .

فإنْ كانَ ما يُقالُ فى تَعُذُّرِ الشِّعرِ كقولِه(١) هو فى تَعُذُّرِ القُرآنِ فيجِبُ بأنْ يُصرِّحَ بأنّ القُرآنَ إنّما تَعَذَّرَ لِفَقدِ العِلْمِ بِمِثْلِ فَصَاحَتِه و

نَظْمِه ، كما صَرَّحَ القَومُ الّذينَ رَدَدْنا علَيهم ، و لا يُعَبِّرَ عن ذلِك بعبَارةٍ تَدُلُّ على خلافِه . اللّهمَّ إلاّ أنْ يكُونَ يَعتقِدُ أيضا أنّ الشِّعرَ مُستَحيلٌ مِنَ المُفحَمِ ، و هو غَيرُ قادرٍ عليه . و

يَظُنُّ أنّه يُجابُ عن اعتِراضِه بِتَعذُّرِ الشِّعرِ بمِثلِ هذا ؛ فذاكَ أسوَأُ لِحالِه ، و أشَدُّ لتَخْلِيطه ! فكيفَ يكُونُ الشِّعرُ مُستَحِيلاً مِنَ المُفحَمِ ، و قد يَعُودُ المُفحَمُ شاعرا ، بعد أن كانَ مُفحَما . و لو كانَ ذلك مستَحِيلاً لَما صَحَّ أنْ يَقدِرَ عليه فى حالٍ ، كما لا يَصِحُّ أنْ يَقدِرَ على الجَواهرِ و الألوانِ فى حالٍ .

و لو كانَ الشِّعرُ غَيرَ مُستَحِيلٍ مِنَ المُفحَمِ ، لكنّه غيرُ مَقدورٍ له لم يَنفَعْهُ ذلك أيضا فى تَصحِيحِ كلامِه ؛ لأنّه لم يَرْضَ فى القُرآنِ بأنْ يقولَ : إنّه غَيرُ مقدورٍ ، بل زَعَمَ أنّه يَستَحِيلُ كاستِحالَهِ إحداثِ الأجسَامِ منّا ، فكيفَ يَحمِلُ تَعَذُّرَ الشِّعرِ على تَعَذُّرِ القُرآنِ و يَدَّعى أنّ ما يُعتَلُّ به فى أحَدِ الأمرَين يُعتَلُّ بمثِله فى الآخَرِ ،

و أحدهُما مُستَحِيلٌ ، و الآخرُ جائزٌ و إنْ كانَ غيرَ مَقدورٍ ؟ !

و

لو قيلَ له فى جوابِ اعتراضِه : الشِّعرُ إنّما يَتَعذّرُ على المُفْحَم - لا مِنْ جهَةِ أنّه يَستَحِيلُ منه - بل لأنّه غيرُ قادرٍ عليه الآنَ ، و جائزٌ أن يُقدِرَهُ اللّه تعالى علَيه فى المُستَقبلِ ، أليسَ ما كانَ يَتمَكَّنُ مِنَ المُقَابَلهِ بمِثْلِ ذلك فى القُرآنِ ؟ !

على أنّا قد بَيّنّا قَبلَ حِكَايَه كَلاَمِه أنّ المُفْحَمَ قادرٌ على الشِّعرِ ، و

أنّ الشِّعرَ ليسَ

١- فى الأصل : بقوله ، و الظاهر ما أثبتناه .

بأكثَر مِنْ حُروفٍ يَتَقدّمُ بَعضُـها و يتأخَّرُ بعضٌ . و المُفْحَم قادرٌ على جَميعِ ذلك ، و إنّما يَتعذّرُ عليه الشِّعرُ لِفَقدِ العِلم بتَقدِيمِ هذه الحُروفِ و

تأخيرِها و ضَمِّها و تَفرِيقِها ، كما يَتعذَّرُ على الأُمّيّ الكِتَابهُ لذلك ، لا لأنّه ليسَ بقادرٍ على الحَرَكاتِ و الاعتماداتِ(١) .

و

ممّـا يكشِفُ عَمّـا ذَكَرنـاه [أنّ] الشِّعرَ لو كـانَ يَتعـذَّرُ على المُفحَمِ ، لأنّه [غير] قادِر عليه ، لم يَتَأتَّ منه عَلى سَبيلِ الحِكَايهِ . و فى تأتِّيهِ منه - إذا كانَ حاكِيا - دليلٌ

عَلى أنّه قـادِرٌ . و إنّمـا تَعَـذَّرَ ابتـداؤه له لِفَقـدِ العِلْمِ ؛ لأنّ مـا يَتعـذّرُ لارتِفـاعِ القُـدرَهِ عليه لا يَقَعُ على وجهٍ مِنَ الوُجُوهِ ، ما دامَت مُرتَفِعهً ، ألا تَرى أنّ مَنْ حَلَّ إحدى يَدَيهِ عَجزٌ عَنِ الحَرَكهِ ، لا يَقَعُ منه تَحرِيكُ هذه اليَدِ ابتداءً و لا

احتِذاءً !(٢)

و بعدُ ، فهذا القَولُ يُؤدّى إلى أنّ جَميعَ الصَّنائعِ و الأفعالِ الواقِعَهِ على الوجوهِ المختلِفهِ غيرُ مَقدُورهٍ لمن تَعَذّرَت عليه . و لو صَحَّ ذلـك لاَرتَفَعَ الـدّليلُ على إثباتِ العالمِ عالِما ؛ لأنّا إنّما نَستَدِلُّ على إثباتِ العَالِم عالِما للكِتَابهِ و ما شَاكَلها مِنَ الأفعالِ المَحكيّهِ عن(٣) بعضِ الفَاعِلينَ دُونَ بعضٍ مع اشتراكِ مَنْ تَعذّرَ عليه و من

١- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٤٠١-٤٠٢ : «و هـذا الكلام يدلّ منه على أنّ تعذّر معارضه القرآن هو جهه تعذّر الشـعر على المفحم . و الشـعر لا يتعذّر من المفحَم ، لا لأنّه مسـتحيل منه ، و لا لفقد قدرته عليه . و إنّما يتعذّر لفقد علمه بكيفيّه نظمه و ترتيبه . فإن ارتكب أنّ الشـعر مسـتحيلٌ من المفحم و هو قادرٌ عليه فَحُش خطأه ، و قيل له : قد يعود المفحمَ شاعرا ، و لو كان الشـعر يسـتحيل منه لما جاز أن يقدر فى حال من الأحوال عليه . و قد بيّنا أنّ الشعر ليس بأكثر من حروفٍ تقدّم بعضها على بعض . و جنس الحروف مقـدورٌ لكلّ قادر على الكلام من مفحَمٍ و غيره ، فكيف يكون ذلك مسـتحيلاً ؟ ! و إنّما أوجب تعـذّر الشِّعر على المُفحَم فقدُ العلم بغير شبهه» .
٢- يقال احتديتُ به ، إذا اقتديت به فى أموره .
٣- فى الأصل : المحكمه على ، و المناسب ما أثبتناه .

تـأتّى منه فى سَـائرِ الأوصافِ الّتى أحَـدُها كَونُهما قادِرَينِ على الفِعلِ ، فلو كانَ مَن تَعَـذّرَ عليه الفِعلُ على بَعضِ الْوُجوهِ غيرَ قادرٍ عليه ، نَسَـبنا تَعـذُّرَهُ إلى ارتفاعِ القُـدرَهِ . و تأتّيه إلى حُصُولِها لم يَفتَقِرْ إلى العِلْمِ أصـلاً ، و لا كانَ لنا فى إثباتِه سَبيلٌ . و فى هـذا نَقضٌ لأصولِ التَّوحِيدِ و العَدلِ ، على سائرِ المذَاهِبِ وَ جَميعِ الطُّرُقِ .

و

أمّا قَولُه : لو كانَ الأمرُ على ما ذَهَبتُم إليه لَكانَ الواجِبُ أنْ يَسخُفَ نَظمُهُ ؛

فقد سَألنَا أنفُسَنا عن هَذا فيما تَقَدّمَ على آكَدِ الوُجُوهِ و أبلَغِها ، و

استَقصَينا الجوابَ عنه .

ثُمَّ قالَ أبوالقاسمِ ، بعد الكَلَامِ الذى حَكَيناهُ عنه :

«و يقـالُ لهم : إنّـا لَسـنا نُنكِرُ أن يكونَ اللّه ُتَعـالى صَـرَف العَرَبَ عن المُعَـارَضَه بِلُطفٍ مِن ألطافِه ، و إلاّ فإنّه لم يَكُن بعَجِيبٍ أن يُقدِمَ جَماعةٌ على أن يأتُوا بكَلَامٍ

يَقدِرُونَ عليه ، ثُمَّ يدَّعُون أنّه مِثلُ القُرآنِ فى نظمِه . فأمّا القُدرَهُ على مِثل القُرآنِ فى الحقيقه فالقولُ فيه ما قُلنا» .

و هذا اعتِرافٌ منه بالصَّرفَهِ على بَعضِ الوجُوهِ ، و إذعانُ شَطْرِ مذهَبِ القائلينَ

بها . و لو قالَ فى الجَمِيعِ قَولاً واحـدا ، و جَعَل تَعذُّرَ المُعَارَضَهِ على الوجهَينِ جميعا للصَّرفهِ لَاستَرَاحَ مِن التَلزيقِ(١) الّذى لا يَثْبتُ على نَظَرٍ و لا فَحصٍ !

و أمّـا مَنْ ذَهَب فى إعجازِ القُرآنِ إلى اختِصَـاصِه بنَظْمٍ مُخالفٍ للمَعهُودِ فقـد تَقَـدَّمَ كَلَامُنا علَيهم عنـد اعتِرَاضِنا بمَـذهَبِهم على أنفسِنا ، و بَيّنا أنَّ التحَدّى لو وَقَع بطريقهِ النَّظمِ فَقَط لوَقَعت(٢) المُعَارَضَهُ مِنْ حيثُ كانَ النَّظمُ لا يَصِحُّ فى معناهُ التَّزايُدُ و التَّفَاضُلُ . و لا وَجْهَ يَصِحُّ التحَدّى به إلاّ السَّبقُ إليه ، و

دَلَلنا على أنّ السَّبقَ إلى ما يجبُ وقُوعُ المُشَارَكهِ فيه لا تأثِيرَ له ، و مَثَّلنا ذلك بالسَّبقِ إلى قَولِ الشِّعرِ فى

۱- لزَقَ ، يَلْزَقُ ، لُزُوقا و تلزيقا : أى فَعلَه من غير إحكامٍ و لا إتقان .

۲- فى الأصل : لو وقعت .

الابتداءِ ، و إلی کُلِّ عَرُوضٍ مِنْ أعارِیضِه ، و أنّه ممّا لا یَصِحُّ ادّعاءُ الإعجازِ به ، لأنّ المُسَاواهَ فیه مُمکِنهٌ . و دَلّلنا علی أنّ طریقهَ القُرآنِ فی النَّظمِ لا

یَتَعذَّرُ احتِذاؤها و لو بالکَلَامِ الّذی لا فَصَاحَهَ له و لا فائدهَ فیه . و أنّه وَلو بانَ مِن نُظُوم کَلَامِهِم المعهُودِ ، فَنَظمُه کالمعهودِ مِنْ حیثُ تمکَّنَ مِنْ مُساوَاتِه(۱) . و استَقصَینا ذلک استِقصَاءً شدیدا ، و لا طائِلَ فی إعادهِ ما مَضَی .

و

ممّا یُبطِلُ هَذا المَذهَبَ – و إنْ کانَ ظاهِرَ البُطلانِ – ما قَدَّمناهُ و

دَلّلنا علی صِحَّتِه مِنْ أنّ التحدّی وَقَعَ بحَسبِ عُرفِ القَومِ و عَادَتِهم مِنْ حیثُ أُطلِقَ اللّفظُ به و أُحِیلُوا فی مَعرِفَهِ الفَرضِ علی ما تَقَرّرَ فی عادتِهم .

و

قد عَلِمنا أنّه لا عَهدَ لهم و لا عادهَ بأنْ یَتَحدّی بَعضُهُم بَعضا بِطَریقهِ نَظمِ

الکَلَامِ دُونَ فَصَاحَتِه وَ مَعانِیه ، و أنّ الفَصَاحَهَ هی المُقَدَّمهُ عِندهُم فی التَّحَدّی ، و النَّظمُ تابعٌ لها .

و

ما نَظُنُّ أنّ مُمَیِّزا یَخفی علیه أنّ مُعَارَضَهَ القُرآنِ لو وَقَعت بالکَلَامِ الّذی لا فَصَاحهَ له و لا فائدهَ لدَخَلَ فی معنی الهَذَیَانِ ، و [لو کانَ] له مَعَ ذلک طَریقهُ القُرآنِ فی النَّظمِ لکانَت غَیرَ مؤثّرهٍ و لا واقِعهٍ المَوقعَ المُبتَغی ، و أنّ المطلُوبَ بالتحدّی لم یکُنْ هذا المَعنی ، و أنّ الفَصَاحَهَ إنْ لم تکُنْ هی المقصُودهَ بالتحدّی دونَ غیرها ، فلا بُدَّ مِنْ أن تکُونَ مَقصودهً مَعَ غَیرِها .

۱- قال المصنّف رحمه الله فی کتابه الذخیره / ۴۰۲ : «أمّا من ذهب الذاهب فی جهه إعجاز القرآن إلی النّظم ، فربّما فسّر الذاهب إلی هذا المذهب قوله بما یرجع إلی الفصاحه و المعانی دون نفس النظم المخصوص . و من فسّر بما یرجع إلی الفصاحه ، کان قوله داخلاً فیما تقدّم فساده . و إن صرّح بأنّه أراد الطریقه و الأسلوب ، فقد بیّنا أنّ طریقه النّظم لا یقع فیها تزایدٌ و لا تفاضل ، و لا یصحّ التحدّی فیها إلاّ بالسبق إلیها ، و أنّ السبق لا بدّ فیه من وقوع المشارکه بمجری العاده ، و أنّ کلّ نظم من النظوم لا یعجز أحدٌ عن احتذائه و مساواته ، و إنْ کان بکلام قبیح خالٍ من فصاحه . و مضی مِن هذا ما فیه کفایه» .

و هـذا المـذهَبُ إنّما يكونُ مُنفَصِلاً ممّا تَقـدّمَ مِن المَذهبَينِ إذا عَنى الذاهبونَ إليه بنظم القرآنِ طريقتُهُ فى النظمِ التى بانَ بها(١) مِنَ الشِّعرِ المنظُومِ و ضُرُوبِ الكَلَامِ

المنثُور(٢) . كما نَقولُ إنّ نَظمَ الشِّعرِ مُفارِقٌ لِنظمِ الخُطَبِ ، و نَظْمَ الخُطَبِ مُخالِفٌ لنَظمِ الرَّسائلِ ، و لا نَعنى بـذلك الفَصَاحَةَ ، و لا ما يَتَعلّقُ بالمعانى .

فأمّا إنْ هُم عَنَوا بذلكَ الفَصَاحَةَ ، أو ما يَرجعُ إلى معنى الفَصَاحةِ ، بَطَلَ تَمييزُ

مَـذهَبِهم ممّا حَكَيناه و لَحِقَ بالمـذهَبِ الأوّلِ إنْ ذَهَبُوا إلى أنّ تَعَذُّرَهُ لِفَقدِ العِلْمِ لا لِفَقدِ القُدرَةِ ، و بالمذهَبِ الثّانى إنْ ذَهَبُوا إلى استِحالَتِه على كُلِّ وجهٍ ، على حَدِّ ما حَكَاهُ البَلخىُ عن نَفسِه و أصحَابِه .

إعجاز القرآن فى إخباره عن الغيوب

و

أمّا مَن جَعَل وجهَ إعجازِه اختصَاصَهم بالإخبارِ عن الغُيوبِ :

فإنّ قَولَهُم يَصِحُّ إذا ذَهَبُوا إلى أنّ ذلك أحَدُ وجُوهِ جُملَهِ إعجازِ القُرآنِ ،

و ضَربٌ مِنْ ضُرُوبِ دَلائِلِه عَلى النُّبوَّهِ ؛ لأنّا لا نَدفَعُ هذا و لا

نُنكِرُهُ ، و هو مِن وُجُوهِ دلائلِ القُرآنِ المذكورهِ ، وَ جِهات إعجازِه الصَّحِيحهِ .

فأمّا إنْ أرادُوا اختِصاصَهُ بالإخبارِ عَنِ الغُيُوبِ هو الوَجه الّذى كانَ منه مُعجِزا

أو دالاًّ ، و أنّه لا يَدُلُّ مِن غيرِه على النبوَّهِ ، و أنّ التحَدّى به وَقَعَ دُونَ ما عَداهُ ؛ فَذلك يَبطُلُ مِنْ وُجوهٍ(٣) .

ص:١١۶

١- فى الأصل : أنّها ، و المناسب ما أثبتناه .

٢- فى الأصل : المنثوره ، و الظاهر ما أثبتناه .

٣- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الـذخيره / ۴٠٢ : «و أمّـا من ذهب فى جهه إعجـاز القرآن إلى ما تضـمّنه [من] الإخبار عن الغيوب ، و هـذا بلاـ شـكّ وجه من وجوه إعجـاز جمله القرآن ، و ضـروب من آيـاته ، و الأـدلّه على أنّه من اللّه تعالى ، و ليس الوجه الذى قُصد بالتحدّى ، و جعل العَلَم المُعجز» .

أوّلُها : أنّه يُوجِبُ أنّ فی سُوَرِ القُرآنِ ما لیسَ بمُعْجِزٍ و لا یُتَحدّی به ؛ لأنّ کثیرا

مِنَ السُّوَرِ غَیرُ مُتَضَمِّنٍ للإخبارِ عن الغُیُوبِ . و قد عَلِمنا أنّ التحَدّی وَقَعَ بسُورهٍ مِنْ عُرضِهِ غَیرِ مُعیَّنهٍ ، و أنّه لم یَتوجَّهْ إلی ما یَختَصُّ مِنَ السُّوَرِ بالإخبارِ عن الغَیبِ دُونَ غَیرِها(۱) .

و

ثَانِیها : أنّ التحَدّی لو وَقَعَ(۲) بذلک لکانَ خَارِجا عن عُرفِهم ، و واقِعا علی خِلافِ عَادَتِهم . و قَد بَیّنا فیما مَضی أنّ التحَدّی لم یکُن إلاّ بما ألِفُوهُ و جَرَت عاداتُهُم فی تَحَدّی بعضِهِم بعضا به .

و

ثالِثُها : أنّ أخبارَ القُرآنِ علی ضَربَین :

منها : ما هو

خَبرٌ عن ماضٍ ، کالأخبارِ عن الأُمَمِ السّالِفهِ ، و الأنبیاءِ المُتَقدّمینَ .

و

منها : ما هو خَبرٌ عن مُستَقبلٍ کقولِه ، تعالی :

«لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللّٰه ُ آمِنِینَ مُحَلِّقِینَ رُؤُوسَکُمْ وَ

مُقَصِّرِینَ لاَ تَخَافُونَ»(۳)

و

قولِه : «آلم * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِی أَدْنَی الْأَرْضِ وَ هُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَیَغْلِبُونَ»(۴)

و

ما أشبَهَ ذلک مِنَ الأخبارِ عن الاستقبالِ الّتی وَقَعَت ، غَیرَ أنّها وَقعَ الخَبرُ

عنها(۵) .

١- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ۴۰۲ : «والـذى يُبطِل هـذا أنّ كثيرا من القرآن خالٍمن خبرٍ بغيب ، و التحَدّى وقع بسوره غير معيّنه» .

٢- فى الأصل : وقع لو وقع .

٣- سوره الفتح : ٢٧ .

۴- سوره الروم : ١-٣ .

۵- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ۴۰۳ : «و أيضا ، فإنّ الإخبار عن الغيوب فى القرآن على ضربين : خبرٌ عن ماض ، و خبر عن مستقبل . فالأوّل : إخبارٌ عن أحوال الأمم السالفه . و الثانى : مثل قوله تعالى : «لَتَدْخُلُنَّ المسجدَ الحرامَ . . .» ، و قوله تعالى : «آلم * غُلِبتِ الرّومُ . . .» و أمثال ذلك من الأخبار التى وقعت مُخبراتُها موافقةً للإخبار عنها» .

فأمّـا القِسمُ الثّـانی : و هو الخَبَرُ عن المُسـتقبلِ ، فـإنّه إنّمـا یکَونُ دالاً عنـد وُقُوعِ مُخبَرِه مُوافِقا للخَبَر . و قبلَ وُقُوعِه لا فَرقَ فیه بین الصِّدقِ و الکَذِبِ ، اللّهُمَّ إلاّ أنْ تَقَعَ ممّن قَد دَلَّت دِلاَلهُ غَیرِ ذلک الخَبَرِ علی صِدقِه . فیُعلَمَ صِحّهُ الخَبرِ بتلک الدِّلاَلهِ المُتَقَدّمهِ لا بنفسِه .

و مَعلومٌ أنّ الحُجَّهَ بالقُرآنِ کانت لاَزِمهً لمَنْ تُحدِّی به قَبلَ وُقُوعِ مُخبَراتِ

أخباره(۱) المُستَقبَلهِ ، و أنّ النَّبیَ صلی الله علیه و آله کانَ یُطالِبُ القَومَ بالإقرارِ به و یَدعُوهُم إلی التَّسلیم . و لم یَفعَلْ ذلک إلاّ و هُم یَتَمکَّنُونَ مِنَ الاسـتدلالِ علی صِدقِه ، و غیرُ مُفتَقِرینَ فی العِلْمِ إلی حُضُورِ زمـانٍ مُتَراخٍ . و هـذا یُبطِلُ أنْ تکونَ جِهَهُ إعجازِه ممّا یَتَضَمّنُه مِنَ الإخبارِ عَن الحَوَادِثِ المُستَقبلهِ(۲) .

فأمّا القِسم الأوّل : و هو الإخبارُ عن الماضی ، فلیسَ فی أخبارِ القُرآنِ عن الماضِیاتِ إلاّ ما هو خَبرٌ عن أمرٍ ظاهرٍ شائعٍ قد اشتَرَکَ أهلُ الأخبارِ فی معرفتِه ، أو عَرفَهُ کثیرٌ مِنهم . و کلُّ ذلک ممّا یُنکِرُ المخَالِفُ أنْ یَدَّعیَ أنّه مأخوذٌ مِنَ الکُتُبِ ، و مُتَلَقّنٌ مِنْ أفواهِ الرِّجالِ(۳) .

و

ما یَقُولُه قومٌ مِنَ المتکلِّمین فی هذا المَوضِع - مِنْ أنّ ذلک لو أُخِذَ مِنَ الکُتُبِ

۱- فی الأصل : مخبران اخباره ، و المناسب ما أثبتناه مطابقا لما فی الذخیره / ۴۰۳ .
۲- قال المصنّف رحمه الله فی کتابه الذخیره / ۴۰۳ : «و القسم الثـانی : إنّما یکون دالاً إذا وقع عن مخبر مطابق للخبر ، و قبل أن یقع ذلک ، لا فرق بین أن یکون صدقا أو کذبا . و من المعلوم أنّ الحجّه بالقرآن کانت لازمه قبل وقوع مُخبَرات هذه الأخبار» .
۳- قال المصـنّف رحمه الله فی کتابه الذخیره / ۴۰۳ : «فأمّـا القسم الأوّل : فهو خبرٌ عن أُمور کائنه و مشـهوره شائعه ، و ذلک لا یُسمّی خبرا عن غیب ، و لیس فی ذلک إلاّ ما یمکن المخالفُ أن یدّعی أنّه مأخوذٌ من الکتب ، أو من أفواه الرجال» .

و الرِّجالِ لظَهَرَ و انتَشَر ، و لعُرِفَ المُلقِّنُ له ، و المُوقِفُ عليه ، و زَمَانُ طَلَبِه ، و الاختِلافُ إلى أهلِه ، لا سِيّما مَعَ البَحثِ و التَنْقيرِ و التَفتِيشِ ، و إنّ العَادَاتِ بهـذا جارِيةٌ(١) - ممّـا لاـ يَجُوزُ أنْ يَكِلَ اللّه تعالى مَنْ ألزَمَهُ العِلْمَ بالنُّبوَّهِ إليه ، و يُعَوِّلَ به(٢) عليه ؛ لأنّ أكثرَ مـا فيه أنْ يكُونَ مـا ذَكَرُوهُ أشبَهَ و أولى ، و ليسَ يكُونُ دليلاًـ على النُّبوَّهِ إلاّـ ما أوجَبَ اليَقِينَ المَحْضَ ، و رَفَعَ كُلَّ شكٍّ و تَجويزٍ . و متى لَم يَكُنْ هذا لم يَنقَطِعْ عُذرُ المُكَلَّفِ به .

عَلى أنّ الخَبَر عَن الظّاهِرِ مِنَ الأُمورِ الماضيهِ لا

يُوصَفُ بأنّه خَبَرٌ عن غَيبٍ ،

و إنّمـا يُوصَفُ بـذلك الإخبَارُ عَن الحوَادِثِ المُستَقبلهِ الّتى قَد جَرَتِ العَادَهُ بأنّ البَشَرَ لا يُحِيطُونَ عِلما بها ، و لا طَرِيقَ لهم إلى مَعرِفَتِها بالنَّظَرِ فى النُجُومِ وَ مَا جَرَى مَجراها . و إن عَلِمُوها فَعَلى طَرِيقِ الجُملهِ ، و يُردُّ الخَبَرُ عنها على سَبيلِ التَفصِيل .

و

قد يكُونُ الإخبارُ عَمَّا مَضَى إخبارا عن غُيُوبٍ ، إذا كانَتْ وارِدهً بما قَد عُلِمَ

خَفَاؤه ، و فُقِدَ الاطّلاعُ علَيه ، نحو الخَبَرِ عمّا(٣) أضـمَرهُ الإنسان فى قَلبِه ، و عَرِضَ(۴) عليـه مِنْ فِعلِه ، و لم يُفشِهِ إلى غيرِه ، أو ممّا فَعَلهُ مُتَفرِّدا به و مُستَسِرّا بفِعلِه .

و ليسَ فى أخبـارِ القُرآنِ مـا يَجرى هَـذا المَجرى ، و إنْ كـانَ فى أخبـارِهِ صـلى الله عليه و آله الخَارِجهِ عن القُرآنِ مـا يَلحَقُ بما ذَكَرنَـاهُ ، فهو غيرُ مُخِلٍّ بكَلامِنـا ؛ لأنّنـا إنّما نَتَكلّمُ فيما تَضَمَّنَهُ القُرآنُ مِنَ الأخبارِ . و إذا لم يَكُن ذلك فيها صَحَّ ما أورَدناهُ ، و وَضَحَ

١- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ۴٠٣ : «فإذا قيل : لو كان ذلك لظهر و انتشر ، قيل : يمكن أن يقع على وجه من الخفاء لاـ يظهر . ثمّ أكثر مـا يُدّعى فى وجوب ظهـور ذلـك - لو كـان عليه - الظنّ ، فأمّا العلم اليقين المقطوع به فلاـ يجب حصوله» .

٢- فى الأصل : بهم ، و المناسب ما أثبتناه.

٣- فى الأصل : ممّا ، و ما أثبتناه هو المناسب .

۴- كذا فى الأصل ، و لعلّه : غَمضَ .

فَسَادُ قَولِ مَنْ ذَهَبَ فى إعجازِ القُرآنِ و قَيامِ الحُجَّهِ به فى الحالِ إلى الأخبارِ التى تَضَمَّنها .

فإن قالَ : قد قُلتُم فى صَدرِ هذا الكلامِ : إنّ الإخبَارَ عن الغُيُوبِ أحَدُ وُجُوهِ إعجازِ القُرآنِ ، فَعلى أيِ وَجهٍ يَصِحُّ ذلك ؟

قيلَ له : قَد عَلِمنا مَبلَغَ ما يَعرِفُهُ النَّاسُ بتَجَارِبِهم وَ عَادَاتِهم مِنْ أحكامِ الحَوَادِثِ

الممستَقبَلِهِ ، و أنّ ذلك لم يَبلُغْ إلى أنْ يُخبِروا عن تَفصيلِ ما يَحدُثُ عَلى سَبيلِ التَّحديدِ و التَّمييزِ ؛ لأنّ أكثرَ ما يَعمَلُونَهُ مِنْ ذلكَ الجُملهُ الّتى يَرجِعُونَ فيها إلى العَادَهِ ، نحو عِلمِهم بوُرودِ الحَرِّ و البَردِ فى إبّانِهما ، و طُلُوعِ الثِّمارِ وَ الزُّرُوعِ فى أوقاتِهما .

و العِلْمُ بهذِه الجُملهِ لا يُثمِرُ العِلْمَ بالتَّفصِيلِ الّذى أورَدْناه ؛ لأنّا نُحِيطُ عِلْما بأنّ أحدا مِنَ النّاسِ لا يُمكِنُهُ أنْ(١) يُخبِرَ عن قُوّهِ الحَرِّ و البَردِ فى أيّامٍ بعينِها(٢) ،

و

تَناقُصِه فى أيّامٍ بعينِها . و حالُ الأيّامِ فى العَادهِ واحدهٌ أو مُتَقَارِبهٌ فى أنّها لا تَقضِى بخلافِ بعضِها لبعضٍ فى شِدَّه الحَرِّ و نُقصَانِه ، فيَقَع مُخبَرُهُ وَفقا لخَبَره .

و

كذلك لا يجُوزُ أنْ يُخبِرَ بعضُنا بأنّ بَعضَ ثِمارِ السَّنهِ المُستَقبَلَهِ سَيَفسُدُ

وَ يَبطُلُ ، و بعضَها يَزكُو و يَكْثُرُ عَلى سَبيلِ التَّفصيلِ ، و يكُونَ حالُ ما خَبَّر بِصَلاحه كحالِ ما خَبَّر بِفَسادِه فى الحَاجَهِ إلى ما قد جَرَتِ العادَه بِصَلاحِه عليه مِنَ الحَرِّ و البَرْدِ و الهَواءِ و الرُّكُودِ ، فيَقَعَ خَبَرُهُ صِدقا .

و

ليسَ يَجُوزُ أنْ تكُونَ صِنَاعهُ النُّجومِ تُكسِبُ مِثلَ هذا العِلمِ ؛ لأنّ المُستَفادَ

بهذه الصنَاعهِ مِن أحكامِ الحَوَادِثِ المُستَقبَلهِ هو ما يَجرى مَجرى الجُمَلِ دونَ

التفصيلِ . و لهذا تَجِدُ أهلَها يُصِيبُونَ فى ذلك فى الأكثَرِ ، و رُبّما أخطأوا ، كإخبَارِهم

١- فى الأصل : عن أن .

٢- فى الأصل : بعينه ، و المناسب ما أثبتناه .

عَن زِيَادهِ الحَرِّ و البَردِ و نُقصَانِهما ، و وُفورِ الأمطَارِ و

الأنداءِ أو قِلّتِهما . و كُلُّ هذا على طريقِ الجُمله .

فأمّا ما يُصِيبُونَ فيه و لا يَكادُونَ أنْ يُخطِئوا فيما يَجرى مَجرى التَفصِيلِ ، فهو أيضا مَضبُوطٌ مَحصُورٌ قد عَرَفَ النَّاسُ طريقَهُ و وَجهَهُ ، و أنّه الحِسَابُ الّذى يَدُلُّهُم على كُسُوفِ القَمَرِ فى وَقتٍ مُعيّنٍ و بُرجٍ محدودٍ ، و طُلُوعِ الكَوكَبِ أو غُرُوبِه فى زمانٍ بعينِه .

و

لو كانَت غَيرُهُ مِن الأحكَامِ الّتى تَدّعُونَها تَجرى - فى أنّ الحِسَابَ طريقٌ إليها و دالٌّ عليها - مَجراهُ لوجَبَ أن تُوجَدَ فيه الإصَابَهُ ، و يُفْقَدَ الخَطَأ ، كما وَجَدناهُ فى الخَبَرِ عن كُسُوفِ الكَواكِب و غُرُوبِها ، أو تَكثُرَ الإصابَهُ و يَقِلَّ الخَطَأ . و قد وَجَدنا الأمرَ فيما يَحكُمُونَ عليه و يُنذِرُونَ به بالضِدِّ مِنْ هذا ؛ لأنّ الإصَابَهَ فيه هى القَلِيلهُ و الخَطَأ هو الكثيرُ ، و أنّ [ما] يقَعُ مِنْ إصابَتِهم فيها الأقرَبُ ممّا يَقَعُ مِنَ المُخَمِّنِ و المُرجِّمِ الّذى لا يَرجِعُ فى قَولِه إلى أصلٍ ، و لا يَنظُرُ فى دليلٍ .

و إذا صَحَّ ما ذَكَرناه ، و وَرَدَ القُرآنُ بأخبارٍ عن حَوَادِثَ مُستَقبَلهٍ مُفَصّلهٍ

وَ وَقَعَت مُخبَراتُها(١) بحَسَبِ الأخبارِ ، فيجِبُ أنْ تكُونَ دِلاَلهً أو مُعْجِزهً ؛ لِخُروجِها عن العَادَهِ و عَمّا يَتَمَكّنُ البَشَرُ منه و يَصِلُونَ إليه .

فمِنها : قَولُه تَعالى فى انهزامِ المشركينَ بِبَدرٍ : «سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَ يُوَلُّونَ الدُّبُرَ»(٢) .

و

قَولُه تعالى : «آلم * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَ هُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ»(٣) .

و

قَولُه تعالى : «لَقَدْ صَدَقَ اللّه ُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللّه ُ

١- فى الأصل : غيرانها ، و ما أثبتناه هو المناسب للسياق .

٢- سوره القمر : ۴۵ .

٣- سوره الروم : ١-٣ .

آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكَمْ وَ مُقَصِّرِينَ لاَ تَخَافُونَ»(۱) .

و

قولُه تعالی : «هُوَ الَّذِی أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَی وَ دِینِ الْحَقِّ لِیُظْهِرَهُ عَلَی الدِّینِ کُلِّهِ وَ

لَوْ کَرِهَ الْمُشْرِکُونَ»(۲) .

و

قَولُه تعالی : «وَعَدَکُمُ اللّه ُ مَغَانِمَ کَثِیرَهً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَکُمْ هَذِهِ وَ کَفَّ أَیْدِیَ النَّاسِ عَنْکُمْ وَ لِتَکُونَ آیَهً لِلْمُؤْمِنِینَ»(۳) .

و

قَولُه تعالی : «فَتَمَنَّوُا الْمَوتَ إنْ کُنتُمْ صَادِقِینَ * وَ لَنْ یَتَمَنَّوْهُ أبَدا»(۴) .

فأمّا إخبارُهُ صلی الله علیه و آله عن الغیوبِ الخَارِجَهِ عن القُرآنِ ، فکَثِیرهٌ جدّا ، نحو(۵) : قَولِه لأمیرِ المؤمنینَ علیه السلام : «تُقاتِلُ بَعدی النّاکِثینَ وَ القَاسِطینَ وَ

المارِقینَ» .

و إنْذارِه له علیه السلام بقَتلِ ذی الثُّدَیّهَ(۶) ، المُخْدَجِ الیَدِ .

و

قَولِه صلی الله علیه و آله لعمّارٍ رحمهُ اللّه علیه : «تَقتُلُکَ الفِئَهُ الباغِیَهُ»(۷) .

ص:۱۲۲

۱- سوره الفتح : ۲۷ .

۲- سوره التوبه : ۳۳ .

۳- سوره الفتح : ۱۹ .

۴- سوره البقره : ۹۴-۹۵ .

۵- الأخبار المنقوله فی هذا المقام تُعَدُّ من الأخبار المتواتره و المرویّات المشهوره الّتی رواها جُلّ مَن تعرّض لأحداث الوقائع الثلاث المشهوره التی وقعت أیّام خلافه أمیرالمؤمنین علیه السلام ، أی وقعه الجمل و صفّین و النهروان . راجع علی سبیل المثال : دلائل النبوّه ۶/۴۱۰ و ۴۲۷ ، المستدرک علی الصحیحین ۳/۱۳۹ ، کنز العمّال ۶/۸۲ ، صحیح البخاریّ ۴/۲۴۳ .

۶- و هو حُرقوص بن زهیر التمیمیّ ، من رؤوس الخوارج ، راجع أُسد الغابه ۱/۳۹۶ و ۲/۱۴۰ .

۷- قال المصنّف رحمه الله فی کتابه الـذخیره / ۴۰۵ : «و منهـا : إخبارُه صـلوات اللّه و سـلامه علیه بالغیوب ، مثل قوله فی عمّار رضی الله عنه : «تقتلک الفئه الباغیّه» . . . و إشعاره لأمیر المؤمنین علیه السلام بأنّه یقاتل الناکثین و القاسطین و المارقین ، و یقتل ذا الثُّدیّه .

و

قولِه صلى الله عليه و آله لسُراقهَ(۱) : «کأنّی بِکَ وَ قَد لَبستَ سِوَارَی کِسری» .

و

مـا ذَکَرناه مِن هـذه الأخبارِ قلیلٌ مِنْ کثیرٍ . و فی استِقصَاءِ ذِکرِها(۲) خُرُوجٌ عن الغَرَضِ ، و هی مَعرُوفهٌ . و جمیعُ مـا تَلَونـاهُ مِنْ أخبارِ القُرآنِ و

قَصَصنَاهُ مِن أخبارِه صلى الله علیه و آله الخَارِجَهِ عن القُرآنِ وقَعَت مُخبَرَاتُها وَفقا لها .

و

مَعلومٌ أنّ مِثْلَ هذه الأخبارِ لا تَقَعُ عن ظنٍّ و تَرجِیم ؛ لأنّ الظَّنَّ لا یُمکِنُ معه الصِّدقُ فی مِثْلِ هذه الأخبارِ على سَبیلِ التَفصِیلِ ، و لا بُدَّ أنْ تکُونَ دالّهً على عِلمِ المُخبِرِ بها .

و

لیسَ یَجوزُ أنْ یکونَ العِلمُ بذلک مُعتادا ؛ لأنّ العُلُومَ المُعتادهَ لا

تَخرُجُ عن قِسمَینِ : الضَّرُورهِ ، و الاکتِسَابِ . و قد عَلِمنا أنّه لیسَ فی سائرِ العُلومِ الضَّروریّهِ المُعتَادهِ عِلمٌ بما یَحدُثُ على سَبیلِ التفصیلِ . و لو کانَ مُکتَسَبا لکانَ واقعا عن النَّظَرِ فی دلیلٍ ، و لا دلیلَ یَدُلُّ على ما یَتَجدَّدُ مِنْ أفعالِ النّاسِ و ما یختَارُونَهُ و یجتَنِبُونَه مُفَصَّلاً .

و إذا صَحَّت هذه الجُملهُ فالإخبَارُ عن الغُیُوبِ لا یَخرُجُ عن وجهَین :

إمّا أنْ یکُونَ مِنْ فِعْلِ اللّه تعالى ، نحو ما تَلَونـاهُ مِنْ أخبـارِ القُرآنِ ، و مِنْ فِعْلِ النَّبیّ صلى الله علیه و آله نحو ما قَصَصناهُ مِنْ أخبارِه(۳) الخَارِجَهِ عن القُرآنِ .

۱- هو أبوسفیان سُراقه بن مالک بن جعشم الکنانیّ المدلجیّ الحجازیّ . کان ینزل القدید بین مکّه و المدینه ، و کان فی الجاهلیّه معروفا باقتفاء الأثر . و هو من أشراف قومه و شعرائهم ، و کان ممّن تعقّب النبیَ صلى الله علیه و آله مع جماعه من المشرکین حین هاجر علیه السلامن مکّه إلى المدینه ، و حینما لحق بالنبیّ ، و رآه صلى الله علیه و آله دعا علیه فساخت قوائم فرسه فی الأرض ، فندم و طلب من الرسول أن ینجّیه ، فدعا له النبیّ صلى الله علیه و آله فأُطلِق و رجع إلى قومه . أسلم بعد واقعه الطائف فی السنه الثامنه للهجره . و تولّى البصره أیّام حکومه عمر بن الخطّاب . توفّی سنه ۲۴ ه .

٢- فى الأصل : ذكرنا ، و الظاهر ما أثبتناه .

٣- فى الأصل : أخبار ، و المناسب ما أثبتناه .

فإذا كانَتْ مِنْ فِعلِ اللّه ِ تعالی لم تَـدُلَّ علی اختِصَاصِهِ بالعِلْمِ الخَارِقِ للعَادَهِ الّـذی ذَکَرناهُ ، فقُلنا : إنّ مِنْ أجلِه تَمکّنَ مِنَ الصِّدقِ عَمّا یُحدِّثُ ، بل یکُونُ المُعْجِزُ فی هذا المَوضِعِ هو إنزالُ الخَبرِ إلیه و اطّلاعُه قَبلَ أحدٍ مِنَ البَشَرِ علیه ، فَقَد حَصَلَ خَرقُ العَادَهِ به لا محالهَ فی هذا الوَجهِ . و إذا کانَ مِنْ فعلِه علیه السلام فهو دالٌّ علی العِلْمِ الّذی

أشَرنا إلیه ، و المُعجِزُ هاهنا هُو العِلْمُ ؛ لأنّه الّذی خَرَقَ العَادَه .

والذی أنکَرناهُ فی صَدرِ الکَلَامِ أنْ یَکُونَ الوَجهُ الّذی مِنهُ لَزِمَ العِلْمُ بِصِدقِ

النَّبیِ صلی الله علیه و آله فی الابتداءِ هو تَضَمُّنُ القُرآنِ للإخبارِ عن الغُیُوبِ ، أو أنْ تکُونَ جِههُ إعجازِه مَقصُورهً علی ذلک دونَ غیرِه .

فأمّا إذا قِیل بأنّ هـذه الجِههَ مِن إحـدی جِهَاتِ الإعجازِ ، و رُتِّبَ الاسـتدلَالُ بهذا الترتِیبِ الّذی ذَکَرناهُ ؛ فذاکَ الصَّحیحُ الّذی لا یُمکِنُ دِفاعُهُ .

إعجاز القرآن فی نفی الاختلاف عنه

و

أمّـا مَنْ ذَهَب إلی إعجازه مِنْ حیثُ زَالَ عنه الاختلافُ و التناقُض(۱)، و اعتَلَّ لقَولِه بأنّ العَادَهَ لم تَجْرِ بأنْ یَسلَمَ الکَلَامُ الطَویلُ - مَعَ سَردِ القَصَصِ فیه و الأخبارِ - من ذلک ، و أنّ فی سَلَامِهِ القُرآنِ مِنهُ دِلَالهً علی أنّه مِنْ فِعلِ اللّه ِ تعالی .

و الصَّحیحُ الّذی لا إشکالَ فیه أنّ سَلَامَهَ القُرآنِ - مع تَطَاوُلِه ، و

تَکَرُّرِ القصَصِ

ص:۱۲۴

۱- قال المصـنّف رحمه الله فی کتابه الذخیره / ۴۰۳-۴۰۴ : «و أمّـا من ذهب فی إعجـازه إلی زوال الاختلاف عنه و التناقض مع طوله ، و ادّعی أنّ ذلـک ممّـا لم تَجرِ العـاده فی کلاـم طویـل بمثله . و الـذی یُبطـل قوله : إنّه لاـ شـبهه فی أنّ ذلک من فضائل القُرآن و من آیاته الظاهره ، لکنّه لا ینتهی إلی أن یُـدّعی أنّه وجه إعجازه و أنّ العاده انخرقت به ؛ لأنّ الناس یتفاوتون فی زوال الاختلاـف و التنـاقض عن کلاـمهم . و لیس یمتنع أن یزول عن الکلاـم ذلک کلّه ، مع التیقّظ الشدیـد و التحفّظ التامّ . فمِن أین لمدّعی ذلک أنّ العاده لم تجرِ بمثله ؟» .

فيه و ضَربِ الأمثالِ – مِنَ الاختِلافِ أو التناقُض(١) يَدُلّ على فضيلهٍ عَظيمهٍ و رُتبهٍ جليلهٍ ، و مَزيّهٍ على المعُهودِ مِنَ الكَلَامِ ظاهرهٍ ؛ فأمّا أن يَنتَهِىَ إلى الإعجازِ و خَرقِ العَادَهِ ، فبعيدٌ و لا برهانَ لمُدَّعِيه عليه ؛ لأنّا قد وَجَدنا النّاسَ يَتَفاوَتُونَ فى السَّلامهِ مِن هذه الأمورِ المَذكورَهِ تَفاوُتا شَديدا ؛ فَفِيهم مَن يَكثُرُ فى كَلَامهِ الاختِلَالُ

و الاضطِرابُ و يَغلِبُ عليه ، و فيهم مَنْ يَتَحفّظُ فَقَلَّ ذلك فى كلَامِه .

فليسَ بمُنكَرٍ أنْ يَزيدَ بعضُهُم فى التحَفُّظِ و التصَفُّحِ لِما يُوردُهُ ، فلا يُعثَرَ منه على تَناقُضٍ(٢) .

و

ليسَ يمكِنُ أحدا أن يَدَّعِىَ أنّ التحَفُّظَ و إنْ اشتَدَّ ، وَ العِنَايهَ و إنْ قَوِيَت ، فإنّ المُناقَضهَ و الاختلافَ غَيرُ زائلٍ ؛ فإنّه مَتى ادَّعى هذا تَعَذَّرَ عليه إيرادُ شُبههٍ تَعضُدُ دَعواهُ ، فَضلًا عن بُرهانٍ .

و

لو قيلَ لمَن سَلَكَ هذه الطريقه : أرِنا أوّلًا – قَبلَ أنْ نَنظُرَ فيما يُمكِنُ مِنَ الكَلَامِ

المُستَأنَفِ ، أو لا يُمكِنُ – أنّ جَميعَ ما تَنَوَّقَ فيه الحُكَماءُ مِنْ كَلَامِهم ، و رَوَّوا فيه مِنْ أمثالِهم قد لَحِقَ جميعَهُ التنَاقُضُ و الاختِلافُ ، حتّى أنّه لو لم يَسلَمْ شىءٌ منه مِنْ ذلك لظَهَر بُطلَانُ قولِه مِن قُربٍ .

فإنْ قيلَ : أليسَ مِنَ البعيدِ أنْ يَسلَمَ الكَلَامُ الطويلُ بما ذَكَرناهُ ؟

قيلَ : لَسنا نشُكُّ فى بُعدِ ذلك ، و إنّما كَلامُنا على القَطْعِ على تَعَذُّرِه و إلحاقِه بما

يَخرِقُ العَاداتِ ؛ فأمّا بُعدُه فَقَد سَبَقَ إقرارُنا به .

فإنْ قَالُوا : فَقَد قالَ اللّه عَزّ و جلّ : «وَ لَو كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللّه لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافا كَثِيرا»(٣) ، و هذا نَصٌّ صَرِيحٌ لصِحهِ ما ذَهَبنا إليه(۴) .

ص:١٢۵

١- فى الأصل : تناقض ، و الأنسب ما أثبتناه .

٢- فى الأصل : تناقضه ، و المناسب ما أثبتناه .

٣- سوره النساء : ٨٢ .

۴- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ۴٠۴ : «فأمّا قوله تعالى : «وَ لَو كانَ مِنْ عِنْدِ غَيرِ اللّه لَوَجَدُوا فيه اختِلافا كَثِيرا» فإنّما هو جهه ؛ لعلمنا بالقرآن [أنّه] لو كان من عند غيره لكان فيه اختلاف ، و إنّما رَدَدنا على من قال : إنّى أعلم ذلك بذلك

قبل العلم بصحّه القرآن ، و جعله وجه إعجازه» .

قيلَ لهم : إنّما عَلِمنَا بهـذا القَولِ أنّه لو كانَ مِنْ عِنـدِ غَيرِه لَوُجِدَ فيه اختلافٌ كثيرٌ ، و قَد تَقَدّمَ لنا العِلمُ بِكَونِه صِدقا و دليلًا ، مِنْ طريقٍ ليسَ هو

اعتبارُ زَوَالِ الاختِلافِ و التَّناقُضِ عنه . و كَلاَمُنا إنّما هو عَلى مَنْ جَعَلَ وَجهَ إعجازِه و

كونَهُ دَليلًا زَوَالَ الاختلافِ عنه ، وَ ظَنَّ أنّه : (يَركَنُ من استدراك)(١) (٢) ، و كَذَلك مِنْ جِههِ العَادَهِ

و اعتِبارِها . فليسَ القَطْعُ إذا – على ما ذَكَرُوهُ مِن طَريقِ السَّمعِ – بِقادِحٍ فى طريقِنا .

و

الكَلاَمُ على مَن جَعَلَ إعجَازَهُ صِحّةَ مَعانِيه و استِمرارَها على النظَرِ و مُوَافَقتَها للعَقلِ ، يَقرُبُ مِنَ الكَلاَمِ على مَن اعتَبَر زَوالَ الاختلافِ وَ

المُنَاقَضَهِ ؛ لأنّ كُلَّ ذلك إنّما يَدُلُّ على الفَضِيلَهِ و عُلُوِّ المَنزِلهِ ، و يَشهَدُ بأنّ فاعِلَهُ حَكيمٌ عَلِيم . و الإعجازُ وَ خَرْقُ العَادَهِ غَيرُ هذا .

و

لو لم يُصرِفِ اللّه ُ تعالى العَرَبَ عن مُعَارَضَهِ القُرآنِ لبَطَلَ الإعجازُ عنـدَنا ، و لم يَخرُجِ القُرآنُ مِنْ أنْ يكُونَ على الصِّفاتِ الّتى ذَكَرُوها مِنْ صِحَّهِ المعانى ، و مُوَافَقهِ العَقلِ .

و

كذلك لو سَلَبَهُ اللّه ُ تعالى القَدْرَ مِنَ الفَصَاحَهِ الّتى بانَ بها مِنَ الفَصِيحِ المُعتادِ – عند مَنْ ذَهَبَ إلى ذلك فيه – لوَجَبَ فيه جَميعُ ما ذَكَرُوه مِنْ الصِّفاتِ ، و لا ستَحالَ خُرُوجُه عنها .

و

هَذا يَكشِفُ عَن أنّ هذه المعانى إنّما وَجَبَتْ فيه ، مِنْ حيثُ كانَ كَلَاما

١- فى الأصل : استدراک غير منقوطه – و هى غير مفهومه .

٢- کذا فى الأصل .

للحكيمِ ، و أنّه لا تأثيرَ لها فى الإعجازِ ؛ لوُجُودِها مَعَ زَوالِه .

على أنّ جميعَ ما ذكروه مِنْ صِحَّةِ المَعَانى و مُلاَءَمهِ العَقْلِ ، حاصلٌ فى كلامِه صلى الله عليه و آله ، و واجِبٌ فى أخبارِه ، و إنْ لم يَجِبُ فيها الإعجازُ .

ص:١٢٧

مذهب القائلين إنّ إعجاز القرآن كونه قديما

فأمّا المُعتَقِـدُون بِقِـدَمِ القُرآنِ ، و الجاعِلُو وَجهَ إعجازِه كَونَه قَـديما ، أو عبارةً عن الكَلاَم القَـديمِ و حكايةً له(١) فإنّ الأدلّةَ الّتى نَصَبَها اللّه ء تعالى عَلى حَدَثِ القُرآنِ تَقضِى بِبُطلاَنِ قولِهم ، و هى مَذكورةٌ فى غَيرِ مَوضِع .

و

كيفَ يكُونُ القُرآنُ قَدِيما ، و هو حُرُوفٌ و أصواتٌ تُكتَبُ و تُتلى و

تُسمَعُ [و]

جائِزٌ عليه التَجزّى و الانقسامُ ، ذو أوّلٍ و آخِرٍ ؟ ! و كُلُّ هذه الصِّفاتِ ممّا لا

يَجُوزُ على القَديمِ ، و لا يَختَصُّ بها إلاّ المُحْدَثُ .

على أنّ القُرآنَ مِنَ الكَلاَمِ المُفيـدِ ، و الكَلامُ لا يُفيـدُ إلاّ بأنْ يَحْـدُثُ بعضُه فى إثرِ بعضٍ ، و يَتَقَـدَّمَ بَعضُه على بَعضٍ ؛ لأنّ قولَ القائِلِ : «دارٌ» لو لم يَتَقَدَّم الدَالُ على الألِفِ ، و الألفُ على الراءِ ، لم يكُن بأنْ يُسمَعَ «دارا» بأولى مِنْ أن يُسمَعَ «رادا» .

و

هذا يُبَيِّنُ أنّ الكَلاَمَ إذا وُجِدَت حُرُوفُه كُلُّها معا ، و لم يكُن لِبَعضِها على بَعضٍ تَقَدُّمٌ فى الوُجُوهِ لم يكُنْ مُفيدا .

و

بعدُ ، فإنّ القـدِيمَ تعالى مُتكلِّمٌ بالقُرآنِ ، و هذه الإضافَةُ تَقتَضِى أنّه فاعِلٌ له ؛ لأنّ الكَلاَمَ إنّما يُضافُ إلى المُتَكَلّمِ منّا مِنْ حيثُ فَعَلَهُ .

١- إشاره إلى مذهب أهل الحديث و الأشاعره .

يُبيِّنُ ذلك أنّه لو أَضِيفَ على غَيرِ هذا الوجهِ لم يَخْلُ مِنْ وُجوهٍ :

إمّا أن يُقالَ : إنّه كلامٌ له ، و

أنّه مُتكلّمٌ به مِنْ حيثُ أوجَبَ كونَهُ(١) عَلى صِفَةٍ

معقولهٍ و حَسبَ ما نقُولُ فى العِلْمِ و ما جَرَى مجراه ، أو لأنّه حَلَّهُ ، أو حَلَّ بَعضَهُ ؛ أو لأنّه قائمٌ به .

و

الكَلَامُ ليسَ ممّا يُوجِبُ صِفةً للمُتَكلّم ؛ لأنّه لو أوجَبَ ذَلك لَاستَحَالَ – لو خُلِقَ له لِسَانَانِ – أن يُوجَدَ(٢) فيهما حَرفانِ مُتَضَادّانِ ؛ لأنّه مِنْ حيثُ كانَ مُتَكلِّما بهما يجِبُ أنْ يكُونَ على صِفَتينِ مُتَضَادّتَينِ ، كما يَستَحِيلُ وُجُودُ عِلْمٍ وَ جَهلٍ بشىءٍ مخصوصٍ فى جُزءينِ مِنْ قَلبِه ، مِنْ حَيثُ كانَ ذلك يُوجبُ كونَهُ على حَالَينِ مُتَضادّتَينِ .

و

قد عَلِمنا صِحّةَ وُجُودِ الكَلَام بالآلَتَينِ لو خُلِقَتا ، و جَوازُ كونِه مُتَكلِّما إنّما يُوجَدُ فيهما ، و إن امتَنَع ذلك فى العِلْمِ و الجَهلِ و ما جَرَى مَجراهُما ممّا يُوجِبُ الأَحوَالَ للحَىّ . فَصَحَّ أنّ الكَلَامَ ممّا لا يُوجِبُ صِفةً للمُتَكلِّمِ ، و بَطَلَ القِسمُ الأوّلُ الّذى ذَكرناه .

و ليسَ يجوزُ أنْ يكُونَ مُتَكلّما به لأنه حَلّهُ أو حَلّ بعضَهُ ؛ لأنّ ذلك يُوجِبُ

كونَ اللِّسانِ مُتكلِّما ، و الصَّدى مُخْبِرا و آمِرا و ناهيا . و يُوجِبُ أيضا إبطالَ كونِ المتكلّم مُتكلِّما و سقُوطَ هذه الإضافهِ أصلًا ؛ لأنّ الكَلامَ ليسَ بحرفٍ واحدٍ ، و إنّما تَجتَمِعُ الحُرُوفُ فَتَصيرُ كَلَاما ، و محلُّ كلِّ حَرفٍ غَيرُ محلِّ الآخَرِ ؛ لحاجَهِ الحَرفِ إلى أبنيَهٍ مُختَلفهٍ ، فيَجبُ على هذا أنْ يكُونَ قولُنا : «قامَ زيدٌ» ليسَ بكلَامٍ لمُتَكلِّم فى الحقيقهِ ؛ لأنّ المُتَكَلّمَ ما حَلَّهُ الكَلَامُ . و هذهِ الجملهُ ليسَ يَصِحُّ اختِصَاصُها بمحَلٍّ واحدٍ ، فتَخرُجَ مِنْ أنْ تكُونَ كلامًا لمُتَكَلّمٍ .

١- فى الأصل : و كونه ، و لعلّ المناسب حذف الواو .

٢- فى الأصل : و يوجد ، و الظاهر ما أثبتناه .

فأمّا القولُ بأنّه : «متكَلّمٌ بالكَلاَمِ لأنّه قائمٌ به» ، فلفظٌ مُجمَلٌ قَصَدَ إلى المُعَلّقِ به عِند ضِيقِ الكَلامِ . و حاجَتُهُ إلى التَفسِيرِ و التَّفصِيلِ كحَاجَهِ ما تَقَدّم .

و ليسَ يَصِحُّ أنْ يُرادَ بهذه اللّفظهِ – أعنى قَولَهُم : قَائمٌ(١) به – إلّا بعضُ ما ذَكَرناه

وافسَدنا[هُ] من الحُلُولِ و إيجَابِ الصِّفهِ ، و إلّا فالوجُوهُ الّتى تُستَعمَلُ فيها ، مِنَ القِيامِ الّذى هو الانتصَابُ ، أو الثَّبَاتَ و البَقَاءُ ، أو غيرُ ذلك ممّا لا

يَجُوزُ على الكَلامِ أصلًا .

و

كذلك إن قيلَ : إنّ المُتَكلِّمَ إنّما كَانَ مُتكلِّما لأنّ له كَلَاما ، وَقَعَت المُطالَبهُ

بتفسيرِ هذه اللّفظهِ ، و الكشفِ عن الغَرَضِ بها ، فإنّه لا يُمكنُ أنْ يُذكَرَ فيها إلّا بعضُ ما أورَدناهُ و تَكَلّمنا عليه .

فإن قالُوا : جَميعُ ما ذَكَرتُموهُ مَبنيٌّ على أنّ الكَلَامَ هو الأصواتُ و الحُروفُ المسمُوعَهُ . و ليسَ الكَلَامُ فى الحقيقَهِ ما تَظنُّونَ ، بل هو معنىً فى النَّفسِ لا يجُوزُ علَيه شىءٌ ممّا جَازَ على الأصواتِ الّتى ذَكَرتُمُوها مِنَ الانقِسامِ و

التجَزّى ، و هذا المسمُوعُ عبارةٌ عنه و حِكايهٌ له .

قيلَ لهم : ليسَ يجبُ أنْ نتكَلَّمَ فى قِدَمِ شىءٍ أو حُدُوثِه و نحنُ لا نَعقِلُهُ و لا نُثْبتُه ؛ لأنّ الكَلاَمَ فى الصِّفاتِ فَرعٌ على إثباتِ الذَّواتِ . و

ما يَقولونَهُ فى الكَلَامِ غَيرُ مَعقُولٍ عندنا و لا سَبيلَ إلى إثباتِه ، فلا مَعنى للتشَاغُلِ مَعَكُم بالخَوضِ فى قِدَمِهِ و حُدُوثِه . و الوَاجِبُ أنْ تُطَالَبوا بإثباتِ ما تَدَّعُونَهُ أوّلًا ، فإنّه يَتعذّرُ عليكم .

على أنّ مَنْ أثبتَ الكَلاَمَ معنىً فى النَّفسِ – و لم يُشِرْ إلى بَعضِ المَعَانى المَعقُولهِ مِنْ أفعالِ القُلُوبِ ، كالقَصدِ و الاعتقادِ و ما يَجرى مَجراهُما – لم يَجد فرقا بينه و بَين مَن ادّعى مِثْلَ ذلك فى جميعِ أجنَاسِ الأعراضِ ، حتّى يقولَ : إنّ الصَّوتَ

فى الحقِيقَهِ ليسَ هو المَسمُوع بل هو معنىً فى النَّفسِ يَدلُّ هذا علَيه . و

كذلك اللّونُ

ص:١٣١

١– فى الأصل : قام .

و سائرُ الأجناسِ .

و

لو قيلَ أيضا لهؤلاء - : إنّ المعنَى الّذى يَدَّعُونَهُ فى النَّفسِ ليسَ هو الكَلَام فى

الحَقِيقهِ ، بـل الكَلَامُ معنىً غَيرُه . و المعنَى الّـذى يُشِيرُونَ إليه دالٌّ علَيه و مُنْبِئٌ عنه ، ثمّ يَجبُ ذلك علَيهم فى مَعنىً بَعـدَ آخَرَ - لم يَجِدُوا فَصلاً !

و لِتَقصِّى هذه الجُمَلِ الّتى أورَدنَاها مَوضِعٌ هو

أليَقُ بها مِنْ كتابِنا هذا ، و إنّما

نَبَّهنا بما ذَكَرناهُ على طريقِ الكَلَامِ - و إنْ كانَ المقصَدُ غيرَهُ - كراهةَ أنْ يَخلوَ كَلَامُنا منْ بُرهانٍ على فَسَادِ ما تَعَلّقَ به القَومُ .

على أنّا لو تَجاوَزنا لهم عن الكَلَامِ فى قِدَمِ القرآنِ و حُدُوثِه لم يَصِحَّ أنْ يكُونَ مُعْجِزا على طَرِيقتِهِم هذه ، و بَطَلَت فائدةُ التَّحدّى به لأنّ المُتَحدّى لا يَصِحُّ تَحدّيهِ إلاّ بما هُوَ مَقـدورٌ مُتأتٍّ ، إمّا منه أو مِنَ المؤيِّدِ لهُ بالعِلمِ ، فكأنّه يقولُ : تَعَاطَوا فِعْلَ كذا و كذا ممّا ظَهَرَ عَلى يَدى ، فإنْ تَعَذّرَ عليكم فَاعلَمُوا أنّى صادقٌ ، إمّا مِنْ حيثُ خَصَّنى اللّه تعالى بما معه تأتّى منّى ما تَعَذّرَ عَلَيكم ، أو مِنْ حيثُ أظهَرَ عَلى يَدِى ذلك الفِعلَ بعَينِه و أيّدَنى به .

و

مَتى كانَ الأمرُ الّـذى دَعَاهُم إلى فِعْلِه مُستَحِيلاً مُتَعذِّرا على كُلِّ قادرٍ ، لم يَصِحَّ التَّحدّى به و لا الاحتِجاجُ بتَعَذّرِه ؛ لأنّهم لو قَالُوا له : قَد دَعَوتَنا إلى ما لا تَقدِرُ أنتَ و لا المؤيِّدُ لك على فِعْلِ مِثلِه ، فأينَ مَوضِعُ حُجَّتِكَ علَينا ؟ و لِم صِرْتَ بأنْ تَدَّعىَ الإبانهَ و التَّخصِيصَ بِتَعذُّرِه علينا أولى بأنْ نَدَّعى نحنُ عَلَيكَ مِثْلَ ذلك مِنْ حيثُ تَعَذَّرَ عليك ، بل على كُلِّ قادرٍ ؟ ! و إذا لم يكُن بَين هذه الدَّعاوى فَرقٌ بَطَلَ الاحتِجاجُ بما ذَكَرُوه .

و

بعدُ ، فلا فَرقَ بين التَّحدّى بالقُرآنِ إذا كانَ قديما - على ما يَدَّعُونَ - و بَين التحدّى بذاتِ القَديمِ تعالى . و إذا فَسَدَ التحدّى بذلك ، مِنْ حيثُ استَحَالَ تَعَلُّقُ القُدرهِ به ، فالأوّلُ مِثلُه .

ص:۱۳۲

فإن قالُوا : التحَدّى إنّما كانَ بحكايهِ الكَلاَمِ القديمِ ، دُونَ ذاتِه .

قيـلَ لهم : ليسَ يَخلُو التحِـدّى مِنْ أنْ يكُونَ واقعـا بـأنْ يَحكُوهُ بِلَفظِهِ وَ مَعناهُ معا ، أو بأنْ يَحكُوهُ بِمَعناهُ(۱) دونَ لَفظِـه ، أو بِلَفظِه دونَ مَعناهُ .

و قـد عَلِمنـا أنّ كُلَّ مَنْ قالَ : «القُرآنُ» ، فَقَـد حَكاهُ بلفظِه و مَعناهُ ، و أنّ القَومَ الّـذينَ شُوفِهُوا بالتحِـدّى به قـد كانُوا يَتَمكّنُونَ مِنْ ذلك وَ يَفعَلُونَه .

و حِكَايةُ معناهُ دُون لَفظِه مُتأتّيهٌ مِنْ كُلِّ مَنْ عَقَلَ المَعَانىَ و

فَهِمَها ، فَصِيحا كان أو ألكَنَ ، عربيّا كانَ أو أعجَميّا .

و

مَن أتى فى الحِكَايهِ باللّفظِ و المعنى معا فهو حاكٍ للّفظِ لا مَحالَهَ ، و

إنْ ضَمَّ إليه المعنى ؛ فَفَسَدتِ الوجُوهُ الثَّلاثهُ . و ليسَ يُمكِنُ فى القِسمَهِ غَيرُها ؛ لأنّ ما خَرَجَ عنها ليسَ بحكَايهٍ .

فإن قالُوا : إنّما تَحِدّاهُم بالابتـداءِ للحِكَايهِ على الوَجهِ الّذى وَ رَدَت منه ، فمَنْ حَكَاها بعد السَّماعِ منهُ لا يكُونُ مُعَارِضا ؛ لأنّه غَيرُ مُبتَدِئها ؟

قيلَ لهم : هذا رُجُوعٌ إلى التحَدّى بالمُستَحِيلِ الّذى لا يَدخُلُ تحتَ قُدرَهِ قادر ؛ لأنّ الابتدِاءَ لا يَتكرّرُ كالاحتِذاءِ ، فإذا طالَبَهُم بأنْ يَبتَدِئوا ، فحِكَايَهُ ما قد ابتَدأ هو حِكَايَتُه ؛ فقَد كَلَّفَهُم المُحالَ الّذى لا يُوصَفُ [به] القَديمُ تعالى ، و هو أقدَرُ القَادِرينَ عليه .

و

لو قـالوا له : و أنتَ أيضـا لاـ تَقـدِرُ على الابتـداءِ بجَمِيعِ ما يَبتَـدِئ أحِـدُنا حِكَايَتَه ، مِنْ كَلاَمٍ أو شِـعرٍ ، فليسَ لك مِن هـذا إلاّ ما عَلَيك ؛ لكانَتِ المُقَابَلَهُ واقِعهً مَوقِعَها .

و

إنّما صَحَّ لنا وَ لِغَيرنا - ممّن يَرغَبُ عن طَرِيقهِ هؤلاءِ - الفَصلُ(۲) بينَ حِكَايَهِ

ص:۱۳۳

۱- فى الأصل : معناه ، و المناسب ما أثبتناه .

۲- فى الأصل : و الفصل ، و الظاهر حذف الواو .

القُرآنِ ممَّن حَفِظَهُ و تَلَاهُ و بين المُعَارَضَهِ الّتى يُدْعَى القَومُ إليها ؛ لأنّ التحَدّى عِنـدَنا وَقَع بالابتداءِ مِثْلُهُ فى فَصَاحَتِه ، مَع طَرِيقهِ نَظمهِ لا بِحِكَايتِه ، فالتالى له و إنْ كانَ حاكيا فليسَ بمُعَارِضٍ عندنا . و يجبُ أنْ يكُونَ مُعَارِضَا عند مَن ادّعى أنّ التَّحدّى

وَقَعَ بالحِكَايه .

فإن قالُوا : فنَحنُ أيضا نَقُولُ إنّ التَّحَدّى وَقَعَ بأنْ يُحكَى فى فَصَاحَتِه لا فى ألفاظِه و مَعَانِيه ، فلا يَجِبُ أنْ يكُونَ التالى له مُعَارِضا !

قيلَ لهم : هَذا رُجوعٌ مِنْ طريقتِكم ، و

دُخُولٌ فى مَذهبِ الفِرقَهِ الأُولى الّتى قد

مَضَى الكَلَامُ عليها مُستَقصىً .

و

إذا صِرتُم إلى هذا ، فأىُ مَعنىً لقَولِكُم : إنّ التَّحَدّى به إنّما كَانَ مِنْ حيثُ كانَ حِكَايهً للكَلَامِ القديم ؟

و

لا فَرقَ فى(١) ما ذَكَرتُمُوه الآنَ - بينَ أنْ يكُونَ حِكَايهً لكَلَام قَدِيم ، أو لِكَلام مُحْدَثٍ - فى أنّ التحَدّى به مِنْ جِهَهِ الفَصَاحَهِ يَصِحُّ على ما يَقَعُ التحَدّى بالشِّعرِ و غَيرِه ، و إنْ لم يَكُن قَديماً ، و لا حِكَايهً لكلامٍ قديمٍ .

* * *

قَد وَفَينا - أرشَدَكَ اللّه - بما شَرَطنا مِنَ الرَّدِّ على جَمِيعِ مَنْ خالَفَ القَولَ

بالصَّرفَهِ ، و اعتَمَدنا مِنْ بَسطِ الكَلَامِ فى مَواضِعَ ، و اختِصَارِهِ فى أُخَر ما اقتَضَتهُ مَوَاقِعُه ، بعدَ أنْ لم نُخِلَّ به ولم نُورِدْ مُستَغنىً عنه .

و

ما ذَكَرناهُ ، إذا ضُبط و أُتقِنَ استَدرَكَ ضابِطُه مِنْ جُملتِه - إمّا تَصريحا أو تَلويحا - الجَوابَ عن أكثَرِ ما يَستَأنِفُ المُخالِفُونَ إيرادَه مِنَ الاعتِراضَاتِ

و الشُّبَهاتِ .

ص:١٣۴

١- فى الأصل : بين ، و الظاهر ما أثبتناه .

و

نحنُ نَتلُو ذلك بذِكرِ ما يَلزَمُ مَنْ عَدَلَ عن مَذهَبِ الصَّرفَهِ ، مِن أسئلَهِ

المُخَالِفينَ فی النُّبوَّهِ الّتی لا تَتوجَّهُ علی القائِلینَ بالصَّرفهِ ، لیکُونَ ما نَذکُرُه أدعَی إلی القَولِ بها ، و أحَثَّ علی اعتِقَادِها . ثُمّ نَتَّبعُ ما ذَکَرهُ صاحِبُ الکِتَابِ المعرُوفِ ب- «المُغنی»(۱) مِنَ الکَلاَمِ فی هـذا المعنی ، فَنَحکِیهِ بألفاظِه ، و نُبینُ عمّا فیه مِنْ فَسادٍ و اضطِرابٍ ، بِعَونِ اللّه ِ تعالی وَ مَشیَّتِه .

ص:۱۳۵

۱- یقصد به کتاب «المغنی فی أبواب التوحید و العدل» المشهور مختصرا بکتاب «المُغنی» للقاضی عبد الجبّار الأسدآبادیّ الهمدانیّ ، المتوفّی سنه ۴۱۵ هجریّه ، و یتعرّض المصنّف لأقوال القاضی من الجزء الذی صنّفه فی «إعجاز القرآن» .

فَصلٌ: فی بَیان ما یَلزَمُ مُخالِفی الصَّرفه

اشاره

قَد سَألَ مُخالِفُو الصَّرفَهِ ، فقالوا :

إذا کُنتُم إنّما تَعتَمِدُونَ فی إعجازِ القُرآنِ أنّ اللّه ـ تعالی هو المؤیِّدُ به لرَسُولِ

اللّه ِ صلی الله علیه و آله ، تَصـدِیقا له عَلی خَرقِهِ لِعَادَهِ الفُصَـحاءِ مِنْ حیثُ قَعَـدوا عن مُعَارَضَـتِه و نَکَلوا(۱) عن مُقـابَلتِه ، فَاعمَلُوا علی أنّ خُرُوجَهُ عن العَادَهِ فی الفَصَاحهِ مُسَلَّمٌ لکُم عَلی ما اقتَرَحتُمُوه ، مِنْ أینَ لکُم أنّ الّذی خَرَقَ به عَادَتَنا ، و

ألقاهُ إلی مَنْ ظَهَرَ علَیه هو اللّه ُ تَعالی ؟ !

و

ما أنکَرتُم أنْ یکُونَ المُظهِرُ ذلک علی یدَیهِ بَعضَ الجِنِّ الّذینَ قد اعتَرَفتُم

بِوُجُودِهِم ، و یکُونَ قَصدُهُ به الإضلاَلَ لنا و التَلبِیسَ ؛ لأنّکم لا

تُحِیطُونَ عِلْما بمَبلَغ فَصَاحَتِهم ، و هَل انتَهَوا مِنَ الفَصَاحهِ إلی حَـدٍّ یُجاوِزُ ما نَعهَـدُهم أم لا ، بَل کُلُّ ذلک مُجَوَّزٌ غیرُ مَقطُوعٍ علی شیءٍ منه ؟ !

و

إذا کانَ ما ذَکَرناهُ جائِزا غَیرَ ممتنعٍ بَطَلَ قَطْعُکُم علی أنّه مِنْ قِبَلِ اللّه ِ

تَعالی !(۲) .

۱- نَکَلَ : إذا أراد أن یصنع شیئا فهابه .

۲- قال المصنّف رحمه الله فی کتابه الذخیره / ۳۸۵ : «قد بیّنا فی کتابنا فی جهه إعجاز القرآن أنّ من لم یَقُل فی جهته ما اخترناه من الصرفه یلزمه سؤالان لا جواب عنهما إلّا لمن ذهب إلی الصرفه . السؤال الأوّل : أن یقال : ما أنکرتم أن یکون القرآن مِن فعلِ بعض الجنّ ألقاه إلی مدّعی النبوّه ، و خرق به عادتنا ، و قصد بنا إلی الإضلال لنا و التلبیس علینا ، و لیس یمکن أن یُدّعی الإحاطه بمبلغ فصاحه الجنّ و أنّها لا یجوز أن تتجاوز عن فصاحه العرب ، و مع هذا التجویز لا یحصل الثقه بأنّ اللّه تعالی هو المؤیّد بالقرآن لرسوله صلی الله علیه و آله» .

و

قَد سُئلَ عَن هذا السُؤالِ على وَجهٍ آخَرَ آكدَ مِنَ الّذى ذَكَرناه :

قيلَ : إذا كان مَنْ ظَهَرَ القُرآنُ على يدَيه لم يَدَّعِه لنفسِه ، و لا قالَ إنّه مِنْ كلامِه ، بَل ذَكَر أنّ مَلَكا ألقاهُ إليه و ادّعى أنّه رَسولُ اللّه ِ عزّوجلّ ، و أنتم - قبلَ أنْ يصِحَّ إعجازُ القُرآنِ و وَجهُ دِلَالتِه على النُّبوَّهِ - تُجوّزُونَ على المَلَائكهِ فِعلَ القَبِيحِ ؛ لأنّكم إنّما تَرجِعُونَ فى عِصمَتِها إلى الكِتَابِ . و لا عِلمَ لكُم أيضا بمقدَارِ فَصَاحَهِ المَلَائكهِ و نهايَهِ ما يَقْدِرُونَ عليه مِنَ الكَلَامِ ، فكيفَ يَصِحُّ قَطعُكُم على أنّه مِنْ عِندِ اللّه تعالى ، مع ما ذَكَرناهُ ؟ و مِنْ أينَ لكُم أنّ المَلكَ الّذى أتى به صَادِقٌ فى دَعوَاهُ أنّه رَسُولُ اللّه ِ ، و لعلّه مِنْ كلامِه ، و إنْ فَارَقَ كَلَامَ البَشَر ؟ !

و

قد قامَ هذا السُّؤالُ بالقَومِ وَ قَعَدَ ، و ذَهَبَ بِهِم كُلَّ مَذهبٍ ، و

تَعَاطَوا فى الجوابِ عنه طُرُقا ، كُلُّها غَيرُ صحيحٍ و لا مُستَمرٍّ .

و

نحن نذكرُ ما أجَابُوا به ، و ما يُمكنُ أنْ يُجابَ به ممّا لم يَذكُرُوه ، و

نَتكلّمُ بما عندَنا فيه(1) :

۱- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ۳۸۶ : «و قد يمكن إيراد معنى هذا السؤال على وجه آخر ، فيقال : إنّ محمّدا صلى الله عليه و آله لم يدّعِ فى القرآن أنّه كلامه ، و إنّما ذكر أن ملكا هبط به إليه ، و قد يجوز أن يكون ذلك المَلَك كاذبا فيه على ربّه ، و أن يكون القرآن الذى نزل به من كلامه لا من كلام خالقه ؛ فإنَّ عاده الملائكه فى الفصاحه ممّا لا نعرفه ، و عصمه الملائكه قبل العلم بصحّه القرآن و النبوّه لا يمكن معرفتها ، فالسؤال متوجّه على ما ترويه . و قد حكينا فى كتابنا المشار إليه طرقا كثيره لمخالفينا سلكوها فى دفع هذا السؤال ، و بيّنا فسادها بما بسطناه و انتهينا فيه إلى أبعد الغايات» .

ممّا أَجيبَ به عنه ، أنْ قالوا :

قد ثَبتَ أنّ القَديمَ تعالى حكيمٌ لا يجُوزُ عليه استِفسادُ خَلْقِه و لا

التلبِيسُ على عبَادِه ، فلو مَكَّنَ الجِنَّ أو المَلاَئكهَ ممّا ذَكرتُموه ، لَكانَ نَهَايَهَ الاستفسَادِ و التَّضليلِ للمُكَلَّفينَ . و فى ثُبوتِ حِكْمَتِه دِلَالَهٌ على أنّه يَمنَعُ ما طَعَنتُم به ، و لا يُمكِنُ منه(١) .

و ليسَ الأمرُ فى الاستِفسَادِ و التَّضلِيلِ هو أنْ يَلطُفَ فى القَبيحِ ، أو يَسلُبَ

المكَلَّفينَ الطَّريقَ إلى الفَرقِ بين الحُجَّهِ و الشُّبههِ ، و الدِّلالهِ و ما ليسَ بدلالهٍ .

فأمّا المنعُ مِنَ الشُّبهاتِ و فِعْلِ القَبَائحِ ، فغيرُ واجبٍ عليه تعالى فى دارِ المِحنهِ

و التكليفِ ، مِنْ حيثُ كانَ فى المَنعِ عَن ذلك دَفعٌ لهما .

و

ليسَ يَجبُ – إذا كانَ تعالى لا يَفعَلُ الشُّبهاتِ – أنْ يَمنعَ مِنها و يحُولَ بين

فَاعِلِها و بينها ، كما لا يَجِبُ إذا لم يَفعَلِ القَبيحَ أنْ يَمنعَ منه .

و

الاستِفسَادُ فى هذا المَوضِعِ مَنسوبٌ إلى مَنْ أظهرَ ما ليسَ بمُعْجزٍ على يَدِ مَن

ليسَ برسُولٍ ، و لا يَجوزُ نَسْبُه إلى اللّه ِ تعالى(٢) .

ص:١٣٩

١- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٣٨٦ : «قالوا : إنّ هذا استفسادٌ للمتكلّمين ،و حكمته تعالى تَقتضى المنعَ من الاستفساد» .

٢- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٣٨٦ : «و هذا غيرُ صحيح ، لأنّ الذى يمنعه أن يفعل اللّه تعالى الاستفساد ، فأمّا أن يمنع منه فليس بواجبٍ ؛ لأنّ هذا يوجبُ أن يمنع اللّه تعالى كلّ ذى شُبهٍ من شبهته ، و أن لا يمكّن المتعبِّدين المنحرفين المُشَعبذين الممخرقين من شىء دخلت منه شُبههٌ على أحدٍ . و قد علمنا أنّ المنع من الشُّبهات و فعل القبائح فى دار التكليف غير واجبٍ . و ليس يجبُ إذا كان تعالى لا يستفسد أن يمنع من الاستفساد ، كما لا يجبُ إذا لم يفعل القبيح أن يمنع منه فى دار التكليف» .

و

مَن انفسَدَ به و اشتَبَهَ علَيه أمرُه ، فمِنْ قِبَلِ تَقصِيرِه أُتى ؛ لأنّه لو

شَاء أنْ يَنظُرَ لعَلِمَ الفَرقَ بين المُعجِز فى الحقيقهِ و غيرِه ؛ فإنّ ما يُجوِّزُ العَقلُ وَقُوعَه ممَّنْ يَجوزُ أنْ يَفعَلَ القَبيحَ ، لا يَصِحُّ إلحاقُهُ بالمُعْجِزاتِ .

و

نحنُ نَنقُضُ هذا المعنى عند مُنَاقَضَتِنا لِصَاحِبِ الكِتَابِ المُلقَّبِ ب- «المُغنى» ، فَلِذلكَ أخَّرنا بَسطَ الكلامِ فيه هاهنا .

طريقه أُخرى

قد أُجيبَ عنه ، بأنْ قيلَ :

إنّ المُراعى فى دِلاَلَهِ المُعجزِ على النُّبوَّهِ خَرقُ العَادهِ ، و ظُهُورُ ما لو لم يكُنِ المُدَّعى صادِقا لم يَظهَرْ . و قد عَلِمنا أنّ فى ظُهُورِ القُرآنِ - عَلى الوَجهِ الّذى ظَهَرَ

عليه - خَرقا للعَادهِ ، و أنّه لا فَرقَ فى كُونِه خارِقا لها بينَ أنْ يكُونَ مِن فِعلِ اللّه تعالى ، أو مِنْ فِعلِ بَعضِ مَلاَئكتِه . و إنّما دَلَّ إذا كانَ مِن فِعلِه تعالى مِنَ الوَجهِ الذى ذَكَرناه - و هو خَرْقُ العَادَهِ - فيجبُ أنْ يَدُلَّ و إنْ كانَ مِنْ فِعلِ المَلَكِ ؛ لِاتّفاقِهما فى وَجهِ الدِّلالهِ . و بطَلَ أنْ يكُونَ التجويزُ الّذى ذَكَر قادِحا فى إعجازِه(۱) .

و

هذا فى نهايه الضَّعفِ ؛ لأنّ الفِعلَ الّذى يكُونُ مُعجِزا و دالاًّ على صِدقِ مَن

ظَهَرَ عليه لا بُدّ فيه مِن شَرائط :

۱- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ۳۸۸ : «قالوا : إنّه لا فرق فى خرق العاده بالقرآن و دلالته على الإعجاز ، بين أن يكون من فعله تعالى ، أو من فعل بعض الملائكه ؛ لأنّه إنّما دلّ إذا كانت من فعله تعالى لخرق العاده ، لا لأنّه من فعله تعالى ، فيجبُ أن يدلّ و إنْ كان من فِعل الملك ، للاشتراك فى خرق العاده» .

أحدُها : أنْ يكَونَ خَارِقا للعاده .

ثمّ أنْ يكُونَ مِنْ فِعلِ اللّه ِ تعالى .

ثمّ يكونَ واقعا مَوقِعَ التَّصديقِ للمُدَّعی ، قائما مقامَ القَولِ له : إنّکَ صادِقٌ .

فليسَ خَرْقُ العَادَهِ وحدَهُ هو المُعتَبر ؛ لأنّ الإخلَالَ بما ذكرناهُ مِنَ الشُّروطِ - مع ثُبوتِ خَرْقِ العَادهِ - كالإخلَالِ بخَرْقِ العَادَهِ دونَ ما ذَكرناهُ ؟

و

معلومٌ أنّ المُستَدِلَّ مَتی لم يَقطَعْ على أنّ اللّه ـ تعالى هو المصدِّقُ له ، فلا بُدّ أنْ يكُونَ مُجوّزا وقوعَ التَّصدِيقِ مِنْ بعضِ مَنْ يَجوزُ منه فِعْلُ القَبيحِ ، و

لا يُؤمَنُ مِن جهتِه تَصديقُ الكذّابِ ، و معَ التجويزِ لذلِکَ لا يَحسُنُ منه تصديقُ المُدَّعی ، فضلًا عن أنْ يَجبَ عليه .

و

لم يَدُلَّ الفِعـلُ الواقعُ مِن جهتِهِ تعـالی على النُّبوَّهِ ، إذا كـانَ خارِقا للعَادهِ مِن حيثُ خَرْقُها فقط ، على ما تَوَهَّموهُ فی الجوابِ ، بل بأنْ تكامَلَ له الشَّرطانِ

جميعا(۱) .

و قولهم : لا فَرقَ فی بابِ خَرْقِ العَادهِ - بين أنْ يكُونَ مِن فِعلِ اللّه ِ تعالی أو مِن

۱- قال المصنّف رحمه الله فی كتابه الذخيره / ۳۸۸ : «إنّ خرق العـاده غير كـافٍ إذا جوّزنا أن يخرقها غير اللّه تعالى ممّن يجوز أن يفعل القبيـح و يُصـدّق الكـذّاب ، و إنّما دلّ خرق العاده من فعله تعالى لأنّنا نأمن فيه وقوعَه على وجه يقبـح . و إذا كنّا نجوّز على الملائكه - قبـل العلم بصـحّه النبوّه - أن يفعلوا القبيـح ، فلا يجوز أن يجری تصـديقهم لمن يصـدّقوه ، و إن خَرَق العادهَ ، مجری مـا يفعله اللّه تعـالی من ذلـک . و أیّ فرق بين ما نجوّز فيه أن يكون من فعلنا ، و بين ما نجوّز فيه أن يكون من فعل جنّیّ أو مَلَـک فی ارتفـاع دلالـته على النبوّه ؟ و هـل كـان مـا يجوز أن يكون من فعلنـا غير دالّ على النبوّه إلّا من حيث جاز أن نفعل القبيـح و نصـدّق الكـذّاب ؟ و هـذا بعينه قـائمٌ فيمـا نجوّز فيه أن يكون من فعـل جنّیٍ أو ملـک ، و إن خَرَق العادهَ إذا جوّزنا أن يخرقها من لا يُؤمَن منه فعلُ القبيح» .

فِعلِ الملَكِ – صَحِيحٌ ، غيرَ أنّ الفَرقَ و إنْ لم يكن بَينَهُما مِن هاهنا فهو حاصِلٌ بَينَهُما فی الدِّلاَلهِ علی الصِّدقِ الّتی هی مَقصَدُنا .

فامّا قولُهم فی أوّلِ الكلام : إنّ المُراعی خَرقُ العَادهِ ، و ظُهُورُ ما لو لا صِدقُ المُدَّعی لم یَظهَر ؛ فهو المطلُوبُ ، و لكِن لا سَبیلَ إليه مع (تَجويزِ أن يَقَعَ)(١) التَّصدِيقُ ممّن لا يُؤمَنُ منه فِعلُ القَبیحِ ؛ لأنّ مَعَ التجويزِ لا نأمَنُ أنْ یكُونَ المُدّعی غَیرَ صادقٍ ، و إنْ ظَهَرَ الفِعلُ المخصُوصُ علی يَدِه .

و

إنّما نأمَن ذلک و نَقطَعُ علی أنّ ظُهُورَه يَدلُّ علی الصِّدقِ و أنّه لولا

صِدقُه لم يَظهَرْ ، إذا عَلِمناهُ مِنْ فِعلِ الحكيمِ الّذی لا يَقَعُ منه القبائحُ ، جَلّ و تعالی عُلُوّا كبيرا .

و

نحنُ نزيدُ فی استِقصَاءِ الكَلاَمِ علی هذا الموضِعِ فيما بَعدُ ، فقَد تَعلَّقَ به

صاحبُ الكِتابِ الّذی قَدَّمنا ذكرَهُ ، و وَعَدْنا بِتَتَبُّعِه .

طريقه أُخری

و قد أُجيبَ عنه:

بأنّ العِلْمَ حاصِلٌ لكُلِّ عاقلٍ بأنّ النَّبیَ صلی الله علیه و آله هو الآتی بهذا القُرآنِ و

المظهِرُ له ، علی حَدِّ حُصُولِ العِلمِ بوجودِه عليه السلام ، و دعائه إلی اللّه ِ تعالی ، و تَحَدّيهِ العَرَبَ بالإتيانِ بمِثْلِ ما أتی به .

و إذا كانَ ما اعتَرَضَ به مِن سُؤالِ الجِنِّ يُوجِبُ رَفعَ العِلمِ الّذی ذَكَرناه ، وَجَب

اطّراحُه . و ليس هذا بشیءٍ ؛ لأنّ الذی وَقَعَ العِلمُ به و ارتَفَعَ الشكُّ فيه هو أنّ القُرآنَ

لم يُسمَعْ إلاّ مِنَ النَّبیِ صلی الله علیه و آله ، و لم يَظهَرْ لنا إلاّ مِن جِهَتِه .

فأمّا العِلمُ بأنّه مِن فِعلِه أو أنّه لم يأخُذهُ مِن غَيرِه ، فليس مَعلوما(٢) ، بل

١– فی الأصل : التجويز أنّ وقوع، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

٢– فی الأصل : معنا ، و الظاهر ما أثبتناه .

المَعلُومُ لنا خِلَافُهُ ؛ لأنّه علیه السلام قَد نَفَى أنْ یکَونَ مِن کلامِه ، و خَبَّرنا بأنّه لَقِنَهُ مِنْ مَلَکٍ ، هو رَسُولُ اللّه ِ .

و

فی هذا تأکیدُ الشُّبهِهِ علی طَرِیقهِ خُصُومِنا ؛ لأنّ للمُخَالِفِ أنْ یقولَ : اعمَلُوا

علی أنّی سَلَّمتُ أنّه لیسَ مِن کَلاَمِه ، مِن أینَ لکُم أنّ المَلَکَ الّذی ألقاهُ إلیه و ادَّعی أنّه رَسُولُ اللّه ِ صادقٌ ؟ و لعلَّهُ لَم یأتِ عَن أمرِ اللّه ِ و لا

برسالَتِه ، فیَعُودُ الأمرُ إلی السؤالِ الّذی ذَکَرناهُ فی صَدرِ هذا الفَصلِ ، و یُحتاجُ فی الجوابِ عَنه إلی غَیرِ ما ذَکَرناهُ .

طریقه أُخری

و

ربّما أجَابَ بعضُهُم بأنْ یقول :

إنّما ثَبَتَ وُجُودُ الجِنِّ بعد ثُبوتِ نُبوَّهِ نَبیّنا صلی الله علیه و آله ؛ لأنّا مِن جِهَتِهِ عَلِمنا وُجُودَهُم ، فکیفَ یَصِحُّ القَدْحُ فی النُّبوَّهِ بما لا یَصِحُّ إلاّ بعد صِحّتِها ؟

و

هذا فی غَایه الرَّکَاکَهِ ؛ لأنّ السُّؤالَ الّذی أورَدناه لا یَفتَقِرُ فی لُزومِه إلی القَطعِ علی وُجُودِ الجِنِّ و إثباتِ کونِهم(۱) ، بل لو سُلِّمَ أنّ جِهَهَ العِلْمِ بوُجُودِ الجِنِّ هی قَولُ نَبیّنا صلی الله علیه و آله ، و ما وَرَدَت به شَرِیعَتُنا لَکانَ الکَلاَمُ لازِما ؛ لأنّ العَقلَ لا بُدَّ أن یکُونَ مُجوِّزا لأن یکُونَ للّه ِ تعالی خَلقٌ هُم جِنٌّ ، و لو لا أنّ ذلک جائزٌ فی العَقلِ لَما صَحَّ ورُودُ الشَّرعِ به ؛ لأنّ الشَّرعَ لا یَرِدُ بإثباتِ ما یُحیلُهُ العَقلُ . و

إذا جَازَ ذلک فی العَقلِ لَزِمَ الکَلاَمُ .

و قالَ المُخالِفُ : إذا جازَ فی عُقُولِکُم أنْ یکُونَ للّه ِ تعالی خَلْقٌ غائبون عَن أبصارِکُم ، لا تَبلُغُکُم أخبَارُهُم ، و لا تُحِیطُونَ عِلْما بمبلغِ قُواهُم وَ عُلُومِهم – کما

۱- أی کینونیّتهم و وجودهم .

تَدَّعُونَ الإحاطَهَ بذلکَ فی الإنسِ - فَلَعَلّ بعضَهُم صَنَعَ هذا الکِتَابَ و

أظهَرَهُ علی یَدِ مَن ظَهَرَ مِن جِهَتِه !

وَ

بَعدُ ، فإنّ القَطْعَ علی وُجُودِ الجِنِّ لیسَ مَوقوفا علی شَریعتِنا کما ظَنُّوه ، بل هو موجودٌ فی شَریعهِ الیَهُودِ و النَّصَاری و المَجُوسِ و المانَویّهِ . و

جمیعُ طَوائفِ الثَّنَویّهِ تَعتَقِدُ أیضا وُجُودَهُم ، فَشُهرَهُ ذلک - فیمَن ذَکَرناهُ - تُغنِی عن إقامَهِ دِلَالهٍ علیه .

و

فی الجُملهِ ، فإنّ مَن کان یُثبِتُ الجِنَّ - مِن طوائفِ النّاسِ - قبلَ شَرِیعَتِنا ، أکثرُ ممّن کانَ ینفِیهِم ، فکیفَ یَدَّعی أنّ إثباتَهُم مَوقُوفٌ علی شَریعَتِنا ، لَولا الغَفله ؟ !

طریقه أُخری

و

ممّا قیلَ فی الجَوابِ عمّا أورَدناه :

إنّ القُرآنَ لو کان مِنْ فِعلِ الجِنَّ لم یَخلُ مِن أن یکُونَ مِن فِعلِ عُقَلائِهم ، أو مِن فِعل ذَوی النَّقصِ مِنهُم ؛ فإنْ کانَ مِنْ جِههِ ناقِصِیهم و مَن لیسَ بکامِلِ العَقلِ مِنهُم ، فیَجِبُ أن یَظهَرَ فیه الاختِلَالُ و التَّفاوتُ ؛ لِوُجوبِ ظُهُورِ ذلک فی أفعَالِ ذَوی النَّقصِ .

و

إن کانَ مِن فِعلِ العُقَلاءِ لم یَخْلُ أن یکُونَ فَعَلهُ المؤمِنُونَ مِنهم ، أو الکُفَّارُ

الفاسِقُونَ .

و

لیسَ یجُوزُ أن یکُونَ فِعلًا للمؤمِنینَ ، و المقصُودُ به التلبیسُ علی المکلّفینَ

و الإضلَالُ لهم ، و إدخالُ الشُّبَهِ علیهِم .

و

لو كـانَ مِن فِعـلِ كُفَّارِهم لَوجَبَ أن يُعـارِضَهُ المؤمِنُونَ ، و يَتَولَّوا إظهَارَ مِثْلِه على يـدِ مَنْ يُزِيلُ عن النّاسِ الشُّبهةَ به ، و ذلک مِن أکبَرِ قُرَبِهم إلی اللّه ِ تعالی .

و

إذا فَسَدَت کُلُّ هذِه الأقسامِ بَطَلَ أنْ یکُونَ مِن صَنِیعِ الجِنِّ علی وجهٍ .

ص:۱۴۴

فيُقَالُ لمَن تَعَلّقَ بهـذا : ليسَ يَجبُ لو كان مِن فِعلِ النّاقصِ عن كَمَالِ العَقلِ أنْ يَظْهرَ فيه الاضطِرابُ و التّفاوتُ كما ظَنَنْتَ ؛ لأنّ الحِذْقَ بأكثرِ الصّنائعِ لا يَفتَقِرُ إلى كَمالِ العَقلِ و وُفورِه ، و إنّما يحتَاجُ فى الصّنعهِ المخصُوصَهِ إلى العِلْم بها ، فليس يَضُـرُّها – مع وُجُودِ العِلْمِ بها – فَقـدُ العُلومِ الّتى هى العَقلُ ، و لهذا نَجدُ كثيرا مِن أهل الحِذْقِ بالصّنائعِ و التّقدُّمِ فيها بُلْها [غيرَ] عُقلاءَ ، و يُقطَعُ فى أكثرِهِم على خُرُوجِه

مِنْ جُملهِ المكلّفينَ ، و بُعدِهِ عن كَمَالِ العَقلِ !

فمِن أينَ لك أنّ فَقدَ التّفاوتِ و الاختلالِ يَدلُّ على أنّه ليسَ مِن فِعْلِ خارجٍ عَن

الكمالِ ؟ ثمّ مِن أينَ أنّ المؤمِنينَ مِنَ الجِنِّ لا يَقعُ مِنهُم استِفسَادٌ لنا و تَلبيسٌ علينا ، و نحنُ نعلَمُ أنّ الإيمانَ لا يَمنعُ مِنَ المعاصى و الفُسُوق ؟

و

أكثَرُ ما فى هذا الفِعلِ أنْ يكُونَ مَعصيـهً للّه تعالى ، و الإيمانُ غَيرُ مانعٍ مِن ذلك ، سواءٌ [مِن] قِبَلِ مَذهَبِ أصحابِ الإحباطِ(١) ، أو مَذهَبِ مَنْ نَفاه ؛ لأنّه على المذهَبينِ معا جائزٌ أن يَعصِىَ المؤمنُ . و إنّما الخِلَافُ فى زَوَالِ ثَوابِ إيمانهِ

بالمَعصِيهِ ، أو ثُبوتِه مَعَها .

ثمّ مِن أينَ أنّ كُفّارَ الجِنِّ لو كانُوا صَنَعُوهُ لوَجَبَ أن يُعارِضَهُ المؤمِنُونَ ؟ ! و هذا إنّما يَثبُتُ لكَ بعد ثُبوتِ أمرَين :

أحدُهُما : أن مُؤمِنى الجِنِّ لا بُدّ أن يَتَمكَّنُوا مِنَ الفَصَاحهِ التى يَتَمكَّنُ كُفّارُهُم

١- الإحبـاط يُرادُ به خروج الثواب و المـدح المسـتحقَّين بثوابٍ و مديـحٍ ، عن كونهمـا مسـتحقّين بـذمٍّ و عقابٍ أكثر منها لفاعل الطاعه . و لا خلاف بين المسلمين فى أنّ الكفر يزيل استحقاق ثواب الطاعات السابقه ، و الإيمانُ يزيل استحقاق العقاب السابق ، و إنّما الخلاف فى أنّه هل يجوز اجتماع استحقاق الثواب و العقاب من غير أن يُحبط أحدهما الآخر أم لا ؟ فمَن يذهب إلى عدم جواز اجتماع الاستحقاقين يقول بالإحباط ، و هو مذهب الأشاعره و جمهور المعتزله . و الإماميّه على خلافهم ؛ فإنّهم يقولون بأنّ العقاب الطارئ لا يُحبط الثواب الأوّل .

مِنها ، حتّى لا يَزِيدوا فی ذلکَ علَيهِم .

والآخر : (أنّ المؤمنينَ لَم يُخِلُّوا)(١) بالواجِبِ عليهم .

فكُلُّ واحدٍ مِنَ الأمرَينِ لا سَبيلَ لکَ إلی إثباتِه .

أمّا الوَجهُ الآخَر : فَقَد بَيّنا ما فيه ، و قُلنا : إنّ الإيمانَ لا يَمنعُ مِن مُوَاقَعَهِ المَعَاصی ، فکَذَلِک هو غَيرُ مانعٍ مِنَ الإخلَالِ بالواجِبِ ؛ لأنّ الإخلَالَ بالواجِبِ

ضربٌ مِن المَعَاصی .

و

أمّا الأوّلُ : فليسَ يَمتنِعُ أن يَختَصَّ العِلْمُ بالفَصَاحَهِ بالجِيلِ الذين هُم كافِرُونَ ؛ لأنّ العِلْمَ بالمِهَنِ و الصَّنائِعِ قد يَخُصُّ قَبيلاً دونَ قَبيلٍ و جِيلاً دونَ جِيلٍ ، و ليسَ يَجبُ فی ذلک الشُّمولُ و العُمُومُ . ألا تَرى أنّ العِلْمَ بالفَصَاحَهِ قد اختَصَّ به العَرَبُ دونَ العَجَمِ ، ثمّ قَبائلُ مِنَ العَرَبِ دونَ قبائلَ ، ثمّ سُكّانُ ديارٍ مَخصُوصَهٍ دونَ غَيرِها ، و ضروبٌ مِنَ الصَّنائعِ كثيرةٌ قد اختَصَّ بِعلمِها قَومٌ ، حتّى لم يَتَعَدَّهُم ، لو شِئنا عَدَدناها ؟

و

إذا جازَ هذا ، فما المانِعُ مِن أن تكُونَ الفَصَاحَهُ – أو هذا الضَربُ منها – إنّما

اختَصَّ به طوائفُ مِنَ الجِنِّ كافِرُونَ ، و لم يَتّفِقْ أنْ يكُونَ فی جُملتِهِم مُؤمنٌ ؟ ! و جَوازُ ذلک كافٍ فيما أورَدناهُ ؛ فقَد صَحَّ ضَعفُ التعَلُّقِ بهذه الطَريقهِ مِن كلِّ وجهٍ .

و ممّا قيلَ فی الجواب عنه :

إنّه لو كانَ مِن فِعلِ الجِنِّ أو فی مَقدُورِهِم لَوجَبَ مَع تَحدِّيهِم به و

تَقريعِهم بالعَجزِ عنه أن يأنَفُوا ، فيُظهِروا أمثالاً على سَبيلِ المُعارَضَهِ .

و

لو جازَ أنْ يُمسِكُوا عن(٢) المُعَارَضَه ، و إظهارِ ما يَدُلُّ على أنّه مِن فِعلِهِم

١- فی الأصل : أنّهم لَأخلّوا ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

٢- فى الأصل : من ، و المناسب ما أثبتناه .

و مَنقولٌ مِن عِنـدِهِم لجـازَ مِثْلُ ذلك فى العَرَبِ ؛ فكَنّا لا نأمَنُ أن يكَونَ أكثرُ العَرَبِ قادِرينَ على المُعَارَضَهِ مُتمكَنينَ منها ، و إنْ كانَت لم تَقَعْ منهم .

فلمّا فَسَدَ ذلك فى العَرَبِ - مِن حيثُ عَلِمنا أنّ التحَدّى لا بُدّ أن يَبعَثَهُم على

إظهارِ ما عِندَهُم ، بل و على تَطلُّبِ ما ليسَ عِندَهُم - وَجَبَ مِثلُهُ فى الجِنِّ لو كانَت قادِرهً على مِثْلِ القُرآنِ ؛ لعُمُومِ التحَدّى للكُلِّ و تَوجُّهِه إلى الجَميعِ ، لا سيّما و القُرآنُ مُصحِّحٌ لدعوَهِ مَن نَهَى عن اتّباعِ الشَيَاطِينِ و الاغتِرارِ بهم ، و

آمِرُنا بالاستِعَاذَهِ مِنهُم و البَراءهِ مِن أفعالِهم .

و

هذا كلامٌ فى غَايهِ البُعدِ عن الصَّوابِ ؛ لأنّنا إنّما نُوجِبُ فى العَرَبِ المُسَارَعَهَ

إلى المُعَارَضَهِ لو كـانُوا قادِرينَ عليها ، مِن حيثُ عَلِمنا تَوَفُّرَ دواعِيهم إليها ، و أنّهُم قـد قارَبُوا حَدَّ الإلجاءِ(١) إلى فِعلِها . و وَجهُ ذلـك ظاهرٌ ؛ لأنّ النَّبىَ صلى الله عليه و آله حَمَلهُم على مُفَارَقهِ أديانِهم ، و خَلْعِ آلهتِهم ، و تَعطِيلِ رِياستِهم و عِبادتهم ، و حَرَّمَ علَيهِم أكثَرَ ما كانَت جَرَت به عاداتُهُم مِنَ المآكِلِ و المَشَارِبِ وَ المَناكِحِ وَ

وُجُوهِ المُتَصَرَّفاتِ ، و ألزَمَهُم مِنَ العِباداتِ و الكُلفِ ما يَشُقُّ على نَفُوسِهم ، و يَثقُلُ على طِباعِهم . هذا ، إلى تَعجِيزهِ لهم فيما كانَ إليه انتِهاءُ فَخرِهم ، و به عُلوُّ كَلِمتِهم مِنَ الفَصَاحهِ التى كانَت مَقصُورَهً علَيهم ، و مُسلّمَهً إليهم . و ليسَ هـذا - و لا شىءٌ منهُ - مَوجودا فى الجِنّ ، فيُحمَلَ حَالُهُم على العَرَبِ !

و

أمّا التَّحدّى و التَقرِيعُ فإنّما يأنَفُ مِنهُما مَن أثّرَ فى حَالِهِ و

حَطَّ مِن مُنزلتِه ، فيُبادِرُ إلى المُعَارَضَهِ إشفاقا مِنَ الضَّررِ النازِلِ به . فأمّا مَنْ لا

يُشفِقُ مِنْ تَغيُّرِ حالٍ فينا ، و انخِفَاضِ مَرتبهٍ عنـدنا ، و ليسَ مُخالِطا لنا فَيَحفِلُ بـذَمِّنا أو مَدحِنا ، فليسَ يَجبُ فيه شىءٌ ممّا أوجَبناهُ فى غيرِه .

١- أى الاضطرار و الإكراه على فِعل الشىء .

و لا ضَرَرَ أيضا على الجِنِّ فی النَّهی عن اتِّباعِهم ، و استِماعِ غُرُورِهم(۱) . و لو سُلِّمَ فی ذلک ضَرَرا ، لکانَ ما یَعُودُ علی الجِنِّ - مِنَ الشَّرفِ و

شِفاءِ الغَیظِ ، بإدخالِ الشُّبهِهِ علینا ، و نُفُوذِ حِیلَتِهم و مَکِیدتهم فینا - یَزِیدُ علیه و یُوفی ، مِنْ حیثُ کانَ فی طِبَاعِهم عَداوهُ البَشَرِ و السَّعیُ فی الإضرارِ بهم . و الضَّررُ الیَسِیرُ قد یُتَحَمَّلُ فی مِثْلِ ما ذَکَرناه ، و هذا کافٍ .

طریقه أُخری

و ممّا ذُکِر فی جَوابه :

أنّ القُرآنَ لو جَازَ أنْ یکُونَ مِنْ فِعلِ الجِنِّ و ممّا یَتَمَکّنُ مِنْ إلقائِه إلَینا و إظهَارِه علی یَدِ بَعضِنا لکَانتِ العَرَبُ تُواقِفُ علی ذلک النَّبیَ صلی الله علیه و آله ، و تَحتَجُّ به علَیه ، و تقولُ له : ما أتَیْتَنا به واحتَجَجْت علینا بالعَجزِ عنه لیسَ یجبُ أن یکُونَ مِن فِعلِ رَبِّکَ علی جِهَهِ التَّصدِیقِ لکَ ؛ لأنّ الجِنَّ جائزٌ أن یَقدِرُوا علیه ، فلا أمانَ لنا مِن أن یکُونَ مِن فِعلِهم . و إنّما ألقَوهُ إلیکَ طَلَبا لإدخالِ الشُّبهِهِ علَینا ، فلا نُبوَّهَ لکَ بذلک ، و لا فَضِیله !(۲)

و

لیسَ یجُوزُ أن یَغفَلُوا عَنِ الاحتِجاجِ بِمثلِ هذا - لو کانَ جائزا - مَعَ عِلمِنا

بِتَغَافُلِهم فی رَفْعِ أمرِه صلی الله علیه و آله إلی کُلِّ باطلٍ ، وَ طَرحِهم أنفُسَهُم کُلَّ مَطرَحٍ .

و

الحازِمُ العَاقِلُ لا یَعدِلُ عن أقوَی الحُجَّتینِ و أوضَحِ الطَرِیقتَینِ ، إلی الأضعَفِ

۱- أی جهالاتهم .

۲- قال المصنّف رحمه الله فی کتابه الذخیره / ۳۹۲ : «و ممّا أجاب به القومُ عن سؤال الجنّ : أنّ القرآن لو کان من فعل الجنّ لَواقَفتِ العربُ النبیَ صلی الله علیه و آله علی ذلک ، و لقالت له : لیس فی عجزنا من مقابلتک دلیلٌ علی نبوّتک ، لأنّه جائزٌ أن یکون الجنّ ألقته إلیک !» .

الأغمَضِ ، و الجَمِيعُ مُعْرِضٌ له(۱) .

و

إذا كُنّا قد أحَطْنا عِلْما بأنّ ذلكَ ما لم يَحتجَّ به العَرَبُ ، و لم يَتَفَوَّهوا(۲) بشيءٍ منه ، قَطَعنا على أنّه لم يَكُنْ .

و

هذا أضعَفُ مِن كثيرٍ ممّا تَقَدّم ؛ لأنّه يُوجِبُ أنْ تَكُونَ العَرَبُ عارفةً بكُلِّ شُبهةٍ يمكِنُ إيرادُها فی إعجَازِ القُرآنِ ، حتّی لا يَخطُرَ ببالِ أحدٍ مِنَ المُتَكلِّمينَ شیءٌ فی هذا المعنی إلاّ و قد سَبَقَ خُطُورُه لهم . و قد عَلِمنا أنّ ذلک ليسَ بواجبٍ(۳) .

[و] لو كانَ مِثلُ هذا الاحتِجاجِ صَحيحا لوَجَبَ أن يُستَعمَلَ فی الجَوابِ عن كُلِّ شُبهةٍ يُورِدُها المُخَالِفونَ فی القُرآنِ ، فيقالُ فی كُلِّ ما يَرِدُ مِنْ ذلک :

لو

كانَت هذه الشُّبهةُ قادِحةً فی إعجازِ القُرآنِ و مُؤثّرةً فی صِحّةِ دِلاَلَتِهِ علی

النُّبوَّهِ ، لوجَبَ [أن] تُواقِفَ العَرَبُ النَّبیَ صلی الله عليه و آله علی مَعنَاها ، و تُحاجَّهُ بها ، و تَجعَلَ عِلْمَنا بِفَقدِ مُواقَفَتِهم علی ذلك دَليلاً علی بُطلاَنِ التعَلُّقِ به . فيَؤولُ الأمرُ إلی أنّ الجَوابَ عن جَمِيعِ شُبَهِ المُخَالفينَ فی القُرآنِ واحدٌ لا يُحتَاجُ إلی أكثرَ منه ، و يَصيرُ جميعُ ما تَكَلَّفهُ المُتَكلِّمونَ - مِنَ الأجوبَهِ و الطُرُقِ ، و ما خَصُّوا به كُلَّ شُبهةٍ مِنَ القَدحِ(۴) - عَيبا(۵) و فَضْلًا و عُدُولاً عن الطريقِ الوَاضِحِ إلی الوَعرِ الشاسِعِ .

و

إنّما يَحتَجُّ بمثلِ هذه الطَّريقهِ مَن يَحتَجُّ بها فيما يُعلَمُ أنّ العَرَبَ به أبصَرُ منّا ، و أهدی إلی استِخراجِه مِن جَمِيعِنا ، بشُرُوطِ الفَصَاحَهِ و مَرَاتبِها ، و

مَبلَغِ ما جَرَت به

۱- كذا فی الأصل .

۲- فی الأصل : يتفوّه ، و المناسب ما أثبتناه .

۳- قال المصنّف رحمه الله فی كتابه الذخيره / ۳۹۲ : «و هذا من ضعيف التعلّل ؛ لأنّه ليس بواجبٍ أن تعرف العربُ هذا القدح ، و لا تهتدی إلی هذه الشبهه .و كم أورد المبطلون فی القرآن من ا لشبهات التی لم تخطر للعرب ببال . و لا رأينا أحدا من

المتكلّمين و المحصّلين جَعَل جواب هذه الشبهه أنّها لو كانت صحيحةً لواقف عليها العرب» .

۴- فی الأصل : القدم ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

۵- وردت فی الأصل : عسا - غير منقوطه - و الظاهر أنّها : عيبا ، أو عَنَتا .

العَاداتُ فيها ، و كيفيّةِ التفَاضُلِ فى صِنَاعَتِها(١) .

فنَقولُ : لو كـانَت فَضِـيلهُ القُرآنِ فى الفَصِـاحهِ على سـائرِ كَلاَـمِ العَرَبِ كفَضِـيلهِ بعضِ الشُّعراءِ على غَيرِه ، أو لو كـانَت مَرتَبتُهُ فى الفَصَاحهِ ممّا قـد جَرَت به العَادَهُ بالبُلُوغِ إليها – لكنْ باستِعمالِ التكَلُّفِ الشديدِ و التَعَمُّلِ الطويل – لوجَبَ أنْ تُواقِفَ العَرَبُ على ذلك و تُبينَ عنه ، و ذلك إذا ادّعى مَن ذَهَبَ فى إعجازِه إلى النَّظمِ أنّ جِهَهَ إعجازِه بنَظْمٍ غَيرِ مَسبُوقٍ إليه .

يُمكِنُ أنْ يُقالَ له : لو كانَ ما ظَنَنتَهُ صَحِيحا لواقَفَتِ العَرَبُ على أنّ ذلك ليسَ

بمعجزٍ ، مِن حيثُ كانُوا يَعلَمُونَ مِن أنفُسِهِم أنّهم قَد سَبَقُوا إلى ضرُوبٍ مِنَ النُّظُومِ

كثيرهٍ ، و أنّ حالَ بعضِ مَن سَبَقَ إلى بعضِ النُّظُومِ لا يَزيدُ على بعضٍ فى معنى

السَّبق .

و

كـلُّ هـذا إنّما أمكَنَ الرُّجُوعُ فيه إلى هـذه الطريقهِ ؛ لأنّه ممّا لا بُـدّ أن يَقِفَ عليه العَرَبُ ، و لأنّ مَرجِعَ غيرِهم فى العِلمِ به إلَيهِم ، فيَجعَلُ إمساكَهُم عن ذِكرِه دليلاً على أنّه لم يكُن ، و يُحِيلُ(٢) عليهم بما لا بُدّ(٣) أنْ يَزيدَ حالُهم فيه على حَالِنا ، و بما إنْ خَفِيَ علينا فلا بُدَّ أن يكُونَ ظاهِرا لهم .

و

ليسَ كُلُّ الشُّبَهِ تَجرى هذا المجرى ، ألا تَرى أنّا إذا سُئلنا ، فقِيلَ :

لعلَّ القُرآنَ و إنْ كانَ مِن فِعلِ اللّه ِ تعالى ، فإنّه لا يَدُلُّ على تَصديقِ مَن ظَهَرَ على

ص:١٥٠

١– قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٣٩٢ : «و إنّما تُحيلُ على العرب ، و تُوجب أن يُواقفوا عليه فيما يختصُّ بالفصاحه ، و مـا يجوزُ فيهـا من التقـدّم و التـأخّر ، وجهـات التفاضـل ، و مـا أشـبه ذلـك ممّـا المرجعُ فيه إليهم و المعوّل عليهم . فأمّـا فى الشبهات التى لا يخطر مثلها ببالهم ، و لا يهتدون إلى البحث عنها ، فلا معنى للحواله عليهم بها» .

٢– وردت فى الأصل : يحيل – غير منقوطه – و الظاهر ما أثبتناه .

٣– فى الأصل : بالأبد ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

يدَيه ؛ لأنّه غَيرُ مُمتَنعٍ أن يكَونَ اللّه ُ تعالى فَعَلَهُ لا للتصدِيقِ ، بل لِلمِحنَهِ وَ تَغلِيظِ البَلوى ، أو لوجهٍ أخَرَ مِنَ المَصلَحه .

أو قِيلَ لنا على طَرِيقَتِنا فى الصَّرفَهِ : اعمَلُوا على أنّ اللّه َ تعالى صَرَفَ عَن

مُعَارَضَهِ القُرآنِ ، مِنْ أينَ لكُم أنّه فَعَلَ ذلك تَصديقا للرسولِ صلى الله عليه و آله ؟

لَم نَفزعْ إلى أنْ نَقُولَ : الدَّليلُ على أنّه لم يُرِد إلاّ التَّصدِيقَ أنّه لو

احتُمِلَ خِلاَفُه لوَاقَفَتِ العَرَبُ على ذلك ، و لَقَالَت كَيتَ و كيتَ .

و

كذلكَ لو سُئلنا ، فقِيلَ لنا :

ما أنكَرتُم أنْ يكُونَ القُرآنُ غَيرَ مُعجزٍ و لا

دالٍّ على التَّصدِيقِ ؛ لأنّه مِن جِنسِ مَقدورِ البَشَرِ . و المُعجزُ لا يكُونُ إلاّ بما يَنفَرِدُ اللّه ُ تعالى بالقُدرَهِ علَيه . و بيّنَ أنْ يكُونَ ممّا يَقدِرُ العِبادُ على جِنْسِه أنّ العَرَبَ لم تُواقِفْ عليه ، و لم تَحتَجَّ به ، و أنّه لو كانَ بينَ الأمرَينِ فَرقٌ فى معنى الدِّلالهِ لوَجَبَ أنْ تَقَع منها المُواقَفهُ ، بل كنّا نَعدِلُ فى الجَوابِ عن جميعِ هذهِ الشُّبَهِ إلى ذِكْرِ ما يُبطِلُها ، مِن غَيرِ أنْ نُحِيلَ بذلك على

غيرِنا ، و لا يَجرِى الكُلُّ مَجرى واحدٍ .

ثُمّ يُقالُ للمُتَعلّقِ بما حَكَيناهُ : أيَجوزُ عِندَكَ أنْ يَخطُرَ لِمن تأخّرَ مِنَ المُتَكلِّمينَ أو

لبعضِ مُخالِفى المِلّهِ ، شُبهةٌ فى القرآنِ لم تَخطُرْ للعَرَبِ ؟

فإنْ قالَ : يَجوزُ ذلك و لا يَمتَنِعُ .

قيل له : فلعلَّ هذه الشُّبهَهَ لم تَخْطُرْ للعَرَب ، فلهذا لم يُواقِفُوا عليها .

و

إنْ قالَ : لا

يجوزُ أنْ يَخطُرَ لأحدٍ فى هذا المعنى ما لم يَخْطُرْ للعَرَبِ .

قيلَ له : و لِمَ قُلتَ ذلك ؟ و كيفَ ظَنَنتَ أنّ العَرَبَ لا بُدّ أنْ تَعرِفَ كُلَّ شىءٍ ، و يَخطُرَ ببالِها دقيق هذَا البابِ و جَلِيلُه ؟ !

و هذا يُوجِبُ أنْ يكُونَ جميعُ ما زَادَهُ المُتَكلِّمونَ على نُفوسِهِم مِنَ الشُّبَهِ فى القُرآنِ و أجابُوا عنه ، و كُلَّ ما استَدرَكَهُ بَعضُهُم

على بعضٍ ، و

فَرَّعُوهُ على مَذاهِبهم ،

ص:١٥١

و ملأوا به الدُّرُوسَ(١) ، و استَنفَدُوا فيه الأعمارَ ، كانَ مُستَقرّا عِنـد العَرَبِ و مَجموعا عِلْمُهُ لهم . و ليسَ يَظنُّ مِثْلَ هـذا الأمرِ ذُو العَقلِ فَضلاً عن أنْ يَعتقِدَه .

و

كيفَ يُتَوهَّمُ هذا ، و نحنُ نَعلَمُ أنّ شـبهَ الجِنِّ إنّما زادَها مُتَكَلِّمو الإسـلام عَلى أنفُسِهم قَريبا ، و لَقِنَها مِنهُم المُخَالِفونَ فى المِلّه ، و اتَّخذُوها شُبهةً و عُمدَةً . و أنّها لم تُوجَدْ فى كُتُبِ مَن تَقَدّمَ مِنَ المُتكلّمينَ و فى جُملهِ ما زَادُوهُ على نُفُوسِهم فى القُرآنِ ، مع ما أنّهُم قد استَقصَوا ذلك بِجُهدِهِم ، و بِحَسَبِ مَبلغِ عِلْمِهم ؟ !

و

لاـ سُـمِعَت أيضـا فيما تَقَـدَّم [من] أحـدٍ مِنَ المُخَالِفينَ ، مَعَ تَعلُّقِهم بكُلِّ باطلٍ و تَوَصُّلِهم إلى كُلِّ ضَـعيفٍ مِنَ الشُّبَه . و ما يَغرُبُ استدرَاكُهُ على حُذّاقِ المُتَكلِّمينَ و وُجُوهِ النظّارِينَ ، ثُمَّ عَلى أهلِ الخِلاَفِ فى اللّه (٢) – و فيهِم مَنْ له حِذْقٌ بالنَّظرِ

و خَوَاطِرُ قَرِيبةٌ فيه – أولى و أحرَى بأن يَذهَبَ على العَرَبِ ، و لا

يَخطُرَ لهم بِبالٍ ، و ليسَ النظَرُ مِنْ صَنعَتِهم ، و لا استِخراجُ ما جَرَى هذا المجرى فى قَولِهم ؟ !

ثمّ يُقـالُ لهم : إذا جَعَلتُم تَرْكَ العَرَبِ المواقَفَهَ على ما ذَكَرتُمُوهُ دليلاً على أنّ القُرآنَ ليسَ مِنْ فِعل الجِنِّ ، و لا وارِدا مِنْ جِهَتِهم ، فَخَبِّرُونا عَنهم لو وَاقَفُوا عَلى ذلك و ادّعَوهُ لكانَت مُوَاقَفَتُهم دليلاً على أنّه مِنْ فِعلِ الجِنِّ !

فـإن قـالوا : «نعم» قالوا ما يُرغَبُ بالعُقَلاءِ عن مِثْله ، و طُولِبوا بتأثيرِ مُوَافَقَتِهم وَ تَركها فى الأمرَينِ جَميعا ، و وَجهِ دِلاَلَتِها ، فإنّهُم لا يَجِدُونَ مُتَعَلّقا .

فإنْ قالوا : لا

تَدُلُّ دَعوَاهُم على أنّه مِنْ فِعلِ الجِنِّ ، و مُوَاقَفتهم عَلى ذلك عَلى أنّه مِن فِعلِهم فى الحقيقهِ .

قيلَ لهم : فكيفَ لم تَدُلَّ المُوَاقَفهُ على هذا ، و دَلَّ تركُها على ما ادّعيتُمُوه ؟ !

ص:١٥٢

١- هكذا فى الأصل ، و لعلّها : الطُّروس ، أى الأوراق .

٢- كذا فى الأصل .

و أيُ تأثير لِتَركِها ليسَ (هو لِفعلِها)(١) ؟

فإن قَالُوا : لأنّه لو كانَ مِنْ فِعل الجِنّ لوَجَبَ أن يَخطُرَ ذلك ببَالِ العَرَب ، مَع اجتِهادِهم فى التِماسِ الشُّبُهاتِ ، [و] لو

خَطَرَ لهم لَواقَفُوا عليه . و إذا لم يَفعَلُوا فلأنّ ذلك مُمْتنعٌ عِندَهُم .

و

ليسَ دَعوَاهُم أنّه مِنْ فِعلِ الجِنِّ بهذه المنزلهِ ؛ لأنّهم قد يَجُوزُ أنْ يَكذِبوا(٢) بادِّعاءِ ذلك ، و يَحْمِلَهُمُ القُصُورُ عَن الحُجَّهِ ، و قِلَّهُ الحِيلهِ على البَهْتِ و المُكابرَهِ(٣) .

قيلَ لهم : هذا رُجُوعٌ إلى أنّ العَرَبَ يَجبُ أنْ تَعرِفَ كُلَّ شيءٍ ، و قد قُلنا فى ذلك ما فيه كِفايه .

و بَعدُ ، فليسَ يُمكِنُكُم أنْ تقولوا : إنّ الجِنَّ لو

كانَت فَعَلَتِ القُرآنَ لَوجَبَ أنْ تَعلَمَ العَرَبُ بحالِهم ؛ لأنّه لا دليلَ لهم على مِثلِ هذا ، و لا طريقَ يُوصِلُهُم إلى العِلْمِ به .

و أكثرُ ما تَدَّعُون أنْ تقولوا : إنّ العَرَبَ لا بُدَّ أنْ يَخطُرَ ببالِها جَوازُ كُونِ مِثْلِ القُرآنِ فى مَقدورِ الجِنِّ ، و إذا خَطَرَ لها ذلك و لم يُؤمِنْها مِن أن تكُونَ فَعَلَتْهُ و أظهَرتهُ شَيءٌ ، لم يكُنْ لها بُدّ مِنَ المُواقَفَهِ عليه ! و هذا ممّا لا

فَرَجَ لكُم فيه ، لأنّا نَقولُ عِندَه :

١- فى الأصل : هذا فِعلها ، و المناسب ما أثبتناه مطابقا لما فى الذخيره / ٣٩٣ .

٢- فى الأصل: يتكذّبوا، و الظاهر ما أثبتناه.

٣- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٣٩٢-٣٩٣ : «خبّرنا لو واقفت العربُ على ذلك و ادّعت فى القرآن أنّه من فعل الجنّ ، أكان ذلك دالاًّ على أنّه من فعل الجنّ على الحقيقه ؟ فإن قال : نعم ، قيل له : كيف ؟ و كيف يدلّ على ذلك ، و أىّ تأثير لدعواهم فى تحقيق هذا الأمر ؟ و إن قال : لا يدلُّ ، قيل له : كيف لم تدلّ المواقفه على أنّه من فعلهم ، و دلّ تركها على أنّه ليس مِن فعلهم ، و أىُّ تأثير للترك ليس هو للفعل ؟» .

فاذكُرُوا ما الّذى أمِنَ العَرَبَ مِن أن يكَونَ الجِنُّ فَعَلَتُه - مع تَجوِيزِها أن يكَونَ

مَقدُورا - حتّى عَدَلَت مِن أجلِه عَنِ المُواقَفهِ ؟ وأشِيرُوا إليه بِعِينِه ؛ فإنّ هذا ممّا لا يَحسُنُ أنْ يَقَعَ الحَوالَهُ به عَلى العَرَبِ ، فإنّ حالَهُم فيه إنْ لم يَنْقُصْ عَن حالِ النَّظّارينَ المُتَكلِّمينَ ، لم يَزِدْ ! و ما فينا إلاّ مَن يُجوِّزُ أن يُخطئَ العَرَبُ و مَن هو أثبَتُ مَعرِفهً مِنَ العَرَبِ فى مِثْلِ هذا ، و يَعتَقِدَ فيه خَلَافَ الحَقّ(١) . فيَعُودُ الكَلاَمُ إلى أنّ الجوابَ عن السُّؤالِ يجبُ أنْ يُذكَرَ بعينهِ ، ليَقَعَ النَظَرُ فيه و

التَّصَفُّحُ له ، و يكُونَ الحُكمُ على صِحَّتهِ أو فَسَادِه بِحَسَبِ ما يُوجِبُهُ النَّظَرُ . و أنّ (الحَوالهَ فى وقوعه)(٢) على غائبٍ لا تُغْنِى شيئا .

طريقه أُخرى

و ممّا يُمكِنُ أن يُقالَ فى السُّؤالِ الذى ذَكَرناه :

إنّ تَجويزَ كونِ القُرآنِ مِن صُنعِ الجِنِّ و ما ألقَتهُ إلينا - طَلَبا لإدخالِ الشُّبههِ - يُؤدّى إلى الشَّكِّ فى إضافَهِ الشِّعرِ إلى قائِلِيه و الكُتُبِ إلى مُصَنّفيها ، و جميعِ الصنائعِ إلى صُنّاعِها ! و كُنّا لا نأمَنُ أنْ يكُونَ الشِّعرُ المُضافُ إلى امرئ القيسِ ليس له ،

و إنّما هو مِن قَولِ بَعضِ الجِنِّ ألقاهُ إليه لبَعضِ الأغراضِ ، و أنْ يكُونَ امرؤ القيس مِن أعجَزِ النّاسِ عَن قَولِ الشِّعرِ ، و أبعَدِهِم عن نَظمِه و رَصفِه ! و

كذلك «الكِتابُ»

١- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٣٩٣ : «على أنّهم إذا جعلوا تَركَ المواقفه دليلاً على أمان العرب من أن يكون القرآن من فعل الجِنّ ، فإنّا نَقولُ لَهُم : ما الّذى أمِنَتِ العَرَبُ مِن أنْ يكونَ القُرآنُ مِن فِعلِ الجِنِّ ، حتى أمسكت لأجله عن المواقفه ؟ أشيروا إليه بعينه حتّى نعلمه ، و تكون الحجّه به قائمه إن كان صحيحا ، فإنّ هذا ممّا لا يَحسنُ الحواله به على العرب ، و حال المتكلّمين فيه أقوى ، و هم إليه أهدى ! !» .

٢- فى الأصل : أحواله فى وقعه ، و المناسب ما أثبتناه .

المُنسوبُ إلى سِيبَوَيه فى جَمعِهِ و تَرتِيبِه ، و لا مَعرِفَهَ له بشىءٍ منه .

فإذا كانَ الشُّکُّ فيما ذَکرناه يَقرُبُ مِن مَذاهبِ السُّوفسطائيّهِ ، و إنْ لم يکُن بَينَهُ

و بَينَ ما ألزَمناهُ فَرقٌ ، وَجَبَ فَسادُ الاعتراضِ بِذِکرِ الجِنّ .

فأوّلُ ما نَقولُه فى الکَلامِ على مَن تَعَلّقَ بهذه الطريقه :

إنّ سائلَها لَم يُجِبْ عَمّا سُئلَ عنه ، و لا انفَعَلَ ممّا ألزَمَه ، و إنّما عارَضَ بما ظَنَّ أنّه لا فَصْلَ بينه و بينَ ما أُورِدَ علَيه .

و

لو قِيلَ له : أُذکُرْ ما يُؤمِنُ مِنَ الجَميعِ ، و أُظهِرُ له الشَّکُ فى الکُلِّ لَافتَقَر

ضَرورهً إلى الجوابِ ؛ اللّهمَّ إلاّ أنْ يقولَ : إنّنى أعلَمُ ضَرُورهً صِحّهَ إضافَهِ هذهِ الأشعَارِ و الکُتُبِ إلى مَن أُضيفَتْ إليه ، و لا يَعتَرِضُ شَکٌّ فى ذلک .

فيُقالُ له حينئذٍ : أفَتَعلَمُ أيضا ضَرُورهً أنّ القُرآنَ ليسَ مِنْ فِعلِ الجِنِّ ، ولا يَعتَرِضُکَ شَکٌّ فيه ؟

فإنْ قالَ : «نعم» ، کَفى مَؤُونَهَ الاحتِجاجِ ، و وَجَبَ عليه أنْ يَجعَلَ ذِکرَ العِلْمِ الضَّرُورىِ هوَ الجَوابَ عَمّا سُئلَ عنه ، فلا يَتَشاغلَ بغيرِه !

و

لو کانَ هذا مَعلُوما ضَرُورهً لَما صَحَّ مِنَ العُقَلاءِ التَّنَازُعُ فيه ، و

لَوجَبَ أنْ يَشتَرِکُوا فى مَعرِفتِهِ ، و ليسَ هُم کذلک .

فإنْ قالَ : لَستُ أعلَمُ ما ذَکرتُمُوه فى القُرآنِ ضَرُورهً ، و إنْ کُنتُ أعلَمُ الأوّلَ .

قيلَ له : قَد حَجَجتَ نَفسَک ، لأنّ خَصمَکَ يقولُ لک : الفَرقُ بين المَوضِعَينِ هوَ العِلْمُ الضَّرورىُ الحَاصِلُ فى أحَدِهِما ، و تَعَذُّرُهُ فى الآخَرِ .

على أنّ المُعَارَضَهَ أيضا مَوضوعَهٌ غَيرَ مَوضِعِها ؛ لأنّ النَّبىَ صلى الله عليه و آله لم يَقُلْ قَطُّ إنّ القُرآنَ مِنْ فِعله و إنّه المُبتَدِئُ به ، بَل ذَکَرَ صلى الله عليه و آله أنّ مَلَکا أنزَلَهُ علَيه بأمرِ ربِّهِ – جَلّت عَظَمَتُه – على ما ذکرناه مِن قَبلُ ، و لا ادّعَى أحدٌ مِن تابِعيهِ أيضا له أنّه فَعَلَ القُرآنَ .

و کيفَ يَصِحُّ حَملُ ذلک على کتابٍ أو شِعرٍ ظَهَرَ مِنْ جِههِ رَجُلٍ بِعَينِهِ ادّعَاهُ

لِنَفسِه ، و أنّه المُتَفرِّدُ بِنَظمِهِ و رَصفِه ، و سَلَّمَ إليه جَميعُ النّاسِ فى دَعواه ، و أضَافُوا إليه ما أضَافَهُ إلى نفسِه ، و لم يُعثَرْ فى أمرِهِ على مُنَازِعٍ و لا

مُخالِفٍ ؟ !

و

إنّما تكُونُ هذه المُعَارَضَهُ مُشبِهَهً للمُعَارَضَاتِ لو كانَ النَّبىُ صلى الله عليه و آله مُضِيفا للكِتَابِ إلى نفسِه ، و ذاكرا أنّه مِنْ فِعْلِه ، فيَسقُطُ قَولُ مَنْ نَفَاهُ عنه و شَکَّ فى إضافَتِه إليه بِمثْلِ ما ذَکَر .

فأمّا و الأمرُ على ما ذَكَرناه لكانَ هذا المُعَارِضُ يَقولُ :

إذا جازَ أنْ يكُونَ القُرآنُ - الذى لَم يَدَّعِهِ مَن ظَهَرَ على يَدَيهِ ، و لا أضَافَهُ إلى

نَفسِه - فِعْلًا لغَيرِه ، فَليُجَوِّزَنّ أنْ يكُونَ ما ادّعاهُ الشُّعراءُ و

المُصَنِّفونَ مِنْ شِعرِهم و كُتُبِهم أُضِيفَ إليهم وَ لَم يَظهرْ إلاّ مِن جِهَتِهم ، فِعلاً لغيرِهم ؟ ! و ليسَ يَخفى بُعدُ هذه المُعَارَضَهِ على هذا الوجهِ .

و

بَعدُ ، فمعَ التَّجويزِ لوُجُودِ الجِنِّ و تَمكِينِهم مِن التصَرُّفِ فى ضُروبِ العُلومِ و الكَلامِ ، [و] عَدمِ ما يُؤمَنُ مِن إتيانِهم فى ذلک إلى حَدٍّ مَقطوعٍ عليه ، لا بُدَّ مِنَ الشَّکِّ فى جَميعِ ما ذُكِرَ .

و

كيف لا يُشَکُّ فيه و الشُّعَراءُ أنفُسُهُم يَدَّعُونَ أنّ لهم أصحابا مِنَ الجِنِّ يُلقُونَ الشِّعرَ على ألسِنَتِهم ، و يُخطِرُونَه بِقُلُوبِهم ؟ !

و

هذا حسَّانُ بنُ ثَابتٍ يقولُ(١) :

وَلى صَاحِبٌ مِنْ بَنِى الشَّيْصَبَانِ(٢)

فَطَورا أقولُ ، و طَورا هُوَهْ !

وَ قِصّهُ الفَرَزدقِ فى قصيدتِه الفَائيّهِ مشهورهٌ ، و

ذلک أنّ الرِّوایهَ جاءت بأنّه کانَ جالِسا فی مَسجدِ المَدِینهِ ، فی جماعهٍ فیهم کُثَیِّرُ(۳) عَزَّهَ ، یَتَناشَدُونَ الأشعارَ ، حتّی

۱- دیوان حسّان بن ثابت / ۲۵۸ .

۲- الشیصبان : قبیله من الجِنّ .

۳- هو کُثیّر بن عبدالرحمن بن الأسود الخزاعیّ ، أبو صخر ، شاعرٌ مشهورٌ من أهل المدینه ، و أکثر إقامته کانت بمصر ، کان شاعرَ بنی مروان یعظّمونه و یکرمونه . کان دمیما قصیرا متیّما بحبّ عَزَّه بنت جمیل ، مات بالمدینه سنه ۱۰۵ ه .

طَلَعَ علیهِم غُلامٌ ، فقالَ : أَیُّکَمُ الفَرَزدقُ ؟

فقالَ له بعضُ الحَاضِرینَ : أهکَذا تَقُولُ لسیِّدِ العَرَبِ و شَاعِرِها ؟

فقالَ : لو کانَ کذلکَ لَم أقُلْ له هذا !

قالَ له الفَرَزدَقُ : مَن أنتَ ، لا أُمَّ لک ؟ !

قالَ : رَجُلٌ مِنَ الأنصارِ مِنْ بَنی النَّجّارِ ، ثمّ أنا ابنُ أبی بکر بن حَزْم ، بَلَغَنی أنّک تَقُولُ إنّی أشعَرُ العَرَبِ ، و قد قالَ صاحِبُنا حسَّان شِعرا ، فأرَدتُ أنْ أعرِضَهُ عَلَیک ، و أُؤجّلَکَ فیه سَنَهً ، فإنْ قُلتَ مِثلَهُ فأنتَ أشعَرُ النّاسِ ، و إلاّ فأنتَ کذَّابٌ مُنتحِلٌ ! ثمُّ أنشَدَهُ :

لَنَا الجَفَناتُ الغُرُّ یَلْمَعنَ بالضُّحَی

و

أسیَافُنا یَقطُرنَ مِن نَجدَهٍ دَما(۱)

إلی آخرِ القصیدهِ . و قالَ له : قد أجَّلتُکَ فیه حَولاً .

ثمّ انصَرَفَ الفَرَزدقُ مُغْضَبا یَسحَبُ رِداءَهُ حتّی خَرَجَ مِنَ المَسجِدِ ، فعَجِبَ

الحاضرونَ ممّا جَرَی . فلمّا کانَ مِنَ الغَدِ أتاهُمُ الفَرَزدقُ و هُم مُجتَمِعونَ فی مَکانِهم ، فقالَ : ما فَعلَ الأنصاریّ ؟ فنَالُوا منه و شَتَمُوهُ ، یُرِیدُونَ بذلکَ أنْ تَطِیبَ نَفسُ الفَرَزدَقِ . فقال : قاتَلَهُ اللّه ! ما رُمِیتُ بِمثلِه ، و لا سَمِعتُ بِمثلِ شِعره !

ثُمّ قالَ لهم : إنّی فارَقتُکم بالأمسِ فأتَیتُ مَنزِلی ، فأقبلتُ أُصَعِّدُ و

أُصَوِّبُ فی کُلِّ فَنٍّ مِنَ الشِّعرِ ، و کأنّی مُفحَمٌ لم أقُلْ شِعرا قَطّ ، حتّی إذا نادی المُنَادی الفَجر(۲)

۱- دیوان حسّان بن ثابت / ۲۲۱ . یفخر حسّان بهذا البیت و غیره من أبیات القصیده بکرم قومه و نجدتهم . الجَفَنَاتُ : القِصاع . الغُرّ : البِیض من کثره الشحم الذی فیها ، و کثرته دلیلٌ علی الکرم .

۲- کذا فی الأصل : و فی الأغانی ۹/۳۳۸ : بالفجر .

رَحلتُ ناقَتى ، ثُمّ أَخذتُ بِزمامِها . فَقُدتُ بها(١) حَتّى أَتَيتُ ذِبَابا - و

هُو جَبَلٌ بالمدينهِ - ثمّ نَادَيتُ بأعلى صَوتى : أجِيبُوا أخَاكُم أبا لُبَينى !

فجَاشَ صَدرى كما يَجِيشُ المِرجَلُ(٢) فَعَقَلتُ ناقَتى ، و تَوَسَّدتُ ذِرَاعَها ،

فأقَمتُ حَتّى قُلتُ مائهً و أربعَ عَشرهَ قافيهً ! فبَينا هو يُنشِدُهُم ، إذ طَلَع الأنصارىُّ

حتّى انتهى إليهم ، فقالَ :

أمَا إنّى لَم آتِكَ لأُعجِلَكَ عن الأجلِ الذى وَقَّتُهُ لكَ ، و لكنّى أحبَبتُ ألّا أراكَ إلّا سألتُكَ ما صَنَعت ؟ فقالَ له الفَرَزدقُ : اجلِس ، ثمّ أنشَدَهُ .

عَزَفتَ بأعشَاشٍ ، و ما كُنتَ(٣) تَعزِفُ

فَأنكَرتَ(۴) مِنَ حَدْراءَ ما كُنتَ تَعرِفُ(۵)

و

«أبو لُبَينى» الّذى نادَاهُ الفَرَزدقُ فى هذه القصيدهِ هو الذى يُقال : إنّه شَيطانُ

الفَرَزدقِ و المُظَاهِرُ له على قَولِ الشِّعرِ و المُلقِيهِ إليه ، كما قالوا : إنّ عَمْرا شَيطانُ المُخَبَّلِ السَّعدِىِ(۶) ، و إنّ مِسْحَلاً شَيطانُ الأعشى . و أنشَدُوا فى ذلك قولَ الأعشى :

دَعَوتُ خَليلى مِسْحَلاً ، و دَعَوا لَهُ

جَهَنّامَ ، جَدْعا لِلهَجِينِ المُذَمَّمِ(٧)

و هو الّذى يَعنيهِ بقولِه فى هذه القَصِيدهِ أيضا :

حَبَانى أخِى الجِنّىُ ، نَفسِى فِداؤُهُ

بِأفيَحَ جَيّاشٍ مِنَ الصَوتِ خِضْرِمِ(٨)

ص:۱۵۸

١- فى الأغانى : فَقُدتُها .

٢- المِرجَل : قِدرٌ من نحاس ، و قيل : يُطلق على كلّ قِدرٍ يُطبخ فيها .

٣- فى الديوان و الأغانى : كِدتَ .

٤- فى الديوان : و أنكرتَ .

٥- شرح ديوان الفرزدق لإيليا حاوى ٢/١١٣ .

٦- هو ربيعه بن مالك بن ربيعه بن عوف السَّعدىّ ، من بنى تميم ، شاعرٌ فحلٌ من مُخَضرمى الجاهليّه و الإسلام ، هاجر إلى البصره و عمّر طويلًا ، مات فى حكومه عمر أو عثمان ، له شعر كثير جيّد .

٧- ديوان الأعشى / ١٨٣ . جَهنّام : تابع مِسْحَل ، من الجنّ .

٨- ديوان الأعشى / ١٨٤ . و فيه : بأفيح جَيّاش العَشِيّاتِ خِضْرِمِ .

و

أنشَدوا أيضا فى هذا المعنى لأعشى بَنى سُلَيمٍ :

و مَا كانَ جِنّىُ الفَرَزدَقِ بارِعا

وَ مَا كانَ فيهِم مِثلُ خَافِى المُخَبَّلِ

و ما فى الخَوَافِى مِثلُ عَمروٍ و شَيخِهِ

و لا بَعدَ عَمروٍ [شاعرٌ(١)] مِثلُ مِسْحَلِ

و أرادَ بقولِهِ : «الخَوافى» الجِنَّ ، و واحدِهُم خَافٍ ، سُمُّوا بذلك لخَفَائهم .

و قد قِيل أيضا : إنّ الجِنّ قَتَلت حَربَ بنَ أُميّهَ(٢) ، و مِرداسَ بنَ أبى عَامرٍ

السَّهْمىّ ، و أنّ السبَبَ فى ذلك إحرَاقُهُما شَجرةً بقريه(٣) ، و

أنّهما لمّا أحرَقَاها سمِعَا هاتِفا يقولُ :

وَيْلٌ لِحَربٍ فارِسَا

قَد لَبِسُوا القَوَانِسا

لَتقْتَلَنْ بِقَتلِه

جَحاجِحا عَنَابِسا

و هذا الخَبرُ مَعروفٌ . و كذلكَ سَعدُ بنُ عُبَادةَ(۴) ، قيلَ إنّ الجِنَّ قَتَلَتهُ ،

١- البيت ناقص ، و أكملناه من الحيوان ۶/٢٢۶-٢٢٧ . و البيتان باختلاف فى الأوّل .

٢- هو حرب بن أميّه بن عبد شمس القرشىّ ، من سادات قومه ، و هو جدّ معاويه بن أبى سفيان . كان معاصرا لعبد المطّلب بن هاشم ، مات بالشام و تزعم العرب أنّ الجنّ قتلتْه بثأر حيّه .

٣- فى الأصل : شجرا بقربه ، و المناسب ما أثبتناه .

۴- سعد بن عُباده بن دليم الخزرجىّ ، كان سيّد الخزرج و أحد الأمراء الأشراف فى الجاهليّه ، شهد العقبه مع سبعين من الأنصار و أسلم ، و كان أحد النقباء الاثنى عشر ، و شهد المواقف مع النبىّ صلى الله عليه و آله . و لمّا توفّى رسول اللّه صلى الله عليه و

آله طمع فی الخلافه خلافا لوصیّه رسول اللّه صلی الله علیه و آله لعلی علیه السلام ، و لم یبایع أبابکر ، و عاداه و عادی عُمر ، و هاجر مِن المدینه إلی الشام ، فبعث إلیه عمر بن الخطّاب من یقتله . قال ابن عبد ربّه الأندلسیّ فی العقد الفرید ۵/۱۴ : أبو المنذر هشام بن محمّد الکلبیّ ، قال : بعث عمر رجلاً إلی الشام ، فقال : ادعُه إلی البیعه ، و احمل له بکلّ ما قدرت علیه ، فإن أبی فاستعن اللّه علیه . فقدم الرجل الشام ، فلقیه بحوران فی حائطٍ ، فدعاه إلی البیعه ، فقال : لا أُبایع قرشیّا أبدا . . . فرماه بسهمٍ فقتله . . . فبکته الجنّ ، فقالت : وقَتَلْنا سَیِّدَ الخَزْ رجِ سَعدَ بنَ عُبادَهْو رَمَیناهُ بِسَهْمَینِ فَلَم نُخْطِئْ فُؤادَهُ !

و قالَت فی ذلک :

قد(۱) قَتَلْنا سَیِّدَ الخَزْ

رَجِ سَعدَ بنَ عُبَادَه

و رَمَیناهُ بِسَهْمَینِ فَلَم نُخْطِئْ فُؤادَهُ

و نَظائرُ ما ذَکَرناهُ کثیرةٌ جدّا ، إنْ ذَهَبنا إلی تَقَصِّیها خَرجْنا عَن غَرَضِنا .

وَ مَذاهِبُ العَرَبِ فی هذا البَابِ مَشهُورةٌ ، و ما یَدَّعُونَهُ فیه معروفٌ ، و لا سَبیلَ معه إلی القَطعِ عَلی أنّ قصیدةً بعینِها مِنْ قَولِ مَن أُضیفَت إلیه ، و أنّه السَّابِقُ إلی نظمِها و المُتَفرّدُ به مِنْ غَیرِ مُعِینٍ و لا ظَهیرٍ ، علی ما یَحتاجُ إلی ذِکْرِ الجِنِّ ، و التعَلُّقِ بما تَدَّعِیهِ العَرَبُ فی بَابِهم .

و نحنُ نعلَمُ أنّ مَع نَفیهم - أو نَفی تَمکُّنِهم مِنْ إظهارِ الشِّعرِ و غَیرِه عَلی أیدی البَشَرِ - لا یُمکِنُ القَطعُ علی شیءٍ ممّا ذُکِر أیضا ؛ لأنّ الشِّعرَ المُضَافَ إلی الشَّاعرِ نَفسِه یمکنُ أنْ لا یکُونَ - أو أکثَرُهُ - له ، بأنْ أعانَهُ علیه مُعِینٌ لم یُضِفهُ إلی نَفسِه ، و أضَافَهُ هذا و ادّعَاه ، فرُوِیَ عنه .

[أو] أنْ یکُونَ قَولاً لخاملٍ ، ظفِرَ به مَن ادّعاهُ فأضافَهُ(۲) إلیه دُونَ قائلِه فی الحقیقهِ ، و لبُعدِ العَهدِ فی هذا البابِ تأثیرٌ قَویّ .

و ممّا یَشهَدَ بِصحّهِ ما ذَکَرناه أنّا قد وَجَدنا جماعهً مِنْ مُجوِّدی الشُّعراءِ قَد أغارُوا عَلی شِعْرِ غَیرِهم فَانتَحَلوُه ، مع مُنَازَعَهِ قائِلیه لهم و

مُجَاذَبَتِهم علیه . و لم

۱- فی الأصل : نحن ، و المناسب ما أثبتناه وفقا لسیر أعلام النبلاء ۱/۲۷۷ ، و البیتان فی طبقات ابن سعد ۷/۲۷۴ و مختصر تاریخ ابن عساکر ۹/۲۲۷ باختلاف .

۲- فی الأصل : فأضاف ، و المناسب ما أثبتناه .

يَمنَعْهُم ذلک مِنَ التَّصمِيمِ على الدَّعوى .

و الفَرَزدقُ أحدُ المُشتَهِرينَ بهذا الأمرِ ، و

الرِّوايهُ عنهُ مُستَفِيضهٌ بأنّه كانَ يُصَالِتُ الشُّعراءَ على شِعْرِهم فَيُغالِبُهُم علَيه ، و كانَ يقولُ : «ضَوَالُّ الشِّعرِ أحَبُّ إلىَ مِنْ ضَوَالِّ الإبلِ ، و خَيرُ السَّرِقَهِ ما لا يَجِبُ فيه القَطعُ» ، يعنى سَرِقَهَ الشِّعر .

و إذا استَحسَنَ الشُّعراءُ هذا و أقدَمُوا عليه فيما له قائلٌ حاضِرٌ يُنَازَعُ فيه ، فكيفَ بهم فيما قد انقَطَعَت فيه الخُصُومَهُ و زَالَتِ الشَّنَعَهُ ، إمّا لِدُرُوسِ خَبرِ قائلِه و انقطَاعِ أثَرِهِ ، أو لإمساكِه ، أو لغيرِ هذا مِن الأسبابِ ، و هى كثيرهٌ .

و ممّا يُؤيّدُ كَلامَنا ما هو ظَاهِرٌ مِن اختِلافِ الرُّواهِ و العُلَماء بالشِّعرِ فى قَصائدَ و أبياتٍ مِن قَصائدَ كثيرهٍ ؛ ففيهم مَن يروى القَصِيدهَ – أو الأبياتَ منها – لشاعرٍ بعينهِ ، و آخَرُونَ يَروُونَها لغيرِه ، و أقوالُهم فى ذلک كالمُتَكَافِئه ؛ لأنّ كُلًّا مِنهُم يُسنِدُ قَولَهُ إلى روايهٍ .

و قَد رُوىَ عن الرِّياشيِ(۱) أنّه قالَ : يُقالُ إنّ كثيرا مِنْ شِعرِ امرئ القَيسِ ليس

له ، و إنّما هُو لِفِتيانٍ كانُوا يكُونُونَ مَعه ، مِثل عَمرو بنِ قَميئهَ(۲) و

غيرِه ، و زَعَم ابنُ سَلّام(۳) أنّ القَصِيدهَ المنسُوبَهَ إلى امرئ القَيسِ التى أوّلُها :

۱– هو العبّاس بن الفرج بن على الرياشىّ البصرىّ ، كان من الموالى من أهل البصره ، و هو لغوىّ راويه عارفٌ بأيّام العرب ، قُتل فى البصره أيّام فتنه صاحب الزنج سنه ۲۵۷ ه ، له كتب عديده .
۲– عمرو بن قميئه بن ذَريح بن سعد بن مالک ، ابن أخى المرقِّش الأكبر ، و عمّ المرقِّش الأصغر ، و عمّ والد طَرفه بن العبد . كان فى خدمه حُجر بن الحارث والد امرئ القيس ، فلمّا أراد امرؤالقيس أن يذهب الى بلاد الروم اصطحبه ، و توفّى عمرو فى أثناء الرحله الى بلاد الروم نحو عام ۸۴ ق ه ، فسمّاه العرب عَمرا الضائع . و ابن قميئه شاعر فحل لكنّه مُقِلّ ، عدّه ابن سلّام فى الطبقه الثامنه من الشعراء الجاهليّين .
۳– هو محمّد بن سلّام الجُمَحىّ ، ولد بالبصره نحو عام ۱۴۰ ه ، و سمع العلم و الأدب من نفر كثيرين ، توفّى فى بغداد سنه ۲۳۱ ه و قد أربى على التسعين . من رواه اللغه و الأشعار ، إلاّ أنّه أوسع شهره و أثبت قدما فى روايه الشعر ، و له عدد من الكتب . و شهره ابن سلّام فى تاريخ الأدب و النقد ترجع الى كتابه طبقات الشعراء الذى وصل الينا .

حَيِ الحَمُولَ بجانبِ العَزْلِ(١)

انّما رَواها حَمّاد(٢) ، و هی لامرئ القَيسِ بنِ عامرِ الكِنْدیّ . و قد قيل : إنّها لابن الحُميّرِ البَاهلیّ .

و

قد نَفَى عنه هذه القَصِيدةَ أيضا المُفَضَّلُ الضَّبّیُ(٣) الراويهُ . و رُوىَ أنّ أوّلَ

بَيتٍ مِنَ اللامِيّهِ المنسُوبَهِ إلى امرئ القَيس ، و هو :

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكرى حَبِيبٍ وَ مَنزِلِ(۴)

و

قالَ قومٌ : هو و أبياتٌ بعدَه مِنْ أوّلِ هذه القصيدهِ لامرئ القَيسِ بنِ حُمَامٍ - و قيلَ جِذَامِ - و إنّما عَلْقَمَتْ على امرئ القَيسِ بن حُمَام .

وَ رُوىَ عن ابنِ الكَلْبی(۵) ، أنّه كانَ يَنفی عَن امرئ القَيسِ :

تَطَاوَلَ لَيلُکَ بالإثْمدِ

وَ نَام الخَلِیُ و لَم تَرْقُدِ(۶)

ص:١۶٢

١- ديوان امرئ القيس / ١۵١ .

٢- المشتهر بحمّاد الراويه ، هو حمّاد بن سابور بن المبارک الديلمیّ الكوفیّ ، كان أعلم الناس بأيّام العرب و أشعارها و أخبارها و أنسابها و لغاتها . كان مَحظيّا عند بنی أميّه ، و هو الذی جمع المعلّقات . مات ببغداد سنه ١۵۵ ه أيّام العبّاسيّين .

٣- هو المفضّل بن محمّد بن يعلى الضّبیّ الكوفیّ ، علاّمه بالشعر و الأدب و أيّام العرب ، و يقال إنّه أوثق مَن روى الشعر من الكوفيّين ، صنّف للمهدیّ العبّاسیّ كتاب المُفضّليّات لعلّه توفّی سنه ١۶٨ ه .

۴- شرح المعلّقات السبع للزوزنیّ / ٧ .

۵- هو محمّد بن السائب بن بشر الكلبیّ الكوفیّ ، نسّابه و راويه و عالم بأخبار العربو أيّامها ، له كتاب الأصنام . توفیّ بالكوفه سنه ١۴۶ ه .

۶- ديوان امرئ القيس / ٨۴ .

و

يُضيفها إلى عَمرو بنِ مَعْديكرِب(۱) .

و

كان الأصمَعِيُّ(۲) يَنفى عنه قصيدتَه :

لا وَ أبيكِ ابنَةَ العامِرِي

لا يَدَّعى القَومُ أنّى أفِرُّ(۳)

و رُوى عن أبى عُبَيدَةَ(۴) فى نَفيِها عنه مِثْلُ ذلك ، و أنّه كانَ يَنسِبُها إلى رَجُلٍ مِنَ النَّمرِ بن قاسِطٍ(۵) ، يُقال له رَبيعَةُ بن جُشَمٍ ، و يَروى أنّ أوّلَها :

أحَارَ بن عَمروٍ كأنّى خَمِرْ

و يَعدُو

عَلَى المَرءِ ما يأتَمِرْ

و

رَوى أبو العَبّاسِ المُبَرَّد(۶) ، عن الثَّورِي(۷) أنّه قالَ :

ص:۱۶۳

۱- هو عمرو بن معديكرِب بن ربيعه بن عبداللّه الزبيدىّ ، فارس اليمن ، أسلم سنه ۹ ه ، و أخبار شجاعته كثيره و له شعر جيّد ، توفّى سنه ۲۱ ه على مقربه من الرّىّ .

۲- هو عبد الملك بن قُرَيب بن علىّ بن أصمع الباهلىّ البصرىّ . يقال عنه إنّه راويه العرب ، كان أحد أئمّه العلم باللغه و الشعر و الأدب . كان يحفظ آلاف الأبيات الشعريّه ، له مصنّفات كثيره ، توفّى بالبصره سنه ۲۱۶ ه .

۳- لم يَرِد هذا البيت فى ديوان امرئ القيس ، طبعه دار صادر - بيروت .

۴- هو مَعْمَر بن المثنّى التيمىّ البصرىّ ، من أئمّه العلم بالأدب و اللغه ، يقال إنّه كان خارجيّا ، شعوبيّا ، يبغض العرب و صنّف فى مثالبهم كتبا كثيره . له نحو ۲۰۰ مؤلّف ، توفّى بالبصره سنه ۲۰۹ ه .

۵- بطنٌ من بطون بنى حنيفه . راجع جمهره النسب للكلبىّ / ۵۷۶ .

۶- هو محمّد بن يزيد بن عبدالأكبر الثمالىّ الأزدىّ ، إمامٌ من أئمه الأدب و اللغه فى زمانه ، ولد بالبصره سنه ۲۱۰ ه و توفّى

ببغداد سنه ۲۸۶ ه ، له مصنّفات عديده ، منها : الكامل ، و شرح لاميّه العرب .

۷- هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوريّ ، المُضَريّ . من أئمّه الحديث ، ولد بالكوفه سنه ۹۷ ه و نشأ بها . راوده المنصور العبّاسى على أن يلى الحكم و القضاء فأبى و خرج من الكوفه إلى مكّه و سكنها ، ثمّ طلبه المهديّ فتوارى ، فمات بالبصره مستخفيا سنه ۱۶۱ ه . له كتابان فى الحديث .

سمِعتُ أبا عُبَيدةَ يَحلِفُ باللّه ِ أنّ القَصِيدةَ المنسُوبَةَ إلى عَلقَمةَ بنِ عَبَدةَ(١) :

طَحا بِکَ قَلْبٌ فی الحِسَانِ طَرُوبُ

إنّما هی للمُثَقَّبِ العَبْدیِ(٢) ، قالَ : و اسمُهُ شَاس بن بَهارٍ ، و فیها یقولُ :

و فی کُلِّ قَومٍ قَد خَبَطتُ بِنِعمهٍ

وَ حقَّ لشَاسٍ مِنْ نَدَاکَ ذَنُوبُ

یَعنی نفسَه . فقال له النُّعمانُ : إی و اللّه ، و

أذنَبه !

فقیلَ لأبی عُبَیدةَ : فَمَن ألقَاها علی عَلقَمةَ و

رَوّی فیها کثیرا ؟

قالَ : صَیرفیُ أهلِ الکُوفهِ الذی تُضْرَبُ عِنده الأشعَارُ ، و تُولَدُ مِنه الأخبارُ - یعنی حمّادا !

و غَیرُ أبی عُبیدَةَ یَروی هذه القَصِیدَةَ لعَلْقَمهَ ، و یقولُ : إنّ عَلْقَمهَ کانَ له أخٌ یُقالُ له شاس ، أسَرَتهُ غَسَّانُ(٣) ، و

حَصَلَ فی یَدِ الحارثِ بن أبی شِمْرٍ الغَسَّانیِ ، و امتَدَحَ عَلقَمَهُ الحارثَ بنَ أبی شمرٍ بهذه القَصِیدهِ ، و سألهُ إطلاقَ أخیهِ فأطلقَه(۴) . و

لهُ معه خَبرٌ معروفٌ .

و القَولُ فیما نَحوناهُ واسِعٌ ، و إنّما ذَکَرنا منه قَلِیلاً مِن کثیرٍ . و مَن أرادَ استِقصَاءه و استِیفَاءه طَلَبهُ مِن مَظَانِّه ، و فی الکُتُبِ المخصُوصَهِ به .

و کما أنّ الرُّواهَ اختَلَفُوا فی الشِّعرِ ، فأضافَ قَومٌ بعضَهَا إلی رجُلٍ ، و خَالفَ

١- هو علقمه بن عَبَده بن ناشره بن قیس ، من بنی تمیم ، شاعرٌ جاهلیّ من الطبقه الأولی ، و کان معاصرا لامرئ القیس و له معه مساجلات . توفّی نحو سنه ٢٠ ق ه .

٢- هو العائذ بن محصن بن ثعلبه ، من بنی عبدالقیس من ربیعه ، شاعر جاهلیّ من أهل البحرین ، وُصِف بجوده الشعر و الحکمه ، توفّی نحو سنه ٣۵ ق ه .

٣- هو الحارث بن أبی شمر الغسّانّی الذی أسر شاس بن عَبَده ، فشفع به علقمه بن عَبَده و مدح الحارث بأبیات ، فأطلقه .
٤- راجع : خزانه الأدب ١/٥٦٥ ، الشعر و الشعراء / ٥٨ ، سمط اللآلی / ٤٣٣ .

آخَرُونَ فأضَافُوها إلى غيرِه . واختِلافُهم فى كتابِ العَين المنسوبِ إلى الخليلِ(۱) و الاغانى المنسوبِ إلى إسحاقَ(۲) ، معروفٌ .

غيرَ أنّ الطريقَ الـذى سَلَكناهُ لا يُوجِبُ علينـا الشَّكَّ فى عِلْمِ سِيبَوَيه بـالنَّحوِ ، وَ قُدرَةِ امرئ القَيسِ و أمثـالِه على قَولِ الشِّعرِ ، و تَجويزَ كَونِ هذا جاهِلاً بالنَّحوِ ،

و هذا مُفْحَما(۳) لا

يَستَطِيعُ نَظمَ بيتٍ مِنَ الشِّعرِ ؛ لأنّا إنّما سَلَكْنا فى إضافهِ القَصِيدَهِ بعَينِها إلى الشّاعرِ ، مِن حيثُ لم يكنْ لنا طَرِيقٌ يُوصِلُنا إلى العِلْمِ بأنّه قائلها أكثرُ مِن قَولِه وَ دَعواه .

و ليسَ كَذلِكَ حـالُ العِلْمِ بـأنّ رَجُلاً بِعَينِه يَقـدِرُ على نَظمِ الشِّعرِ و يَعلَمُ النَّحوَ ؛لأنّ الطَرِيقَ إلى اختبارِ ذَلكَ و امتِحَانِه واضِحٌ لا رَيبَ فيه ، ألا تَرى أنّ مَن أتانا بقَصيدهٍ مَنظُومهٍ أو كتابٍ مُصَنَّفٍ فى النَّحوِ ، يَجوزُ فِيما أتى به أنْ يكُونَ مِن نَظْمِ غَيرِه و إن ادّعاهُ لِنَفسِه ، و لا سبيلَ لنـا إلى العِلْمِ بِصِدقِه مِن جِهَهِ قَولِه ، و لا مِن قَولِ مَن أضافَ ذلك إليه ممّن يَجرى مَجراهُ فى جَوازِ الكَذِبِ عليه .

و لنا سَبيلٌ إلى اختبار حَالِه فى المعرفهِ بالنَّحوِ و

القُدرَهِ على قَولِ الشِّعرِ بـأنْ نَسألَهُ عن مسائلِ النَّحوِ المُشكِلَهِ ، فإذا رأينَاهُ يَتَصَرّفُ فى الجَوابِ عنها و الحَلِّ لمُشكِلها قَطَعنا على عِلمِه بالنَّحو .

و إذا أرَدْنا امتِحَانَهُ فى الشِّعرِ اقتَرَحْنا عليه أوزانا بِعَينِها(۴) ، و

مَعَانىَ مَخصُوصَهً ، فألزَمنَاهُ أنْ يَنظِمَ ذلك بِحَضرَتِنا ، فإذا فَعَلَ و أرَدنا الاستِظهَارَ كَرَّرنا

۱- هو الخليل بن أحمد الفراهيديّ، صاحبُ كتاب العين، و هو أشهر من أن يُعرّف.
۲- هو إسحاق بن ابراهيم الموصليّ ، نُسب اليه كتاب الأغانى كما نُسب إلى أبى الفرج الإصبهانيّ . و كان لإسحاق كتاب بهذا الاسم مفقود . راجع مقدّمه الأغانى / ۳۷-۳۸ .
۳- بعدها فى الأصل : مكنا غير منقوطه ، و لم يتبيّن لنا ما هى .
۴- فى الأصل : بعينه ، و المناسب ما أثبتناه .

اقتِراحَ أوزانٍ و مَعَانٍ أُخرَ تَقطَعُ على أنّ الشِّعرَ المأثورَ خالٍ ممّا يَجمَعُ مِنَ المعنى و الوَزنِ ما اقتَرَحناه ؛ فإذا فَعَلَ فَلا سَبيلَ إلى تُهمَتِه .

و لهذه الأُمورِ مِنَ الأماراتِ الدّالّهِ عَلى المُنتَحِلِ مِنَ الصّادقِ ما يُعرَفُ بمُشاهَدهِ الحالِ ، و لا يُمكِنُ الإخبارُ عنه ، فإنّ المُتَمَكِّنَ مِن قَولِ الشِّعر ، يَظهَرُ منه عندَ المُباحَثهِ و الامتحانِ ما يُضطَرُّ إلى صِدْقِه . و كذلك المُنتَحِلُ يَظهَرُ منه ما يُضطَرُّ إلى كَذِبهِ .

و فى هذا البابِ لطائفُ يَشهَدُ بها الحِسُّ ، و مَن بُلِى باختِبارهِ و كانَت له مَعرِفهٌ به و دُرْبهٌ ، عَلِمَ بصحّهِ قَولِنا .

و الشِّعرُ و غيرُه مِنَ الكَلاَمِ يَجريانِ مَجرى الصَّنَائعِ التى يَظهَرُ فيها الإتقانُ والإحكامُ فى القَطْعِ على عِلْمِ فاعِلِها أو الشَّكِّ فيه ؛ لأنّ أحَدَنا لَو أحضَرَ غَيرُهُ ثُوبا مَنسُوجا حَسَنَ الصَّنعَهِ مُتَنَاسِبَ الصُّورهِ ، وادّعى أنّه صَانِعُه و

ناسِجُه ، لم يَجبْ تَصدِيقُه . و لو أنّه نَسَجَ مِثْلَ ذلك الثَّوبِ بحَضْرَتِه لَلَزِمَهُ القَطْعُ على عِلْمِه بالنِّسَاجهِ و خُبرِه بها .

و لو كانَ - أيضا - المعتَبَرُ على هذا المُدَّعى صِحّهَ قَولِه بعضَ أهلِ الحِذقِ بالنِّسَاجهِ ، حتّى يَسألَهُ عن لطائفِ تِلك الصَّنعَهِ وَ خَصائصِها - و عَلِم بِعِلمِ النَّسَّاجِ أنّه لا يُجيبُ فيه بالمَرْضىّ إلاّ بَصيرٌ(١) بالصَّنعهِ - فأجَابَ مِن كُلّ ذلك بالصَّحِيحِ لَوجَبَ القَطْعُ على بَصيرَتِه ، و لا ستَغنَى بهذا القَدرِ مِن(٢) الامتَحَانِ عن تَكْلِيفِه النسَاجَهَ بِحَضرَهِ مُمتَحِنه .

و ليسَ لأحدٍ أنْ يقُولَ : إنّ الشِّعرَ و

غَيره مِن أجنَاسِ الكَلاَمِ يُخالِفُ الصَّنَائعَ فى أحدِ الوَجهَينِ اللَّذينِ ذَكَرتُموها ؛ لأنّ الصَّنعةَ المبتَدَأه بحَضرَتِنا نَقطَعُ على حُدُوثِها

١- فى الأصل : الأبصر ، و المناسب ما أثبتناه .

٢- فى الأصل : عن ، و ما أثبتناه هو المناسب للسياق .

فى الحالِ ؛ لأنّ النَّقْلَ لا يُمكِنُ فيها ، و الكَلاَمُ ممكنٌ حِفْظُه وَ نَقلُه ، فيَجُوزُ فى كلِّ ما ادَّعَى الابتداءَ به أنْ يكَونَ مَنقُولاً لا مُبتَدَأ ؛ لأنّ الشِّعرَ – و

إنْ جـازَ فيه النَّقـلُ و الحِفظُ – فمعلومٌ أنّ الاعتبارَ قَد يَنتَهى إلى ما يَمتَنِعُ معه تجويزُ مِثْلِ ذلك ؛ لأنّ الشَّاعِرَ أو الكَاتِبَ إذا طُولِبَ بوصفِ حـالٍ مَخصُوصَةٍ أو حَادِثةٍ بِعينِها(١) مقطوعٍ على أنّها لم يَتَقَـدَّمْ مِثْلُها على صَـنعَتِها وَ هَيئتها ، و أُلزِم تَسْـميةَ حَاضِـريها ، و ذِكْرَ خَصَائصهَا ، و استَظهَرهُ عليه باقتِراحِ وزنٍ مُعَيّنٍ و قافيةٍ مخصوصةٍ ، عُلِم ابتِداؤُه بما يأتى به ، كما يُعلَمُ ابتداءُ غَيرِه .

و الكِتَـابَهُ و النسَاجَهُ [كـذلك] و إنْ كانَ العِلْمُ أغمَضَ طَرِيقا مِنَ الثانى ، لأنّه مُسـتَنِدٌ إلى العَادَاتِ وَ ما يَجُوزُ أنْ يَتَّفِقَ فيها و ما لا يَتَّفِقُ .

و بَعـدُ ، فمعلومٌ عنـد أهـلِ هـذا الشَّأنِ أمرُ الاعتبـارِ على الشـاعرِ طريقـا يُوصِـلُ إلى العِلْم بحقيقةِ أمرِه ، و هل هو مُتَمكِّنٌ مِنْ نَظمِ الشِّعرِ أم لا ، ليسَ هو الرجُوع إلى مُجرّدِ دَعواهُ لنفسِه .

و إذا صَـحَّت هذه الجُملهُ الّتى أورَدناها ، و عَلِمنا بالنَّقلِ الشّائع الذّائع تَصَـرُّفَ سِـيبَوَيه و أمثالِه المُشَـهَّرينَ فى عِلْمِ النَّحو ، و أنّهم كـانُوا يَشـرحُونَ غـامِضَ المسائـلِ ، و يُوضِـحُونَ مُشـكلَها على البَـدِيهِ و فى الحـالِ مِـن غَيرِ رُجـوعٍ إلى كتـابٍ أو غيرِه ، و أنّ خُصُومَهُم كانُوا رُبّما أعنَتُوهُم و امتَحَنُوهم بمسائلَ غَريبةٍ مَفقُودةٍ مِنَ الكُتُبِ ، فتكونُ حَالُهُم فى الجَوابِ بالصَّحيحِ عَنها واحدةً لا تَختلِف .

و هـذه حالُ مَنْ تَقـدَّمَ فى قَولِ الشِّعرِ و اشـتَهَرَ به ؛ لأنّه لا أحَدَ منهم إلاّ و قد امتُحِنَ واسـتُظهِرَ عليه ، حتّى عُرِفَ حقيقةُ أمرِه ؛ إمّا بامتحانٍ مَخصوصٍ اتّصَلَ بنا ، أو بأمرٍ عَرَفنَاهُ على سَبيلِ الجُمله .

ص:١۶٧

١- فى الأصل : بعينه ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

و قَد كانَ كثيرٌ منهم يَرتَجِلُ الشِّعرَ فى المَقامَاتِ وَ المَحافِلِ المخصُوصَهِ ، و يَصِفُ فى الوقتِ ما جَرى فيها ممّا لم يَتَقَدَّمْ عِلمُه به . و كذلك كانُوا يَصِفُونَ

الحُرُوبَ الّتى تَجرى بينهُم ، و يَرتَجِزُونَ فى الحالِ بِذِكرِ ما جَرى فيها ، و يُعيّرُونَ بِقَتلِ مَن قُتِلَ ، و فِرارِ مَن فَرَّ ، و نُكُولِ مَن نَكَل . و هذه الأمورُ إذا أُضيفَ بعضُها إلى بعضٍ خَرجَ منها ما أردناه .

و فى الجمله : إنّ كُلَّ مَن ظَهرَ منه الشِّعرُ و غيرُه مـا لا يُرجَع فى إضافتِه إليه إلاّ إلى قولِه ، دون دِلالهٍ أو أمارهٍ تُوصِلُنا إلى صِحّهِ قولِه ، فَالواجِبُ الشَّكُّ فى حالِه . و نهايهُ ما يَصيرُ إليه فى أمرِه عنـد حُسْنِ الظَّنِّ به ، و قُوّهِ أماراتِ صِدْقِه ، أنْ يَغلِبَ فى الظَّنِّ أنّه صادقٌ .

فأمّا العِلمُ اليقينُ فلا سَبيلَ إليه إلاّ بسُلُوكِ بعضِ ما قَدَّمناه . و مَن ليسَ بقويِ البَصِيرهِ - إذا غَلَبَ ظَنُّهُ فى هذه المواضعِ ، و استَبعَدَ أنْ يكُونَ الأمرُ بخلافِ ظَنِّهِ - يَعتقِدُ أنّه على عِلْمٍ يقينٍ ، و لو تَنَبَّه على بَعضِ ما أورَدناهُ لعَرَفَ أنّه الحقُّ ، و هذا واضِحٌ لمن نَصَحَ نفسَه .

* * *

فـإنْ قالَ قائلٌ : قـد بَيَّنتُم لُزومَ الاعتراضِ بالجِنِّ لمُخالِفِيكُم ، و كَشَـفتُم عن بُطلانِ أجوِبَتِهم عنه ، و لم يَبقَ عليكُم إلاّ أنْ تُبيّنُوا أنّه غَيرُ لازمٍ على مَذهَبِكُم ، و لا قادِحٍ فى طَرِيقَتِكُم ، لِيَتمَّ ما أجرَيتُم إليه مِنَ الغَرَض .

قيلَ له : سُـقُوطُ هذا السؤالِ عَن مذهَبِ الصَّرفَهِ لا إشكالَ فيه ، و ذلك إنّا إذا كنّا قد دَلَلنا على أنّ تَعَذُّرَ المُعَارَضَهِ لم يكُن لِفَرطِ الفَصَاحَهِ ، و

إنّما كانَ لأنّ العُلُومَ الّتى يَتمكّنُونَ بها مِنَ المُعَارَضَهِ سُلِبُوها فى الحالِ ، فلا مَعنى للاعترِاضِ بالملائكهِ

و الجِنِّ ؛ لأنّ الأدلّهَ القاهِرَهَ قائمهٌ على أنّ أحدا مِنَ المُحْدَثِين لا

يَتمَكَّنُ أنْ يَفعَلَ فى قَلبِ غيرِه شيئا مِنَ العُلُومِ و لا مِن أضدادِها ، بل لا يَقدِرُ أنْ يَفعَلَ فيه شيئا مِن أفعالِ

القُلوبِ جُملةً .

و

لا فَرقَ فى هذا التَّعَذُّرِ بين مَلَكٍ و جِنّيٍ و بَشرٍ ؛ لأنّه إنّما تَعَذَّرَ علينا لكَونِنا قادِرينَ بِقُدَرٍ ، فكُلُّ مَن شارَكَنا فيما به قَدَرْنا لا بدّ أنْ يَتَعَذَّرَ عليه ذلك .

و

ليس يَقدَحُ(١) فيما ذكرناه ما يقُولُه البَغداديّونَ مِنْ أنّ بَعضَنا يَفعَلُ فى بعضِ العُلُومِ . لأنّ مذهَبَهُم هذا و إنْ كانَ واضحَ البُطلانِ ، فإنّهم إنّما يقُولُونَ ذلك فى العُلُومِ التى يَعتَقِدُونَ أنّ لها أسبابا مَخصُوصَةً تُوجِبُها ، مِثل العُلُومِ بالمُدرَكاتِ . و ليسَ للمعلوم بالفَصَاحَهِ أسبابٌ يُشارُ إليها ، يُدّعى أنّها تُوجِبُها . و

لوادُّعىَ ذلك أيضا لم يُمكن أن يُدّعى أنّ أضدَادَ العُلُومِ بالفَصَاحَهِ أو غيرِها مِن سائرِ العلومِ ، تَقعُ مُوجبةً عن أسبابٍ مِنْ فِعلِنا . و هذا الموضِعُ هو الذى يُحتاجُ إليه .

فإذا صَحَّتْ هذه الجُملهُ صَحَّ(٢) أنّ السُّؤالَ غَيرُ مُتَوجّهٍ إلينا ؛ لأنّا اعتَمَدنا فى المُعْجِزِ على أمرٍ لا يَقدِرُ عليه غَيرُ اللّه ِ تعالى .

و قد كانَ بعضُ المُعتزِلهِ قالَ لى ، و قد سَمِعَ منّى الكَلاَمَ فى مسألهِ الجِنِّ و بيانِ

لُزُومِها لمن عَدَلَ عن الصَّرفه : هذا الّذى تَسلُكُهُ يُبطِلُ جَميعَ المعجزاتِ ؛ لأنّهُ لا شىءَ منها إلاّ و يُمكنُ أنْ يُدَّعى أنّ الجِنَّ صَنَعَته(٣) ، فيَجِبُ أنْ تَتْرُكَ هذه الطَرِيقَةَ

للبَرَاهِمَهِ ، و لا تَعتَمِدَها و أنتَ تُصَحّحُ المُعجِزَات !

فقُلتُ له : كيفَ تَظنُّ مِثْلَ ذلك ، و المُعجِزاتُ على ضَربَين :

أحدُهُمَا : يَختَصُّ القَديمُ تعالى بالقُدرَهِ عليه ، نحو إحياء الميّتِ ، و إبراءِ الأكْمَهِ و الأبرَصِ ، و خَلْقِ الجسمِ ، و فِعلِ القُدَرِ و العُلُومِ المخصُوصَه .

و

هذا الوَجهُ يَنقَسِمُ :

ص:١٦٩

١- فى الأصل : يفدم ، و الظاهر ما أثبتناه .

٢- فى الأصل : و صحّ ، و المناسب ما أثبتناه .

٣- قال المصنّف رحمه الله فى الذخيره / ٣٨٩ : «و ممّا اعتمدوا عليه فى دفع سؤال الجِنّ أنّ هذا الطعن و إنْ قَدَح فى إعجاز القرآن ، قدح فى سائر المعجزات» .

فمنه : ما وُقُوعُ قَلِيله كافٍ فی الـدِّلَالَهِ كوقُوعِ كثيره ، نحو إحيـاءِ الميّتِ ، و إبراءِ الأ ـكمَهِ و الأ ـبرَص ؛ لأنّ القَليلَ منهُ و الكثيرَ لم تَجرِ به العَادَهُ .

و

منه : ما يَدُلُّ إذا وَقَع منه قَدْرٌ مخصوصٌ – كالقُدَرِ و العُلُومِ – أو وَقَع منه تَغيّرُ

سببٍ مّا ، العَادَهُ جارِيهٌ بِوُقُوعِه ، لا يمكِنُ أنْ يُعترَضَ فيه بالجِنِّ ، كما لا يُمكِنُ بالإنسِ ؛ لخُرُوجِه عن مَقدُورِ الجَميع .

و

الضَّرب الثّانی مِنَ الأوَّلين : هو ما دَخَلَ جِنسُهُ تَحتَ مَقدُورِ العِباد .

و

هـذا الوَجهُ إنّما يَدُلُّ عنـدنا إذا عُلِمَ أنّ القَـدرَ الواقعَ منه و الوَجهَ الّذی وَقَعَ عليه ممّا لا يَتمكَّنُ أحدٌ مِنَ المُحْدَثِين منه ؛ فمتَى لم يُعلَمْ ذلـك لم يكُن دالاًّ ـ، كما أنّه مَتى لم يُعْلَم – عنـد خُصُومِنا فی الوَجهِ أنّ الفِعلَ ممّا لا يَتمكّنُ البَشَـرُ منه – لم يَدُلَّ ، فنُجرِی نحنُ اعتبارَ خُرُوجهِ عن إمكانِ البَشَر(١) .

و

ليسَ لك أنْ تقُولَ : و كيفَ يُمكِنُهم العِلمُ بأنّه ليسَ فی إمكانِ جميعِ المُحْدَثِينَ ، و لا سبيلَ لكُم إلی ذلك ؟ !

و

هذا يَرُدُّكم إلی أنّ الوَجهَ الّذی تَصِحُّ منه المعجِزاتُ واحدٌ ، و هو ما يَختَصُّ

القَدِيمُ تعالی بالقُدرَهِ عليه(٢) .

ص:١٧٠

١– قال المصنّف رحمه الله فی كتابه الـذخيره / ٣٨٩ : «إنّ المعجزات علی ضربين : ضربٌ يوصفُ القـديم بالقـدره عليه ، نحو إحيـاء الميّت ، و إبراء الأ ـكمه و الأ ـبرص ، و اختراع الأجسام . و هـذا الوجه لا يمكن الاعتراض فيه بالجِنّ و الملائكه ؛ لخروجه عن مقـدور كلّ مُحْدِث . و الضـرب الثانی من المعجزات : ما دخل جنسه تحت مقدور البشـر . و هذا الوجه إنّما يدلُّ إذا علم أنّ القَدرَ الواقع منه ، أو الوجه الذی وقع عليه ، لا يتمكّن أحدٌ من المُحْدَثين منه . و إذا لا يعلم هذا فلا دليل فيه» .

٢– قال المصنّف رحمه الله فی كتابه الذخيره / ٣٨٩ : «فإذا قيل : و ما الطريق إلی العلم بأنّه ليس فی إمكان جميع المُحْدَثِين ؟» .

و

ذلک أنّه لیسَ بمُنکرٍ أنْ یُخبرَنا اللّه ُ تعالی علی لسانِ بَعضِ رُسُلِه - ممّن أیَّدَه

ببَعضِ المُعجزاتِ الّتی یَختَصُّ جَلَّ و عَزّ بالقُدرَهِ علیها - بأنّ عَادهَ الملائکهِ و الجِنِّ مسَاویهٌ لنا فی کلِّ الأفعالِ و فی بَعضِها ، و أنّ ما یَتَعذّرُ علینا مِن ذلک یَتَعذَّرُ علیهم ؛ فمتَی ظَهَرَ علی یَدِ مُدَّعی النُّبوَّه - بعد تَقرُّرِ هذا عندنا - فِعْلٌ قد تَقَدّمَ عِلْمُنا بأنّ عَادَهَ المَلائکهِ و الجِنِّ فیه مُسَاویهٌ لعادَتِنا ، و تَعَذّرَ علینا علی وَجهٍ یَخرِقُ عادَتَنا ، لَحِقَ ذلک بالمُعْجِزاتِ المتقدِّمهِ ، و دَلّ کدِلالَتِها . فقد وَضَح بُطلَانُ ما ظَنَنْتَه علینا مِن فسادِ طریقِ المعجزاتِ(1) .

فقال : و لِمَ أنکَرْتَ أنْ یکُونَ اللّه ُ تعالی قَد أجری عادهَ الجِنِّ بأن یُحْییَ الموتی بینَهُم عند إدناء جِسمٍ له طبیعهٌ مخصُوصَهٌ منه ، و کذلک فی الأکْمَهِ و

الأبرَصِ ، کما أجرَی عادَتَنا - عند کثیرٍ مِنَ المُتکلّمینَ - بتَحَرُّکِ الحدیدِ عِندَ قُرْبِ حَجَرِ

المِقْنَاطِیسِ منه و انجِذابِهِ إلیه . و کما العَادَهُ بما یَظْهرُ مِنَ التَأثِیراتِ عند تَنَاوُلِ الأدویهِ ، و إنْ کانَت غَیرَ مُوجِبهٍ لها .

و إذا جَوَّزنا ذلک لم یَجِبْ لنا تَصدِیقُ مَن ظَهَرَ علی یدِه إحیَاءُ المیّتِ ؛ لأنّا لا نأمَنُ أنْ یکُونَ الجِنّیُ نَقَلَ إلیه ذلکَ الجِسمَ الّذی قد أجرَی اللّه ُ عادَهَ الجِنِّ بأنْ یُحیِیَ عِندهُ المَوتی و سَلَّمَهُ إلیه ، فتأتّی منه لأجلِه ما تَعَذّرَ علینا . و لا یَجبُ علی اللّه ِ

تعالی المنعُ مِن ذلک ، لِمثْلِ ما ذَکَرتُمُوه فی الاحتِجَاجِ علی خُصُومِکُم .

و

یکونُ هذا السؤالُ مُساوِیا لما سَألتُم عنه مَن خَالَفَکُم لمّا قُلتُم لهم :

فَلَعَلَّ عادَهَ الجِنِّ جارِیَهٌ بمثلِ فَصَاحهِ القُرآنِ ، و لعلَّ بعضَهُم نَقَلَ هذا الکلامَ إلی

1- قال المصنّف رحمه الله فی کتابه الذخیره / 389 : «قلنا : غیر ممتنع أن یخبرنا اللّه تعالی ، علی لسان رسول یؤیّده بمعجزه ، و یختصُّ تعالی بالقدره علیها ، و یُعلمنا أنّ عاده الجنّ أو الملائکه مساویه لعادتنا ، و إنّما یتعذّرُ علینا ما یتعذّر علیهم ، فمتی ظهر أمرٌ یخرق عادتنا علمنا أنّ ذلک معجزٌ ، لِعلمنا بمشارکه الملائکه و الجِنّ لنا» .

مَن ظَهرَ على يَدِه ؛ لأنّ كونَ عادَتِهم جارِيَةً به ، و نَقلَهُم له(۱) عَلى سَبِيلِ الاستِفْساد مَقدُورٌ ، و مَنعَهُم منه غَيرُ واجبٍ ؛ فَلا بدّ مِن أن تَرجِعُوا إلى طرِيقَتِنا ، أو تَدخُلُوا فى جُملهِ البَرَاهِمهِ و مُبطِلى النبوَّاتِ !(۲)

فقلتُ له : بينَ الأمرَينِ فَرقٌ واضِحٌ لا يَخفى على مُتَأمِّلٍ ؛ لأنّ إجراءَ عَادَهِ الجِنِّ بإحياءِ الميّت عِندَ تَقرِيب بَعضِ الأجسامِ منهُ - قياسا عَلى حَجَرِ المِقْنَاطيسِ - غَيرُ مُنكَرٍ ، إلاّ أنّ الجِنّىَ إذا نَقَلَ ذلك الجِسمَ إلينا ، و سَلَّمَهُ إلى بَعضِنا لم يَحسُنْ مِنَ اللّه تعالى أن يُحيىَ عندَهُ الميّتَ ، إذا احتَجَّ به كذّابٌ ؛ لأنّه تعالى هُو الخَارِقُ لعادتِنا عِند دَعوَهِ الكَذّابِ بما يَجرِى مَجرى التَّصدِيقِ له ، و ذلك قَبيحٌ لا يَجُوزُ عليه عزّوجلّ !

ألا

ترى أنّه لو أرادَ أنْ يَخرِقَ العَادَهَ عند دَعوَتِه لم يَزِدْ عَلى ما فَعَلهُ مِن إحياءِ الميّت بحسبِ دَعوَاه ، و لا مُعتَبَرَ بأنّ عادَهَ الجِنِّ جاريهٌ به ؛ لأنّها إنْ كانَت جَرَت بذلك فعَلَى وَجهٍ لا نَقِفُ(۳) عليه ، لأنّ ما تَجرى به عَادَاتُهم - أو لا تَجرى - غَيرُ داخلٍ فى عَادَتِنا ، فلا بُدّ من(۴) أنْ يكُونَ إحياءُ الميّتِ فيما بَيَنَنا(۵) عَلى الوَجهِ الّذى ذَكَرناهُ خارِقًا لعَادَتِنا ؛ لأنّها لم تَجرِ بِمِثلِه .

و حُكْمُ كُلِّ عادهٍ مَقصورٌ(۶) على أهلِها ، و مُختصٌّ بهم ، فغيرُ مُمتَنعٍ أن يكُونَ ما

۱- فى الأصل : و جائز نَقْلهم له ، و فيه اضطراب ظاهر .

۲- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ۳۸۹-۳۹۰ : «فإذا قيل : ما تنكرون مِنْ أن يكون اللّه تعالى أجرى عاده الجنّ أن يحيى الميّت عند إدناء أدنى جسم له صفه مخصوصه إليه ، كما أجرى العاده بحركه الحديد عند تقرّبه مِنَ الحجر المقناطيس . و إذا جوّزنا ذلك لم يكن فى ظهور إحياء الميّت على يد مدّعى النبوّه دليلٌ على صدقه ؛ لأنّا لا نأمنُ أن يكون الجنّى نقل إلينا ذلك الجسم الّذى أجرى اللّه تعالى عاده الجنّ أن يحيى الموتى عنده . و هذا طعنٌ فى جميع المعجزات» .

۳- فى الأصل : لا يقف ، و المناسب ما أثبتناه .

۴- فى الأصل : فى ، و الظاهر ما أثبتناه .

۵- كذا فى الأصل : و الظاهر : فيما بَيّنّا .

۶- فى الأصل : مقصوره ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

هو خَارقٌ لعادهِ بَعضِهم غَيرَ خارقٍ لعادَهِ بعضٍ .

و

ليسَ يُشبِهُ هـذا مـا سَـألتُم عنه فى نَقـلِ القُرآنِ ؛ لأنّ الجِنّىَ إذا كانَت عادَتُه جاريهً بِمِثْل فَصَاحَهِ القُرآنِ وَ نَقْلِهِ إلى أحـدِ البَشَـرِ ، فبنفسِ نَقْلِه قَد خَرَقَ عَادَتَنا ، مِن غَيرِ أن يكُونَ للّه ِ تعالى فى ذلک فِعْلٌ يُخالِفُ ما أجرى به عَادَتنا .

و

الجِنّىُ إذا نَقَـلَ إلينـا الجِسمَ المُختَصَّ بطبيعهٍ – قـد أجرَى اللّه ُ تعـالى عَـادَهَ الجِنِّ بإحيـاءِ المَوتى عِنـدها – فبِنَفسِ نَقْلِهِ للجِسمِ لم يَخْرِقْ عَادَتَنا ، و

إنّما الخَارِقُ لها مَن أحيى الميّتَ عِند تَقرِيبِ ذلک الجِسمِ منه ، و فَعَلَ فى عَادَتِنا ما أجرى به عَادَه

غَيرِنا .

فَقَـد صـارَ الفَرقُ بين الموضِعَينِ هو الفَرق بين أن يَتولّى اللّه ُ تعـالى تَصـدِيقَ الكَذّابِ ، و بينَ أن لا يَمنَع مِن تَصـدِيقِه ، و ليسَ يَخفى بُعدُ ما بَينَهُما(۱) .

فقالَ : هَبْ أنّ الكَلاَمَ مُستَقِيمٌ مِن هذا الوَجهِ ، كيفَ يُمكنُ الثِّقهُ مَع ما ذَكَرتُموهُ فى الجِنِّ بأنّ الميّتَ بعينِه عادَ حَيّا ، و أنّ الجِسمَ الّذى تَدَّعى أنّهُ مُختَرَعٌ فى الحالِ كذلک ، دونَ أنْ يكُونَ مَنقُولاً مِن مَوضِعٍ آخَرَ ؟ و نحنُ نعلَمُ أنّ الجِنّىَ مَع خَفَاءِ

۱– قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ۳۹۰ : «قلنا : إحياء اللّه تعالى الميّت عند تقريب هذا الجسم بيننا و فى عادتنا خرقٌ منه تعـالى لعادتنـا بما يجرى مجرى تصـديق الكـذّاب . و هـذا لا يجوز عليه تعالى . و ليس إذا أجرى اللّه تعالى عاده الجِنّ ، بأن يحيىَ ميّتا عنـد تقريب جسم إليه ، مِن حيث لا نعلم ذلک و لا نعرفه ، جاز أن يفعله فى عادتنا ؛ لأنّه إذا فعله فى عادتهم فلا وجه للقبـح . و إذا نقض عادتنـا فهو صـدّق الكـذّاب . و ليس هـذا يجرى مجرى نقل الكلام ، لأنّ الجِنّى إذا نقل إلينا كلاما ما جرت عادتنا بمثل فصاحته ، فبنفس نقله قـد خرق عادتنا ، و ليس للّه تعالى فى ذلک فِعلٌ يخرق عادتنا . و إذا نقل الجسم المشار إليه ، فبنفس نقله الجسم لم يخرق عادتنـا . و إنّما الخارقُ لها من إحياء الميّت عنـد تقريب الجسم منه . و الفرقُ بين الأمرين غير خافٍ على المتأمّل» .

رؤيتهِ ، و سَعَهَ حِيلَتِه ، يُمكِنُه إحضارُ حَيٍ ، و إبعَادُ مَيّتٍ عند دَعوهِ المُتَنَبِّئ .

و القولُ فى الجِسم كَمِثْلِه(۱) ؛ لأنّه يَتَمكَّنُ مِن إحضارِ أيِ جِسمٍ شَاءَ فى طَرفَهِ

عَينٍ ، بغيرِ زَمانٍ مُتَراخٍ .

و

هـذا أيضـا مُتَيأتٍّ فى نَقلِ الجِبالِ و اقتِلَاعِ المُـدُنِ لو ادّعاهُ مُـدَّعٍ ؛ لأنّه إنْ أظهرَ تَوَلّىَ ذلك بِجَوارِحِه أمكَن الجِنّيُّ أنْ يَتَحَمّلَ عنه النَّقلَ ، و

يُكافئَ ما فى المحمُولِ مِنَ الاعتماداتِ بأفعالِه ، فلا يَحصُلُ على المُظْهِرِ لحَملِه شىءٌ مِنَ الكُلفَه .

و

إن لم يَتولَّهُ المُدَّعى بنفسِه ، بل ادّعى وقُوعَهُ و حصُولَه فقط ، فالجِنّىُ يَكفِيه بوُقُوعِه على حَسْبِ دعواه ، و يُضِيفُهُ هو إلى رَبِّه .

فقـد عَادَتِ الحالُ إلى الشَّكِّ فى المُعْجِزاتِ و استِعمالِ جَوابِنا الّـذى أنكَرتُموه ، و هو أنّ القَـدِيمَ تَعالى يَمنَعُ الجِنّىَ مِنْ مِثلِ هذا إذا كانَ جارِيا مَجرى الاستِفسادِ ، و إلّا فما الجَواب ؟ !(۲)

فقلتُ له : أمّـا اقتِلاعُ المُـدُنِ و حَملُ الجِبال و ما جَرَى مَجراهَا ، فليسَ يجوزُ أنْ يكُونَ فِعلًا لِملَكٍ و لا لجِنّىّ ، و هُما على ما هما عليه مِنَ الرِّقّهِ و

اللَّطافهِ و التَّخَلخُل ؛ لأنّ هذِه الأفعالَ إذا وَقَعَتْ ممّن ليسَ بقادرٍ لنَفْسِه احتاجَت إلى قُدَرٍ كثيرهٍ بحَسَبِها ، و زِيادَهُ القُدَرِ تَحتاجُ إلى زيادهٍ فى البِنْيهِ ، و

صَلَابهٍ أيضا مَخصُوصَهٍ ،

۱- فى الأصل : كَمِثْل .

۲- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ۳۹۰ : «فإن قيل : سؤال الجِنّ يطرّق أن يجوز فيمن ظهر على يده إحياء ميّت أن لا يكون صادقا ، بل يكون الجنّى أحضر من بُعدٍ حيّا و أبعد هذا الميّت ؛ لأنّ خفاء رؤيته و سعه حيلته يتمّ نعمها ؟ قبل ذلك ، و أنّ مـدّعى النبوّه ادّعى معجزا له نَقْل جبـل أو اقتلاـع مـدينه ، و وقع ذلك ، جوّزنا أن يكون الجنّ تولّوه و فعلوه . و لو أنّ المـدّعى تولّى ذلك بجوارحه جاز فى الجِنّى أن يتحمّل عنه ذلك النقل و لا يحصل عليه شـىء من تكلّف ذلك النقل . و هـذا قـدحٌ فى جميع المعجزات ، أو الرجوع إلى أنّ اللّه تعالى يمنع من الاستفساد ، و أنتم لا ترتضون بذلك» .

و لهذا لا يجُوزُ أنْ تَحُلَّ النَّملَهُ مِنَ القُدَرِ ما يَحِلّ الفِيلُ ، و

إنّما نُجيزُ ذلك بأنْ يُزادَ فى بِنْيَتِها ، و يُعْظَمَ مِنْ خِلقَتِها .

فالجِنّىُ إذا تمكَّنَ مِنْ حَملِ جَبَلٍ أو مَدينهٍ ، فلا بُدَّ أنْ تَكثُفَ بِنيتُه ، و

تَكبُرَ جُثَّتُهُ . و إذا حَصَلَ كذلك لم يَخْفَ على العُيُونِ السَّليمهِ رؤيَتُهُ ، وَ وَجَبَ أنْ يكونَ مُشَاهَدا كما نُشاهِدُ سائرَ الأجسامِ الكَثِيفهِ .

و إذا اقتَلَعَ مُدّعٍ لِلنُّبوّهِ مَدينهً ، أو ادّعى أنّه سَيَنقُلُها(۱) ، أو ينتَقِلُ مِن مكانٍ إلى غيره ، و وَقَعَ ما ادّعاهُ مِن غَيرِ أنْ نُشاهِدَ جِسما كثيفا تَولّاهُ أو أعانَ عليه ، بَطَلَ أنْ يكُونَ من فِعْلِ الجِنِّ .

و

لا فرقَ فى اعتِبارِ هذه الحَالِ بين الجِنِّ و البَشَرِ ؛ لأنّ أحَدَنا لَوادّعَى الإعجازَ بحَملِ جِسْمٍ ثَقِيلٍ لا يَقدِرُ على النُّهُوضِ بمِثْلِه أحدٌ منّا مُتَفرّدا ، لم يكُن بُدٌّ فى الاعتبارِ عليه مِن أنْ يَمنَعَهُ مِنَ الاستعانهِ بِغَيره ، و يُزيلَ كلَّ حِيلَهٍ(۲) يمكِنُ أنْ يُستَعَانَ معها بالغَيرِ على وجهٍ لا يَظهرُ .

و

الجِنُّ فى هذا البابِ كالإنسِ ؛ لأنّا إذا كُنّا قد بَيّنا أنّه لا يَتَمكّنُ مِن هذهِ الأفعالِ إلاّ بأنْ يكُونَ كَثِيفا مُدْرَكا ، فالطرِيقُ الّذى به نَعلَمُ أنّ الاستِعانهَ لم تَقَعْ بإنسِيٍ ، به نَعلَمُ أنّها لم تَقَعْ بجِنّىّ .

فأمّا إبدالُ الميّتِ بحيٍّ و إحضَارُ جِسمٍ مِنْ بُعدٍ ، فليسَ يجُوزُ أنْ يَتولّاهُ أيضا إلاّ مَنْ له قُدَرٌ تَحتَاجُ إلى بِنيَهٍ كثيفهٍ تَقَعُ(۳) الرؤيهُ عليها(۴) .

ص:۱۷۵

۱- فى الأصل : أنّها سينقله ، و الصحيح ما أثبتناه .

۲- فى الأصل : حمله ، و ما أثبتناه من الذخيره ، و يقتضيه السياق .

۳- فى الأصل : تقطع ، و الظاهر ما أثبتناه مقاربا لما فى الذخيره .

۴- قال المصنّف رحمه الله فى الذخيره / ۳۹۱ : «قلنا : معلومٌ أنّ أجسام الملائكه و الجنّ لطيفه رقيقه متخلخله ، و لهذا لا نراهم بعيوننا إلاّ بعد أن يكثفوا . و من كان متخلخلَ البِنْيهِ لا يجوز أن تحلّه قُدَر كثيره ، لحاجه القُدَر فى كثرتها إلى الصلابه و زياده البنيه . و لهذه العلّه لا يجوز أن تحلّ النمله من القُدر ما يحلّ الفيل . فلا يجوز على هذا الأصل أن يتمكّن مَلَكٌ و لا جِنّى مِن حمل جبلٍ و لا قلع مدينهٍ إلاّ بعد أن يكثّف اللّه تعالى بنيتَه و يُعظم جثّته . و إذا حصل هذه الصفه رأتْه كلُّ عينٍ سليمه و ميّزته . فإذا ادّعى النبوّه مَن جعل معجزتَه إقلاعَ مدينه أو نقل جبلٍ ، فوقع ما ادّعاه من غير أن يشاهد جسما كثيفا أعان عليه أو تولّاه

يبطل التجويز لأنْ يكون من فعل جنّى و ملَكَ ، و خلص فعلاً للّه تعالى . و لا فرق فى اعتبار هـذه الحال بين الجِنّ و البشـر ، لأنّ مدّعى الإعجاز بحمل جبل ثقيل لا ينهض بحمله أحدٌ مِنّا منفردا لا بدّ من الاعتبار عليه من أن يمنعه من الاسـتعانه بغيره ، و يسـدّ باب كلّ حيلةٍ يتمّ معها الاسـتعانه بالغير ، فالجِنّى فى هذا الباب كالإنسـىّ إذا كنّا قد بيّنا أنّه لا بدّ من أن يكون كثيفا مُدرَكا . فأمّا إبـدال ميّتٍ بحىّ ، أو إحضـار جسم من بعيـد ، فليس يجوز أن يتمكّن منه أيضـا إلاّ ـ من له قُـدَر تحتـاج إلى بنيه كـثيفه يتنـاولها الرؤيه» .

و

أكثرُ ما يمكِنُ أنْ يُقال هاهنا : جَوِّزُوا أنْ يكُونَ الجِسمُ الّذی يَنقُلُه لطيفا ، و الحیُ الّذی يُحضِرُهُ(۱) بَدَلاً مِنَ الميتهِ صغيرَ(۲) الجُثّهِ كالذَّرَّهِ و

البَعُوضَهِ ؛ فليسَ بِواجبٍ أنْ يكُونَ إنسانا أو حَيوانا عَظِيمَ الجُثّه ؟ !(۳)

و

ذلك مِمّا لا يُجدی أيضا فی دفعِ كَلاَمِنا ؛ لأنّ أقلَّ أحوالِه أن يكُونَ مُكَافِئا

فی القُدَرِ للذَّرَّهِ(۴) و البَعُوضَهِ ، حتّی يَتمكّنَ مِنْ حَملِ أخَفِّ الحَيوانِ وَزنا . و لو كانَ كذلك لَوَجَبَ أنْ يُساوِيَهُما فی الجُثَّهِ و الكَثَافَهِ ، و

يَعودُ الأمرُ إلی أنّ

ص:۱۷۶

۱- فی الأصل : لا يحضره ، وهو من سهو الناسخ .

۲- فی الأصل : صغيره ، و المناسب ما أثبتناه .

۳- قال المصنّف رحمه الله فی كتابه الذخيره / ۳۹۱ : «و أكثر ما يمكن أن يُقال : جوّزوا أن يكون الحیّ الذی أبدله الجِنّی بميّتٍ مِن أصغر الحيوان جثّهً كالذرّه و البعوضه» .

۴- فی الأصل : الذرّه ، و المناسب ما أثبتناه .

رؤيتَهُ واجِبه(۱) .

على أنّه إنْ لَم يكُنْ مَرئيّا فلا بُدّ مِنْ أنْ يكُونَ ما يُحضِرهُ و يَنقُلُه مَرئيّا مُتَمَيّزا مِن غَيرِه ، و إلاّ لم يكُنْ فَرقٌ بَين حُضُورِه و غَيبتِه . [و] ما كانَ بهذِهِ المَنزِلَهِ لا

يَصِحُّ ادّعاءُ الإعجازِ و الإبانهِ به .

و

إذا كانَ ما يَنقُلُهُ مَرئيّا لم يَخْفَ على الحَاضِرينَ حالُه ، وجَبَ أنْ يَفطُنُوا به ، و يُنَبّهُوا على(۲) الحِيلَهِ فيه(۳) .

وَ يَلحَقُ هذا الوجهُ أيضا بالأوّلِ فى مُسَاواهِ الجِنِّ للبَشَرِ فى الاعتبارِ عَلَيهِم و الامتحانِ ، ألا تَرى أنّ كثيرا مِنَ المُشَعبِذينَ و أصحَابِ الحُقَّهِ(۴) يَتَمكَّنُونَ على

سَبيلِ الحِيلَهِ مِنْ سَترِ جِسْمٍ و إظهارِ غَيرِه ، و إبدَالِ ميّتٍ بحيٍ ، و

صَغيرٍ بكبيرٍ ، و مُلَوّنٍ بمُلَوّنٍ يُخالِفُه ! و إذا اعتَبَر عَلَيهِمُ الحُصَفاءُ(۵) ، و كَشَفُوا عَن مَظَانِّ حِيَلِهم

ظَهَرُوا على أمرِهِم .

و

لا بـدّ فى مُدَّعى النُّبوَّهِ مِنْ أنْ يؤمَنَ فى أمرِهِ ما جُوّزَ فى المُشَـعبِذِ ، و ليسَ يَقَعُ الأمانُ إلاّ بالامتِحَانِ الشَّديدِ و البَحثِ الصَّحِيحِ . و كما أنّا لا

نُصَدِّقُ مُدَّعى النُّبوَّه

۱- قال المصنّف رحمه الله فى الذخيره / ۳۹۱ : «والجواب عن ذلک : أنّ أقلّ الأحوال أن يكون حامل هذا الحيوان مكافئا له فى القُدر ، و يجبُ تساويهما فى الجثّه و الكثافه ، فيجب رؤيته و لا يخفى حاله» .

۲- فى الأصل : عن ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

۳- قال المصـنّف رحمه الله فى الـذخيره / ۳۹۲ : «و بعـدُ ، فـإن فرضـنا أنّ رؤيه هـذا الحامل غير واجبه ، فلا بـدّ من أن يكون ما يحمله و ينقله مرئيّا متميّزا ، و إلاّـ لم يفرق بين حضوره و غيبته . و ما هـذه حاله لا يخفى على الحاضـرين حاله ، و لا بـدّ من أن يدركوه و يفطنوا بحاله و يتنبّهوا على وجه الحيله فيه» .

۴- فى الأصل : الحُقَّه : أى الداهيه ، و لعلّها : الخِفّه .

٥- حَصُفَ ، حَصَافةً : إذا كان جيّد الرأى ، محكم العقل .

و الإعجَازِ بإحيَاءِ الميّتِ إلاّ بَعـد أنْ نَعلمَ أنّه لم يَقَعْ فى أمرِه حِيلةٌ منه و لا مِن غَيرِه مِنَ البَشَرِ ، فكـذلك لا نُصَـدِّقُهُ حَتّى نَعلمَ أنّ الحِيلةَ – فيما جاءَ به – لم يَقَعْ(١) مِن بشـرٍ ، و لا مَلَكٍ ، و لا جِنّيّ . و طريقُ الاعتبار واحِدٌ عَلى ما ذكرناه . فلمّا سَمِع ما أورَدتُهُ ، أمسَكَ مُفكِّرا فيه ، و مُتدبِّرا له(٢) .

سؤالٌ عَلَيهم آخر :

و

قد سَأل المُخالِفُونَ أيضا ، فقالوا :

لو

سُلِّمَ لكم جَميعُ مـا تَـدَّعُونَهُ فى القُرآنِ مِن تَعَـذُّرِ مُعَارَضَـتِه عَلى البَشَـرِ ، فـإنّ التعَـذُّرَ إنّما كان لخُرُوجِهِ عَن عادَتِهم ، و أنّ حُكمَ المَلاَئكهِ و

الجِنِّ و كُلِّ قادرٍ مِنَ المُحْدثِينَ فى تَعَذُّرِ المُعَارَضَهِ حُكْمُ البَشَرِ .

و سُلِّمَ أيضـا أنّ القُرآنَ مِن فِعـلِ القَـدِيم تعالى – و ذلك نهايهُ أمرِكُم – لم يَصِحّ الإعجازُ الّذى تُرِيـدُونَه ؛ لأنّه ليسَ بمنكَرٍ أنْ يكُونَ اللّه تَعـالى أنزَلَهُ(٣) على نَبىٍ مِنَ أنبيـائه ، فَظَفَر به مَن ظَهَرَ مِن جِهَتِه ، فَغَلَبهُ عليه وَ قَتَلهُ مِن حيثُ لم يُعْلَمْ حـالُه ، و ادّعَى الإعجازَ به ؟ !(۴)

ص:١٧٨

١- فى الأصل : لم يقطع ،و ما أثبتناه مناسب للسياق .

٢- قال المصنّف رحمه الله فى الذخيره / ٣٩٢ : «و يلحق هذا الوجه بالأوّل فى مساواه الجنّ و البشر فى الاعتبار عليهم و الامتحان . و لهـذا نجدُ كثيرا من المشـعبذين و أصـحاب الحُقّه يسترون جسـما و يُظهرون آخر ، و يُبدلون ميّتا بحىّ و صـغيرا بكبير ، و إذا اعتبر عليهم المحصّلون ، ظهروا على مظانّ حيلهم و وجوهها . و لا بدّ فى مُدّعى النبوّه من أنْ يؤمَنَ فيه ما جوّزناه فى المشعبذ ، و ليس يحصلُ الأمر إلاّ بصادق البحث ، و قوّى الامتحان» .

٣- فى الأصل : أنزل ، و المناسب ما أثبتناه .

۴- قال المصـنّف رحمه الله فى كتابه الـذخيره / ٣٩٣ : «إذا سـلّم لكم تعـذّر معارضه القرآن على كلّ بشـرٍ و جِنّى و مَلَك و كلّ قادر من المُحْدَثين ، و سُلّم أيضا أنّه من فعله تعالى على غايه اقتراحهم ، ما المنكر من أن يكون أنزل هـذا الكتاب على نبىّ من الأنبياء ، غير من ظَهَر من جهه تغلّبه عليه ، و قَتَله الظاهر من جهته ، و ادّعى الإعجاز به ؟» .

و

إنّما يَنفَعَكُم ثُبوتُ كونِه فِعْلاً للّه ِ تعالى مَعَ خَرقِ العَادهِ ، إذا أمكَنَكُم أنْ تَدُلُّوا على اختِصاصِ مَنْ ظَهَرَ على يدَيهِ ، و أنّه إنّما فَعَلَ تَصْدِيقا له . و

مَعَ السُّؤالِ الّذى أورَدْناهُ لا يُمكِنُ ذلك .

و

ليسَ لأحدٍ أن يقولَ : إنّ معنى هذا السُّؤالِ يَرجِعُ إلى معنى السُّؤالِ المُتَقَدّم ؛ لأنّهما و إنْ كانَا معا طَاعِنَين فى الطّريقهِ ، فبينَهُما مَزيّهٌ ظَاهِرهٌ ؛ لأنّ سؤالَ مَن اعترَضَ بالجِنِّ يَقدَحُ فى كُونِ القُرآنِ مِن فِعْلِ اللّه ِ عزّوجلّ ، و فى اختِصَاصِه أيضا به لِمَنْ ظَهَرَ على يَدِه .

و

السُّؤالُ الثّانى يَتَضَمّنُ القَدحَ فى الاختصاصِ حَسْب ، مَعَ تَسْلِيمِ كونِه مِنْ فِعلِه تعالى . و لسنا نَعرِفُ للقَومِ جَوابا مُستَمِرّا عن هذا السُّؤالِ(١) .

و

قد كُنّا أخرَجنا جَوابا عنهُ يَستَمِرُّ على أصولِهم ، نَحنُ نَذكُرهُ بعد أن نُنبِّهَ على فَسادِ ما تَعَلَّقوا به فى دفعِه ، ثُمّ نَتلُوهُ بذكرِ الجَوابِ الّذى يختَصُّ به أصحابُ الصَّرفَهِ لِيَنكَشِفَ لُزومُ السُّؤالِ لهم دُونَنا ، حَسْبَ ما استَعملناهُ فى السؤالِ المتقدّم . و نحنُ ذاكِرُونَ ما تَعَلَّقُوا به .

رُبَّما قَالُوا : إنّ القَديمَ تعالى قَد مَنَعَ مِن ذلك ، مِن حيثُ يُؤدّى إلى الاستِفسَادِ ، و أجرَوه مَجرى أنْ يَعلَمَ اللّه ُ تعالى أنّ بعضَ المُمَوِّهينَ(٢) يَنقُلُ القُرآنَ إلى بلدٍ شَاسِعٍ ، لم يَتّصِلْ بأهلِه خَبَرُ النَّبىِ صلى الله عليه و آله و

مُعجزاتُه ، فيَدّعى به الإعجازَ . و ادَّعَوا فى

الأمرَينِ أنّ الواجبَ على اللّه ِ تعالى المنعُ منهما .

١- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٣٩٤ : «و لسنا نعرفُ للقوم جوابا سديدا عن هذا السؤال . . .» .

٢- أى المشعبِذين .

و

رُبَّما قالُوا : إنّ الّذی یؤمَنُ منه حُصُولُ العِلْمِ الضَّرُورِیِ أنّ النَّبیَ صلی الله علیه و آله هو المُظْهِرُ للقُرآنِ بالإتیانِ به ، و أنّه لم یُسمَعْ مِن جِههِ غیرِه .

و

رُبَّما تعلّقوا بأنّ الشکَّ فی ذلک تَشَکُّکٌ فی إضافهِ الشِّعرِ إلی الشُّعراءِ ، و الکُتُبِ إلی المصنِّفینَ .

و

هذه الوجُوهُ الثّلاثهُ قد تَقَدّمَ الکَلاَمُ علیها و النَّقضُ لها ، علی حدٍّ مِنَ البَسطِ و الشَّرحِ لا یُحوِجُ إلی تَکرارٍ(۱) .

فأمّا قَولُهم : «إنّ العِلْمَ حاصلٌ بأنّه لم یُسمَعْ مِن غَیرِه» ، فهو صحیحٌ مُسلَّمٌ .

و

کذلک إنْ قالوا : «إنّا نَعلَمُ أنّ المُظْهِرَ له لم یأخُذْهُ مِن غَیرِه» ، و أرادوا ممّن یَقفُ علی خَبَرِه ، و یَجبُ أنْ تَتَّصِلَ بنا أحوالُه .

فأمّا علی کُلِّ وجهٍ ، حتّی یَدَّعُوا وُقُوعَ العِلْمِ بأنّه لم یوجَدْ مِنْ أحَدٍ - ظَهَرَ عَلی یَدِه أم لَم یَظْهَر ، عَرَفناهُ أم لم نَعْرِفْهُ ، کان مِمَّنْ یَجبُ أنْ تَتَصِلَ بنا أخبارُه أم لم یَکُن - فهو المُکَابَرهُ الظّاهِرهُ الّتی یَعلَمُها کُلُّ مَن رَجَعَ إلی نفسِه .

و

لا بدّ أیضا أنْ یکُونَ هذا العِلْمُ مَخصُوصا ؛ لأنّهم إنِ ادَّعَوهُ علی العُمومِ

خَرَجُواعن الإسلامِ ؛ لأنّا قد بَیّنا أنّ المَعلُومَ نُزُولُ المَلَکِ به ، فیَجبُ أنْ تَقُولُوا علی هذا : إنّا نَعلَمُ أنّه لم یُوجَدْ مِن أحدٍ مِنَ البَشَر و یَجوزُ ذلک فی غیرِهم . [و] مَنْ حاسَبَ نَفسَهُ و سَبَرَ ما عِندَها لَم یَجِدْ فیها فَرْقا فیما ادَّعَوا العِلْمَ به بینَ مَلَکٍ و بَشَرٍ ، إذا فَرَضنا أنّ المأخوذَ منه لا یَجبُ أن یتَّصِلَ بنا خَبَرُه(۲) .

ص:۱۸۰

۱- قال المصنّف رحمه الله فی الذخیره / ۳۹۴ : « . . . إذا ذکروا الاستفساد و غیره ممّا حکیناه عنهم فی جواب سؤال الجنّ ، فقد تکلّمنا بما فیه کفایه . و إذا قالوا : إنّ العلم الضروریّ حاصلٌ بأنّه لم یُسمع من غیره ، أو قالوا : نعلم ضروره أنّ المُظهر له لم یأخذ من غیره . . .» .

۲- قال المصنّف رحمه الله فی کتابه الذخیره / ۳۹۴ : «قلنا : أمّا العلم بأنّه لم یأخذ من أحد ظهر علی یده و عُرفت أخباره و انتشرت ، فثابتٌ لا محاله . و هو علی خلاف ما تضمّنه السؤال ؛ لأنّه تضمّن أنّه أخذه ممّن لم یظهر له حالٌ ، و لا وقف له علی

خبر سواه ، و كـذلك العلم بأنّه لم يأخذه من غيره ، لا بدّ من أن يكون مشروطا بما ذكرناه ، و كيف يدّعى إطلاقا أنّه لم يأخذه من غيره ، و هو يـذكر أنّ المَلَک نزل به عليه ؟ فيجب أن يقولوا إنّه لم يُؤخـذ من أحـدٍ من البشـر ، و إذا فرضـنا أنّ المأخوذ منه ذلک من البشر لم يطّلع على حاله سواه ، لحق البشرُ فى هذا بالمَلَک» .

و

قـد تَعَلّق بعضُـهُم بأنّ المُراعى هو خَرقُ العَادهِ ، و لو كانَ القُرآنُ مأخوذا مِنَ الغَيرِ عَلى الوَجهِ الّذى ذَكَرتُم لم يَخْرُوجْ مِن حُصُولِ خَرْقِ العَادَهِ به ، لا سِيّما و العَادَهُ جارِيَهٌ بأنّ مِثْلَ ما ادَّعَيتُمُوهُ لو وَقَعَ لَظَهَر و

انتَشَرَ . و إذا لم يَظهرْ فليسَ ذلك إلاّ لأنّ اللّه ـ تعالى شَغَلَ النّاسَ عنه ، و عَدَلَ بِهم عن ذِكرِه .

قالوا : فَقَد حَصَلَ ما نُريدُه مِنْ خَرْقِ العَادَهِ على كُلِّ وجهٍ .

و

هـذا بَعيدٌ جدّا ؛ لأنّ خَرْقَ العَادَهِ و إنْ كان حاصِلاً فى القُرآنِ فلَم يَحصُلْ لنا اختِصَاصُ مَن ظَهَرَ على يدِه به على وجهٍ يُوجِبُ أنّ العَادَهَ إنّما خُرِقَتْ مِنْ أجلِه ، و على سبيلِ التَّصدِيقِ له .

و

خَرْقُ العَادَهِ غَيرُ كـافٍ إذا لم تَعْلَمْ مـا ذكرناهُ مِنَ الاختصاصِ ، ألا تَرى أنّ مُـدَّعِيا لو ادّعَى النُّبوَّهَ و حَصَلَ عِلْمُهُ ببعضِ الحَوَادِثِ البَدِيعَهِ الّتى قـد تَقَادَمَ وجُودُها ، و لم تَقَع مُختصّهً بدَعوهِ أحَدٍ بعينهِ ، أو جَعَل (مُعجزتَهُ إحدى)(١) مُعجِزَاتِ الأنبياءِ المُتَقدّمينَ و ادّعى أنّه المَخصُوصُ بالتَّصـدِيقِ بـذلك ، لم نَخفِـلْ بقَولِهِ ، مِن حيثُ عَـدِمنا فيما ادّعاهُ الاختصاصَ الّـذى لا بُـدَّ منه ، و إنْ كانَ خارِقا للعاده .

هـذا إذا نَسَـبنا خَرْقَ العَـادَهِ إلى اللّه ـ عزّوجلّ مِن حيثُ نَزَّلَ الكِتَابَ . فإنْ نَسَـبنا خَرْقَها إلى مَن أظهَرهُ لنا ، و سَـمِعناهُ مِن جِهتِه ، وَ جَعَلنا إنزَالَهُ إلى مَن أُنزِلَ إليه غَيرَ مُعتَدٍّ به فى بابِ خَرْقِ العَادَهِ ، مِن حيثُ لَم نَقِفْ عليه ، و اعتَبَرنا فى عَادَتِنا ما اطَّلَعنَا

١- فى الأصل : معجزهَ أحد ، و ما أثبتناه هو المناسب للسياق .

عليه و أحطْنا عِلْما به ؛ فإنّ الكَلاَمَ يكَونُ أوضَحَ(١) ، و سُقُوطَ الاحتِجاجِ بما ذَكَرُوه

أبيَنَ ؛ لزَوالِ أنْ يكُونَ الاختِصاصُ وَ خَرْقُ العَادَةِ جميعا مِنْ قِبَلِ القَدِيم تعالى .

فأمّا قَولُهُم : إنّ مِثْلَ ذلك لو

جَرَى لَوجَبَ ظُهُورُهُ بالعَادَةِ ،و إذا لم يَظْهَرْ فلأمرٍ مِن قَبِلِ اللّه ِ تعالى ؛ فليسَ بصحيحٍ ؛ لأنّ العَادَةَ إنِ اقتَضَت ظُهُورَ أمثَالِ ما ذَكَرناهُ

و

انتِشارَه ، فإنّما تَقتَضِيهِ فيما وَقَعَ فی أصلِه ظَاهِرا . و الإلزامُ بِخِلافِ ذلك ؛ لأنّهم إنّما ألزَمُوا أنْ يكُونَ مأخُوذا ممّن لم يَظْهرْ على يدِه ، و لا سُمِعَ مِن جِهتِه ، و لا اطّلَعَ أحدٌ غَيرُ آخذِه على حالِه ، و العَادَةُ لا تَقتَضی ظُهُورَ مِثلِ هذا ، فمَنِ ادّعَى اقتِضَاءها لِظُهُورِه – و إنْ كانَ عَلى ما مَثّلناهُ – طُولِبَ بالدِّلاَلهِ على صِحّهِ قَولِه ، و لَن يَجِدَها !

وَ ممّا تَعَلّقُوا به أيضا ، أن قالُوا : تَجويزُ ما ألزَمنَاهُ فی القُرآنِ يُؤدّی إلی تَجويزِ مِثْلِه فی سائرِ مُعْجِزاتِ الأنبياءِ صلواتُ اللّه ِ علَيهم ، و يَقتَضِی الشَّكَّ فی وُقُوعِ جميعِها على هذا الوجهِ .

قالوا : فإنْ قيلَ لَنا أنّ تِلكَ المُعْجِزاتِ مُبايِنهٌ للقُرآنِ مِنْ حيثُ عُلِمَت حادِثهً فی الحَالِ ، على وجهٍ يُوجِبُ الاختصاصَ و يَرفَعُ الشَّكَّ .

قلنا : أليسَ مِن قَبلِ أنْ يُنكِرَ المُستَدِلُّ ، فنَعلَمَ حُدُوثَها فی الوقتِ ، و وقُوعَ الاختِصَاصِ التَامِّ بها ، يَجوزُ فيها ما ذَكَرتُمُوه ؟

و

إذا جُوِّزَ ذلك كانَ تَجويزُه مُنَفِّرا لهُ عن النَّظرِ فِيها . فإنْ كانَ لو

نَظَرَ لَعَلِمَ ما أمِنَ مِن وُقُوعِ التّنفِيرِ عن النَّظرِ فی أعلاَمِ سائرِ الأنبياءِ ، يُؤمِنُ مِنْ حُصُولِ ما ألزَمناهُ فی القُرآنِ .

و

ليسَ هذا بشیءٍ ؛ لأنّ تجويزَ المُستَدلِّ النَّاظِرِ فی المُعْجِزاتِ – قبلَ أنْ يَعْلَمَ

حُدُوثَها ، و ثُبُوتَ الاختصاصِ بها – أنْ تكُونَ غَيرَ حادثهٍ ، و لا مُقتَضِيهٍ

١– فی الأصل : واضح ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

للاختصاصِ ، لا يَقتَضِی التَّنفِیرَ عن النَّظرِ فیها حَسْبَ ما ظَنُّوهُ . و

کیفَ نَظُنُّ مِثْلَ ذلک و نحنُ نَعلَمُ أنّ النّاظِرَ فی کلِّ عَلَمٍ مِنْ أعلامِ(۱) الأنبیاءِ علیهم السلام ، یُجوِّزُ قبلَ نَظَرِه فیه أنْ یکُونَ مَخْرَقةً(۲) و شَعبذَةً ، و غیرَ مُوجبٍ لِتَصدِیقِ مَنْ ظَهَرَ علیه ؛ لأنّه لو لم یَکُن مُجوّزا لِما ذَکَرناه لکانَ عالِما بأنّه عَلَمٌ مُعجِزٌ . و لو کانَ عالِما لم یَصِحَّ أنْ یَنظُرَ فیه لیعْلَمَ أنّه مُعجِزٌ ، (و تَجوِیزُهُ أنْ یکُونَ غَیرَ مُعجزٍ فی الحقیقه)(۳) .

فإنْ کانَ ظاهِرُهُ الإعجازُ لا یَقتَضی تَنفیرَهُ(۴) عن النَّظرِ فیه ، بل نَظَرُهُ فیه واجبٌ ، مِن جِهه الخَوفِ القائم ، وَ عَدمِ الأمانِ مِن أن یکُونَ المُدَّعی صادقا .

فَکَذلِک حُکْمُ النَّاظِرِ فی الأعلامِ – مَعَ تجویزِه أنْ تکُونَ غَیرَ حادثهٍ و لا مُختَصّهٍ

– لا یجبُ أنْ یکُونَ تَجوِیزُهُ مُنَفِّرا عن النَّظَرِ ؛ لأنّ الخَوفَ المُوجِبَ للنَّظرِ و البَحثِ قائمٌ(۵) .

و

مِمّا یُمکنُ أنْ یَتَعلَّقُوا به أنْ یقُولُوا : لو کانَ القُرآنُ مأخوذا مِن نَبیٍ خَصَّهُ اللّه به و أنزَلَهُ علیه لَم یَخْلُ حالُه مِن وَجهَینِ :

إمّا أنْ یکُونَ قَد أدَّی الرِسَالَهَ ، و صَدَعَ بالدَّعوهِ ، و ظهَرَ أمرُه ، و

انتَشَرَ خَبرُه .

أو یکُونَ لَم یُؤدِّها .

فإنْ کانَ الأوّلُ : استَحَالَ أنْ یَخفی أمرهُ ، و تَنطَوی حَالُ مَن قَتَلَهُ و غَلَبهُ علی

۱– فی الأصل : عَلَم ، و المناسب ما أثبتناه .

۲– أی ادعاءً و کذبا .

۳– کذا فی الأصل : و تبدو العباره غیر مستقیمه .

۴– فی الأصل : بتغیّره ، و ما أثبتناه مناسب للسیاق .

۵– قال المصنّف رحمه الله فی کتابه الذخیره / ۳۹۴ : «إنّ تجویز المستدلّ الناظر فی المعجزات أن تکون غیرَ حادثهٍ و لا مختصّهٍ لا یقتضی التنفیر عن النظر فیها . و کیف یکون ذلک و یحسن أن کلّ ناظر فی عَلَم من أعلام الأنبیاء علیهم السلام یُجوّز قبل نظره فیه أن یکون مخرقه و شعبذه ، و لم یقتض ذلک تنفیره عن النظر فیه ، بل واجب نظره لثبوت الخوف و عدم الأمان من أن یکون المدّعی صادقا» .

كِتابه ، لا سيّما مَعَ البَحثِ الشَّديدِ و التَتَبُّعِ التامّ .

و

إذا كنّا – مع ما ذَكَرناه مِنَ الفَحصِ و البَحث – لا نَقِفُ(١) على خَبَرِه مَن هذِه صِفَتُه ، وَجَبَ القَضاءُ بِبُطلانِه .

و إنْ كـانَ الثّـانى : فالواجبُ على اللّه ِ تعالى أنْ يَمنَعَ مِن قَتلِه لِيقُومَ بأداءِ الرِّسالهِ ؛ لأنّه إذا كانَ الغَرضُ بِبِعْثَتِه تَعريفَنَا مصالِحَنا ، و تَنبيهَنا على ما لا نَقِفُ علَيه إلاّ مِنْ جِهتِه ؛ فليسَ يجوزُ أنْ يُمكِّنَ اللّه ُ تعالى مِن اقتِطاعِه عن ذلك ، كما لا

يَجوزُ أنْ يَقتِطَعَهُ هو عنه ، و لهـذا يُقال : إنّ النَّبىَ إذا عَلِمَ أنّ علَيه شـيئا مِنَ الرِّسالهِ لَم يُؤدِّهِ بَعـدُ ، فإنّه لا بُـدَّ أنْ يكُونَ قاطِعا على أنّه سَيَبقى إلى أنْ يُؤدّيَه ، و يأمَنَ القَتلَ و غَيرَهُ مِنَ

القَوَاطعِ عن الأداءِ .

و

إذا فَسَد الوَجهَانِ جميعا ، بَطَلَ السُّؤالُ(٢) .

و

هذا أيضا غَيرُ صَحيحٍ ؛ لأنّه ليسَ بِمُنكرٍ أنْ يكُونَ ذلك النَّبىُ مَبعُوثا إلى واحدٍ مِنَ النّاسِ ، فإنّ جَوازَ بِعثَةِ الرُّسلِ إلى آحادِ النّاسِ فى العُقُولِ ، كجَوَازِ بِعثَتِهم إلى جَماعتِهم . و إذا جَازَ أنْ يكُونَ مَبعُوثا إلى الوَاحـدِ ، فما الّـذى تُنكِرُ مِنْ أن يُقتَلَ هو و الّذى بُعِثَ إلَيه معا ، و يُنتزَعَ الكِتابُ مِنْ يدِه بعدَ أدائه الرِّساله و قيامِه بِتَكليفِها ؟

أو يكُونَ مَبعُوثا إلى الّـذى قَتَلهُ و أخَـذَ الكِتابَ منه وَحـدَه ، و نُقَـدِّرُ أنّه أوقَعَ القَتْلَ به بعد أداءِ الرِّسَالهِ ، حتّى لا يُوجِبُوا على اللّه ِ تعالى المَنعَ مِنْ قَتلِه .

ص:١٨۴

١– فى الأصل : لا يقف ، و المناسب ما ذكرناه .

٢– قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٣٩۵ : «و ممّـا يمكن أن يتعلّقوا به : أنّ القرآن لو كـان مأخوذا من نبىّ خصّه اللّه تعـالى به ، و لم يخـلُ حـاله من وجهين : إمّـا أن يكون قـد أدّى الرساله ، و ظهر أمره ، و انتشـر خبره . أو لم يؤدّها . و فى الوجه الأوّل : اسـتحاله أن يخفى خبره و ينطوى حال من قتله و غلبه على كتابه ، لا سيّما مع البحث الشديد و التنقير الطويل . و إن كان على الوجه الثانى : وَجَب على اللّه تعالى أن يمنع مِن قتله ، و إلاّ انتقض الغرضُ فى بعثته» .

و

أمّا الجَوابُ الّذى ابتَدَأناهُ وَ وَعَدنا بِذِكرِه و استمرارِه على أُصولِ الجَميعِ ، فهو(۱) : أنّ القُرآنَ نَفسَه يَدُلُّ على أنّ نَبيَّنا صلى الله عليه و آله هو المختَصُّ بِهِ دونَ غيرِه ، فمِمّا تضَمَّنَهُ – ممّا يَدلُّ على ذلك – قولُه تَعالى فى قصّةِ المُجادِله :

«قَدْ سَمِعَ اللّه قَوْلَ الَّتِى تُجَادِلُکَ فِى زَوْجِهَا وَ تَشْتَكِى إِلَى اللّه وَ اللّه يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللّه سَمِيعٌ بَصِيرٌ * الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ» إلى قَوله تعالى : «وَ لِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ»(۲) .

و قد جاءت الرِّوايهُ بأنّ جَميلهَ زوجهَ أوسِ بن الصَّامِتِ(۳) (و قيل : خَولَه بِنت

ثَعلَبه) ظاهَرَ منها زوجُها ، فقالَ : أنتِ عَلَيَ كَظَهرِ أمّى ! و كانت هذه الكَلَمهُ ممّا

يُطلَّقُ بها فى الجاهليهِ ، فأتَتِ المرأةُ إلى رسولِ اللّه صلى الله عليه و آله ، و شَكَت حالَها ، فقالَ عَلَيه و آلِه السَّلام : ما عِندى فى أمرِكِ شىءٌ ! فشَكَتْ إلى اللّه تَعالى .

و

رُوىَ أنّها قالَت للنَّبىِ صلى الله عليه و آله : إنّ لى صِبْيهً صِغارا إنْ ضَمَمتُهُم إليه ضَاعُوا ، و إن ضَمَمتُهُم إلىّ جَاعُوا . فأنزلَ اللّه تعالى كَفَّارهَ الظِّهارِ عَلى ما نَطَقَ به القُرآن(۴) .

ص:۱۸۵

۱– قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ۳۹۵ : «و قد كنّا ذكرنا فى كتابنا الموضح عن إعجاز القرآن جوابا سديدا عن هذا السؤال ، يمكن أن نجيب من ذهب فى القرآن إلى خرق العاده بفصاحته ، و إنْ كنّا ما قرأنا لهم فى كتابٍ ، و لا سمعناه فى مناظره و لا مذاكره ، و إنّما أخرجناه فكره ، و هو أنّ القرآن عند التأمّل له يدلّ على أنّ نبيّنا صلى الله عليه و آله هو المختصُّ به ، و المُظهَر على يده دون غيره ، فما تضمّنه القرآن ممّا يدلّ على ذلك قوله تعالى فى قصّه المجادله . . .» .

۲– سوره المجادله : ۱–۳ .

۳– هو أوس بن الصامت بن قيس بن أحرم الأنصاريّ الخزرجيّ ، و أمّه قرّه العين بنت عباده ، و أخوه عُباده بن الصامت ، و زوجته خوله بنت ثعلبه الخزرجيّه . صحابىّ من الأنصار ، شاعرٌ ، و كان به خِفّهٌ و مسٌّ من الجنون . و قصّه ظهاره مع زوجته التى كانت السبب فى نزول آيه الظهار معروفه مشهوره .

۴– راجع : تفسير التبيان ۹/۵۴۱ ، تفسير مجمع البيان ۹/۲۴۷ ، تفسير الطبرىّ ۲۸/۲ .

و

مِن ذلکَ قَولُه مُخبِرا عن المُنهَزِمینَ عن النَّبیِ صلی الله علیه و آله فی یَومِ أُحُد(۱) :

«إِذْ تُصْعِدُونَ وَ لاَ تَلْوُونَ عَلَی أَحدٍ وَ الرَّسُولُ یَدْعُوکُمْ فِی أُخْرَاکُم»(۲) .

و

قد وَرَدَت الرِّوایهُ فی هذه القِصّهِ مُطَابقهً للتَّنزِیل .

و

قولُه تعالی(۳) : «وَ یَوْمَ حُنَیْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْکُمْ کَثْرَتُکُم فَلَمْ تُغْنِ عَنْکُمْ شَیْئا وَ ضَاقَتْ عَلَیْکُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّیْتُم مُدْبِرِینَ * ثُمَّ أَنزَلَ اللّه ُسَکِینَتَهُ عَلَی رَسُولِهِ وَ عَلَی الْمُؤْمِنِینَ»(۴) .

و

قد جاءتِ الأخبارُ بأنَّ بَعضَ الصَّحابهِ قالَ فی ذلکَ الیومِ : لَنْ نُغلَبَ الیومَ مِن قِلّهٍ ! و هو الذی عُنِی بقولهِ تعالی : «إِذْ أَعْجَبَتْکُمْ کَثْرَتُکُمْ» .

و

أنّ النّاسَ جمیعا تَفَرّقُوا عن النَّبیِ صلی الله علیه و آله ، فأسلَمُوهُ(۵) ، و لم یَثْبُتْ مَعه فی الحالِ غَیرُ أمیرِ المؤمنینَ علیه السلام ، و العبَّاسِ بن عَبدِ المُطّلبِ رحمهُ اللّه علَیه ، و

نفرٍ مِنْ بَنی هاشم .

و

مِن ذلک قولُهُ تعالی(۶) : «وَ إِذَا رَأَوْا تِجَارَهً أَوْ لَهْوا انْفَضُّوا إِلَیْهَا وَ تَرَکُوکَ قَائِما قُلْ مَا عِنْدَ اللّه ِ خَیْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَ مِنَ التِّجارَهِ وَ اللّه ُ خَیْرُ الرَّازِقِینَ»(۷) .

و

وَرَدَتِ الرِّوایهُ بأنّ النَّبیَ صلی الله علیه و آله کانَ یَخْطُبُ علی المِنبرِ یَومَ الجُمعهِ ، إذْ أقبَلَتْ

إبلٌ لدِحْیَهَ الکَلْبیِ ، و علیها تِجارهٌ له ، و مَعها مَنْ یَضرِبُ بالطَّبلِ ، فَتَفَرّقَ النّاسُ عَن النَّبیِ صلی الله علیه و آله إلی الإبلِ لیَنظُرُوا إلیها ، و بَقی صلی الله علیه و آله فی عِدَّهٍ قَلیلهٍ ، فَنَزَلتِ الآیهُ المذکورهُ .

۱- قال المصنّف رحمه الله فی کتابه الذخیره / ۳۹۶ : «و من ذلک قوله مخبرا عمّن انهزم من أصحاب النبیّ صلی الله علیه و آله فی یوم أُحد عنه و ولّی عن نصرته . . .» .

۲- سوره آل عمران : ۱۵۳ .

۳- کذلک فی کتاب الذخیره / ۳۹۶ .

۴- سوره التوبه : ۲۴-۲۵ .

۵- أی ترکوه .

۶- کذلک فی کتاب الذخیره / ۳۹۶-۳۹۷ .

۷- سوره الجمعه : ۱۱ .

و

مِن ذلـک قولُه تعالى(۱) : «يَقولُـونَ لَئِنْ رَجَعْنَـا إِلَى الْمَـدِينَهِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَـا الْأَذَلَّ وَ للّه ِ الْعِزَّهُ وَ لِرَسُـولِهِ وَ لِلْمُؤمِنِينَ وَ لَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لاَ يَعْلَمُونَ»(۲) .

و

القائلُ – حُکِی فی الآيهِ ، على ما أتَتْ به الرِّوايهُ – عبدُاللّه بنُ أُبیّ بنِ

سَلُول(۳) .

و

مِنْ ذلک قَولُه عَزّ و جلّ(۴) : «وَ إِذْ أَسَـرَّ النَّبِیُ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَ أَظْهَرَهُ اللّه ُعَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَ أَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَکَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِیَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ»(۵) .

و القِصَّهُ الّتی أُنزِلَتْ هذه الآيهُ فيها ، مَشـهورهٌ ؛ لأنّ النَّبیَ صلى الله عليه و آله أسَرَّ إلى إحدى زَوجاتِه سِرّا ، فأظهَرَتْ علَيه صاحِبهً لها مِنَ الأزواجِ أيضا ، و فَشَا مِن جهتِها ،

فـأطْلَعَ اللّه ُ تعالى عَلى فِعلِهما النَّبیَ صـلى الله عليه و آله ، فَعَاتَبَ المُبتـدِئهَ بإظهارِه ، فأجَابتهُ بما هو مَـذكورٌ فی الآيهِ(۶) . و شرحُ الحالِ معروفٌ ، و

قد أتَت به الأخبارُ .

۱- كذلک فی كتاب الذخيره / ۳۹۷ .
۲- سوره المنافقون : ۸ .
۳- هو أبو الحبّاب ، عبـداللّه بن أُبیّ بن مالـک الأنصـاریّ الخزرجیّ ، عاصـر النبیّ صـلى الله عليه و آله فی بـدء الـدعوه و كان يهوديّا ، و أصبـح من أكثر المشـركين إيذاءً و حسدا لرسول اللّه صـلى الله عليه و آله ، حتّى صار رأس النفاق فی المدينه . أظهر الإسلام بعد وقعه بدر الكبرى نفاقا و بغيا و خوفا ، فحاول أن يخذّل النبیّ صلى الله عليه و آله و المسلمين و يشمت بهم إذا حلّت بهم نازله و ينشر كلّ سيّئه يسمعها عنهم ، و لم يَزَل على كفره و نفاقه حتّى أُصيب بمرضٍ قضى عليه فی السنه التاسعه للهجره .
۴- كذلک فی كتاب الذخيره / ۳۹۷ .
۵- سوره التحريم : ۳ .
۶- من الآيات النازله بذمّ حفصه بنت عمر بن الخطّاب و عائشه بنت أبی بكر زوجتَی النبیّ صلى الله عليه و آلهحيث خالفتا النبیَ و تظاهرتـا عليه و أفشتا سِرّه صـلى الله عليه و آله، فعـاتب عليه السـلامإحداهما و أعرض عن الثـانيه ، و القضـيه مشـهوره ثابته و

الأخبـار الوارده فيهـا متواتره . و إليك نصّ الخبر الـذى يرويه البخارىّ ۶/۲۷۴ بسـنده عن عائشه نفسـها : «قالت : كان رسول اللّه صلى الله عليه و آلهيَشـربُ عَسَـلاً عنـد زينب ابنه جَحش و يمكث عنـدها ، فواطـأت أنـا و حَفصَهُ عن أيّتِنا دَخَل عليها فَلْتَقُل له : أكَلْتَ مَغـافيرَ ، [مغـافير جمع مغفور و هو صـمغٌ حلوٌ و له رائحه كريهه] إنّى أجِدُ مِنـكَ ريـح مَغَافير ! قـال : لا ـ، و لكنّى كنتُ أشربُ عَسَلاً عند زينب ابنه جَحْش ، فَلَن أعُودَ له ، و قد حَلَفتُ ، لا تُخبرى بذلك أحدا» .

و

مِن ذلک قولُه تعالی(۱) : «إِلاَّ تَنْصُرُوهُ فَقَد نَصَرَهُ اللّه إِذْ أَخْرَجهُ الَّذینَ کَفَرُوا ثَانِیَ اثْنَیْنِ اِذْ هُمَا فِی الْغَارِ إِذْ یَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللّه مَعَنَا فَأَنزَلَ اللّه سَکِینَتَهُ عَلَیْهِ» إلی قوله : «وَ اللّه عَزِیزٌ حَکِیمٌ»(۲) .

و

ما وَرَدت به الرِّوایهُ مِنْ خُرُوجِ النَّبیِ صلّی اللّه علیه [و آله] خَائفا مِن قُریشٍ و استِتَارِه فی الغَارِ ، و أبوبکر مَعَهُ ، و نَهیِه لهُ عَمّا ظهرَ منهُ مِنَ الجَزَعِ و الخَوفِ مُطابقٌ لظَاهِرِ القُرآن .

و

مِن ذلک قولُه تعالی(۳) : «وَ إِذْ تَقُولُ لِلَّذِی أَنْعَمَ اللّه عَلَیْهِ وَ أَنْعَمْتَ عَلَیْهِ أَمْسِکْ عَلَیْکَ زَوْجَکَ وَ اتَّقِ اللّه وَ تُخْفِی فِی نَفْسِکَ مَا اللّه مُبْدِیهِ وَ تَخْشَی النَّاسَ وَ اللّه أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَی زَیْدٌ مِنْهَا وَ طَرا زَوَّجْنَاکَهَا لِکَیْ لاَ یَکُونَ عَلَی الْمُؤمِنِینَ حَرَجٌ فِی أَزْوَاجِ أَدْعِیَائِهِم إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَ طَرا وَ کَانَ أَمْرُ اللّه مَفْعُولاً»(۴) .

و

علی ما تَضَمَّنتِ الآیهُ جَرتِ الحَالُ بینَ النَّبیّ صلی الله علیه و آله و زَیدِ بنِ حَارثَهَ .

فأمّا قَولُه تعالی : «وَ تُخْفِی فِی نَفْسِکَ مَا اللّه مُبْدِیهِ وَ تَخْشَی النَّاسَ وَ اللّه أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ» ، فتأویلُهُ الصَّحیحُ أنّ اللّه تعالی کانَ أوحی إلی نَبیِّه صلی الله علیه و آله بأن یَتَزوّجَ امرأةَ

زیدٍ ، و أعلَمَه أنّه سَیُطَلِّقُها ، و أرادَ تعالی بذلک نَسْخَ ما کَانَتِ الجاهلیّهُ علَیه مِنْ حَظْرِ نِکاحِ أزواجِ أدعِیائهم علی نُفُوسِهم .

۱- ورد الاستشهاد بالآیه فی کتاب الذخیره / ۳۹۷ .

۲- سوره التوبه : ۴۰ .

۳- ورد الاستشهاد بالآیه کذلک فی کتاب الذخیره / ۳۹۷-۳۹۸ .

۴- سوره الأحزاب : ۳۷ .

و

«الدَّعِیُ» هو الغُلاَمُ الذی یُرَبّیهِ أحدُهُم و یَکْفُلُ به ، و یَدعُوهُ وَلَدَه ، و إنْ لم یکُنْ ولدَهُ فی الحقیقه .

فلمّا حَضَرَ زیدٌ لطلاقِ زَوجتِه أشفَقَ رسولُ اللّهِ صلی الله علیه و آله مِن أنْ یُحسِّنَ له طَلاَقَها ، أو یُمْسِکَ عَن وَعظِه ، و أمرَهُ بِالتأنّی و التَثَبُّتِ - معَ ما عَزَمَ علَیه مِنْ نِکاحِ زَوجتِه بَعدَهُ ، فَیرجِفَ(١) به المُنَافِقُونَ ، و

یَنسِبوه(٢) إلی ما قد نَزَّههُ اللّه تعالی عنه و بَاعَدهُ منه - فقال له : «أمْسِکْ عَلَیکَ زَوجَکَ» ، و أخفی فی نفسِه إرادتَهُ لِطَلاقِها ، مِنْ حیثُ تَعلَّقَ علیه فَرضُ نِکاحِها ، مُراعاةً لما ذَکَرناهُ .

و

ظَاهِرُ الآیهِ یَشهدُ بصحّهِ هذا التأویلِ شهادةً تُزیلُ الشَّکَّ و ترفَعُ الرَّیبَ ، و لو لم یکُنْ إلاّ قَولُه تَعالی : «لِکَیْ لاَ یَکُونَ عَلَی الْمُؤْمِنِینَ حَرَجٌ فِی أَزْوَاجِ أَدْعِیائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَ طَرا» .

و

إنّما أحوَجَنا(٣) إلی ذِکْرِ تأویلِ الآیهِ - و إن لم یکُنْ ممّا نحنُ فیه - الخَوفُ مِنْ أن یَتَعلَّقَ به نَفسٌ ، فإنّ کثیرا مِنَ النّاسِ قد اشتَبَه علیه تأوِیلُها ، و نسَبَ إلی النَّبیِ صلی الله علیه و آله ما لا یَلِیقُ به .

و

لِما ذَکَرناهُ مِنَ الآیاتِ المُطَابقهِ للحَوَادثِ الواقِعهِ و القَصَصِ الحادِثهِ ، نظائرُ یَطولُ ذِکرُها فی کثیر(۴) مِنَ القُرآن إن(۵) لم یکُن أکثَرهُ .

و أرَدْنا(۶) اقتِصَاصَ أخبارِ النَّبیِ صلی الله علیه و آله فی مَغَازیهِ وَ وَقائعهِ و فُتُوحهِ ، و ما لَقیَ

ص:١٨٩

١- أرجف القوم فی الشیء : أی أکثروا من الأخبار السیّئه و اختلاق الأقوال الکاذبه حتّی یضطرب الناس منها .

٢- فی الأصل : و ینسبوها ، و المناسب ما أثبتناه .

٣- فی الأصل : أحرجنا ، و الظاهر ما أثبتناه .

۴- فی الأصل : و کثیر ، و ما أثبتناه مناسب للسیاق .

۵- فی الأصل : و إن ، و یبدو أن الواو زائده .

۶- کذلک فی کتاب الذخیره / ٣٩٨ .

مِنْ أعـدائه و المُتظـاهِرينَ بِحَربِهِ مِنَ الأـقوالِ و الأفعـالِ المخصُوصَهِ ، ثُمّ مِنَ المُنـافِقينَ وَ المُختَلِفينَ به ممّن أظْهَر الوَلاَـيهَ و أبطَنَ العَداوه .

و

نَدُلُّ أيضا بذِكْر ما كانَ الرَّسُولُ يُسألُ عنه إمّا استِرشادا أو إعنَاتا ؛ كقِصَّهِ

المُجَادِلهِ الّتى حَكَيناها ، و كَمَسألَتِهم له صلى الله عليه و آله عن الرُّوحِ ، و كقولِهم :

«لَنْ نُؤْمِنَ لَـکَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعا * أوْ تَكُونَ لَکَ جَنَّهٌ مِنْ نَخِيلٍ وَ عِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلاَلَهَا تَفْجِيرا * أَوْ تُسْـقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفا أَوْ تَأْتِىَ بِاللّه ِ وَ الْمَلاَئِكَهِ قَبِيلاً»(١) .

فلو كـانَ القُرآنُ مـأخوذا مِن نَـبىٍ مَخْصُوصٍ به ، ليسَ هو مَنْ ظَهَرَ إلينـا مِن جِهتِه ، لم يَخـلُ الحـالُ فى الأخبَـارِ الوارِدَهِ المُطَـابِقهِ للقِصَصِ و الحَوادثِ -الّتى حَكَينا بَعضَهَا و أشَرنا إلى جَميعِها - مِنْ أمرَين :

إمّا أنْ تكُونَ مُخبَراتُها واقعهً فيما تَقدَّمَ ، حتّى تكُونَ مِثْلَ جَميع القصَصِ و الوقائعِ و الأفعالِ و الأقوالِ المذكورهِ ، قد جَرَى لذلك النَّبىّ .

أو يكُونَ لم يَجرِ ذلك فيما تَقدّمَ ، بل جَرَى فى الأوقاتِ الّتى عَلِمناها ، و

وَرَدَ الخَبرُ بوقوعِه فيها . و تكُونُ الأخبارُ المذكُورَهُ - و إنْ كانَتْ بلفظِ الماضى - إخبارا عمّا يَحدُثُ فى الاستِقبال(٢) .

ص:١٩٠

١- سوره الإسراء : ٩٠-٩٢ .

٢- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٣٩٨ : «و لم تَخلُ هـذه الأخبار المطابقه القصـص و الوقائع و الأفعال و الأقوال و السؤالاـت و الجوابـات ، و قـد جرى لـذلك فيمـا تقـدّم ، بـل جرى فى هـذه الأوقات التى وردت الأخبار بوقوعها فيها . و تكون الأخبارُ - و إن كانت بلفظ الماضى - إخبارا عمّن يحدث فى المستقبل ، فذلك جائزٌ على مذهب أهل اللسان» .

و

القسمُ الأوّلُ يَفسُدُ مِن وَجهَين(١) :

أحَدُهما : أنّ بعضَ هذه السِّيرِ و الحَوادِثِ - فَضلًا عن جميعِها - لو وَقَعَ مُتَقدِّما ، لَوجَبَ أنْ نَعلَمَهُ نحنُ و كُلُّ عاقلٍ سَمِعَ الأخبارَ و أحاطَ بأهلِها عِلْما لا تعتَرِضُ فيه الشُّكوكُ ، و لَكانَ الخَبرُ بذلك مُنتَشِرا مُستَفِيضا كاستِفَاضَةِ أمثالِه .

و

كيفَ لا يُعلَمُ حالُ (نَبيِ للّه ِ تعالى كَثُرَ أعوَانُه)(٢) و أصحَابُه ، و كانَ مِنهُم مُهَاجِرُونَ و أنصَارٌ ، و مُنَاصِحونَ و مُنَافِقونَ . و نازَلَ أعداءَهُ و

نازَلُوهُ ، و حاربَهُم(٣) فی مَواطِنَ أُخَر(۴) و حارَبُوه ، و حَاجَّهُم فی مَقاماتٍ مَعلومهٍ و بأقوالٍ مخصُوصَهٍ و حَاجُّوه ، و استُفْتِی ، و أُنزِلَتْ به المُعضلاتُ ، و اقتُرِحَت عليه الآياتُ و المُعْجِزاتُ ، و أظهَر دِينَهُ و شَرعَهُ على سائرِ الأديانِ و الشَّرائعِ ، حَسْبَ ما تَضَمَّنهُ القُرآن ؟ !

فأيُ طريقٍ للشَّكِّ على عَاقِلٍ فی خَفَاءِ مِثْلِ هذا ، و كُلُّ الأسبابِ المُوجِبهِ للظُّهُورِ و الاستِفَاضهِ المُتَفَرّقهِ مجتَمِعهٌ فيه - و إنْ كانَ أعداءُ نَبِيِّنا صلى الله عليه و آله عَن الظُهُورِ على ما ادَّعى ، و المُواقَفَهِ(۵) عليه و الاحتِجاجِ به وعَهْدُهُم به قريبٌ ، و هو واقعٌ فی

١- قال المصنّف رحمه الله فی كتابه الذخيره / ٣٩٨-٣٩٩ : «و القسم الأوّل يبطل من وجهين : أحدهما : أنّ ذلك لو جرى فيما مضى لوجب أن يعلمه كلّ عاقل سمع الأخبار ؛ لأنّ وجوب استفاضته و انتشاره يقتضی عموم العلم . و كيف لا نعلم حال نبیّ كثر أعوانه ، و كان منهم مهاجرون و أنصار ، و مخلصون و منافقون ، و حارب فی وقعه بعد أخرى و حُورب ، و استُفتی فی الأحكام ، و اقتُرحت عليه الآيات و المعجزات ، و لكان أعداء النبیّ صلى الله عليه و آلهيواقفون على هذه الحال ، و يسارعون إلى الاحتجاج بها . و إنّما استحقّ هذا السؤال تكلّف الجواب عنه ، لمّا تضمّن أنّ الكتاب أُخذ ممّن لا يُعرف له خبرٌ ، و لا وُقِف له على أثر ، و لا بُعث إلّا إلى الذی أخذ الكتاب منه!».
٢- فی الأصل : نبیّ اللّه تعالى كثره أعوانه ، و المناسب ما أثبتناه موافقا لما فی الذخيره .
٣- فی الأصل: و حاربه، و المناسب ما أثبتناه.
۴- فی الأصل : فی موطن آخر ، و الظاهر ما أثبتناه .
۵- فی الأصل : و الواقعه ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

زَمَانِهم وَ بِلَادِهم ، و بأعيُنِهم و أسمَاعِهم ؟ !(١) و هذا ممّا لا يَتوهَّمُهُ إلاّ ناقِصُ العَقلِ ، خالٍ مِنَ الفِطْنَهِ !

و

كلامُنـا إنّمـا وَقَعَ فيمَنْ لم يُظهَرْ له على خَبَرٍ و لا ـ أثَرٍ ، و لا ـ عِلْمٍ له و لا ـ وَلِيٍ و لا ـ عَدوٍّ ، و فُرِضَ نُزُولُ الكِتابِ عليه فى فَلاهٍ مِنَ الأرضِ لا أنيسَ فيها له و لا صاحِب غيرَ مَن قَدَّرنا أنّه قَتَلَهُ و أخَذَ الكِتَابَ مِن يدِه .

فاستَحقَّ السُّؤالُ بهذا الترتيبِ وَ التقديرِ بَعضَ الجَوابِ ، و لو كانَ مُتَضمِّنا لِما

ذَكَرناهُ آنفا لم يَستَحِقَّ جَوَابا ، لكان(٢) المُتَعلِّقُ به مجنُونا(٣) .

والوَجهُ الثّانى مِن إفساد القِسم الأوّل :

أنّ ما حَكَيناهُ مِنَ القصَصِ وَ السِّيرِ و الحَوادثِ و الوقائعِ ، لو كانَ جَرَى مُتقدّما

لَاستحالَ أنْ يتَّفِقَ حُدُوثُ أمثالِه و ما هو على سائرِ صِفاتِه ؛ لأنّ استِحالَهَ ذلك فى العَادهِ معلومٌ لكلِّ عاقلٍ ضَرورهً ، بل معلومٌ عند العُقَلاءِ أنّ حُدُوثَ مِثْلِ قصّهٍ واحدهٍ تقدَّمَتْ فى سائرِ صِفاتِها و خَصَائصِها ، حتّى لا تُغَادِرَ شيئا ، مستحيلٌ . و لهذا نُحِيلُ أنْ يَبتدئَ الإنسانُ قصيدهً مِنَ الشِّعرِ أو كتابا مُصَنّفا ، فيتّفقَ لجماعهٍ أو واحدٍ مُوارَدَتُهُ فى جميعٍ قَصيدتِه أو كتابه حَرفا بِحَرف .

و

إذا كُنّا قد أحَطْنا عِلما بحُدُوثِ مُخبَراتِ الأخبارِ – الّتى أشَرنا إليها – على يدِ نبيّنا صلى الله عليه و آله ، و مُتعلّقهً به و

بزَمانِه ، مُطابِقهً للقُرآنِ ، فَقَطعْنا على أنّ أمثالها و ما هو مُخْتَصٌّ بجميعِ صـفاتِها لم يَقَعْ فيما مَضَـى . و كانَ ذلك فى النُّفوسِ أبعدَ مِنَ النَّوادرِ فى القصائدِ و الكُتُب .

و

ليسَ يَخفى على مَنْ كانَ له حَظٌّ مِنَ العَقلِ أنّ مِثْلَ وقعهِ بَدْرٍ و

حُنَينٍ – فى جميعِ أوصَافِهما و مكَانِهما ، و فِرارِ مَن فَرَّ عَنهُما ، و ثَباتِ مَن ثَبَتَ ، إلى غيرِ ذلك

١– يبدو أنّ فى العباره اضطرابا أو سقطا .

٢– فى الأصل : و لعلّ ، و الظاهر ما أثبتناه .

٣– فى الأصل : مَجْبُنوبا .

مِن أحوالِهما الّتی جَرَت – لم یَقعَ فیما مَضَی . و أنّه لم یکُن علی عَهد نَبیّنا صلی الله علیه و آله نبیٌ جاءتْه المُجادِلَهُ تَسْتَفتیهِ فی الظِّهارِ ، و سُئلَ عن الرُّوح(۱) ، و انفِضاضِ(۲) أصحَابِه عنه فی یَوم الجُمعهِ طَلَبَ اللّهوِ ، و أسَرَّ إلی زوْجِه حَدیثا أفشَتهُ ، و

التَّسَتُّر فی الغَارِ مَعَ بعضِ أصحابِه ، إلی سائر ما عَدَدناهُ . و لا مَعنی للإسهَابِ فیما جَرَی هذا المجری

فی الظُّهورِ و الوضُوحِ(۳) .

و

أمّا القِسمُ الثّانی

و

هو أنْ تکُونَ هذه الأخبارُ إخبارا عمّا سَیَحدُثُ فی الوقتِ الّذی حَدَثَت فیه ، و لا تکُونُ مُخبَراتُها واقعهً فیما تَقدّمَ ؛ ففاسِدٌ .

فإنْ عَدَلنا عن المُضَایقَهِ فی لفظِ الأخبارِ ، و دِلَالهِ جمیعِها علی الماضِی الواقعِ ، و ذلک أنّ جَمیعَ الأخبارِ الّتی تَلَوناها دالَّهٌ علی تَعظِیم مَن ظَهَرت مُخبَراتُها علی یَدَیهِ ، و تصدیقِه و نُبوَّتِه . ألا تَری إلی تَوبیخِهِ تعالی للمُوَلّینَ عن نبیِّه صلی الله علیه و آله فی یَومِ بَدرٍ(۴) و حُنینٍ ، و تَقرِیعهِ لهم مِن شَهَادتِه له بالرِّسالهِ ، بقولِه تعالی : «وَ الرَّسُولُ

ص:۱۹۳

۱- فی الأصل : الزوج ، و المناسب ما أثبتناه ، قال تعالی : «وَ یَسألونَک عَن الرُّوح . . .» .

۲- فی الأصل : نفوض ، و المناسب ما أثبتناه .

۳- قال المصنّف رحمه الله فی کتابه الذخیره / ۳۹۹ : «و أمّا الوجه الثانی فی إبطال القسم الأوّل : أنّ العادات تقتضی باستحاله أن یتّفق نظائرُ و أمثالٌ لتلک القصص التی حکیناها ، حتّی لا یخالفها فی شیء ، و لا یَغادِر منها شیء شیئا . و استحاله ذلک کاستحاله أن یوافق شاعرٌ شاعرا علی سبیل الموارده فی جمیع شعره و فی قصیده طویله . و من تأمّل هذا حقّ تأمله ، علم أنّ اتّفاق نظیر لبعض هذه القصص محالٌ ، فکیف أن یتّفق مثلُ جمیعها» .

۴- کذا فی الأصل ، و الصحیح یوم أُحدٍ بدل بدر ، حیث إنّ الصحابه ترکوا رسول اللّه صلی الله علیه و آلهو حده – و لم یبقَ معه إلاّ نفر قلیل من أهل بیته – و انهزموا جمیعا فی معرکتی أُحد و حنین ، أمّا معرکه بدر فإنّ النصر فیها کان حلیفَ المسلمین و کانت الهزیمه للمشرکین .

يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَاكُمْ»(١) ، و بقَولِه تعالى : «ثُمَّ أَنزَلَ اللّه ُسَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ»(٢) ، و هكذا قَولُه تعالى : «وَ للّه ِ الْعِزَّهُ وَ لِرَسُولِهِ»(٣) ، بعدَ حِكَايتِه عن عبدِاللّه ِ بن أُبيّ المنافقِ قَولَه : «لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ»(۴) ، و قَولُه : «وَ إِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثا»(۵) .

و

جميعُ القصَصِ إذا وَجِدتَها شاهِدةً بما ذَكَرناه و دالّةً عليه و أنّ الأمرَ على ما قُلناه ، كيفَ كانَ يَحسُنُ بَيانُ حُكمِ ما سَألَتْ عنهُ المُجادِله مِنَ الظِّهارِ ؟ و إنّما سألَت - على دَعوَى الخَصمِ - مَن ليسَ يَتبيّنُ عمّا لا يجِبُ بيانُه(۶) ، بل لا يَحسُن .

و

مَنْ تأمّلَ ما حَكَيناهُ و أمثالَهُ من أخبارِ القُرآنِ عَلِمَ أنّ الّذى تَعَلَّقَت به هذه الأخبارُ مُعظَّمٌ مُصَدَّقٌ ، مَشهودٌ له بالنُّبوَّه .

و

إذا كُنّا(٧) قد دَلَلْنا بما تَقَدّمَ على أنّها لم تكُن أخبارا عن غَيرِ نَبيّنا صلى الله عليه و آله ، و لا نازلةً إلّا فى قصَصِه و حُرُوبِهِ و الحوادِثِ فى أيّامِه ؛ وجَبَ أنْ يكُونَ هو - عليه و عَلى آله السَّلامُ - المُختَصّ بالتَّصديقِ و التَّعظيمِ دونَ غيرِه(٨) .

و

ليسَ لأحدٍ أنْ يقولَ : فلعلَّ ما ذَكَرتَهُ مِنَ الأخبارِ الواردهِ فى القصَصِ المَعنيّه

لَيسَت مِن جُملهِ الكِتابِ المُعجِزِ الّذى أشرَنا إليه ، بل مِنْ فِعلِ البَشَرِ ، و إنّما أُلحِقَت

١- سوره آل عمران : ١۵٣ .

٢- سوره براءه التوبه : ٢۶ .

٣- سوره المنافقون : ٨ .

۴- سوره المنافقون : ٨ .

۵- سوره التحريم : ٣ .

۶- كذا فى الأصل .

٧- فى الأصل : كان ، و المناسب ما أثبتناه .

٨- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ٣٩٩-۴٠٠ : «و أمّا القسم الثانى : و هو أن يكون هذه الأخبار إنّما هى عمّا يحدثُ مستقبلًا فى الأوقات التى حدثت ، و الذى يبطله - إذا تجاوزنا عن المضايقه فى أنّ لفظ الماضى لا يكون للمستقبل - أنّا إذا تأمّلنا وجدنا جميع الأخبار التى تلوناها دالّه على تعظيم من ظهرت مخبراتها على يديه و تُصدّق دعوته و نبوّته . ألا ترى إلى

توبيخه تعالى للمولّين عن النبيّ صلى الله عليه و آله يوم أَحدٍ و حُنين . . . فكلّ القصص إذا تُؤمّلت ، عُلِم أنّها شاهده بنبوّه نبيّنا صلى الله عليه و آله و صدقه» .

بالكِتابِ ، و أَضيفَت إليه(۱) ؛ لأنّ الّذی یُؤمِنُ مِن ذلک عِلمُنا بأنّ کلَّ آیهٍ - أو آیاتٍ - اختُصَّت بالقَصَصِ والحَوادثِ المذکوره تَزیدُ(۲) علی مِقدارِ أقصرِ سورهٍ مِن القرآنِ

کثیرا . و مَنْ سَبَرَ ما قُلناهُ عَرَفَ صِحّتَه(۳) .

و

إذا کُنّا قد بیّنا أنّ التَّحدّی وَقَع بسورهٍ غَیرِ مُعَیّنهٍ ، و أنّ المُعَارَضَهَ تَعَذّرَت ، فلا بدّ مِنَ القَطعِ علی أنّ مقدارَ أقصَرِ سورهٍ مِن سُوَرِه مُتعذِّر(۴) غَیرُ ممکنٍ ، فکیفَ یجوزُ مع هذا أنْ یکُونَ ما تَلونَاهُ مِنَ الآیِ - أو مَا اختَصَّ بقصّهٍ واحدهٍ منه - ممکنا لأحدٍ من البَشَر ؟ ! و لو تأتّی ذلک مِن أحدٍ لتأتّی للعَرَبِ مَعَ اجتهادِهم وَ حِرصِهم !

فإنْ قیلَ : فاذکُروا الجَوابَ الّذی یختصُّ به أهلُ الصَّرفهِ ، کما وعَدتُم .

قیل : أمّا الجوابُ عن السُّؤالِ علی مذهبِ الصَّرفهِ ، فواضحٌ قریبٌ ؛ لأنّا إذا کُنّا قد دَلَلنا علی أنّ تَعذُّرَ المُعَارَضَهِ علی العَربِ لم یکُن لشَیء ممّا یَدَّعِیه خُصُومُنا ، و إنّما کانَ لأنّ اللّه َ تعالی سَلَبهُم فی الحالِ العُلومَ التی یَتَمکّنونَ بها مِنَ المُعَارَضَهِ ، و أنّ هذه کانت حالَ کُلِّ مَن رامَ المُعَارَضَهَ و قَصَدَها ، فقد سَقَطَ السُّؤالُ عنّا ؛ لأنّ النَّبیَ صلی الله علیه و آلهلو لم یکُن صادِقا ، و کان ناقِلاً للکِتَابِ عن غَیرِه - کما ادّعَوا - لم یَحسُنْ صَرْفُ مَن رامَ مُعَارَضَتَهُ و الرَّدَّ علیه ؛ لأنّ ذلک نهایَهُ التَّصدیقِ و

الشَّهادهِ بالنبوّهِ ، لأنّه - صَلَواتُ اللّه علیه و آله - علی مذهبِنا إنّما تَحَدّاهُم بهذا الوجهِ دونَ غَیرِه ، فکأنّهُ

۱- قال المصنّف رحمه الله فی کتابه الذخیره / ۴۰۰ : «و لیس لأحدٍ أن یقول : فلعلّ هذه الآیات المقصوصه لیست من جمله الکتاب المعجز فیه ، و إنّما أُلحقت و أُضیفت إلیه» .

۲- فی الأصل : و یزید ، و المناسب ما أثبتناه وفقا لما فی الذخیره .

۳- قال المؤلّف فی الذخیره / ۴۰۰ : «و ذلک أنّ الذی یؤمنُ من هذا الطعن : أنّا قد علمنا أنّ کلّ آیه أو آیاتٍ اختصّت بما ذکرناه من القصص و الحوادث ، تزید علی مقدار سوره قصیره ، و هی التی وقع التحدّی بها و تعذّرت معارضتها ، فلو تأتّی لمُلْحِقٍ أن یُلحِق بالقرآن مثل هذه الآیات لکان ذلک من العرب الّذین تُحُدّوا به أشدَّ تأتّیا و أقربَ تسهّلاً» .

۴- فی الأصل : متعذّره ، و هی لا تناسب السیاق .

على التقديرِ قالَ : الدِّلَالَةُ على نُبوَّتى أنّ اللّه تعالى يَصرِفُكَم عن مُعَارَضَتى مَتى رُمتُمُوها . فإذا صَرَفهُم اللّه تعالى عَن المُعَارَضَهِ فقد فَعَلَ ما التَمَسَهُ ، و ذلك غايهُ التَّصديق .

و

إنّما تَوَجَّه هذا السُّؤالُ الّذى ذَكَرناه ، و صَعُبَ جوابُه على طريقتِهم ، مِن حيثُ جَعَلوا المُعْجِزَ أمرا لا يُعلَمُ حُدُوثُه فى الحالِ ، و يمكِنُ أنْ يكُونَ مَنقولاً . فأمّا مَن جَعَل المُعْجِزَ ما يُقطَعُ على حُدُوثِه فى الحالِ ، و ثُبُوت الاختِصَاصِ التَامِّ فيه ، فلا يُوَجَّهُ السُّؤال عليه جُملهً .

ص:١٩۶

فصلٌ: فی بلیغ ما ذَکَره صاحبُ الکتاب المعروف ب- (المُغْنی) مِمَّا یَتَعلّق بالصَّرفه

اشاره

قالَ الشریفُ المُرتضی رضوان اللّه علیه :

قالَ صاحبُ هذا الکتابِ(۱) ، فی فَصلٍ وَسَمهُ ب- «بیان ما یجبُ أن یُعلَمَ مِن حَالِ القُرآنِ فی الاختِصاصِ لیَصِحَّ الاستِدلالُ به علی صِحّهِ النُّبوَّه»(۲) .

إعلم أنّ الّذی یجبُ أن یُعلم فی ذلک : ظُهُوره عند ادّعاء النبوّه مِن قِبلِه ، و جَعلُه إیّاه دلالهً(۳) علی نبوّته . و کلا الوجهین منقولٌ بالتَّواتُر معلومٌ باضطرارٍ ، و ما عدا ذلک ممّا یَشتبه الحالُ فیه ، قد یَصِحُّ الاستدلَالُ بالقُرآن ، و إن]لم(۴)] یُعلَم فلَا وجه لِذکرِه الآن ، و إنّما یجبُ فیما حَلَّ هذا المحلّ أن نَتَشاغلَ بِحَلّ الشُبَهِ

فیه عند وُرود المَطَاعن ، و إنْ کان الاستدلالُ(۵) صحیحا ، و

إنْ لم یخطُر بالبَال - علی ما ذَکَرناه فی کثیرٍ مِن أُصولِ الأدلّه - فلیسَ لأحدٍ أنْ یَقولَ : یجبُ أنْ

۱- یقصد به القاضی عبدالجبّار الأسدآبادیّ فی کتابه المعروف ب- «المُغنی فی أبواب التوحید و العدل» حیث ینقُل الشریف أقوالاً للقاضی و ردت فی الجزء السادس عشر ، و هو الجزء المتعلّق ب- «إعجاز القرآن» ، و الذی طُبع بتحقیق أمین الخولیّ . و ستکون إرجاعاتنا لأرقام الصفحات و عناوین الأبواب و الفصول من هذه الطبعه .

۲- المُغنی ۱۶/۱۶۷-۱۶۸ .

۳- فی المُغنی : دلیلًا .

۴- من المُغنی .

۵- فی المغنی : الاستدلال الأوّل .

يُعلَم(١) أوّلاً أنّ هذا القُرآنَ لم يَظهر فى السَّماء على مَلَكٍ ، أو فى الأرضِ على

نَبىّ أو غيرِه(٢) ، و خَفِى أمرُه ثـمّ جَعَله صـلى الله عليـه و آله دِلاَـلَةً على نُبـوّته(٣) ؛ لأـنّ هـذا الجِنس مِـنَ الشُّبَه - مـا لم يَخْطُر (بالبَال)(۴) - لم يجبِ التَّشَاغلُ به .

و

لا يَمتَنعُ(۵) على كلّ حالٍ مِنَ العِلْم بأنّه صلى الله عليه و آله قد اختصَّ بالقُرآنِ (اختصاصَه

بالرِّسالهِ و بالـدَّعوى ، إلاّ ما قد عَرَفناه ؛ لأنّه إنْ أحدَثَ)(۶) فى السَّماء على مَلَكٍ ، فالاختصاصُ لا يَصِـحُّ إلاّ على هذا الوجه . و لا يجوزُ أنْ يُطلَبَ فى الاختصاصِ ما لا يمكن أكثرُ منهُ ، و هذا كما نقوله فى تعلّق الفِعل بالفَاعل ؛ لأنّه

لاـ يُمكن فيه أكثرُ مِن وجوبِ وقُوعهِ بحَسَب أحواله ، فمتى طـالبَ المُطالِبُ فيه بأزيـدَ مِن هـذا التعلّق(٧) فقد طَلَب المُحال(٨) ، لأنّا إنْ قُلنا (فيه : إنّه)(٩) : يجبُ كوجُوبِ المعلُولِ فيه عن العِلّه إلى ما شاكلَه ، كانَ ذلك ناقِضا للفِعل و

الفَاعل بطريقِ(١٠) إثباتهما .

فكـذلك القَولُ فى القرآن ، لأنّا نعلمُ أنّه لو لم يَحـدث إلاّ عنـد ادّعاء النبوّه ، ما كان يكونُ له مِنَ الحُكم إلاّ ما قـد عَرَفناهُ ، فإذا كانَ لو كانَ حادِثا لـدلَّ على النُّبوَّه ، فكذلك [مَتى(١١)] جُوّز(١٢) خلافه ، فيَجِبُ أنْ لا يَقـدَح فى كونِه دالاًّ ، بل يجبُ إبطالُ التَّجويز بحصُولِ طريقه الدلاَله ، كما أوجبنا على مَن قال : جَوّزوا أنّ

١- فى المُغنى : نَعلمَ .

٢- فى المغنى : نبىّ غيره .

٣- فى المغنى : دلاله النبوّه .

۴- ليست فى المغنى .

۵- فى المغنى : يمنع .

۶- فى المغنى : «لأـنّه إذا علـم هـذا الاختصـاص الـذى لاـ يمكـن غيره قـد حصـل المراد . و قـد علمنـا أنّـه لاـ يمكن فى القرآن اختصاص بالرسول و بالدعوى ، إلاّ ما قد عرفناه ، لأنّه إن لم يحدث إلاّ فى تلك الحال لم يصحّ فى الاختصاص غيره» .

٧- فى المغنى: المتعلّق.

٨- فى المغنى : طالب بالمحال .

٩- من المغنى .

١٠- فى المغنى : و طريق .

١١- من المغنى / ١۶٨ .

١٢- فى المغنى : جوّز فيه .

الفِعل مِنَ اللّه تعالی(١) يَقَعُ بحسبِ مقَاصِد العبد ، و أنْ لا يدُلَّ على ما ذكرتموه مِنْ وُجُوبِ وقوعه بحَسَبِ مقَاصِده ، على أنّه لو(٢) فَعَله ينبغی أنْ يَبطُلَ

التجوِيزُ(٣) بطريق الدِّلَاله ؛ لأنّ التَّجوِيزَ شكٌّ و إمكانٌ ، فكِلَاهُما لا يَقدَحُ فی الدَّليل . و كذلك القَولُ فيما ذَكَرناهُ مِن حالِ القرآن» .

الكلامُ عليه فنقول و باللّه التوفيق

إنّ الواجبَ ، قبلَ مُنَاقَضتِه ، بيانُ مُقدّمهٍ مُوجزهٍ فيما يَحتاجُ المُعجِزُ إليه مِنَ

الشَرائطِ ، ليتكَامَلَ دِلَالتُه على صِدْقِ المدّعی :

و

أحدُ شروط المُعْجِز : أنْ يكُونَ مِن فِعْلِ اللّه ِ تعالی .

والثانی : أنْ يكونَ ناقضا للعَادَهِ الّتی تَختَصُّ مَن ظَهَرَ فيهم .

و

الثالثُ : أنْ يَخصَّ اللّه ُ تعالی به المُدَّعی النبوّهَ على وَجه التَّصدِيقِ لِدَعواه .

و

إنْ شِئتَ أنْ تَختصِرَ هذه الجملهَ ، فتَقول :

المُعجِزُ هو : «ما فَعَلَهُ اللّه ُ تعالی تَصدِيقا لمُدَّعی النبوّهِ» فيشتَمِلُ كلامُک على

جميعِ ما تَقدّم .

و

إنّما لم يَدخُل فی جملهِ الشُّروطِ أنْ يكُونَ ممّا يتَعَذَّرُ على الخَلْقِ فِعْلُ مِثلِه ، إمّا فی جِنسِه ، أو فی صِفَتِه المخصوصهِ ؛ لأنّ الشَّرطَ الأوّلَ الّذی قدّمناهُ لا يُمكِنُ العِلمُ بثُبوتِه إلاّ بعدَ العِلْمِ بأنّه ممّا يَتَعَذَّرُ على الخَلْقِ فِعْلُ مِثْله ؛ و إلاّ فلا سَبيلَ إلى القَطعِ على أنّه فِعْلُ اللّه ِ تعالی و تَقديمُ(۴) الشَّرطِ الأوّلِ يُغنی عنه .

فأمّا ما يُلحِقُه قَومٌ بشروطِ المعجِزِ مِنْ كونِه واقعا فی حالِ التكليفِ ، احتِرازا مِنَ الطَّعنِ بما يُوجَدُ فی ابتداء وَضعِ العَادَاتِ ، و بما يُفْعَلُ مع زَوال التَّكليفِ عند

۱- فى المغنى : من الفاعل .

۲- ليست فى المغنى .

۳- فى المغنى : نبطل هذا التجويز .

۴- فى الأصل : بتقديم ، و المناسب ما أثبتناه .

أشـراطِ السَّاعهِ ، فهو كالمُسـتَغنى عنه ، و إنْ كانَ لـذِكرِه عَلى سَبيلِ الإيضاحِ و إزالهِ الإيهامِ وَجهٌ ؛ لأنّ ما يقَعُ فى ابتـداءِ العَادَاتِ ليسَ يُنقَضُ لعادهٍ مَتَقَدّمهٍ ، فخُرُوجُه عمّا شَرَطناهُ واضحٌ .

و

ما يَقعُ بَعد زَوالِ التكليفِ إنّما يَحصُلُ بَعد ارتِفاعِ حُكمِ جَميعِ العَادَاتِ

مُستقرّا ، و فى المَوضِعِ الّذى انتَقَضَت فيه عادهٌ ثَبَتَت أخرى و استَقَرّ حُكمُها ، و هذا كُلُّه زائلٌ بعدَ التكليفِ .

على أنّ نقضَ العَادَهِ لا يَدُلُّ على النّبوّهِ إلاّ مَعَ تَقـدُّمِ الـدَّعوى ، حَسْبَ ما تَضَمّنَهُ الشَرطُ الثالثُ . و ما يقَعُ فى ابتداءِ الخَلْقِ و بعدَ زَوالِ التكليفِ ، لم يقَعُ مطابقـا لِدَعوىً تَقـدَّمتْ ، فلا يَجبُ أنْ يكونَ دالاًّ ، و لم يَثبُتْ فيه الشَّرطُ الّذى مع ثُبُوتِه يكونُ انتِقاضُ العَاده دالاًّ .

و

الّذى له قُلنـا : «إنّ المُعْجزَ يَجبُ أنْ يكونَ مِنْ فِعْلِه تعـالى» أنّه مَتى لم يَثبُتْ ذلك لم نأمَن أنْ يكُونَ مِنْ فِعْلِ بعضٍ من يَجُوزُ أن يَفعلَ القَبيحَ و

يُصَدِّقَ الكَذَّابَ ، فيَخرُجَ مِنْ أن يكونَ دالاًّ .

و

لأنّ دَعوى مُتَحمِّلِ الرِّسـالهِ مُتعلّقهٌ بـاللّه تعالى ، و مِنْ جِهَتهِ يُلتَمَسُ التَّصـدِيقُ و الـدِّلالهُ ، فيجبُ أنْ يقَعَ التَّصدِيقُ و الإبانهُ ممّن تَعَلَّقَت الدّعوى به و التُمِسَ التَّصديقُ مِن جِهَتِه . ألا تَرى أنّ أحَدَنا لَو ادّعى عَلى غَيرِه أنّه رسُولُهُ و مُخبِرٌ عنه بما حَمّلَه ، و التَمَسَ منه أنْ يُصَدِّقَهُ ، لم يَجُزْ أن يَدُلَّ على صِدْقِه إلاّ ما وَقَعَ ممّن تَعَلَّقَت الدَّعوى به دُونَ غَيرِه مِنَ النّاسِ ؛ فكَذلك القَولُ فى المُعجِز .

فأمّا الوَجهُ فى كونهِ ناقِضا للعَادهِ ، فهو : أنّه مَنْ لم يكُن كذلك لم يُعلَمْ أنّه مفعولٌ

لتصـديقِ المـدّعى ، بل جُوِّزَ أنْ يكُونَ واقِعا بمجرَى العَادَهِ ، و لا تَعَلُّقَ له بالتَّصـدِيقِ . و لأنّ الفِعْلَ لو دَلَّ – مع كونِه مُعتادا – على التَّصدِيقِ لم يكُن بعضُ الأفعالِ المُعتَادَهِ بذلك أولى مِن بعضٍ ، فكان يَجبُ لو جَعَلَ مُدّعى النُّبوَّهِ العَلَمَ على صِدْقهِ طُلُوعَ

الشَّمسِ مِن مَطْلِعِها ، أو وُرودَ بعضِ الثِّمارِ فی إبّانِها ، علی الوَجهِ الّذی جَرَت به العَادهُ أن يُعلَمَ بذلک صِدقُهُ . و هذا ممّا لا شُبهَهَ فی بُطلانِه .

فأمّا الوَجهُ فی إيجابِنا اختِصاصَهُ بالمُدَّعی للنُّبوَّهِ علی وَجهِ التَّصديقِ لِدَعواهُ فهو أنّه مَتی لم يُعلَمْ هذا ، فلا بُدَّ مِنَ التجويزِ لوقُوعِه لغيرِ وجهِ التَّصديقِ ، و مع التَّجويزِ لذلک لا يُعلَمُ صِدقُ المُدَّعی . فإذا لا بُدَّ مِنَ العِلْمِ بأنّه لم يَفعَلْ إلّا للتَّصديقِ ،

و

أنّه لو فَعَلَ لغيرِه لَكانَ قَبِيحا خارِجا عن الحِكمهِ .

و

إنّما زِدْنا فی هذا الشَّرطِ أن يَخُصَّ اللّه ُ تعالی به المُدَّعیَ للنُّبوَّهِ علی وَجهِ التَّصدِيقِ ، و لم نَشْرُط الاختِصاصَ المُطلقَ الّذی يَشْرُطُه غَيرُنا فی هذا الموضِعِ ؛ لأنّ المُعجِزَاتِ علی ضَربَين :

منها : ما لا

يُمكِنُ فيه النقلُ و الحِكايهُ .

و

منها : ما يُمكنُ ذلک فيه .

فَالضَّربُ الأوّل : إذا عُلِمَ حُدُوثُه مطابقا لِدَعوی المُدَّعی ، علی وجهٍ لم تَجْرِ به العَادهُ و أنّه مِنْ فِعْلِ القَديم تعالی تكامَلَت دِلَالَتُه ؛ لأنّ حالَ حُدوثِه غَيرُ مُنفصِلهٍ مِن حالِ اختِصَاصِهِ بالمُدّعی ، و لأنّه ممّا لا يُمكِنُ أنْ يُقالَ فيه : إنّه حَدَثَ غَيرَ مُطابِقٍ لدَعواهُ و لا مُختَصٍّ به ، و جَعَلَهُ هو بالنَّقلِ و الحِكايهِ مُختَصّا به .

و

أمّا الضَّربُ الثّانی : فلا يمكِنُ أنْ يُعلَمَ(۱) بوُرُودِه مُطابِقا للدَّعوی أنّه مَفعولٌ لِتَصديقِها ؛ و إنْ عُلِمَ فی الجُملهِ أنّه مِنْ فِعْلِ اللّه ِ تعالی و أنّه خَارِقٌ للعادهِ ؛ لأنّ حكايَتَهُ إذا أمكَنَت جازَ أنْ يَكونَ اللّه ُ تعالی فَعَلَهُ تَصديقا لِغَيرِ مَن ظَهَرَ علَيه .

و

إنْ وَرَدَ مُطابقا لِدَعواهُ بِنَقلِه و حِكايتِه ، أو بِنَقلِ(۲) مَنْ يَجری مَجراهُ فی ارتِفاعِ الأمانِ مِنْ أنْ يَفعَلَ القبيحَ ، فلا بُدّ فی هذا الضَّربِ مِنْ اشتِراطِ وُقُوعِ

١- فى الأصل : يعلمه ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

٢- فى الأصل : يَنقُل ، و المناسب ما أثبتناه .

الاختصاصِ ، مِن جهةِ القديمِ تعالى ؛ لِنأمَنَ وُقوعَه ، ممّن يَجُوزُ أنْ يفعَلَ القبيحَ .

و

لأنّه لو جازَ أنْ يَدُلَّ الاختِصاصُ - الّذى لا نأمَنُ أنْ يكونَ اللّه ُ تعالى ما أرادَهُ و لا فَعَلَ المُعْجِزَ مِنْ أجلِه - لَجازَ فى الأصلِ أنْ يَدُلَّ على النبوَّةِ ما لا نَثِقُ بأنّه مِنْ فِعلِه تعالى .

فإذا كانَ ما ليسَ مِنْ فِعلِه لا يَدُلُّ - مِنْ حيثُ جازَ وقُوعُه ممّن يَفعَلُ القَبيحَ ، و يُصدِّقُ الكَذّابَ - فكذلكَ ما لا يُعلَمُ وقوعُ الاختصاصِ به من جهتِه تعالى لا يَدلُّ

لهذه العِلّهِ .

و

لا فَرقَ فى حُصُولِ الاختصاصِ الدَّالِّ على النُّبوَّه بين أن يُحدِثَ اللّه ُ تعالى ما يُمكِنُ فيه الحِكَايَهُ و النَّقلُ على يَدِ الرَّسُولِ و بِحَضرتِه ، و بين(١) أنْ يُحْدِثَهُ و يأمُرَ بعضَ ملائكتِه بإنزالِه إليه و اختِصاصِهِ به ؛ لأنّ على الوجهَينِ جميعا ، يَرجِعُ

الاختصاصُ إلى القديمِ تعالى ، غيرَ أنّه إذا أحدَثَهُ على يَدِه كانَ المُعجِزُ نفسَ ذلك الفِعْلِ الحادِثِ ، و إذا أمَرَ بنَقْلِه إليه كانَ العَلَمُ الواقِعُ مَوقِعَ التَّصدِيقِ هو أمرُهُ بنقلِه إليه .

و

نحن نُؤخِّرُ استِقصَاءَ ما يحتَمِلُه هذا الكلامُ من الزِّياداتِ و

التَّفرِيعاتِ ، لِنتكَلَّمَ عليه عند إيرادِ صاحبِ الكِتَاب له فى مَوَاضِعِه ، لئلّا يَقعَ منّا تَكرارٌ .

و

إذا صَحَّتْ هذه الجُملهُ الّتى أورَدْناها بَطَلَ قَولُ صاحِبِ الكِتاب : إنّ الّذى

يَجبُ أن يُعلَمَ مِنَ الاختصاصِ ظُهُورُ القُرآنِ مِنْ جِهَتِه و جَعلُهُ إيّاهُ دِلالهً على نُبوّتِه ، و أنّ ما عَدا ذلك - مِثْلَ أنْ لا يكُونَ ظهَرَ على يدِ غيرِه فى السماءِ أو فى الأرضِ - تَصِحُّ الدِّلالهُ مِن دُونِه ، و إنْ كانَ يجبُ حَلُّ الشُّبْهِهِ فيهِ ، إذا أُورِدَ على سَبيلِ الطَّعْنِ ، مِن غَيرِ أنْ يكُونَ تَقديمُه واجبا فى الدِّلالهِ ؛ لأنّ القَدْرَ الّذى ذَكرَهُ ليس بكافٍ فى

١- فى الأصل : و هو ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

الدِّلالهِ مِن وجهَين :

أحـدُهما : أنّ ظُهُورَهُ – و إنْ عُلِم مِنْ جهتهِ ، ثُمّ عُلِمَ أيضا كونُه ناقِضًا للعَادَهِ و مُتَعـذّرا على البَشَـرِ – فغيرُ مُمتنع عند المُسـتَدلِّ أنْ يكُونَ مِنْ فِعلِ مَن ليس بِبَشرٍ مِن مَلَكٍ أو جِنّيّ ، و يكونُ ذلك الفَاعِلُ هو الّـذى خَصَّ مَن ظَهَرَ على يدَيه ؛ لأنّ العُقولَ لا دلالهَ فيهـا على مَبلَغِ مـا تنتهى إليه مَنزلهُ مَن عَـدَا البَشَـرِ فى الفَصَـاحهِ وَ البَلاَغهِ . و هى غيرُ مُوجبهٍ كونَ أحوالِهم مُساويهً لأحوالِنا فيهما حتّى يُقطَعَ على أنّ ما يَتعذّرُ علينا مُتَعذّرٌ عليهم . و هذا يُبيّنُ أنّ الّذى اقتَصرَ على ذِكرِه مِنَ الاختصاصِ ليسَ بمُقنعٍ .

و

الوَجهُ الثّانى : أنّه لو سُـلِّمَ – مَع الاختصاصِ الّذى ذَكَرَهُ ، و مَع نَقضِهِ للعَادَهِ و تَعذُّرِهِ على البَشَـر – كونهُ مِنْ فِعْلِ القَديم تعالى ، و خُروجُهُ مِنْ مَقـدُورِ جميعِ المُحْـدَثِين ؛ لم تَسـتَقِم أيضا الدِّلاَلهُ دونَ أنْ يُعلَمَ أنّ القَدِيمَ تعالى هو الّذى خَصَّهُ به ، و فَعَلَهُ على يَدِه تَصديقا له .

و

متى لم يُعلَمْ ذلك فلا بدّ مِنَ التَّجوِيزِ ؛ لوُقُوعِ الاختصاصِ مِن جِههِ غَيرِه

مِمَّن(١) يجُوزُ أنْ يَفْعَلَ القَبِيحَ ؛ لأنّه ممّا يُمكنُ فيه النَّقلُ و الحِكايهُ ، و مع التَّجوِيز لذلك لا تَصِحُّ الدِّلالهُ .

و

هذا الوجه أخَصُّ بالطَّعنِ على ما أورَدَهُ هاهنا ، لأنّه ذَكَر ما يُحتاجُ إلى عِلْمِه

مِنْ اختصاصِ المُعجِزِ بالرَّسولِ ، دونَ حالِ المُعجِزِ فى نفسِه و مِنْ فِعْلِ أىّ فاعلٍ هو ، و إنْ كانَ قد صَرَّح فيما يأتى بأنّ مع تَجوِيز كونِه مِن فِعلِ غَيرِ اللّه ِ تعالى ، قد يَدُلُّ على النُّبوَّه .

فقد وضَحَ بما ذكرناه أنّ ما ادُّعِى أنّه ليسَ بشرطٍ فى الدِّلاَلهِ و أنّه إنّما يجبُ

١– فى الأصل : مَن ، و المناسب ما أثبتناه .

بيـانُ الوَجهِ فيه – عِنـد إيرادِه عَلى سَبيـلِ الطَّعنِ و الشُّبهِ – لاـ بُـِدّ أنْ يكَونَ شَـرطا ، بـدلاَلهِ أنّه مـتى ادُّعى [و] لم يَتَقـدّمِ العِلْمُ به للمُستَدِلِّ ، كانَ مُجوِّزا لما لا تَصِحُّ الدِّلالهُ مع تَجويزِه .

و

ليس له أن يَقولَ : فكيفَ السَّبيـلُ إلى العِلمِ بالاختصاصِ الّـذى ذكرتُموهُ ، و أنّ المُعْجِزَ لم يَظْهرْ على غَيرِ مُـِدَّعى النُّبوَّهِ ، و ذلك ممّا لا سَبيلَ إليه إذا كان المُعْجِزُ ممّا يُمكنُ فيه النَّقلُ و الحِكَايهُ ؟ لأنّا سـنُبيّنُ فيما نَستقبِلُهُ مِنَ الكَلاَمِ الطرِيقَ إليه ، و نُوضِّحُ القَولَ فيه ، و نكشِفُهُ بمشيئهِ اللّه ِ تعالى و عَونِه .

فأمّا قَولُه : إنّ ظُهورَ القُرآنِ على يَدِ الرَّسُول صلى الله عليه و آله ، هو الاختِصاصُ الّذى

لا يمكِنُ غيرُه ؛ لأنّه إنْ لم يكُن حَدَث إلاّ فى تِلك الحَال لم يَصِحَّ فى الاختصاص

غَيرَه ، و إنْ كانَ قَد حَدَث فى السَّماء على مَلكٍ ، فالاختصاصُ لا يَصِحُّ إلاّ على هذا

الوجه . و حمْلُه ذلك على تَعلُّقِ الفِعلِ بالفاعلِ ، و اقتِصارِنا عليهِ فى الـدِّلالهِ ، مِن غيرِ طَلَبٍ لِما هوَ لَدَيهِ مِنه مِنَ التعلُّق... إلى آخر كلامه ؛ فباطِلٌ بما أورَدناه ؛ لأنّا قد بَيّنا أنّ الاختِصاصَ الّذى اقتَصِـرَ عليه غيرُ كافٍ فى الدِّلاَلهِ ، و أنّه مَتى عُلِمَ أنّ المُظْهِرَ للمُعجِزِ على يَدِ المدّعى هو القَدِيمُ تعالى ، أو مَن أمَرَهُ القدِيمُ تعالى بإظهارِه

استَقَامَتْ دِلاَلتُه .

و

إنْ فَرّقَ بين الاختِصاصَـينِ يكونُ أظهرَ مِنْ كونِ أحَـدِهما دالاًّ على الأمرِ المَطلُوب ، و الآخرِ غَيرَ دالٍّ ، و لا ممّا يَستَحِقُّ أنْ يكُونَ دالاًّـ ، فكيف يَصِـحُّ ادّعاؤه مع ما ذَكرناه أنّه لو لم يَحدُثْ إلاّ عنـدَ ادّعاءِ النبوَّهِ لم يَكُن له من الحُكمِ إلاّ ما لَه ، و إنْ كانَ حادِثا مِنْ قبلُ ؟

و

قَولُه : «إنّ هذا الاختصاصَ هو الّذى لا يُمكنُ غيرُه» .

إن أرادَ نفىَ صِـحّهِ حُصُولِ اختصاصٍ يَزيدُ على ما ذكرَه فبما أورَدناه يُفسِدُه ؛ لأنّا قد بَيّنا اختِصاصا أزيَدَ ممّا اقتَصَرَ عليه ، و دَلَلنا أيضا على أنّ دِلاَلهَ المُعْجِزِ

لا تَستَمِرُّ إلّا مع ثُبُوتِه ، و أنّ الّذى اقتَصَرَ عليه غيرُ كافٍ فى الدِّلَاله .

و

إنْ أراد أنّه لا طَرِيقَ يُوصِلُ إلى العِلْمِ ، إنّما هو أكثرُ مِنَ الاختِصاصِ الّذى

ذَكَره ، و إنْ كانَ حُصُولُه جائزا ، فسنبيّنُ فيما بعدُ أنّ إلى ذلك طريقا يمكنُ أنْ يُعلَمَ منه .

و

لو لم يَكُن طريقٌ يُوصِلُ إليه أيضا - على ما اقترَحَ - لم يَجِبْ أنْ يكونَ ما اقتَصِرَ عليه فى الاختصاصِ دالاًّ ؛ لأنّه إنْ وَجَبَ ذلك كانَ بمنزلِهِ مَنْ يَقولُ : إذا لم يَكُن لى سَبيلٌ إلى العِلم بالاختصاصِ - الّذى إذا ثَبَتَ و عُلِمَ حُصُولُه كانَ دالاًّ على التَّصدِيقِ لا مَحالهَ - جَعَلتُ ما أجِدُ السَّبيلَ إلى الوُقُوفِ عليه مِنَ الاختصاصِ دالاًّ ، و إنْ كانَ ممّا إذا اعتُبِرَ لم تَكُن فيه دِلَالهٌ .

فأمّا تَعلُّقُ الفِعلِ بالفاعلِ : فإنّما لم يُطالَبْ فيه بِتَعلُّقٍ أزيدَ مِنَ المعلومِ لنا ؛ لأنّ القَدْرَ الحاصلَ مِنَ التَّعلُّقِ كافٍ فى الدِّلَالهِ على ما نُريدُه مِن كونِه فِعلًا له . و لو لم يكُن ذلك كافيا لَطالَبنا بزيادهٍ عليه . و إنّما أبطَلنا قَولَ مَنْ يَقولُ : جَوِّزُوا أنْ تَقعَ

أفعَالُكُم مِنَ اللّه ِ تعالى ، بحَسبِ قُصودِكم ؛ لأنّها لا يُمكِنُ أنْ تُضافَ إلى اللّه ِ تعالى إلّا بهذا الضَربِ مِنَ التَّعلُّقِ المعلوم حُصُولُه مَعَنا ، و إذا كان تَعلُّقُها بنا مُتَيقّنا(١) - و لم يُمكِن أنْ يَتعلّقَ بغيرنا ، لو كانَت مُتعلّقهً به ، إلّا على هذا الوَجه ، و استَحَالَ أنْ تكُونَ مُتعلّقهً بنا و بغيرنا معا . لاستِحَاله فِعْلٍ مِنْ فاعلَين - وَجَبَ القَطعُ على أنّها أفعالٌ لنا ، و نَفْىُ حُصُولِ عُلْقهٍ بينها و بين غيرِها .

فقد كانَ يَجبُ على صاحبِ الكتابِ ، إذا أرادَ التَّسويهَ بَين الأمرَينِ أنْ يَدُلَّ على

أنّ الاختِصاصَ الّذى ذَكَرهُ مُقْنِعٌ فى الدِّلاله ، و أنّ إثباتَ ما يَزيدُ عليه غَيرُ مُمكنٍ ، ليَلْحَقَ بتعلّقِ الفِعلِ بالفَاعلِ . و لو فَعَل لم تكُن عليه حُجّهٌ ، لكنّه اقتَصَرَ على الدَّعوى

١- فى الأصل : مُنْتَفيا ، و ما أثبتناه ورد فى الهامش بلا علامه التصحيح .

فى أنّ الاختِصَاصَينِ لا فَرقَ بينهما ، و قد بَيّنا أنّ بينَهُما فَرقا واضِحا .

قالَ صاحِبُ الكِتاب(١) :

«[فإن قالَ(٢)] : فإنّى أقدَحُ بذلك فى كونه مُعْجِزا أصلاً .

فأقولُ(٣) : إذا كانَ لا ينفَصِلُ حالُه - و قد حَدَثَ مِنْ حالِه ، و قد كان مِنْ قبلُ حادثا - فيجبُ أنْ لا يكُونَ دليلاً على النُّبوَّه ، و أن يكون الّذى يدل(۴) عليها ما يُعلَمُ فى الحال أنّه حادثٌ ، كإحياء الموتى و قَلْب العَصا حيّةً ، دون الأُمورِ الّتى يجوزُ فيها ما ذكرناه .

و

هذا كما قُلتم : إنّ تَعلُّق الفِعْل بفاعله إنّما يدلُّ على حاجته إليه ، و

حدوثِه مِنْ قِبَله ، متى عُلِمَ أنّه حادثٌ . فأمّا إذا(۵) لم يُعلَم ذلك لم يَصِحَّ كونُه دالاًّ .

و كذلك القَولُ فى المُعْجِز ، إنّه لا بدّ مِنْ إثبات حادثٍ عند دعواه مِنْ قِبله تعالى يَحِلُّ مَحلَّ التَّصدِيق ؛ فإذا كانَ الأمرُ الّذى يظهرُ يجُوز أنْ لا يكُونَ فى حُكْم

الحادِث ، فيجبُ أنْ لا يَصِحَّ الاستدلال به ؛ أوَ لستُم قَد فَصلتُم بين دِلاله القيام و القُعُود على حاجتهما إلى مُحْدِثٍ ، و بين حُمرَةِ موضِع الضَّرب و خُضرَتِه بأنْ

قُلتم : إنّ ذلك حادِثٌ ، فصَحَّ أنْ يَدُلَّ ؟

و

هذا ليسَ بواضحٍ(۶) ، و إنّما يظهَرُ بعد كونٍ(٧) ، فلا يَصِحُّ أنْ يَدُلَّ ، فيجبُ مِثْل ذلك فى المُعجِز .

فإنْ قُلتم : إنّ القُرآنَ حادِثٌ فى الحقيقه ، فى حال ظُهُوره على النَّبىّ صلى الله عليه و آله ، فهو خارجٌ مِن البابِ الّذى ظَنَنتُم .

قيل لكم : إنّه - و إنْ كانَ حادِثا - فهو فى حُكم الباقى ، كما أنّه الآن (و إنْ كانَ

١- المُغنى فى أبواب التوحيد و العدل ١۶/١۶٨-١٧٠ .

٢- من المُغنى .

٣- فى المغنى : و أقول .

۴- فی المغنی : دلّ .

۵- فی المغنی : فاذا .

۶- فی المغنی : بواقع .

۷- فی المغنی : کمون .

حادثا إذا تلاه التّالى فهو فى حُكم الباقى ، فإذا جاز)(١) فيه أنْ يكَونَ فى حُكم الباقى و فى حُكْم الحادث ، فيجب أن تَدُلّوا على أنّه فى حُكْمِ الحادث ، ليتمّ

الاستدلاَلُ لكُم به على النُّبوَّه .

و

بعدُ ، فإنّكم تقولون فى القُرآن ما يمنَعُ أنْ يكُونَ حادثا فى حَال ظُهورِه علَى الرّسول صلى الله عليه و آله عندكم ، لأنّكم تَزعُمونَ أنّه تعالى أحدَثَهُ جُملةً واحدةً فى السَّماء ، و أنّ جبريل عليه السلام كان يُنزِلُه على النَّبىّ صلى الله عليه و آله بحَسب الحاجه إليه ، فكيفَ يَصِحُّ أنْ تُقَدِّروه تقدِيرَ الحادث ، و أنتُم تُصَرِّحون القولَ بأنّه ممّا تقدّم حُدوثُه ، فإذا كانَ ذلك حَالُه عندكم فكيفَ يُدلُّ على نُبوّته عليه السلام ؟

ثمّ قالَ : قيلَ له : إنّ المعتَبر فى هذا الباب أن(٢) يَظهَر عند ادّعائه النُّبوّه ما لو لا صِحّه نُبوّته لم يكن لِيَظهَر ، فمتى كانَ الأمرُ الّذى يَظهرُ عليه بهذا الصِّفه صحَّ كونُهُ دالاًّ على النُّبوّه .

يُبيّن ذلك أنّ ما يَظهرُ عند ادّعائه فقَد كانَ يجُوزُ أنْ يَظهَر لولا صحّهُ نُبوَّته لا يجوزُ أنْ يكُونَ دَالاًّ ؛ فإذا كانَ هذا طريقَ دِلاله المُعْجِزات ، و هو قائمٌ فى القُرآنِ كقِيامه فى إحياء المُوتى و ما شاكله ، فيجبُ أنْ تكون دِلاَله الجميع لا تختلفُ ، مِنْ حيثُ لم يختَلِف طريقُ دلالته .

و

مَتى لم نَقُل بهذه الطريقه لم يَصِحَّ الاستِدلالُ بالمُعجِزات . و هذا كما نقُولُه فى دِلاله المُحْدِث على الفَاعل أنّهُ يعتبر فيه وقُوعُه بحسب أحوَاله ، على وجهٍ لولاه

لم يقع ؛ فمتى عَلِمنا ذلك مِنْ حاله دلّ ، و إنْ اختَلَفَ أحواله و أجناسه ؛ فكذلك

إذا عَلِمنا مِنْ حالِ الأمر الظاهرِ على مُدّعى النبوّه أنّه حادثٌ عند دعواه ، على

وجهٍ لولاه و لو لا صِحّه نُبوّته لما ظَهَر ، فيجبُ أن يكونَ دالاًّ . و

اختلافُ أحوالِه لا يؤثّر فى هذا الباب .

يُبيِّن ذلك : أنّه لو كان المُعتبرُ بأنْ يَتَقدّم العِلْم بحال ذلك الأمر الظّاهر لوجَبَ مِثْله

١- من الهامش ، مع علامه التصحيح ، و ليست فى المغنى .

٢- فى الأصل : بأن ، و ما أثبتناه من المغنى .

فى الشّاهد ؛ فكانَ يجبُ أن لا يدلَّ ظُهُور الشِّعر و الخُطَب ممّن يختَصُّ بهما على تَقَدُّم فى العلم ، بأنْ يجوَّز أنّ ذلك قد كانَ حادِثا ، و أنّ المُختَصَّ به لم (يبتدئ به)(١) ، بل أخذه عن غيره ، و هذا يُطرِّقُ باب الجَهَالات فى دِلالـه الفِعل على أحوال الفاعلين .

يُبيِّن ذلك : أنّه قد ثَبت أنّ إحياء الموتى حادثٌ لا محاله مِنْ قِبله تعالى ، و أنّ نَقلَ الجِبال و قَلبَ المُدن ، إلى ما شاكَلَهُما(٢) قد يجوزُ ، بل نَقطَعُ على حُدُوثِهما

مِنْ قِبَل مَنْ ادّعى النُّبوَّه . و لم يمنَعْ ذلك مِنْ كونه دالاًّ ، للوَجه الّذى ذكرناه ، و هو أنّه ممّا قد عُلِمَ أنّه لولا صِدْقُه فى ادّعاء النُّبوَّه لما ظَهَر ، و إنْ خَالَف حالُهُما حالَ إحياء المَوتى .

و

كذلك فلو جَعَلَ دليل نُبوَّته أنّه يَمتنعُ على النّاس القِيامُ و القُعُود ، أو يتّفقُ مِنَ العَالم تَصْدِيقُه ، و الخُضُوعُ له عند أدنى(٣) و هلهٍ ، لكانَ ذلك يَدُلُّ(۴) كدلاله إحياء المَوتى مِنَ الوَجه الّذى بَيَّناهُ .

و

إنْ كانتِ الحَالُ مختلفهً ، فبعضُ ذلك حادِثٌ مِنْ قِبَله تعالى(۵) و بعضُهُ يكشفُ عن تغيير أحوال العُقَلاء فى الدَّواعى(۶) ، إلى غير ذلك .

فكذلك القَولُ فى ظُهُور القُرآن : أنّه يجبُ أنْ يكُونَ دالاًّ ، و إنْ لم يعلم المفكِّرُ أنّه

أه ، أو ابتدأ فى الحال ؛ لأنّ حاله - و هو كذلك - كحَالِهِ و إنْ كان مُبتَدِأً فى الوقت ، كما أنّ حال نَقْلِه الجِبالَ عن قدرته كحاله لو كانَ القَديمُ تعالى فَعَلَهُ» .

الكَلامُ عليه

يُقال له : قد أطَلْتَ السُّؤالَ و الجوابَ معا بما لا محصولَ . و اعتَمَدتَ على

١- فى المغنى : ينشده .

٢- فى الأصل : شاكلها ، و ما أثبتناه من المغنى .

٣- فى المغنى : أوّل .

۴- من المغنى .

۵- فى هذا الموضع من المغنى زياده : و بعضه يكشف عن أمر قد حدث مِن قبله .

٦- فى المغنى : الدعاوى .

دعوىً لم تَتَشاغَلْ بالدِّلَالهِ على صِحّتِها . و قَدَّمتَ أمام جوابِكَ مقدّمهً صحيحهً ، لكنّك لم تَتبيّنْ وجهَ مُوافَقتِها لما ادّعيتَه و عَوَّلتَ عليه ، و ظَنَنتَ أنّ المقدَّمَهَ إذا كانت صَحِيحهً مُسلّمَهً فقد صَحَّ ما رتَّبْتَه عليها ممّا لا تَقتَضى صِحَّتُها صِحَّتَهُ ! و هذا لا يخرجُ عن أنْ يكُونَ غَلَطا أو مُغَالطهً ؛ لأنّه لا شُبهَهَ فيما ذكرتَهُ مِن أنْ المُعتَبَر فى هذا البابِ – بما يَظهَرُ عند ادّعاءِ النُّبوَّهِ ممّا يُعلَمُ – أنّه لولا صِحَّهُ نُبوّهِ المُدَّعى لم يَظهَر ، لكنْ مِنْ أينَ لكَ فيما اقتَصَرتَ عليه و ادَّعَيتَهُ أنّه كافٍ فى الدِّلالهِ أنّه بهذه الصِّفهِ ؟

أوَ ليسَ قد بيّنا أنّ ظُهورَ الأمرِ الّذى يُمكنُ فيه النَّقلُ و الحِكَايهُ – و

إنْ كانَ خارجا مِنَ العَادهِ – غيرُ كافٍ فى الدِّلَالهِ على صِدقِ مَنْ ظَهَرَ على يدَيهِ و اختَصَّ به ، مِن حيثُ كان جائزا أنْ يكونَ هو الّذى خَصَّ نفسَه بظهورِه و نَقْلِه عمَّن خَصّهُ

اللّه تعالى به وَ جَعلهُ عَلَما على صِدْقِه ، أو نَقَلَه إليه غيرُه ممّن يَجرى مَجراهُ فى جَوازِ فِعْلِ القَبيحِ منه ؟ ! و إنّا مَتى لم نأمَنْ هذه الحالَ فلا سَبيلَ إلى التَّصديقِ و القَطعِ على صِحّهِ الدَّعوى(١) .

و

قد كانَ يجبُ أنْ يكُونَ توفُّرُكَ كلُّه مَصروفا إلى أنّ الكفايهَ واقعهٌ بالقَدْرِ الّذى اقتَصَرتَ عليه ، و أنّه لولا صِحّهُ نُبوَّهِ المدَّعى لم يَكُن ، و إلاّ فلا مَنفَعهَ فيما قَدَّمتَه ؛ لأنّا نَقولُ لكَ على سبيلِ الجُملهِ :

كلُّ أمرٍ ظَهَرَ على مُدّعى النُّبوَّهِ – على وجهٍ لولا صِحّهُ نُبوَّتهِ لمَا ظَهَرَ على ذلك

الوجهِ – فهو دالٌّ على صِحّهِ النُّبوَّهِ ، و يبقى على مَن ادّعى فى فِعلٍ معيّنٍ – على

سبيلِ التفصيلِ – أنّه دالٌّ ، أن يُبيّنَ مُوافَقتَهُ لتلك الجُمله .

و

قد بيّنا أيضا الفَرقَ بين دِلالهِ إحياءِ الموتى و ما جَرى مَجراه ممّا لا

يمكِنُ

١– فى الأصل : الدعوه ، و الظاهر ما أثبتناه .

فيه النَّقلُ ، و بين القُرآنِ و أمثالِه ؛ لأنّ النَّقلَ بحيثُ لم يكن فيه حَصَل لنا الأمانُ مِنَ الوجهِ الّذى لأجلِ تجويزِ ما يأتى فيه النقلُ ، لم يكُن دالاًّ ، فسَقَط بذلك قَولُ مَنْ سَوَّى بينَ الأمرَينِ ، و ادّعى أنّ طريقَ دِلالهِ الجميعِ لا يَختَلفُ .

فأمّا دِلَالهُ الفِعلِ على الفاعلِ فغيرُ مُفتَقِرهٍ إلى اعتبارِ جِنسِ الفِعلِ و

نَوعِه و النَّظرِ فى أحوالِه ؛ لأنّ تَعلّقَهُ به و احتياجَهُ فى وُقُوعِه إلى أحوالِه لا يَختلفانِ ، و إنْ اختلَفَت أجناسُ الأفعالِ و أحوالُها . فالواجبُ على مَنْ ظَنّ فى الموضِعِ الّذى تَقدّمَ - أنّه دالٌّ مِن غَيرِ حاجهٍ إلى النَّظرِ فيما أوجَبنا النَّظرَ فيه ، و حَمَلَ ذلك على دلالهِ الفِعلِ على الفاعلِ - أن يُبَيِّنَ فيما ادّعاهُ أنّه بهذه الصِّفهِ ؛ فإنّا لم نَقُلْ فى الفِعلِ و الفَاعلِ ما ذكرناه إلّا بِدِلالهٍ أوجَبَت علينا القَولَ به ، و نَحنُ نطلُبُ بمثلِها مَن ادّعى ، فى بعضِ الأشياءِ ، مُساواتَهُ لِدِلَالهِ الفِعلِ على فاعِله ؟ مع أنّا قد دَلّلنا - فيما تَقدّمَ و تأخّرَ - على أنّ الاقتِصارَ على ما اقتَصَرَ عليه صاحبُ الكِتابِ غَيرُ كافٍ ، و أنّه مُخِلٌّ بما لا بدّ فى دِلَالهِ التَّصديقِ منه ، و لا غِنىً بها عنه .

فأمّا قَولُه : «لو كانَ المُعتَبرُ بأنْ يَتقدّمَ العلمُ بحالِ ذلك الأمرِ الظّاهر ، لوَجَب أنْ لا يَدُلَّ ظُهُورُ الشِّعرِ و الخُطَبِ على عِلْمِ مَن اختَصَّ بهما ؛ لِتَجويزِه أنْ يكُونَ ذلك حادِثا مِن قَبلُ ، و أنّ المختَصَّ به أخَذَهُ عن غيرِه» .

فقد بيّنا فيما تَقَدّم مِن هذا الكتابِ كيفيّهَ القَولِ فى دِلالهِ الشِّعرِ و ما جرى مَجراه مِنَ الكَلامِ على عِلْمِ فاعِلهِ ، و ما يُقطَعُ به على إضافَتِه إلى مَن ظَهَرَ منه و ما لا يُقطَعُ به ، و فَصَلنا بينه و بينَ ظُهُورِ القُرآنِ ، و استَوفَيناهُ غَايهَ الاستيفاءِ .

على أنّا نقولُ له : كلُّ شِعرٍ أو كلامٍ ليسَ بشعرٍ ظَهَرَ مِنْ بَعضِنا ، و جَوَّزنا أنْ يكونَ نَقَلَهُ و حَكَاهُ ، لِفَقدِ ما يَقتَضى أنْ يكونَ المُبتَدِئَ به و

السابقَ إليه ، مِنَ الدَّلائلِ و الأماراتِ الّتى قد تَقَدّمَ ذِكْرُنا لها فيما سَلَفَ مِنَ الكِتابِ ؛ فإنّه لا يَدلُّ على أنّ مَن

ظَهَرَ عليه عالِمٌ بِكَيفيّهِ صِيغَتِه و تَرتيبِه . و أكثرُ ما يَدلُّ عليه مِنْ حالِه أنّه عالِمٌ

بِحكَايَته ؛ لأنّ الحِكَايَهَ هی المعلومُ حدُوثُها مِنْ جهَتِه ، و قد ضَرَبنا لذلک مِثالاً لا شُبههَ فيه ، و هو :

أنْ يُحضِرَ أحَدُنا ثَوبا حَسنَ الصَّنعَهِ لم يُشاهَدْ قبلَهُ مِثْلُه ، و يدَّعیَ أنّه صانِعُهُ ، و لا يَرجِعُ إلی إضافَتِه له إليه إلاّ إلی دَعْواه .

فإذا كانَ مِنَ الواجبِ عند كلِّ أحَدٍ الامتِناعُ مِنْ تَصدِيقِ هذا المُدَّعی و إضافهِ الثَّوبِ إلی صَنْعَتِه و الاستِدلالِ به عَلی عِلْمِه ، دون أنْ يَعلَمَ أنّه هو المُبتدئ بِصَنعتِه ، و أنّه لم يَنقُلْهُ عن صَنعَتِه . و لا يجری ذلک فی بابِ الدِّلالهِ مَجری أنْ يَصنَعَ

بِحضْرَتِنا ثَوبا ، فكذلکَ القَولُ فی الكَلَامِ ؛ لأنّ النَّقلَ فيه يُمكن كما يُمكِنُ فی الثَّوْبِ و أشباهِه .

ثُمّ يُقالُ له : خَبِّرنا عنکَ لو أحضَرَکَ مُحضِرٌ قصيدهً مِنَ الشِّعرِ ، و ادّعی أنّه مُولِّفها و مُبتَدعُها - و هو ممّن يَجوزُ أنْ يَكذِبَ فی خَبرِه ، و لم تَرجِعْ فی عِلْمِه بالشِّعرِ إلاّ إلی ظُهُورِ القَصِيدَهِ مِنْ جِهَتِه ، دون أنْ يَقَعَ منه التَّصَرُّفُ فی أمثالِها و القَولُ فی أوزانٍ و مَعَانٍ تُقترَحُ عليه - ما كُنتَ تَقطَعُ علی عِلْمِهِ بالشِّعرِ و

صِحّهِ إضافهِ القَصِيدهِ إليه ؟

فإنْ قالَ : «نَعَم ، كنتُ أقطَعُ بذلک» ، قالَ قولاً مَرغوبا عنه ، و لَزِمَهُ أنْ يَقطَعَ فيمَن أحضَرَهُ الثَّوبَ و سائرَ ما يُمكِنُ فيه النقلُ بِمثْلِ ذلک !

و

قيلَ له : و

مِن أیِ وجهٍ عَلِمتَ صِحّهَ قولِ هذا المُدّعی ، و أنتَ لا تأمَنُ أنْ يكونَ كاذِبا جاهِلاً بقولِ الشِّعرِ و تأليفِه ، و إنّما نَقَلَ تلکَ القصيدهَ عن غيرِه ؟ و فسادُ ارتِكَابِ ذلک أظهَرُ مِنْ أن يَخفی ، فيُحوِجَ إلی الإطالهِ .

فإنْ قالَ : إذا لم يَظْهرْ منه إلاّ القَدرُ الّذی ذَكرتُموه ، و لم يَجُزْ أنْ أقطَعَ علی عِلْمِه

بتأليفِ الشِّعرِ ، و لا علی أنّه صاحِبُ القَصِيدهِ .

قيل له : أفَلَيسَ إذا عَلِمتَ ببعضِ ما قَدَّمناه مِنَ الدَّلائلِ و الأماراتِ ، أنّ تلکَ

القَصِيدهَ لم يُسبَقْ إليها تَقطَعُ على عِلْمِه ؛ فلا بُدَّ مِن : بَلى ؟ !

فيقالُ له : فقد صِرْتَ فى بابِ إضافَهِ الشِّعرِ إلى مَنْ ظَهَرَ عليه بغَيرِ حالِه(١) ، و هل هو ممّا سَبَقَ إليه أو ابتَدأ مِنْ جِهَهِ مَنْ ظَهَرَ مَعه ؟ و بَطَلَ تَقدِيرُكَ أنّ ذلك غَيرُ محتاجٍ إليه فى بابِ الشِّعرِ . كما أنّه - على ما ادّعيتَهُ - غَيرُ مُحتاجٍ إليه فى دِلَالهِ القُرآنِ ؛ لأنّك قد صَرَّحتَ بأنّ القُرآنَ دالٌّ مع تَجويزِ النّاظِرِ أنّه مَنقُولٌ غيرُ مُبتدأ ، و ليسَ يُمكِنُكَ أنْ تَقولَ مِثْلَ هذا فى دِلالهِ الشِّعرِ و ما أشبَهَهُ مِنَ الكَلَامِ .

على أنّا قد بَيّنا أنّ تَجويزَ النّاظِرِ فى القُرآنِ أنْ يكونَ مَفعولاً - قبلَ ادِّعاءِ مَن أظهَرَ(٢) الرِّسالهَ ، و أنّه انتَقلَ إليهِ بِغَيرِ اللّه ِ تعالى ، أو غَيرِ مَن أمرَهُ اللّه ُ تعالى بِنَقلِه إليه - يمنعُ مِنْ صِحّهِ الاستدلالِ به ، فبَطَلَ ما ذَكَرهُ على كلِّ حالٍ .

فأمّا تَسويتُه بين نَقْلِ الجِبالِ و إحياءِ الموتى ، و اتّفاقِ التَّصدِيقِ مِنْ جَميعِ

الخَلقِ على وجهٍ غَيرِ مُعتادٍ فى باب الدِّلاله و إنْ كانَ وَجهُها مُختلِفا ، و قوله : «فكذَلكَ ظُهُورُ القُرآنِ يَدُلُّ ، و إنْ لم يَعلَم المفَكِّرُ أنّه ابتَدأهُ(٣) فى حالٍ ، لأنّ حالَه و هو مُبتدأٌ كحالِهِ لو كان غَيرَ مبتدأ فى بابِ الدِّلالهِ ؛ فلا شكّ فى أنّ دلالهَ ما ذَكَرَهُ مِنْ نَقْلِ الجِبالِ و إحياءِ الموتى و الاتّفاقِ على التَّصديقِ غَيرُ مُختلفهٍ ، و إنْ كانَت هذه الأمورُ فى أنفسِها مُختلفهً . و إنّما لم تَختَلِفْ لأنّ مَرجعَ كلّ ذلك إلى فِعلِ اللّه ِ تعالى ، يُقطَعُ على أنّه لم يَفعَلْهُ إلاّ للتَّصديقِ و الإبانهِ ؛ لأنّ إحياءَ الموتى و إنْ كان فِعلَهُ تعالى ، و واقعا مَوقِعَ التَّصْدِيقِ بغيرِ واسطهٍ ؛ فكذلك نَقلُ الجِبالِ و اجتِماعُ العَالَمِ على التَّصديقِ ؛ لأنّ نقلَ الجِبالِ يَدُلُّ - إذا لم يكُن مِنْ فِعلِه تعالى على يَد مَنْ ظَهَرَ عليه - على اختصاصِ الفَاعِلِ بقُدَرٍ لم تَجرِ العَادهُ بِمثلِها ، واقعهٍ مِنْ فِعلِهِ تعالى على سَبيلِ التَّصديقِ .

ص:٢١٢

١- كذا فى الأصل .

٢- فى الأصل : ظَهَر ، و المناسب ما أثبتناه .

٣- فى الأصل : ابتدأ ، و المناسب ما أثبتناه وفقا للمغنى .

و

اجتماعُ الخَلْقِ على التَّصدِيقِ يَدُلُّ أيضا على أمورٍ فَعَلَها – جَلّ و عَزّ – على خَلَافِ العَادهِ ، اقتَضَت بإجماعِ الدَّواعى و اتّفاقِها .

و

جميعُ هذهِ الوجوهِ نأمَنُ فيها أن يكُونَ الاختصاصُ بالتَّصديقِ واقِعا ممّن يَجُوزُ أن يُصَدِّقَ كذّابا .

و

ليس كـذَلِك الحالُ فيما يَجرى مَجرى الكَلَامِ ، إذا اعتَبَرنا وجهَ دِلَالتِه على النُّبوَّهِ ؛ لأنّا إذا لم نَعْلَمْهُ مُبتدأً فى الحالِ ، و لم نَعلَمْ – إن كـانَ غَيرَ مُبتـداً – أنّ نَقْلَهُ إلى مَن ظَهَر علَيه – إنّمـا كـانَ بـاللّه ِ تعالى ، و بمَن أمَرَهُ اللّه تعالى بنَقلِه – يجوزُ أنْ يكُونَ انتِقالُهُ و ظُهُورُه إنّما كانا مِمَّن يجوزُ أنْ يُصدِّقَ الكَذَّابَ ، فلم يكُن إلاّ مِن هذا الوجهِ ، و فارَقَ ما تَقدّمَ .

و

لا ـ فَرقَ مَتى عُلِمَ مُبتـدأً فى الحالِ – بينَ أنْ يكُونَ مِن فِعْلِ اللّه ِ تعالى ، أو مِنْ فِعلِ مَنْ ظَهَرَ عليه – بعـد أن يكُونَ غَيرَ معتادٍ ؛ لأنّه إنْ كـانَ مِنْ فِعْلِه تعـالى جَرَى مجرى إحيـاءِ الموتى فى الـدِّلَالهِ بغيرِ واسـطهٍ . و إنْ كـانَ مِنْ فِعْـلِ مَنْ ظَهَرَ عليه جَرى مَجرى نَقْلِ الجِبـالِ و قَلْبِ المُـدنِ – إذا عَلِمنـا أنّ اللّه تعالى لم يَتولَّ فِعْلَهُما – فى الـدِّلالهِ على أمورٍ وَقَعتْ مِنْ فِعْلِه تعالى مَوقِعَ التَّصـدِيقِ ، و هى العُلُومُ التى يَتَمكّنُ معها مِنْ فِعْلِ مِثْلِ ذلكَ الكَلَامِ .

و

ليسَ المُعوَّلُ – فى الطَّعنِ على ما اعتَمَـدَهُ فى هـذا المَوضِعِ – على أنّ القُرآنَ إذا لم يُعلم مُبتـدأً فى الحال و جُوِّز أنْ يكُونَ حادِثا قبلهـا لم يَـدُلَّ على النُّبوَّهِ حَسبَ مـا سـأَلَ عنه نَفسَه . بل المُعوَّلُ على ما بَيّناهُ مِن أنّه إذا لم يُعْلَمْ حَادِثا ، و يجوزُ انتِقالُه مِمّن يَجُوزُ منه فِعْلُ القَبيـحِ لم يكن [دالاًّ] . و إلاّ فَلو عَلِمناهُ مُتَقدِّمَ الحُدُوثِ ، و أمِنّا أن يكُونَ انتِقالُه و اختصِاصُهُ ممّن ظَهَرَ عليه مِن جههِ مَن يَجُوزُ منه القَبيحُ ، لَكانَ دالاًّ .

و

لعلّنا أن نُفَصِّلَ فيما يأتى مِنَ الكِتابِ – بعَونِ اللّه ِ – الكَلَامَ فى المُعجزِ الواقِعِ

مَوقعَ التَّصدِيقِ ، و هل يجُوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ ما هذه صِفَتُه الدَّعوى(۱) أم لا يَجوزُ ؟

و هل القُدَرُ الكَثِيرةُ الّتى يُتَمكَّنُ بها من الأفعالِ الخَارِجهِ عَن العَادهِ - إذا كانَت

هى المُعجِز و العَلَمُ الـدالّ على الصِّدقِ فيمَن يَختصُّ بهـا - و يجـوز أن يَتَقـدّمَ الـدَّعوى ، أم لاـ يَجُوزُ أن يَتقـدّمَها ، و لاـ بـدّ مِنْ حُدُوثِها فى حالِ الدَّعوى ؟ فإنّ كَلاَمَ صاحبِ الكتابِ إلى هذهِ الغايه ليس يَقتَضى أكثرَ ممّا ذَكَرناهُ .

قالَ صاحبُ الكِتاب(۲)

«و على هـذا الوَجه قلنا : إنّ المُبتَدِئ بالاسـتِدلال على تَعَلُّق الفِعل بالفاعل ، و دلالته(۳) على أنّه قادرٌ قد يصحّ اسـتدلاله متى عُلِمَ تَعلُّقه بـأحواله ، و إنْ لم يُفكِّر فى أنّ الأعراض يجُوزُ عليها الانتقال ، و إن كانَ مَتى عَرَضَتْ له شُبهةٌ فى ذلك يلزمُه أنْ ينظُر فى حَلّها ، لا لأنّ أصل اسـتدلاله لم يَصـحَّ ، و إنّما كانَ كذلك لأنّه مع تجوِيز الانتقال ، حال ما يَظهَر منه فى أنّه يقَعُ بحَسَبِ أحواله عنده ،

كحاله مَتى لم يُجزِ الانتقال عليه ؛ فوَجهُ الـدِّلاله لا يتغيّرُ بهذا التَّجويز ، فلَم يَتَغَيّر حالُه فى صـحّه الاستِدلال . فكذلك القَولُ فيما ذَكَرناه مِن دلالهِ القُرآنِ على النُّبوَّه .

يُبَيِّنُ صـحّه ذلـك : أنّ النَـاظِر فى إحيـاء الموتى - و إن لم يَسـتدلّ فيُعلِم أنّ الحيـاه لاـ يجُوزُ فيهـا الانتقالُ و الظُهور و الكُمون - يمكِنُه أنْ يَستدلَّ به على صِحّه

النُّبوَّه ، مِنْ حيثُ عُلِمَ أنّه لولاـ صِـحّهُ النُّبوَّه لم يَحـدُث ذلك بالعَاده ، (فيُقارِن حالُه عنـده حالَ الأمورِ المسـتمرّهِ على العاده)(۴)، فبهذه التَّفرِقه يمكِنُه الاستِدلالُ ؛ فإذا كانت صحيحهً ، و إنْ لم يقَع النَظرُ فى أنّ حُدُوثَه متجدّدٌ فى الحقيقه ، أو

۱- فى الأصل : الدعوه ، خلافا لِما جرى عليه المؤلّف فى الكتاب .

۲- المغنى ۱۶/۱۷۰-۱۷۱ .

۳- فى الأصل: دلالته، و ما أثبتناه من المغنى.

۴- زياده من المغنى ليست فى الأصل .

حُدوثَهُ فى هذه العين مُتَجدّدٌ ، بل كانَ ذلك كالمُجوّز عنده .

فكـذلِك القَولُ فى القُرآن ، أنّه لاـ فَرق بين أنْ يُعلم أنّ ظُهورَه ابتـداءً لم يَتَقـدّم مِنْ قبـلُ ، أو جُوِّز تقـدّمه ، ثم ظهوره الآن على وجهٍ لم تَجْرِ العَادَةُ بمثله ، فى أنّ على الوجهَين جميعا قد عُلِمَ التَّفرِقَةُ بينه و بين ما يَحدُثُ على طريقه العَاده .

و هذا يكشفُ لك عن(۱) صحّه ما قُلناه مِنْ أنّ المُعتبر فى هذا الباب أن يَعلَم

المُستَدِلّ أنّه ظاهرٌ عند الدَّعوى ، على وجهٍ يُفارق حالُه حالَ الأمور المعتاده .

فمن(۲) عَرف هذه التَّفرِقه فقد صَحَّ استدلاله ، و إنْ جَوّز فيه ما ذكرناه» .

الكلامُ عليه

يقـالُ له : أمّـا الناظِرُ فى تَعَلُّقِ الفِعْلِ بالفاعِلِ أنّه قادرٌ مَتى(۳) كـانَ مُجوِّزا على الأـعراضِ الانتقالِ – فإنّه لا سَبيلَ له إلى العِلْمِ بأنّ اختِراعَ ذلكَ الفِعلِ الّذى عُلِمَ ظُهورُهُ مِنَ الفاعلِ ، إنّما كانَ به .

و

الاسـتِدلالُ – مَعَ هـذا التَّجويزِ – عَلى أنّه قـادِرٌ على اختِراعِه و إحـداثِ عَينِه ، إنّما(۴) يُعلَمُ تَعلُّقُ ظهـورِه به على الوَجهِ الّـذى ظَهَرَ عليه .

و

مَتى عَلِمَ فى الأعراضِ أنّها لا يَصِحّ عليها الانتقالُ صحّ أن يَعلَمَ ما ذَكَرناهُ مِن تَعلُّقِ الحُدُوثِ به . و لم نَجدْ صاحبَ الكتابِ فَصَّلَ هذا التفصيلَ ، بل أطلقَ القولَ بأنّ دلالهَ الفِعلِ لا تَختَلِفُ فى الحالَين .

فإنْ كانَ أرادَ أنّ الدِّلالهَ عَلى الإحداثِ و الاختراعِ لا تَختلفُ – مع تَجويزِ الانتقالِ و امتِناعِه – فقد بَيّنا اختلافَها . و إنْ أراد أنّها لا

تَختَلِفُ مِنَ الوجهِ الآخر ، فقد ذَكَرناه .

۱- فى الأصل : من ، و ما أثبتناه من المغنى .
۲- فى المغنى : فمتى .
۳- فى الأصل : من ، و المناسب ما أثبتناه .
۴- فى الأصل : و إنّما ، و هو غير مناسب للسياق .

و

قد تَقَدَّم الكَلامُ فى أنّ النّاظِرَ فى القُرآنِ إذا جَوَّزَ انتقالَهُ إلى مَن ظَهَرَ على يَدِه ممّن يَجُوزُ منه القَبيحُ ، لم يُمكِنْهُ الاستدلالُ به . فبانَ الفَرقُ بينه و

بين دلالهِ الفِعلِ على الفَاعلِ .

فأمّا النّاظِرُ فى إحياءِ الموتى – مع تَجويزِه عَلى الحَياهِ الانتقالَ و الكُمُونَ و الظُّهورَ – فليسَ تَخلو حالُه مِن وَجهَين :

إمّا أنْ يكُونَ – مع تَجويزِهِ عَلى الحَياهِ الانتقالَ – يُجوّزُ أنْ تَنتَقِلَ بغيرِ اللّه ِ تعالى .

أو يكونَ غيرَ مُجوّزٍ لذلك ، بل معتقدا أنّ انتِقالَها لا يكُونُ إلاّ بِهِ تعالى .

فإنْ كانَ على الوَجه الأوّل : لم يَصِحَّ استدلَالُه على النُّبوَّهِ ؛ لِما ذكرناهُ مِنَ التَّجويزِ الّذى لا نَأمنُ مَعه أنْ يكُونَ الانتقال وَقَعَ ممّن يَجوزُ أنْ يَفعَلَ القَبيحَ .

و

إنْ كانَ النّاظِرُ على الوَجه الثّانى : صَحَّ استدِلَالُه مع تَجويزِ الانتقالِ ؛ لأنّ الانتقالَ فى هذا الوجهِ يَجرى مَجرى الحُدوثِ و الاختِراعِ فى أنّه خارِقٌ للعَادهِ ، و مِنْ فِعْلِ مَنْ نأمَنُ مِنهُ فِعْلَ القَبيحِ ، فكيفَ يُتَوهَّمُ أنّ النّاظِرَ فى إحياءِ الموتى – دِلَالته على صِدْقِ مَنْ ظَهَرَ عليه – يمكِنُه الاستدلَالُ به ، مَع تَجويزِه فى الحياهِ أنْ تكُونَ مُنتَقِلهً بغيرِ اللّه ِ تعالى ؟ و أنْ يكونَ ناقِلُها بعضَ مَنْ يَجُوزُ عليه تَصديقُ الكَذّابِ ؟

و

هل هذا إلاّ كَقَولِ مَن يَقولُ : إنّ النّاظِرَ فى إحياءِ الموتى يمكِنُه الاستدِلَالُ به على النُّبوَّهِ ، مع تَجويزِه أن تكُونَ الحياهُ داخِلهً تحتَ مَقدورِ البَشَرِ ، و مِن جُملهِ ما يُمكِنُهم أن يَفعَلوه ؟

فإذا كانَ ظُهُورُ الحَياهِ – مع هذا التَّجويزِ – لا يَدُلُّ ، مِن حيثُ كُنّا لا

نأمَنُ إذا كانَتِ الحياهُ مَقدورهً لهم مِنْ أن يقَعَ مِنْ مُصدِّقٍ للكذّابِ ! و كذلك حالُها عند مَنْ جَوَّزَ عليها الانتِقالَ بغيرِ مَنْ نَثِقُ بِحكمتِه . و هذا أوضَحُ مِنْ أن يَخفى على مُتأمِّلٍ .

فأمّا قوله : «إنّ المُعتبَر هو أنْ يَعلَمَ المُستَدِلُّ فى القُرآنِ و أمثالِه أنّه ظاهِرٌ عند

الدَّعوى ، على وجهٍ يُفارِقُ الأمورَ المعتادهَ . و مَتى عَرفَ هذه المَعرِفهَ صَحَّ استِدلالُهُ ، و إنْ جَوَّزَ فيه ما ذَكرناه» .

فقد مَضى الكلامُ فى أنّ القَدرَ الّذى ذَكَرهُ غَيرُ كافٍ فى الدِّلالهِ ، و أنّه لا بُدّ أنْ يأمَنَ النّاظِرُ مِنْ أن يكونَ ذلك الأمنُ الّذى ليس بمعتادٍ ظَهَر بفاعلٍ يَجُوزُ عليهِ الاستِفسادُ و فِعلُ القَبيحِ ؛ لأنّ حُكمَ الأمرِ المُفارِقِ للعَادهِ – فى هذا الوجهِ – حكمُ الدّاخلِ تَحتَها ، مِنْ حَيثُ جازَ فيهما جَميعا أنْ يَقَعا مِنْ غَيرِ حكيمٍ ، و على وجهٍ لا يُوجِبُ التَّصديقَ .

ثمّ يُقالُ له : من أيِ وجهٍ لم يَدُلَّ سائرُ الأفعالِ المُعتادهِ منّا إذا ظَهَرت على بَعضِ مَن يَدّعى النُّبوَّه ؟

فلا بُدّ من أن يُفزَعَ إلى ما ذكرناهُ مِن أنّها إذا كانَت بهذهِ الصِّفهِ لم نأمَنْ مِن أن تَقعَ مِن مُصدِّقٍ أو كذّابٍ .

فحينئذٍ يُقالُ له : فإذا كانَت هذه العِلّهُ مَوجودهً مِن بعضِ ما يَقعُ على خِلافِ العَادهِ مِنَ الأفعالِ ، فلا بُدّ مِنَ القَولِ بأنّهُ غيرُ دالٍّ ، و إلاّ فالمُناقَضَهُ ظاهره .

ثمّ يُقال له : أليسَ قد يَصِحُّ أنْ يَستَدِلَّ المُستَدِلُّ ، فيَعلَمَ أنّ القَدِيمَ تعالى قادرٌ على أجناسٍ و أفعالٍ كثيرهٍ لا يَقدِرُ البَشَرُ عليها ، و إنْ كان شاكّا فى حِكمتِه و يُجوِّزُ أنْ يَفعلَ القَبيحَ ؟ فلا بدّ مِنَ الاعترافِ بذلكَ ؛ لأنّ أحدَ العِلمَينِ غيرُ مُتعلِّقٍ بالآخَر .

فَيقالُ له : خَبِّرْنا عمّن نَظَرَ فى بعضِ ما يَظهَرُ على مُدَّعِى النُّبوَّهِ ، فعَرَفَ أنّه مِن فِعْلِ اللّه ِ تعالى ، و ممّا لا يَتمكَّنُ البَشَرُ منه ، و أنّه خارِقٌ للعَادهِ : أيصِحُّ استِدلاَلُه بهِ على النُّبوَّهِ ، مع تَجويزهِ على اللّه ِ تعالى فِعْلَ القَبيحِ ، و تَصديقَ الكذّابِ ؟

فإذا قَال : لا .

قيل له : فقد بَطَلَ قولُكَ : إنّ المُعتبر فى صِحّهِ الاستدلالِ هو بأن يَظهَرَ عند الدَّعوهِ أمرٌ مُفَارِقٌ للعادهِ ، و أنّ ما عَدا ذلك مِنْ أحوالِه لا حاجهَ إلى العِلْمِ به .

ص:٢١٧

و

بعدُ ، فإنّ الّذى مَنَعَ فى هذا الموضِعِ مِنْ صحّهِ الاستدلالِ على النُّبوَّهِ ، قائمٌ فى الموضِعِ الّذى اختَلَفنا فيه ، إذا جَوَّز أنْ يكُونَ ظُهُورُ ذلك الأمرِ و

انتِقالُه ممّن يَجُوزُ أنْ يَفعَلَ القَبيحَ .

فإنْ قالَ : إذا سَوَّيتُم فى الكَلامِ الذى ذَكَرتموهُ بين المُعتادِ و غيرِ المُعتادِ فى أنّه غَيرُ دالٍّ ، فلِمَ شَرَطتُم فى دلالهِ المُعْجِزِ أنْ يكونَ خارِقا للعَاده ؟ و

أىُ تأثيرٍ لِكونِه خارِقا لها ؟

قيلَ له : إنّا لم نَجعَلِ المُعتَادَ مُساويا بغيرِ المُعتادِ فى كلِّ مَوضعٍ ، و إلاّ أبطَلنا الحَاجهَ فى دِلالهِ المُعْجِزِ إلى كونِه خَارِقا للعَادهِ كما ظَنَنتَ ، و

إنّما سَوَّينا بينهما فى امتناعِ الاستِدلالِ على النُّبوَّهِ بهما فى الموضِعِ الّذى يَجوزُ فى كلِّ واحدٍ منهما أنْ

يكُونَ واقعا ممّن يَجوزُ أنْ يفعَلَ القَبيحَ ، و يُصَدِّقَ الكَذّابَ .

فأمّا تأثيرُ كونِ الفِعْلِ خارِقا للعَادهِ فى غيرِ هذا الموضعِ ، فواضِحٌ معلومٌ ؛ لأنّ

ما وَقَعَ مِنْ أفعالِ اللّه ِ تعالى عَلى مَجرى العَادهِ إنّما لم يَدُلَّ على النُّبوَّهِ مِنْ حيثُ جَوَّزَ النّاظرُ أنْ يكُونَ واقِعا لغيرِ التَّصدِيقِ ، و على مجرى العادهِ . و إذا كانَ غَيرَ مُعتادٍ زالَ هذا التَّجويزُ .

فإنْ قالَ : إنّما قلتُ : المُعتَبرُ بأن يَعلَمَ النّاظرُ فى الأمرِ الظّاهرِ أنّه خارِقٌ للعَادهِ ،

و يَكتَفى به فى الاستدلالِ ؛ لأنّه يأمَنُ أنْ يكُونَ ظُهُورُهُ و انتِقالُه ممّن يَجوزُ أنْ يَستَفسِدَ وَ يَفعَلَ القَبيحَ ، مِنْ حيثُ يَعلَمُ أنّ القَديمَ تعالى لا

يُمكِّنُ مِن ذلك ، و يَمنعُ منه مَن يَرومُهُ ؛ فَيَصِحُّ استدلالُه .

قيلَ له : فقد صِرْتَ إذا إلى قولِنا ، و تَرَكتَ ما أنكرناهُ عليكَ ، لأنّا لم نُخالِفْكَ فى الوَجهِ الّذى منه أمِنَ أنْ يَقَعَ مِن فاعلٍ للقَبيحِ ، فيَذكُرَ فيه طريقا دُونَ طريقٍ ! و إنّما أنكَرنا إطلاقَكَ أنّ العِلْمَ بما أوجَبناهُ غَيرُ مُحتاجٍ إليه و لا مُفتقَرٍ فى صحّهِ الاستِدلَالِ إلى تَقدُّمِه ، و أنّه ليسَ يَحتاجُ إلى أكثرَ مِنَ العِلمِ بأنّ الفِعلَ على خِلافِ العَادهِ . و إذا

اعترَفتَ بأنّه لا بُدَّ مِن أن يأمنَ وُقوعَهُ مِن فاعلٍ للقَبيحِ ، فقد تَمّ ما أرَدناه .

و

سَنَتَكلّمُ على فَسادِ ما اعتَمَدهُ - مِن إيجابِ المنعِ مِن ذلكَ على اللّه ِ تعالى - و نُبيِّنُ أنّه لا وَجهَ لوجوبِه فيما بَعدُ ، بمشيئةِ اللّه ِ تعالى .

قالَ صاحبُ الكِتاب(١) ، بَعد كلامٍ قد تَقدّمَ منّا إبطالُ ما فيه مِن شُبهه :

«فإنْ قالَ : إنّ المُفكّر إذا جَوَّز ذلك ، (و أنْ تكونَ نُقِلَتْ ذلك)(٢) إلى الرَّسول صلى الله عليه و آله ، على وجهٍ لا يدلُّ [على النُّبوّه(٣)] بل إرادةً للمفسده ، لأنّه يجوزُ أنْ يكونَ مِنْ فِعل الملائكه ، و أنّ عادَتهم جاريةٌ بهذا الحدّ مِنَ الفَصَاحه ، و إنْ كانُوا يَعصُونَ و يجُوزُ منهم الاستفساد . فكيفَ يَصِحُّ مع هذا التجويز أنْ يقولُوا إنّ

الاستدلال به يصِحُّ ؟

ثمّ قالَ : قيلَ له : قد بَيّنا أنّ ما هو عاده للملائكه قد يكونُ نقضا للعَادَه فينا . و قد صَحَّ أيضا أنّ نَقْل الملائكه الشيءَ إلى واحدٍ دون آخر ، مِنْ باب نقضِ العادهِ(٤) مِنَ الوجهين ، فلا يقدَحُ(٥) ذلك فى دِلاَلته على النُّبوَّه ، و لو كان ذلك يقدَحُ فى دِلاَله النُّبوَّه لوجَبَ لو ادّعى النُّبوّه و جَعَل الدِّلاَلَه على نُبوّته طُلُوعَ الشَّمسِ مِنْ مَغربها ، بل حَرَكه الأفلاكِ عَلى خِلاف عَادَتها و حَصَل ذلك ، ألاّ يُمكِن الاستدلاَلُ به على النُّبوَّه ؛ لتَجويزِ المُفكّر أنّ ذلك مِنْ فِعلِ بعضِ الملائكه ؛ لأنّ العَقلَ(٦) كما دلّ عَلى أنّ مِثلَ القُرآنِ قد (يَجُوزُ أنْ)(٧) يَقدِرَ عليه المَلَكُ ،

١- المغنى ١٦/١٧٣-١٧۴ .

٢- فى المغنى زياده : و لم يتقدّم منه أنّ الملائكه لا تَعصى ، جوّز أنّها نَقلت إلى الرسول .

٣- من المغنى .

۴- فى الأصل : للعاده ، و ما أثبتناه من المغنى ، و بعدها فى المغنى : فيعلم المفكّر أنّ ذلك يتضمّن نقضَ العاده من الوجهين ، و هذه الزياده ليست فى الأصل .

۵- فى الأصل : و لا تقدم ، و ما أثبتناه من المغنى .

۶- فى الأصل : الفعل ، و المناسب ما أثبتناه من المغنى .

٧- ليست فى المغنى .

فكذلك قَد دَلّ على أنّ(١) ما ذكرناه فى الشَّمس و

الفَلَك ، قد يجوزُ أنْ يقدِرَ عليه المَلَك ؛ فإذا كانَ ذلك لا يقدَحُ(٢) فى دِلَالتها(٣) على النُّبوَّه مِنَ الوجهِ الّذى

ذَكَرناهُ ، فكذلك(۴) فى القُرآن ، فقد بَطَل ما سأل عنه» .

الكَلامُ عليه

يُقالُ له : لا

فرقَ بين ما ذَكَرتَهُ مِن حَركهِ الشَّمسِ فى خِلافِ جِهَتِها ، و حَركهِ الأفلاكِ على غَيرِ عَادَتِها إذا جَوَّزنا ، فَرَجَعَ ذلك [بين] أنْ يكُونَ مِنْ مَقدورِ الملائكهِ و بينَ ما يَظهَرُ على مُدَّعى النُّبوَّهِ مِن الكَلَامِ الّذى يَجوزُ أنْ يكونَ مِنْ مَقدورِهم ، فى أنّ جميعَهُ لا يَدُلُّ على النُّبوَّهِ إلّا بعدَ العِلْمِ بأنّ الملائكهَ لم تَعصِ فى فِعْلِ ذلك ، على سبيلِ الاستفساد ؛ لأنّ العِلّه فى كلٍّ واحدٍ .

و

كيفَ ظَنَنتَ أنّا نقولُ فى حركهِ الأفلاكِ بخلافِ ما قُلناه فى القُرآنِ ، حتّى اعتَمَدتَ و جَعَلتَ أصلاً فِعْلَ مَنْ لا خِلافَ علَيهِ ، و لا نِزاعَ فيما قَرَّرَهُ ؟

و

لستَ تخلو فيما ادّعَيتَهُ مِنْ دِلالهِ حَرَكهِ الأفلاكِ على النُّبوَّهِ - مع التجويزِ

الّذى ذَكَرناه - مِنْ أنْ يُسنَدَ إلى ضَرورهٍ أو إلى استدلالٍ ، و ما نَظُنُّكَ تَدَّعى فى ذلك الاضْطِرارَ ؛ لأنّك تَعلَمُ أنّ الفَرقَ بين ما يَدلُّ على النُّبوَّهِ و ما لا

يَدلُّ لا يُعلَمُ إلّا بدقيقِ النَّظَرِ و شَديدِ التعَبِ ، فلم يَبقَ إلّا الاستِدلَالُ الّذى كانَ يجبُ أن نَذكُرَ وَجهَهُ ، لِينتَظِمَ الوَصفَينِ معا .

ثمّ يُقالُ له : أيمكِنُ النَّاظرُ أنْ يَستَدلَّ بما ذَكَرتَهُ مِن حَركهِ الأفلاكِ و طُلُوعِ الشَّمسِ ، مع تَجويزِه وُقُوعَ ذلك مِنْ فِعلِ البَشَرِ ، و كونِه مِنْ جُملهِ مَقدوراتِهم ؟

١- من المغنى .

٢- فى الأصل : لا يقدم ، و ما أثبتناه من المغنى .

٣- فى الأصل : دلالتهما ، و ما أثبتناه من المغنى .

۴- من المغنى .

فإذا قال : لا .

قِيلَ له : و أىُ فَرقٍ بين البَشَرِ فى هذا و الملائکهِ إذا کانَ مُجوِّزا – قبلَ صِحّهِ النُّبوَّهِ – على الملائکهِ المعاصِیَ و فِعْلَ القَبیحِ کما یُجوِّزُهُما على البَشَر ؟ ! فإنّه لا یَتمکّنُ من إیرادِ وجهٍ یُفسِدُ به الاستدلالَ ، إذا کانَ مُجوِّزا لما ذَکرناهُ فى البشرِ إلاّ و هو بعَینِه قائمٌ ثابتٌ فى بابِ الملائکهِ .

فأمّا قولُه فى أوّل الفَصل : «إنّ ما یجرى به عَادَهُ الملائکهِ قَد یکُونُ ناقِضا لعَادَتِنا ، و أنّ نَقلَ الملائکهِ الشیءَ إلى واحدٍ دونَ آخرَ مِنْ بابِ نقضِ العَادَه» ، فصحیحٌ ، غیرَ أنّه لا یُنتَفعُ بهِ ؛ لأنّا قَد بَیّنا أنّ العِلمَ بانتقاضِ العادَهِ فى هذا الموضعِ غَیرُ کافٍ مع التجویزِ ، لِما تَقَدّمَ فى صِحّهِ الاستدلال .

و

إنّما یَکونُ ما ذکرَهُ – مِنْ أنّ عادَهَ الملائکهِ لا تَمنَعُ أنْ تکُونَ فینا نَقضا للعَادَهِ – جوابا لِمَنْ قالَ : إنّ عادتَنا لا تَنتَقِضُ إلاّ بما نَعلَمُ(١) خُرُوجَهُ عن عادهِ کلِّ أحدٍ مِنَ

الخَلقِ ، و هذا غَیرُ ما نحنُ فیه .

قالَ صاحِبُ الکتابِ(٢) بعد سؤالٍ و جَوابٍ لا

طائلَ فیهما :

«فإن قال : إنّا نقولُ – فیما ذَکرتُموه فى الشّمس و الفَلَک – إنّه یَدُلُّ على النُّبوَّه ؛ لأنّ المَلَک لو أراد أنْ یفعلَه على طریق الاستِفساد لکان تَعالى یَمنعُ منه» .

و

أجابَ بأنْ قال : فکذلک القَولُ فى القُرآن . و ذَکَر أنّ هذا فصلٌ بعد نَقْضِ العِلّه ، لأنّ الاعتلال إنّما کان بأنّ تَجویز وقُوعِه ممّن لیسَ بحکیمٍ یمنعُ مِنَ الاستدلالِ به(٣) .

١– فى الأصل : نعلمه ، و المناسب ما أثبتناه .

٢– المغنى ١٦/١٧٤–١٧٥ .

٣– قال القاضى عبدالجبّار فى المغنى ١٦/١٧٥ : «قیل له : فکذلک القولُ فى القرآن ، على أنّ ذلک فصلٌ بعد نقض العلّه ؛ لأنّک اعتللتَ بأنّ ذلک إذا جوّز أن یکون مِن فعلِ مَن لیس بحکیمٍ ، فکیف یدلّ على النُّبوّات ؟» .

الكلامُ عليه

يُقال : ما نَسألُكَ عن السُّؤالِ الّذى أورَدتَهُ على نفسِكَ ، و لا نَعتَلُّ بما حَكَيتَهُ ،

و نحنُ نَعلَمُ شِدّةَ حِرصِكَ على أن يَعتلَّ مُخالِفُكَ بما ذَكَرتَه ؛ لِتنتَهز الفُرصهَ فى مُقابلَتِهِ بِمِثلِه(١) فى المَوضِعِ الّذى وَقَعَ الخِلافُ فيه !

و

لا شىءَ أضعفُ و أظهرُ بُطلانا مِنَ التَّعلُّقِ بمنعِ اللّه ِ تعالى فى المَوضِعَينِ

جميعا ؛ لأنّه إيجابٌ علَيهِ تعالى ما لا وَجهَ لِوُجُوبِه .

قالَ صاحِبُ الكتابِ(٢) :

«فإنْ قالَ : إنّ البابَ فى جميع ذلك واحدٌ عندى(٣) ، فى أنّه يجبُ ألاّ يَدُلَّ على

النُّبوّات ، و إنّما يَدُلُّ عليها ما لا يجوزُ حُدُوثُه إلاّ منه تعالى .

قيل له : قَد بيّنا فى بابٍ مفردٍ أنّ ما يَدخُلُ(٤) جنسه فى مَقدُور العباد ، إذا وَقَع على وجهٍ لم تَجرِ العَاده بمثلِه ، فحلّ(٥) مَحلّ ما لا يدخل جِنسُهُ تحتَ مقدورِهم ، إنّما يَدُلّ(٦) على النُّبوَّه لخُرُوجِه فى الحُدُوث عن طريق(٧) العَاده ؛ و لهذا الوَجهِ لا يدُلُّ حُدُوثُ الثِّمار و خَلْقُ الولدِ فى الأرحامِ على النُّبوَّات ،

و

يدلُّ على ذلك إحياءُ المَوتى .

فإذا صَحَّ ذلك ، و وجدتَ هذه الطَّريقهَ فيما يَقدِرُونَ عليه فى الجِنس - إذا حَدَث على وجهٍ مخصوصٍ ، نحوَ تَغيّر الأفلاكِ فى حركاتها ، و الشَّمسِ و القَمر فى مطالعها ، إلى غير ذلك - فيجبُ أنْ يكونَ دالًّا على النبوّات .

على أنّ هذا القول يوجبُ أنْ لا تُعتبر (٨) العَادَات إلاّ فيما يختصُّ تعالى بالقُدره

١- فى الأصل : مثله ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .
٢- المغنى ١٦/١٧٥ .
٣- فى الأصل : واحد فى جميع ذلك عندى .

۴- فی المغنی : یدلّ .

۵- فی الأصل : یحلّ ، و ما أثبتناه من المغنی .

۶- فی المغنی : دلّ .

۷- فی الأصل : طریقه ، و ما أثبتناه من المغنی .

۸- فی الأصل : یُغیّر .

عليه ، لأنّ على ما سأل(١) عنه ، إذا صَحَّ فى هذه الأمور أنْ يَحدُثَ مِنَ الملائكه ، و جَوَّز قبل السَّمع أنْ يَفعلُوا ذلك و يريدوا الفَسَاد ؛ فيجبُ أنْ يكونَ ذلك قَدْحا فى العادهِ ،و كونِها جاريهً على حدٍّ واحدٍ مِنَ الحكيم(٢) .

و

لو صَحَّ ذلك لَما عَلِمنا العَادَات ، فيما يَختَصُّ تعالى بالقُدرهِ عليه أيضا ؛ لأنّا لا نرجعُ(٣) فى كلّ ذلك إلاّ إلى طريقهٍ واحده» .

الكَلامُ عليه

يُقالُ له : إنّك بَدأتَ(۴) بالسُّؤال الّذى أوردتَهُ على نَفْسِك ابتداءً صَحيحا ، ثمّ خَتَمتَهُ بما أفسَدتَ به السُّؤال جُملهً ، و طَرَّقتَ لنفسِكَ كلاما تشَاغَلتَ به عن الفَرْضِ المُهمِّ الّذى يُدارُ الخِلافُ عليه .

و

قد قُلنا فيما تَقدّمَ : إنّ حَرَكهَ الفَلَكِ و طُلُوعَ الشَّمسِ - مع التَّجويزِ الّذى ذَكرناه - لا يَدُلّان(۵) على النُّبوَّهِ كما لا

يَدُلُّ غيرُهما ، و أنّ العِلّهَ فى الجميعِ واحدهٌ .

إلاّ أنّا لم نَقُلْ ذلك مِنْ حيثُ لم يَدُلَّ على النُّبوّهِ عندنا إلاّ ما لا يَجوزُ وُقُوعُ

جِنْسِه إلاّ منه تعالى ، حتّى يكونَ جَوابُكَ لنا عنه : أنّك تَبَّتَّ فى فَصلٍ مُفرَدٍ أنّ ما يَدخُلُ جِنسُهُ تحتَ مَقدورِ العِبادِ يجرى مَجرى ما لا يَقدِرُونَ على جِنْسِه ، فى بابِ الدِّلَالَهِ إذا كانَ خارقا .

و

إنّما أبطَلنا دِلَالَهَ ما ذكرتَهُ على النُّبوَّهِ مِنَ الوَجهِ الّذى تَقدّمَ و

تَكرَّرَ ، و هو أنّا لا نأمَن أنْ يكونَ مِنْ فِعلِ مَنْ يَجوزُ أنْ يُصدِّقَ الكذّابَ ، و لو

أمِنّا مِنْ ذلك لَدَلَّ عِندَنا ، و إنْ كانَ جِنسُهُ مَقدُورَ العِبادِ ، فقد صَحَّ أنّ التشَاغُلَ وَقَع بما لم تُرِدْهُ ، و لا يُجدى نَفعا .

١- فى المغنى : سألت .

٢- فى المغنى : الحكم .

٣- فى الأصل : نرجع ، و ما أثبتناه من المغنى .

۴- فى الأصل : بدّلت ، و المناسب ما أثبتناه .

٥- فى الأصل : لابد لأن يدلّ ، و ما أثبتناه هو المناسب .

و

أمّا اعتبار العَادهِ فيما يَختَصُّ القَـديمُ تعالى بالقُـدَرِ عليه فلا بُدّ منه ؛ لأنّ الاسـتدلالَ على النُّبوَّهِ يَفتَقرُ إليه ، حَسْبَ ما ذكَرْناهُ فى ما تَقدّمَ . فأمّا ما يَجوزُ دُخولُه تحتَ مَقدورِ مَنْ لا نأمَنُ أنْ يَفعَلَ القَبيحَ ، فإنّ اعتبارَ العَادهِ و

الاستدلالَ بخَرقِها ، إنّما يَصِحَّانِ متى(١) أمِنّا أنْ يكونَ وَقَع مِنْ مُستَفسِدٍ فاعلٍ للقَبيحِ ؛ لأنّا متى أمِنّا ذلك عادَ الأمرُ – فى صحّهِ الاستدلالِ – إلى الوجهِ الّذى دَلّ أنّ أحدَ الأمرَينِ تَعلَّقَ

بالآخَرِ ، حتّى يُقالَ : مِنْ فَسادِ هذا فَسَدَ ذلك .

فإنْ قالَ : فكيفَ السَّبيلُ إلى العِلمِ – فيما يجوزُ دُخُولُه تحتَ مَقـدورِ غَيرِ القَـديمِ جلّ و عزّ ، ممّن يجُوزُ أنْ يَفعلَ القَبيحَ مِنْ مَلَكٍ أو جنّىّ – أنّه لم يَقَعْ إلاّ منه تعالى ، حتّى يُستَدلَّ به على النُّبوّه ؟

و

إذا كان لا سبيلَ إلى ذلك عادَ الأمرُ إلى أنّ الّذى يَدُلُّ على النُّبوّاتِ ، هو ما يختَصُّ القـديمُ تعالى بالقُـدرَهِ عليه ؛ و بطَلَ قَولُكُم إنّ ما يُشارِكُه فى القُدرَهِ على جنسِه قد يَدُلُّ أيضا .

قيـلَ له : قـد يُمكِنُ ذلـك بـأنْ يُعلَم مِنَ الأمرِ الظّاهرِ كالقُرآن مثَالُ أنّه مُتعـذّرٌ على البَشَرِ ، إذا تَحـدّى به فُصَحاءهم فقَعَدُوا عن مُعارَضتِه ، مع تَوفُّرِ الدَّواعى و قُوّهِ البَواعث . و يُعلَمُ أنّ حُكمَ مَنْ ليسَ بفصيحٍ منهم حُكمُ الفُصَحَاءِ فى التَّعذُّرِ لا مَحالهَ .

و يُعلَمُ أنّه ليسَ مِنْ فِعْلِ مَلَكٍ و لا جِنّىٍّ ، بأن يكونَ اللّه تعالى قـد أعلَمَنا على يـدِ بعضِ رُسلِه ؛ فمَن أيَّدَهُ بمعجزٍ خارجٍ عن أجنَاسِ مَقدورَاتِ جَميعِ المُحْدِثينَ ، كفعلِ الحَياهِ و اللَّونِ و اختراعِ الجِسمِ ، يَبلُغ ما يَنتَهى إليه الملائكهُ و

الجنُّ فى الفَصَاحهِ ،

و

أنّ عـادَتَهُم فينا كعادتِنا ، وَ الغَايات التى يَنتَهُونَ إليها لا تُجاوِزُ غاياتِنا ؛ فحينئـذٍ يَصِحُّ الاسـتدلالُ به على النُّبوَّهِ ،و إنْ كانَ جِنسُهُ مَقدورا لغيرِ اللّه تعالى .

١- فى الأصل : من ، و المناسب ما أثبتناه .

قالَ صاحِبُ الكِتابِ(۱) ، بعد أن أعادَ السُّؤالَ الّذى يَتَضـمّنُ الاعتلالَ بأنّ اللّه ـ تعالى يمنَعُ مِنْ جميعِ ذلک ، لِما فيه مِنَ الاستفساد :

«و أجابَ عنه بأنّ هذا الوَجه قائمٌ فى القُرآن ، فيجبُ لو كانَ مِنْ فِعل(۲) غَيره – على طريق الاستفساد – أنْ يمنَع منه .

و

ذكر أيضا : أنّ مَنْ لم يَخطُر ذلک بباله ، قد(۳) يمكنه الاستدلال(۴) .

فإنْ قالَ : فهل يجوزُ أنْ يدُلَّ ذلک على النُّبوَّه ، إذا كانَ مِنْ فِعل المَلَک على وجهٍ ؟

ثمّ قـالَ : قيـلَ له : لا يَمتنعُ أنْ يـدُلَّ على ذلک ، حتّى لا يفترِقَ الحالُ بين أنْ يكُونَ مِنْ قِبلِهِ [تعالى(۵)] و بين أنْ يكونَ مِنْ فِعل المَلَک ؛ و إنّما مَنَعنا فيما تَقَدّم أنْ يكُونَ مِنْ فعله على جهه الاستفساد ، و أوجبنا أنْ يَمنع القديمُ تعالى مِنْ ذلک .

فأمّا على غيرِ هـذا الوجه فلا يمتَنِعُ(۶) ؛ لأنّه لا فَرقَ بين أنْ يقلِبَ تعالى عَادةَ المَلاَئكه فى أنْ يُحدِثُوا خِلافَها ، أو يُحدِثَ فيهم خلافَ ذلک ، إذا ثَبتَ أنّهم

يُطيعونَ و يستَمرّونَ على ذلک ؛ لأنّ عَادَتَهُم على هذا الوَجه كالعَادَهِ الثانيه(۷) ، من جِهه الحُكم(۸) ؛ فإذا جَرَت عاده المَلَک فى أنْ يُحرّک الفَلَکَ على طريقَتِه(۹) ؛ ثمّ انتَقَض ذلک عُلم أحدُ أمرَين :

إمّا أنّه تعالى ألجأه و أحدَثَ خِلاف ما جَرَت به العَاده فى علتّيه(۱۰) ، أو غَيّر

دَوَاعيَه الّتى تَتبعُها العَاداتُ .

۱- المغنى ۱۷۶/۱۶-۱۷۷ .

۲- فى المغنى : قِبَل .

۳- ليست فى المغنى .

۴- قال القاضـى فى اسـتدلاله : «و بعدُ ، فإنّ من لم يخطر بباله ذلک يمكنه الاسـتدلال ، فيجب أن لا يكون المعتبر فى صحّته إلاّ بمـا ذكرنـاه ، مـن كـون ذلـک خارجـا عن العـاده ، فيعلم عنـد ذلـک أنّه مِن قِبـل الحكيم ، أو يكشـف عن أمرٍ من قِبله ، فصحَّ الاستدلال على نبوّته» .

۵- من المغنى .

۶- فى الأصل : يمنعُ ، و ما أثبتناه من المغنى .

۷- فى المغنى ، الثابته .

۸- فى المغنى : الحكيم .

٩- فى الأصل : طريقه ، و ما أثبتناه من المغنى .

١٠- فى الأصل : تخليته ، و ما أثبتناه من المغنى .

و

كذلك القَولُ فى القُرآن إنّه(۱) إذا أنزلَه المَلَک ، و

أوصَلَه – عند ادّعاء الرَّسولِ النُّبوَّةَ – إليه ، حَتّى ظَهَر ؛ فلا بدّ مِنْ أن يكونَ فيه(۲) نقضُ عادةٍ (على أحدِ الوَجهَينِ اللّذين ذَكَرناهُما .

و

على هذا الوجه قال شيوخُنا : إنّ نزولَ المَلَک على الرَّسولِ مُعجزٌ لذلک المَلَک

الّذی هو رسولٌ إليه عن اللّه تعالى ؛ و إنْ كانَ النزُولُ مِنْ فعلِه لمَا كانَ عندهم يتضمَّنُ مِنْ نَقضِ العَادَه .

و

ما ذَكَرناه ، فإنْ اتَّفَق مع ذلک أنْ يَنزِلَ على خِلَافِ صورتِه فقد انضَافَ إليه

مُعجِزٌ آخر ؛ لأنّ العَاده لم تَجرِ بمِثلِه(۳) .

و

على هذا الوجه تُعدّ مشاهدته صلى الله عليه و آله لجبرئيل عليه السلام نقضَ عادةٍ(۴) ؛ لأنّها لم تَجرِ بذلک ، و كلّ ذلک يُصحّح (ما ذَكرناه مِن قبل)(۵) .

و

إنّما يجبُ فى المُعْجز(۶) أنْ يكونَ فى حُكم الواقع مِنْ قِبَلِه تعالى ، حتّى يَصِحّ أنْ يكُونَ بمنزله التَّصديق ؛ و قد يكون كذلک بأنْ يحدُثَ و بأن يُعلَّق(۷) بأمرٍ حادثٍ مِنْ قِبله ، على بعض الوجوه .

و

لو أنّ الواحدَ منّا قال لزيدٍ : أنا رَسُول عمروٍ إليک ، فطالبه بالدِّلَاله ، لكان إذا أقبَلَ على(۸) عَمروٍ فقال : إنْ كنتُ رَسُولَک فصدِّقْنى (أو حَرِّک يَدَک)(۹) على رأسک ، أو قُلْ لِعَبيدک و أولادک – الّذين تَعلَمُ مِنْ حالِهم أنّهم يَصدُرون فيما

يفعلون عن رأيک ، و لا يُخالِفُونک – أنْ يُصدِّقونى فيما ادّعيتُ ، فوقوع ذلک منهم ، و الحال(۱۰) ما ذكرناه ، كوقوع التَّصديق مِن قِبَلِه ، فكذلک القول فيه تعالى» .

١- ليست فى المغنى .

٢- فى المغنى : منه .

٣- فى الأصل : مثله ، و المناسب ما أثبتناه .

٤- زياده فى الأصل ليست فى المغنى .

٥- فى المغنى : ما قدّمناه .

٦- فى المغنى : المعجزات .

٧- فى المغنى : بأن تَحدث و أن تتعلّق .

٨- من المغنى .

٩- فى الأصل : و حرّك ، و ما أثبتناه من المغنى .

١٠- فى الأصل : و الحال ذلك .

الكلامُ عليه

يُقال له : قد عَرَّفناکَ أنّا نَرتَضی السُّؤالَ الّذی کَرَّرتَ إیرادَهُ علی نفسِکَ ، و لا تَعقِلُ ما تَضَمَّنهُ بوجهٍ مِنَ الوُجوه .

و

قولُک : «إنّ مَنْ لم یَخطُرْ ذلک ببالِهِ قد یُمکنُه الاستدِلال» ، لیس یَخلو مِن أن

تُریدَ به : أنّ مَنْ لم یَخطُرْ ببالِه ، هل القُرآنُ متَقَدِّمُ الحُدُوثِ ؟ أو حادِثٌ فی الحالِ ؟ أو المُنزِلُ له علی الرَّسولِ بعضُ الملائکهِ ، و اللّه ُ تعالی المتولّی لذلک ، بعد أن یکونَ آمِنا مِنْ أنْ یکونَ المُنزِلُ له - مِنَ الملائکهِ ، أو المُحْدِثُ له منهم إذا کان مُجوّزا بِحُدُوثِه مِنْ جِهتِهم - مَنْ عَصَی اللّه َفی إنزالِه و إحداثِه علی سبیلِ الاستِفساد ؟ و تصدیقُ مَنْ لیسَ بصادقٍ ، یمکنُه الاستدلالُ به علی النُّبوَّهِ ، و لا یَضُرُّهُ إلاّ أنْ یکونَ عالِما بحُصُولِ بعضِ الأحوالِ الّتی ذَکَرناها .

أو تُریدُ أنّ مَنْ لم یَخطُرْ ببالِهِ هذه الأمورُ ، یکونُ مُتَمکِّنا مِنَ الاستدلالِ به علی النُّبوَّهِ ، مع أنّه لا یأمنُ أنْ یکونَ المُحدِثُ له - مِنَ الملائکهِ أو المُنزِلِ له - قد عصَی فی إحداثِه أو إنزالِه ، و صَدَّقَ به مَنْ لا یَجبُ تَصدیقُه .

أو معَ تجویزه ، أنْ یکُونَ مَنْ ظَهَرَ علی یدِه هو النّاقِلُ له إلی نفسِه عَمَّن جَعَلَهُ

اللّه ُ تعالی عَلَما علی صِدْقِه .

فإنْ أردتَ الأوّلَ فهو صحیحٌ لا شُبهَهَ فیه ، و الّذی أنکَرناهُ غَیرُه .

و

إنْ أرَدتَ الثّانی فقد بَیَّنا بُطلانَه ، و دَلَلْنا علی أنّ الاستدلالَ لا

یَصِحُّ مع قیامِ هذا التَّجویزِ ، و قُلنا : إنّه لا فَرقَ بین مَنْ قالَ ذلک و بین مَنْ قالَ : إنّ مَنْ لم یَخطُرْ ببالِه فی الفعلِ الّذی یَظهَرُ علی مُدَّعی النُّبوَّهِ ؛ هل هو مِنْ جُملهِ مَقدُورِ البَشَرِ - فیما یَتَمکّنونَ مِنْ فعلِه - أم لیس کذلک ؟ یمکنه الاستِدلالُ به علی مَوته(1) ، و أنّ فَقْد

۱- کذا فی الأصل .

هذا العِلمِ لا يَضُرُّ باستدلالِه ؟

و

كـذلكَ مَنْ لم يَخطُرْ ببـالِه : هل القَـديمُ تعالى غَيرُ محتاجٍ ، و هل يَجوزُ أنْ يَفعَلَ القَبيـحَ أم لا يُمكِنُهُ الاستِدلَالُ على النُّبوَّهِ ، بما يُعلَمُ ظُهُورُه مِنْ جهتِه على مُدَّعى النُّبوَّهِ ، إذا عَلِمهُ خارِقا للعاده ؟

و

ليسَ يُمكِنُ أحدا أنْ يُفسِدَ دِلالَه ما ذَكَرناهُ على النُّبوَّهِ بشيءٍ إلاّ و هو بعينِه يُفسِدُ الدِّلالهَ بما خُولِفنا فيه .

فأمّا قولُه : «إنّه لا فَرقَ بين أن يَتَغيّرَ العادهُ فى حَرَكهِ الفَلَكِ بفِعلِ القَديم تعالى ، أو بِفِعْلِ المَلَكِ فى بابِ الدِّلالهِ على النُّبوَّهِ ، بعد أنْ نَعلَمَ أنّ المَلائكهَ لا يَعصُونَ و لا يَستَفسِدُونَ» ، فصحيحٌ غَيرُ مُنكَرٍ ، و لا فرقَ بين أنْ يُعلَمَ مِنْ حالِهم أنّهم لا يَعصُونَ و لا يَستَفسِدونَ بما أوجَبَه - مِنَ المنعِ الّذى لا يَجِبُ عندَنا - أو بغيرِه ؛ لأنّ الفَرضَ وقُوعُ الأمانِ مِنْ ذلك .

و

هذا القَولُ فى إنزالِ المَلَكِ بالقُرآنِ إلى الرَّسُولِ ، متى ثَبَتَ الأمانُ مِنَ الحالِ الّتى ذَكَرناها ، يكونُ دالاًّ على النبوَّهِ ؛ و تكونُ عادهُ المَلَائكهِ - إذا عَلِمنا أنّهم لا يَعصُونَ - كالعَادَهِ الثّانيهِ مِنْ جِههِ القَديم تعالى ، فى أنّ خَرقَها يكونُ دالاًّ .

و

المَثَلُ الّذى ضَرَبَهُ - فيمن ادّعى منّا على غيرِه أنّه رَسُولُه ، و أنّه لا

فَرقَ بين أنْ يُصدِّقَهُ هو نفسُه ، أو يأمُرَ بعضَ عبيدِهِ بتصدِيقه - صحيحٌ أيضا ، و

إنّما يكُون هـذا المَثَلُ مُشْبِها لما أنكَرناهُ لو صَدّقَهُ مِنْ عَبيـدِه و أولادِهِ مَنْ لم يُعلَم أنّه أمَرَهُ بتصـديقِه ، و لا أمِنّا منه أنْ يَعصيَهُ و يَفعلَ خِلافَ مُرادِه .

و

كلامُ صاحبِ الكِتاب الآنَ يُخالِفُ ما تَقـدَّم ؛ لأنّه لم يَشتَرطْ فيما أطلَقَهُ أوّلاً - مِنْ أنّه لا مُعتَبَر إلاّ بوُقُوعِ الفِعلِ على خِلَافِ العَادهِ - أنْ يأمَنَ أنْ يكُونَ واقعا أو مَنقُولاً ، بمستَفسِدٍ عاصٍ للّه ِ تعالى ، و لو شَرَط ذلك لأراحَ نفسَهُ و

أراحَنا مِنَ التَّعَب .

قالَ صاحِبُ الكِتاب(۱) :

«فإن قال : كيفَ يَصِحُّ فى القُرآن – و قد تَقَدَّم مِنَ اللّه تعالى حُدُوثُه(۲) قبلَ بعثهِ

الرَّسول بزمان – أنْ يَدُلَّ على النبوَّه ؟ أتقولون : إنّه الدالّ على النبوَّه ، أو إنزال

المَلَک به ، أو تمكّن(۳) الرَّسول عليه السلام مِنْ إظهارِه ؟

فإنْ قُلتم : إنّ الّذى يَدلُّ عليه هو نفسُ القُرآن ، فَتَقدّمُ حُدُوثِه منه تعالى يَمنعُ مِن ذلک .

و

إنْ قُلتم : إنّه يَدلُّ مِنَ الوجهَين الآخرَين(۴) ، أدّى إلى أنْ يكونَ الدالُّ على نُبوّتِه فِعل المَلَک ، أو فِعل الرَّسُول ، على وجهٍ لا يتعلّق بفعلِه تعالى !

ثُمّ قال : قيل له : إنّ ظُهُورَ القُرآنِ – عند ادّعاء(۵) النُّبوَّه – مِنْ قِبلِه هو الدالّ ، و هذا كما نقول(۶) : إن الفِعل هو الدالُّ على حالِ الفَاعل ، لكنّه إنّما يدلُّ لتعلّقه به .

فكذلک القُرآنُ (لا بدّ مِنْ أنْ يكون)(۷) له تعلّقٌ به و بدعواه ، و

لا يكونُ كذلک إلّا بظهوره(۸) مِنْ قِبله ، أو مِنْ قِبل المَلَک ، أو كأنْ(۹) يحدُث على حدّ الابتداء ؛ و إنْ كانَ ذلک لا يُعلَمُ مِنْ حاله إلّا بعد الاستدِلال به على نُبوّته ، فيُعلم مِنْ بعدُ أنّه تعالى(۱۰) أحدَثَه ، و لم يكن مِنْ قبلُ حادِثا ، أو أنّه عليه و آله السَّلام أحدثه بأنْ مكَّن مِن علومٍ خارجهٍ عن (العَاده الّتى كانت للعرب)(۱۱) .

و

على كلّ حال ، فتقدُّمُ وجودِه لا يمنعُ مِنْ صحّه كونه دالاًّ ، كما أنّ تقدُّمَ الإقدار

على نَقل الجِبال و قَلب المُدن لا يمنعُ عند ظهور ذلک من قِبَل المُدَّعى للنُّبوَّه ،

ص:۲۲۹

۱– المغنى ۱۶/۱۷۷ .

۲– من المغنى .

۳– فى المغنى : تمكين .

۴– ليست فى المغنى .

۵– فى المغنى : ادعائه .

٦- فى المغنى : تقول .

٧- فى المغنى : لأنّه قرآن يكون .

٨- فى المغنى : بظهور .

٩- فى المغنى : بأن .

١٠- من المغنى .

١١- فى المغنى : عن عاده العرب .

مِنْ كونه دالاً ، و إنْ كان قد تقدّم وجودُه .

و هـذا بيِّنٌ ؛ لأنّه تعالى إذا فَعَل زيادةَ القُدَر لهذا الوجه ، ثمّ ظَهَر بالفعل عند ادّعاء النبوَّه ، فكأنّه فَعَله فى الحال . فكذلِك لا فَرقَ بين أنْ يُقدّمَ إحداثَ القُرآن ، أو

يُحدِثَه فى حال ادّعائه النبوَّه فى الوجه الذى ذكرناه ، فكأنّ(١) دلالَته لا تَتكاملُ إلّا (بظُهُوره عند ادّعاء النبوَّه ، كما أنَّ دلاله زياده القُدَر لا

تتكَامَلُ إلّا)(٢) بظهورِ الفِعل .

و

لا(٣) فرقَ بين أنْ يَفعل تعالى عند الدَّعوه نفسَ الدِّلاله ، و بين أنْ يُقدّمها لهذا الغَرض و تتكاملُ(۴) فى(۵) هذه الحال فى أنّ دلالته لا

تتغيّر .

فإنْ أراد مُريدٌ بعد ذلك أنْ يقول : إنّ الّذى يَدلُّ على النبوَّه القُرآن مِنْ حيثُ ظَهَر

على الرَّسول صلى الله عليه و آله . أو قال : يَدلُّ مِنْ حيثُ اختَصَّ بالعِلْم العظيم به . أو قال : يَدُلُّ مِنْ حيثُ أنزَلَه المَلَك .

فلا(۶) يَخرُجُ ذلك القُرآنُ مِنْ أنْ يكونَ دليلًا ، و إنْ جُوِّز فى (وجهٍ ، لأنّه)(٧) واحدٌ مِنْ هذه الوجوه» .

الكَلامُ عليه

يقالُ له : قد مَضى الكَلامُ على مَنْ ظَنَّ أنّ القُرآنَ يكونُ دالاًّ على النُّبوَّهِ ، مع تَجويزِ النّاظرِ فى وجهِ دلالتِه أنْ يكُونَ انتِقالُهُ أو حُدوثُه ، ممّن يَجوزُ أنْ يَفعلَ القَبيحَ ، و يُصدِّقَ الكذّابَ . و بقى أنْ نُبيِّنَ كيفيّهَ دِلالهِ القُرآنِ ، إذا عُلِمَ تَقدُّمُ حُدُوثِه قَبلَ بِعثهِ الرَّسولِ ، مع الأمانِ مِنْ أنْ يكونَ حُدُوثُه أو انتِقالُه و

اختِصَاصُ المُختَصِّ به

۱- فى الأصل : مكان .

۲- من المغنى .

۳- فى المغنى : فلا .

۴- فى الأصل : تكامل .

٥- فى الأصل : من ، و ما أثبتناه من المغنى .

٦- فى المغنى : فلذلك لا

٧- فى المغنى: وجه دلالته، على.

مِنْ فاعلٍ يَجوزُ عليهِ الاستفسادُ .

و

هـذه المسألهُ فی القُرآنِ - علی الحقیقهِ - ساقِطَهٌ عنّا و غیرُ مُتَوجِّهٍ علی مَذهَبِنا ؛ لأنّ المُعْجِزَ عندَنا - القائمَ مَقامَ التَّصدِیقِ - هو : الصَّرفُ عن معارَضَهِ القُرآنِ ، و ذلک حادِثٌ و مُتَجدِّدٌ عَقیبَ الدَّعوی .

و

لا فرقَ فی صِحّهِ دِلالَهِ ما ذَکرناه بین تَقدُّم حُدُوثِ القُرآنِ و بین تَأخُّره ، إلاّ أنّ الأمرَ فی القُرآنِ و إنْ کانَ علی ما قُلناه ، فقد کان یجُوزُ عندنا أن یکونَ خَارِقا لعَادَتِنا بفَصَاحَتِه ، و یکُونَ تَعذُّرُ مُعارَضَتِه علی الفُصَحاءِ مِنْ حیثُ لم تَجرِ عَادَتُهم بِمثلِه إلاّ للصَّرفِ فی الحالِ ، و یصِحُّ ذلک علی وجهَین :

إمّا بأنْ یکونَ أزیدَ ممّا هو علَیه مِنَ الفَصَاحهِ ، حتّی یَظهَرَ التَّفاوتُ بینه و بین کلِّ کَلَامٍ فصیحٍ ، أو بأنْ تکونَ مَنازِلُ الفُصَحاءِ فیما یفعَلُونَه مِنَ الفَصَاحهِ دونَ ما هی علیه الآنَ .

و

إذا کانَ هذا التقدِیرُ عِندَنا صَحیحا لَزِمَنا أن نُبیِّنَ کیفیّهَ القَولِ فی دِلَالَتِه ، إذا کانت حالُه هذه ، و تَقَدَّمَ حُدُوثُه ، و صار ما یمرّ مِنْ خُصُومِنا علی مَذهَبِهم الثّابت فی القُرآنِ مِنَ الجوابِ ، یَلزَمُنا علی سبیلِ التقدیر(۱) .

لِقائلٍ أنْ یقولَ فی هذا الوجه : قد عَلِمتُم أنّ المُعْجِزَ الدالَّ علی صِدْقِ النَّبیِ المُدَّعی للرِّسالهِ لا بُدّ أنْ یکُونَ مِنْ فِعْلِ اللّه ِ تعالی - لأنّه هو الّذی یَجبُ أن یُصَدِّقَهُ فی دَعواهُ علَیه ، و یَفعلَ ما یَجری مَجری قَولِه له : صَدَقتَ فی ادّعائکَ رسالَتی - فلیسَ یجوزُ أنْ یکونَ إنزالُ المَلَکِ بالقُرآنِ - إذا کانَ قد تَقَدّمَ حُدُوثُه - هو العَلَمُ المُعجِزُ الواقِعُ مَوقعَ التَّصدِیقِ . و لهذا الوجهِ لا یجوزُ أنْ یکونَ إظهارُ الرسولِ صلی الله علیه و آله له إلینا هو المُعجِز .

۱- کذا فی الأصل .

و

لا فَرقَ بين أنْ يكونَ ناقِلاً له و حاكِيا إذا فَرَضنا تَقَدُّمَ حُدوثِه ، و

بين أنْ يكُونَ هو المُبتدِئُ بإحداثِه فى أنّ الأمرَينِ إذا عادا(۱) فيه إلى فِعْلِه ، لم يَصِحَّ أنْ

يكونَ هو المُعْجِز على الحقيقهِ .

و لا يَجوزُ أنْ يكونَ القُرآنُ نَفسُه هو العَلَمَ الدالَّ على النُّبوَّهِ إذا كانَ مُتَقدّمَ الحُدُوثِ ؛ لأنّه إنّما يَدلُّ عليها إذا وَقَع مَوقِعَ التَّصديقِ ، و

التَّصدِيقُ لا يَصحُّ إلاّ بَعدَ

تَقدُّمِ الدَّعوى الّتى يَتَعلّقُ بها ؛ و لهذا يَجعلون وُقُوعَ الدَّعوى و طَلَبَ التَّصديقِ

و حُصُولَ الإجابهِ على الوَجهِ المطلوبِ يَجرى مَجرى المُواضَعهِ فى الحالِ . و

يَقومُ مجموعُ هذه الأمورِ – فى بابِ الدِّلالهِ – مَقامَ تَقدُّمِ المُواضَعهِ ، فكيف يَصِحُّ مع ذلك أنْ يكونَ الأمرُ الواقِعُ مَوضِعَ التَّصديقِ مُتقدِّما للدعوى ؟ ! و هو إنّما يكونُ تَصديقا ، إذا وَقَعَ عقيبَ الدَّعوى ، و إجابهً للطَّلَبِ .

أوَلَستُم أيضا تَفصِلونَ بين ما يَقعُ مِنْ انتِقاضِ العَادَاتِ بعد زوالِ التَكليفِ ، و

بينَ ما يَقعُ فى حالِ التكليفِ ، فى بابِ الدِّلالهِ على النبوَّهِ ، بأن تَقولوا : إنّ الوَاقِعَ فى دارِ التكليفِ إنّما دَلَّ ؛ لوُقُوعِه مُطابقا لدَعوى مُدَّعٍ للرِّسالهِ ، و ليسَ ذلك فيما يَقعُ عند قِيامِ السَّاعهِ ، و انقِطاعِ التكليفِ ؛ فليسَ يَصحُّ على حالٍ مِنَ الأحوالِ أنْ يَتقدّمَ حُدُوثُ القُرآنِ ، و يكونَ هو بِعَينِه القائمَ مَقامَ التَّصديقِ .

و

هكذا القَولُ فى تَقدُّمِ الإقدارِ على نَقلِ الجِبالِ و سائر الأفعالِ الخَارقهِ للعَادَاتِ ؛ لأنّه لا يجوزُ أن يَتَقدَّمَ ذلك دعوى النُّبوَّهِ ، و يكونُ مُتعلِّقا بها تَعلُّقَ التَّصديقِ ، و لا الفِعْلُ الواقعُ بتلك القُدَرِ يَصِحُّ أنْ يكونَ بهذهِ الصِّفهِ ، لجميعِ ما تَقَدّمَ .

و

الجَوابُ عن ذلك : أنّ القُرآنَ إذا عَلِمنا حُدوثَهُ فى السَّماءِ قبلَ نُبوَّهِ الرَّسولِ صلى الله عليه و آله ، و أنّ المَلَكَ كان يُنزلُهُ عليه ، فالمُعْجِزُ فى الحقيقهِ – الواقِعُ مَوقِعَ

١- فى الأصل : عاد ، و المناسب ما أثبتناه .

التَّصديقِ – هو أمرُ اللّه ِ تعالى للمَلَكِ بإنزالِه إليه ؛ لأنّ العَادَةَ لم تَجرِ به ، و هو مِن فِعلِه تعالى .

و

ليسَ يجوزُ [أن يكون] المُعْجِزُ فى هذا الوجهِ القُرآنَ نفسَهُ ، و لا إنزالَ المَلَكِ به ، لما ذَكرناه فى السُّؤالِ .

و

لو كانَ القُرآنُ ممّا تَقَدّمَ حُدُوثُه ، و كانَ اللّه ُ تعالى هو المُخاطِب به الرَّسولَ عليه و آله السَّلام و المُتولّى لإنزالِه عليه ، كان إنزالُه على هذا الوَجهِ هو المُعْجِز ، و فارَقَتْ حالُه حالَ إنزالِ المَلَكِ به .

و

كذلك لو كانَ القُرآنُ مِنْ فِعلِ الرَّسولِ صلى الله عليه و آله بأن مَكَّنه اللّه ُ تعالى مِنْ علومٍ لم تَجرِ بها العَادَةُ ، كانَ المُعْجِزُ اختِصَاصَه بتلك العُلُومِ الّتى لم تَجْرِ بِها العَاده .

فليسَ يَصِحُّ على ما ذكرناه ، أنْ يكونَ حُدُوثُ القُرآنِ هو المُعْجِز و الدَّالّ على التَّصديق ، إلاّ بأنْ نَعْلَمَه حادِثا مِنَ اللّه تعالى فى حالِ ادّعاءِ النبوَّهِ ؛ فكانَ المُعْجِزُ – على ما يَحْصُلُ مِنْ كلامِنا – هو ما يَفعَلُهُ اللّه ُ عَقِيب الدَّعوى ، على وجهٍ لم تَجرِ به العَادَةُ ، لِيَصِحَّ أنْ يَتعلّقَ بها التَّصديق .

و

ليسَ لأحدٍ أنْ يقولَ : مِنْ أينَ تعلَمُونَ إذا كان المَلَكُ لا يُنزِلُ القرآنَ إلاّ بأمرِ اللّه تعالى أنَّ أمرَهُ بإنزالِه إنّما كانَ حادِثا عِندَ ادّعاءِ الرِّسالهِ ؟ و

لعلّه أمَرَهُ مُتَقدِّما بذلكَ ، و إنْ فَعَلهُ الملَكُ بعد الدَّعوى .

فإنّ تَقَدُّم الأمرِ فيما هذه سَبيلُهُ لا يَمتنعُ ، و ذلك أنّ أمرَهُ تعالى للمَلَكِ بإنزالِهِ

القُرآنَ ، إذا كان القَصدُ به تَصْدِيقَ الرَّسولِ صلى الله عليه و آله ، دونَ غيره مِنَ الوجُوهِ الّتى يَجوزُ أنْ يَفعَلَ مِنْ أجلِها – لأنّه لا يَجوزُ أنْ يَخُصَّهُ بأمرٍ لم تَجرِ به العَادةُ إلاّ على سَبيلِ التَّصديقِ له ، و عَلِمنا أنّ تَصْدِيقَهُ لا يَصِحُّ إلاّ بعدَ أن تَتقدَّمَ منه الدَّعوى لِيَقَعَ التَّصدِيقُ مُطابِقا لها ، و ليكونَ مُتعلّقا بها – فقد وَجَبَ القَطعُ على أنّ أمرَهُ تعالى للمَلَكِ بإنزالِه لا بدّ أنْ يكونَ مُتَجدِّدا عندَ تَجدُّدِ الدَّعوى ، و واقِعا عقيبَها ، ليتمَّ الغَرَضُ المقصُود .

ص:٢٣٣

و

هذا بعينه جَوابُنا لِمَنْ قالَ : ألا أجَزتُم أنْ يَتَقدَّمَ تمكينُ اللّه ِللرَّسولِ صلى الله عليه و آله مِنْ فِعْلِ القُرآنِ بفعلِ العُلُومِ فيه زَمانَ النُّبوّهِ ؟ !

و

ما المانِعُ أيضا مِنْ أنْ يَتقدَّمَ الإقدارُ على نَقلِ الجِبال ، و قَلْبِ المُدن و ما أشبَهُما ؛ و إنْ وقَعَ الفِعلُ مِنَ المُدّعى النُّبوَّةَ فى الحالِ ، و يكونُ القَصدُ بذلك – و إنْ تَقدَّمَ – إلى التَّصديقِ ؟ ! لأنّا إذا كنّا قد بَيّنا أنّ ما هو مَقصودٌ به مِنَ التَّصديقِ لا يَتمّ و لا يَصحُّ إلاّ بعد أن تَتقدَّمَ الدَّعوى ، و أنّ تَقَدُّمَها(١) بغيرِ التَّصدِيقِ لا(٢) يجوزُ ، فَقد صَحَّ ما قُلناه و بَطلَ جميعُ ما ذَكَره صاحِبُ الكتابِ فى الفَصل .

قالَ صاحِبُ الكتاب(٣) :

فإنْ قالَ : إذا جَوَّز فى القُرآن أنْ يكونَ منقولاً إليه على هذا الوجه عند استِدلاَله ، فيجبُ أنْ يُجوّز(٤) أنْ يكون(٥) ظَهَر على بَعض النّاس ، أو بعضِ مَن يَعصى و يَستَفسِد ، ثمَّ نَقَله هو إلى نفسه ، أو نَقَله غيرُه إليه(٦) ، فلا يَصِحُّ أنْ يَستَدِلّ به

على النُّبوَّه ، لأنّكم قد ذَكَرتم أنَّهُ(٧) إنّما يدلُّ على النُّبوَّه إذا كان حادِثا مِنْ قِبَله تعالى ، أو مِنْ قِبَلِ الرَّسول صلى الله عليه و آله ، بأن(٨) يَصْدُر عن علومٍ خارقهٍ للعَاده يُحدِثُها [اللّه تعالى(٩)] فيه عليه السلام ، أو بأنْ يكونَ واقعا من ملائكهٍ ، قد عُلِم مِنْ عَادَتهم أنّهم لا يَفعَلُون ما هو استِفسادٌ .

فإذا كانَ كُلُّ ذلك مُنتفيا(١٠) فيما ذكرناه ، فيجبُ إذا جَوَّزه ألاّ يَصِحَّ أنْ يَستَدلّ به على النُّبوَّه .

ص:٢٣۴

١- فى الأصل : تقدّمه ، و المناسب ما أثبتناه .

٢- فى الأصل : و لا .

٣- المغنى ١۶/١٧٩ .

۴- فى الأصل : يكون ، و ما أثبتناه من المغنى .

۵- فى الأصل : أن يكون أيضا .

۶- إليه : ليست فى المغنى .

٧- من المغنى .

٨- فى الأصل : أن ، و ما أثبتناه من المغنى .

٩- من المُغنى .

١٠- فى المغنى : متيقّنا .

ثمّ قال(١) : قيل له : لا يخلو مَن يَسألُ عن هـذه المسأله مِنْ أنْ يكونَ مسلّما لنا أنّه مُعْجِزٌ ناقضٌ للعَاده ، فإنْ(٢) سَلّم ذلک فَلا وجه لهذا الطعن(٣) للطّعن .

ثمّ قالَ : فإنْ قالَ : إنّى أُسلّمُ أنّه مُعجِزٌ لنَبيٍّ ما ، و لستُ أُسلِّمُ أنّه ممّا يَصِحُّ أنْ يَستَدلّ به على نُبوّه محمّدٍ صلى الله عليه و آله ، فلا فرقَ بين أن لا يَثبُتَ لكم ذلک – مع ثُبوتِ كونه مُعْجِزا ، أو مَعَ بُطلان كونه مُعْجِزا – فى أنّ غَرَضَكُم لا يَتمّ .

قيلَ له : إذا صَحَّ أنّه مُعْجِزٌ فلا بدّ أنْ يكونَ ظاهرا على رَسُولٍ ، فلا بدّ مِنْ أنْ يكون تعالى كما لا يجوز أنْ يُظْهرَه على كذّابٍ ، فكذلک لا يجوز أنْ يُمكِّنَ مِنه

مَنْ يَكذِبُ فى ادّعاء النبوّه ، لأنّ الاستفسادَ فى الوجهَين قائمٌ ، لأنّ ما لأجله

لا يُظهِرهُ على كذّاب هو أنّه لا يَتميّزُ مِنَ الرَّسول الصّادق فى ظُهور ذلک عليه ،

و

لا بدّ مِنْ أنْ (يكونَ تعالى يُميّزُ)(۴) بينهما .

فكذلک إذا أمكَن منه المُتَنبّى(۵) ، فقد حَصَلَ مِثْلُ هذه الصفه ، فيجبُ أنْ يَقَعَ مِنْ جهتِه تعالى المَنعُ منه(۶) ؛ لأنّ الدِّلاَله قد دَلَّت على أنّه تعالى كما(٧) لا يفعَلُ الاستفساد ، فكذلِک يمنعُ منه فى التَّكلِيف ، و أحدُ الأمرَين كالآخر فى هذا الباب» .

ثُمَّ سألَ نفسَهُ عن الشُّبهِ الّتى يُدخِلُها المكلَّفُ على نَفسِهِ و على غَيرِه فى الأدلّهِ ، و أنّه إذا لم يَجِبْ على اللّه تعالى المنعُ منها ، و إنْ لم يَجُزْ أنْ يَفعَلَها فألاّ جازَ مِثلُهُ فى بابِ المُعْجِز ؟(٨)

١– المُغنى ١۶/١٨٠ .
٢– فى الأصل : و إنْ ، و ما أثبتناه من المغنى .
٣– من المغنى ، و فى الأصل : للطعن .
۴– هكذا الأصل ، و فى المغنى : يميّز تعالى .
۵– ليست فى المغنى .
۶– ليست فى المغنى .
٧– زياده فى الأصل .
٨– قال القاضى عبدالجبّار فى المغنى ١۶/١٨٠ : «و إنْ قال : أليس لم يمنع تعالى المكلّف من أن يُدخِل الشبَهَ على نفسه و على غيره فى باب الأدلّه ، و إن كان تعالى لا يجوز أن يفعلها ؟ فهلاّ جاز القولُ بأنّه تعالى لا يظهر ذلک على المتنبى ، و يمكِّن المتنبّى منه بأن يقتل الرّسول الذى ظهر عليه ، و يدّعيه معجزةً لنفسه ، أو يلقيه إلى من يدّعيه معجزةً لنفسه ؟» .

و

أجابَ عن ذلك : بأنّه تعالى قد مَكَّنَ مِنْ إزالهِ الشُّبَهِ(١) ، بما نَصَبَ مِنَ الأدلّهِ ، و لو مكّنَ فی المُعجزِ ممّا سُئِلَ عنه ، لم یکُن للمُکلّفِ طریقٌ إلی غیرِ تمییزِ المُعْجِزِ ممّا لیس بمعجزٍ ، و الحُجَّهِ مِنَ الشُّبهَه .

الكَلامُ عليه

یقالُ له : نحنُ نُسلِّمُ لک أنّ القُرآنَ نَفسَهُ یَصِحُّ کونُه مُعْجِزا و دالاًّ علی صِدْقِ مَنْ

ظَهرَ علیه ، لکن إنّما نَعلَمُ ذلک فیه مَتی عَلِمنا أنّ اللّه تعالی هو الّذی خَصَّ به مُدَّعی النُّبوّه . و سَنُبیِّن فیما یأتی ما یَصِحُّ أنْ یکونَ الطریقَ إلی العِلمِ بما ذَکرناهُ .

فأمّا التَّسویهُ بین إظهارِ المُعْجِزِ علی الکذّابِ ، مِنْ حیثُ کان دلاَلهَ التَّصدِیقِ

و

قائما مَقامَهُ ؛ فإذا لم یَجُز أنْ یُصدِّقَ الکذّابَ قَولاً - لأنّ تَصدیقَهُ قَبیحٌ - لم یَجُزْ أن یَفعَلَ ما یَجری مَجراهُ و یَقُومُ مَقامَه ، و لیسَ فی تمکینِ الکَذّابِ منه دلاَلهٌ علی تصدیقِه .

علی أنّ هذا القَولَ یَقتَضی أنْ یکُون التمکینُ مِنَ الشَّیءِ یَجری مَجری فِعلِه ، و یَجبُ علی مَن اعتَمدَهُ أن یَمنعَ مِنْ تَمکینِ اللّه تعالی مِنْ فِعلِ القبیحِ و سائرِ ضُروبِ الشُّبهاتِ ، کما یَمنَعُ مِنْ أنْ یَفعلَ ذلک . و إلاّ فإنْ جازَ أن یُمکِّن مِنَ القَبیحِ و الشُّبهاتِ و لم یَجُز أنْ یَفعلَهُما ، جازَ أیضا أنْ یُمکِّنَ الکذَّابَ مِنْ تَناوُلِ المُعْجِزِ و ادّعاءِ النُّبوَّهِ به .

١- فی الأصل : الشبهه ، و الأنسب ما أثبتناه من المغنی .

و

إنْ لم يَجُزْ أن يُظهِرَهُ على كـذّابٍ ، هو أنّه لا يَتميّزُ مِنَ الرّسولِ الصّادقِ خطاءً ، لأنّ العلّةَ لو كانت ما ذَكَرناه لكانَ لمن خَالَفَ فى أصلِ النُّبوّاتِ أنْ يقولَ : و أىُ شـىءٍ فى ارتفاعِ تَمييزِ الصّادقِ من الكـذّابِ مِنْ طريقِ الدّلالهِ ، إذا لم يكن لذلك وَجهٌ فى العقُولِ ، و لا عليه دلالهٌ ؟ !

فدلّوا أوّلاً على أنّ المُعْجِزَ دالٌّ على الصِّدقِ فى بعضِ المواضِعِ ، ليَصِحَّ أنْ يَمنَعُوا مِنْ ظهورِه غَيرَ دالٍّ عليه ، و يقولوا : إنّه يقتضى التباسَ الصّادقِ بالكاذبِ . و الرُّجُوعُ إلى ما ذكرناه فى المنع مِنْ ظُهُورِ المُعْجِزِ على الكذّابِ هو الصَّحيحُ .

على أنّ مـا ذَكَرنـاه لو كـان صـحيحا نصّـا و واقعـا فى المنعِ مِنْ إظهـارِ المُعجِز على مَنْ ليسَ بصادقٍ مَوقِعَهُ ، لم يكُنْ ما بَناهُ عليهِ صحيحا ؛ لأنّه ظَنَّ أنّ المُعْجِزَ إذا مكّنَ اللّه ُ تعالى منه المُتَنبّى ، فقد ارتَفَعَ طريقُ التَمييزِ بين الصَّادقِ و

الكَاذبِ – كما يكُونُ مرتَفِعا لو أظهَرهُ على يـدِه – ليسَ لأمرٍ كما ظَنَّه ؛ لأنّ الطَّريقَ إلى تَمييزِ الصَّادقِ مِنَ الكاذبِ باقٍ مع تجويزِ ما ذَكرناهُ ، و هو بأنْ يَظهرَ على يدِ المُدَّعى ما يَعلَمُ أنّ اللّه ِ تعالى هو الّذى خَصَّهُ به ، و أيّده بإظهارِه عليه .

و ليسَ هذا استفسادا كما قالَ ؛ لأنّه تعالى قد مَكّنَنا مِنْ ألاّ نَنفَسِد بما يَجرى

هذا المجرى ، و دَلّنا على أنّه لا يَحسُنُ منّا تَصديقُ مَنْ لم يُعلَمْ أنّه تعالى هو المُصَدِّقُ له .

و

أىُ اسـتفسادٍ يَرجعُ إلى اللّه ِ تعـالى؟ و إنّمـا المُسـتفسِدُ لنـا مَن أظهَرَ ما لم يَخصَّه اللّه ُ تعالى به ، و ادّعى مِنَ الاختِصاصِ ما ليسَ بصادِقٍ فيه .

فأمّا المنعُ مِنَ الاستِفسادِ فلا يجبُ بأكثرَ مِنَ الأمرِ و النهيِ اللّذَينِ لا

يُنافيانِ التّكليفَ ، فمَن ادَّعى فيها زائدا على ما ذَكَرناه و أوجَبَهُ على اللّه ِ تعالى فَقَد أوجَبَ على اللّه ِ تعالى ما لا وَجهَ لوجُوبِه .

ص:٢٣٧

و

الفَرقُ بين أنْ يُمكِّنَ مِنَ الاستفسادِ و لا يمنَعَ منه المَنعَ الّذى يَرتَفعُ معه ، و بين أن يَفعَلَه هو الفَرقُ بين أن يُمكِّنَ مِنَ القَبيحِ و لا يَمنعَ(۱) منه ،و بينَ أنْ يَتولّى فِعلَه(۲) .

ثمّ يُقالُ له(۳) : خَبِّرنا أليسَ قد ضَلّ بما ظَهَرَ مِنْ مانى(۴) ، و زرادُشت(۵) ،

ص:۲۳۸

۱- فى الأصل : منعَ .

۲- أورد الشريف المرتضى رحمه الله هذه الشُّبهه فى كتابه الذخيره / ۳۸۶ ، بقوله : «إنّ المنع من الشبهات و فعل القبائح فى دار التكليف غير واجب ، و ليس يجب إذا كان تعالى لا يستفسد أن يمنع من الاستفساد ، كما لا يجبُ إذا لم يفعل القبيح أنْ يمنع منه فى دار التكليف» .

۳- قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيره / ۳۸۶-۳۸۷ : «أليسَ قد ضلّ بزرادشت و مانى و الحلاّج ، و من جرى مجراهم من المنخرقين و الملتمسين جماعةٌ ، و فسدت بهم أديانهم ، فألاّ منَعهُم اللّه تعالى من هذا الاستفساد ، إنْ كان المنع منه واجبا ؟» .

۴- دجّالٌ ظهر فى القرن الثالث الميلادىّ ، كان أوّل أمره مجوسيّا ثمّ انقلب على المجوسيّه ، و بدأ ينشر فضائح كهَنتِها و أحبارها ، ثمّ أعلن نبوّته سنه ۲۴۲ م ، و كان له كتابٌ سمّاه «ارژنگ» ، يحتوى على مجموعه من الرسوم و الصور الجميله ، فبهر بها أعين الناس . انتشر مذهب المانويّه انتشارا وسيعا فى بلاد فارس و أنحاء من آسيا و أوربا . يُقال إنّ مذهبه متأثّر إلى حدٍّ بعيد بالبوذيّه و الغنوصيّه و الزرادشتيّه . حُكم على مانى بالموت فى بلاده ، و قاومت الزرادشتيّه و النصرانيّه مذهبه فى بلاده و أنحاء من الأمبراطوريّه الرومانيّه ، فقُضى عليها .

۵- هو نبىّ المجوس ، و مؤسّس الديانه الزرادشتيّه أو المَجوسيّه حوالى القرن ۷ و ۶ ق .م . كتابه المقدّس هو الأقستا أو (زند أقستا) ، و عماد الديانه المجوسيّه مبنىّ على صراع الخير و الشرّ فى العالم ، و يحيط الغموض بجوانب كثيره من شريعه المجوس ، و قد أباد المسلمون حينما فتحوا بلاد فارس تراثَهم و كتبهم المقدّسه ، و يصنّف الإسلام المجوسيّه فى عِداد أهل الكتاب من أهل التوحيد .

و

الحَلاّجَ(۱) ، و مَنْ أشبَهَهُم مِنْ ذَوى المَخاريقِ و النَّواميس(۲) خَلقٌ كثيرٌ ، و اعتَقَدوا نُبوَّتهم و صِدقَهُم ، و كذلك القَولُ فى إبليسَ وَ مَن هَلكَ بغَوايته ، و ضَلَّ بوَساوِسِه ؟ ! فلا بدّ مِنْ : نَعَم .

فيُقالُ له : أوَ ليسَ القَديمُ تعالى قادِرا على مَنعِ جَميع هؤلاءِ مِنْ تلكَ الأفعالِ المُضِلّهِ و الحَيلولَهِ بينَهُم و بينَها ؟ ! فلا بدّ مِنَ الاعترافِ بذلك ، لأنّه تعالى قادِرٌ لا يعجِزُهُ شىء .

فيقالُ له : فألاّ مَنَعَهُم ؟ ! و هل يَلزَمُ إذا لم يَمنَعْهُم جوازُ أنْ يَفعلَ مِثْلَ تِلك الأفعالِ القَبيحهِ ؟ ثُمّ هل يكونُ مُستَفسِدا للمكلّفينَ بتَمكِينِهم منها ؟

فإنْ قالَ : إنّما لم يَجبْ عليه تعالى أنْ يمنَعَهُم ، و لا كان مُستَفسِدا لهم مِنْ حيثُ كانَ قد مَكَّنهم مِنْ أنْ لا يَفسُدُوا بِشىءٍ مِنْ ذلك ، و لا يَغتَرُّوا به بما نَصَبهُ مِنَ الأدلّهِ و أظهَرَ مِنَ الحُجَج ؛ فالضَّالُّ منهم إنّما دُهِى مِنْ قِبَلِ نفسِه ؛ لأنّه لو أنعَمَ النَظَرَ فى تلك الأفعالِ لَعَلِم أنّها مَخاريقُ و أباطيلُ ، فإنّ اللّه تعالى لم يَتَولَّها و لا أرادَ فِعْلَها ، و إنّه إنّما يُريدُ مِنَ المُكلّفِ أن يُصدِّقَ مَنْ عَلِمَ ظُهُورَ ما لَهُ صِفَهُ المُعْجِزِ فى التَّخصِيصِ عليه .

قيل له : فهذا جَوابُكَ بعينِه عمّا ألزمتَه ، فتأمَّلْهُ ؛ لأنّ اللّه تعالى قد مَكّنَ المُكلّفَ بالأدلّهِ الواضحهِ مِنْ أنْ يُفرِّقَ بين مَنْ ظَهرَ على يَدِه ما لا يَعلمُ أنّ اللّه تعالى هو الّذى خَصَّهُ به ، و بين منْ يَعلَمُ ذلك مِنْ حالِه ، و أوجبَ عليه تكذيبَ الأوّلِ وَ تَصديقَ

ص:۲۳۹

۱- هو الحسين بن المنصور ، قيل فى حقّه المتناقضات ، إذ عدّه البعض من كبار المتعبّدين و الزهّاد ، و ذهب آخرون إلى أنّه من الملاحده الزنادقه . ولد بفارس و تجوّل فى بلدان عديده ، و ظهر أمره سنه ۲۹۹ ه واتّبعه جماعه من الناس ، و اختلفت الأقوال و تضاربت الآراء حوله و حول معتقداته . أُعدم ببغداد و أُحرقت جثّته سنه ۳۰۹ ه .
۲- المراد بالنواميس هنا ما يُتنمّسُ به من الاحتيال و الكَذِب .

الثانی ، فَمَتی لم یَنْصَحْ نَفسَهُ ، و قَصَّرَ فی النَّظرِ ، و اشتَبَه علیه الأمرُ کانَ اللّومُ علیه ،

واللّه ُ تعالی بَریءٌ مِنْ عُهدتِه .

فإن قالَ : أری کلاَمَک هذا مُخالفا للأصولِ الّتی قَرَّرها الشُّیوخُ فی بابِ الاستفسادِ ، لأنّهم(١) أوجَبُوا مَنعَ القدیم تعالی مِنَ الاستِفسادِ ، کما أوجَبُوا أنْ لا یَفعَلَهُ ، و لم یُفرِّقوا بین الأمرَینِ ، و لم یَجرِ عِندَهُم مَجری غیرِه مِنْ ضُرُوبِ القَبائحِ ، بل أجازُوا فیما لم یکن استِفسَادا مِنَ القَبیحِ ألاّ یَمنعَ تعالی منه ، و إنْ لم یَجُز أنْ یَفعَلَهُ فکیفَ ألحَقتُم أحدَ الأمرَینِ بالآخَرِ ؟

قیلَ له : لیسَ الاستفسَادُ - أوّلاً - هو : ما وَقَعَ عِندَه القَبیحُ و الفَسادُ ، لکنّه ما وَقَعَ

عندَه الفَسادُ مِنَ المُکلّفِ ، و لو لاَه لاَختَارَ الصَّلاَحَ مِنْ غَیرِ أن یکونَ تَمکینا مِنَ الأمرَینِ ، بل یکونُ المکلّفُ مُتمَکِّنا مِنَ الصَّلاَحِ و الفَسادِ مع عَدَمِه ، کما هو مُتمکِّنٌ منهما مع وُجودِه . و هذا ما لا خِلاَفَ بیننا فیه .

و

قد عَلِمتَ أنّ أبا هاشم(٢) یُجیزُ أنْ یُقوّیَ اللّه ُ تعالی شهوةَ المکلَّفِ ، فَیَصیرَ فِعلُ الواجبِ و الامتناعُ مِنَ القَبیحِ علیه شاقّا ، و یَستَحقَّ مِنَ الثّوابِ علیهما أکثرَ ممّا کان یستَحِقُّه لو لم یکن بهذه الصِّفهِ ، و إنْ کانَ فی معلومِه تعالی أنّ المکلّفَ(٣) عند زیادهِ الشَّهوهِ و قُوّتِها یَفْعلُ [المعصیه(۴)] و لا یَختارُ الطّاعه ، و

أنّه لو ضَعَّفَ شَهوتَهُ

ص:۲۴۰

١- قبلها زیاده فی هامش الأصل بلا علامه التصحیح لا توافق السیاق ، هی : «لأنّها کما أوجبوا منع القدیم تعالی من الاستفساد» .

٢- هو أبو هاشم عبدالسلام بن محمّد بن عبد الوهّاب الجُبّائیّ . ولد سنه ٢٧٧ ه بجُبّا من أعمال خوزستان ، و عاش ببغداد . یعدّ أبو هاشم من رؤوس المعتزله و أئمّتها و منظّریها ، و صاحب أراء و نظریّات و مدرسه تتلمذ فیها جماعه من أعلام القرن الثالث و الرابع ، منهم الصاحب بن عَبّاد . أُطلق علی أصحابه و أتباع مدرسته اسم البهشمیّه ، توفّی ببغداد سنه ٣٢١ ه . له تصانیف عدیده .

٣- فی الأصل : الکذب ، و المناسب ما أثبتناه .

۴- زیاده یقتضیها السیاق .

و لم يَزِد فيها ، لا يقعُ مِنه(۱) المعصيه ، و يجعل هذا مِنْ بابِ التمكينِ ، لا بابِ الاستفسادِ .

و

يَقولُ فی غَوایهِ إبلیسَ مِثْلَ ذلک ، و یُجیزُ أنْ یَنفَسِدَ عندَها مَنْ لَولاها لم یَفسُدْ ، بعدَ أنْ یکونَ الحالُ علی ما قَدّرناهُ فی زِیادهِ الشَّهوهِ و کَثرهِ ما یَستَحِقُّهُ علی الامتناعِ مِنَ الثّوابِ ؛ و إنْ کان أبو علیّ(۲) یُخالِفُ فی هذه الجملهِ ، و

یُلحِقُ هذَینِ الأمرَینِ ببابِ الاستفسادِ . و علی مَذهَبِهما جمیعا یَصِحُّ ما قَدَّمناهُ مِنْ کلامِنا .

أمّا علی مذهبِ أبی هاشم الذی حَکیناه فلا یَمتنعُ أنْ یَعلَمَ اللّه ُ تعالی أنّ فی تمکینِ المُکلَّفِ المُتنبّئِ(۳) مِن تَناولِ القُرآنِ و

ادّعاءِ النُّبوَّهِ زیادهَ مَشقّهٍ علی المُکلّفینَ فی النظَرِ و تَمییزِ الصّادقِ مِنَ الکاذبِ ، یستَحِقُّونَ لأجلِها مِنَ الثّوابِ أکثرَ ممّا کانوا یَسْتحِقُّونَه معَ فَقدِها ، فلا یَجبُ أنْ یَمنعَ تعالی منه ؛ لأنّه خارجٌ مِنْ بابِ الاستفسادِ عِندَه ، داخلٌ فی بابِ التَّمکِینِ و التَّعرِیض لزیادهِ الثَّوابِ .

و

یُلحَقُ هذا الوجهُ - علی مَذهَبِه بتقویهِ الشَّهوهِ - بتمکِینِ(۴) إبلیسَ مِنَ الغَوایهِ و الإضلالِ ، و تمکین مَنْ ذَکَرناهُ أیضا مِنْ مانی و زَرادُشْت و غَیرِهما مِنْ مَخاریقِهِم المُضلّهِ و نَوامیسِهم المُفسِده .

و

أمّا علی مذهب أبی علیّ فهو أیضا صَحیحٌ مُستمرّ ؛ لأنّ أبا علیّ یقولُ : إنّما مَکَّنَ اللّه ُ تعالی إبلیسَ مِنَ الغَوَایهِ و الدُّعاءِ إلی الفَسَادِ ، و لم یَمنَعْهُ من ذلکَ مِنْ حیثُ

۱- فی الأصل : و لا یقع من .

۲- هو محمّد بن عبدالوهّاب الجُبّائیّ - والد أبی علیّ الجبّائیّ - ولد سنه ۲۳۵ ه بجُبّا من أعمال خوزستان ، درس علی أبی یعقوب الشحّام الذی کان أهمّ رجال المعتزله بالبصره ، فأصبح بعد موت شیخه رئیسا لمدرسه المعتزله ، و ظلّ هکذا إلی حین وفاته . و من تلامذته أبو الحسن الأشعریّ . له تصانیف کثیره .

۳- فی الأصل : المینی ، و الظاهر ما أثبتناه .

۴- فی الأصل : و بتمکین .

عَلِمَ تعالى أنّ كُلَّ مَن انفَسدَ بدُعائه و إضلالِه قد كانَ يَنفَسِدُ لَولاهُما . و يقولُ : لولا هذا لَمَنعهُ مِنْ أفعالِه ، و لم يُمكّنْهُ منها .

و

على هـذا ، غَيرُ مُمتَنعٍ أنْ يَعلمَ تعالى أنّ جميعَ مَنْ يَضِلُّ و يَفسُدُ عندَ تَمكينِ المُتنبى بما ذكرناه ، قد كانَ لولا هذا التمكينُ يَضِلُّ أيضا و يَفسُدُ ، و

أنّه ليسَ يحصُلُ مع تمكينِه مِنَ الفَسادِ و الضَّلالِ إلاّ ما كانَ سَيَحصُلُ لَولاه .

فيَصيرُ جوابُ أبى علىّ – عن غَوايةِ إبليسَ ، و عن تَمكِينِ مَنْ ذَكَرناهُ مِنَ الكَذَبةِ المُمَخْرِقين من أفعالِهم – هو جَوابها بعينِه لمن أوجَبَ أنْ يَمنعَ القَديمُ تعالى ما(۱) أجَزْناه .

و

هذه الطَّريقةُ الّتى سَلَكناها – فى إبطالِ قَولِ مَنْ أوجَبَ على القديم تعالى المنعَ ممّا ذكرناه ، لِما ظَنَّه مِنَ الاستفسادِ – تُبطِلُ أيضا قَولَ مَنْ أوجَبَ علَيهِ تعالى مَنعَ الملائكهِ أو الجِنِّ مِنْ فِعلِ ما تنخَرِقُ به عادتُنا ، على سَبيلِ التَّصديقِ للكَذّابِ ، على ما مَضى مِنْ كَلامِ صاحبِ الكِتابِ المُتقدّم .

و

تُبطِلُ قولَ مَنْ أوجَبَ مَنعَهُ تعالى مِنْ أن يَنقُلَ هذا الكتابَ ناقِلٌ إلى بَعضِ

البُلدانِ البَعيدهِ الّتى لم يَتّصِلْ بأهلِها دَعوهُ نَبيِّنا صلى الله عليه و آله ، و لم يَسمَعُوا بأخبارِه ، فَيَدَّعى

به هُنَاكَ النُّبوَّهَ ، على ما اعتَمَدهُ صاحِبُ الكِتابِ فيما يأتى مِنْ كلامِه ؛ لأنّ مَرجِعَ كُلِّ ذلك إلى التَّعلُّقِ بالاستفسادِ الّذى قد كَشَفنا ما فيه و أوضَحناه .

قال صاحِبُ الكِتاب(۲) :

«فإنْ قال : و مِنْ أين أنّ ذلك لو وَقَع كان لا يَتَميّزُ مِنَ الحجّه ؟ بل ما أنكرتم أنّه إنّما يكونُ حُجّهً ، إذا عُلِمَ أنّه لم يَحدُث إلاّ عند دَعواه ، فمتى(۳) حَصَل له هذا العِلم زالَ التَّجويزُ الّذى ذَكَرناه ، و يَصِحُّ أنْ يَستَدِلّ به .

۱– فى الأصل: بما، و الظاهر ما أثبتناه.

۲– المغنى ۱۶/۱۸۱ .

۳– فى الأصل : فمن ، و ما أثبتناه من المغنى .

و

ليسَ كذلك إذا كانَتِ الحالُ ما ذكرتم ، لأنّه معَ تَجويزه أنْ يكونَ قَد أخَذَ مِنْ

غيره ، لا يَحصلُ(١) له العِلْمُ ، فيُعلَم أنّه لم يَتَكامـلْ (له شُـرُوط دِلَالته)(٢) ، فَينفَصِـل عنـده مِنَ الحُجّه ، كانفِصَال سائر الأدلّه مِنَ الشُّبَه .

ثُمّ قال : قيل له : قد بَيَّنا أنّ عِلْم المُكلّف بأنّه حَدَثَ عند ادّعاء النبوّه ، (على

خِلَاف العاده)(٣) ، يكفى فى صحّه الاستدِلال .

و

بيّنا أنّ العِلْم الّذى سأل عنه ، لو كان شَرْطا لكانَ لا يتمُّ الاستدلالُ بإحياء

الموتى و إبراء الأكمَهِ و الأبرص ، إلّا بعد أنْ يَعلَم أنّ حُدُوثَ ذلك لا

يجُوزُ أنْ يكونَ بالانتقال(۴) .

فإذا لم يجب ذلك ، و صَحَّ الاستِدلَالُ بها لِمَنْ لم يَخطُر (ذلك له)(۵) بالبَالِ ، فقد بَطَل كونُ هذا العِلْم شَرطا .

على أنّ هذا العِلم لو كانَ شَرْطا ، لم يخلُ مِنْ أنْ يكونَ طريقه الاضطِرار أو الاستدلال :

فإنْ كانَ طَريقُهُ(۶) الاضطِرارُ فيجبُ أن يكون له طريقهٌ يُعلَمُ عندها ، و لا طريقَ يُشارُ إليه يُعلَم عنده أنّ القرآنَ لم يَظْهَر إلّا على الرَّسول عليه السلام عند ادّعائه النبوّه ، و أنّه لم يَظْهَر على أحدٍ مِنْ قبلُ .

و

كـذلك فلا يَصِـحُّ فيه الاسـتدلال ؛ لأنّه لا دليلَ يَدُلُّ على أنّه لم يَظهر إلّا عليه ، كما يَدلُّ الفِعلُ(٧) على أنّه مِنْ قِبـل فَاعِلِه ؛ لأنّ ذلك إنّما يَصِحُّ فيه لما كانَ فِعلُه حادِثا مِنْ قِبَله ، فعُلِم أنّه لم يَحدُث إلّا منه بالدَّليل الّذى نذكره فى هذا الباب .

و

القُرآنُ ؛ فليسَ مِن فِعلِه على الحدّ الّذى يكونُ مُعْجِزا ، فكيفَ يمكِنُ أنْ يُستَدَلَّ

١- هكذا فى المغنى ، و فى الأصل : يجعل .

٢- فی المغنی : شرط دلالته .

٣- فی المغنی : علی وجهٍ ینفصل ممّا جرت العاده بمثله .

۴- فی المغنی : زیاده : و أن یزیل هذه الشُّبهه» .

۵- فی المغنی : له ذلک .

۶- من المغنی .

٧- فی المغنی : الفصل .

به على أنّه لم يَظْهَر على غيره ، مع أنّه لا بدّ مِنَ القَول بأنّه حَدَثَ مِنْ قِبل غَيرِه ؟

و

إذا لم يَصِحَّ حُصُول العِلْم مِنَ الوجهين ، فكيفَ يَصِحُّ أنْ يُجعل شَرطا ، مع أنّ

كونه شَرْطا يُبطِلُ كونَه مُعجِزا ، و قد سَلَّم السَّائلُ أنّه مُعجِزٌ فى الأصل ؟» .

الكَلَامُ عليه

يُقالُ له : قد بَيّنا بُطلانَ ما ظَنَنْتَه مِنِ الْتباسِ الحُجَّهِ بالشُّبههِ ، و أوضَحنا كيفيّهَ

التمييزِ بينهما ، مع تَجويزِ ما ألزَمناكَ أنْ تُجوّزَه .

و قد مَضَى الكَلامُ أيضا سالفا فى أنّ الذى اختَرتَهُ و

اقتَصَرتَ عليه مِنْ وُقُوعِ

الفعلِ على خِلافِ العَادهِ غَيرُ كافٍ فى الدِّلالهِ على النبوَّهِ ، و استَقصَيناه .

و

كذلكَ الكَلَامُ فى دلالهِ(١) إحياءِ الموتى و إبراءِ الأكمَهِ و الأبرَصِ ، و مَيَّزنا الوَجهَ الـذى تكونُ هذه الأفعالُ عليه دالّهً على النُّبوَّهِ ، مع تَجويزِ الانتقـالِ على الحَيـاهِ ، مِنَ الوَجه الـذى لاـ يَدُلُّ معه لأجـلِ هـذا التَّجويزِ . و لم يَبقَ إلاّـ أنْ نُبيّنَ الطَّريقَ إلى العلم بأنّ القُرآنَ لَم يَظهَرْ على غيرِ مَنْ عَلِمْنا(٢) ظهُورَهُ مِنْ جِهَتِه ؛ لأنّا قد سَلَّمنا لكَ أنّه يُمكِنُ أنْ يكونَ مُعْجِزا على الوجهِ الذى يَدَّعِيه ، فلا بدّ مِنْ أن نُبيّنَ ما يُمكنُ أنْ يُعلَمَ به اختصاصُهُ بِمَن ظَهَرَ عليه ، و إلاّ بَطَلَ تَقديرُ كونِه مُعْجِزا على كلِّ وَجه .

و

إنْ كُنّا لا نَحتاجُ فى نُصرهِ مذهبِنا إلى شىءٍ مِنْ هذا ؛ لرجُوعِنا فى الدِّلالهِ

على النُّبوَّهِ إلى ما يُعلَمُ حُدُوثُه فى الحالِ ، و لا يُمكِنُ فيه التَّقديم .

و

يمكنُ أنْ يُعلَمَ القُرآنُ و أمثالُه مِنَ الكَلَامِ [على] ما ذكرناه مِنْ وجهَين :

أحدُهُما : أنْ يكـونَ مُتضَـمِّنا مِـنَ الأخبـارِ لِمـا يُعلَمُ مطـابَقَتُه لأحـوالِ مَنْ ظَهَرَ عليه ، و قصَـصِهِ و الحَـوادِثِ فى أيّـامِه ، فيُعلَم أنّه المختَصُّ به دونَ غيرِه .

۱- فی الأصل : دله ، و الصحیح ما أثبتناه .

۲- فی الأصل : عَلِمناه ، و ما أثبتناه مناسب للسیاق .

و

قد شَرَحنا هذا الوجهَ فيما تقدَّمَ مِنْ كتابِنا(۱) ، و أوضَحناه ، و ذَكرنا مِنْ جملهِ ما فى القُرآنِ مِنَ الأخبارِ الدّالّهِ على اختصاصِ الرَّسولِ صلى الله عليه و آله به قِطعهً وافِرهً ، و هذا طريقٌ واضحٌ لا يُمكنُ دَفعُه .

و

الوجهُ الآخرُ : أنْ يُعلَمَ مِنْ جِههِ بعضِ الأنبياءِ مَنْ قَد عَلِمنا نُبوّتَهُ بمُعْجِزٍ

لا يُمكِنُ فيه النقلُ و الحِكايهُ ؛ لأنّ الكِتابَ الّذى ظَهَرَ لم يَتقدّمْ حُدُوثُه ، فنأمَنَ أنْ يكونَ المختصُّ به غَيرَ مَنْ ظَهَرَ عليه .

و ليسَ لأحدٍ أن يقولَ : إنّكم إذا عَلِمتُم مِن جههِ النبيِ الذى ذَكرتُموهُ أنّ ذلك لم يَتَقدَّمْ حُدوثُهُ فقد عَلِمتُم نُبوَّهَ مَنْ ظَهَرَ عليه ، و صِدقَهُ بقَولِه ، جَرى(۲) أنْ يقولَ : هذا

نبیٌ صادِقٌ فاتَّبِعُوه ؛ و ذلك أنّ القَدْرَ الّذى عَلِمناهُ بقولِ النَّبىّ هو أنّ الكِتَابَ لم يَتَقَدّمْ حُدُوثُه ، و هذا غَيرُ كافٍ فى الدِّلالهِ على صِدقِ مَنْ ظَهَر عليه . بل لا

بُدَّ مِنَ النَّظرِ فى أحوالِ الكِتابِ ؛ فإذا عَلِمنا استيفاءهُ لشرائطِ المُعْجِزِ ، عَلِمنا صِدْقَه .

و

ليسَ له أن يقول : أیُ فائدهٍ فى النَّظرِ فى الكِتابِ الّذى يُظهِرهُ ، و أنتُم إذا عَلِمتُم مِنْ جههِ النَّبىِ الآخَرِ أنّه لم يَتَقدَّمْ ، أمكنَ أنْ تَعلَمُوا نُبوَّهَ هذا المدَّعى و صِدقَهُ مِنْ جِهَتِه ، و يَصيرَ النَّظرُ فى الكِتابِ لا مَعنىً له ! لأنّه يُمكنُ أنْ تكونَ الفائدهُ فيه مِنْ حيثُ عَلِمَ اللّه تعالى أنّ المكلَّفينَ بتصديقِ(۳) مَنْ ظَهَرَ عليه الكِتابُ مَنْ نَظَروا فيه و عَلِموا به صِدْقَهُ ، كانوا أقرَبَ إلى اتِّباعِه و قَبولِ ما دَعَاهُم إليه مِنهُم لو عَلِمُوا نُبوّتَهُ مِنْ جههِ نَبيٍّ آخَرَ ، أو بِمُعْجِزٍ غيرِ الكِتابِ على الحدِّ الذى يَقولُه فى إظهارِ مُعْجِزٍ دونَ مُعْجِزٍ ، و على وجهٍ دونَ وجهٍ ، فى وقتٍ دونَ وقتٍ ، و كما نقولُ (فى العِباده

ينقضُ)(۴) الأفعال دون بعضٍ .

۱- راجع الصفحه ۱۴۲ لغايه ۱۵۳ .

۲- فى الأصل : و جرى .

۳- فى الأصل : لتصديق .

۴- كذا فى الأصل، و لعلّه: فى العاده: بعض.

قالَ صاحِبُ الکتابِ بعد کلامٍ لم نَحتَجْ إلی ذِکرِه(۱) :

«فإنْ قال(۲) : أَفَلستُم قد جَعَلتُم هذا العِلمَ شَرطا ، مِن حیثُ قُلتم : إنّه تعالی إذا لم یُجز أنْ یُمکِّنَ مِنَ الاستفساد فلا بدّ مِنْ أنْ یُعلَم أنّ ذلک لم یَظهَرْ علی غیرِه ، فقد عُدتم إلی أنّ هذا العِلم شَرط فی الاستدلال ؟

ثُمّ قالَ : قیلَ له : إنّا لا نَجعلُ ذلک شَرطا ، لکنّا نجعلُه دافِعا للشُّبهه و

مُزیلاً لها إذا وَرَدَت علی المُکلّف ، کما قلنا إنّ إحیاء الموتی یَصِحُّ الاستدلالُ به [علی النُّبوّه ، و لم نجعل شرط الاستدلال به(۳)] العِلمَ باستِحاله الانتقال علی الأعراض ، و إنْ کان مَنْ(۴) خَطَر ببالِه ، و صارت شُبهَهً یمکنه إزالهُ ذلک بأنْ یَعلَم بالدلیلِ الظّاهر أنّ الانتقالَ لا یجوزُ علیها ، فکذلِک القَولُ فیما قَدَّمناه .

و

بَعدُ ، فلو جَعَلنا ذلک شَرطا لَکُنّا قد جَعَلنا الشَّرطَ ما یَصِحُّ وجودُه للمکلّف عند النَظَر فی النبوّات ؛ لأنّه قد عَلِمَ أنّ القَدیم تعالی حکیمٌ ، و أنّه یُرسِلُ الرَّسولَ

للمَصالِح ، و أنّه لا بدّ مِنْ أن یُفرّقَ بین النبیّ و المتنبّی ، و یمنعَ ممّا یؤدّی إلی أن لا فَرقَ بینهما ، فیعلَم عند ذلک أنّ القُرآن لا یَظهرُ علی مَن أخذه مِنْ غیرِه ، و جعله دلالهَ نُبوَّتِه ، مع کونِه کذّابا .

و

لیسَ کذلک ما جَعَلتَه شَرطا ؛ لأنّک أحلتَ علی علمٍ لا طریقَ لکَ إلی ثُبوتِه مِنَ

الوجه الّذی ادّعیتَه [فَسَلِمَ ما قلناهُ ، و بَطَل ما ادّعیتَه(۵)] .

علی أنّه لا بدّ مِنَ القَول بما ذَکَرناه علی کلّ حال ، و إنْ لم نَقُل : إنّ ظُهُور القرآنِ علی مَنْ هذا حالُهُ یُوجِبُ التِباسَ النّبیّ بالمُتنبّی ، و ذلک لأنّه [کما(۶)] یجبُ أن یمنَع مِنْ إظهارِه تعالی المُعْجِزاتِ علی الصّالحین ، لِما فیه مِنَ المَفسده - علی ما بیّناه مِنْ قبلُ - فیجبُ أنْ نمنَع مِنْ أنْ یُمکّن أحدا مِن ادّعاء مُعْجِزٍ لنفسه ، علی

۱- لاحظ کلام القاضی عبدالجبّار و استدلاله فی المغنی ۱۶/۱۸۳ .

۲- المغنی ۱۶/۱۸۴-۱۸۵ .

۳- من المغنی .

۴- فی المغنی : متی .

۵- من المغنی .

٦- من المغنى .

وجهٍ يَلتَبِسُ(۱) حالُه بحالِ مَنْ يَظهرُ نفسُ المُعْجِز عليه ؛ لأنّ هذا أدخَلُ فی المَفسَدهِ و التنفیر» .

الكَلَامُ علیه

یقالُ له : قـد دَلَلنا علی أنّ النّاظِرَ فی دِلَالهِ ما یَجری مَجرَی الكَلامِ – الـذی یَتأتّی فیه النقلُ و الحِكایهُ – علی النُّبوّهِ ، لا بُـدّ مِنْ أنْ یكونَ آمِنا مِنْ ظُهورِ ذلک علی غَیرِ مَن أتی به ، و أنّ هذا العلمَ لا بُدّ مِنْ كونِه شَـرطا فی صِـحّهِ الاستدلالِ ؛ لأنّه متی لم یَحصُلِ الثِّقهُ بأنّ اللّه ـ تعالی هو الّـذی خَصَّهُ به جَوَّزَ(۲) النّاظرُ أنْ یكونَ اختِصَاصُهُ علی جِههِ الاستفسَاد مِنْ فاعلٍ یَجوزُ أنْ یَفعَلَ القَبیحَ ، و أجرَینا ذلک مَجری العِلْمِ بأنّ الفِعلَ الظّاهرَ عَلی مُدّعی النُّبوَّهِ خارجٌ عَن مقدُورِ البَشَرِ و

مَجرَی العِلمِ بأنّ القَدیمَ تعالی غَنیٌ لا یجوزُ أنْ یختَارَ فِعلَ القَبیحِ ، فی أنّهما یُشرَطانِ فی صِحّهِ

الاستدلال بما یَظهرُ علی النبوّهِ ، لا دَافِعان للشُّبههِ عند خُطُورِهما بالبالِ .

و

لا ـ فَرقَ بین مَنْ دَفَعَ فی العِلمِ الأوّلِ – الّـذی ذَكرنا(۳) كونَه شَـرطا – و أنزلَه مَنزِلهَ ما یَـدفَعُ الشُّبههَ عند وُرودِها – و إنْ كانَ فَقدُهُ غَیرَ مُخلٍّ بِصحّهِ الاستدلالِ – و بینَ مَنْ قالَ بمثلِ ذلک فی العِلمَین(۴) الآخَرَین .

و

قد(۵) مضـی الكَلامـُ أیضـا فی أنّ مَنْ جَوَّزَ علی الحیـاه الانتقـالَ بفاعلٍ غَیرِ اللّه تعالی لم یَصِـحَّ اسـتدلَالُه بها علی النبوَّهِ ، كما لا یَصِحُّ اسْتدلالُه لو

كانَ مُجوِّزا حُدُوثَها بغیرِه عَزَّ و جلّ ؛ فلا معنی لتَكرارِه – بتَكرارِ صاحبِ الكِتابِ – التعلُّقَ به مرّهً

۱- من المغنی، و فی الأصل: تلبیس، و سیَرد فی آخر المبحث «یلتبس».

۲- فی الأصل : و جوّز ، و الظاهر ما أثبتناه .

۳- فی الأصل : ذكرناه ، و المناسب ما أثبتناه .

۴- فی الأصل : العالمین ، و ما أثبتناه مناسب للسیاق .

۵- فی الأصل : فقد .

بعـد أخرى ، فَقَد ذكرنـا مـا يُمكِنُ أنْ يكونَ طريقـا إلى العِلْم بما ذَكَرنا أنّه شَـرطٌ ، و أنّه ممّا يُمكِنُ المُكلّفُ إدراكَهُ و إصابتَه ، فسَقَط قولُه : «إنّ الّذى ذَكَره لو كانَ شَرطا لأمكَنَ العِلمُ به و أنّ الّذى ذَكرناه لا طَريقَ إليه» .

فأمّـا مَنعُهُ ممّـا ألزَمناه لِما فيه مِنَ التَّنفير و المَفسَـدهِ - قياسا على المنع مِنْ ظُهورِ المعجزاتِ على الصّالحينَ و مَنْ ليسَ بِنَبيٍ - فقد بَيّنـا فيما أملَيناهُ مِنْ كتابِنا «الشافى فى الإمامه»(١) جَوازَ ظُهُورِ المُعجِزاتِ على أيـدى الأئمّهِ و الصّالحينَ ، و دَلّلْنا على أنّه لا تَنفيرَ فى ذلك و لا فَسادَ .

على أنّا لا نَمنعُ ممّا اقتَضاهُ ظاهرُ كَلَام الكِتابِ ، لأنّه قالَ : «فيَجبُ أنْ يمنعَ مِنْ أنْ يُمكِّنَ أحدا مِنْ ادّعاءِ مُعْجِزهٍ لنفسِه ، على وجهٍ يَلْتَبسُ بها حالُه بحالِ مَنْ يَظهرُ نَفسُ المُعْجِزِ عليه» .

و

نحنُ نَمنعُ ممّـا ذكرَهُ مَنْ كانَ بهـذه الصِّفهِ مِنَ الالتِباسِ(٢) ؛ لأنّ المفهومَ مِنَ الالتبـاسِ مـا لا يُمكِنُ معه إصابهُ الحقِّ ، و لا القَطعُ على الصّوابِ .

و قد بيّنا أنّ الّذى جَوَّزناهُ لا يَقتَضى التباسَ المُعْجِزِ بما ليسَ بمعجزٍ ، و لا يَرفعُ

طَريقَ التَّمييزِ بيننا . اللّهمّ إلّا أنْ يُريـدَ بلفظهِ «الالتباسِ» قُوّهَ الشُّبهِهِ و شِدّهَ المشَـقّهِ على المُكلّفِ مع تَمكُّنِه مِن(٣) إصابهِ الحقِّ ، و هذا إنْ أرادَهُ ، يَسقُطُ بجميعِ ما تَقدّمَ ؛ لأنّ القَديمَ تعالى لا يَجبُ عليه المَنعُ مِنَ الشُّبهاتِ .

ثمّ قالَ صاحِبُ الكتابِ(۴) فى جملهِ فصلٍ يتضـمَّن : «بيان صِحّه التَّحدّى بالكَلَام الفَصيح» ، بعد أن بَيّنَ أنّ امتناعَ المُعَارضهِ لا يَجُوزُ أنْ يكونَ ؛ لأنّ اللّه- تعالى فَعَلَ فيهِم مَنعا عن الكلام :

١- الشافى فى الإمامه ١/١٩۶ .

٢- فى الأصل : التباس ، و المناسب ما أثبتناه .

٣- فى الأصل : بل ، و الظاهر ما أثبتناه .

۴- المغنى ١۶/٢١۴ .

«فإنْ قالَ(١) : امتَنَع عليهِم ذلك بأنْ أعدَمَهُم اللّه ُ تعالى العُلومَ الّتى مَعَها يُمكنُ الكَلامُ الفَصيحُ ، فصَار ذلك مُمتنِعا عليهم ؛ لفَقدِ العلمِ لا للوُجُوه التى ذَكَرتموها .

ثُمّ قالَ : قِيلَ له : ليسَ يخلُو فيما ادّعيتَه(٢) مِنْ وجهَين :

إمّا أنْ تقُولَ : قد كانَ ذلك القَدرُ مِنْ العِلم حاصلاً مِنْ قبلُ مُعتادا ، فمُنِعُوا منه [عند(٣)] ظُهُور القرآن .

أو تقولَ(۴) : إنّ المنعَ مِنْ ذلك مستمرٌّ غيرُ متجدّدٍ ، و إنّهم لم يُخَصُّوا(۵) ، و لا مَنْ تَقَدّمهم بهذا القَدر مِنَ العِلم .

فإنْ أَردتَ [الوجه(۶)] الأوّل فقد كانَ يجبُ أنْ يكونَ قَدرُ القُرآنِ فى الفَصَاحَهِ قَدرَ ما جَرَتْ به العَادةُ مِنْ قبلُ ، و إنّما مُنِعوا مِنْ مثلِه فى المُستَقبل .

و لو كانَ كذلك لم يكُن المُعْجِزُ هو القُرآن ؛ لكونه مُسَاويا لكلامِهم ، و لتمكّنهم مِنْ قَبلُ مِنْ فِعْلِ مِثلِه فى قَدر الفَصَاحه . و إنّما يكونُ(٧) المُعْجِزُ ما حَدَث فيهم(٨) مِنَ المَنع ، فكان التحَدّى يجبُ أنْ يَقَعَ بذلك المَنعِ لا بالقُرآن ، حتّى لو لم

يُنَزّل

اللّه تعالى عليه(٩) القُرآنَ و لم يُظهِره(١٠) أصلاً ، و جعل دَليلَ نبوّته امتِناعَ

الكَلام عليهم على الوَجه الّذى اعتادُوه لكَانَ وجهُ الإعجازِ لا يَختلفُ ، و

هذا ممّا يُعلَم(١١) بُطلانُه باضطرار ؛ لأنّه عليه السلام تَحَدّى بالقُرآن ، و جَعَله العُمدةَ فى هذا البَاب .

على أنّ ذلك لو صَحَّ لم يَقدَحْ فى صِحّةِ نُبوّته ؛ لأنّه كانَ يكونُ بمنزلهِ أنْ يقول صلى الله عليه و آله : دلالةُ نُبوّتى أنّى أُريدُ المَشىَ فى جهةٍ ، فيَتأتّى لى العَاده ، و تُريدُونَ

١- المغنى ١۶/٢١٨ .
٢- فى المغنى : لست تخلو فيما ادّعيت .
٣- من المغنى .
۴- فى الأصل : يقول .
۵- فى المغنى : لم يختصّوا .
۶- من المغنى .
٧- فى المغنى : كان يكونُ .
٨- فى المغنى : منهم .

٩- ليس في المغنى .

١٠- في المغنى : يظهر .

١١- في المغنى : نعلم .

المشیَ فَیَتَعذَّرُ علیکم . فإذا وَجَدُوا(۱) الأمرَ کذلک دلّ علی نُبوّته ، لکونِ هذا المنع علی هذا الوجه ناقضا للعاده» .

الکلامُ علیه

یُقالُ له : أمّا صُورهُ مذهبِنا فی الصَّرفهِ فقد ذَکَرناها فی صَدرِ هذا الکِتاب و شَرَحناها ، و بیّنا أنّ اللّه تعالی إنّما یَصرِفُ عَن المُعَارَضهِ بأن یُفقِدَ مَنْ رامَ تَعاطیَها فی الحالِ العِلْمَ بالفَصاحهِ ، و لا یُمکنُ معه المُعَارَضهُ ، و إنْ کانَ متی لم یَقْصِدْها لم یَفقِدْ هذه العُلُوم .

و

دَلَلنا علی أنّ العُلُومَ الّتی یُمکِنُ معها مُعَارَضَهُ القُرآنِ - بما یُقاربُه فی الفَصاحهِ و یُخرِجُه عن أنْ یکُونَ خارِقا لعادهِ العَرَبِ بالفَصاحهِ(۲) - قد کانت موجودهً فی القَومِ ، و مُعتادهً لهم .

فأمّا إطلاقُ القَولِ علی القُرآنِ بأنّه مُعجزٌ و لیس بمعجزٍ ، فقد مَضَی أیضا ما فیه مشروحا ، و أوضَحنا ما یَتَعلّقُ فی هذا البابِ بالمعنی و ما یَرجِعُ إلی العبارهِ ، و أنّ الشَّناعهَ المقصُودهَ لا تَلزَمُ ، و تَتوجّهُ علی مَنْ قال : «إنّ القُرآنَ لیسَ بمعجزٍ» ، یعنی أنّ البَشَرَ یَتَمکّنُونَ مِنْ مُساواتِه أو مُقاربَتِه ، و أنّه لا حائلَ بینهم و بَین ذلک . أو

بمعنی أنّه لا حَظَّ له فی الدِّلالَهِ علی نُبوّهِ النَّبیِ صلی الله علیه و آله .

فأمّا مَنْ نَفی عنه ما ذکرناهُ ، و قالَ : إنّه لیسَ بمُعْجِزٍ بنفسِه و لا خَارِقٍ للعَادهِ

بفَصَاحَتِه ، لکنّه یَدلُّ علی ما هو المُعجِزُ فی الحقیقهِ ، و یُسْنَدُ إلی الأمرِ الخارِقِ للعَادَهِ ، فلا شَنَاعهَ علیه .

و

لیسَ یَجبُ إذا کانَ المنعُ عَن المعارضهِ هو العَلَم علی الحقیقهِ ، ألاّ یَقَع التحَدّی بالقُرآنِ ، کما ظَنَّ صاحِبُ الکتاب ؛ لأنّه لولا التَّحَدّی بالقُرآنِ و قُصُورُ

ص:۲۵۰

۱- فی المغنی : وجد .

۲- فی الأصل : بفصاحه ، و المناسب ما أثبتناه .

العَرَبِ عن مُعارَضَتِهِ لَما عَلِمنا ذلک المنعَ ، و لا کانَ لنا إلیه طریقٌ . فکأنّه صلی الله علیه و آله قالَ للعَرَبِ : هاتُوا مِثْلَ هذا القُرآنِ ، فإذا تَعَذَّرَ علَیکُم – مَعَ أنّ فَصَاحَتَهُ مُمکِنهٌ لکم و مُعتَادَهٌ مِنکُم – فاعلَمُوا أنّ اللّه - تعالی قد صَرَفَکُم عن مُعَارَضَتی ، وَ مَنَعکُم منها ، تَصدِیقا لی و دِلَالَهً علی نُبوّتی .

فکان الأمرُ فی المنعِ الّذی ذکَرَهُ لا یَنکَشِفُ إلاّ بالتحَدّی بالقُرآنِ ، فکیفَ تَظُنُّ

أنّ التحَدّی به مُستَغنیً عنه ، إذا کانَ الأمرُ علی ما ذَهَبنا إلیه ؟ أوَ لا تری أنّ اللّه - تعالی لو کان یُمکِّنُ الرَّسُولَ صلی الله علیه و آله مِنْ فِعلِ القُرآنِ بأنْ فَعَل له عُلُوما خارقهً للعَادَهِ علی مَذهبِه لکان المُعْجِزُ فی الحقیقهِ هو تِلْکَ العُلُوم لا نَفس القُرآنِ ، و

مع ذَلِکَ فَالتحَدّی بالقُرآنِ لا بدَّ منه ؛ لأنّ به یَنکَشِفُ حالُ تِلکَ العُلُومِ ، و مِنْ جِهتِه یُتَطرَّقُ إلی إثبَاتِها .

و

لم یکُن لأحدٍ أن یقولَ : إذا کانَت تِلکَ العُلُومُ هی العَلَمَ المُعجِزَ الدَّالَّ علَی

التَّصدِیقِ فلا معنیً للتَّحَدّی بالقُرآنِ ، بل کانَ یَجبُ أنْ یَقَعَ التحَدّی بالعُلُومِ

المخصوصهِ !

و

هکذا القَولُ : لو کانَ تعالی قد مَکَّنَ رَسولَه صلی الله علیه و آله مِنْ قُدَرٍ لم تَجرِ بِمثْلِها

العَادهُ ، یَتأتّی بها مِنْ ضُرُوبِ الجُمَلِ ما لا یَتَّسِعُ له البَشَرُ ؛ لأنّ المُعجِزَ فی هذه الحالِ هو القُدَرُ و التحَدّی بالفِعلِ الواقعِ عنها ، و إظهارُه ، و المُطَالبهُ بمثلِه ، ممّا لا بُدَّ منه .

و لا شکَّ فی أنّ اللّه - تعالی لو لم یُنَزِّلِ القُرآنَ أصلًا ، و جَعَلَ دلیلَ نُبوَّتِه امتِناعَ الکَلَامِ علی القَومِ ، لکانَ دالًّا و مُعجِزا علی ما ذکَرَ . إلّا أنّه لیسَ یَجبُ – إذا لم یَفعلْ ذلک ، و جَعلَ دلیلَ نبوّتِه امتناعَ مُعارَضهِ القرآنِ علیهم – ألّا یَقَعَ التحدّی بالقُرآنِ ،

و

المُطَالبهُ بالإتیانِ بمثلِه !

و

کأنّه یقول : إذا صَحَّ أنْ یقُومَ مَقامَ القُرآنِ غَیرُهُ ، و صَحَّ(۱) وقوعُ المَنعِ منه

١- فى الأصل : و صحّت ، و المناسب ما أثبتناه .

على وَجهِ الإعجازِ ، وجَبَ أنْ لا يكَونَ فى ظهورِه فائدهٌ ، و لا فى التحدّى بالمَنعِ

مِنْ مُعَارَضَتِه .

و

هـذا ممّـا لا يَخفى بُطلانُه على أحـدٍ ؛ لأنّه لا شـىءَ مِنَ الأفعالِ يَقعُ المنعُ منه على وجهِ الإعجازِ إلاّ ولو قَام مَقَامَه غيرُهُ لم يختَلِفْ وَجهُ الدِّلَالهِ ، و لا يَقتَضى ذلك ألاّ يكونَ فيما وَقَعَ المنعُ منه مِنَ الأفعال فائده .

على أنّ مَنْ ذَهَبَ فى إعجازِ القُرآنِ إلى الفَصَاحهِ ، يَلزَمُه إذا كانَ اللّه ُ تعالى

قـادرا على أن يُنزِلَ مكانَ هـذا القُرآنِ غَيرَهُ ممّا يُماثِلُهُ فى الفَصَاحهِ أو يَزيـدُ عليه فيها زيادهً كثيرهً ، و نحنُ نَعلَمُ أنّه لو أنزَلَ ما هو أفصَحُ منه ، لَكانَ الأمرُ فى إعجازِه أظهَرَ - إلاّ أن يكونَ فى إنزالِ القُرآنِ و التحَدّى به فائدهٌ .

فإنْ قالَ : مَنْ ذَهَبَ إلى ما ذكرناه - أنّه و إنْ جازَ أنْ يُنزِّلَ غَيرَه و يَقومَ فى الـدِّلَالهِ مَقامَهُ ، أو يكونَ أوضـحَ أمرا منه - فيجبُ إذا لم يَفعَل ذلك و

أنزَلَ هذا القُرآنَ ، أنْ يقَعَ التحدّى به ، لينكَشِفَ الأمرُ فى إعجازِه . و لو أنزلَ غَيرَه لكانَ التحَدّى يقَعُ بذلك .

قيلَ له : و هكذا يَجبُ - إذا كانَ اللّه ُ تعالى قَد جَعَلَ دليلَ نُبوَّهِ رَسُولِه عليه و آله السّـلام المنعَ مِنْ مُعَارضَهِ هذا القُرآنِ دونَ غيرِه - أنْ يَقَعَ التحَدّى بالقُرآنِ أو المُطَالبهُ بالإتيانِ بمثلِه ، لينكَشِفَ الأمرُ فى المنعِ الّذى هو العَلَمُ على صِدْقِه .

و

لو جَعَلَ دليلَ النبوَّه امتِناعَ الكَلَامِ ، أو الحَرَكاتِ ، أو غيرِهما مِنَ الأفعالِ ، لَكانتِ المُطَالبهُ تَقَعُ بتلك الأفعالِ .

فأمّا قولُه : «و هذا ممّا يُعلَمُ بُطلانُه باضـطِرارٍ ؛ لأنّه عليه و آله السّـلامُ تَحَدّى بالقُرآنِ و جَعَلَه العُمدَه» . فإنْ أراد أنّ المعلُومَ بُطلانُه باضطِرارٍ أنّه صلوات اللّه عليه

و

آله لم يَتَحدَّ بالقُرآنِ و لا طَالَبَ القومَ بمثلِه بل عَدَلَ إلى سِواهُ فيما طالَبَهم

بفعلِه ، فلا شَكَّ فى بُطلانِ ذلك . و هو إذا صَحَّ كانَ شاهِدا لقولِنا و غيرَ مُنافٍ

ص:٢٥٢

لمذهبِنا ، على ما بيّناه .

و

إنْ أرادَ – فيما ادّعَى العِلْمَ ببُطلانِه اضطِرارا – شيئا آخرَ غَيرَ ما ذَكَرناه ، فقد كانَ يَجبُ أن يُفصِحَ به ، و ما نَظُنُّه أرادَ غَيرَه . و قوله : «بأنّه عليه و آله السّلام تَحدّى بالقُرآنِ و جَعَلَه العُمده» عقيبَ ذِكرِ الاضطِرارِ ، يَدلُّ على أنّهُ أرادَ ذلك .

و

كيفَ لا يَجعَلُهُ عليه السلام العُمدَةَ فى ذلك و المَفزَعَ فى الحُجّهِ ، و الأمرُ فى نُبوَّتِه لا يُكشَفُ إلّا بالنَّظرِ فيه ، و العِلمِ بأنّ القَومَ طُولِبُوا بالإتيانِ بمثلِه و ببعضِه فلم يَفعَلُوا . و أنّ امتِناعَهُم مِنْ مُعَارَضَتِه إنّما كانَ للتعَذُّرِ و

القُصُورِ اللّذَينِ سببُهُما ما فَعَلَهُ اللّه تعالى فيهم مِنَ المَنعِ وَ سَلْبِ العُلُوم .

فإنْ قال : المعلومُ مِنْ حالِ النَّبيِ صلى الله عليه و آله ، خلافُ ما يَذكرونَهُ(١) و يَذهَبُونَ إليه ؛ لأنّه عليه و آله السّلام كانَ يجعَلُ القُرآنَ دليلَ نُبوَّتِه ، و العَلَمَ على صِدْقِه ، و يَذكُرُ أنّ اللّه تعالى أبانَهُ به ، و مَذهَبُكم يُخالِفُ جميعَ ما ذكرناه .

قيلَ له : أمّا المعلُوم الّذى لا إشكالَ فيه فهو أنّ النَّبىَ صلى الله عليه و آله كانَ يحتَجُّ بالقُرآنِ ، و يَدعُو فى الاستدلالِ على نُبوَّتِهِ إليه ، و يُطالِبُ العَرَبَ بفِعْلِ مِثلِه ، و يَشْهَدُ قاطِعا مُتَيقّنا بأنّهم لا يَفعَلُونَ ، و يَجعلُ قُصُورَهُم دليلَ نُبوّتِه .

فأمّا وَجهُ الاحتِجاجِ به ، و هَل هو لأنّ القُرآنَ بنفسِه المُعْجِزُ ، أم مُستنِدٌ إلى ما هو المُعْجِزُ على الحقيقهِ و مُتعلّقٌ به ، و كونُ قُصُورِ القَوم عن المُعَارَضَهِ دليلاً على نُبوّتِه ؟ و هل ذلك لأنّ القُرآنَ فى نفسِه خَارِقٌ للعَادهِ بفَصَاحَتِه ، أم لأنّهم مُنِعوا مِنَ المُعَارَضَهِ و صُرِفُوا عنها ؟ ممّا ليسَ بمعلومٍ مِنْ جِهَته عليه و آله السّلام و لا مِنْ ظَاهرِ حالِه ، و إنّما يَعلَمُه النّاظِرُ بالدَّليلِ الّذى رُبَّما خَفى إدراكُهُ على كثيرٍ من المتكلِّمين .

١– فى الأصل : يُذكَر فيه ، و المناسب ما أثبتناه .

و

لو كانَ ما ذَكَرناه ثابتا مَعلوما على حَـدِّ العِلمِ بما ذكرناه أوّلاً ، لَوجَبَ أنْ يكونَ جِههُ كونِ القرآنِ مُعْجِزا و دالّاً على النُّبوَّهِ مَعلومهً باضطرارٍ ، كما أنّ التحَدّى بالقُرآنِ معلومُ ذلک ، فكانَ لا يَصِحُّ أنْ يُخالِفَ مِنْ جههِ دلالتِهِ مُقِرٌّ بصدقِ النَّبىِ صلى الله عليه و آله و صِحّهِ نُبوّتِه ، كما لا يَصِحُّ أن يُخالِفَ فيما جَرى مَجراه .

على أنّا ما نأبى القَولَ بأنّ القُرآنَ دليلُ نُبوَّتِه عليه و آله السَّلام ، و العَلَمُ على صِدْقِه ، و لا يَمتنِعُ مِنْ هذه الجُمله .

و

إنْ أرَدنا بذلک أنّ النّاظِرَ فى أحوالِه و المتأمِّلَ لها يُفضى به نَظَرُه إلى العِلمِ بما هو الدَّليلُ و العَلَمُ على الحَقِيقهِ ، فمِنْ حيثُ كانَ وُصلهً إلى الدَّليلِ و طرِيقا إليه و مُتَعلّقا به ، جازَ أنْ يَصِفَهُ بصفتِه .

كما لا يَمتَنِعُ الكُلُّ مِنْ وَصفِ القُرآنِ بأنّه دليلٌ و عَلَمٌ ، و إنْ كانَ مِنْ فِعلِهِ عليه و آله السَّلام ، مِنْ حيثُ كان مُستَنِدا و مُتعلِّقا بما هو الدَّليلُ و

العَلَمُ على الحقيقهِ مِنَ العُلُوم(۱) .

و

كـذلک الوَصفُ لِما يُظهِرُه الرَّسُولُ عليه السـلام مِنْ حَملِ الجِبالِ و قَلبِ المُـدنِ ، إذا كانَ و اقِعا عن قُدرَهٍ . و لا يُنكَرُ وَصفُهُ بأنّه دَليلٌ ، على التفسيرِ الذى ذكرناه .

و

كمـا يَصِفُ أيضـا إخبـارَهُ صـلى الله عليه و آله عن الغُيُوبِ ، و إنـذارَهُ الحَوادِثَ الكـائنهَ فى المُسـتقبلِ بأنّها أدلّهٌ له و أعلامٌ ، مِنْ حيثُ استَنَدَت إلى العُلُومِ الّتى هى فى الحقيقهِ واقعهٌ مَوقِعَ الإعلام .

و

ليسَ لأحد أنْ يقولَ : إنّه عليه وآله السَّلام كانَ يَجعلُ القُرآنَ دليلاً و حُجَّهً دونَ

وَجهِ كذا على خِلَافِ ما ذَكرتُم ؛ لأنّا قد بَيّنا أنّ كيفيّهَ كونهِ دليلاً و

حُجّهً ، فهل هو الدالُّ بنفسِه أم بغيرِه ، بما لَم يَعلَمْهُ مَن دُونَهُ(۲) صلى الله عليه و آله اضطرارا ؟ و لا يدّعى العِلْمَ به

١- كذا فى الأصل ، و الظاهر : الأعلام .
٢- فى الأصل : من دينه ، و الظاهر ما أثبتناه .

مِنْ هذه الجهه إلاّ غبیٌ أو مُعانِدٌ ، و إنّما یُعلَمُ ذلک بالأدلّهِ التی تُستخرَجُ بها أمثالُه .

فأمّا ما ذکرَهُ صلی الله علیه و آله أنّ اللّه تعالی أبانَهُ بالقُرآنِ ، فغَیرُ مُخالفٍ لمذهبِنا ؛ لأنّا نقولُ :

إنّ اللّه - تعالی أبانَهُ علیه و آله السَّلامُ به ، کما أبانَهُ بنُزُولِ جَبرئیلَ علیه السلام ، إلی غَیرِ هذا مِنْ ضُرُوبِ الاختِصاصَاتِ و فُنُونِ الکرامات .

غیرَ أنّ هذه الإبانهَ لا یُمکِنُ أنْ نعلمَ بها فی الأصلِ صحّهَ نُبوَّتِه ، بل لا

بدّ مِنْ أن یُعلَمَ صِحّهُ النبوّهِ قَبلَها بما ذَکَرناه مِنْ ثُبوتِ المَنعِ عن المُعَارَضَهِ ؛ فإذا عَلِمنا ذلک رَجَعنا إلی خَبرِه علیه السلام فی حُصُولِ الإبانهِ و الاختِصاصِ و نُزُولِ جَبرئیلَ علیه السلامو ما أشبَهَهُما . و هذه جُملهٌ کافیهٌ تأتی علی ما ذَکرَهُ فی الفَصلِ .

ثُمّ قالَ صاحِبُ الکِتاب فی جمله فصلٍ مترجَمٍ بِذکرِ : «وُجُوه إعجازِ القُرآنِ و ما یَصِحُّ مِنْ ذلکَ و ما لا یَصِحُّ»(۱) .

«فإن قالوا(۲) : إنّا نجعله مُعجِزا ، لِصَرْفه تعالی(۳) إیّاهم عن المُعَارَضَه .

فقد(۴) بیّنا مِنْ قبلُ : أنّه لا

یجُوزُ أنْ یکونُوا ممنوعین مِنَ الکَلام بکذا . . . و أشار إلی ما ذکره(۵) .

ثُمّ قال : و بیّنا أنّ هذا الوجه لو صَحّ لم یُوجِبْ کونَ القُرآنِ مُعْجِزا ، و کانَ یَجبُ أنْ یکونَ المُعجِزُ مَنعَهُم مِنْ فِعْلِ مِثلِه ، کما أنّه تعالی لو جَعَل دلاله نُبوّته صلی الله علیه و آله(۶) أنْ یَتَمکّن مِن مشیٍ ، أو کلامٍ ، أو تحریکِ یدٍ ، فی حالٍ یَتَعذَّرُ

۱- المغنی ۱۶/۳۱۶ - فصل : «فی وجوه إعجاز القرآن ، و ما یَصحّ من ذلک و ما لا یَصحُّ ، و ما یتّصل بذلک» .
۲- المغنی ۱۶/۳۲۲ .
۳- فی المغنی : و إن کان کذلک لصرفه .
۴- فی الأصل : قد ، و ما أثبتناه من المغنی .
۵- یشیر إلی ما ذکره القاضی فی بدایه هذا الفصل ، و کرّره فی هذا المقام من قوله : «بأن دَلّنا علی أنّ المنع و المعجز لا یختص کلاما دون کلام ، و أنّه لو حصل ذلک فی ألسنتهم لما أمکنهم الکلام المعتاد ، و المعلومُ من حالهم خلاف ذلک» .
۶- من المغنی .

على جمعِهم(١) مِثْلُه ، لقد كان ذلك مُعجِزا ، لكن المُعْجِز كانَ مَنعَهم(٢) مِنْ ذلك ؛ لأنّ الخارج عن العَاده ، دون تمكّنِه صلى الله عليه و آله ممّا فَعَله ، لأنّ ذلك مُعتادٌ . و مَنْ سَلَك

هذا المسلكَ فى القُرآن ، يلزمه ألّا يَجعَلَ(٣) له مزيّةً البتّه .

على أنّ ذلك يَبطُلُ بنصٍّ(۴) القُرآن ؛ لأنّه تعالى قال : «قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْاِءنسُ وَ الْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَـذَا الْقُرآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَ لَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرا»(۵) .

و

لو كان الوَجهُ الّذى له تَعذَّرَ عليهِمُ المَنعَ ، لم يصحّ ذلك ؛ لأنّه لا

يُقال فى الجَمَاعه(۶) إذا امتَنَع عليها الشىء : إنّ بعضَها يكونُ ظَهيرا لبَعضٍ ؛ لأنّ المُعاوَنهَ و المُظَاهرهَ(٧) إنّما تُمكنُ مع القُدره ، و

لا تَصحُّ معَ المَنعِ وَ العَجز»(٨) .

الكَلَامُ عليه

يُقالُ له : لسنَا نَذهَبُ فى الصَّرفِ إلى أنّه المَنعُ مِنَ الكَلام ، و الّذى نَذهَبُ إليه فيه قَد ذَكَرناهُ و أوضَحناهُ . و لو لا أنّ كَلامَكَ هـذا على مَن ذَهَب إلى(٩) أنّ القَومَ مُنِعوا مِنَ الكَلاَم يمكِنُ أنْ يَطعَنَ به طاعِنٌ فيما نَذهَبُ إليه لَتجاوَزنا عنه ، و لم نَتَشاغَلْ بالكَلَامِ عليه . و بُطلانُهُ و اضحٌ على كلِّ وجهٍ ؛ لأنّا قد بَيّنا فيما مَضَى الكَلاَمَ على مَن ألزمَ إطلاقَ القَولِ بأنّ القُرآنَ ليس بمعجزٍ ، و شَرَحناه .

فأمّا إلزامُنا أنْ لا يكونَ له مَزيّهٌ ، إذا كانَ العَلَمُ المُعجِزُ فى الحقيقهِ غَيرَه فليسَ

١- فى المغنى : جميعهم .

٢- فى المغنى : لكان المعجز منعهم .

٣- فى الأصل : جعل ، و ما أثبتناه من المغنى .

۴- فى المغنى : بعض .

۵- سوره الإسراء : ٨٨ .

۶- فى الأصل : الجمله ، و ما أثبتناه من المغنى .

٧- فى الأصل : المطابقه ، و ما أثبتناه من المغنى .

٨- فى المغنى : العجز و المنع .

٩- فى الأصل : على ، و المناسب ما أثبتناه .

يَخلُو مَن ألزَمَنا نَفَى مَزيّتِه مِن أن يُريدَ نفيَها فى بابِ الدِّلالهِ ، أو التَّحَدّى ، أو الفَصَاحهِ .

و

كُلُّ هذه الوُجُوهِ قد تَقَدَّمَ الكَلَامُ على أنّ القُرآنَ - و إنْ لم يَكُن هو العَلَم فى الحَقِيقهِ - فَغيرُ واجبٍ نَفىُ المزيّهِ عنه فى شىءٍ منها .

فأمّا الآيهُ الّتى تَلَاها صاحِبُ الكِتاب فهى أبعَدُ ما يُسألُ عنه و يُقدَحُ(١) به ؛ لأنّه تعالى أرادَ أن يُخبرَنا عَن تَعذُّرِ مُعارَضَهِ القُرآنِ على الخَلْقِ أجمعين ، فنَفَى ذلك على آكَدِ الوُجُوه .

و

نحنُ نَعلمُ أنّ مع التظَاهُرِ و التعَاونِ ربّما تأتّى ما يَتَعذَّرُ ، و أنّ الشىءَ إذا كانَ مُتَعذّرا وَ غَيرَ مُتَأتٍّ مع التوَازُرِ و التظَاهُرِ كانَ أبعدَ مِنَ التأتّى مَعَ الانفرادِ ، و كانَ نَفىُ تأتّيهِ آكدَ و أبلَغَ ؛ فلهذا قالَ تعالى : «وَ لَوْ كَانَ بَعضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرا» .

و

ليسَ فى الإخبارِ عَن أنّ المُعَارَضَهَ لا تَقعُ ، و تأكيدِ نفىِ وُقُوعِها - بما جَرَتْ عادهُ أهلِ العَرَبيّهِ بأنْ يُؤَكّدوا به بخِطَابهم - دِلالهً على وَجهِ التَعذّرِ ما هو .

و

أكثَرُ ما نَستَفيدُ بالآيهِ أنّ المُعَارَضَهَ لا تَقعُ ، و أنّها مُتَعذِّرهٌ على كُلِّ حالٍ ؛ فأمّا مِن أىِ وَجهٍ لم تَقَعْ ، و هَل تَعَذَّرَت لمنعٍ عَن الكلامِ ، أم لِفَقدِ عُلُومٍ ، أو قُدَرٍ ؟ فممّا لا تَدُلُّ علَيه الآيهُ .

و

قولُه : «إنّ المُعَاونهَ إنّما تُمكِنُ مَعَ القُدرهِ ، و لا تَصِحُّ مع المَنع» .

صَحيحٌ ، لكنْ لِخَصْمِه أنْ يقولَ : إنّ اللّه- تعالى لم يُرِدْ أنّ المُعَارَضَهَ لا

تَقَعُ منهم و إن تَظَاهَروا و تَعَاوَنوا على فِعْلِها ، و إنّما نَفى وُقُوعَها - و إنْ تَظَاهَروا و تَعَاوَنوا - بما يَقدِرونَ علَيهِ مِنَ الأفعالِ فى طَلَبِها ، و الاحتِيالِ لتمامِها ؛ فالتَّظاهُر لم يُعْنَ به إلّا ما هو مَقدورٌ مُمكِنٌ .

١- فى الأصل : و يقدم ، و الظاهر ما أثبتناه .

و

نحنُ نَعلَمُ أنّ القائلَ إذا قالَ : «لَو تَظاهَرَ الخَلقُ بأجمعِهم أو تَعاوَنوا على فِعلِ جَوهرٍ أو سَوادٍ لَما وَقَع مِنهُم» يكونُ كَلاَمُه صَحيحا مفيدا لِتَعذّرِ وُقُوعِ ذلك على أبلَغِ الوُجُوهِ ، و يَجرى مَجرى أن يقولَ فى عَشرةٍ : إنّهم لو تَظاهَرُوا وَ تَعاوَنُوا على حَملِ جَبَلٍ لما أمكَنَهم ، و إنْ كانَ حَملُ الجَبَلِ مَقدُورا لهم ، و

مُمكِنا على جهةِ التَّفريقِ(١) .

و

الأوّلُ غَيرُ ممكنٍ و لا مَقدُورٍ على وجهٍ مِنَ الوُجُوهِ ، و إنّما حَسُنَ القَولُ

الأوّلُ – مع استِعمالِ لَفظِ التعاونِ فيه – للوَجهِ الّذى ذَكَرناه .

على أنّا قد بَيّنا أنّ اللّه- تعالى إنّما مَنَعهُم عن المُعَارَضَةِ بأن أعدَمَهُم فى الحالِ العُلُومَ بالفَصاحةِ ، فلَن تَخرُجَ المُعارَضَةُ مِن أن تكونَ مَقدورةً – و إنْ كانَت مُتَعذّرةً – لفقدِ العُلُوم ، فيَجبُ أنْ يَصِحَّ استِعمالُ لفظِ «التَّظاهُر» غَيرَ مُطابقٍ لمذهبِنا فى تَعذُّرِ المُعَارَضَةِ ، لَلَزمَ صاحبَ الكِتابِ و جميعَ أهلِ مَذهَبِه مِثْلُ ذلك ؛ لأنّه يقولُ فيما مِن أجلِهِ لَم تَقَعِ المُعَارَضَةُ مِثْلَ قَولِنا بعينِهِ ، و يَنسِبُ تَعذُّرَها إلى فَقدِ العلومِ بالفَصَاحَةِ ، كما نَنسِبُه(٢) ، و إنْ كانَ الفَرقُ بيننا و بينه أنّا نَقول : إنّ القَومَ أُفقِدُوا العُلُومَ فى الحالِ ، و هو يقولُ : إنّهم كانوا فاقِدينَ لها فى جَميعِ الأحوالِ ، مُستَقبَلِها

و مُستَدبَرِها ؛ لأنّ العَادَةَ لم تَجرِ بحُصُولِ كلِّ تلكَ العُلومِ لهم .

فإنْ قالَ : إنّى لم أُوجِّه كَلاَمى فى الفصلِ نحو مَذهبِكم ، و إنّما خَصَصتُ به مَن قالَ : إنّ القَومَ مُنِعوا عَن الكلامِ جُملةً .

قيلَ له : قد عَلِمنا ما قَصَدتَهُ ، و كلامُنا الأوّلُ مُتَناوِلٌ لغَرَضِكَ بعينِه ، و

كَلاَمُنا الثّانى إنّما أورَدناه استِظهارا و بَيانا .

ثمّ قالَ صاحِبُ الكِتاب ، بَعد أن ذَكرَ أنّ دَواعىَ العَرَبِ إنّما انصَرَفَت عن

ص:٢٥٨

١– فى الأصل : الفريق ، و الظاهر ما أثبتناه .

٢– فى الأصل : يَنسبه ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

المُعَارَضَه ، لِعِلْمِهم بأنّها غَيرُ مُمكنهٍ ، مِن حيثُ بايَنَت فَصَاحَهُ القُرآنِ جَميعَ فَصَاحَاتِهم ، لا للصَّرْفِ الّذى يَدَّعِيه مَن يقولُ : إنّ المُعَارَضَهَ كانتْ مُمكِنهً ، و إنّها لم تَقَعْ لأنّ دَوَاعِيَهُم صُرِفَت(۱) :

فإنْ قالَ(۲) : و مِن أينَ أنّ الحالَ على ما ذكرتُمْ ؟

قيلَ له(۳) : لأمورٍ :

منها : ما نُقل عنهم مِن اعترافِهم بمزيّهِ القُرآن عند المُذاكرات ، على ما قَدّمنا

ذِكرَه .

و

منها : أنّ آيهَ التَّحَدّى تَدُلُّ على تعذُّرِ مِثْله(۴) : «وَ لَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرا» .

و

منها : أنّ هذا القَولَ يُوجِبُ أنّ القُرآنَ ليسَ بمعجزٍ (فى الحقيقه ، و أنّ صَرْفَ

هِمَمِهم عَمّا جَرَت عَادَتُهم بِمثلِه هو المُعجزُ)(۵) ، و يوجبُ أنْ يَدُلَّ القُرآنُ ، لو كانَ كَلاما متوسّطا فى الفَصَاحه ، حتّى يكونَ حالُه فى الإعجاز ، و هو كذلك (مثْل حَالِه)(۶) الآنَ ، لأنّ المُعتَبر صَرْفُ هِمَمهِم وَ دَواعِيهم ، فالرَّكِيكُ(۷) فى ذلك و الفَصِيحُ بمنزلهٍ .

و

منها : أنّ الذى ذَكَرُوه يَقتضِى خُرُوجَهم عن العقل . . .

ثُمَّ بَيّنَ أنّ دَواعيَهُم لا يَجُوزُ أنْ تَنصَرِفَ مَعَ كمالِ عُقُولِهم .

الكلامُ عَليه

يُقالُ له : و هذا الفَصلُ أيضا - و إنْ كانَت وِجهَتُه إلى غَيرِ مَذهبِنا - فنحنُ نَتكلّمُ

۱- راجع تفصيل كلام القاضى عبدالجبّار و أجوبته و نقوضه ، فى المُغنى ۱۶/۳۲۴ .
۲- المغنى ۱۶/۳۲۵ .
۳- فى الأصل : قال لهم .

۴- فی المغنی : مثله علیهم .

۵- زیاده فی الأصل ، لیست فی المغنی .

۶- فی المغنی: کحاله.

۷- فی الأصل : و الرکیک .

عليه ؛ لإمكَانِ التعلّقِ به علينا .

فنقولُ : و ما فى الاعترافِ بمزيّهِ القُرآنِ فى الفَصَاحَهِ ممّا يَدُلُّ على أنّ جِهةَ إعجازِه هى الفَصَاحهُ ، و أنّه خَارِقٌ بها عَادَاتِ العَرَب ؟ !

و

ما المنكَرُ أنْ يكُونَ عالىَ الطَّبقهِ فى الفَصَاحهِ ، فيُشهَدَ له بالمزيّهِ فيها ، و إنْ كانَ امتِناعُ مُعَارَضَتِه إنّما هو الصَّرف ؟ !

و

قد بيّنا فيما مَضَى مِن كتابِنا هذا أنّ الاعترافَ بِمَزيّتِهِ(١) فى الفَصَاحهِ إنّما يكونُ رادّا على مَن نَفى فَصَاحَتَه . فأمّا مَن اعتَرَفَ بأنّهُ أفصَحُ الكَلَامِ و أبلَغُهُ و لم يَجعَلْهُ خَارِقا للعَادَهِ مِن حيثُ الفَصَاحهُ ، فإنّه لا يَلزَمُه شىءٌ مِن ذلك .

على أنّا قد تَكَلّمنا على الألفاظِ الّتى يُستَدَلُّ بها على اعتِرافِ القَومِ بفَضلِ فَصَاحَتِه ، و ذكرنا ما يُمكِنُ أنْ يُقالَ فيها .

و

أمّا التعلُّقُ بلفظِ «التَّظاهُر» ، فقد مَضَى الكَلامُ عليه و على التَّعلُّقِ بإخراجِ

القُرآنِ مِن أن يكونَ مُعجِزا ، و بَيّنا أنّ دِلَالَته مِنَ الوجهِ الّذى ذَكرناهُ ، و إنْ لم يَختلِفْ بأن يكونَ كَلَاما مُتوسّطا فى الفَصَاحَهِ أو ركيكا ، بل ربّما تأكّدَت ، فغَيرُ مُنكَرٍ أنْ تكونَ المَصلحهُ للمُكَلّفينَ تابِعةً لإنزالِه على هَذا الوَجهِ مِنَ الفَصَاحهِ .

و

ذَكَرنا مِن لُزُومِ مِثْلِ ذلك لمن خالَفَنا ، و أنّه لا بُدّ مِن أن يُفتَقَرَ فيه إلى مِثْلِ جَوابِنا ، ما لا حَاجَه بنا إلى إعادَتِه(٢) . فأمّا رَدُّه على مَن ذَهَبَ إلى صَرْفِ الدَّواعى بما ذَكره فَصَحيحٌ(٣) لازمٌ ، و قد بيَّنا فى صَدْرِ هذا الكِتابِ على الكَلَامِ(٤) بيانا شافيا .

١- فى الأصل : لمزيّته ، و المناسب ما أثبتناه .

٢- فى الأصل : حادثه ، و المناسب ما أثبتناه .

٣- فى الأصل : و صحيح ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

٤- كذا فى الأصل ، و الظاهر : الكلامَ عليه .

ثُمّ قالَ صاحِبُ الكتابِ(۱) :

«فإنْ قالوا(۲) : لولا أنّ الّـذى لأجله عَـدَلُوا عن المُعَارضه الصَّرفَ الّـذى ذَكَرْناه ، كانَ لا يجبُ أنْ يَجرى أمرُهُم على حدٍّ واحدٍ ، مع أنّ فيهم المُتقدّمَ الّذى يُعلَم

باضطِرارٍ تَعذُّرُ المُعَارَضَه عليه ، و فيهم مَنْ لا يَعلَمُها كذلك .

قيل لهم(۳) : قـد بيّنـا أنّ فيهم مَنْ جـاء بمعـارضهٍ ركيكه ، و مَنْ لم يـأتِ بهـا فلأنّه عَلِم مِن حالها ما وَصَـفناهُ ، أو كان فى حُكم العَارِف ، أو تابِعا للعَارف ؛ فلذلك

اتَّفقُوا على العُدُول عَن المُعَارضه .

و هـذا بَيّنٌ مِن حـال الجَمـع العظيم ؛ لأنّـهم يَنظُرُون إلى المُتَقـدّم منهم فى الرُّتبه ، و يقَعُ مِن جِهتهم التأسّـى ؛ فلمّـا رأى أتبـاعُهُم الأكابرَ قَد ضَاقَ ذَرعُهُم بالقُرآن ، و عَدَلُوا عن المُعارَضَهِ إلى الأمور الشاقّه ، تَبِعوهُم فى هذه الطّريقه ؛ لعِلْمِهم بأنّهم

عن ذلك أشدُّ عَجزا ؛ فلذلك استَمَرَّت أحوالُهُم على هذا الوجه ، لا الصَّرفه(۴) الّتى ظَنَّها(۵) السائل .

و

لو لا أنّهم عَلِموا أنّ القُرآن فى أعلى رُتبهٍ مِنَ الفَصَاحه الجامعهِ لِشَرف اللّفظ

و حُسْنِ المعنى حتّى بَهَرَهم ذلـك ، لقـد كـانَ يَجُوز أنْ يختلِفوا فى سـائر(۶) المُعَـارَضه ، فيكـونَ فيهـم مَن يكـفُّ ، و فيهم مَن يُحاول ، و فيهم مَن يأتى بما يَزدَادُ

عِلمُهُم بعِظَمِ شأن القُرآن عِنده(۷) تأكيدا .

لكن الأمر فى القُرآن لمّا كان على ما ذَكَرناه ، عَدَلُوا عن المُعَارَضَه ؛ لظُهور حاله . و لو لا صِـحّهُ ذلك مِنْ هذا الوجه ، لقد كانَ القَولُ بالصَّرفه يَقوى مِنْ حيثُ لم تَجرِ العَادَه مع التَّنافس(۸) الشَّديد ، و تَبايُن الهِمَم ، و امتداد الأوقات ، بأن(۹) يقعَ

ص:۲۶۱

۱- المغنى ۱۶/۳۲۷-۳۲۸ .

۲- فى المغنى : قال .

۳- فى المغنى : له .

۴- فى الأصل : للصَّرف .

۵- فى الأصل: طلبها.

٦- فى الأصل : شأن .

٧- فى الأصل : عندهم .

٨- فى الأصل : التناقض .

٩- فى المغنى : أن .

الكفُّ عن الأمر المطلوب الّذى قَوِيَت الدَّواعى إلى فعله ؛ فكانَ يَصِحُّ أن يتعلّق

بالصَّرفه ، و يُرادَ بها انصرافُهم عن المُعَارَضه ، و إنْ كانَت غَيرَ مؤثّرهٍ ، دونَ المعارضه المؤثّره ، و لأنّ هذه المُعَارَضه يُعلَمُ أنّها لا تحصلُ بما قدّمناه مِنَ

الأدلّه . لكن ذلك يَبعدُ ؛ لأنّه مَتى جُوِّزَ(۱) فى انصِرَافِهم عنها أنْ يكونَ الوجهُ فيه الصَّرفه ، لم نأمَنْ(۲) أنْ تكون المُعَارَضَه الصَّحِيحه أيضا(۳) مُمكِنه ، و إنّما عَدَلُوا عنها للصَّرفه التى ذَكَرها السّائل . و هذا بيِّنٌ فيما أوردناهُ» .

الكَلَامُ عليه

يُقالُ له : قد بَيّنا فى الدليلِ الثّانى - الّذى اعتَمدناهُ فى صِحّهِ القَولِ بالصَّرفهِ - ما إذا تُؤُمِّلَ كانَ مُبطلًا لِما تَعَلَّقتَ به فى هذا الفصلِ ؛ لأنّا ذَكرنا أنّ العَرَبَ لو لم يُصرَفُوا

عن المُعَارَضهِ على كلِّ وجهٍ يَقعُ معه ضَربٌ مِنَ الاشتباهِ و الالتباسِ - سواءٌ كانت

المُعَارَضهُ مُماثِلهً على الحقيقهِ أو مُقارِبه - لَوجبَ أنْ يُعارِضُوا بما يَدَّعُونَ أنّه مُماثلٌ ، و إنْ لم يكُن على التَّحقيقِ كذلك ، و أنّهم كانوا بِفعِلِهم هذا قد أوقَعوا الشُّبهَهَ لكلِّ مَنْ لم يكُن فى غَايهِ الفَصَاحهِ ، ثُمّ لا يُفرِّقُ بين ما أتَوا به و

بين القُرآنِ .

و

نحنُ نعلم أنّ الخَلقَ أجمعينَ - إلاّ النفَرَ اليَسِيرَ منهم - لا يُفرّقُونَ بين ذلك ، و إنّما يَرجِعونَ فيه إلى غيرِهم . و إذا كانَ ذَلك الغَيرُ الّذى يُرجَعُ إليه يَدَّعى المُسَاوَاهَ و المُماثَله استَحكَمَت الشُّبهَهُ و انسَدَّ الطَّريقُ إلى العِلْمِ بالإعجازِ !

و

بَيّنا أنّهم قد استَعمَلُوا مِنْ ضُرُوبِ المكائدِ و صُنُوفِ الحِيَلِ ما كانَ هذا الّذى ذَكَرناه أوقَعَ منه و أنفَعَ فيما قَصَدُوه ؛ لأنّهم لجَأوا إلى أفعالٍ كثيرهٍ لا يَدخُلُ على عاقلٍ شُبههٌ فى خُرُوجِها عن بابِ الحُجّهِ . و أنّ الضَّرُورهَ حَمَلَت عليها ، و القُصُورَ

۱- فى الأصل : يجوز ، و ما أثبتناه من المغنى .

۲- فى المغنى : يأمن .

۳- ليست فى الأصل .

دَعـا إلى فِعْلِهـا ؛ فكيفَ ذَهَبوا عن هـذا الأـمرِ الغَريبِ الّـذى يُـدخِلُ الشُّبهةَ على أكـثرِ الخَلْقِ ، و يُشـعِرُهُم بَراءةَ عُهـدَتِهم ، و عُلُوَّ كلمتِهم ؟ !

و

ليس تَتوجّهُ هذه الطّريقةُ مِنْ حيثُ ظَنَّ صاحِبُ الكِتابِ ؛ لأنّه بَنَى السُّؤالَ

على أنّ المُعَـارَضَةَ كـانَ يجبُ وُقوعُها ، فمَن لم يَعْلَمْ مِنْ جملةِ القَوم تَعَـذُّرَ المُعَـارَضَهِ ، و أنّه لا يَمتنعُ أنْ يختَلِف حالُهم فيكونَ فيهِمْ مَن يَعلمُ تَعذُّرَها فَلا يُعارِضُ ، و فيهِمِ مَن لا يَعلمُ ذلك فيَشتَبِهُ عليه الأمرُ فيُعارِض .

بل الطَّريقُ الّذى سَلَكناه فى لُزومِ الكَلاَمِ أولى ؛ لأنّا بيّنا أنّ القَومَ مع العِلْمِ بتَعذُّرِ المُعَارَضهِ المطلُوبهِ عليهم كانَ يجبُ أنْ يُعارِضُوا بما يَقدِرونَ عليه ، و

يَدّعوا المُسَاواةَ ؛ و إنْ كانَ غيرَ بعيدٍ لُزُومُ الكَلاَمِ مِنَ الوجهِ الّذى سألَ نفسَهُ عنه .

و ليسَ قَولُه فى جَوازِ ذلـك : «إنّ مَن لم يكُن عارِفـا بتعـذّرِ المُعَـارَضَهِ كـان تابِعـا للعَارِفِ» بشـىء يُعتمَـد ؛ لأنّا لم نَجِدْ مَنْ أتى بالمُعَارَضهِ الرَّكيكهِ اتَّبَعَ فى الإمساكِ عنها مَنْ عَدَلَ عن المُعَارَضَهِ مِنَ العارفينَ المُتَقدِّمينَ ، بل تَعَاطَاها و إنْ كان(١) هؤلاء

لم يَتَعاطَوها ! فألّا وَقَع مِنْ بعضِ مَنْ يَشتَبِهُ عليه الأمرُ فى إمكانِ المُعَارَضهِ

و تَعذُّرِها ما يَظُنُّ أنّه بِصِفهِ المُعارَضهِ المطلوبهِ ؟ !

و

كيفَ لم يُخـالِفْ مَن عَـارَضَ الطَّبقهَ الّتى لم تُعـارِضْ مِنَ المُبرَّزِينَ المُتَقـدّمينَ إلّا بإيرادِ مُعَارَضهٍ ، لا شُـبهةَ على عاقلٍ فضـلًا عن فصيحٍ ، فى أنّها غَيرُ واقعهٍ مَوقِعَها ، و أنّها مِنْ أبعَدِ الكَلاَمِ عن الفَصَاحهِ و الجَزاله ؟ !

و

نحنُ نَعلـمُ أنّ بعضَ القَـوم لـو أتى بكلامـ لـه حَـظٌّ مِنَ الفَصَـاحهِ ورُتبةٌ مِنَ البَلاَـغهِ و ادّعَى به المُعَـارَضهَ لكـانت الشُّبهةُ قَـويّهً و الارتِيابُ مُستَحكِما ، فكيفَ خَالَفُوا أكابِرَهُم و مُتَقدِّمِيهم فيما لا يَقَعُ لهم [حِيلهُ(٢)] فيه ، و لا شُبهةَ تَدخُلُ على عاقلٍ

١- فى الأصل : كانوا ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

٢- و ضعناها لاقتضاء السياق .

بمثِله ، و لم يُخالِفُوهُم فيما ذَكَرناه ؟ ! و فيه مِن ارتفاعِ الشُّبههِ و

نُفُوذِ الكَيدِ ما أشَرنا إليه ؟ !

و

قد بَيّنا فيما مضى مِنَ الكِتابِ - عند الاعتمادِ على هذه الطريقهِ - أنّه غَيرُ ممكنٍ أنْ يكونَ تَركُ القَومِ لهذا الضَّربِ مِنَ المُعَارضَهِ إنّما هو للخَوفِ مِنْ تكذيبِ الفُصَحَاءِ لهم ، و تَهجِينِهم لِفِعْلِهم ، و شَهَادَتِهم عليهم بالمُكَابَره .

فإنْ قلنا : إنْ كانَ الخوفُ مِنْ تكذيبِ مَن فی جُملهِ النَّبیّ صلی الله علیه و آله مِنَ الفُصَحاءِ ، فهو غَيرُ مانعٍ ممّا ذكرناه مِنْ وُقُوعِ الشُّبههِ و تمامِ الحيله ؛ لأنّ أكثرَ ما فی هذا الأمرِ أنْ يَشهدَ مَن فی جُملهِ النَّبیِ صلی الله علیه و آله بأنَّ تِلكَ المُعارَضَهَ غَيرُ صحيحهٍ و لا مؤثّرهٍ ، و يَشهَدَ مَنْ بإزائهم مِنَ الفُصَحاءِ - و هُم أكثَرُ مِنهُم - بضدِّ ذلك ؛ فتَتقابلُ الأقوالُ و تَتَكافأ ، لا سيّما عند مَنْ لم تكن الفَصَاحَهُ صَنعَتَهُ ، و لا بلَغَ فيها الرُّتبهَ التی يُفرِّقُ معها بين ضُرُوبِ الكَلَامِ الفَصيحِ و بينَ كُلّ ضَربٍ منه [دون(١)] مَنْزِلَتِه . و هذا نهايهُ سُؤْلِ العَرَبِ ، و غايهُ أملِهم .

و إنْ كانَ الخَوفُ ممّن لم يَكُنْ فی صُحبهِ النَّبیِ صلی الله علیه و آله و لا علی دِينِهِ فلا خَوفَ

مِنْ هؤلاءِ ؛ لأنّهم أحذق(٢) و أمكنُ (مِنْ أن يَرُدّوا)(٣) ما يُوافِقُ إرادتَهم ، و

يُضعِفُ أمرَ عَدُوِّهم !

و

ذكرنا أيضا : أنّ ما اقتَضَی إمساكَهُم عمّن عَارَضَ بأخبارِ الفُرسِ ، مع عِلْمِهم

بُعدَ ما أتی به عن المُعَارَضَهِ ، و عُدُولَهم عن تكذيبِ مَنْ قالَ : لو نشاءُ لَقُلنا مِثْلَ هذا ، مع قَطْعِهم علی كِذْبِه و بَهتِه ، يَقتَضی الإمساكَ عمّن يُعارِضُ بكَلامٍ له حظٌّ مِنَ

الفَصَاحهِ ، وَ يَدَّعی المُماثَلَه . بل الإمساكُ عن هذا أولی ؛ لِما تَقَدّمَ ذِكرُه .

فأمّا قولُه : «و لو لاَ صِحّهُ هذا الوَجهِ لَكانَ التَعلُّقُ بالصَّرفَهِ يَقوی من وَجهِ كذا

١- وضعناها لاقتضاء السياق .

٢- فی الأصل : أحنق ، و المناسب ما أثبتناه .

٣- فی الأصل : من برووا ، و الظاهر ما أثبتناه .

، و يُرادُ بها انصِرَافُهُم عن المُعارَضَهِ الّتى ليسَت مؤثّرهً ، دونَ المؤثّرهِ ؛ لأنّ هذه المعارضهَ يُعلَمُ بما تَقدّمَ مِنَ الأدلّهِ أنّها لا تَحصُلُ» . ثمّ قولُه بعدُ : «لكن ذلك يَبعُد ؛ لأنّه متى جُوِّز فى أحدِ المُعارَضَتَينِ الصَّرفهُ ، لم نَأمَنْ فى الأخرى مِثْلَه»(۱) ؛ فمِنَ الكَلاَم الطَّريفِ الظّاهرِ التّناقُضِ ؛ لأنّه فَرَّقَ أوّلاً بين المُعَارَضَتينِ - المؤثِّرهِ و غيرِ المؤثِّرهِ - فى صحّهِ التعلُّقِ بالّتى ليسَت بمؤثِّرهٍ ، لولا ما خَرَّجَهُ مِنَ الوَجهِ الّذى ذكرَهُ ، ثُمّ سَوّى بينهما مِنْ غيرِ وجهٍ يَقتَضى التّسويَه ، و جَعَلَ تجويزَ الصَّرفهِ عن إحداهما تجويزا فى الأخرى .

فكيفَ يَصِحُّ ما ذَكَرهُ مِنَ الطُّرُقِ و ضُرُوبِ الاستدلالاتِ الّتى تَتَناولُ - إذا صَحَّتِ - المُعَارَضَهَ الّتى ليست بمؤثِّرهٍ ، و لا يمكِنُ أن يُعْلَمَ بها امتِناعُ وُقُوعِها ، فكانَ المُتَعلّقُ بالصَّرفهِ مِنْ هذا الوجهِ يقولُ له : الّذى يُؤمِنُ وُقُوعَ الصَّرفهِ عن المُعَارَضَهِ المطلوبهِ قَدّمتَه ، و ادّعَيتَ أنّه أدلّهٌ على امتناعِها ، و ليسَ ذلك بمُؤمِنٍ حُصُولَ الصَّرفهِ عن المُعَارَضَهِ الأخرى . فعلى أيِ وجهٍ سَوَّيتَ بينهما ، سيّما مع اعتِقَادِك أنّ المؤثّرهَ على الحقيقهِ غَيرُ ممكنهٍ و لا مُتأتّيهٍ ، و على ذلك بَنَيتَ ما استَدلَلتَ به على

تَعذُّرِها ، و الّتى ليسَت بمؤثّرهٍ !

و

لا يمكِنُكَ أنْ تَقولَ : إنّها غَيرُ متأتّيهٍ و لا مُمكِنهٍ ، و أكثَرُ ما تَدَّعِيهِ أنّها لا تَقعُ لشىء تَذكُرُه ، لا يَقتضِى خُرُوجَها مِنَ الإمكانِ ، فقد صَحَّ بما ذكرناه اضطِرابُ كَلاَمِه فى الفصلِ . و هذا آخرُ ما احتَجنَا إلى تَتبُّعِه من كلامِه .

مسألهٌ تتعلّق بالصَّرفه

إنْ سأل سائلٌ فقال : كيف يَصِحُّ مَذهبُكُم فى الصَّرفهِ ، و مَعلومٌ أنّ القَومَ الّذينَ

۱- فى المغنى ۱۶/۳۲۸ : «لكن ذلك يبعُد ؛ لأنّه متى جوّز فى انصرافهم عنها أن يكون الوجه فيه الصَّرفه ، لم يأمن أن تكون المعارضه الصحيحه أيضا ممكنه» .

تدَّعُونَ أنّهم كانوا متى هَمُّوا بالمُعَارَضَه و رامُوا فِعلَها ، صُرِفُوا عنها و أَفقِدُوا العُلُومَ الّتى تَتأتّى معها ، لا بدَّ مِنْ أنْ يكَونُوا عارِفِينَ بذلك مِنْ أحوالِ أنفُسِهِم ، و مُمَيِّزِينَ بينَ أوقاتِ المَنعِ و التَّخلِيه .

و

إذا كانَت مَعرِفَتُهُم به واجِبةً ، و كانَ أمرا خارِقًا لعَادَتِهم مُبايِنا لسُنَّتِهم

و مَذاهِبِهم ، فلا بدّ مِنْ أنْ يَتَذاكرُوهُ و يَتفاوَضُوهُ ، و يَخُوضُوا فيه ، و يُعجَبُوا منه ؛ لأنّ النُفُوسَ مُولَعةٌ بذكرِ العَجَائبِ ، مُلهَيةٌ بِنَشرِ الغَرائِبِ ، بهذا قَضَتِ العَادَاتُ ، وَ عَليه دَلَّت التَّجارِبُ ، و هو أصلٌ فى بابِ الأخبارِ و معرفهِ الحَوَادِثِ كثيرٌ ، متى نَقَضَهُ ناقضٌ لَزِمَهُ مِنَ الجَهَالَاتِ ما لا قِبَلَ له به .

و

إذا كانَ الخَوضُ فيما ذكرناه لا بدّ أنْ يَقَعَ بمجرَى العادهِ فلا بدّ أنْ يكونَ

ظاهِرا فاشِيا ؛ لأنّ ظُهُورَ الشَّىءِ و بُروزَهُ ، إنّما يكُونانِ بحَسَبِ مَوقِعِه منَ النُّفوسِ ، و بِقَدَر الاهتمامِ به ؛ و الاهتمامُ به يكونُ بِقَدَرِ استِغرابِه و

استِطرافِه . فإذا انضَافَ إلى الاستِغرابِ و الاستِطرافِ ما يَرجِعُ إلى المنافعِ و دَفعِ المَضارِّ ، قَوِيَت دَواعى الإعلانِ و تأكَّدَت .

و

إذا كانَ الظُّهورُ واجِبا فواجبٌ حصُولُ العِلْمِ به و زَوالُ الرَّيبِ فيه ، كما حَصَلَ العِلْمُ بجميعِ ما جَرَى مَجراه مِنْ أحوالِ القَومِ و أفعالِهم الظّاهره .

و كيف لا يكونُ ذلك معلوما لنا ، إذا فَرَضنا ظُهُورَه مِنَ القَومِ و وُقُوعَ الخَوضِ منهم فيه ، و عِنايهُ سَلَفِنا بنقلِ ما جَرَى مَجراه مِن آياتِ النَّبِى صلى الله عليه و آله و براهينه

و

مُعجزاتِه ، أتمُّ عنايهٍ و أوفَرُها .

و

لا شىءَ أظهرُ و أكبرُ فى بابِ الدِّلالهِ و الآياتِ مِنْ اعترافِ العَرَبِ بما يَجِدونَ

أنفُسَهم عليه مِنَ المَنعِ عن المُعَارَضَهِ . و فى ارتفاعِ العِلْم دِلالهٌ على أنّه لم يَقَعْ هناكَ خَوضٌ فيه و تَحدُّثٌ به ، و إذا لم يَجرِ شىءٌ مِنْ ذلك فلا صَرفَه .

الجواب :

يُقال له : أمّا ما قَدَّمتَهُ مِنْ وُجُوبِ مَعرفةِ العَرَبِ - بما هُم عليه - مِنْ تَعذُّرِ المُعَارَضهِ عليهم ، على سَبيلِ الجُملهِ ، فصحيحٌ ، و كذلك ما أتبعْتَهُ به مِنْ عِلْمِهم بخُرُوجِ ذلك عَن عُهَدِهم و عادتِهم .

فأمّا ما أوجَبتَهُ مِنْ بَعدُ مِنَ التحدثِ بذلك و التذاكُرِ به ثُمّ إظهارِه و

إعلانِه ، فغيرُ واجبٍ ، بل الواجبُ خِلافُه ؛ لأنّا نَعلمُ أنّ القَومَ قد بَلَغُوا الغايهَ فى عَداوَهِ النَّبى صلى الله عليه و آله و حَسَدِه ، و تَطلُّبِ ما شَكَّكَ فيه وَ نَفَّرَ عنه ، و العُدُولِ عن كلِّ ما آنسَ به و قرَّبَ منه . و هم يَعلَمُونَ أنّ التذَاكُرَ بما يَجِدونَ أنفُسَهُم عليه مِنْ تَعذُّرِ مُعَارَضَتِه أقوَى الأسبابِ فى تَصديقِهِ و وُجُوبِ اتِّباعِه ؛ لأنّه صلى الله عليه و آله إنّما ادّعَى الإبانهَ منهم و المَزيَّهَ عليهم بهذا القَدْرِ الّذى يُوجِبُ أن يَعترِفوا به و يَتذاكَرُوهُ ، فكيفَ يَصِحُّ أنْ يَقَعَ منهم ما ظَنَنتَهُ ، و حالُهُم هذه ؟ !

فكأنّك أيّها المَلُومُ تقولُ : يجبُ أنْ تَقَع نهايهُ التَّصدِيقِ ممّن دَواعيهِ مُتَوافِرهٌ ، و حِيلَتُهُ كلُّها مَصْرُوفهٌ إلى نِهايهِ التَّكذِيب !

على أنّه لو وقَعَ مِنْ بعضِهِم ممّن لا يَعرِفُ عاقِبَهَ قولِه ، و لا يَتَثَبَّتُ فى أفعالِه ، أو ممّن يَطلُبُ(۱) السَّلامهَ لَقوِىَ فى نفسِه انكِتامُ خَبَرِه [و متى صَدَرَ] ذِكرٌ لهذا المعنى ، و حِرْصٌ فيه لم يَجبْ أنْ يكونَ ظاهرا شائعا ، بل لا عَاقِلَ مِنَ القَومِ يذكُرُ مِثْلَ هذا عن نفسِه ، إلاّ لِمن هُو عِندَهُ أوّلاً على نِهايهِ الثِّقهِ و الأمانهِ ، ثُمّ لا يَذكُرُهُ إلاّ على آكَدِ

وُجوهِ الاستِسرارِ و الخَفَاءِ ، فمِنْ أينَ يَجبُ ظُهُورُهُ و العِلْمُ بهِ و هو إذا وَقَعَ كانت هذه حالُه ؟ !

و

إنّما يجبُ العِلْمُ بالأمورِ الّتى تَقعُ فى الأصلِ ظاهرهً و شائعهً ، ثُمَّ تَتَوفّرُ

۱- فى الأصل : يغلب ، و الظاهر ما أثبتناه .

الدَّواعی إلی نَقلِها ، و یُحکَمُ فیما جری هذا المجری بأنّه لم یَکُن ، مَتی لم یُنقَلْ

و یُعلَمْ فإمّـا ما لا یَجبُ ظُهُورُه و استِفَاضـتُه و یَجوزُ وُقُوعُهُ إنْ وَقَعَ مُستَتِـرّا به ، فلیسَ یَجبُ متی فَقَـدنا نَقلَهُ أو العِلْمَ به أنْ نَحکُمَ بِنَفیِه . و لهـذه العِلّهِ ما عَلِمنا أحوالَ المُلُوکِ الظّاهرهِ و الحَوادِثِ فی أیّامِهم المُستَفِیضهِ ، و لم نَعلَمْ جمیعَ أسـرارِهم ، و ما کَتَمُوهُ مِنْ أخبارِهم ، و ألقَوهُ إلی الواحدِ و الاثنینِ مِنْ ثِقاتِهم . و

القَولُ فیما ذَکَرناهُ أوضَحُ مِنْ أن یَحتَاجَ إلی شرطٍ .

و

لیسَ لأحدٍ أنْ یقول : هَبْکُم لا تُوجِبُونَ التَّذَاکُرَ بذلک مِنْ جههِ الاستِطرافِ

و الاستِغراب ، ألاَ وَجَبَ أنْ یذکُرَهُ بعضُهم لبعضٍ ؛ لِیَعرِفَ کلُّ واحدٍ منهم هَل حَالُ غَیرِه فی الامتناعِ و التعَذُّرِ کَحَالِه أم لا ؟

و

ذلک أنّ التحَدُّثَ به لو وَجَبَ مِنْ هذه الجههِ ، لم یَکُن إلاّ عَلی الوَجهِ الذی

بَیّناهُ مِنَ الخَفَاءِ و الکِتمانِ ؛ لأنّ ما دَعا مِنَ المسألهِ عنه لا

یَدعُو إلی إظهارِها ، بل دَواعی سَتْرِها قائمهٌ مِنْ حیثُ ذَکَرنا ، فلا مَنفَعَهَ للسّائلِ فیما ذَکَرَهُ إذا التَزَمناهُ ، و کانَ ممّا لو وَقَعَ لم یَظهَر ، و لم یجبْ أن یُعلَمَ . علی أنّ مـا أوجَبَهُ مِنْ هـذه الجههِ لاـ یجبُ أیضـا ؛ لأـنّ سؤالَ بعضِـهم بَعضا إنّما یَحسُنُ متَی اسـتُفِیدَ به ما لیسَ بمعلوم . فأمّا إذا کانَ لا یُفیدُ إلاّ ما یَعلَمُه السَّائلُ فلا طائلَ فی تَکلُّفِه .

فکُـلُّ واحـدٍ مِـنَ العَرَبِ یَعلَـمُ - مِنْ حـالِ غیرِه مِنَ المُنحَرفینَ عن دَعـوهِ النَّبی صـلی الله علیه و آله ، المُظـاهِرینَ له بالعَـدَاوهِ - ما یَقتَضی(۱) أنّ المُعَارَضَهَ متی أمکنَتهُ فَعَلَها و بادَر إلیها ، و أنّه لم یُمسِکْ عنها و دواعِیهِ مُتوفّرهٌ إلیها إلاّ و

حالُه فی التَّعَذُّرِ مُساویهٌ لحالِه ، فأیُ فائدهٍ فی سُؤالِه وَ تَعرُّفِ ما عِندهِ ؟ !

۱- فی الأصل : و ما یقتضی .

مسأله أُخرى

إنْ قالَ قائلٌ – معتَرِضا على ما اعتَمَدناهُ فى دليلِنا على صِحّهِ الصَّرفهِ ، حيثُ قلنا : إنّ القُرآنَ لو كانَ خارِقا للعَادَهِ بفَصَاحتِه لوَجَبَ أن يَقَعَ الفَرقُ بين كلِّ سُورهٍ منه و بَين أفصَحِ كَلاَمِ العَرَبِ ، لكلّ مَنْ وَقَعَ له الفَرقُ بين أعلى كَلاَمِهم فى الفَصَاحهِ و أدوَنِه ، و يكونُ الفَرقُ بين القُرآنِ و بين سائرِ الكَلاَمِ ، إذا كان خَارِقا للعادهِ ، مِنَ المزيّهِ و الفَرْقِ أكثرُ ممّا بين كُلِّ كلامَين جَرَت بهما العَادهُ – لِمَ أنكَرتُم أنْ يكونَ ما أوجَبتُمُوه غَيرَ واجبٍ ؟ لأنّ الفَرقَ بين أفصَحِ كَلَامِ العَرَبِ و أدوَنِه و بينَ شِعرِ امرئالقَيس – مَنْ هو فى أعلَى الطَّبقاتِ – و شِعرِ المُقصِّرِ مِنَ المُحدَثِينَ ، إنّما ظَهَرَ على الحَدِّ الّذى ذَكَرتُموه مِنْ حيثُ جمَعَ بينَ ما لا فَصَاحَهَ له – و إنْ كانت فَيَسِيرهٌ ضعيفه – إلى ما كَثُرَتْ فَصَاحَتُه وَ تَناهَت بلاغَتُه ، فَوَقَعَ الفَرقُ على أقوى وَجهِ الظُّهورِ .

و

ليسَ هذا سَبيلٌ للقُرآنِ و ما يُضَمُّ إليه مِنْ أفصَحِ كَلَامِ العَرَبِ ؛ لأنّ القُرآنَ و إنْ بانَ مِنْ جميعِ ذلك و تَقدّمَ فى الفَصَاحَهِ علَيه بما يُجاوِزُ(١) العَادَهَ و يَخْرِقُها ، فإنّ

الفَرقَ لا يَجِبُ ظُهُورُه فى الأوّلِ ؛ لأنّ ما يَصِحُّ [نِسبتُه] إلى القُرآنِ قد استَبدَّ بِرُتبهٍ فى الفَصَاحهِ قَويّهٍ و مَنزلهٍ فيها رَفيعهٍ ، تَقتَضِيانِ هذا اللَّبسَ و

الاشتباهَ . ألا تَرَونَ أنّ أكثرَ النّاسِ يُفرِّقونَ بين ثَوبِ القَصَبِ الّذى يُساوى دينارا ، و بينَ ما يُساوى عَشرهَ

دنانيرَ ، و لا يُفرِّقُ بين الفَصِّ الزُّجاجِ الّذى قِيمَتُه دِرهَمٌ و بين الفَصِّ الياقُوتِ الّذى قِيمَتُه دينارٌ إذا زَالَت عنهما وُجُوهُ التمويهاتِ و التدلِيسات .

و ليس يُفرِّقُ هؤلاءِ بين كُلّ ثَوبَينِ و كُلّ فَصَّينِ كانت بينهما هذه القيمهُ ، بل و لا

١– فى الأصل : يجاوزه ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

أضعافُها ؛ لأنّه قد يَلتَبِسُ عليهِمُ الفَرقُ بين فَصٍّ بعَشرَهِ دنانيرَ و

الآخَر بألفِ دينارٍ ،

و

كذلك فى الثِّيابِ ، حتّى يُفتَقَرَ فى العِلْمِ بما هذه حالُه إلى ذَوى الحِذْقِ و البَصيره .

و

هـذا يُبيِّنُ أنّ اللَّبسَ لم يَقَعْ مَعَ التفاوُتِ و التباعُدِ إلاّ مِن الوجهِ الّذى ذكرنا ، و أنّه لا يَجبُ أنْ يَظهَرَ الفَرقُ بين سائرِ الأشياءِ على نِسبهٍ واحدهٍ ، و

فيه بُطلانُ ما اعتَمَدتُموه .

الجواب :

يُقالُ له : هذا الّذى ظَنَنْتَه عكسُ العُقُولِ ، و قَلبُ مُوجِباتِها ؛ لأنّ مِنَ المعلوم أنّ ظُهُورَ الفَرقِ بين الشّيئين تابعٌ لمزيّهِ أحدِهِما على صَاحبِه ، و كلّما كانتِ المَزيّهُ أكثرَ كانَ الفَرقُ أظهرَ ، لولا هذا لَجازَ أنْ يُفَرِّقَ بين الكَبيرِ و الصَّغيرِ مِنَ الأجسام مَنْ لا يُفرّقُ بينهما ، إذا كان الكَبيرُ أكبرَ ممّا هو عليه ، و الصَّغيرُ أصغرَ ممّا هو عليه ، على ما كُنّا ذَكَرناهُ فيما تَقدّمَ مِنْ بعضِ الكِتابِ .

و

الّذى ذَكَرتَهُ فى الثِّيابِ وَ الفُصُوصِ غيرُ مُماثلٍ – إذا صَحَّ – لِما نحنُ فيه ؛ لأنّه غيرُ مُنْكرٍ أنْ يُفرِّقَ بين الفَصَّينِ مَنْ لا يُفرِّقُ بين غَيرِهما ، و

إنْ كـانتِ القِيمهُ فى اللَّذَينِ لم يُفرقْ بينهما أكثرَ تَفاوتا منها فى اللّذينِ فَرَّقَ بينَهما . و إنّما جازَ ذلك مِنْ حيثُ لم تَكُن زيادهُ القِيمهِ فى الجَوَاهرِ تابعهً لوجهٍ واحدٍ دونَ غيرِه ، حتّى تَزيدَ بِزيادَتِه ، و تَنقُصَ بنُقصَانِه ، بل هِى تابِعهٌ لوجوهٍ كثيرهٍ .

و

لو كانَ الوَجهُ الّذى فَرَّقَ بين الفَصَّينِ بعَينِه هو الّذى زادَ و

تَضاعَفَ فى غيرِهما لاَستَحالَ ألاّ يَظْهرَ لمن ظَهَرَ له ما نَقَصَ عنه .

يُبيِّنُ ما ذَكَرناهُ أنّ مَنْ فَرَّقَ بين الفَصِّ الياقوتِ و غيرِه ، لِلَونِه أو لمائهِ مثلاً ، لم يَجُزْ أنْ يَتَضاعفَ ما مِنْ أجلهِ فَرّق ، و الفَرقُ غيرُ حاصلٍ ، و إنْ جازَ أنْ تَتَزايدَ

و تَتَضاعفَ وجوهٌ أَخرُ تَكثُرُ لها القِيمهُ و إنْ لم يَظهَر الفَرقُ .

و ليسَ يمكنُ أنْ يقال : فقولوا مِثْلَ هذا فى القُرآنِ ، و أَجِيزوا أنْ يكونَ خَفاءُ

القُرآنِ بينه و بين ما ذَكَرتُموه إنّما هو لاستِبدادِه بوجوهٍ مِنَ الفَصاحهِ ليسَت فيما ظَهَرَ لنا الفَرقُ بينه و بَين غَيره ؛ و ذلك أنّ الكَلَامَ إنّما يكونُ أفصَحَ مِنْ غَيرِه على أحدِ وجهَين :

إمّا بأنْ يَزيدَ عَددُ ما فيه مِنَ الألفاظِ الفَصيحهِ ؛ أو بأنْ يكونَ نَفسُ ألفاظِهِ أفصَحَ

و أجزَلَ مِنْ ألفاظِ غيره .

فمتى وَقَع الفَرقُ بين كَلَامينِ ، أحدُهما أفصَحُ مِنَ الآخَرِ فلا بُدّ متى ضَمَمنا إلى

الأنقَصِ فَصَاحهَ ما هو أفصَحُ مِنَ الأوّلِ ، يَظهرُ لنا فَصاحَتُه . و كذلك مَتى ضَمَمنا ما هو أفصَحُ مِنَ الجَميعِ ، و على هذه النِسبهُ أبدا .

و

مَتى اعتَبَرتَ هذه الطّريقهَ فى النَثرِ و النَّظمِ و كلِّ فَصِيحِ مِنَ الكَلاَم ، فوَجِدتَها مُستَمِرّهً غَيرَ مُنتقضهٍ ، فليسَ يمكنُ الإشارهُ فى الفَصَاحهِ إلى وُجوهٍ مختلفهٍ يجوزُ أن يَظهرَ بعضُها لمَن يُمَيِّزُ بينَ الفصاحهِ و يَخفى عنه البعضُ ، مع زِيادتِه و

تَفَاوُتِه ، كما جازَ مِثْلُه فى القيمهِ ؛ لأنّ ذلك لو كانَ صَحيحا لوَجَبَ أنْ لا يَقعَ الفَرقُ بين أظهَرِ سُورِ القُرآنِ فَصاحهً ، و بين أنقَصِ كَلَامِ العَرَبِ فَصاحهً ، كما لم يَقَع الفَرقُ بين مَواضِعَ منه ، و بين أفصَحِ كَلَامِ العَرَبِ ؛ لأنّ العلّه فى ارتفاعِ الفَرقِ واحدهٌ ، و هى ما ادّعى مِنْ مُخالفهِ الطَّريقهِ . ألا تَرى أنّ مَنْ لم يَظهَرْ له الفَرقُ بين الكِتَابهِ السُّريانيّهِ العَرَبيّهِ(١) – مِنْ حيثُ لم يكن عارِفا بطريقهِ السُّريانيّهِ – لم تَختَلِف حالُه فى ارتفاعِ الفَرقِ بين أنْ يَجمَعَ بين السُّريانيّه إلى أرْدَأ خُطُوطِ العَربيّهِ ، و

بينَ أن يَجمعَ إلى

ص:٢٧١

١- فى الأصل : العبريّه ، و ما أثبتناه مناسب لما يأتى من الكلام .

أحسَنِها ! و نحنُ عالِمُونَ فى القُرآنِ ضرورةً خِلافَ ذلك .

و بعدُ ، فلو كانَ ما تَضَمّنَهُ السُّؤالُ صحيحا لَكنّا لا نأمَنُ أنْ يكونَ بين شِعرِ امرئالقَيسِ ، و شِعر مَنْ قارَبَهُ و كانَ فى طَبَقتِه ، مِثْل النّابِغهِ و

الأعشى و مَنْ جَرَى مَجراهُما ، مِنَ التعَاقُبِ فى الفَصَاحَهِ أكثرُ ممّا بين شِعرِه و شعرِ أحدِ المُحدَثينَ ،

و

تكُونَ العِلّهُ فى خَفاء الفَرقِ علينا – مَعَ ظُهُورِ الفَرقِ بين شِعرِه و

أشعارِ المُحدَثينَ – ما ذَكَرهُ السَّائلُ وَ جَعَلَهُ عِلّهً فى ارتفاعِ العِلْمِ بالقُرآنِ و غيرِه .

و

ليسَ يُؤمِنُ ما ذَكَرناه إلاّ الطَّريقهُ التى سَلَكناها مِنْ أنّ الأمرَ لو

كانَ على هذا لوَجَبَ أنْ يَظهَرَ الفَرقُ بين شِعرِ امرئالقيسِ و النّابغهِ ، إذا فَرَضنا التَّفاوتَ بينهما فى الفَصَاحَهِ ، لكلِّ مَنْ ظَهَر له [ما] بينه و بين شِعرِ المُحدَث .

و

ليسَ لأحدٍ أنْ يقول : قد كانَ الشكُّ فى ذلك جائزا ، لو عَلِمنا بخِلافِه مِنْ مذاهبِ أهل البَصيرهِ بالشِّعرِ و نَقدِه ، الّذينَ لا يَجُوز عليهم أن يَخفى ما يَخفى علينا فى هذا البابِ ؛ لأنّهم مُطبِقُونَ على تَقَارُبِ هذينِ الرَّجُلَينِ فى الشِّعرِ ، و أنّه لا تَفاوُتَ بين فَصَاحَتِهما .

و

ذلك أنّه يَلزَمُهُ على هذا أنْ نكونَ – لولا ما عَلِمناهُ مِنْ حالِ هؤلاءِ وَ مَذاهِبهم

فى هذينِ الشّاعرينِ – مُجوّزينَ بخلافِه ، و شاكّينَ فى أنّ بين شِعرِ امرئالقَيسِ

و النّابغهِ مِنَ الفَصَاحَهِ أكثرَ ممّا بين شِعره و شِعرِ المُتنبّى ، مع ظهورِ الفَرقِ بين شِعرِه و شِعرِ المُتنبّى لنا ، و اشتِباهِ الأمرِ فى شِعرِه و شِعرِ النّابغهِ علينا ، و هذا حدٌّ لا يَبلُغُه مُتأمِّلٌ لأمرِه .

على أنّ هاهُنا وجها يُزيلُ كلَّ شُبههٍ فى هذا البابِ ، و هو : أنّ خَفَاءَ الفَرقِ بين

القُرآنِ و أفصَحِ كَلاَمِ العَرَبِ علينا ، لوكان سَبَبُهُ ما ادُّعى مِنْ وُفُورِ حَظٍّ ما يَضُمُّهُ إليه

مِنَ الفَصَاحِهِ و البَلَاغهِ ، و أنّ ذلك هو النَّقيضُ للاشتباهِ(١) – و إنْ كانَ التَفاوتُ فى الفَصَاحهِ حاصلًا – لوجَبَ أنْ لا تَظهَر لنا فَصَاحَهُ بعضِ القُرآنِ على بعضٍ ؛ لأنّ بعضَهُ أقرَبُ إلى بعضٍ فى الفَصَاحَهِ مِنْ كلِّ كَلَام يُضَمُّ إليه .

و ما لا تَظهرُ فَصَاحَتُه مِنْ جُملهِ ظُهُورِها فى غَيره أوفَرُ حظًا فى الفَصَاحهِ على كلّ حالٍ مِنْ جَميعِ الكَلَامِ ، حتّى أنّه يَنتَهى عند خُصُومِنا فَرطُ فَصَاحَتِه إلى خَرْقِ

العَادَهِ . فصارَتِ العِلّهُ الّتى ذَكَرُوها فى تَعذُّرِ الفَرقِ بينَ مَواضِعَ مِنَ القُرآنِ وَ فَصِيحِ كَلَامِ العَرَبِ ، تَقتضى على آكدِ الوُجوهِ ارتفاعَ الفَرقِ بين بعضِه و بعضٍ .

و

إذا عَلِمنا ضَرُورهً ظُهُورَ بعضِ فَصَاحَتِه على بعضٍ بَطَلَ ما ظَنَّهُ خُصُومُنا ، و صَحَّ مَذهَبُنا .

و

هذا الوجهُ يُسقِطُ أيضا قَولَ مَنْ جَعَلَ العِلّهَ فى خَفاءِ الفَرقِ استِبدادَ القُرآنِ

بطريقهٍ فى الفَصَاحهِ مُخالفهٍ لسائرِ الطُّرُق .

* * *

و

إذا انتَهينا إلى هذا المَوضعِ مِنَ الكِتابِ فقد كانَ الواجبُ قَطْعَهُ عليه ، لاستيفائنا الكَلَامَ فى جميعِ ما شَرَطناهُ و أجرَينا بكتابِنا إليه ، لكنّا آثَرنا الآنَ أنْ نَضُمَّ إليه فُصُولاً فى الدِّلالهِ على وُقُوعِ التحَدّى بالقُرآنِ ، و أنّه لم يُعارَضْ ، و أنّ مُعَارَضَتَه لم تَقع لِتَعذُّرِها ، و أنّ تَعذُّرَها كانَ على وَجهٍ يُخالفُ العَادهَ ، ليكونَ ما أسّسناهُ فى صَدرِ الكِتابِ مِنْ هذه الأمورِ – تَعويلًا على ارتِفاعِ الخِلَافِ بيننا و

بَينَ مَنْ خَالَفَ فى الصَّرفهِ – مَدلولاً عليه و مُبرهَنا على صِحّتِه ، و ليكونَ كتابُنا هذا حُجّهً على مُخالفى المِلّهِ ، كما أنّه حُجّهٌ على المُوافقِ فيها ، و حتّى لا يَفتقِرَ النَّاظِرُ فيه و المُعوِّلُ عليه فى

١- كذا فى الأصل .

دِلَالهِ القُرآنِ على النبوَّهِ إلى غيرِه ، و لا يحتَاجَ أنْ يَرجِعَ إلى سِواه .

و

هذه الفُصُولُ ، و إنْ وَرَدَت فى الكِتابِ مُتأخّرهً - لأنّ الغَرَضَ فى ابتِدائه لم يَقتَضِ إيرادَها - فمَوقِعُها على الحقيقهِ مُتقدِّمٌ ، و ليسَ للتقديمِ و

التأخيرِ تأثيرٌ فى هذا البابِ ، إذا كانَ ما يُحتاجُ إليه مِنَ المعانى بالحُجَجِ مَوجودا مُستَوفىً ، و مَذكورا و مُستَقصىً .

و

نحنُ نَستأنِفُ القَولَ فيها ، مُستَعِينينَ باللّه ِ تعالى ، و مُعتَمِدينَ على توفيقِه

و تَسديدِه .

ص:۲۷۴

فصلٌ: فی الدِّلالهِ علی وُقوعِ التَّحدّی بالقُرآن

المُعتَمَدُ فی تَحدِّیهِ صلی الله علیه و آله بالقُرآنِ حُصُولُ العِلمِ لکلِّ عاقلٍ سَمِعَ الأخبارَ و خالَطَ أهلَها بذلک ، علی حَدِّ حُصولِه بظُهورِه علیه و آله السَّلام بمکّهَ ، و ادّعائه النُّبوَّهَ و دعائِه النّاسَ إلی نَفسِه ، إلی أمثالِ ما ذَکرْناهُ مِن أحوالِه الظّاهرهِ المعلومهِ .

و

لا فَرقَ بین مَن أنکَرَ بَعضَها و أظهر الشَّکَّ فیه و بین مَنْ أنکَرَ جمیعَها ؛ لأنّ طریقَ العِلمِ بالکُلِّ للعُقلاءِ مُتّفِقٌ غَیرُ مُختلِف .

و

الواجبُ أنْ نُعلِمَ مُرادَنا بذکرِ التَّحدّی الّذی نَدَّعی وُقُوعَ العِلمِ به علی هذا الوَجه و لکُلّ أحدٍ ؛ فإنّ کثیرا ممّن نَفَی العِلْمَ به و أظهرَ الشکَّ فیه یُقدِّرُ أنّا نُریدُ بالتحدّی [معنیً] مَخصوصا ، و لفظا یَتضمَّنُ التبکیتَ و التعجیزَ و المُطالَبهَ بفِعلٍ مِثْلِ القُرآنِ مَسموعا .

و

لیسَ مُرادُنا ذلک ، و الّذی نُریدُه و نُحیلُ علی العُقَلاءِ فی العِلْمِ به و

ارتفاعِ الشَّکِّ فیه ، ما هو معلومٌ مِنْ قصدِه و الظّاهرُ مِنْ حالِه أنّه علیه و آله السَّلام کانَ یَحتَجُّ بالقُرآنِ و یَدَّعی مِنْ جهتِه الإبانهَ و المَزِیّهَ ، و أنّ اللّه تعالی خَصَّهُ به و أیَّدَهُ بإنزالِه ، و ینتَظِرُ نُزُولَ الوَحی به ، و هُبُوطَ جَبرئیلَ علیه السلام بالشیءِ مِنه بَعدَ الشیء . و هذا ممّا لا یُمکِنُ أحَدا دَفعُه ، و مَنْ دَفَعَه قامَ مَقامَ الدافعِ لسائرِ ما عَدَدنا .

ص:۲۷۵

و

لیسَ یُنکَرُ وُقُوعُ التجَاهُلِ و دَفعِ الضَّروراتِ مِنَ الواحدِ و الاثنینِ ، و لا اعتبارَ بمِثْلِ ذلک فیما یَعُمُّ العِلمُ به و تَزولُ الشُّکوکُ فیه .

وهَبْ أنّ قَوما شَکُّوا فی بعضِ ما ذَکَرناه - و إنْ کان لا طریقَ للشَّکِّ علیه - و نحنُ نعلَمُ أنّ أحَدا لایَشُکُّ فی أنّه علیه السلام کانَ ینتَظِرُ نُزُولَ الوحیِ بالقُرآن ، و یَدَّعی أنّ جَبرئیلَ علیه السلام یَتولّی إنزالَهُ علیه و

مُخَاطبَتَهُ به ، و أنّه کانَ یَجعلُ ذلک مَزیّةً له و إبانةً .

و

هذا غایةُ التَّحدّی و نِهایةُ ما یَبعَثُ علی المُسَاواةِ و المُعَارَضهِ ؛ لأنّه علیه و آله السَّلام إذا ادّعَی النبوَّةَ و ألزَمَ البَشَرَ الانقیادَ له و مُفارَقهَ ما هُم علیه مِنْ دِینٍ و عادهٍ و رئاسهٍ ، و لم یَظهَرْ منه شیءٌ یمکِنُ أنْ یَدَّعیَ به الإبانهَ إلاّ انتظارَه للوَحیِ بالقُرآنِ . و الدَّواعی إذا مُتوافِرهٌ إلی مُسَاواتِه فی الأمرِ الّذی مَتی سُوّیَ فیه لم یکن له مَزیّهٌ و لا فی یَدِه حُجّهٌ و لا شُبههٌ ، فکانَ یَجبُ أن یُظهِرَ کلُّ واحدٍ منهم - مِن العربِ - مِثْلَ ما أظهَرَهُ وَ یَدَّعیَ مِثْلَ ما ادّعاهُ ، و یفعَلَ کَلَاما بعدَ کلامٍ یُظهِرُ أنّ جَبرئیلَ علیه السلام

- أو غَیرَه مِنَ الملائکهِ - أنزلَهُ إلیه ، و یَتعمّدَ لانتظارِه وَ وَقتِ نُزُولِه فی الأوقاتِ ؛ فإنّ مِثْلَ القُرآنِ - إذا لم یکن مُعْجِزا و لا ممنُوعا عن مُعَارَضتِه - ممکنٌ لهم ، و ادّعاءُ نزولِ الملائکهِ به أدخَلُ فی بابِ التَّمکُّنِ ؛ لأنّه مُمکنٌ لکلِّ قادرٍ علی الکَلَامِ ، و إنْ کانَ الأوّلُ یَختصُّ بالتمکُّن منه الفُصَحاءُ .

و ممّا یُبیّنُ أنّ الحالَ الّتی وَصَفْناها تَقُومُ مَقامَ التحَدّی بالقَولِ و التقریعِ باللّفظِ - بل رُبَّما زادَت علیهما - أنّ أحَدَنا لو نالَ رئاسهً فی الدُّنیا جَلیلهً ، و

وصَلَ إلی مَنزلهٍ رَفیعهٍ ، و أظهرَ أنّ له فَضْلاً علی غَیرِه و تَقَدُّما علی سِواهُ ، و أنّ ما نالَهُ یَستَحِقُّه بما هو علیه ، و کانَ له مَع ذلک أعداءٌ و مُنافِسُونَ یَحسُدُونَه ، و یَثقُلُ علیهم تَقدّمُهُ و وُصولُه إلی ما وَصَلَ إلیه ، و یُحبّونَ أنْ یَنتَقِضَ أمرُهُ ، و یَفسُدَ حالُه ، و لم یَظهَرْ لهم مِنْ أحوالِه ممّا کانَ کالذَّریعهِ إلی تلک الرُّتبهِ و بلوغِ تِلک المَنزلهِ ، إلاّ أمرٌ مِنَ الأمورِ

ص:۲۷۶

أو فِعْـلٌ مِنَ الأفعـالِ لم يَبِنْ منهم إلاّ بِه ، و هُم طامِعُون فى مُسَاواتِه فيما أظهَره و [فيما]يُفسِـدُ أمرَهُ ، و يَحِلَّ عَقـدَه ، و يُبطِلُ نِظامَ رئاستِه ؛ فإنّا نَعلَمُ أنّ ظُهُورَ هذه الحالِ فى بابِ التحَدّى و البَعثِ على المُساواةِ فى الأمرِ الّذى تُطلَبُ(۱) الرئاسةُ

بسببِه ، أبلَغُ و أقوى مِنَ التحَدّى بالقَولِ والتقريعِ باللّفظِ ، حتّى يَقطَعَ متى لم يَقَعْ مِنْ هؤلاءِ الحُسّادِ و الأعداءِ مِثْلُ هذا الفِعلِ الّذى ذَكَرناه ، على قُصُورِهم عنه و تَعذّرِه عليهم ، كما يُقطَعُ على القُصُورِ و التعذُّرِ متى وَقَعَ الطَّلَبُ بالقَولِ و

التحَدّى باللّفظِ .

فـإنْ قيـلَ : كيف يَصِـحُّ أنْ يكونَ إضـافتُه عليه و آله السَّلاـم الكِتـابَ إلى ربِّهِ و انتِظـارُه نُزُولَ المَلَكِ به تَحـدّيا ، فَطَلَبا مِنَ القَومِ المساواةَ فيه ، و أنتم تَعلَمونَ أنّ موسى عليه السلام كانَ يَدَّعى فى التوراةِ مِثْلَ ذلك ، و لم يَكُن مُتَحدّيا بها ، و لا هى مُعْجِزٌ عند كلِّ أحدٍ ؟

قلنـا : إنّـا لم نَجعَـلِ الإضـافةَ و انتظـارَ الوَحى فقـط همـا المُقتَضِـيَينِ للتَّحَـدّى ، بل لوُقُوعِهما على وجهِ الاحتجاجِ و ادّعاءِ التميّزِ و التَخَصّصِ . و هذا مَعلومٌ مِنْ قَصدِه عليه السلام ، و ظاهرٌ من حالِه .

و

موسى عليه السلام لم يَدَّعِ قطّ نُزُولَ التّوراةِ على سَبيلِ الاحتجاجِ على مُخالِفيهِ و الإبانةِ منهم ، و إنّما كانَ يذكُر ذلك لأصحابِه و أتباعِه ممّن عَرَفَ صِدقَه بغيرِها مِنْ مُعْجِزاتِه .

على أنّ موسى عليه السلام لمّا ادّعَى النبوّةَ و

الإبـانةَ أظهَرَ مـا جَعَلَهُ اللّه ُ تعالى بُرهانا لنُبوّتِه و تَحـدّى النّاسَ به ، كانقلابِ العَصا و غيرِها ، و لم يَقْتَصِـرْ على ادّعاءِ نُزولِ التَّوراةِ عليه ؛ فوجَبَ أن يَطلُبَ بمساواتِه فيما تَحَدّى بفعلِه و صَرَّحَ بالاحتِجاجِ(۲) به .

۱- فى الأصل : تُقلَب ، و الظاهر ما أثبتناه .

۲- فى الأصل: الاحتجاج، و المناسب ما أثبتناه.

و

لو أنّه ادّعَى النُّبوَّةَ و المزيّةَ و لم يُظهِرْ شَيئا يَدَّعى به الإبانةَ و التخصيص أكثرَ مِنْ قَولِه : إنّ التَّوراةَ كَلَامُ اللّه تعالى و أنّه يُوحى بها إلَيَ ، لَكانَ يَجبُ على مَن حَاجَّهُ و قَصَدَ إلى إبطالِ أمرِهِ أنْ يُساوِيَهُ فيما احتَجَّ به ، و يُظهِرَ كَلَاما يَدَّعى فيه ما ادّعاهُ موسى عليه السلام فى التوراهِ ، ليُبيّنَ للنّاسِ أنّه كغَيرِه و أنّه لا مَزيَّةَ له .

و

ليس هكذا نَبيُّنا صلى الله عليه و آله ؛ لأنّا نَعلمُ ظُهُورَ شىءٍ على يدِه ، و ادَّعى به المَزيّةَ و الإبانةَ ، و احتَجَّ به فى جَميعِ الأحوالِ ، فَجَرى مَجرَى القُرآن .

و

ليسَ لأحدٍ أنْ يقولَ : فلعلَّ تَعويلَه فى دِلالهِ نُبوَّتِه إنّما كانَ على مُعْجزاتِه الّتى ليسَت بقرآنٍ ، كانشقاقِ القَمَرِ ، و المِيضَأهِ(۱) ، و حَنينِ الجِذْعِ ، و ما شاكلَ ذلك ، فلا يَثبُتُ لكُم معنَى التحَدّى فى القُرآنِ مِن حيثُ ظَهَرَ عليه ، إذا كانَ قد أغنى عنه فى باب الحُجّه ؛ و ذلک لأنّا قد بيّنا أنّ المعلومَ مِنْ قَصدِه صلى الله عليه و آله فى إضافَتِه إلى ربِّه تعالى ، و انتِظارِ نُزُولِ المَلَكِ به طريقهُ الاحتجاجِ و ادّعاءُ المَزيّهِ ، فحالُه إذَن كحال غَيرِه مِنَ المُعجِزات ؛ إنْ ثَبَتَ أنّها ظَهَرت و ادّعى بها النبوّةَ على حَدِّ ظُهورِ القُرآن .

فكيف و ليسَ ذلک بثابتٍ ؛ لأنّه لا شىءَ مِنْ مُعجِزاتِه - سِوَى القُرآنِ - يُعلَمُ ظُهورُه و احتِجاجُه و فَزَعُه إليه على حدِّ العِلمِ بالقرآن ؟ !

و

إنّما يُرجَعُ فى إثباتِ هذه المعجزاتِ إلى ضُرُوبٍ من الاستدِلالِ و الطُّرُقِ التى

يَعتَرِضُها كثيرُ الشُّبهاتِ ، و لا يُحتاجُ إلى شىءٍ منها فى القُرآن .

۱- المِيضأه : الموضع الذى يُتوضّأ فيه ، أو المَطْهره التى يُتوضّأ منها . ذكره المؤلف فى فصل فى الدلاله على صحّه ماعدا القرآن من معجزاته صلوات اللّه عليه و آله من كتابه المغنى ص ۴۰۴ ، فقال : «و منها خبر الميضأه و أنّه وضَعَ يده فيها ، و كان الماء يفور بين أصابعه ، حتّى شرب الخلقُ الكثير من تلك الميضأه و رُووا» . و هذا الخبر مرويٌ باختلاف فى الألفاظ ، راجع تفصيل ذلك فى : بحارالأنوار ۱۷/۲۸۶ ؛ دلائل النبوّه ۶/۱۳۲ ؛ مسند أحمد بن حنبل ۵/۳۹۸ .

على أنّه لا شىءَ مِنْ مُعجزاتِه صلى الله عليه و آله إلاّ و قد تَقَدَّمَ ادّعاءَه للنُّبوّةِ و

مُطالَبَتَهُ الخَلقَ(١) بالانقيادِ له و الدُّخولِ تحتَ طاعَتِه (وجُوده و ظهوره)(٢) سوى القُرآن ؛ فكيفَ يَصِحُّ نَفىُ جَعلِه عليه السلام دليلَ نُبوّتِه ؟

* * *

و

ممّا يُعتمَد عليه فى ثبوتِ التَّحَدّى بالقُرآن :

أنّا قد عَلِمنا ادّعاءَهُ عليه و آله السَّلام النبوّةَ ، و إلزامَهُ النّاسَ طاعتَهُ و الدُّخولَ فى مِلّتِه . و لا بدّ لمن دعا إلى مِثْلِ هذه الحالِ - بل إلى ما هو دُونَها - مِنْ إظهارِ أمرٍ مّا يَقومُ مَقامَ الحُجَّهِ و الدِّلالهِ ؛ لأنّ أحدا من الفُضلاءِ لا يَجُوزُ أن يُقْدِمَ على مِثْلِ هذه الدعوى مِنْ غَيرِ تَعلّقٍ بحُجّهٍ أو شُبههٍ . حتّى أنّ جميعَ المُتَنبّينَ و ضُرُوبَ المُمَخرِقِينَ(٣) قد فَزِعُوا ، فيما ادّعَوهُ و دَعَوا إليه ، إلى تَعلُّقِ أشياءَ ادَّعَوا أنّها حُجَجٌ و بَراهينُ ؛ فلو سَاغَ أنْ يُقْدِمَ على ما ذَكَرناهُ عاقلٌ مع بُعدِه ، لم يَجُزْ - لمن ادّعى عليه الرئاسهَ ، و طالَبَهُ بالطّاعهِ و الانقيادِ ، و ألزمَهُ مُفارقهَ دِينهِ و

عادَتِه - ألاّ يُطالِبَهُ بِحُجّهٍ على قولِه و بُرهانٍ على وُجُوبِ اتّباعِه .

فكيفَ يَصِحُّ أنْ يدّعىَ نبيُّنا صلى الله عليه و آله - مِنْ بينِ جماعهِ العَرَبِ - النُّبوَّهَ و الرئاسهَ ،

و يطالِبَهُم بالانسِلاخِ مِنْ جَميعِ ما ألِفُوه و عَرَفُوه مِنَ العباداتِ ، و العَادَاتِ و الأفعالِ ، مِنْ غيرِ أن يُظهِرَ شيئا يَجعلُهُ كالحُجَّهِ على صِحَّه أمرِه و صِدْقِ قولِه ، و لا يكونَ فيهم مَنْ يُطالِبُه بذلك ، مع عِلْمِنا بتَوفُّرِ دَواعِيهم و شِدَّهِ حِرصِهم على تكذيبِه و تَوهينِ أمرِه ، و أنّهم قد تَحمَّلُوا فى طلبِ ذلك المشاقَّ ، و بَذَلُوا فيه الأنفُسَ

١- فى الأصل : للحقّ ، و المناسب ما أثبتناه .

٢- كذا فى الأصل : و فيه اضطراب بيّن .

٣- أى من يأتى بالخوارق من المشعبذين .

و المُهَجَ ، و تَعلَّقوا بكَلِّ أباطيلَ و شُبهِهٍ ، و كانَ مِنْ جميعِ ما تَكلّفوهُ أنْ يُطالِبوهُ بحُجّةٍ على قولِه ، و يُواقِفوهُ على أنّه مُطالَبٌ بما لوطُولِبَ بمثلِه لم يَنفصِل ؟ !

و

كيفَ جاز أيضا مِنْ جماعةٍ مِنْ عُقلائهم و فُضلائهم و مَنْ لا يُنسَبُ إلى عِنادٍ

و لا يُرمى بقلّه تَديُّنٍ و تَحرُّجٍ ، أن يَنقادوا له و يَتَّبِعوه ؟ !

بل كيفَ جازَ مِنْ جميعِ المُستَجيبينَ – مع كَثرَتِهم و وُفورِ عِدَّتِهِم ، و

عِلْمِنا بِتَديُّنِ أكثرِهِم – أن يَتَّبِعوه و يؤازِرُوه و يُصَدِّقوه ، و هو لم يُظهِرْ شيئا يَقتَضى التَّصديقَ ، إمّا بالحُجّةِ أو الشُّبهه ؟ !

و كلُّ هذا لو جازَ لَكانَ فيه نَقضُ العَادهِ و خُروجٌ عن المعهودِ المألوفِ فيها ، و لَكانَ يَقتَضى الإعجازَ و الدِّلالهَ مِثْلَ ما يَقتَضيهِ التحَدّى بالقُرآنِ ، بل ما هو أظهَرُ

منه فى بابِ الأُعجوبهِ ؛ فكانَ المُدافِعُ للتحَدّى بالقُرآنِ لا يَتمكّنُ مِنْ دَفعِه الاعترافَ بما يَجرى فى الإعجازِ مَجراهُ و يَزيدُ عليه .

و

إذا وجَبَ – بجميعِ ما ذكرناه – أن يكونَ عليه و آله السَّلام مُحتَجّا بأمرٍ ما ،

و مُدَّعيا به الإبانهَ و التميّزَ ، و لا شىءَ يُدّعى فيهِ ذلك إلاّ و حالُ القُرآنِ أظهَرُ ، و لا طريقَ إلى إثباتِه عليه و آله السَّلام مُتَحدِّيا و مُحتَجّا بغيره إلاّ و هو على أوضَحِ الوُجُوهِ ، فقد(١) صَحَّ التحَدّى بالقُرآنِ ، و صارَ ما دَلَّ على ثُبوتِ التحَدّى بأمرٍ مِنَ الأمورِ فى الجملهِ يَدلُّ – بالتَّرتيبِ الّذى رَتَّبناهُ – على ثُبوتِ التحَدّى بالقُرآنِ بعينِه .

* * *

و

ممّا اعتُمِد فى العلم بالتَّحدّى :

أنّ القُرآن قد صَحَّ نَقلُه بالتَّواترِ الّذى صَحَّ بِهِ أمثالُه . و آياتُ التَّحَدّى المُتضمِّنهُ

١– قبلها فى الأصل زياده : طريق إلى إثباته متحدّيا . و هو سهو من الناسخ .

للتَّوبيخِ و التَّعجيزِ فى صِحّتِه ، من[1] جُملتِه . و قد كان القَومُ يَسمَعُونَها حالاً بعد حالٍ ، و فيها مِنَ التَّحريكِ و الإزعاجِ ما هو مَعلومٌ . و هذه الآياتُ نَزَلت بمكّةَ ، و العِلْمُ بِنُزُولِها هناكَ مُستَفادٌ بالنَّقلِ الّذى به عُلِمَ نُزولُها فى الجملهِ ، فليسَ لأحدٍ أنْ يُشَكِّكَ فى تَقدُّمِ نُزولِها ، و يَقولَ : لَعلّها ممّا نَزلَ فى آخِرِ الأمرِ !

على أنّه لو ثَبتَ تأخيرُ نُزولِها لَكانَ ما قَصَدَهُ مِنْ إثباتِ التحدّى بالقُرآنِ حاصلاً على كلِّ حالٍ ، و لا فَرقَ بين تَقدُّمِه و تأخُّرِه فى الدِّلالهِ إذا عَلِمنا أنّ المُعارَضَهَ لو كانت مُمكنهً لَوجَبَ وُقُوعُها .

و

سنُبيِّنُ فيما يأتى بمشيئهِ اللّه ِ تعالى أنّ اختلافَ الأحوالِ ، و زيادهَ عَدَدِ

الأنصارِ و قِلّتَهُم ، و قُوّهَ الأمرِ و ضَعفَهُ ، لا تأثيرَ له فى ذلك ، و

أنّ المُعارَضَهَ لو أمكنَت لَوَقَعَت على تَصرُّفِ الحالاتِ .

و

ربمّا طَعَن طاعِنون فى هذه الطَّريقه بأن يقولوا :

مِن أين عَلِمتُم أنّ آياتِ التحدّى مِنْ جُملهِ القُرآنِ الّذى سَمعَهُ العَرَبُ و

تُلِيَ علَيهِم ، و لعلّها مُضافهٌ إلى الكتابِ بعد تِلك الأزمانِ ؟

و

كيفَ يَصِحُّ أنْ يَجمَعُوا بين جُملهِ القُرآنِ - و ما جَرَى مَجراه مِنَ الأقوالِ

الظّاهرهِ - و بين تَفصيلِ آياتِه و كَلِمهِ فى وُقُوعِ العِلْمِ و زَوالِ الرَّيبِ ؟ و أنتُم تعلَمُونَ أنّ العِلْمَ بجُملتِه مُخالفُ العِلْمِ بتفصيلِه ؛ لأنّ العِلْمَ الأوّلَ يشتَرِكُ فيه جميعُ العُقَلاءِ المُخالِطينَ لأهلِ الأخبارِ مِنْ غَيرِ اختصاصٍ ، و لا يَصِحُّ دُخولُ الشُّبَهِ عليه منهم . و الثّانى يَدَّعيهِ قَومٌ مِنْ جُملتِهم ، و لو شَكَّكُوا فيه لَشكَّ أكثَرُهُم ، فيجبُ أنْ يُصَحّحُوا أنّ حُكمَ آياتِ التَّحدّى حُكمُ جُملهِ القُرآنِ ، ليَصِحَّ ما ادّعيتُموه .

١- فى الأصل : و من ، و المناسب ما أثبتناه .

والجوابُ عن هذا الطَّعن :

أنّا لا نَشُکُّ فی الفَرقِ بین العِلْمِ بجُملهِ القرآنِ و تَفصیلِه ، مِنَ الوُجُوهِ التی ذُکِرَت(۱) ، لأنّ العِلْمَ بجُملتِه لا یُشَکُّ فی عُمومِه و زَوالِ الشُّبَهِ عنه ، و العِلْمُ بتفصیلِه یَجوزُ دُخُولُ الشُّبَهِ فیه .

و

لَسنا نَرتَضی طریقهَ مَن سَوَّی بین الأمرَینِ و ادّعی أنّ العِلْمَ بالتفصیلِ کالعِلْمِ

بالجُملهِ ، و أنّ مَنْ دَفَعَ العِلْمَ بالحرفِ و الکلمهِ و الآیهِ ، فی أنّه دافعٌ لما یَعلَمُهُ ضَرورهً ، کالدافعِ بجُملهِ الکِتابِ .

غیرَ أنّه لیس إذا لم یَقَعِ العِلْمُ بالشیءِ ضَرورهً - إنْ جُعِلَ العِلْمُ بجُملهِ القرآنِ مِنْ بابِ الضَّرورهِ ، أو علی وَجهٍ لا مجالَ للشکِّ و الشُّبَهِ علیه - وَجَبَ أنْ یَنفیَ و یَمنعَ مِنْ أنْ یکونَ إلی العِلْمِ به طریقٌ .

و العِلْمُ بآیاتِ التحدّی وَ مَا جَرَی مجراها ، مِنْ تفصیلِ القُرآنِ ، و إنْ لم یَکُن علی حَدِّ العِلْمِ بجُملتِه ؛ فإلی العِلْمِ بها طریقٌ واضحٌ ، و هو نَقلُ جماعهِ المسلمینَ

و

تَواتُرُهم ؛ لأنّهم بأجمَعِهِم یَنقُلُونَ أنّ هذهِ الآیاتِ ممّا کان یُتلی علی عهدِ الرَّسولِ علیه و آله السَّلام فی جملهِ الکتابِ . و قد عَلِمنا أنّ شروط التَّواتُرِ حاصِلهٌ فیهم ، بل فی کلِّ فِرقهٍ مِنْ فِرَقِهم ؛ فیجبُ أن یُعلَمَ بخَبَرِهِم صِحّهُ نقلِ هذه الآیاتِ ، و بُطلانُ قَولِ مَنْ قَدَحَ فی إثباتِها .

علی أنّ آیاتِ التحدّی لیس یَخلُو حالُها مِنْ وجهَینِ : إمّا أنْ تکوَنَ مِنْ جُملهِ ما

کانَ یَقرأهُ الرَّسولُ صلی الله علیه و آله و یَحتَجُّ به علی القَوم ، أو لا تکونَ کذلک و تکونَ مضافهً إلی الکِتابِ بعد أنْ لم تَکُن فیه .

فإنْ کانَت علی الوجهِ الأوّل : فقد ثَبَتَ ما أورَدناه مِنَ التَّحدّی علی آکَدِ الوُجوهِ

۱- فی الأصل : الذی ذُکر ، و المناسب ما أثبتناه .

.

و

إنْ كانَت على الوجهِ الثّانى : فقد كانَ يَجبُ أنْ يكونَ التعلُّقُ بها فى وُقُوعِ التحَدّى حادِثا مُستقبلًا ، و لو كانَ كذلك ما أمسَكَ اليهودُ و النَّصارى و

سائرُ الطّوائفِ الخارجةِ عن دِينِ الإسلامِ عن مُواقَفَهِ أهلِ الإسلامِ على ذلك ؛ لأنّ إمساكَهُم لا يَخلُو أنْ يكونَ مَعَ العِلْمِ بحالِهم فيما أضافُوهُ إلى كتابِهم ، أو مَعَ عدم العِلْمِ به ، و لأنّ ما فَعَلُوه ممّا يَجوزُ أنْ يَخفى عليهم .

و

لن يجُوز أنْ يُمسِكوا مَعَ العلمِ ؛ لعِلْمنا بتوفّرِ دَوَاعيهِم ، و شِدّهِ تَعلّقِهم

و تَوَصُّلِهم إلى كلِّ أمرٍ هَجَّنَ الإسلامَ و أهلَه ، و أدخَلَ الشُّبَهَ على مُعتَقِدِيه .

و

لا يجُوز أيضا أنْ يكونَ ذلك ممّا خَفِيَ عليهم ؛ لأنّهم إذا كانُوا مِنَ الاختلاطِ

بأهلِ الإسلامِ على ما هو مَعروفٌ ، و عَلِمنا أنّ احتِجاجَ المسلمينَ علَيهِم فى النبوَّهِ

مُتّصِلٌ غَيرُ مُنقطع ، سَلَفا على سَلَفٍ ، و خَلَفا على خَلَفٍ ، فلا بدَّ متى ظَهَرَ منهم فى بابِ التحَدّى و الاحتجاجِ على صحّهِ ما لم يَعْرِفُوه ، ثمّ أضافُوهُ إلى قولِهم - بعد أن لم يُضِيفوهُ إليه - أنْ يَعلَمُوا بذلك مِنْ حالِهم ، و يُواقِفوهم عليه ، و

يَحتَجُّوا عليهم به .

ألا تَرى أنّ المسلمينَ - بعد ما سَبَقَ لهم مِنَ الاحتجاجِ فى المُعجِزاتِ الّتى دَلَّ عليها الكِتابُ و الّتى لم يَدُلَّ عليها ما سَبَق - لو أضافَ بعضُهم إلى القُرآنِ آيهً أو آياتٍ تَتضمّنُ ذِكْرَ مُعجزهٍ باهرهٍ لم يُقدَّمْ ذِكرُها و الاحتجاجُ بها ، ثمّ حَاجَّ بها مُخالفى المِلّه - لَوجبَ أن يَعلَموا مُحَالَهُ ، و يُواقِفوا على أنّ ما فَعَلَهُ مُبتَدَعٌ لم يَتَقدّمْ

وُجودُه ؟

و

إذا صَحَّ ما ذكرناه - و لم يَكُن أحدٌ مِنْ مُخالفى الإسلامِ يَدَّعى أنّ آياتِ التحَدّى ممّا حَدَثَ الاحتجاجُ بها ، و أنْ يُشيرَ إلى زمانٍ بعينِه ذُكِرَت فيه ، و لم تكُن مَذكورهً قَبلَه ، و لا أنّ أحدا وَقَفَ على ذلك و لا ادّعاهُ - فقد ثَبتَ أنّها مِنْ جُملهِ الكِتابِ الّذى أظهَرهُ الرَّسول صلى الله عليه و آله .

و

قد اعتَمَد بعضُ المُتَكلِّمينَ فی ثُبوتِ التَّحَدّی بالقُرآنِ علی ما نُقِلَ مِنْ قولِ

ص:۲۸۳

الوليدِ بنِ المُغيرهِ فی القُرآن : «إنّی قَد سَمِعتُ الشِّعرَ و الخُطَبَ ، و

لیسَ هذا منه فی شیء» ، و وَصْفِه له بأنّه سِحرٌ ! و قولِ أميّهَ بنِ خَلَفٍ : «لو نَشاءُ لَقُلنا مِثْلَ هذا» . و إحضارِ بَعضِهم أخبارَ الفُرسِ ، و ادّعائه أنّه مُعارِضٌ للقرآنِ .

قالَ : لأنّ التحَدّی لو لم یکُن واقعا به و معلُوما مِنْ جِهَتِه ، لم یَکُن لجمیعِ ذلک

معنیً .

و

لیس هذا ممّا یَصِحُّ الاعتمادُ علیه ؛ لأنّ جمیعَ ما ذُکرَ لیس بمعلومٍ و لا مَقطوعٍ علیه ، و إنّما المرجعُ فیه إلی أخبارِ آحادٍ . و لیسَ یَصِحُّ أنْ یَثبُتَ التحَدّی مِن طریقِ الظنِّ ، بل لا بُدّ فیه مِنَ العِلْمِ الیَقین .

و

الکِتابُ – و إنْ نَطَقَ ببعضِ هذه الأخبارِ – فلیس یَصِحُّ الاعتمادُ علیه فی صِحَّتِها ؛ لأنّ الکِتابَ لا یکونُ حُجّهً و مَقطوعا علی صِحّهِ أخبارِه إلّا بعد صِحّهِ التَّحدّی به ، فکیفَ یَصِحُّ أن یُرجَعَ فی إثباتِ التحَدّی إلی ما لا یُعلَمُ إلّا بعد ثُبوتِه ؟ !

علی أنّ قولَ أميّهَ بنِ خَلَفٍ : «لو نشاء لَقُلنا مِثْل هذا» لا یَدُلُّ علی أنّه تُحُدِّی به و طُولِبَ بفعل مِثْلِه . و قد یَقولُ الإنسانُ هذا مُبتدِئا فیما لا یُدعی إلیه .

و

کذلک تَعجُّبُ الولیدِ منه و وصفُه بأنّه سِحرٌ لا یَدلُّ علی أکثرَ مِنْ استِغرابِه له و استِطرافِه . فأمّا الاستِدلالُ به علی التحَدّی فَبعیدٌ ، و المُعتمَدُ علی ما تَقَدَّم .

فصل: فی أنّ القرآن لم يُعارَض

الکَلامُ فی هذا الباب يقعُ فی مَوضِعَين :

أحـدُهما : مع مَن يَدَّعی أنّ القُرآنَ قـد عُورِضَ بمعـارَضهٍ مَحفوظهٍ مَنقولهٍ ، و يُومئُ إلی کَلاَمِ مُسـيلمهَ ، أو مـا جَری مجراه ممّا سنذکُره .

و

الموضِعُ الآخر : مع مَن يقول : جَوّزوا وقُوعَ المعارَضهِ ، و إنْ لم تَکُن محفوظهً و لا مَعلومهً ، و يَدّعی أنّ نَقلَها – لو کانَت واقعهً – غَيرُ واجبٍ ، أو يَدَّعی حُصُولَ مَوانعَ عن نَقلِها . و الکلامُ علی الوجهِ الثّانی أهمُّ و أوسَعُ ، و نحنُ نُقدِّمُه .

فنقول : إنّ القُرآنَ لو عُورِضَ لَوجَبَ نَقـلُ المُعـارَضهِ و العِلمُ بهـا ؛ لأنّ ظهورَها فی الأصلِ واجبٌ ، و الحاجهَ إلی نَقلِها ماسّهٌ ، و الدَّواعی مُتَوفِّرهٌ ، و

العهدُ قريبٌ .

و

إنّما يُجيزُ وقُوعَ الشّیءِ و إنْ لم يُنقَلْ ، اختِلالُ(١) هذه الشُّروطِ الّتی ذَکَرناها

فيه ، أو بعضِها .

فأمّا إذا تَکامَلَت فلابُدّ مِنْ النَّقـلِ ، و لهـذا قـالَ المتکلّمونَ : إنّ مُعَارَضَهَ القُرآنِ لو وَقَعَت لَجَرَت فی النَّقلِ مَجرَی القُرآنِ ، بل زادَت عليه ؛ لأنّ جميعَ ما يَقتَضی نَقلَ

١- فی الأصل : لاختلال ، و المناسب ما أثبتناه .

القُرآنِ - مِنْ تَوفّرِ الـدَّواعى ، و شِـدّةِ الحاجهِ ، و قُربِ العَهدِ - حاصِلٌ فى المُعَارَضهِ ، و هى تَزيدُ عليه مِنْ حيثُ لو وَقَعَت لَكانَت هى الحُجّه فى الحقيقهِ ، و

كانَ القُرآنُ

قائما مَقامَ الشُّبهةِ و نَقلِ الحُجّهِ . و ما به تَزولُ الشُّبههُ أولى فى الـدِّينِ ،و الدَّواعى إليه أقوى . و إذا صَـحَّت هذه الجُملهُ و لم نَجد نَقلاً فى المُعَارَضهِ ، وَجَبَ القَطعُ على انتِفائها ، و كِذْبِ مُدَّعِيها .

فـإنْ قيـلَ : دُلُّوا أوّلاًـ على تَكامُـلِ الشُّروطِ الّتى ذكَرتُموهـا فى المُعَـارَضهِ لو كـانت ثـابتهً ، و أنّ ظهورَهـا فى الأصـلِ واجبٌ ، و الدَّواعى مُتوفّرةٌ إلى جَميعِ ما عَدَدتُموه ، ثمّ دُلُّوا على أنّ ما هذِه حالُه لا بُدَّ مِنْ نَقلِه ، و أنّه إذا لم يُنقَلْ عُلِمَ انتِفاؤه .

قُلنا : أمّا الذى يَدُلُّ على أنّ المُعَارَضهَ لو وَقَعت لَكانت ظاهِرهً فاشِيهً ، فهو أنّ الّذى يَدعُو إلى فِعلها يدعُو إلى إشاعَتِها و إعلانِها ؛ لأنّ ما دَعا إلى تَعاطِيها هُو طَلبُ التَّخَلُّصِ ممّا طَلَبَ الرَّسُولُ عليه و آله السَّلام القَومَ به مِنْ مُفارقهِ عاداتِهم فى الأديانِ و العباداتِ و الرياساتِ ، و أن يَدفَعُوا بها نُبُوّتَه ، و

يَدحَضُوا حُجّتَه ، و يَصرِفوا الوجُوهَ عن اتّباعِه و نُصرَتِه .

و

هذه الأمورُ بعينِها داعيهٌ إلى إظهارِ المُعَارَضهِ و إعلانِها ؛ لأنّ الغَرَضَ بها

و الاحتِجـاجَ بفعلِهـا لاـ يَتمّـانِ إلاّـ مع الإظهارِ دُونَ الإخفاءِ و الكِتمانِ ، أوَ لا يَرَى الشّاكُّ فيما ذَكَرناه أنّ غَرضَ القَومِ فى تَكلُّفِ المُعَارَضهِ لم يكن لِيَعلَمَ اللّه تعالى أنّهم قـد عَارَضُوا ، بل لِيَعلَمَ ذلك المُحتَجُّ عليهم و النّاسُ جَميعا ، فيُسـقِطوا عنهم ما ظَنُّوهُ بهم مِنَ العَجزِ(١) و القُصورِ ، و يَشهَدوا بوضُوحِ حُجَّتِهم ، و عُلوِّ كَلِمَتِهم ، و تَزُولَ الشُّبهَهُ فى صِدْقِ من ادّعَى النُّبوّهَ فيهم . و هذا كلُّه لا يَصِحُّ إلاّ مع إظهارِ الاحتجاجِ و إعلانِه ، و تَكرارِه و تَردادِه .

١- فى الأصل : المعجز ، و المناسب ما أثبتناه .

و أمّا العِلْمُ بأنّ الحَاجَهَ إلى نَقلِها ماسّهٌ و

الـدَّواعى مُتوفّرهٌ فهو أظهَرُ مِنْ أنْ يُحتاجَ فيه إلى تَكَلُّفِ دِلالهٍ ؛ لأنّا نَعلمُ عِلما لا يُخالِجُنا فيه شَكٌّ و لا يَعتَرِضُـنا رَيبٌ أنّ مُخالفى المِلّهِ مِنَ اليهودِ و النَّصارى ، و المجوسِ و البَرَاهِمهِ ، و أصـنافِ المُلحِدينَ ، مِنَ الحِرْصِ على التشـكيكِ فى الإسـلامِ و تَطلُّبِ ما يُوهِنهُ و

يُوقِعُ الشُّبههَ

فيه ، على ما لا زِيادهَ عليه و لا غَايهَ وَراءه ، و أنّهم يَتَدبّرونَ و

يَبذِلُونَ الأموالَ لمن أوقَعَ فيه شُـبههً و إنْ ضَـعُفَت ، و عَضَـهَهُ بعَضِـيهٍ(١) و إنْ بَعُـدت ، حتّى أخرجَتْهم هـذه الأحوالُ إلى حِفْظِ السَّبِّ و الهِجـاءِ ، و إنْ كـان لا حُجّهَ فى شـىءٍ منهـا و لا شُـبههَ ، و إلى نَقلِ كَلَامِ مُسَـيلمهَ الرَّكيكِ الـدالِّ على ضَـعفِ عَقلِه ، و نَقصانِ تمييزِه ، و ما جَرى مَجراه ، فكيفَ بهم لو ظَفِروا بمُعَارَضهٍ مُشبِههٍ ، و كلامٍ مُماثِلٍ ؟ !

و

ما يَشُكُّ عندنا عاقلٌ عارِفٌ بأحوالِ النّاسِ فى أنّ الدَّواعى إلى نَقلِ ما ذَكَرناه

تَبلُغُ مِنَ القُوّهِ إلى حَدِّ الإلجاءِ الذى لا مَصرِفَ عنه و لا مَعدِل .

و

أمّا الكَلَامُ فى قُربِ العهدِ فواضِحٌ جدّا ؛ لأنّ حُكمَ المُعَارَضهِ فى القُربِ حُكمُ

القُرآنِ و سـائرِ مـا عَلِمنـا وقُوعَهُ و ظهُورَهُ فى تِلـك الأزمانِ ، فكيفَ يُؤثّرُ بُعـدُ العَهـدِ فى بعضِ هـذه الأمورِ دُونَ بعضٍ ، و حُكمُ الكُلِّ فيه مُتَّفِقٌ غَيرُ مُختلِفٍ ؟

فأمّا الدِّلَالهُ على أنّ ما اختَصَّ بهذه الشَّرائطِ فنقلُهُ واجبٌ ، و هى أنّ الدَّواعى

إلى النقلِ إذا كانَت على ما وَصَـفناهُ مِنَ القُوّهِ ، و لا مانِعَ عَن النَقلِ يُعقَلُ فيُوجِبُ وُقُوعَه ؛ لأنّ تَجويزَ ارتفاعِه يَنقُضُ ما عَلِمناهُ مِن حُصُولِ الدَّواعى و

قُوّتِها . و يَجرى النَقلُ فى هـذا البابِ مَجرى سائرِ الأفعالِ الّتى مَتى عَلِمنا قُوّهَ الـدَّواعى إليها و ارتفاعَ الموانعِ عنها حَكَمنا بُوجُوبِ وقُوعِها ، و متى جَوَّزنا ارتفاعَها نقَضَ هذا التَّجويزُ ما فَرَضناه مِنْ قُوّهِ الدَّواعى ، و ارتِفاعِ المَوانعِ .

١- عَضَهَهُ بعضيهه : قذفه بالباطل ، و باختلاق الكذب .

و

بمثلِ هذهِ الطَّريقهِ يُعلَمُ أنّه لم يكُن فى زمنِ النَّبِى صلى الله عليه و آله نَبِىٌّ ظَهَرَ على يدِه مِنَ المُعْجِزاتِ و الآياتِ أكثَرُ و أبهَرُ ممّا ظَهَرَ على نبيِّنا عليه و آله السَّلام ، و أنّه لم يَظهَر على يدِه قرآنٌ آخَرُ أظهَرُ فَصَاحةً و أبيَنُ بَلَاغةً مِنْ هذا ، و أنّه لم تَنقَلِبْ على يدِه المُدنُ ، و لم يَقُمِ(١) الأمواتُ مِنْ قُبورِهِم و

لم تَصِر(٢) السَّماءُ أرضا ، و الأرضُ سماءً .

و

هذه الطَّريقهَ أيضا نَسلُكُ فى أنّه ليس بين بغدادَ و الكوفهِ بَلدٌ أوسَعُ و

أكثرُ أهلاً مِن بغدادَ ؛ و أنّه لم يكُن بين مَلِكَينِ عَرَفنا أحوالَهُما و اتَّصلت بنا آثارُهُما ، مَلِكٌ أعظَمُ قَدْرا منهما و أكثَرُ جُندا ، لم يَتَّصِلْ بنا خَبَرُهُ و لم يُنقَلْ إلينا أحوالُه . و نظائرُ ما ذَكَرناهُ كثيرةٌ .

و

متى لم تَصِحَّ الطَّريقهُ الّتى سَلَكناها فى نَفيِ المُعَارَضهِ ، لم يكن إلى نَفى سائرِ ما ذَكَرناهُ طريقٌ .

على أنّا قد بَيَّنا أنّ المُعَارَضهَ لو وَقَعَت ، لَكانَت مُسَاوِيهً للقُرآنِ فيما اقتَضَى نَقلُهُ و ظهُورُه و العِلمُ به ، و ليسَ يَصِحُّ أن يَتَساوى شَيئانِ فى المُقتضى للحُكمِ و لا يَستَوِيانِ فى الحُكمِ .

و

إذا وَجَبَ نَقلُ القُرآنِ و ظُهورُه وَجَبَ نَقلُ كلِّ ما جَرى مَجراه فيما المُقتَضى

النَّقلُ و الظُّهورُ .

فإن قيلَ : قد ادَّعيتُم أنّ الدَّواعى إلى النقلِ مُتَوفِّرهٌ و الموانِعَ مُرتَفِعهٌ ، و قد مضى

دليلُكُم على إثباتِ الدَّواعى ، فمِنْ أينَ حَكَمتُم بارتفاعِ الموانعِ ؟ و لِمَ أنكرتُم أنْ يكونَ الخَوفُ مِنْ أنصارِ النَّبِى صلى الله عليه و آله و أعوانِه ، و تَظاهُرُ(٣) المُستَجِيبينَ لدعوتِه

١- فى الأصل : و يقوم ، و المناسب ما أثبتناه .

٢- فى الأصل : و تصير ، و المناسب ما أثبتناه .

٣- فى الأصل : والا تظاهُر ، و هو من سهو الناسخ .

و تَكاثُرُهُم هو المانِعُ مِنْ نَقلِ المُعَارَضهِ ، و المُوجِبُ لانكِتامِها واندِفانِها ؟ !

قُلنا : هذا يَسقُطُ مِن وُجوهٍ :

أحَدُها : أنّ الخوفَ لا يَقتَضى انقِطاعَ النقلِ جُملهً و العُدُولَ عنه على كلِّ وَجهٍ . و إنّما يَمنعُ - إنْ مَنَع - مِنَ التَّظاهُرِ به ، بهذا جَرَت العَادَاتُ . ألا تَرى أنّ الخوفَ مِنْ بنى أميّهَ فى نَقلِ فَضَائلِ أميرِالمومنينَ صَلَواتُ اللّه عليه و سلامُه ، و مَناقبِه و سَوَابقِه ، لمّا أنْ كانَ معلُوما و مُنتهيا إلى أبعَدِ الغاياتِ لم يَمنَعْ مِنْ نَقلِ الفَضَائلِ ، و لا اقتَضى انقِطَاعَ نَقلِها ، و إنّما مَنَعَ مِنَ التَّظاهُرِ بالنَّقلِ فى بَعضِ الأحوالِ .

و نحنُ نَعلَمُ أنّه لم تكُن حالُ مُخَالِفىالإسلامِ فى زمنٍ مِنَ الأزمانِ مُشَاكِلهً

لحالِ(١) الشِّيعهِ فى أزمانِ بنى أميّهَ و ما أشبَهَها فيما يُوجِبُ التَّقيّهَ و يَقتَضى الخُمولَ و الخَوفَ ، و يَمنعُ مِنَ التصَرُّفِ على الاختِيار .

و

إذا كانَ غَايهُ الخَوفِ و نِهايهُ ما يُوجِبُ التقيّهَ لم يَمنَعا مِنَ النَّقلِ ، فأولى أنْ لا يَمنَعَ مِنْ ذلك ما يَبلُغُ هذه الغايهَ و لم يُقارِبْها .

و

ثانيها : أنّ أهلَ الإسلامِ إنّما كَثُروا و صارُوا بحيثُ يُخافُ مِنهُم بعدَ الهِجرهِ . و مُدّهَ مُقامِهم بمكّهَ كانُوا هم الخائِفينَ المَغمُورينَ ، و التَقِيَّهُ فيهم لا مِنهُم ؛ فقد كانَ يجبُ أنْ تَظهَرَ المُعَارَضهُ فى هذه المدّهِ و تنتَشِرَ فى الآفاقِ و يَسيرَ بها الرُّكبانُ ، و لا تكونُ قُوّهُ الإسلامِ و أهلِه مِنْ بَعدُ مؤثّره فى ظُهُورِها ، و نَقْلِها و

حُصُولُ العِلْمِ بها . و عِلْمُنا بانتِفائها فى هذِه الأحوالِ كافٍ فى الدِّلالهِ على النبوَّهِ ؛ لأنّه يَقتَضى تَعذُّرَها على وجهٍ لا يُخالِفُ العَادهَ .

و

ثالِثُها : أنّا نَعلَمُ أنّ قُوّهَ الإسلامِ إنّما ابتَدَأت بالمَدِينهِ و بعدَ الهِجرهِ ، و قد كانَت فى تلكَ الحالِ مَمالِكُ أهلِ الشِّركِ و بلادُ الكُفرِ غالبهً على الأرضِ ، مُطَبِّقهً

١- فى الأصل : كحال ، و المناسب ما أثبتناه .

للشَّرقِ و الغَربِ ، و لم تَزَل تَتناقَصُ و تَضيقُ بقَدرِ سَعهِ الإسلامِ و

انتشارِه و غَلَبتِه على مكانٍ بعد مكانٍ . و قُبِضَ الرَّسولُ صلى الله عليه و آله و أكثرُ البلادِ يَغلِبُ عليها الكُفّارُ ، و كانت مَملكهُ الفُرسِ كحالِها لم تَنقَرِضْ ، و كذلك مَمالِكُ الرُّومِ و مَنْ جَرَى

مَجراهُم . و إلى هذه الغايهِ لم يَخلُ العالَمُ مِنْ بلادِ كفرٍ واسعهٍ ، وممالكَ كثيرهٍ لعلّها تُقارِبُ بلادَ الإسلامِ ، إنْ(١) لم تَزِدْ علَيها . فقد كانَ يَجبُ أنْ تَظهَرَ المُعَارَضهُ فى هذه البلادِ و يتَّصِلَ نَقلُها ، و كانَ يَجبُ - إذا تَقدَّمَ ظُهُورُها ، و

مَنَعَ مِنْ نقلِها و التَّظاهُرِ بذكرِها غَلَبهُ الإسلامِ على بعضِ البلاد - أنْ تَظهَرَ و تُنقَلَ فى غَيرِ ذلك البلدِ مِن بلادِ الكُفرِ ، و بحيثُ لا خَوفٌ و لا تَقيّه .

و رابِعُها : أنّ الخوفَ و التقيّهَ لو مَنَعا مِنْ نَقلِ المُعَارَضهِ على ما ادُّعى ، لَمنعَا مِنْ

نَقلِ الافتراءِ و الهِجاءِ و ما تُعُوطِى مِنَ المُعَارَضاتِ التى لا تأثيرَ لها ؛ لانّ قوّهَ الإسلامِ و أهلِه - إنْ كانَت مانِعهً مِنْ بعضِ ذلك و مُوجِبهً لانقطاعِ نَقلِه - فهى [غير]

مانِعهٍ مِنْ نَقلِ جميعِه .

و

خامِسُها : أنّ تَجويزَ خَفاءِ المُعَارَضهِ وانقِطاعِ نَقلِها ، للوَجهِ الذى ذُكِرَ ، يَقتَضى أنْ يَجُوزَ كونُ جَماعهٍ مِنَ الأنبياءِ فى زمانِه عليه السلام ظَهَرَ على كلِّ واحدٍ مِنهُم مِنَ الآثارِ

و المُعْجِزاتِ ما يَزيدُ على ما ظَهَرَ عليه ، بل عَلى ما ظَهَرَ على سائرِ الأنبياءِ

المُتقدِّمينَ مِنَ الّذينَ اتّصَلَت بنا أخبارُهُم [و] كلُّهُم دعا إلى نَسْخِ شَرعِه و

إبطالِ أمره ، و جَميعُهم حارَبَهُ و نازَلَهُ ، و جَرى بَينَهُم و بَينَهُ مِنَ الوقائعِ و الغاراتِ أكثرُ ممّا جَرَى بَينَهُ و بينَ قُرَيشٍ ، لكنّ خَبَرهُم و تَفصِيلَ أحوالِهم ممّا انكَتَم عنّا و لم يَتَّصِلْ بنا ، لِمثلِ ما ذُكِرَ من الخَوفِ و غَلَبهِ الإسلام .

و

كانَ لا يُنكَرُ أيضا أنْ يكونَ كلُّ واحدٍ مِنْ قُرَيشٍ قد عارضَهُ بمعارَضهٍ أفصَحَ

١- فى الأصل : و إنْ ، و لعلّ الواو من سهو الناسخ .

مِنَ القُرآنِ ، و لم يُنقَلْ شَىءٌ مِنْ ذلكَ ، لِلعلّهِ التى ادّعَى المُخالِفُ أنّها مَنَعَت مِنْ نَقلِ مُعارَضهِ أحدِهِم . و ما يلزَمُ مِنْ هذا أكثرُ مِنْ أن يُذكَرَ ، و التَّنبيهُ على بعضِه يُغنى عن ذِكرِ سائرِه .

و

لاـ سبيلَ إلى الامتناعِ مِنْ شىءٍ ممّا ذكرناه و إقامهِ الـدِّلالهِ على بُطلانِه ، إلّا و هو بِعينِه طريقٌ إلى العِلْمِ بانتفاءِ مُعارَضَهِ القُرآنِ ، و دليلٌ على بُطلانِها .

فإنْ قيلَ : أليسَ النَّبىُ صلى الله عليه و آله قد نَصَّ عِندَكُم على أميرالمؤمنين عليه السلام بالإمامهِ ، و أعلَنَ ذلكَ و أظهرَهُ ، و إن كُنّا لا نَجِدُ الأُمّهَ تَنقُلُ هذا النصَّ ، و لا نَعلَمُهُ كعِلمِها بأمثالِه مِنَ الأمورِ الظّاهره ، و إنّما يدَّعى نَقلَهُ مِنْ بين جَماعهِ الأمّهِ فِرقهٌ قليلهُ العَدَدِ بالإضافه إلى جَميع فِرَقِ الأمّهِ ، و تَزعَمُونَ أنتم أنّ العِلّهَ فى عُدُولِ الجُمهُورِ عن نَقْلِه و إطباقِهِم على كِتمانِه انعِقادُ الرياساتِ ، و طَلَبُ الولاياتِ ، و دُخُولُ الشُّبهاتِ ، و المَيلُ إلى الهَوى و العَصبيّهِ ، إلى أمورٍ كثيرهٍ تَذكرونَها ؟ !

فإنّ السبَبَ فى خَفاءِ النَّصِّ ، و قُصورِه فى بابِ الظُّهورِ مِنْ سائرِ الأمورِ الظّاهرهِ ، كَثرهُ دافِعيهِ و غَلَبتُهم ، و قِلّهُ المُقِرِّينَ و خُمُولُهم ، و أنّ ناقِلَهُ لَم يَزَلْ خائفا

(مِنْ نَقلِ وُقوعِه مُشفِقا)(١) منه ؛ فألّا جازَ أنْ يكونَ القُرآنُ قد عُورِضَ ، و خَفِيت مُعَارَضَتُه علَينا و لم يُنقَلْ بمثلِ سائرِ ما ذَكَرتُموه مِنَ الغَلَبهِ و

الولاياتِ و الرياساتِ و الخَوفِ و التَّقيّه ؟ !

قلنا : قـد رَضِينا بما نَذهَبُ إليه فى النَّصِّ مِثالاً و عِيارا ؛ لأنّ النَّصَّ لمّا إنْ وَقَع - فَدَعَت قوما الدَّواعى إلى قَلْبِهِ و كِتمانِه و العُدُولِ عَن نقلِه و

روايتِه ، و دَعَتْ آخَرينَ الـدَّواعى إلى روايته و نَقلِه - وقعَ مِنْ كُلِّ فريقٍ ما تَقتضيه دَواعِيه ، فَحَصَلَ الكِتمانُ مِنْ قَومٍ و النقلُ مِنْ آخَرينَ ، و إنْ كانُوا أقلَّ عَدَدا مِنهُم .

١- فى الأصل : من واقعهٍ مُشفيا ، و الظاهر ما أثبتناه .

و

ليسَ لِقلّهِ العَدَدِ مِنْ هذا البابِ تأثيرٌ ، إذا كانَ النَّقلُ فيما تقومُ به الحُجّهُ

و الخَوفُ و التقيّهُ ، لمّا إن حَصَلا مِنْ بابِ النصِّ لم يُؤثّرا فى انقِطاعِ نَقْلِهِ و يَمنَعا مِنْ روايتِه ، و إنّما مَنَعا(١) مِنَ التَّظاهُرِ به فى بعضِ الأحوالِ ، و النَّقلُ ثابتٌ مَعَ ذلك غَيرُ مُنقَطِعٍ .

فقد كانَ يَجبُ - قياسا على ما جَرَى - أنْ(٢) يَحصَلَ نَقلُ المُعارَضَهِ و يَتّصِلَ عمّن ذَكرنا وُفُورَ دَواعِيهِ و قُوَّتَها إلى النقلِ ، و لا يكونَ كِتمانُ مَنْ كَتَمَها وَ عَدلَ عَن نقلِها - لأجلِ الرئاسهِ أو غيرِها مِنْ ضُرُوبِ الدَّواعى - مُوجِبا لانقطاعِ نَقلِها ، مِنْ جههِ مَنْ لم يَحصَلْ له مِثْلُ هذا الدَّاعى ، بل هو على ضِدِّه ، و دَواعِيه كُلُّها مُتوفّرهٌ إلى النَّقلِ و الحِفْظِ .

و

لا يكونُ أيضا الخَوفُ مانعا مِنْ نقلِها ، و مُوجِبا لِدُرُوسِها و انقِطاعِها(٣) ، كما لم يَكُن مُوجِبا مِثْلَ هذا فى النَّصِّ . و كانَ المُلزِمُ لنا ما ذَكَرناه .

و الحائلُ للمُعَارَضَهِ على النصِّ يقولُ : إذا جازَ أن يَعدِلَ عَن نَقلِ النصِّ مَن دَعَتهُ الدَّواعى إلى كِتمانِه مِن فِرَقِ الأمّهِ ، و يَنقُلَهُ مِنْ جُملتِهم مَنْ دَعَتهُ الدَّواعى إلى نَقلِه ،

فألاّ جازَ أنْ تَقَعَ مُعَارَضَهُ القُرآنِ و يَعْدِلَ عن نَقلِها مَنْ عَلِمنا تَوفُّرَ دَواعِيه إلى النقلِ ، و مَنْ جَوَّزنا أنْ يكُونَ له داعٍ إلى تَركِه ، حتّى يُطبِقَ الخَلقُ على تَركِ النَّقلِ ، مع عِلْمِنا بِتوفّرِ دَواعى أكثرِهم إليه ؟

و

هذا مِنْ أوضَحِ المُعَارَضَاتِ فَسَادا و أبعَدِها مِنَ الصَّوابِ ، اللّهمَّ إلاّ أن يقولَ : إذا جازَ فى النصِّ ما ذَكَرتُموهُ ، فألاّ جازَ مِثْلُهُ فى المُعَارَضَهِ ؟ (و مَنْ قَبِلَ ذلك لم

ص:٢٩٢

١- فى الأصل : منعنا ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

٢- فى الأصل : فى أن ، و هو غير مناسب للسياق .

٣- فى الأصل : لدروسه و انقطاعه ، و المناسب ما أثبتناه .

يَمتَنِعْ منه فنقلناه(١))(٢) .

و

يَجبُ منه أن يُجيز نَقلَ المُعَارَضَهِ مِنْ كُلِّ مَنْ عَلِمنَا تَوفُّرَ دَواعِيه إلى نَقلِها مِنْ مُخالفى الإسلامِ ، الّذينَ بِنَقلِ بعضِهم تجبُ الحُجّهُ و يَنقَطِعُ العُذرُ . و إذا كنّا غَيرَ واجِدينَ له ، قَطَعنا على انتِفائها .

على أنْ لا نُسَلِّمَ فى نَقلِ المُعَارَضَهِ مِنْ أسبابِ الانكِتامِ و الخَفاءِ ، مِثْلَ ما عَلِمنا ثُبوتَه مِنْ نَقلِ النصِّ ؛ لأنّا نَعلَمُ أنّ الدَّولهَ و السُّلطانَ ، و

العِزّه وَ الكَثْرهَ ، و البَسطَهَ و القُدرهَ ، و سائرَ أسبابِ التمكُّنِ حَاصِلهٌ فى مُخالفى النصِّ و دافِعيهِ ، مُنذ قُبِضَ الرَّسولُ صلى الله عليه و آله و إلى هذهِ الغايهِ ، و أنّ القَائلينَ بالنصِّ وَ المُعتَقِدينَ له فى سائرِ هذه الأحوالِ مَغمُورُونَ مقهُورُونَ ، و إنْ اختَلَفَتِ الحالُ بهم :

فتارهً : تَنتَهى بِهِمُ التقيّهُ و الخَوفُ إلى جُحُودِ مَذاهِبِهم و التَّظاهُرِ بِخَلافِها ، حتّى

أنّ مَنْ عُرِفَ بِمَذهبِه مِنهُم إمّا أنْ يكُونَ مُستَتِرا مُندفِنا لا يُوقَفُ على خَبَرِه ، أو مَسفوكا دمُه ، مُنتَهَكا حُرمتُه !

و

تارهً أخرى : - و هى أحسَنُ أحوالِهم و نِهايهُ رَجائهم - يكُونُونَ غَيرَ خائفينَ على نُفُوسِهم ، و لا مُلجَئينَ إلى جَحْدِ مَذاهِبِهم ، غيرَ أنّ مُخالِفَهُم(٣) أعلى كَلِمهً ، و أنفَذُ أمرا ، و أشَدُّ انبِساطا .

و هذه أحوالُهُم فى سائرِ البِلادِ و ضُرُوبِ الممالكِ ، فإنّا ما نَعرِفُ مَملَكهً مِنَ

الممالكِ ، و دولهً مِنَ الدُّولِ بهذا العَهدِ الّذى ذَكَرناهُ ، و إلى قَريبٍ مِنْ زمانِنا هذا كانتِ الشِّيعهُ مُستَوليهً عليها ، و كانَ مخالفُها مَغمُورا فيها ، و بعضُ هذه الأمورِ يَقتضى مِنَ الخَفَاءِ أكثرَ ممّا عليه النَصُّ .

و

ليس هذه حالَ مُخالفى الإسلام ؛ لأنّا قد بَيّنا أنّهم فى الأصلِ كانوا أكثَرَ

١- هكذا الكلمه وردت فى الأصل غير منقوطه : فنقلناه .

٢- كذا فى الأصل .

٣- فى الأصل : : قادرهم ، و الظاهر ما أثبتناه .

و أظهَرَ ، و أنّ الإسـلامَ لمّا عَزَّ و قَوِىَ و كَثُرَ أهلُهُ ، و اتّسَعت أقطارُهُ ، لم يَخلُ كُلَّ زمانٍ مِنْ بلادٍ لِلكَفرِ و أهلِه واسعهٍ ، و ممالِكَ مَنيعهٍ ، و سُلطانٍ ظاهرٍ ، فكيف يُسَوَّى بين نَقلِ المُعارَضَهِ - لو كانَ لها أصلٌ - و بين نَقلِ النصِّ فى الخَفاءِ و

الظهُورِ ، و حالُهما مِنَ التبايُنِ على ما وَصَفناه ؟!

و

كيـفَ يَصِحُّ أنْ يُسوّىَ عاقِلٌ بين النَّصِّ و المُعارَضَهِ ، و يَلزَمَ أحـدَهُما على الآخَر ؟ و قـد بيّنـا أنّ العِلْمَ بـأنّ القُرآنَ لم يُعارَضْ مُعارَضهً ظَهرت و انتَشرت على الحدِّ الّذى أوجَبنـاه يَجرى مَجرَى العِلمِ بـأنّه لم يَظهَرْ فى زمـانِه عليه السـلام مِنْ كبيرِ الآياتِ و المُعْجِزاتِ ، و أنّه لم يُعارِضْهُ جَميعُ العَرَبِ ، و أنّه لا بَلَدَ مُشَاكِلٌ بَغدادَ بينها و بين واسطٍ ، إلى سائرِ ما عَدَدناه .

و

نحنُ نعلَمُ أنّ أحـدا من العُقَلاءِ المُخـالِطينَ لأهـلِ الأخبارِ لا يَشُكُّ فى شىءٍ مِن هـذه الأمورِ ، و حُكمُ بعضِها فى حُصُولِ العِلمِ بانتِفائه حُكمُ جميعِها ، و

إنْ أرادَ المُخالِفُ أنْ يجعَلَ هذا العِلمَ ضَروريّا فَليَفعَلْ ، فما مُضَايقهٌ هاهنا فى الفَرقِ بين الضَّرورهِ و الاكتِسابِ .

و

معلومٌ أنّ حُكمَ النصِّ فيما ذَكَرناه مُفارِقٌ للمُعَارَضَهِ و ما أشـبَهها ؛ فإنّ مُخالِفَنا فيه لا يُمكِنُه أنْ يَدَّعىَ أنّ العِلْمَ بانتفاءِ النصِّ على أميرِالمؤمنينَ صـلواتُ اللّه عليه كـالعِلْمِ بانتفـاءِ بلـدٍ بين واسطٍ و بغـداد على الصِّفهِ الّتى ذَكَرناها ، أو كالعِلمِ بانتفاءِ النصِّ بالإمامهِ على سَلمانَ أو على أبى هُريره . و هذا بيِّنٌ فى الفَرقِ بين الأمرَينِ .

فإنْ قيلَ : فإنّ مُخالِفيكُم فى النصِّ ربّما ادَّعَوا العلمَ بفَقْدِه ، على الحدِّ الّذى ذكرتُموه !

قُلنـا : لو كـانَ العِلْمُ بفَقْدِ النَّصِّ على أميرِالمؤمنين صـلواتُ اللّه عليه يَجرى مَجرى العِلْم بفقـدِ النصِّ على أبى هُريرهَ و انتفاءِ البَلَدِ الّذى ذَكَرنَاه ، لَوجَبَ أنْ لا يَصِحَّ مِنَ الجَمعِ العَظيمِ مِنَ العُقَلاءِ الاعتقادُ له و التَّديُّنُ به ، كما لا

يَصِحُّ منهم ذلك فى أمثالِه .

ص:۲۹۴

و لوَجَبَ أن تَقبُحَ مُناظَرَهُ مُعتَقـدِيه ، كما قَبُحَتْ مُنَاظَرهُ مَنْ خالَفَ فى البُلـدانِ ، و اعتَقَد النصَّ على أبى هُريرهَ . و لَكانَ جَميعُ ما تَكَلّفَهُ خُصُومُ الشِّيعهِ - مِنْ مُناظَرَتِهم فى النصِّ ، و وضعِ الكتبِ عليهم فيه - خَطأً و عَبَثا !

و

مَنْ صارَ فى الدَّعوى إلى هذه الحالِ هانَتْ قِصّتُهُ ، و خَفَّت مَؤونَتُه ، و

ما يُقابِلُ به الشَّيعهُ مَنْ تجاسَرَ على هذه الدَّعوى من خُصُومِهم مَعروفٌ .

فإنْ قيل : كيفَ يكونُ العِلْمُ بفقدِ مُعَارَضَهِ القُرآن جاريا مَجرَى العِلم بفَقـدِ النَّبىِ الّـذى وَصَـفتُمُوه و البَلَـدِ الّذى ذَكَرتُموه ، و قد ناظَرَ المُتَكلِّمونَ قَديما و حَديثا مَنِ ادّعَى المُعَارَضَهَ ، و وَضَعُوا الكُتُبَ عليه ، و هُم لا يفْعلُونَ ذلك مَعَ مَنْ خَالَفَ فى القُرآنِ و ما جَرَى مَجراه(١) ؟

و

إذا جازَ أنْ يُناظِرَ هؤلاءِ - و إنْ كانَت حَالهُم حالَ مَنْ خَالَفَ فى البُلدانِ

و غيرِهـا - جازَ أيضا أنْ يُناظِرَ الـذَّاهبُ إلى النصِّ على أميرِالمومنينَ عليه السـلام ، و إنْ كانَت حَالُه حَالَ مُـدَّعى النَّصِّ على أبى هُريره .

قُلنـا : لمْ يُنـاظِرِ المتكلِّمـونَ قَـديما و لاـ حَـديثا مَن ادّعى أنّ القُرآنَ قـد عُورِضَ بمعـارضهٍ ظَهَرَت وَ شَـاعَت ، و عَلِمَهـا المُوافِقُ و المُخـالِفُ ، ومَعَ هـذا لم تُنقـلْ ، كمـا أنّهم لاـ يُنـاظِرُونَ مَن ادّعى نَبِيّـا معه صـلى الله عليه و آله ، و بَلَـدا غَيرَ معروفٍ . و أكـثرُ ما يُستَعمَلُ فى مِثْلِ هذا ، التنبيهُ وَ التوقِيفُ .

و

مـا وَجَـدنا أيضـا قومـا مِنَ العُقَلاـءِ يـذهَبُونَ إلى وُجودِ هـذه المُعَارَضَهِ ، و يَتـديَّنونَ باعتقادِها أو تجويزِها ، و لا مُعتَبَرَ بالوَاحِـدِ و الاثنينَ ممّن يجوزُ أنْ يُظهِرَ خِلاَفَ ما يُبطِنُ ، و يَهونُ عليه التَّظاهُرُ بالمُكَابَرهِ و المُباهَته .

و إنّما ناظَرَ المُتَكلِّمونَ مَنْ جَوَّزَ وُقُوعَ مَناظَرهٍ لم يَطَّلِعْ علَيها إلاّ الوَاحِدُ

١- فى الأصل : مجراها ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

و

الاثنانِ و مَنْ جَرَى مَجراهُما ممّن يَجُوزُ أنْ يَكتُمَها وَ يطوىَ ذِكْرَها لِبعضِ الأغراضِ .

أو مَن قالَ : جَوّزوا أنْ تكُونَ المُعَارَضَهُ قد حَصَلَت بعد قُوّهِ الإسلامِ و

أهلِه ، ممّن لم يَتَمكّنْ مِنْ إظهارِها خَوفا و تَقيّهً

فأمّا مُعَارَضَهٌ اطَّلعَ عليها جماعهُ الأولياءِ و الأعداءِ ، و وَقَعَ الاحتِجاجُ بها فى المَحافلِ و المُنَاظَرهُ عليها فى المجامعِ ، فلَيست ممّا يُنكِرُهُ عاقلٌ أو يُجوّزُه !

فإنْ قيلَ : و

لِمَ أنكرتُم أنْ يكونَ أحدُ العَرَبِ قد عَارَضَ القُرآنَ ، و لم يَطَّلِعْ على خَبَرِه إلاّ الواحدُ و الاثنانِ مِنْ أصحابِ النَّبىِ صلى الله عليه و آله ، و أهلِ العَصَبيّهِ له ، و أنّ مَنْ عَلِمَ بذلك مِنْ حالِه قَتَلَهُ و طَوَى مُعَارَضَتَه ، فلهذا لم تَظهَرْ ؟ !

قُلنا : إذا كنّا قد عَلِمنا بأنّ المُعَارَضَهَ لم تَقَعْ مِنْ وُجُوهِ الفُصَحاءِ و جماعهِ الخُطَباءِ و الشُّعراءِ الّذين كانوا يَتَمكّنونَ مِنْ إظهارِ المُعَارَضَهِ لو

فَعَلُوها ، و لا تَمَّ عليهم فيها شىءٌ ممّا ذُكِر ، مع تَوفُّرِ الدَّواعى و شِدَّه الحِرصِ ، فقد دَلَّ ذلك على أنّهم مَصرُوفُونَ عن المُعَارَضَهِ ، و أنّها مُتَعذِّرهٌ عليهم على وجهٍ يُخالِفُ العادَهَ ، و أنّ الرَّسُولَ صلى الله عليه و آلهصادقٌ فيما خَبَّرَ به عن ربِّه مِنْ مَنْعِهم عن مُسَاواتِه و مُعَارَضَتِه ، تأييدا له و تَصدِيقا لدعوتِه .

و

تَعلَمُ حينئذٍ أنّ جَميعَ الخَلقِ فى التعَذُّرِ و القُصُورِ على هذه الصِّفهِ ، و أنّ المنعَ لا بُدَّ أنْ يكونَ عامّا شائعا ؛ لأنّ ما يَقتَضى حُصُولَه فى مَوضِعٍ مِنَ المَواضِعِ يَقتَضى عُمُومَه ، و لهذا نَقولُ كثيرا : إنّ عِلْمَنا بِقُصُورِ واحدٍ مِنَ العَرَبِ – ممّن عَلِمْنا تَمكُّنَهُ مِنَ الفَصَاحهِ و تَصَرُّفَهُ فيها – عن المُعَارَضهِ ، و أنّه رَامَها و اجتَهَدَ فيها فلم يَتأتَّ له ، كافٍ فى الدِّلالهِ على النبوَّهِ و صِحّهِ المُعْجِزِ ، و إنْ لَم نَعلَمْ أنّ حُكمَ غَيرِه حُكمُه فى التَّعَذُّرِ . و الحقُّ بِحمدِ اللّه ِ أوضَحُ و أشهَرُ مِنْ أن يَخفى عَلى طالِبيه مِنْ وَجهِه .

* * *

فأمّا الكَلَامُ على مَن أشار إلى أشياءَ بِعَينِهما(١) ، و ادَّعى أنّها مُعَارضَةٌ للقرآن :

فرُبّما تَعلَّقوا بكَلَامِ مُسَيلَمَة ، و ربّما ذَكَرُوا ما فَعَلَهُ النَّضرُ بنُ الحارثِ مِنَ القصَصِ بأخبارِ الفُرس .

و

ربّما تَعلَّقُوا بما حَكاهُ اللّه تعالى فى كتابِه عن أبى حُذَيفهَ بنِ المُغَيره(٢) مِن قولِهِ : «لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعا»(٣) إلى آخرِ الحِكَايهِ عنه ، و يقولونَ : إنّ كلامَهُ المحكِىَ يُساوى سُورَةً قصيرةً مِنَ القُرآن !

و

ربّما عَمَدُوا إلى بَعضِ القُرآنِ فَغَيّرُوا مِن خِلالِه و أثنائه ألفاظا ، و

أبدَلوها بغيرِها ، و ادّعَوا أنّها مُعَارَضةٌ ، كقولِهم : «إنّا أعطَيناكَ الجَماهِر ، فَصَلِّ لربِّكَ و بَادِر ، إنّ شَانِئكَ لَكافِر» ! و جميع ما حَكَيناهُ ضَعيفٌ ، و أنّه لا تَدخُلُ على عاقلٍ به شُبهةٌ .

أمّا ما ذكروه أوّلاً مِنَ التعلُّقِ بكلامِ مُسَيلمَة فجَميعُ العُقَلاءِ - فَضلاً عن الفصَحاءِ - يَعلَمُون بُعدَ ما حُكى مِنْ كَلَامِه عن الفَصَاحهِ ، بل عن السَّدادِ و

صِحَّهِ المعانى ، و أنّه لا حَظَّ له مِنَ الفَصَاحهِ و لا نَصيبَ مِنَ الاستقامهِ ، حتّى أنّهم يَنسِبُونَ مَنْ يستَحسِنُ إظهارَ مِثْلِه عن نفسِه إلى الغَبَاءِ والجُنُون ، و يُقِيمونَهُ مَقامَ مَنْ يُسخَرُ منه و يُهزأُ به ؛ فكيفَ يُسوَّى عاقلٌ بين ما جَرَى هذا المجرى و بين أفصَحِ الكَلَامِ و أبلَغِهِ و أصحِّه مَعانىَ و أكثرِه فَوائد ؟ !

و

قد كان غَيرُ مُسيلَمَة مِنْ وَجُوهِ الفُصَحاءِ و أعيانِ الشُّعراءِ ، على الكَلَامِ

الفَصِيحِ أقدَرَ ، و به أبصَرَ و أخبَر ؛ فلو كانَت معارَضَةُ القُرآنِ مُمكنةً و غَيرَ مَمنوعةٍ(٤) لَكانَ القَومُ إليها أسبَق ، و بها أولى .

و

أمّا ما ذَكَر[و]ه ثانيا : مِنْ فِعلِ النَّضرِ بن الحارثِ فَتَمويهُهُ بما فَعَلَهُ غَيرُ خافٍ على أحدٍ ؛ لأنّ التحَدّى إنّما كان بأنْ يأتُوا بمثِله فى فَصَاحتِه و نَظمِه ، لا فى طريقهِ

ص:٢٩٧

١- فى الأصل : بعينه ، و المناسب ما أثبتناه .

٢- هو الوليد بن المغيره .

٣- سوره الإسراء : ٩٠ .

٤- فى الأصل : ممنوع ، و المناسب ما أثبتناه .

القصَصِ و الأخبارِ . و كيفَ يُظَنُّ ذلكَ و الاقتصارُ وَقَعَ فی التحَدّی علی سُورهٍ مِنْ جُملهِ الكِتابِ ، و ليس كُلَّ سُورهٍ تَتَضمّنُ أخبارَ الأممِ الماضيهِ ؟

و

دُعاؤه عليه السلام أيضا لهم إلی أنْ يأتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مُفتَرَياتٍ يَدلُّ علی أنّه لا اعتبارَ فی التحَدّی بما تَضَمّنَهُ القُرآنُ مِنْ أخبارِ الأممِ ، و أنّه وَقَعَ بما لا فَرقَ بين الافتراءِ و الصِّدقِ .

علی أنّا لم نَجِد أحدا مِنَ القَومِ احتَجَّ بفعلِ النَّضرِ و حَاجَّ بمُعَارَضَتِه ، و لا ذكرَهُ فی شیءٍ مِنَ الأحوالِ علی اختلافِها . و لم يكن هذا إلّا لِعلْمِهم بتَمويهه ، و أنّه لا حُجَّهَ فيما صَنَعَهُ و لا شُبهه . و قد كانَ أيضا نَفرٌ مِن فُصَحاءِ قُريشٍ و غَيرِ قُريشٍ – ممّن انتَهَت حالُه إمّا إلی الانقيادِ و الاستِجابهِ و البَصيرهِ ، أو إلی القَتلِ و تَلَفِ النُّفوسِ و الأهلِ و المالِ – علی مثلِ ما فَعَلَهُ أقدَر ، فلو عَلِمُوا فيه حُجّهً أو شُبههً لَبادَروا إليه .

و

أمّا ما ذَكَرُوه ثالثا : من الحِكَايهِ عن أبی حُذيفهَ بنِ المُغيرهِ فإنّما حَكَی اللّه

تَعالی معنی كلامِه لفظَهُ بعينه ، و علی هذا الوَجهِ حَكَی تعالی فی القُرآنِ كثيرا مِنْ أقوالِ الأممِ الماضيهِ ، و إنْ كُنّا نَعلَمُ أنّ لُغاتِهم مُخالِفهٌ لِلُّغهِ العَرَبِ ، و هكذا يَحكِی العَربیُ عن الأعجمیِ ، و الفَصِيحُ عن الألْكَنِ .

و

لو كانَ ما تَضَمّنَهُ القُرآنُ حِكَايهَ لَفظِه بِعَينِه علی تَرتيبِه و نِظامِه ، لَوجَبَ أنْ يَحتَجَّ به العَرَبُ ، و يَتَنبّهُوا علی حُصُولِ المُعَارَضهِ ، بل تَناقُضِ القُرآنِ ؛ لأنّه كان يَتَضمّنُ علی هذه الدَّعوی ، الشَّهادهَ بأنّ مُعَارَضَهَ سورهٍ ممّن عَارَضَهُ غَيرُ ممكنهٍ ، و الشَّهادهَ بأنّها قد بانَت مِمّن وَقَعَتِ الحِكَايهُ عنه . و ما يَدَّعی أحدٌ مِنَ القُرآن مِثْلَ هذه المُعارَضه(١) .

ص:٢٩٨

١– فی الأصل : المفاوضه ، و الظاهر ما أثبتناه .

و

أمّا ما ذَكَرُوه رابعا فهو نَفسُ القُرآنِ ، و إنّما غُيِّرَت منه كلمةٌ بعدَ أخرى ، فليس هكذا تكونُ المُعَارَضهُ ؛ لأنّ القَولَ بذلك يُؤدّى إلى أن يكونَ جَميعُ اللُّكْنِ

و المُعْجَمين مُتمكِّنينَ فى مُعَارَضَهِ سائرِ الفُصَحاءِ و الشُّعراءِ ؛ لأنّا نَعَلمُ أنّ هذا الضَّرْبَ مِنَ المُعَارَضَهِ لا يَتعذّرُ عليهم .

و

ما تجرى هذه المُعَارَضَهُ إلاّ مَجرى مَنْ عَمَد إلى بَعضِ القَصَائدِ فغَيَّرَ قَوافيَها

فقط ، و تَركَ باقى ألفاظِها على حَالِه و ادّعى أنّه قَد عَارَضَها ، أو غَيّر مِنْ كتابٍ مُصَنِّفٍ فَاتِحتَه و خَاتِمتَه ، فأورَدَ جميعَه على تَرتيبِه ، ثُمّ ادّعى مِثْلَ ذلك !

على أنّا قد بَيّنا أنّ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ العَرَبِ الفُصَحاءِ الّذينَ أهَمَّهُم هذا الأمرُ و كرَثَهُم كانوا بهذه الأمُورِ أقوَمَ و أعرَفَ ، و لم يَتركُوا التعرُّضَ لها إلاّ لِعلمِهم بأنّه لا طائلَ فيها .

ص:٢٩٩

فصل: فی أنّ مُعَارَضَه القُرآن لم تَقَع لِتَعذُّرِها

آكَدُ ما يَدُلُّ على أنّ الفِعلَ مُتَعـذّرٌ على الفاعلِ ألاّ يَقَعَ منه ، معَ تَوفُّرِ دَواعِيه إليه . و على هذه الطرِيقهِ يُعتَمدُ فی أنّ الألوانَ و ما جری مَجراها مِنَ الأجناسِ غَيرُ

مَقدورَهِ لنا ، و فی الفَصلِ بين القَادرِ وَ مَن لَيس بقادرٍ ، و العَالِم و

مَن ليسَ بعالمٍ ؛ لأنّ دواعیَ أحدِنا إذا قَوِی إلی جنسِ الفِعْلِ فلم يَقَع حَكَمْنا بتعذّرِه :

فانْ كانَ تَعذُّرُهُ مع ارتفاعِ سائرِ المَوانعِ ، حَكَمنا بأنّه غَيرُ مَقدورٍ لمن تَعَذَّرَ

عليه .

و

إن كانَ هُناكَ مانعٌ ، لم يَدُلَّ التعذُّرُ علی ارتفاعِ القُدرَهِ ، بل جَوَّزنا أنْ يكُونَ تَعذُّرُه للمانعِ مع كونِه مَقدورا .

و

إنْ كانَ الّذی تَعَذَّرَ هو وُقُوعُ الفِعلِ على بعضِ الوجوهِ دُونَ جِنسِه ، نَظَرنا

أيضـا ، فـإنْ تَعَـذَّرَ مع كمـالِ الآلاتِ و ارتفـاعِ الموانِعِ ، حَكَمنـا بـأنّ تَعـذُّرَهُ لارتفاعِ العِلمِ ، و إلاّ جَوَّزنا أنْ يكونَ التعـذُّرُ لبعضِ المَوانِعِ ، أو لِفَقدِ بعضِ الآلاتِ ، مع كُونِ مَنْ تَعذَّرَ عليه عالِما ، فمن قَدَحَ فی هذه الطَّرِيقهِ لم يُمكنْهُ أنْ يَعلمَ شيئا ممّا ذَكرناه .

و إذا صَحَّتْ هـذه الجُملهُ ، و وَجَدنا العَرَبَ الّذين تُحُدُّوا بالقُرآنِ لم يُعارِضُوه - مَعَ تَوفّرِ دَواعِيهم إلی المُعَارَضَهِ و كَثرهِ بَواعِثِهم عليها ، و مع أنّهم لم يُعارِضوا عَدَلُوا

إلی أمورٍ یَشُقُّ فِعلُها ، و یَثقُلُ تَحمُّلُها ، کالحَربِ و ما فی معناها ممّا لا یَصِلُونَ به ، و إنْ تَناهَوا فیه ، إلی غَرَضِهم علی الحَقیقهِ – وجَبَ القَطعُ علی تَعذُّرِ المُعَارَضَهِ ،

و

صارَ عُدُولُهم إلی الأمرِ الشَّاقِّ المُتعِبِ الّذی لا یُوصِلُ إلی المرادِ مَعَ تَرکِهم السَّهلَ (الذی لا کُلفَهَ [فیه] وَ هو مُوصِلٌ إلی المُراد)(۱) مُورِدا لِدِلالهِ التعَذُّرِ ، مُوضِحا لطریقِها .

و

إنْ کانَ انصِرافُهُم عَن المُعَارَضهِ – مع تَوفُّرِ الدَّواعی – کافیا فی العِلْمِ بتَعذّرِها لو لم یَتَجشَّموا ، معَ الانصِرافِ عنها فعلاً شاقّا ، و جَرَی ذلک مَجری مَنْ له غَرَضٌ یَصلُ إلیه بفعلٍ لا کُلفهَ علیه فیهِ و لا مَشَقّهَ ، فَعَدلَ عنه إلی تَکلُّفِ ما یَشُقُّ و یُتعِبُ و لا یُوصِلُ إلی الغَرَضِ المطلوبِ ، مع ارتفاعِ الشُّبههِ عنه فی الأمرَینِ . و لا شکّ فی أنّ مَنْ هذه حالُهُ یَجبُ القَطعُ علی أنّ ما به یَصِلُ إلی غَرَضهِ مُتعذّرٌ علیه .

و

اعلَمْ أنّ جمیعَ ما یُورِدُه المُخَالِفُونَ مِنَ الشُّبَهِ فی هذا البابِ یَرجِعُ إلی أصلٍ واحدٍ و إنْ کَثُرَت ، و هو القَدْحُ فی تَوفُّرِ الدَّواعی إلی المُعَارَضَه .

و

أنتَ متی تأمّلتَ ما یتَعلَّقونَ به مِنَ الشُّبَهِ وَجَدتَهُ لا یَخرُجُ عمّا ذکرناه ؛ لأنّهم رُبّما نازَعُوا فی أصلِ ما ادّعَیناهُ مِنْ قُوّهِ الدَّواعی إلی المُعَارَضهِ ، و قالوا : مِنْ أینَ لکُم أنّ الأمرَ علی ما ادَّعیتُمُوه ؟ و طالَبُوا بالدِّلالهِ علیه علی سَبیلِ الجُمله .

و

رُبّما قالوا : جَوِّزوا أنْ یَدخُلَ علی القَومِ فی ذلک شُبههٌ مِنْ غیرِ تَعیینٍ لها ؛ فإنّهم لم یکُونُوا مِنْ أهلِ الجَدَلِ و النَّظرِ ، و لو کانوا أیضا مِنْ أهلِها کانَ دُخُولُ الشُّبهاتِ علیهم مُمکِنا غَیرَ ممتنعٍ ، لأنّه لا سَبیلَ لکُم إلی ادّعاءِ معرفهٍ ضروریّهٍ تَعُمُّ العُقَلاءَ بأنّ المُعَارَضَهَ أولی مِنْ غَیرِها . و إذ کانَ المرجعُ إلی الاستِدلالِ ، جازَ دُخُولُ الشُّبَهِ فیه .

۱– وردت هذه العباره فی الأصل بعد قوله السابق : لا یوصل إلی المراد ، و قد وضَعْناها فی سیاقها المناسب .

و

ربّما عَيَّنوا الشُّبهةَ الّتى يَدَّعُونَ دُخُولَها على القَومِ و أشاروا إليها ، فقالوا : لعلّهم اعتَقَدُوا أنّ المُعَارَضَةَ لا تَبلُغُ فى قَطْعِ المادّةِ و حَسْمِ الأمرِ مَبلَغَ الحربِ ، فَعَدَلُوا إلى الحَربِ ، لأنّها سَببُ الرّاحه .

و

ربّما قالوا : لا يَمنعُ أنْ يكُونُوا عَدَلُوا عن المُعَارَضَةِ ظنّا منهم بأنّ الخِلَافَ يَقعُ فيها ، و يَتَنَازَعُ النّاسُ أمرَها(١) ، فيَقولُ قَومٌ : قد أُصِيبَ بها مَوضِعُها ، و يأبى ذلك آخَرونَ ، و يَترَدّدُ فيها مِنَ الكَلَامِ و الخَوضِ ما تَشتَدُّ معه الشَّوكَةُ ، و تَقوى العُدّةُ ، و يُفضى الأمرُ الى الحَربِ ، فقَدَّموها .

و

ربّما قَالُوا : لعلَّ المِثلَ الّذى دَعَاهُم إلى الإتيانِ به أشكَلَ عليهم ، و لم يَعلَمُوا

هل المُرادُ به المُماثَلَةُ فى الفَصَاحةِ ، أو فى التكلُّمِ ، أو فيهما ، أو فى الإخبارِ عن الغُيُوبِ ؟ فعَدَلُوا عن المُعَارَضَةِ لهذا الإشكالِ إلى الحَربِ .

و

ربّما قالوا : جَوَّزوا أنْ يكُونُوا تَرَكُوا المُعَارَضَةَ ، لأنّهم عَلِمُوا فَضلَ المأثُورِ مِن كَلَامِهم و أشعارِهم على ما أتى به فى الفَصَاحةِ و البَلاغةِ ، و ظُهُورُ ذلك للفُصَحاءِ على وجهٍ لا يَقعُ فيه إشكالٌ .

و

رأوا أنّ تَكلُّفَ المُعَارَضَةِ – مع ظُهورِ الحالِ – لا مَعنى له ، كما يَفعَلُ الحُصَفاءُ(٢) بمن يَتَحدّاهُم و

يُقرِّعُهُم بالعَجْزِ عن المشيِ و التَّصرُّفِ فى حَالِ مَشيِهم وَ تَصرُّفِهم ؛ فإنّهم لا يكادُونَ يستَعمِلُونَ مع مَن هذه حالُه شيئا من المُحاجّةِ

و المُواقَفَةِ ، بل يكونُ الإمساكُ عنه أحرَى ما عُومِلَ به .

و

ربّما قالوا : لَعلّ الّذينَ كانُوا يتَمَكّنونَ مِنْ مُعَارَضَتِه جماعةٌ مِنْ جُملةِ العَرَبِ

واَطَأَتْهُ على إظهارِ المُعْجِزِ ، لتُشارِكَهُ فيما يَتِمُّ له .

و

ليسَ تَخرجُ هذه الشُّبهةُ أيضا عمّا حَصَرناهُ مِن الأصلِ و قُلنا : إنّ مَرجِعَ

ص:۳۰۳

۱- فی الأصل : أمرهما ، و المناسب ما أثبتناه .

۲- الحَصیف : الرجل المُحكَم العقل .

الشُّبهِ فی هـذا البـابِ إلیه ؛ لأنّ المُعتَرِضَ بها کأنّه یقول : إنّ القَومَ المُتَمکّنینَ مِنَ المُعَارَضَهِ انصـرَفوا عنها لِلغَرضِ الّذی ذَکَرَه . فهو مُخالفٌ لطریقهِ ثُبُوتِ الدَّواعی ، و إنّما ذَکَرنا هذه لئلّا یَظُنَّ ظانٌّ خِلافَه .

و إنّما لم نَذکُر ما لا یَزَالُونَ یَتعلّقونَ به مِنْ قَولهم : لعلّه علیه السلام تَعَمّلَ للقرآنِ دَهرا

طَویلاً ، فَتأتّی مِنْه ما لم یَتَأتَّ منهم ، أو لأنّه کانَ أفصَحَهُم .

و

لم نذکُرْ أیضا ما یَتَعلّقُونَ به و یجعَلُونَه کالمانعِ مِنْ فِعلِ المُعَارَضَه ، مثل قولِهم : إنّه بَدَأهُم بالحَربِ ، و شَـغَلهُم بها عن المُعَارَضَه ، و قولِهم : إنّهم امتَنَعُوا منها لخَوفِهم مِنْ أولیائه و أنصارِه ؛ لأنّ هـذا مِنْ قائلیهِ اعترافٌ بتَعذُّرِ المُعَارَضَهِ ، و هو الّذی قَصدناهُ بهذا الفصلِ .

و

إنْ کانَ مَعَ اعترافِهِ بالتعذُّرِ قد ادّعی دُخُولَهُ فیما جَرَت(۱) العَادَهُ بمثلِه ، و بُطلانُ ذلک یأتی فی فَصلٍ مُنفرِدٍ مِنْ بَعدُ ، بمشیئهِ اللّهِ تعالی . و

نحنُ الآنَ نُجیبُ عَمَّا أورَدْناهُ شیئا فشیئا .

أمّا الجواب عمّا ذکرناه أوّلاً مِنَ المُنازَعهِ فی حُصُولِ الدَّواعی إلی المُعارَضهِ و تَوفُّرِها : فواضحٌ أنّا قد عَلِمنا أنّ رسولَ اللّهِ صلی الله علیه و آله استَنزَلَ العَرَبَ عن ریاسَتِهم

و عَادَاتِهم و عِبادَاتِهم ، و أوجَبَ علیهم کُلَفا تُتعِبُ نُفُوسَهُم و

أجسَامَهُم ، و حُقوقـا تَثلِمُ أمـوالَهُم و أحـوالَهُم ، و طـالَبَهُم بـأنْ یَقطَعَ الرَّجـلُ منهم فی الـدِّینِ نَسَبَهُ و رَحِمَهُ ، بـل یَبرأَ مِنهُمـا و یُجاهِـدَهُما وَ یَتَربَّصَ إیقاعَ غَایهِ المَکرُوهِ بهما ، إلی غَیرِ ما ذَکَرناهُ ممّا یُزعِجُ یَسِیرُهُ النُّفوسَ ، و یَهِیجُ الطِّباعَ ، و تَبلُغُ الدَّواعی فی دَفعِهِ و طَلَبِ الخَلَاصِ منه إلی حَدِّ الإلجاء .

هذا ، لو لم یُصِبْ هذه الأمورُ الّتی عَدَدناها مِنَ القَومِ فَضلَ حَمیّهٍ و إباءٍ ، و عِزَّ

۱- فی الأصل : جرت به ، و هو غیر مناسب للسیاق .

جانبٍ و أنَفٍ ، و قلّةَ احتِمالٍ للضَّيم ، و امتِناعا مِنْ إعطاءِ المَقادَهِ ؛ فكيفَ بها وَ قَد وَرَدتْ مِنهُم على ما هو الغايهُ فيما وَصَفناهُ ؟ لا شَكَّ فى أنّها تَبلُغُ فى إثارتِهم و بَعْثِهم ما لا يَبلُغُه فى غَيرِهم ، لِما هُم علَيه مِنَ المَزيّهِ ، و عِندَهُم مِنْ فَرْطِ الحَميّهِ !

و إذا ثَبَتَ بما ذكَرناه قُوّهُ دواعِيهم إلى دفعِ أمرِه ، و إبطالِ حُجّتِه ، و حَلِّ عُقدتِه - و كان المؤثّرُ فى ذلك على الحقيقهِ هو المُعَارَضَه دُونَ غيرِها - وَجبَ أنْ تكُونَ الدَّواعى إليها مُتوفِّرهً ، و صارَ ما دَعاهُم إلى دَفعِ قَولِهِ و نَسْخِ أمرِه يَدعُوهُم إلى

المُعَارَضَهِ بعينِها .

يُبيِّن ذلك : أنّه عليه و آله السَّلامُ لمّا ظَهَرَ فيهم ادّعَى الإبانهَ منهم بالنبوّهِ لا بالمُلكِ و الدَّولهِ ، و جَعَلَ حُجّتَهُ على صِدْقِه وُوُجُوبِ اتّباعِه ، امتِناعَ المُعَارَضَهِ عليهم ؛ فلا مَحالَهَ أنّ الدّاعى للقَومِ إلى ردِّ حُجّتِه و إبطالِ قَولِه هو بعينِهِ داعٍ إلى فِعلِ المُعَارَضَهِ ؛ لأنّه عليه السلام إنّما احتَجَّ بامتِناعِها و ادّعَى الإبانهَ مِنْ جِههِ تَعَذُّرِها ، فلا شُبههَ فى أنّها لو كانَت مُمكِنهً لما جَازَ العُدولُ عنها .

على أنّه لا حَاجهَ بنا إلى الاستدلالِ على تَوفُّرِ دَواعى القَومِ إلى إبطالِ أمرِه و تَفريقِ جَمعِه ، لِظُهورِ ذلك و عِلْمِ العُقَلاءِ السَّامعينَ للأخبارِ به اضطرارا ؛ لأنّه ظهَرَ مِنَ القَومِ مِنَ الاجتهادِ فى مُحَاربَته و مُغالَبته ، و رُكُوبِ الأخطارِ ، و تَحمُّلِ الأثقالِ ، و التَّغريرِ بالنُّفوسِ و الأموالِ ، إلى غيرِ هذا مِنَ التغَلغُلِ إلى صُنُوفِ الحِيَلِ و ضُرُوبِ المكائدِ ، و استعمالِ ما لا تأثيرَ له و لا شُبههَ فى مِثله ، كالسَّبِّ و

الهِجَاءِ ، و إحضارِ أخبارِ الفُرسِ ، و ادّعاءِ المُعَارَضَهِ بها ، ما يَضطرُّ العُقَلاءَ إلى قُوّهِ حِرصِهم على دفاعِ أمرِه ، و أنّه لم يَظْهَر مِنهُم ما ظَهَر إلّا لَفَرطِ الاهتمامِ ، و أنّ الأمرَ قَد بَرَّحَ بهم(۱) و أحرَجَهُم ، و أَخَذَ بِمَخنَقِهِم !

۱- أى اشتدَّ عليهم الأمرُ و عَظُم .

و

إذا كنّا قـد بَيّنا أنّ الـدَّاعى إلى كُلِّ هـذه الأمورِ هو الدَّاعى إلى المُعَارَضَهِ ، بل ليسَ يَصِحُّ أنْ يكونَ داعيا إلى شـىءٍ منها إلّا بَعدَ عَوَز المُعَارَضَهِ و

تَعذُّرِها ؛ لأنّ الغَرَضَ مِنَ المطلُوبِ بها يقَعُ دُونَ غَيرِها ؛ فقد تَمّ ما أورَدناهُ .

و

الجوابُ عَمّا ذَكَرناه ثانيا : إنّ القَومَ و إنْ لم يكُونُوا مِنْ أهلِ النَّظَرِ و

الجَدَلِ ؛ فليسَ يجوزُ أنْ تَدخُلَ عليهم شُبهةٌ لا يجُوزُ دُخُولُ مِثْلِها على أحدٍ مِنَ العُقَلاءِ ، بل على مَنْ نَقَصَ عن مَرتَبهِ العُقَلاءِ مِنَ الصِّبيان ؛ لأنّه لا أحدَ مِنَ النّاسِ قُرِّعَ بفعلٍ مِنَ الأفعالِ و ادُّعىَ عَجْزُه عنه ، إلّا و هو يَفزَعُ إلى فِعلِه إذا كانَ مُمكنا .

و لا يجوزُ أنْ يَشتَبَهَ ذلك عليه ، حَتّى يَظُنَّ أنّ العُدولَ إلى غَيرِ الفِعلِ أولى ،

و

لهـذا نَجدُ الصِّبيانَ متى(١) تَحـدّى بعضُـهم بَعضـا برَمى غَرَضٍ أو طَفْرِ نَهرٍ ، فـإنّ المُتَحِـدّى يُبـادِرُ إلى فِعْلِ ما تُحُـدِّىَ به إذا كانَ ممكنا . و لا يَصِحُّ أنْ يَصْرِفَهُ عنه صارِفٌ مع الإمكان .

و

ما يكُونُ العِلْمُ به ضَروريّا مُتقرِّرا فى كُلِّ العُقُولِ - وافِرِها و

ناقِصِـها - لا يَجوزُ أنْ يُشكِلَ علَى العَرَبِ - معَ وُفورِ عُقولِهم و حُلُومِهم ، و إنْ لم يكونُوا مِن أهلِ الجَدَلِ و النَّظَرِ - على أنّ القَومَ قـد اختَصَـمُوا فى هـذا البـاب بمـا لا يَسُوغُ معه دُخولُ الشُّبهِهِ عليهم فيه لو ساغَ ؛ فَعوَّلُوا على غيرِه ؛ لأنّ عَادَتَهُم جاريةٌ بالتَّحَـدّى بالشِّعرِ

و التَّعـارُضِ فيه ، و التَّحَاكُم إلى الحُكّامِ فى تفضـيلِ بعضِه على بعضٍ . و لم نَجـدْ أحـدا مِنهُم - فى سالِفٍ و لا آنِفٍ - فَزِعَ عند تَحـدّى خَصـمِه له بالقَصـيدهِ مِنَ الشِّعرِ ، إلى سَـبِّهِ وَ حَربه ! بـل إلى مُعَارَضَـتِه بمـا يُمكِنُه مِنَ الشِّعرِ . و هـذه عـادَةُ القَوم مُسـتَقرّةٌ مُسـتَمِرّةٌ ، لم تَتَخرّم فى وقتٍ مِنَ الأوقاتِ ؛ فكيفَ عَـدَلُوا فى بابِ القُرآنِ عن عادَتِهم و طَريقَتِهم لولا أنّ مُعَارَضَـتَهُ مُتعذّرةٌ و غَيرُ ممكنهٍ ؟ !

ص:٣٠۶

١- فى الأصل : مَن ، و المناسب ما أثبتناه .

علی أنّ الشُّبهةَ الّتی تَدَّعی دُخُولَها علی القَومِ لا تَخلو مِنْ أن تَکونَ فی أنّهم

مُتَمَکِّنونَ مِنَ المُعَارَضَه ، أو فی أنّ حُجّتَهُ علیه و آله السّلام تَسقُطُ بفِعلها .

و

لیسَ یجوزُ أنْ یَدخُلَ علیهم فی الأمرَینِ شُبههٌ ؛ لأنّهم یَعمَلُونَ قَدرَ ما فی

إمکانِهم(۱) مِنَ الکَلَامِ الفَصِیح ، و

یُفرِّقُونَ بینه و بین ما لیسَ فی وُسْعِهم منه .

و

لو أشکلَ هذا علی کلِّ أحدٍ لم یَجُز أنْ یُشْکِلَ علیهم ، و هُم الغَایهُ و

القُدوَهُ فی هذه المعرفه .

و

لو فَرَضنا أنّ الأمرَ اشتَبَهَ علیهم – علی بُعْدِه – لَوَجَبَ أنْ یُجرِّبوا نُفُوسَهُم

و یَتعاطَوا المُعَارَضَهَ ، لیَعلَمُوا حقیقه حَالِهم ، و لم یَجُز أنْ یَعدِلُوا إلی غَیرِ ذلک ممّا لا تَأثیرَ له ، مَعَ طَمَعِهم فی تأتّی المُعَارَضَه .

فأمّا الوَجهُ الثانی : فبعیدٌ مِنْ دُخُولِ الشُّبههِ أیضا فیه ؛ لأنّهم لا یَصِحُّ أنْ یَشُکُّوا فی أنّ بالمُعَارَضَهِ تَسقُطُ عنه الحُجّه فتَزُولُ التبِعَهُ إلاّ وَ هُم شاکّونَ فی کیفیّهِ التَّحَدّی و الاحتِجاج .

و

إذا کانَ لا شُبههَ علی القَومِ فی ذلک بما تَقَدَّمَ بیانُه – و لأنّه علیه و

آله السَّلام کانَ مُصَرِّحا بالاحتجاج بتَعَذُّرِ المُعَارَضَهِ ، و جاعِلًا امتِناعَها دَلیلَ نُبوَّتِه و العَلَمَ علی صِدْقِه – فقد بَطَل قَولُ مَن تَعَلّقَ بدُخُولِ الشُّبههِ عَلی القَومِ ، مِنْ حیثُ بَیّنا أنّه لا وَجهَ یَصِحُّ أنْ تَدخُلَ منه .

و

الجوابُ عمّا ذکرناه ثالثا : إنّ اعتقادَهُم فی المُعارَضهِ أنّها لا تَبلُغُ مَبلَغَ الحربِ ، لا یَخلُو أنْ یکُونَ اعتقادا ؛ لأنّها لا تبلُغُ مبلَغها فی سُقُوطِ الحُجّهِ و حُصُولِ الغَرَضِ المطلوبِ ، أو فی الرّاحهِ و الاستیصال .

و

مُحالٌ أن یَعتقدوا الأوّلَ ؛ لأنّا قد بَیّنا أنّ ذلک ممّا لا یَدخُلُ فیه شُبهةٌ ، و کیفَ

۱- فی الأصل : أماکنهم ، و المناسب ما أثبتناه .

يَصِحُّ دخولُها فيه و هو عليه و آله السَّلام مُصرِّحٌ بأنّنى إنّما بِنْتُ منكم بامتِناعِ مُعَارَضَتى علَيكم ، و أنّكم مَتى أتيتُم بِمِثْلِ ما جِئتُ به فلا [حُجّه] لى عليكم ؟ !

فليسَ يَصِحُّ أنْ يُشكِّكَهُم فى أنّ بالمُعَارَضَهِ به دُونَ غيرِها تَثبُتُ حُجَّتُهم ،

و تَسقُطُ دَعواهُ إلاّ ما شَكَّكهُم فى الضَّروريّاتِ [و] أخرَجَهُم عن كمالِ العُقُول .

و

إنْ كانُوا اعتَقَدُوا القِسمَ الثّانى فهو غَيرُ مُؤثّرٍ فيما يُريدُه ، و لا مُقْتَضٍ

للانصرافِ عن المُعَارَضَهِ ؛ لأنّه عليه السلام لم يَتَحدَّهُم بالقَهْرِ و الدّولهِ ، و لم يَدَّعِ الإبانهَ مِنهم ؛ فإنّهم لا يَتمكَّنونَ مِنْ قِتالِه أو قَتلِه وَ قَتلِ أصحابِه ، فتفزَّعُوا إلى الحَربِ الّتى هى أبلَغُ فى هذه الأمورِ ، و أنّ ما تَحدَّاهُم عليه و آلِه السَّلام بما ذَكَرناه ممّا لا يُؤثّرُ فيه .

و لَو انتَهَوا فيها إلى غَايهِ ما فى نُفُوسِهم مِنْ قَتلِه عليه و آله السَّلام وَ قَتلِ أصحابِه ، و استِئصالِ أنصارِه ، لم يَدُلَّ ذلك على سُقُوطِ حُجّتِه عنهم ، و

لا شَكَّ العُقَلاءُ فى أنّهم هم المَقهُورُونَ بالحُجّهِ و إنْ قَهَرُوا بالدَّولهِ ؛ لأنّ المُحِقَّ جائزٌ أن يُغلَبَ ، كما أنّ المُبطِلَ جائزٌ أنْ يَغْلِبَ . و العُقَلاءُ لا يَختَارُونَ لأنفُسِهمُ الدُّخولَ فيما

يكُونُ الحُجّهُ فيه علَيهم مع مَشَقَّتِه(١) ، و يَعدِلُون عمّا تكُونُ الحُجّهُ فيه لَهم مع سُهولتِه .

هذا ، مع أنّهم فى استعمالِ الحَربِ على خَطْبٍ ؛ لأنّهم غَيرُ واثِقينَ بالظَّفَرِ الّذى

قد بَيّنا إذا انحَصَلَ لم يكُن فيه حُجّهٌ .

و

ليسَ هم فى استِعمالِ المُعَارَضَهِ على شىءٍ مِنَ الخَطَرِ ، مع ثِقَتِهم بأنّ حُجَّتَهُم

بها تَثبُتُ ، و دَعوى خَصمِهم عندها تَسقُط .

على أنّهم لو بَدأوا بالمُعَارَضَهِ قبلَ الحَربِ لَكانُوا بينَ أمرَينِ :

١- فى الأصل : مشقّه ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

إمّا أنْ يَتَفرّقَ جَمعُ عِدُوِّهِم ، و تَزُولَ الشُّبَهُ فی أمرِه ، فتحصُلَ الرّاحهُ مِنْ أجمَلِ الطَّرقِ و أقرَبها . أو أنْ يُقيمَ قَومٌ معه على العِنادِ و الخِلافِ ، فَيستَعمَلَ حينئذٍ الحَربَ فی مَوضِعها ، و بعد الإعذَارِ و إقامه الحُجّه .

(و

لو أنّهم لمّا لم يَبتَدئوا بالمُعَارَضَهِ ، إقامهُ الحُجّه بالحَرْبِ حَسْمُ المادّه)(۱) و بُلُوغ الغايه ، لكانَ ذلك أولى و أشبَهَ باختيارِ العُقَلاءِ ، ممّا يَدّعيهِ مُخَالِفونا مِنْ إعراضِهم عن المُعَارَضهِ جُملةً مَعَ الإمكانِ .

و

بعدُ ، فَقَد كان يَجبُ إنْ كانَ انصِرافُهُم عن المُعَارَضَهِ إلى الحربِ للوَجهِ الّذی ذُكِرَ - لمّا جَرَّبوا الحَربَ مَرّه بعد أخرى و عَلِمُوا أنّها لم تُفضِ إلى مُرادِهِم ، و أنّ آمالَهُم فيها لم تَنجَحْ ، بل كانَتْ عَلَيهم لا لهم - أن يَرْجِعُوا إلى المُعارَضهِ ؛ لأنّ الشُّبهَهَ الصَّارفهَ عنها قَد زَالَت .

على أنّ الحَربَ إنّما صَارُوا إليها بعد الهجرهِ ، و بعد مُضِیّ ثلاثَ عَشرهَ سنهً ؛

فإن كان(۲) عَليه عُدُولُهم عن المُعَارَضَهِ إلى ما قالُوه فألاّ فَعَلُوها فی السِّنينِ المتقدِّمهِ لِلحَربِ ! فكيفَ عَدَلُوا عنها فی ذلك الزَّمانِ و هم لم يَهِمُّوا بَعدُ بالحَربِ و لا خَرَجُوا إليها ؟

فيقول قائلٌ : إنّهم آثَرُوها لِما ادُّعِی مِنْ قَطعِ المادّهِ .

و

كيفَ أمسَكوا فی تِلكَ الأحوالِ عَن المُعَارَضَهِ و الحربِ معا ، و عَدَلوا إلى(۳) السَّفَهِ و القَذفِ و الهِجَاءِ و السَّبِّ و ما لا تَدخُلُ على عاقل شُبهةٌ فی أنّه لا يُؤثّرُ على المُعَارَضَهِ مع إمكانِها ؟

و

بعد ، فكيفَ ارتَكَبَ القَومُ فی بابِ القُرآنِ خاصّهً ما لم تَجرِ عادتُهم بارتِكابِهِ ،

۱- كذا فی الأصل ، و فی العباره اضطراب بيّن.

۲- فی الأصل : كانت ، و المناسب ما أثبتناه .

۳- فی الأصل: على، و ما أثبتناه هو المناسب.

بل ما لم تَجرِ عَادَةُ العُقَلاءِ – و لا الصِّبيانِ – بمثلِهِ ؟ !

لأنّا قد بَيّنا أنّ جَميعَ مَنْ يُتَحدّى و يُقَرَّعُ بالعَجزِ عن بعضِ الأمورِ لا

يَجُوزُ أنْ يَفزَعَ فى المَخْرجِ منه إلاّ إلى فِعلِه ، إذا كانَ مُمكنا ، و أنّ عُدُولَهُ عنه مَعَ ارتفاعِ المَوانعِ دليلٌ على تَعذُّرِه و قُصُورِه عنه . و أشَرنا إلى عاداتِ جميعِ النّاسِ فى هذا البابِ ، و إنْ كُنّا قد بَيّنا أنّ للعَرَبِ فى ذلك فَضْلَ مَزيّةٍ ، لاختِصَاصِهم بعادةِ التَّحَدّى بالشِّعرِ و ما جرى مجراه و التَّفاخُرِ فيه ، و أنّ أحدا منهُم لم يَعْدِلْ عنه عند تَقريعِ نظيرٍ(١) له ، و تَحدِّيه بقصيدةٍ مِنَ الشِّعرِ إلى حَرْبِه و قِتالِه ، و لا فَعَلَ ذلك و اعتَذرَ منه بمِثْلِ ما اعتَذَرَ به فى تَركِ مُعَارَضَةِ القرآن .

و

الجوابُ عَمّا ذكرناه رابعا : إنّا قد بَيّنا أنّ التَّحَدّى وَقَع بفعلِ ما يُقارِبُ القُرآنَ

و يُدانِيه ، لا بما يُماثِلُه على التَّحقِيقِ . و لا شىءَ أدلُّ على مُقارَبةِ ما يأتُونَ به القُرآنَ و أشباهَه مِنْ وُقُوعِ الاختلافِ بين أهلِ العِلم بالفَصَاحةِ فيه ؛ لأنّ مِثْلَ ذلك لا يكُونُ فى البَعيدِ المُتَفاوتِ ؛ فلو أتَوا بما يختَلِفُ النّاسُ فيه هذا الضَّربَ مِنَ الاختلافِ ، كانُوا(٢) قد فَعَلُوا ما وَجَبَ علَيهم ، لأنّه لم يَتَحدَّهُم إلاّ بهذا بعينِه ، عَلى ما تَقَدّمَ بَيانُنا له .

على أنّ ما ذَكَرُوه لا يَصِحُّ أن يكونَ مانعا مِنْ فِعلِ المُعَارَضَهِ ؛ لأنّ أكثرَ ما فى الأمرِ أنْ يكُونوا إذا عارَضوا اشتَبَهَ على قَومٍ فاعتَقَدُوا أنّهم لم يَخرُجُوا عمّا وَجَبَ

عَلَيهم إذ أظْهَرُوا اعتِقادَ(٣) ذلك ، عِنادا و عَصبيّةً ، و إنْ كانَ مَن عَداهُم مِنَ النّاسِ جَميعا يَعتقدُ خُرُوجَهُم مِنَ الواجبِ ، و وُقُوعَ مُعَارَضَتِهم مَوقِعَها .

و

العاقلُ لا يختارُ أنْ يكونَ عند جَميعِ العُقلاءِ مَلوُما مَحجُوجا مشْهُودا عليه

١– فى الأصل : تقريع نظر ، و المناسب ما أثبتناه .
٢– فى الأصل : و كانوا ، و ما أثبتناه هو المناسب .
٣– فى الأصل : اعتقادا ، و المناسب ما أثبتناه .

بالعَجزِ و القُصُورِ ؛ خوفا مِنْ أنْ يشتَبِهَ على بعضِ‍هم أمرُه ؛ لأنّ ما خَافُوه مِنْ بعضِ‍هم - مِنْ ظَنِّ العَجْزِ بهم على طريقٍ - قد لَحِقَهُم مِنْ جَميعِهم بالحُجّهِ ؛ فكأنّهم خَافوا أمرا يجوزُ أنْ يَقَعَ و ألاّ يَقَع ، فَفَعلُوا ما يَقطَعونَ معه على وُقُوعِه بِعينِه ، و زيادَهٍ عليه .

و

بعدُ ، فقد بَيّنا أنّ عُدُولَ مَنْ يُتَحدّى بفعلٍ مِنَ الأفعالِ عنه دليلٌ على تَعذُّرِه

عليه ، و أنّه لا يَعْذُرُه عند أحدٍ مِنَ العُقلاءِ أنْ يقولَ : إنّما تَركتُ الإتيانَ بما دُعِيتُ إليه خَوفا مِنْ أنْ يَشتَبِهَ الأمرُ فيه ، و يَظُنَّ بعضُ النّاسِ أنّنى ما خَرَجتُ مِنَ الواجب .

والجوابُ عمّا ذَكَرناه خامِسا : إنّه قد بيّنا فى صَدرِ هذا الكتابِ أنّ المِثْلَ الّذى دَعاهُم النَّبىُ صلى الله عليه و آله إلى الإتيانِ به لا بُدّ أنْ يكونَ مَفهوما عندَهم ، و أنّ الشَّكَّ لو اعتَرَضَهُم فيه لاستَفهَمُوهُ ، لا سيّما مع تَطاوُلِ زَمانِ التحَدّى و

تَمادِيه .

و

ذكرنا أنّ القَومَ قَد استَعملُوا مِنْ ضُرُوبِ الإعناتِ و صُنُوفِ الاقتراحاتِ ، ما

كانَ أيسرَ منه و أولى أن يَستَفهِمُوه عن كيفيّهِ ما دَعَاهُم إلى فِعلِه ، و

أنّهم لم يَعدِلُوا عن الاستفهامِ إلاّ بحصُولِ العِلمِ ، كما أنّهم لم يَعدِلُوا عن المُعَارَضَهِ إلاّ للتعذُّر .

على أنّ القُرآنَ إذا لم يكُن مُعْجِزا و لا ممنُوعا مِنْ مُعَارَضَتِه ، فمماثَلتُه مِنْ

جميعِ وُجوهِه مُمكنهٌ غَيرُ متعذّرهٍ ، فقد كانَ يجبُ لو شَكّوا أنْ يُعارِضُوا بما يَقْدِرُونَ عليه ؛ فإنّه ليسَ يَصِ‍حُّ إذا فَرَضنا ارتفاعَ الإعجازِ أن نَقِيسَ مُرادَه بالمِثْلِ بشىء يَخرجُ عن إمكانِهم .

والجَوابُ عمّا ذَكَرناه سادسا : إنّ هذه الشُّبهَهَ أوّلاً ، إنّما يَصِحُّ أنْ تَرِدَ(۱) عَلى مَذهَبِ مَنْ يَرى أنّ العَادَهَ انخَرَقَت بفَصَاحَهِ القُرآنِ ، و أنّ جِهَهَ إعجازِه هى الفَصَاحَهُ ؛ فأمّا على مَذهَبِنا فى الصَّرفهِ فَلا وَجهَ للتَّعلُّقِ بها ؛ لأنّ الأمرَ لو

كانَ على ما قَالُوه مِنْ زيادهِ المأثورِ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ و شِعْرِها على القُرآنِ فى الفَصَاحَهِ

۱- فى الأصل : يزداد ، و المناسب ما أثبتناه .

و وُضُوحِ العِلْم بالتَّفاوتِ بينهما – و ليسَ كذلك على الحَقيقهِ – لما أَخَلَّ بِصحَّهِ مذهبِنا فى الأعجاز ؛ لأنّ التَّحَدّى عندنا إنّما وَقَع بالصَّرفِ عن أَن يَتَسابَقُوا مُعارَضهً له ، تُشابِهُه فى الفَصَاحَهِ و طريقهِ النَّظمِ ، و ذلك لمّا لم يَكُن فلا مُعتَبر بما تَقدّمَ مِنْ كَلاَمِهم ، لو وُجِدَ فيه ما يَزيدُ على القُرآنِ فى الفَصَاحهِ أو يُساوِيه .

ألا ترى أنّه عليه السلام لو جَعَلَ دليلَ نُبوَّتِه امتناعَ الحَرَكهِ عليهم فى وقتٍ مخصوصٍ لم يكن ما تَقَدّمَ مِن حَرَكاتِهم و تَصرُّفِهم على اختيارِهم حُجّهً عليه ؟ !

على أنّ الأمرَ فى القُرآنِ بخلافِ ما ظَنّوه ؛ لأنّ جميعَ الفُصَحاءِ و كُلَّ مَن له أدنى علمٍ بهذا الشأنِ يعلَمُ عُلُوَّ مَرتَبهِ القُرآنِ فى الفَصَاحَهِ ، و أنّه أفصَحُ الكَلاَمِ و أبلَغُه .

و

إنّما يَقعُ الشَّكُّ و يُحتاجُ إلى الاستِدلالِ فى أنّ هذه المُبايَنهَ هل انتَهَت إلى خَرْقِ العَادهِ أم لا ؟

و

هم إنْ لم يُفَرّقوا بينَ مَواضِعَ منه و بينَ فَصِيحِ كَلاَمِ العَرَبِ – على ما تَقَدّمَ ذِكرُه – فليسَ ذلك بنافعٍ فى هذه الشُّبهِهِ ؛ لأنّهم يَعلَمونَ فَضلَ أكثَرِه و

جُمهُورِه على كُلِّ كلامٍ ، و يَظْهرُ لهم منه ما يُحيِّرهُم .

و

ما لم تَظهر فصاحَتُه(۱) لهم مِنْ جُملتِه هذا الظُّهورَ ، لم يَنتَهِ عِندَهُم إلى حَدٍّ يُطرَحُ معه قَولُ المُحتجِّ به ، و يقولُ فيه(۲) على حُصُولِ العِلْمِ و

زوالِ الشَّكِّ . و مِثْلُ هذه الشُّبهِهِ لا يَتَشاغَلُ بها مُحصِّلٌ .

على أنّ العُقلاءَ إنّما يَستَحسِنونَ الإعراضَ عمَّن يَتحدّاهُم بما يكونُ الأمرُ فيه ظاهرا مَعلُوما متى أمِنُوا اعتِراضَ الشُّكوكِ و الشُّبهاتِ فى تِلك الحَالِ ، و قَطَعوا على أنّها لا تُعقِبُ فَسَادا ، و لا يَحصُلُ لها شىءٌ مِنَ التأثيرِ . فأمّا إذا انتَهتِ الحالُ إلى

۱- فى الأصل : فصاحهً ، و الظاهر ما أثبتناه .

۲- كذا فى الأصل .

بعضِ ما انتَهَت إليه حالُ الرَّسولِ صلى الله علیه و آله ، مِنَ القوّهِ و الظّهورِ ، و كَثرهِ المُستَجِيبينَ ،

و تَظاهُرِ الأعوانِ و الأنصارِ ، و التمكُّنِ مِنَ الأعـداءِ ، و بُلُوغِ المُرادِ فيهم ؛ فإنّ أحـدا مِنَ العُقَلاءِ لا يَعُدُّ الإمساكَ عن الاحتجاجِ و المُعَارَضَهِ هاهنا حَزما ، بل غَايَهَ الجَهلِ و نِهايَهَ العَجزِ ؛ فقد كانَ يجبُ أنْ يكُونوا كفُّوا عن المُعارَضَهِ ابتداءً ، للعِلّهِ الّتى ذَكَرتُ أنْ يُسابِقُوها(١) عِند بُلُوغِ الأمرِ المَبلَغَ الّذى ذَكَرناه .

و

بعدُ ، فإنّ مَنْ يُطَّرَحُ قَولُه و يُعرَضُ عن مُحاجَّتِه و مُواقَفَتِه - اعتِقادا لظُهورِ أمره ، و أنّ الشُّبهَهَ لا تَعترِضُ فى مِثْلِه - لا يُحارَبُ و لا يُغـالَبُ ، و لا تُعمَلُ الأفكارُ فى نَصْبِ المكائـدِ له و إيقاعِ الحِيَلِ عليه ، و لا يُعارَضُ بما لا شُـبهَهَ فى مِثْلِه ، و لا يُقالُ له : لو شِئنا [لَقُلنا] مِثْلَ قولِك ف- «ائْتِ بقُرْآنٍ غَيْرِ هَـٰذَا أَوْ بَدِّلْهُ»(٢) ، و لا تُقتَرحُ عليه الآياتُ ، و لا تُبـذَلُ الأموالُ لمن يَهجُوهُ و يَقذِفُه ؛ لأنّ كُلَّ شىءٍ مِنْ هذِه الأمورِ يَدلُّ على غَايهِ الاهتمامِ ، و نهايهِ الحِرصِ .

و

كيفَ يَعتَقِدُ عاقِلٌ أنّ تَركَ المُعَارَضَهِ كانَ على سَبيلِ الاطّراحِ و قِلّهِ الاكتِراثِ ، كما يُستعمَلُ مَعَ الأغبياءِ و المُجّانِ ، و مَنْ لا تأثيرَ لِفعلِه و

قَولِه ؟ !

والجوابُ عمّا ذَكَرناه سابعا : إنّا لو سَلّمنا جَوازَ ما ظَنُّوهُ مِنْ مُواطأهِ جماعهٍ له على إظهارِ المُعْجِزِ ، و فَرَضـنا أيضا أنّ هذه الجَماعهَ كـانَت أفصَحَ العَرَبِ ، لم يكن ذلـك بِنـافِعٍ لخُصُومِنا فى رَدِّ استِدلالِنا بالقرآنِ ؛ لأنّ غَيرَ هـذِهِ الجَماعهِ ممّن لم يُواطِئْ قـد كانَ يَجبُ أن يُعـارِضَ بما يَقـدِرُ عليه و يتَمكّنُ منه ؛ فإنّ هـذه الجماعهَ - و إنْ فَرَضـنا أنّها أفصَحُ - فليسَ يجوزُ أن يَبعُـدَ كَلامُها مِنْ كَلامِ مَنْ كـانَ دُونَها فى الفَصَاحهِ البُعـدَ التامَّ ، حتّى لا يكونَ فيه ما يُقارِبُه و يُشابِهُه . بهـذا جَرَت العَادَاتُ فى التَّفاضُلِ فى جميعِ الصَّنائع ، و قد بيّنا أنّ إتيانَهُم بما يُقارِبُ و يُدانى كافٍ فى إقامهِ الحُجَّهِ ؛

١- كذا فى الأصل .

٢- سوره يونس : ١٥ .

لأنّهم بذلك تُحُدُّوا و إليه دُعُوا .

على أنّ مَنْ تأمّلَ الأمرَ حَقَّ تأمُّله وَجدَه بخلافِ ما ظَنُّوه ؛ لأنّ وُجوهَ الشُّعراءِ

و أعيانَ الفُصَحاءِ كانُوا مِنْ غَيرِ جُملهِ النَّبیِ صلی الله علیه و آله ، و مِنْ غَیرِ رَهْطِه ، و

إن اختَلَفَ الحالُ بهم :

فِمنهُم(١) مَن ماتَ علی کُفرِه و

انحرافِه ، كالأعشَى و هو فی الطَّبقهِ الأولی ، و غیرِه ممّن لم نَذکُرْه .

و

منهم مَنْ دَخَلَ فی الإسلامِ بعد أنْ كانَ علی نِهایهِ العَدَاوهِ و الخِلافِ علی

النَّبیِّ صلی الله علیه و آله ، و السَّعیِ علیه ، و

القَدحِ فی أمرِه ، ككَعبِ بنِ زُهَير – و هو فی الطبقهِ الثانیهِ – و مَنْ جَرَی مَجراه ؛ فإنّ كَعبا أسلَمَ بعد أن كانَ أشدَّ النّاسِ عَدَاوهً للرَّسولِ علیه و آله السّلام ، حتّی أباحَ علیه السلام دمه و تَوعَّدَه .

و

منهم مَن كانَ إسلامُهُ و اتّباعُهُ بَعد زَمانٍ ، و بعد أنْ كانَ الخِلَافُ منه مَعلوما

و إنْ لم یَنتَهِ إلی حالِ كَعبٍ ، ثُمّ إنّه لمّا دَخلَ فی الإسلام لم یَحْظَ فیه مِنَ المَنزِلهِ و الاختصاصِ و المُشارکهِ بما یُظَنُّ معه المُواطأهُ ، کلَبیدِ بنِ رَبیعهَ ، و النّابغهِ الجَعْدیِ ، و هما فی الطَّبقهِ الثالثهِ ، و مَن ماثَلَهُما .

و

لو ذَکرنا أعیانَ شُعراءِ قُریشٍ و غَیرِ قریشٍ مِنَ الأوسِ و الخَزرَجِ و

غیرِهم من المُجوِّدینَ فی ذلک العَصرِ و فُصَحاءَهم و خُطَباءَهم ، و مَنْ ماتَ منهم علی شِرکِه و کُفرِه ، و مَن أظهرَ الإسلامَ بعد العَدَاوهِ الشَّدیدهِ و الخِلافِ القَویِ لَأطَلْنا ، و مَن أراد مَعرفهَ ذلك أخذَه مِنْ مَواضِعه .

و بعدُ ، فإنّ المُتقدّمینَ فی صَنعهٍ مِنَ الصَّنائعِ أو عِلمٍ مِنَ العُلُومِ ، لا یَجوزُ أنْ یَخفی حالُهم علی أهلِ ذلك الشَّأنِ ؛ فقد کانَ یَجبُ إذا کانَ الفَضلُ فی الفَصَاحهِ –

١- فی الأصل : فیهم ، و السیاق یقتضی ما أثبتناه .

مُنتَهيـا إلى جمـاعهٍ بعينِهـا – أنْ تكونَ معروفهً عِنـد الفُصَحاءِ ، و كـانَ يجبُ أنْ يفزَعُوا إليهم فى فِعْلِ المُعَارَضَهِ و يطالِبُوهم بها ، فمتَى امتَنَعُوا عليهم و

دافَعُوا بفِعلها ، عَلِموا

أنّهم مُواطِئونَ مُوافِقونَ ، و لم يُمسِكُوا عن مُواقَفَتِهم و مُواقَفَتِهِ صلى الله عليه و آله على ذلك و إعلامِه أنّه لا حُجَّهَ عليهم فيما أظهَرَهُ ، لا سيّما إذا انضافَ إلى هذا أنْ يَظْهرَ اختِصاصُ هذه الجَمَاعهِ به و انتفَاعُهُم بأيّامِه و مُشَاركتُهم فى أمرِه ؛ لأنّ الغَرَضَ بإظهارِ المُعْجِزِ إذا كانَ ما ذَكَرناه فهو إذا وَقَعَ لا بُدّ أنْ يَظهَرَ ، و لا يَصِحُّ أن يَنكَتِم .

على أنّ تجويزَ ما ذَكَرُوه يَقتَضى دَفعَ طريقِ العِلم بأنّ أحدا مِنَ النّاسِ بانَ فى

زمنٍ مِنَ الأزمان مِنْ أهلِ عصرِه فى عِلمٍ مِنَ العُلُومِ ، أو صَنعهٍ مِنَ الصَّنائعِ ؛ لأنّا لا نأمَنُ على هذا القُرآنِ أنْ يكُونَ فى عَصرِ كُلِّ فاضِلٍ عَلِمْنا فَضلَهُ و اشتَهَرتْ عندَنا حالُهً ، جَماعهٌ يَزيدُونَ عليه فى الفَضلِ ، واطَأهُم على إظهارِ العَجْزِ عن حالِه ، و الإمساكِ عن إظهارِ مِثْلِ ما أظهَرَه ، لِبَعضِ المَنَافِع !

و

ليسَ يُؤمِنُ مِنْ تجويزِ ما ذَكَرناه إلاّ ما يُؤمِنُ مِنَ الأوّلِ ، و يُبطِلُ قَولَ

المتعلّقِ به .

فصل: فی أنّ تَعذُّر المُعَارَضه کانَ مخالفا للعَاده

إذا ثَبتَ بما قَدّمناهُ تَعذُّرُها فلیسَ یُمکنُ أن یُدَّعی دُخُولُ التَّعذُّرِ فیما جرَتِ

العَادَهُ بمثلِه ، إلاّ بأحـدِ الوُجُوهِ الّتی ذَکَرناها ، مثلِ قولِهم : إنّه کانَ أفصَـحَهُم ، أو تَعَمّلَ للقُرآنِ فتأتّی(١) منه ما تَعَذَّرَ علیهم . أو مَنَعهُم عن المُعَارَضَهِ بالحُرُوبِ . أو امتَنَعُوا منها خَوفا مِن أصحابِه و نُصّارِه ، مِنْ حیثُ کانت قُوّهُ الدولهِ ، و اجتماعُ الکَلِمهِ

یَحسِمانِ و یَمنَعانِ مِن استیفاءِ الحُجَجِ ، و التَّصرُّفِ فیها عن الاختیارِ .

و

هـذا الوَجهُ الأخیرُ خاصّهً یُمکنُ أن یُجْعَلَ قَدْحا فی ثُبوتِ الـدَّواعی إلی المُعَارَضهِ ، مِنْ حیثُ کانَت هذه الأمورُ المذکورهُ – إذا صَحَّت – غَیَّرَت أحوالَ

الدَّواعی ، فلَحِقَ بالفَصلِ المُتقدّمِ ، و إنْ کانَ لحُوقُه بهذا الفَصلِ مِنْ حیثُ أمکنَ أنْ یُجعَلَ ما ذُکِرَ کالمانِعِ مِنَ المُعَارضهِ .

فإذا أبطَلنا هذه الوجُوهَ لم یَکُن وراءها إلاّ أنّ التَّعَذُّرَ کان علی وجهٍ یُخالِفُ

العادهَ ، و حینئذٍ یَعودُ الأمرُ إلی الأقسامِ الّتی ذَکَرناها فی صَدرِ هذا الکتابِ

و أبطَلناها ، عدا القَولَ بالصَّرفهِ منها ، و نحنُ نَتَکلّمُ علی ما أورَدناه مِنَ الوُجُوه :

١- فی الأصل : فیأتی ، و المناسب ما أثبتناه .

أمّا تَعلّقُهم بأنّه صلى الله علیه و آله کانَ أفصَحَهُم ، فیَسقُطُ مِنْ وُجوه :

أوّلها : إنّ کونَهُ أفصَحَهُم لا یَمنعُ مِنْ أن یُقارِبَ کَلاَمُهُم کَلاَمَه مُقارَبَهً قَدْ جَرَت

بمِثْلِها العادهُ ؛ لأنّه لیسَ یَصِحُّ فی العادهِ أنْ یَتَقدّمَ أحدٌ فی شـیءٍ مِنَ الصَّنائعِ حتّی لا یُقارِبَه فیها غیرُه ، بل لا بدَّ – و إن انتفت(۱) المُساواهُ – مِنَ المُقارَبهِ . و قَد مَضَی أنّه تَحَدّاهُم بأنْ یأتُوا بما یُقارِبُه لا بما یُماثِلُه علی التَّحقیقِ ؛ فقد کانَ یجبُ أنْ یُعارِضُوا و إنْ کانَ أفصَحَهُم .

علی أنّا قـد بَیّنـا أنّ التحِـدّی وَقَعَ بـالقُرآنِ [مِنْ جِهه] المُعَـارَضَهِ ؛ فیُعلَمُ أنّهم عنهـا مَصـرُوفُونَ ، و أنّه إنّمـا طَالَبَهم بأنْ یَفعلُوا مِنَ الکَلاَـمِ ما کانَ المعلومُ مِنْ حالِهم تَمکُّنُهم منه و أنّه الغَالِبُ علی کَلاَمِهم دُونَ ما تُشـکِلُ الحالُ فیه ، و ذلک یُسـقِطُ التَعلُّقَ بکونِه أفصَحَهُم ؛ لأنّه لم یُطالِبهم إلاّ بما یَعهَدونَ و یَعرِفُونَ مِنَ الفَصَاحهِ علی طریقتِنا .

و

ثانیها : إنّ الأفصَحَ و إنِ امتَنَعت مُسَاوَاتُهُ مِنْ جمیعِ کلامِه ؛ فإنّ مُسَاوَاتَهُ فی البعضِ غَیرُ مُمتنعٍ ، بهذا جَرَت العَادات .

ألا تَری أنّ مَنْ کانَ فی الطَّبقهِ الأولی مِنَ الشُّعراءِ – و إنْ کانُوا قـد بانُوا مِنْ سائرِ أهلِ الطَّبقاتِ و تَقَدَّمُوهُم فی الفَصَاحهِ – فإنّه لا بُدّ أنْ یکونَ فی کَلاَمِ مَنْ تأخّرَ عنهم ما یُساوی کَلاَمَهُم بل رُبّما زادَ علیه ، و لهذا نجدُ کثیرا مِنَ المُحْدَثینَ یُساوُونَ

[شُـعَراءَ]الجاهلیّهِ و یُماثِلونَهُم فی مواضِعَ کثیرهٍ مِنْ کَلاَمِهم – و إنْ کانَ المُتَقدّمونَ یَفضُلونَهم فی جُملهِ کَلاَمِهم و عُمومِه – فقد کانَ إذا کان التَّحَدّی وَقَعَ بسُورَهٍ مِنْ عُرضِهِ ، و إنْ قَصُرَت ، أنْ یُعارَضَ و لا یَمنَعَ التقدُّمُ فی الفَصَاحهِ مِنْ معارَضَتِه .

و ثالثها : إنّ هـذا لو کانَ جائزا لکانَ القَومُ الّـذینَ تُحُـدُّوا بالقرآنِ فَعَجَزوا عن مُعارضـتِه ، إلیه أهـدَی و بهِ أعلَم ؛ فکانَ یَجبُ أنْ یواقِفوهُ علی ذلک و

یَحتَجُّوا به ،

ص:۳۱۸

۱- فی الأصل : و ارتفعت ، و لا معنی لها هنا ، و الظاهر ما أثبتناه .

و يقولوا له : و ما فی تَعذُّرِ مُعَارَضَتِک ممّا يَدلّ على نُبوّتِک ، و

أنتَ إنّما أمكَنَکَ الإتيانُ بما تَعَذّرَ علينا لِفَرطِ فَصَاحَتِک لا لمكانِ نُبوَّتِک ، و ما تَقدُّمُک فی هذا البابِ إلّا كَتَقدُّمِ فُلانٍ و فُلانٍ فی كذا و كذا مَنْ لا حُجّةَ فی تقدّمِه ، و

لا نُبوّةَ له ، و لا عادةً انخَرَقَت على يدِه ! و فی إمسَاكِهم عن هذا – مع أنّ مِثْلَهُ لا يَذهَبُ علَيهم – دليلٌ على

أنّ الأمرَ بِخَلافِه .

ليسَ لهم أن يقولوا : إنّما لم يُقِرُّوا له بالفَصَاحهِ و التَّقدُمِ فيها للأَنَفهِ الّتى كانَت

طَريقتَهُم و عادَتَهُم ؛ لأنّهم إنّما يأنَفُونَ مِنَ الاعترافِ بِمثْلِ ذلک فی الموضِعِ الّذی يَقتَضی الاعترافُ به نقصا يَلْحَقُهُم(١) ، و ضَرَرا يَدخُلُ عليهم ، و شَهادةً لِخَصمِهم بما يُعظِّمُ أمرَهُ و يُنَوِّهُ بِاسمِه .

و

ليس هذه حالُ الاعترافِ بما ذَكَرناه فی القُرآنِ ؛ لأنّهم إذا اعتَرَفُوا بذلکَ و وافَقُوا عليه ، كانَ فيه تَكذيبٌ للمُحتَجِّ عليهم ، و صَرفُ الوُجُوهِ عنه ، و إزالهُ الشُّبهَهِ فی أمرِه ، و الخَلاصُ ممّا ألزَمَهُمُ الدُّخولَ فيه .

فأیُ نَقصٍ و ضَرَرٍ يَدخلُ بهذا الاعترافِ ؟ و هل النَّقصُ(٢) الشَّديدُ و الضَّررُ الحقيقیّ إلّا فی الإمساکِ عن المُواقَفهِ(٣) و الصَّبرِ على المَذلّهِ ؟

و

لو كانَ يَلحَقُهُم بالاعتِرافِ بعضُ العَارِ لكانَ ما يُثمِرُهُ هذا الاعترافُ مِنْ وُجوهِ المنافعِ و يَصرِفُهُ مِن(۴) ضُرُوبِ المَضارِّ و صُنُوفِ الصَّغَارِ(۵) ، يُوفی عليه و يُلجِئُ إلى المُبَادرهِ إلى فِعْلِه .

ص:٣١٩

١- فی الأصل : بغصا و يلحهقم ، و المناسب ما أثبتناه .

٢- فی الأصل : و على البغض ، و الظاهر ما أثبتناه .

٣- فی الأصل : الموافقه ، و ما أثبتناه مناسب للسياق .

۴- فی الأصل : عن ، و المناسب ما أثبتناه .

۵- الصَّغَار : الضّيمُ و الذُّل و الهَوان ، سُمّی بذلک لأنّه يُصغِّر إلى الإنسان نفسه .

و

رابعها : إنّا قد عَلِمنا أنّ حالَ كَلاَمِه عليه السلام كحَالِ كَلاَمِ غيرِه إذا أضَفناهُما إلى القُرآنِ ، و ليسَ لشيءٍ مِنْ كلامِه مَزيّةٌ فى هذا البابِ . و لو كانَ القُرآنُ مِنْ كَلاَمِه ، و تَعذَّرتْ مُعَارَضَتُه - لأنّه أفصَحُهُم - لَظَهَر ذلك فى كَلاَمِه .

و ليس لهم أن يقولوا : إنّه تَعمَّلَ لإخلالِ ماعَدا القُرآنَ مِنْ كَلاَمِه مِنْ مِثْلِ فَصَاحتِه ؛ لأنّا قد عَلِمنا مِنْ حالِه عليه و آله السَّلام أنّه قَصَدَ فى مَواضِعَ كثيرةٍ و مَقاماتٍ عِدَّةٍ ، إلى إيرادِ الفَصيحِ مِنَ الكَلاَمِ و البَليغِ مِنَ الخِطابِ ، و كَلاَمُه فى كلِّ ذلك غَيرُ مُتَميّزٍ مِنْ كَلاَمِ غَيرِه مِنَ الفُصَحاءِ . و الاعتمادُ عَلى ما تَقَدَّمَ مِنَ الوُجُوهِ ؛

لأنّه أولى و أوضَح .

فأمّا التَّعلُّقُ بأنّه تَعَمّلَ للقُرآنِ زمانا طويلاً فَتأتّى منه ما تَعذّرَ [عليهم] ، فيَسقُطُ بالوُجُوهِ الأربعةِ الّتى ذَكَرناها . و وجهُ سُقُوطِه بالوُجُوهِ(١) الثّلاثةِ المتقدّمةِ واضِحٌ يُغنى عن التَّنبيه .

و

أمّا وَجهُ سُقُوطِه بالرابع ، فهو : أنّ مَنْ تَقَدّمَ فى الفَصَاحةِ و عَلَت مَنزلَتُه فيها لا يجَوزُ أنْ يُبايِنَ كَلاَمُه - الّذى لا يَرتَجِلُه و لا يُرَوّى فيه - لما يَتعمّلُ(٢) غايةَ المُباينةِ ، بل لا بُدَّ أن يكونَ فِيما لم يَتَعمَّلْ له مِثْلُ الّذى ، يُرَوّى فيه و يَتعمَّلُ لإيرادِه ، أو ما يُدانيه و يُقارِبُه ؛ بهذا جَرَتِ العادات .

و

إذا وَجَدنا كَلاَمَه عليه و آله السَّلام - بالإضافةِ إلى القُرآنِ - كَكَلامِ غَيرِه ، بَطَلَت هذه الشُّبهَةُ .

و

ممّا يُبطِلها زائدا على ما تَقدّمَ : أنّ السَّبَب فى ذلك لو كانَ التعَمُّلَ لوَجَبَ ، مع تَطَاوُلِ الزَّمانِ ، أن يَتَعمّلُوا و يَظفروا بما دُعُوا إليه مِنَ المُعَارَضَةِ ، و قد تَحدّاهُم صلى الله عليه و آله

بالقُرآنِ مدّةَ مُقَامِه بمكّةَ ، و هى ثَلاثَ عَشرَةَ سنةً ، لم يَتَخلَّلْها شىءٌ مِنَ الحُرُوبِ ،

١- فى الأصل : بالوجه ، و المناسب ما أثبتناه .

٢- كذا فى الأصل ، و الظاهر : ما يتعمّل له .

و فى بعضِ هذه المُدّهِ فُسْحَهٌ للرَّوِيّهِ و التعَمُّلِ ؛ فقد كانَ يَجبُ أنْ يَتَعمّلُوا فيها أو فيما بعدَها مِنَ الأزمانِ ، مع تَمادِيها و تَطاوُلِها ؛ و كلُّ هذا يُبيِّنُ بُطلانَ التعلُّقِ بالتعَمُّلِ .

فأمّا تَعلّقُهُم بأنّه عليه و آله السَّلام مَنَعهُم عَنِ المُعارَضَهِ بالحُرُوبِ و

اتِّصالِها ، فضَعيفٌ جدّا .

والجوابُ عنه : إنّ الحربَ لا تَمنعُ مِنَ الكَلاَمِ ، و المُعَارَضَهُ لَيستْ بأكثرَ مِنْ كلامٍ على وجهٍ مخصوصٍ ، و قد كانوا يَتَمثّلُونَ فى حُرُوبِهم بالشِّعرِ و

يَرتَجِلُونَهُ فى الحالِ و لا تَمنَعُهم الحَربُ مِنْ ذلك ، فكيفَ يَصِحُّ أنْ تكونَ مانِعهً عن المُعَارَضَهِ و هى غَيرُ مانِعهٍ ممّا يَجرى مَجراها ؟ !

و

أيضا : فإنّ الحَربَ لم تَكُن دائمهً مُتّصِلهً ، بل قد كانُوا يُغِبُّونَها(١) أحيانا ، و يُعاوِدُونَها أحيانا ؛ فقد كانَ يَجبُ - إنْ كانتِ الحَربُ هى المانِعه مِن المُعَارَضَهِ - أنْ يأتُوا فى أوقاتِ الإغبابِ و عند وَضْعِ الحَربِ أوزارَها .

و

أيضا : فإنّه عليه و آله السَّلام لم يكُن محارِبا لجميعِ أعدائه مِنَ العَرَبِ فى حالٍ واحدهٍ ، و إنّما كان يَقُومُ بالحَربِ منهم قَومٌ و يَقعُدُ آخَرونَ ، فكيفَ لم يُعارِضْهُ مَنْ لم يَكُن مُحارِبا إذا كانتِ الحَربُ شَغَلَت المُحارِبينَ ؟

و

أيضا : فإنّ المُدَّهَ التى أقامَ فيها رسُولُ اللّه صلى الله عليه و آله بمكّهَ لم يكُن فى شىءٍ منها مُحارِبا ، و إنّما كانَتِ الحُرُوبُ بَعدَ الهِجرهِ ، فألاّ عَارَضُوا فى تِلكَ الأحوالِ ، إنْ كانتِ المُعَارَضهُ مُمكنهً ؟

و

أيضا : فلو كانَتِ الحَربُ مَنَعَت مِنَ المُعارَضَهِ مع إمكانِها ، لَوجَبَ أنْ يُواقِفَ القَومُ النَّبىَ صلى الله عليه و آله على ذلك ، و يقولوا(٢) له : كيف نُعارِضُكَ و قد مَنَعتَنا بِحَربِكَ عن مُعَارَضَتِك ؟ و لا حُجَّهَ لكَ فى امتناعِ مُعَارَضَتِكَ علينا إذا كنتَ قد شَغَلتَنا عنها

ص:٣٢١

١- يُقال : غَبَّتْ عليه : أى إذا أتتْ يوما و تركت يوما .

٢- فى الأصل : و يقول ، و المناسب ما أثبتناه .

و اقتَطَعتَنا عن فِعلِها !

و

أمّا التعلُّقُ بأنّهم لم يُعارِضوا خَوفا مِنْ أوليائه و قُوّهِ دَولتِه ، فأضعَفُ مِنْ كلِّ ما تَقَدّم .

و

الجوابُ عنه : إنّ خَوفا لم يَمنعْ مِن نَصبِ الحُرُوبِ و زَحفِ(١) الجُيوشِ فى مَقامٍ بعدَ مَقامٍ ، و مَرّهً بعد أخرى ، و لَم يَمنعْ أيضا مِن الهِجَاءِ و

القَذف .

و

ادّعاءُ المُعارَضَهِ بأخبارِ الفُرسِ لا يَجوزُ أنْ يكونَ عند عاقلٍ مانِعا مِنْ فِعلِ

المُعَارَضَهِ .

على أنّه قد بَيّنا فيما مضى أنّ النَّبىَ صلى الله عليه و آله كانَ مُدّهَ مُقامِهِ بمكّهَ هو الخائف ، و أنّ أصحابَهُ و نُصّارَهُ فى تِلك الأحوالِ كانُوا قَليلينَ مَغمُورِينَ مُهتَضَمينَ ، و أنّ قُوّهَ

الإسلامِ و أهلِه كان ابتِداؤها بالمدينهِ .

و

لم يَخلُ الكفّارُ أيضا فى أحوالِ القُوّهِ و الغَلَبهِ و التَمكُّنِ – و إلى الآنَ – مِن بلادٍ واسعهٍ ، و ممالكَ كثيرهٍ ، لا تَقيّهَ على أهلِها مِنَ الإسلامِ و أهلِه . فقد كانَ يجبُ أنْ يُعارِضُوا فى أوّلِ الأمرِ كيفَ شاءوا ، و فى أحوالِ القُوّهِ و التَّمكُّن فى بلدانِهم ، و بين أعداءِ الإسلام . و إذا لم يَفْعَلُوا فقد صَحَّ أنّ تَعذّرَ المُعَارَضَهِ كان على وَجهٍ مُخالفٍ للعَادهِ . و هذا بيِّنٌ لِمن تأمّلَه و نَصَحَ نفسَه . تمّ الكتاب .

كَتَبه محمّدُ بن الحُسينِ بن حِمْيَر الجُشَمِىُ ، حامدا للّه تعالى على نِعمِه ، و

مُصلّيا على النّبىّ محمدٍ و عِتْرتِه ، و مُستَغفِرا مِن ذُنوبِه ، و فَرغ منه يَومَ الأربعاء مُنتَصفَ المُحرّم سنه ثَمَانٍ و سَبعين و أربعمائه .

ص:٣٢٢

١– فى الأصل : و ان خف ، والظاهر ما أثبتناه .

مصادر المقدّمه و التحقيق

۲۳ – إعجاز القرآن : الباقلانىّ ، مؤسّسه الكتب الثقافيّه .

۲۴ – إعجاز القرآن : مصطفى صادق الرافعىّ .

۲۵ – الانتصار للقرآن : الباقلانىّ ، طبعه دار الفتح .

۲۶ – أوائل المقالات : الشيخ المفيد .

۲۷ – بحارالأنوار : العلاّمه محمّد باقر المجلسىّ ، طبعه دار الأضواء .

۲۸ – البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : الزملكانىّ .

۲۹ – التعليقه على شرح المواقف : عبدالحكيم السيالكوتىّ .

۳۰ – تقريب المعارف : تقىّ الدين الحلبىّ ، طبعه جماعه المدرّسين .

۳۱ – تمهيد الأصول : محمّد بن الحسن الطوسىّ .

۳۲ – تمهيد فى علوم القرآن : محمّد هادى معرفه ، طبعه جماعه المدرّسين .

۳۳ – ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن : عبدالقاهر الجرجانىّ .

۳۴ – جُمَل العلم و العمل : الشريف المرتضى .

۳۵ – الخرائج و

الجرائح : قطب الدين الراوندىّ ، طبعه مدرسه الإمام المهدىّ عجّل اللّه فرَجَه .

۳۶ – الدين و

الإسلام : محمّد حسين آل كاشف الغطاء .

۳۷ – الذخيره : الشريف المرتضى ، طبعه جماعه المدرّسين .

۳۸ – شرح المقاصد : سعد الدين التفتازانىّ .

۳۹ – الطراز : الأمير يحيى بن حمزه العلوىّ الزيدىّ .

۴۰ – الفصل فی الملل و النَّحل : ابن حزم الأندلسیّ .

۴۱ – قواعد المرام فی علم الکلام : ابن میثم البحرانیّ ، طبعه جماعه المدرّسین .

۴۲ – کتاب الحیوان : الجاحظ .

۴۳ – مجموعه رسائل الشریف المرتضی : الشریف المرتضی ، طبعه دار القرآن الکریم .

۴۴ – مصنّفات الشیخ المفید : الشیخ المفید ، طبعه المؤتمر العالمیّ للشیخ المفید .

ص:۳۲۳

۴۵ – المعجزه الخالده : هبه الدين الشهرستانیّ .

۴۶ – مفهوم النصّ : نصر حامد أبوزيد ، المركز الثقافیّ العربیّ .

۴۷ – مقالات الإسلاميّين : أبوالحسن الأشعریّ .

۴۸ – الملل و

النحل : عبدالكريم الشهرستانیّ .

۴۹ – الميزان فی تفسير القرآن : محمّد حسين الطباطبائیّ ، طبعه مؤسّسه الأعلمیّ .

۵۰ – نظريّات علم الكلام عند الشيخ المفيد : مارتين مكدرموت ، مجمع البحوث الإسلاميّه .

الفهارس

اشاره

ص:٣٢٥

فهرس الاعلام

ص:۳۲۷

فهرس الأقوام و الجماعات و الطوائف

ص:۳۳۲

فهرس المصطلحات الكلاميه

ص:۳۳۵

فهرس الكتب الوارده فی الكتاب

الذریعه الی تصانیف الشیعه، ۲۳

ص:۳۳۶

ص:۳۳۸

فهرس الأمكنه و البلدان و المواضع و الأيام و الوقائع

فهرس المصطلحات المتعلّقه بالقرآن و اللّغه

فهرس المحتوى

ص:۳۴۴

تعریف مرکز

بسم الله الرحمن الرحیم

هَلْ یَسْتَوِی الَّذِینَ یَعْلَمُونَ وَالَّذِینَ لَا یَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مرکز القائمیة للدراسات الکمبیوتریة فی أصفهان بإشراف آیة الله الحاج السید حسن فقیه الإمامی عام ۱۴۲۶ الهجری فی المجالات الدینیة والثقافیة والعلمیة معتمداً علی النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائیین والمثقفین فی الجامعات والحوزات العلمیة.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراکز القائمة بتوفیر المصادر فی العلوم الإسلامیة وتبعثرها فی أنحاء البلاد وصعوبة الحصول علی مصادرها أحیاناً، تهدف مؤسسة القائمیة للدراسات الکمبیوتریة فی أصفهان إلی التوفیر الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلی الباحثین فی العلوم الإسلامیة وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الکترونیة من الکتب والمقالات العلمیة والدراسات المفیدة وهی منظمة فی برامج إلکترونیة وجاهزة فی مختلف اللغات عرضاً للباحثین والمثقفین والراغبین فیها.

وتحاول المؤسسة تقدیم الخدمة معتمدة علی النظرة العلمیة البحتة البعیدة من التعصبات الشخصیة والاجتماعیة والسیاسیة والقومیة وعلی أساس خطة تنوی تنظیم الأعمال والمنشورات الصادرة من جمیع مراکز الشیعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامیة وتعالیم القرآن وآل بیت النبیّ علیهم السلام

تحفیز الناس خصوصا الشباب علی دراسة أدقّ فی المسائل الدینیة

تنزیل البرامج المفیدة فی الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثین والمحققین فی الحوازت العلمیة والجامعات

توسیع عام لفکرة المطالعة

تهمید الأرضیة لتحریض المنشورات والکتّاب علی تقدیم آثارهم لتنظیمها فی ملفات الکترونیة

السیاسات:

مراعاة القوانین والعمل حسب المعاییر القانونیة

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراکز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتینیة وتکرار المحاولات السابقة

العرض العلمی البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:
طبع الكتب والملزمات والدوريات
إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب
إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية
إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية
افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com
إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...
الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها
تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ((sms
إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس
إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين
إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛
١.JAVA
٢.ANDROID
٣.EPUB
٤.CHM
٥.PDF
٦.HTML
٧.CHM
٨.GHB
إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية
١.ANDROID
٢.IOS
٣.WINDOWS PHONE
٤.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقـدم بكلمـة الشـكر والتقـدير إلى مكاتب مراجع التقليـد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسـسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ ـ ٠٢١

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.


مرکز
القائمیه
اصبهان
للبحوث والتحریات الکمبیوتریة
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المــركز من فضلــكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹